



مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان

تكوين الدكتوراه: آليات التفكير والديناميات النفسية والاجتماعية

مختبر: الدراسات النفسية والاجتماعية والثقافية

تخصص: علم الاجتماع

المرأة المقاولات والتنمية الجنسانية في المجتمع

دراسة سوسيولوجية لواقع النساء المقاولات بمدينة فاس

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تحت إشراف الدكتور:

لحبيب امعمري

الطالبة الباحثة:

إكرام الجزار

1129844981

السنة الجامعية:

2021-2020

شكر وعرفان

لا يسع اللسان والقلب إلا أن يعترفا في احترام وانخفاض جناح لمن تواضع لطالبته، واستجاب لمطالبها في الإشراف على هذه الأطروحة، ومتابعة سيرها، وترشيد نهجها، والاعتناء بتصحيح أخطائها، وترميم مثالبها، سنوات عدة طويلة المدة، حتى ظهرت على هذه الشاكلة، فضيلة الدكتور لحبيب امعمري الذي تعامل برحابة صدر قلّ نظيرها، وما فتئ عن التوجيه والمتابعة والنصح والسؤال عن سير البحث ومساره.

وأعجز عن كمال الشكر، وتمام العرفان، لأساتذتي الأفاضل الذين تجشموا عناء مراجعة هذا العمل ومناقشته، وقد علموا ما فيه من هفوات وثغرات، فلا أجد نفسي بعد القول إلا مُقَصِّرَةٌ طالبة التصويب والاستفادة.

كما لا يفوتني أن أؤفّ أبلغ التحايا وأجمل الإحسان إلى إدارة غرفة الصناعة والتجارة والخدمات في شخصها نجوى أزفار على حفاوة الاستقبال وإمدادها إياي بكل الوثائق والمرفقات الإحصائية التي شكلت قاعدة أساسية موجّهة لإجراء البحث الميداني.

وأشكر صدقا، المسؤولة الإدارية بقسم المقاولات، بالمركز الجهوي للاستثمار السيدة، لمياء حنون لفتحها باب التواصل عن قرب، وتزويدي بأهم المعلومات عن المقاولات بجهة فاس مكناس.

ثم شكرا لا متناها لـكل امرأة مقالة قبلت الإجابة عن كل الأسئلة والاستفسارات التي تخدم هذا البحث دون امتناع، لولاهن لما كان لجزء كبير له أن يُنم.

أشكر تبعا لذلك، كل من علّمني حرفا وأخص بالذكر كل أساتذتي بدءًا من السلك الابتدائي، فالسلك الإعدادي، مرورًا بالسلك الثانوي وصولًا إلى السلك العالي، فأنا ممتنة ومدينة لهم بما اكتسبْتُ، واعتذر منهم على ما قصُرْتُ فيه ههنا، ولم تقنع به مهجتي.

إهداء

إللا المتورقين الناصيين أمام حاجاتي اللوحة،

والعينين الساهرتين أمام أهدي الطموحة...

للذين كانا سببا في وجودي،

ومنتجا لجهود...

أمي

أبي

أهدي لكما جهدكما

لى كل كلي

ملخص:

إن المقاوله ليست مجرد ظاهرة اقتصادية واجتماعية، وإنما تشكل أيضا مسألة سوسيو ثقافية، بمعنى نظام، من القيم والتعليم والبنى الاجتماعية والمواقف والسلوك، فهناك العديد من العوامل المؤثرة والموجهة لما يسمى بثقافة المقاوله .المقاول ليس وحيدا في هذا الركب، بل عليه التعامل مع البيئة السوسيو اقتصادية وخصوصية مجتمعه، فاستعداداته لتنفيذ مشروعه هي جزء من إطار أوسع للإنتاج وإعادة الإنتاج وقبول أو رفض للقيم الاجتماعية والثقافة السائدة .في هذا السياق نقترح تحديد وتحليل وفهم الثقافة المقاولاتية والعوامل السوسيو ثقافية المؤثرة في المرأة المقاوله من حيث تصوراتها وإنجازها لمشاريعها الاستثمارية، إن الامر يتعلق بدراسة استكشافية وصفية للعوامل السوسيوثقافية "المهيئة" للمرأة المقاوله.

تعتبر المقاوله النسوية أحد أبرز مداخل التمكين الاقتصادي للمرأة، وهذه حقيقة أصبحت تنادي بها التقارير الدولية والواقع المعاش الذي يؤكد على حقيقة هذه القوة الكامنة، والتي لم تعط لها في مرحلة سابقة تلك الأهمية، لكن الدراسات المجراة في المرحلة الأخيرة أثبتت الأهمية المتزايدة التي يكتسبها النشاط المقاولاتي النسوي، ومساهمته في إحداث فارق النمو بين الاقتصاديات؛ هذا ما دعا العديد من البلدان لتبني هذا التوجه الجديد، وتشجيع المقاوله النسوية من خلال تبني العديد من الاستراتيجيات وتطبيق جملة من السياسات. والمغرب بدوره وعى بأهمية المقاوله النسوية وقام بإرساء العديد من الآليات الداعمة للإنشاء، إلا أن المؤشرات الإحصائية تعكس معدلات مشاركة منخفضة، مما يتطلب التفكير الجدي في كيفية دعم النسيج المقاولاتي النسوي.

انطلاقا من ذلك، تهدف هذه الأطروحة إلى مناقشة الظروف المحيطة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة بمدينة فاس، ومدى مساهمتها في تفعيل دورها في مجال المقاولات والتعرف على أهم التحديات التي تواجه النساء المقاولات أثناء مزاوله نشاطهن وكيف يمكن التخفيف من وطأتها وضمان مناخ مقاولاتي نسوي مستدام؛ ومن أجل تحقيق ذلك، حاولنا تناول أبعاد الموضوع بدءا من المستوى الكلي المتعلق بمختلف ظروف المشاركة الاقتصادية للمرأة وأهم الإنجازات التي سعت إلى تحقيقها من أجل الارتقاء بدورها على جميع المستويات، علما أن المغرب بذل عدة جهود للارتقاء بدور المرأة، بدءا من تهيئة الأرضية التشريعية والقانونية وصولا إلى وضع آليات وأجهزة مؤسساتية من أجل تنفيذ ومراقبة البرامج، إلا أنها كانت غير كافية خاصة فيما يخص النشاط المقاولاتي، حيث أفرزت نتائج الدراسة الميدانية التي خصصناها على هذا المستوى، والتي مست 147 امرأة مقاوله من مختلف القطاعات، أنهن يعانين من عوائق وتحديات تختلف باختلاف النشاط ودرجة تشجيع المحيط الاجتماعي، وخصوصية مناخ العمل بمدينة فاس، مما يتطلب التفكير في حلول وآليات مساعدة تراعي هذه الخصوصية.

Abstract :

The entrepreneurship is not only an economic and social phenomenon ; it is also a socio-cultural issue, that is to say a state of culture, values, education, social structures of attitude and behavior. a multitude of factors influence and guide the entrepreneurship.

The entrepreneur is not alone on board; it must deal with the socio-economic environment and its specific community. Its willingness to carry out its business plan is part of a broader framework of production / reproduction and acceptance/ rejection of social values and the predominant culture. In this perspective, this study focuses to identify, analyze and understand the entrepreneurship and the main sociocultural factors that influence women entrepreneurs in the design and implementation of their business plans. This is an exploratory and descriptive study of socio-cultural factors "format it" the woman entrepreneur.

Women's entrepreneurship is one of the main entrance to the economic empowerment of women, the fact is calling for international reporting reality which confirms the fact that the inherent power that is not as long as it did not in the previous stage of the importance, but the studies conducted in the last stage demonstrated the growing importance of the importance of women's entrepreneurship, and its contribution to the growth difference between the economies; this is what many countries have called on to adopt this new orientation, the promotion of women's entrepreneurship work through the adoption of many of the set of policies. Morocco, in turn, recognized the importance of women's entrepreneurship and established many supporting mechanisms for construction. However, statistical indicators reflect low participation rates, which requires serious reflection on how to support women's entrepreneurship

Proceeding from it, we have tried through this thesis to discuss the circumstances surrounding the economic participation of women in Algeria, and the extent of their contribution to activate its role in the entrepreneurial field, and identify the most important challenges facing women entrepreneurs in the course of their activity, and how they can be mitigated and ensure woman's entrepreneurship sustainable growth; and in

order to achieve this, We tried to address the dimensions of the subject, starting from the macro level on the circumstances surrounding the economic participation of women and the most important achievements has to upgrade its role at all levels, and understanding Morocco has made several efforts to promote the role of women ranging from the creation of legislative and legal ground down to put the institutional and devices for the implementation and monitoring of programs mechanisms, However, it was not enough especially with regard to entrepreneurial activity, where the produced results of the field study, which fought at the national level, which touched 147 woman's entrepreneurs from various sectors that suffer from obstacles and special challenges vary depending on the activity and the degree of the social environment to encourage, and privacy of the business climate in Fes, which necessitate thinking in solutions help and incentive mechanisms to take into account this privacy policy

تقديم عام:

واكب التحولات الاقتصادية العالمية تزايد الأهمية النسبية لقطاع المقاولات، وازداد بذلك الاهتمام حول البحث عن السبل الكفيلة لرفع الكفاءات الإنتاجية بغية توسيع إسهامها في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وهذا ما تؤكدته الإحصائيات العالمية حول عدد المبادرات المتعلقة بعالم المقاولات والأعمال الذي يتزايد بإضطراد، كما أوضحت ذلك التجارب العالمية، وكذا المحلية ونجاحاتها في تشجيع التنمية الاقتصادية باعتبارها أسس من أسس تقدم أي دولة، ويتطلب ذلك الاستفادة من الإمكانيات المتاحة وإشراك الطاقات البشرية القادرة على المساهمة في إنجاز هذه التنمية، وتحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من خلال إشراكها في دعم إنشاء المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات دون تمييز ولا تهميش أو إقصاء، وتفعيل دور المرأة في إنجاز التنمية الشاملة في مجالات عدة، كالمجال الاجتماعي والثقافي، ومجال الإعداد العلمي والتأهيل المهني، وآليات إدماجها في عملية الإنتاج الاجتماعي، وتعزيز مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، ونشر ثقافة العدالة والمساواة بين الجنسين.

لم تعد المرأة على العموم والمرأة المغربية على وجه الخصوص تكتفي بالأدوار التقليدية التي أوكلت لها، بل إنها برهنت على قدراتها في التسيير والتدبير، والقيادة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، متخطية كل العقبات ومدمرة كل التناقضات من أجل إبراز قدرتها كإنسان وإثبات ذاتها كمواطنة وكفاعلة اقتصادية لا يمكن التخلي عنها.

وعلى الرغم من أن المرأة فرضت نفسها كعنصر فعال في المجتمع في شتى الميادين وأصبحت تنافس الرجل في تخصصات كانت إلى وقت قريب حكراً على الرجل (كإنشاء المقاولات وتسييرها)، إلا أن مشاركتها في مجال المال والأعمال ظلت محتشمة نوعاً ما ويشوبها نوع من التردد، ولعل ذلك ناتج عن تفاعل عدة أسباب كانت عائقاً أمام تفوق المرأة في هكذا مجال رغم ما تملكه من روح إبداعية مُلهمة، وقدرات فكرية هامة.

في ظل التغيرات المجتمعية التي شهدتها المغرب، ظهر فاعلون يتوَقَّعون للحصول على مكانة اجتماعية جديدة، والرقي الاجتماعي عن طريق تَبَنِّي أدوار اجتماعية جديدة تدخل ضمن السياسة المشجعة لتكوين طبقة جديدة في المجتمع وهي طبقة المقاولين، هذه الطبقة التي لقت تقييما إيجابيا من مختلف الفئات الاجتماعية، جعلت كل أفراد المالكين لمؤهلات مهنية وشخصية يطمحون لإنشاء مقاوله بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها، والمرأة على غرار الرجل اعتبرت عالم المقاوله بمثابة بوابة التميز الاجتماعي، التي من خلالها وعن طريقها ستتقل من مكانة اجتماعية دنيا لمكانة اجتماعية أفضل؛ فبعد أن كانت المرأة تبحث عن وظائف في المؤسسات الحكومية، أصبحت تتنافس من أجل البروز في السوق، وتُسارع لحجز مكان لها داخل اقتصاديات الدولة.

إلا أن مشاركة المرأة في المقاوله تظل نسبتها ضعيفة مقارنة مع الرجل، مما يطرح العديد من التساؤلات حول هذا الشأن، إذ أنه بالرغم من الحضور المكثف للمرأة في سوق العمل في السنوات الأخيرة، حيث كانت تنشط في مشاريع أقل ما يقال عنها مشاريع منزلية، لكنها استطاعت اليوم الولوج إلى عالم الأعمال مثلها مثل الرجل.

وبما أن إنشاء المرأة لمقاولتها الخاصة أصبح موضوعا يثير الكثير من الجدل في المجتمع سواء تعلق الأمر بإنشاء جديد، إعادة إنشاء، تطوير أو اندماج، فإن إنجاح هذه العملية الطويلة والمعقدة يعد مهمة صعبة لكل امرأة تحمل مشروعا وتواجه معوقات ثقافية، اجتماعية وبنيئية بالإضافة إلى محدودية التمويل المدعم للمرأة المقاوله، لذلك تعد المقاوله النسوية ظاهرة معقدة تتطلب خصائص محددة.

ولا مراء أن دور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن يُفهم إلا من خلال التغيرات العديدة والسريعة التي طرأت على المجتمعات عامة وعلى المجتمع المغربي بشكل خاص، خاصة تلك التغيرات التي طرأت على البنى والأنساق الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت معركة المرأة اليوم ليست في مساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات فحسب، وإنما في إثبات قدراتها الفعالة في الخلق والإبداع.

من هنا جاءت الرغبة في الاشتغال على هذا الموضوع ومقارنته من زاوية سوسيولوجية باعتبارها البوصلة التي يتقاطع فيها الاجتماعي بالاقتصادي والسياسي والثقافي... أي اعتماد مقارنة متعددة التخصصات كمقاربة شمولية ستسمح بدراسة الموضوع (المرأة المقاتلة والتنميط الجنساني في المجتمع) من خلال تحديد موقع الظاهرة في المجلد، باعتبارها كُلاً غير قابل للتجزئ والانفصال.

وبالتالي المنطلق الأساسي لهذه الدراسة هو الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المرأة المغربية في تحقيق تنمية اقتصادية لاسيما إذا أُريد لهذا الدور أن يكون فعالاً، إذ أنها تكتسي أهمية ضمن الدراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي، كمجال تشكل فيه المرأة طرفاً مهماً في عملية التغيير من أجل تشجيع الأنشطة الاقتصادية والإبداعية التي تقوم على الاستثمار في قدرات وعقول النساء، الذي يعتبر استثماراً ذكياً لتأمين مستقبل أكثر عدلاً ورخاءً.

فمنذ بدء الحديث عن النوع الاجتماعي وولوجه إلى حيز الاهتمام الفعلي الأكاديمي، انبلج تقاطب إبستيمي ونظري محموم اتخذ اتجاهين أساسيين، الأول اتجاه متفائل، optimiste يعتبر مقارنة النوع الاجتماعي محاولة جادة من أجل تباحث وتدارس واقع المرأة في علاقتها بالرجل والمجتمع بصفة عامة، والبحث عن سبل كفيلة لإنصاف المرأة. والثاني اتجاه مُتَوَجِّس pessimiste، ينظر لمقاربة النوع نظرة تشكيكية وسكونية، وأنها ستُكَيِّف نفسها مع الإكراهات الحالية وظروفها المهترئة وممارستها التقليدية، بدلاً من أن تَخْلُق ظروفًا وممارسات أفضل، وأن كلَّ ما سَيُنْجِز عنها من تحولات ستكون فيها الغلبة لتناقضات الوضع الراهن وأعطابه الوظيفية.

نظراً لذلك، قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول، فصل منهجي، وفصل نظري، وآخر ميداني، واشتمل الأول على الخيارات المنهجية الأساسية، حيث قمنا بتحديد إشكالية الدراسة وتساؤلاتها المركزية وفرضياتها، وكذا أسباب اختيار موضوع الدراسة، أهميتها وأهدافها، كما قمنا بعرض أهم المفاصل المنهجية المتبعة في إجراء الدراسة الميدانية، حيث قمنا باستعراض منهج الدراسة ومجتمع البحث والمسالك الإجرائية المنتهجة لتحديد عينة الدراسة وأدوات جمع البيانات، كما تطرقنا للمفاهيم المركزية التي تم اعتمادها سواء في الدراسة النظرية أو الميدانية.

وتم تقسيم الفصل النظري لدراستنا إلى أربع مباحث، أفردنا المبحث الأول للحديث عن نشأة وتطور
سوسيولوجيا المفاولة، على مستوى المفهوم أولا ومحاولة مقاربتها قانونيا، اقتصاديا ثم سوسيولوجيا، مع تبيان تقاطع
سوسيولوجيا المفاولة مع عدة مقاربات وتخصصات فكرية.

ولقد خصصنا المبحث الثاني من المتن النظري في الدراسة، للحديث عن المقاربة النظرية وروافدها
الابستمولوجية وخصوصياتها المعرفية، كما تم التعرض لأهم تمفصلات النظريات التقليدية التي أصلت إلى ما
يسمى بسوسيولوجيا التنظيمات والنظريات الحديثة والمعاصرة في التنظيم والتي تعد امتدادا لما سبق، انتقالا إلى
المبحث الثالث الذي عنى بالحديث عن مسار التأسيس الأكاديمي لمفهوم النوع الاجتماعي ودور الحركات النسوية
في هذا التأسيس، وكذا علاقة النوع الاجتماعي بالمفاولة النسوية عن طريق دراسة عمل المرأة وإشكالية البناء
الاجتماعي للجنس، وكذا التقسيم الاجتماعي للعمل بين الجنسين، والتحديات التي يطرحها هذا التقسيم أمام التمكين
الاقتصادي للمرأة المغربية.

انتقالا إلى المبحث الرابع الذي اهتم بالمعالجة السوسيولوجية لموضوع المفاولة، استنادا إلى خصوصية
المرأة المفاولة المغربية ووضعيتها المساواة بالمغرب وآفاقها المستقبلية والاصلاحات القانونية في مجال المساواة
بالمغرب، كما اهتم الجزء الأخير من هذا المبحث بتدأرس انعكاسات التمثلات الاجتماعية حول المرأة عامة وحول
عمل المرأة بشكل خاص، وما أفرزه التتميط الاجتماعي وانعكاساته على توزيع الأدوار بين الجنسين، وكيف
استطاعت المرأة مواجهة هذا الوضع وإدراك وضع نسوي جديد، يضع حدا لرواسب الثقافة الذكورية ويبني فكرا
جديدا بمقامات تعترف بمكانة المرأة داخل المجتمع.

لقد تضمن الفصل الثالث، وهو الجانب الميداني من الدراسة أربع مباحث، اختص المبحث الأول بعرض
خصائص العينة ووصفها، كما تم أفراد المبحث الثاني لتحليل معطيات الدراسة على ضوء النظريات، عن طريق
تمحيص وتفسير إجابات المبحوثات تفسيرا سياقيا يركز على نتائج ومخرجات مسارات البحث ذات العلاقة

والتراكمات النظرية السابقة، في حين خُصّص المبحث الثالث للحديث عن أنواع الصعوبات التي تعتري سبيل النساء المقاولات وبعض طرق تجاوزها، أما المبحث الرابع فلقد تضمن التأكد من صحة المعطيات الميدانية على ضوء الفرضيات، وتقديم نتائج عامة حول ما توصل إليه البحث في شموليته.

الوطار المنهجي للبحث

القسم الأول: الإطار المنهجي للبحث:

1. أسباب اختيار موضوع البحث :

وعياً منا بأهمية موضوع المقالة النسوية بالنسبة لتخصص السوسيولوجيا، وبدور المرأة في دفع وثيرة التنمية الاجتماعية؛ جاء اختيارنا لهذا الموضوع الذي لم يكن عن طريق الانتقاء العشوائي ولا عن طريق العرضية والصدفة، بقدر ما كان يعكس اهتماما خاصا بالمرأة، سيما المرأة المقاوله التي أثارت فضولنا في علاقتها بالمحيط العائلي والاجتماعي، والتحديات التي واجهتها في فرض شخصها ومكانتها في كلا المحيطين.

كما تكمن أسباب اختيار موضوع من هذا النوع كذلك، في محاولته الاطلاع على المعوقات المختلفة التي تقف حائلاً أمام تنمية قدرات المرأة وإفساح المجال لها لتعمل إلى جانب الرجل في مختلف ميادين الحياة، وكذا محاولة المساهمة في كشف الأسس العلمية لمواجهة العقبات التي تحول دون الاستفادة الكاملة لطاقت بشرية مهمة متاحة في المجتمع؛ وذلك من خلال تحديد الآليات والوسائل العلمية للتعامل مع الصعوبات التي تعيق إسهام المرأة ومشاركتها الفعالة في عملية التنمية المستدامة.

هذه الأسباب مجتمعة سمحت بالخوض في تجربة علمية عن قرب والاحتكاك بالواقع المعاش للمرأة المقاوله، ومحاولة الوصول إلى بعض الحقائق التي ستمكن لا محال من تحليل الواقع ومُساءلته مساءلةً علمية ومن ثمة الوصول إلى المسببات والدوافع التي أدت إلى إفراز هذا الواقع.

2. أهداف البحث:

إن الأفراد يتفاعلون فيما بينهم ضمن نسق اجتماعي مكونين بذلك علاقات اجتماعية، هذه العلاقات " لا يمكن أن تكون منعزلة عن النسق المتواجدة فيه (Alain. T , 1974, p. 33)، فهي مستمدة من الأدوار التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون ضمن عملية التفاعل، محدثين بذلك تغييرا على مستوى النسق الاجتماعي.

وكثيرا ما يظهر تغير مجتمع ما من خلال تغير دور أو وضعية المرأة عبر الزمان والذي يبرز بالعمل، فمنذ عقود كانت المرأة تقوم بأنشطة اقتصادية في إطار الأسرة من خلال المشاركة في الزراعة والحرف التقليدية بالإضافة لمزاولة أشغال البيت.

وفي العصر الحديث ومع زيادة التطور التكنولوجي انتشرت وسائل الاتصال وتنوعت مما ساعد على تغيير فكر الأفراد بالإضافة لسهولة التنقل والذي لعب دورا هاما في الحراك الاجتماعي، حيث عمل على انفصال الناس عن بعضهم البعض، وأعطى للمرأة شكلا من الاستقلالية، دون أن ننسى الآلات المنزلية المتطورة التي ساهمت بشكل كبير في تقليص وقت العمل المنزلي ووفرت للمرأة وقتا أطول يسمح لها بالعمل خارج المنزل، وقطع أشواط كبيرة فيه بمساعدة الحركات والمنظمات العالمية للعمل التي تتجسد أولا في ندوة بكين سنة 1995 والتي تطالب بمنح المرأة فرص متكافئة مع الرجل والسعي لدمجها مهنيا (Zang, 2000, p. 19)

بناءً على ما سبق يمكن حصر أهم الأهداف التي جاء من أجلها البحث بما يأتي:

_ معرفة العوامل الأساسية التي دفعت المرأة إلى خوض غمار المقاولات، هل هي عوامل نابعة من انعدام فرص العمل، أم من الحاجة إلى تأسيس عمل خاص بسبب التزاماتها العائلية، أم هو البحث عن فرص إثبات وجودها كفاعل اجتماعي داخل المعركة الإنتاجية لبلوغ مراكز القوة والسلطة، التي تمكنها من تحقيق ذاتها كطاقة بشرية خلاقية ومنتجة لا مستهلكة.

_ التعرف على واقع المرأة المقاولَة وعلاقتها بمحيطها الاجتماعي، وعلى حيثيات ولوج المرأة لنشاط المقاولَة، والذي كان يقتصر على الرجال فقط.

_ الاقتراب أكثر من تجربة المرأة في الاستثمار والمبادرات في إنشاء مقاولَة خاصة بها، خاصة في ظل ما يحيط بالمرأة من ظروف اجتماعية واقتصادية.

_ معرفة ما إذا كان للمقاولة النسوية دور في دفع وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

_ التحري عن النشاطات التي تختار المرأة المقاولة ولوجها.

3. أهمية البحث :

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبرى ضمن دراسات علم الاجتماع الاقتصادي من جهة والدراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي كمجال نادر في الأبحاث والدراسات الاجتماعية من جهة أخرى، وكون المرأة تشكل طرفا هاما في التغيير، فإنه أصبح كل ما يرتبط بها هو مجالا للدراسة والتحليل.

وستساعدنا هذه الدراسة على فهم الدور الذي تؤديه المرأة المُقاولة في تنمية المجتمع، كما ستزيد من الاهتمام بالمقاولات النسوية على مستوى البحوث الاجتماعية.

كما تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال المتغيرات التي تسعى لدراستها، فضلا عن ارتباط المقاولة النسوية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يأتي الاهتمام بالمقاولة النسوية بعد أن أسهمت التطورات المتسارعة التي يشهدها العصر الحالي في سيادة تأثيرات متغيرات البيئة سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية، والتي تحتم على الأفراد الاستجابة لها والانسحاق ضمنها.

وبالتالي فإن إجراء مثل هذه الدراسة، تأتي كمحاولة للإسهام في قياس الواقع والتحديات التي تعترى الطريق نحو ولوج المرأة عالم المُقاولة.

4. إشكالية البحث :

يقف الناظر للمقاولة المغربية على العديد من التفاوتات وأشكال الاستبعاد التي تطال حضور المرأة المغربية وتعرقل بروزها وحركيتها الاجتماعية، حيث يتحول فضاء المقاولة بمفهومه المادي كمسرح للتفاعلات بين الأفراد إلى أداة للإقصاء الاجتماعي، وإلى مضمار يحتضن رهانات التملك والسيطرة وممارسات التوجيه الاجتماعي فيه، مما يَنْتُج عنه اقتسام وتشارك غير متكافئ لمجال المقاولة بين الفئات الذكورية والفئات النسائية، وبالتالي الدفع بالمرأة المغربية إلى وضعية هامشية position subalterne.

إلا أنه لا يمكن إنكار أن ولوج المرأة عالم المقاولة، أصبح ظاهرة تُعاصر كل المجتمعات المتقدمة منها والنامية، كما أن مختلف التحولات أدت إلى تغيرات في منسوب وفي كيف وكم المقاولة النسوية، الأمر الذي يضعنا أمام الإشكالات التالية:

• الإشكالية العامة:

__ إلى أي حد ساهمت التغيرات التي عرفتها البنى الاجتماعية في دخول المرأة إلى المقاولة؟

• الإشكاليات الجزئية:

__ هل هناك تكافؤ الفرص بين الجنسين في الولوج إلى المقاولة؟

__ ما الأسباب والدوافع أمام هشاشة الحضور النسوي داخل المقاولة؟

__ هل يمكن اعتبار ولوج المرأة إلى المقاولة عاملا في تخلصها من التمثلات الدونية أم عاملا ساهم في

تكريسها؟

ـ ما هي نوع التحديات التي تواجهها المرأة المقاتلة وعلى أي مستوى تتمركز هذه التحديات؟

5. فرضيات البحث :

• الفرضية العامة:

ـ تعتبر التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المرتبطة بمجتمع الدراسة، عاملاً أساسياً وراء ولوج المرأة إلى المقاتلة.

• الفرضيات الجزئية:

ـ من الممكن أن تكون هناك تداعيات اجتماعية، ثقافية، وأخرى اقتصادية كامنة وراء هشاشة الحضور النسوي داخل المقاتلة؟

ـ تؤثر مجموع القيم والعادات والتمثيلات الاجتماعية حول المرأة على مدى حضورها داخل المقاتلة.

ـ غياب المساواة في التربية على ثقافة المقاتلة بين الجنسين داخل الأسرة، يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص في الولوج إلى المقاتلة.

ـ من المحتمل أن تحقق المقاتلة للمرأة مكانة اجتماعية مرموقة وتفتح المجال أمامها لإبراز قدراتها واختياراتها.

ـ كلما ولجت المرأة المقاتلة إلا وزاد ذلك من تكريس النظرة الدونية تجاهها وتهميش مكانتها.

6. الأدبيات السابقة :

يعد التراكم المعرفي والأكاديمي من أبرز خصائص العلم، حيث أن المعرفة العلمية اللاحقة تركز على المعرفة السابقة، كانت الدراسات السابقة في البحوث الأكاديمية من النقاط المهمة في أي بحث، كونها تتوفر على الحد الأدنى من شروط البحث. وعلى الرغم من ندرة الاهتمام بموضوع المقالة النسوية في الدراسات السوسيولوجية المحلية، فإن هناك بعض الإسهامات القيمة التي أثارت مجموعة من التساؤلات حول هذه الفئة، ونجد أنه من المفيد التعرض إليها والوقوف عند بعض نتائجها، لأن ذلك سيسمح لنا بالإحاطة بجوانب وأبعاد الموضوع الذي نريد دراسته وتعميق تساؤلاته بشكل أفضل، وفي هذا الإطار سنتطرق إلى بعض الدراسات التي قاربت الموضوع سواء نظريا أو امبريقيا.

الدراسات المحلية:

1_ دراسة بعنوان "**Le salaire de madame**"، للكاتبة عائشة بلعربي، سنة 1993، تطرقت من خلالها لمكانة المرأة على عدة مستويات اجتماعية، اقتصادية، سياسية، تربوية، وإشكالية الهيمنة التي تُقنّع البنية الاجتماعية وتراتباتها، كما ركزت الكاتبة على المشاركة الاقتصادية للمرأة باعتبارها عاملا ساهم في تغيير عميق ومهم عرفه المغرب المعاصر، إذ أن هذه المشاركة تفصح عن واقع موضوعي قد يبدو بسيطا من حيث الشكل والمظهر، لكنه معقد ومركب يصعب مقارنته، كونه لا يعتمد أساسا على الحقل الاقتصادي كمجال خالص، وإنما يتداخل فيه الاقتصادي بالإيديولوجي بالسوسيو ثقافي...

تضمّن الفصل الأول من هذا الكتاب، ملخص تاريخي حول عمل المرأة منذ عهد الحماية وغداة الاستقلال، هذا الملخص أعطى نظرة بانورامية عن الثورة التي شهدتها العمل النسوي، وكيف دخلت المرأة عالم الإنتاج وشغلها مختلف الوظائف، انتقالا إلى الفصل الثاني الذي عالج مسألة تقسيم العمل بن الزوجين، وتبدير

السلطة "المحتكرة" من طرف الزوج، وجعلها سلطة "مشتركة"، وصولاً إلى الفصل الثالث الذي تطرق إلى التحديات التي يفرضها عمل المرأة على الحياة الزوجية انطلاقاً من مقابلات قامت بها الباحثة عائشة بلعربي مع عدة مبحوثين ومبحوثات، والتي استنتجت من خلالها أن المجتمع المغربي يسير نحو تغيير في العلاقات الاجتماعية بين الجنسين وبين الأجيال، بالرغم من كل المقاومة التي عرفها عمل المرأة خارج البيت، إلا أنه شكل عاملاً حاسماً في إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية على المستويين الأسري والمهني.

جاء في معرض حديث الكاتبة أن "العمل" "Le travail"، هو بصيغة أو بأخرى مصدراً للثروة، وهو أساس الحياة الاجتماعية، يحقق عن طريقه الفرد ذاته وكرامته داخل المجتمع، ويفتح له الأبواب أمام الاندماج الاجتماعي في عالم الإنتاج... وتماشياً مع هذا المفهوم شَغَلَ موضوع المرأة العاملة ومساهمتها في التنمية، ودورها في نظام الإنتاج وتقسيم العمل بين الجنسين، حيزاً كبيراً من الدراسات النظرية والميدانية، خصوصاً تلك التي ركزت على مسألة تغيير رواتب العمال منذ الاستقلال، بالإضافة إلى العمل داخل القطاع غير المهيكل والذي نادراً ما يندرج ضمن المعطيات الرسمية كونه لا يتوفر على الوضعية القانونية، الشيء الذي يساهم في جعل الأنشطة التي تشغلها المرأة أكثر حجباً وتهميشاً... ورغم تردد موجات التحضر والتصنيع وازدياد الإقبال على التعليم، استطاعت المرأة المغربية الانتقال من وضعية المرأة المستهلكة *femme consommatrice*، إلى وضعية المرأة المنتجة *femme productrice*، إلا أن مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية إلى جانب الرجل يطرح إشكالات عدة أهمها اعتبار عمل المرأة "طابوهاً" في مهن ووظائف كثيرة، هذا الإشكال جعل المرأة في قطب ذو خطاب ثنائي الفرع *dichotomique*، خطاب "تقليدي" يدافع عن المرأة باعتبارها مثلاً أعلى كزوجة وأم داخل بيتها، وخطاب "حديثي" يعتبر المرأة أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع، فخرج المرأة إلى سوق الشغل شكلاً قيمة مضافة وثورة ضد حنين النظام الأبوي للمرأة التقليدية التي ينحصر دورها في الإخصاب والإنجاب.

انطلاقاً من الأرقام الإحصائية التي تم التوصل إليها بخصوص عمل المرأة، والتي تبين أن 35 % من اقتصاد المغرب هو ثمار كدحها ومثابرتها، تساءلت الكاتبة عن فائدة عمل المرأة، لتُوضِّح أن السبب راجع بالأساس إلى تعدد حاجيات الأسرة من كراء ومتطلبات الحياة اليومية مقارنة بالماضي، كما أجابت على عدة أسئلة من قبيل: كيف يتعامل كل من الرجل والمرأة مع معطى العمل النسوي؟ وما هي تمثلاتهم وتمثلاتهن عن ولوج المرأة سوق الشغل؟ وما انعكاسات ذلك على الوسط الاجتماعي والأسري؟ هل ساهم عمل المرأة في تغيير وضعها ومكانتها داخل المجتمع؟ هل يغير عمل المرأة نمط العلاقة الزوجية داخل الحياة الأسرية؟ وظفت الكاتبة معطيات إحصائية، ودراسات ميدانية، وتجارب فردية وجماعية متعلقة بكل الجنسين، وتشمل مختلف الفئات في مختلف أبعادها الاقتصادية، السوسيو ثقافية، وكذا المؤسساتية، مع التركيز على الفجوة الموجودة بين المشاركة الاقتصادية للمرأة ومتغيرات العالم الخارجي، كإجابة عن الإشكالات التي انطلقت منها.

فيما يخص مشاركة المرأة في التدبير الداخلي للأعمال المنزلية (La gestion des affaires familiales)، توصلت الكاتبة إلى أن 47,5% من الأعمال داخل البيت هي من حصة المرأة، مقابل 15 % من الأعمال يقوم بها الرجل، في حين أن التدبير المشترك للأعمال المنزلية بين الزوجين يصل 32 % في جميع القرارات المتعلقة بالحياة داخل البيت، الأمر الذي يعلن عن ميلاد سلوكيات جديدة عند الأزواج المأجورين، إذ أن تنظيم العمل داخل البيت يفرض تشارك الزوجين في عدة مهام (Belarbi, 1993, p70).

كما وضحت أن مشاركة المرأة في تدبير الشأن العائلي خارج البيت، والذي يساهم في استقلالها الاقتصادي، يمنح للمرأة سلطة مهمة داخل الأسرة تمكنها من تسيير شؤون المنزل الداخلية والخارجية، معتمدة في ذلك على دراسة Bloud et Wolfe، "hasbunds and wives" اللذان أكدا على أن السلطة بين الزوجين هي لصالح الطرف الذي لديه أقصى قدر من الموارد والقدرة على الاستجابة وتلبية حاجيات الزوجين والأسرة،

وهي نفس النظرية التي طبقتها Martensson، في دراسة أجريت بالمغرب، والتي تشير العلاقة الوطيدة بين التعليم وصنع القرار، كما تناولت بالدراسة موضوع النساء غير المتمدرسات، أو اللاتي تركن الدراسة في سن مبكرة، وبيّنت أنهنّ يمتلكن سلطة أقل *pouvoir faible*، مقارنة بغيرهن، في حين أن البعد السوسيو اقتصادي الثاني للمرأة الأجيّة والتي أفصحت عنه martensson، يبين أن 54 % من النساء الأجيّرات لم تكن لهن سلطة في اتخاذ القرار، 63% منهن اشتغلن في الماضي، و84% اشتغلن في الوقت الراهن، أثناء إنجاز هذه الدراسة... أما البعد الرئيسي الثالث يكشف أن سلطة اتخاذ القرار لدى النساء وثيق الصلة بمدى متانة علاقتهم بالآباء والأصدقاء، مقارنة مع النساء اللاتي لا يمتلكن أسر بالرباط مكان الدراسة، إذ أن العلاقة مع الآباء والأصدقاء تشكل دور الوسيط في تقوية امتلاك سلطة القرار لديهن.

يمكن القول أن تقوية الأواصر بين المرأة والعائلة شرط ضروري لتحقيق نجاحها واستقلاليتها في جو من المنافسة المحتدّة الموسومة بالتسلط في مجال الشغل، فبالرغم من التحديات التي يفرضها هذا المجال، وانعكاساته على الحياة الزوجية "la vie conjugale"، إلا أن عمل المرأة شر لا بد منه كما أقرّت الكاتبة عائشة بلعربي: "le travail de la femme, un mal nécessaire" (Belarbi, 1993, p95).

دخول المرأة إلى عالم الشغل والإنتاج لم يحدث تغييرا عميقا في المواقف والعقليات، إذ أن آثار الأزمة الاقتصادية وانتشار الأمية، لم يعزّزا إلا أوجه التفاوت الاجتماعي وإعادة إنتاج القوالب النمطية المتجذّرة في التمثيلات الجمعية حول الجنسين، وللقطع مع هذه العقليات وتجاوزها تقول الكاتبة أنه ينبغي إنشاء بنية تحتية اقتصادية *infrastructure économique*، وتوفير خدمات اجتماعية مناسبة، وتمكين المرأة والرجل بإمدادهم بكل الوسائل التي ستساهم في تحقيق الازدهار في الحياة المهنية والمدنية (Belarbi, 1993, p104).

2_ دراسة من إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة المالية، ومركز الدراسات والأبحاث للمركز الشريف للفوسفاط "OCP Policy Center" بعنوان *égalité de genre, politiques publique et*

croissance économique au maroc، وهذا الكتاب جاء كثمرة تفكير ثنائي غني حول قضايا إدماج مقارنة النوع في السياسات العمومية بدعم من بيبير ريتشارد أجينور، وهو أستاذ بجامعة مونشستر ببريطانيا، وباحث زائر في مركز الدراسات والأبحاث OCP Policy center.

في الفصل الأول من الدراسة نجد تشخيصا شاملا لتطور أوجه اللامساواة بين الجنسين في المغرب، فالمعرفة الجيدة للتباينات والفوارق في العلاقات بين المرأة والرجل فيما يخص الحصول على العمل والتعليم والصحة، تبقى ضرورية للإحاطة بجميع أوجه عدم المساواة بين الجنسين (Berahab& Bouba, 2017, p25).

وبهذا يسجل أن مشاركة المرأة المغربية في الحياة النشيطة تبقى محدودة بقدر لا يتجاوز 25,3 % سنة 2014 مقابل 30% سنة 1999، في حين تقدر نسبة الرجال النشيطين ب 72,4%، أي بفارق يتجاوز 47 نقطة بينهما.

من جهة أخرى يتم تشغيل النساء أساسا في القطاعات ذات الإنتاجية المحدودة لتولي وظائف تتطلب مهارات ضعيفة ومحدودة كذلك وأجورا منخفضة، كما أن الفوارق بين نشاط المرأة والرجل تبقى أكبر في المناطق الحضرية، حيث أن نسبة نشاط الرجال تفوق بثلاث مرات نسبة نشاط النساء، ولهذا فإن النساء الحضريات وخاصة حاملات الشواهد العليا، يعانين أكثر من البطالة، حيث بلغ معدل نسبة البطالة 22,8 % ما بين عامي 1999 و2014، في مقابل 14,9 % للرجال، وفي الوسط القروي تعاني النساء بالخصوص من التمييز في الحصول على عمل مقابل أجر، ورغم تراجع التفاوتات في الأجور بين النساء والرجال عندما يتوفرون على نفس المؤهلات والخبرات المهنية، فإن هذه التفاوتات ما تزال قائمة، بحيث أن النساء يحصلن على أجور تقل بحوالي 17% عن أجور الرجال، أما فيما يخص التعليم، فقد تم إحراز تقدم، لكن ما تزال هناك تحديات هامة ينبغي رفعها على مستوى نسبة الهدر المدرسي والأمية التي تبقى مرتفعة خاصة في وسط الفتيات القرويات،

كما تحسنت وبشكل كبير ظروف الحصول على الخدمات الصحية خلال العقدين الأخيرين في مجال الصحة الإنجابية، وصحة الأم والطفل، إلا أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لمواصلة تخفيض معدل وفيات الأمهات والأطفال عند الولادة الذي يبقى مرتفعاً في المناطق القروية.

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني من الدراسة واستناداً إلى دراسة الإحصائيات الوطنية، فإنه يقدم معلومات إضافية عن تحليل المحددات الرئيسية لعدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الفرص الاقتصادية، والتوزيع غير العادل للعمل المنزلي بين الجنسين، فالنساء يقضين في الوقت المخصص للأنشطة المنزلية ما يعادل سبع مرات نفس الوقت الذي يخصصه الرجال، ومن جهة أخرى تظهر الدراسة ضعف نسبة مشاركة الإناث في الحياة المهنية مقارنة مع الرجال الذين يقضون أربع مرات أكثر في الوقت المخصص للأنشطة المهنية (Berahab & Bouba, 2017, p89).

وبموازاة ذلك، يشكل الجمع بين العمل المنزلي والعمل المهني عبئاً أكبر بالنسبة للمرأة العاملة مقارنة مع المرأة ربة المنزل، وذلك خلافاً للرجل الذي لا يخضع وقت عمله المنزلي لتغيرات كبيرة بغض النظر عن نوعية عمله، وإذا أخذنا في الاعتبار هذه العناصر، فإن تقييم العمل المنزلي للمرأة يكشف عن مساهمتها في الثروة الوطنية أي الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012، بنسبة 39,7% وذلك إذا ما احتسبنا قيمة ساعات عملها بناء على الحد الأدنى للأجور، كما تساهم بنسبة 49,3% إذا ما احتسبنا قيمة ساعات عملها بناء على متوسط الأجور كما تحدده المحاسبة الوطنية.

وفي نفس سياق تحليل مشاركة المرأة في سوق العمل، يتناول الفصل الثالث، بشكل أكثر خصوصية محددات نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بناء على مقاربتين تجريبيتين تكميليتين. فالمقاربة الأولى تدرج في إطار مناهج السلاسل الزمنية، وتحيل إلى نموذج لتصحيح الأخطاء ويطبق على المعطيات

على المستوى الوطني. أما المنهجية الثانية فتتبنى على معطيات ميكرو اقتصادية مأخوذة من الإحصاء الخاص بمستوى عيش الأسر.

أشارت نتائج المقاربة الأولى إلى أن نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بالمغرب تتأثر بمستوى التحول البنيوي للاقتصاد الوطني الذي لا يقدم ما يكفي من فرص العمل المناسبة للمرأة وذلك بموازاة غلبة قطاعات توفر يد عاملة كثيرة ولكن بمهارات متدنية مثل الفلاحة والنسيج والجلد، وهو ما يحد من اندماج النساء حاملات الشواهد في الوسط المهني، ويفسر مسلسل هذا التحول جزئيا العلاقة المحدودة بين مستويات التعليم الثانوي والعالي للنساء، وبين مشاركتهن في سوق العمل.

كما تفصح النتائج أيضا عن الأثر السلبي للتمدن على مشاركة المرأة في سوق الشغل، وهو ما يمكن إرجاعه من جهة إلى عدم التوافق بين مهارات المرأة القروية التي تهاجر إلى المدن، وبين فرص العمل في الوسط الحضري، ومن جهة أخرى يعود إلى الجهود المتواصلة لتحسين مستوى البنيات التحتية، وخدمات النقل والأمن في الوسط الحضري، وهي كلها عوامل يمكن أن تمنع المرأة من المشاركة في سوق الشغل، أما فيما يخص الجانب الديمغرافي يتبين أن الخصوبة ونسبة إعالة الشبان تؤثر سلبيا على مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.

أما بالنسبة لنتائج المقاربة الثانية، فتبرز الأثر السلبي لعدد من العوامل على مشاركة المرأة في سوق العمل مثل انخفاض دخل الأسرة، وتدني مستوى تعليم المرأة...

وعلى ضوء تحليل عدم المساواة بين الجنسين المدروسة في الفصول الثلاثة الأولى من الدراسة، ويبرز الفصل الرابع الجهود التي تبذلها السلطات العمومية لإغناء الترسنة القانونية والتشريعية والتنظيمية، وكذا الإطار المؤسسي الوطني للحد من عدم المساواة بين الجنسين.

أما الفصل الخامس يتناول تقييما لمقاربة النوع في السياسات العمومية التي وضعها المغرب، حيث يبرز البرامج العمومية الرئيسية التي تم تنفيذها لتعزيز المساواة بين الجنسين، وخاصة فيما يتعلق بمأسسة ثقافة المساواة، ومحاربة العنف ضد المرأة، وتعزيز تمثيلية المرأة في مراكز صنع القرار، والحصول على الشغل والتعليم والصحة والبنيات التحتية الأساسية (Berahab& Bouba, 2017, p180).

ويقترح الفصل الأخير من الدراسة، بناء على البيانات والحقائق التي تم التوصل إليها حول غياب المساواة بين الجنسين في المغرب والتي تم إحصاؤها في الفصول السابقة، نموذجا لأجيال متداخلة ومتباينة حول الجنس بغرض قياس أثر القرارات العمومية على المساواة بين الجنسين وعلى النمو الاقتصادي في المغرب، إذ تسمح بنية هذا النموذج بضبط الدينامية الموجودة بين الأعراف الاجتماعية، وعدم المساواة بين الجنسين داخل الأسرة، وفي سوق العمل (Berahab& Bouba, 2017, p220).

3_ دراسة بعنوان: النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية: حقائق وتوصيات، عن رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2014، المغرب.

يقدم التقرير أرقاما إحصائية حول انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة في معظم القطاعات مقارنة مع الرجل، ورغم الإصلاحات الدستورية والمعارية التي مكنت من إحراز تقدم في مجال مساهمة المرأة في التنمية، فإن فعليتها تبقى غير كافية في ظل غياب رؤية واضحة لتحقيق الفعلي للمساواة بين الجنسين على المستويات المؤسساتية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية...

في المغرب حوالي 3,12 مليون امرأة تبلغن سن العمل (15 فما فوق)، معظمهن يعشن في مناطق حضرية (3,60%)، وأكثر من نصفهن يعانين الأمية (6,52%)، وأقل من الثلث (9,32%) يتوفرن على شهادة.

تتجلى الملاحظة الأولى والأكثر إثارة للقلق في هذا التقرير، في كون نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة شبه مغيبة، فالأرقام أعلاه تنعكس على التصنيفات الدولية للمغرب، الذي يحتل المرتبة 133 من أصل 142 بلدا في التفاوت بين الجنسين سنة 2014، بينما كان يحتل المرتبة 129 سنة 2013، والمرتبة 127 سنة 2010، أما على صعيد المشاركة الاقتصادية للمرأة فالمغرب يحتل الرتبة 135، برسم سنة 2014 كما يحتل الرتبة 24 من أصل 30. علاوة على تصنيفه ضمن البلدان التي لها ثقافة محافظة من حيث قبول الدور السوسيو اقتصادي الذي تلعبه النساء في المجتمع.

لقد قدم هذا الرأي بعض النتائج الرئيسية التي ترصد الفروق بين النساء والرجال من حيث النشاط والوضعيات والإمكانيات الاقتصادية، كما سلط الضوء بصورة متتالية على خصوصية الإجراءات وعلى المقولة النسوية، ثم يسائل بإيجاز المحددات السوسيو ثقافية التي تفرز أشكال التمييز في الحياة الاقتصادية، قبل أن يخلص إلى عدة توصيات (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014).

4_ الدراسة بعنوان: *des femmes sur les routes, voyage au féminin entre afrique et méditerranée*.. قامت بها الباحثة مريم الشيخ وميشال بيرالدي بمدينة المحمدية، سنة 2007، التي خصت أشكال الرحلات النسائية بين افريقيا والبحر الأبيض المتوسط (الدول الأفرو-متوسطية *Afro méditerranéen*) وتضم هذه الدراسة، 14 عملا لكتاب من المغرب وآخرين من فرنسا، جمعها الباحثان خلال الأيام الدراسية التي نُظِّمَت بالمحمدية.

يبدأ الكتاب بالحديث عن هجرة النساء التي كانت فيما مضى مرتبطة أشد ارتباط بعالم الرجال، إذ كان النساء لا يغادرن البيت إلا من أجل الالتحاق بالزوج، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن هذه الظاهرة تشهد انخفاضا مقارنة بالقرى... فالدراسات النظرية وكذا الإمبريقية التي اعتمدها الكتاب، تنبثق من مقاربات

أنثروبولوجية وسوسيولوجية وتاريخية متعددة الأبعاد لإعطاء نظرة مشتركة مؤسّسة لظاهرة الهجرة والتنقل، من أجل فك شفراتها بإزالة الغموض الذي يلفها وجعلها أكثر وضوحا.

حاولت العلوم الإنسانية معالجة ظاهرة الهجرة، عن طريق وضع "استقامة إبستمولوجية" تقطع مع الانطباع الذكوري التعسفي، الذي جعل من الهجرة ظاهرة ذكورية على المدى الطويل، إذ غالبا ما يُنسب التنقل والحركة إلى الرجل مقابل الجمود والثبات كميزة أنثوية محضة.

انتقالا إلى الجزء الخاص بالحديث عن مكانة المرأة في إطار الاتفاقيات الاقتصادية:

Histoire et mémoire migratoires : la place des femmes dans les accords

économiques. يبين الكاتب Canstance De Gourcy، أن البحث كان دؤوبا منذ حوالي 20 سنة لإعادة تأهيل مكانة المرأة المهاجرة، وكانت الرؤى تركز على المجال الاقتصادي كمجال رئيسي للرفع من مكانة المرأة بوصفها فاعلة في الهجرة، وبالرغم من ذلك لازالت بعض المناطق "رمادية" كالتى تتعلق ببيانات الاتفاقيات الاقتصادية المُبرمة بين الشمال والجنوب، التى تعتمد على تصور ذكوري تجاه المهاجر العامل بشكل عام، انطلاقا من هذا المعطى وبالإضافة إلى المسوحات الميدانية التى أُجريت في فرنسا وبلجيكا، حاول الكاتب فهم وتفسير ديناميات الهجرة واختلافها بين الجنسين، وما الداعي وراء "الوجود الغائب" للمرأة في الهجرة التى أخذت طابعا ذكوريا؟

ربط الكاتب غياب الحضور النسوي في ظاهرة الهجرة مقارنة بالرجل، أساسا بالعامل المادي، فحسب بعض النتائج التى توصل إليها، يُعتبر الدافع وراء الهجرة "الذكورية" هو الحاجة الاقتصادية ذات البعد المادي، والذي يُلخصها البحث عن العمل، عكس النساء التى ترتبط هجرتهم بالمكوث في البيت وإعادة إنتاج التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين، والمقيد بوظيفة ثقافية محددة تكبح الهوية الأنثوية ويقوم بتذويبها.

بيد أن البعد الاقتصادي كان سببا سائدا إلى حد كبير في الاستجابات التي تبناها الرجال، إلا أنه لا ينبغي اعتبار هذا البعد غاية، وإنما مجرد وسيلة تسمح بتفسير بعض المعطيات والتحقق منها، مع إمكانية اعتماد المقاربة المتعددة الأبعاد Approche multidimensionnelle، لفهم خصوصية ظاهرة الهجرة واختلافها بين الجنسين في شموليتها (Cheikh & Peraldi, 2009, p56).

5_ دراسة بعنوان **Monde du travail en plein autonomisation économique des femmes dans un évolution**

وهو عبارة عن تقرير المملكة المغربية لسنة 2017.

يبدأ التقرير بنصٍ يشكل خطابا للملك محمد السادس يأمل ويدعو فيه إلى تبني المزيد في مجال المساواة بين الرجل والمرأة، مقتنعا بأن العملية التي بدأتها المملكة لتحقيق المساواة الجوهرية بين المرأة والرجل ستشجع على زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخلق الثروة، وإبداع مؤسسات منتجة ستساهم في توليد فرص عمل أخرى.

يعرض هذا التقرير الوطني الخطوات الرئيسية التي اتخذتها المملكة المغربية في عملية التمكين الاقتصادي للمرأة، كعامل حاسم في الحد من ضعف أوضاعها وتقديم مساهمة هامة لتحقيق المساواة الفعلية. ويتمثل الرهان الرئيسي في تقوية مساهمة المرأة في الاقتصاد وآليات الحد من الفوارق بين الجنسين في البناء الاقتصادي، حيث ظلت المرأة المغربية في صميم الإصلاح الدينامي، وفي قلب البناء الاقتصادي لبلدنا. وفتح المجال أمام المرأة للمشاركة في مشاريع الاقتصاد المفتوح وتحقيق مكاسب تراكمية تمنحهن وضعاً اقتصادياً مرموقاً، في ضوء الإنجازات الأخرى كمواطنات مسؤولات عن تنمية البلاد. كما يعرض التقرير أيضاً آفاقاً واعدة لتعزيز تمكين المرأة في مختلف الميادين.

كما وضع التقرير أنه فيما يخص الإرادة السياسية والاجتماعية لتمكين المرأة ومكافحة التمييز، يواصل المغرب إنجازاته المختلفة بخطى ثابتة في تنفيذ التدابير المتخذة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة

الاجتماعية، وعلى رأس هذه التدابير نجد، مبدأ الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف الميادين والحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

في عام 2005، أطلق جلالة الملك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تستهدف الجماعات والأقاليم الأكثر حرمانا من أجل مواجهة العجز الاجتماعي. وترافق هذه المبادرة اعتماد إصلاحات هيكلية عميقة، وإطلاق خطط استراتيجية تستهدف مختلف القطاعات، وفتح مشاريع إنمائية كبرى، مما أدى إلى اعتماد دستور جديد للمملكة سنة 2011 والذي عزز مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص بين الأفراد، مع التأكيد على أولوية احترام حقوق المرأة بوصفها تحديا ومسألة أساسية من أجل الدفع بقاطرة التنمية إلى الأمام. ومكافحة جميع أشكال التمييز المبنية على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الثقافة أو اللغة أو أي وضع شخصي آخر كيف ما كان.

ومن أجل تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها اقتصاديا، نفذت الحكومة عدة تدابير في شراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية في دول مختلفة، لتشجيع وضمان بيئة تمكينية من أجل دعم المقولة النسوية.

كما تطرق التقرير إلى البيئة الاجتماعية المفضية إلى تمكين المرأة اقتصاديا، ومن بينها نجد، **المساعدة الاجتماعية**: تؤدي دورا محوريا في مكافحة الفقر وتنمية قدرات الفئات الضعيفة عموما والنساء اللاتي يعشن في أوضاع صعبة بوجه خاص. وهي إحدى الآليات الفعالة لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وتمكينها من الحصول على الظروف الأساسية للعيش الكريم وتحسين وضعها الاجتماعي والمادي. وفي هذا السياق، ومع مراعاة الدور الذي تؤديه مؤسسات الرعاية الاجتماعية، التي تمثل أداة فعالة لتقديم هذه المساعدة وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، استفادت هذه المؤسسات منذ عام 2016 من الدعم، وورش العمل. ويتم ذلك على أساس الاختصاصات الموكلة إلى وزارة التضامن والمرأة والأسرة

والتنمية الاجتماعية، بشأن شروط فتح وإدارة هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات المعتمدة 1051 مؤسسة، لأكثر من 45 970 من النساء والفتيات اللاتي يعانين من ظروف قاهرة، بالإضافة إلى النساء المسنات، والنساء والفتيات في حالة عجز أو تشرد، أو النساء الحوامل في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

صندوق التماسك الاجتماعي: وهو صندوق بقيمة 2 مليار درهم لدعم التماسك الاجتماعي، واستهداف الفئات المحرومة، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ويستهدف البرنامج الفئات المحرومة، وذلك بفضل المساهمة في تمويل الإجراءات المتخذة في إطار برنامج المعونة الطبية (راميد)، الذي بدأ تنفيذه لصالح نحو 8.5 مليون شخص محروم في جميع أنحاء البلد.

تقديم الدعم المباشر للأرامل اللواتي يعتني بالأيتام في وضع غير مستقر.

البرنامج الوطني لإمدادات مياه الشرب في المناطق الريفية.

تم تبني كذلك عدة برامج من أجل دعم المقاولات النسوية ك: برنامج مساندة، برنامج إنماء، وحملة مرافقة، ومؤسسة إليك، برنامج التكوين في مجال المقاولاتية، وبرنامج المقاولاتية الذاتية، مقاولتي...

أضاح التقرير أنه رغم ما تم إنتاجه من مبادرات وبرامج قد تساهم في تضيق الميز بين الجنسين إلا أنه ومع ذلك، هناك قلق متزايد إزاء اختفاء الوظائف المحتملة بسبب التطورات التكنولوجية... وتشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من 7 ملايين وظيفة معرضة للخطر في أكبر الاقتصادات في العالم على مدى السنوات الخمس المقبلة، والتي تتعلق بالبيروقراطية، والخدمات الإدارية، والتصنيع والإنتاج، والرعاية والصحة، وعلى إثرها ستفقد المرأة عدة وظائف، مما سيدعم الفجوة بين الجنسين. إذن فالسبيل هو إتقان التكنولوجيا الرقمية

واستخدامها في بناء المعرفة والتواصل الفعال الذي سيساعد على سد بعض الفروق بين الجنسين (Rapport).

du royaume du Maroc, Mars 2017)

6_ دراسة قام بها الاتحاد الوطني لنساء المغرب سنة 2013، بعنوان المرأة القروية شريكة في سيروية التنمية، وجاءت الدراسة من أجل تباحث وضعية المرأة القروية وتدارس أهم الآليات من أجل تمكينها اقتصاديا واجتماعيا، ورفع التحديات والمعوقات التي من شأنها أن تعرقل سبل تحقيق تنميتها الاقتصادية، على اعتبار أن المرأة القروية هي قوة اقتراحية وفاعلا في أنسجة الحكامة، وباعتبارها كذلك حاملة لمشاريع تنموية، وقادرة بدرجات عليا على الاندماج في العمل وإدماجها في الدورة الاقتصادية، وترسيخ ثقافة الشفافية، وتطوير الخبرة والمعرفة، وتمكينها من الانفتاح على العالم الخارجي من أجل تحقيق ذاتها وتنمية إحساس العيش الأفضل بالنسبة لها.

لقد أوضحت الدراسة، السعي الحثيث الذي تطمح إليه المؤسسات الوطنية من أجل تمكين المرأة ودعم الأنشطة العامة المُدرة للدخل والتي بدورها توفر الدعم للمرأة العاملة، وذلك عبر مبادرات محاربة الأمية وبناء القدرات والمهارات المهنية، وتنفيذ دعم البنية التحتية وتعليم الأطفال، فضلا عن تركيب البنيات التحتية والمرافق الأساسية... فالمرأة القروية تمكنت من الاستفادة من عدة مشاريع للحصول على المعدات والخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل تحسين نوعية ومستوى الصحة في جميع مراحل الحياة، بما في ذلك بناء وتطوير دار الأمومة، وتطوير دور الولادة، وتنمية المراكز الصحية، وبناء وتركيب عيادات وأماكن الاستقبال...

ومن بين الأهداف التي جاءت من أجلها الدراسة نجد، البحث عن حلول من أجل ترسيخ المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتساوي فرص ولوج النساء والرجال على حد سواء للموارد الإنتاجية، وللرأس مال والخدمات وكذلك المشاركة المتساوية للنساء والرجال في اتخاذ القرار في المؤسسات القروية، وبلورة التشريعات والقوانين وكذلك تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج، وأكدت الدراسة على أنه لا يمكن تحقق هذه الأهداف إلا عن

طريق جعل الأمن الغذائي متاحا للجميع، والانصات لصوت الأغلبية الصامتة من الإنسانية، كما يجب الاعتراف بالمساهمة الكبرى للنساء في تنمية قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري وما تحمله من آثار على الأمن الغذائي للأسر وللبلدان، فهدف الألفية الثالثة للتنمية والذي ينصب في هذه الحالة على "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء" يفسر جليا هذا الموضوع.

وتشكل قضية المساواة بين الجنسين أحد الأهداف الاستراتيجية لهذه الدراسة وذلك من خلال بلورة خطة عمل لإدماج مقاربة النوع في السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية الفلاحية والقروية وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات القرويات، بالإضافة إلى إدماج مقاربة النوع في كل المشاريع لصالح النساء القرويات والتي مكنتهن من الحصول على دخل إضافي لتحسين ظروفهن المعيشية وتعزيز أداء المجموعات النسوية والمنظمات غير الحكومية المحلية، والعمل على تحويل الخبرات إلى نشاط عملي يجمع بين العمل الميداني وبين المبادرات الوطنية المحلية وكذلك الدولية في نمط تعزيز التبادل.

ولقد رمت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

تطوير العالم القروي على مختلف الأصعدة وإيجاد إطار مناسب يضمن حقوق المواطنة للمرأة القروية وكذا حقوقها الاجتماعية الاقتصادية والثقافية...

إعادة النظر في قانون الملكية لكسب ضمانات ضد الكوارث الطبيعية ومن أجل حمايتها الاجتماعية، وتمكينها من الولوج للأسواق التجارية من خلال نهج سلسلة القيمة سواء داخل الوطن أو خارجه، وإدماجها من خلال تحديد احتياجاتها.

تقوية كفاءات النساء القرويات بما فيها مهارتهن القيادية كفاعلات في التنمية المستدامة ومشاركات في التغيير، وتيسير مشاركة الرجل إلى جانب المرأة لتسهيل وتمكين وصول النساء القرويات إلى الموارد بما فيها المادية والتحكم فيها، وتسهيل ولوجهن لوسائل الإعلام ولتقنيات الاتصال.

الحد من الصعوبات الثقافية التي تواجه المرأة القروية في علاقتها مع الرجل وتمكنها من أن تكون شريكة حقيقية في التنمية، وتشجيع تأسيس جمعيات غير حكومية تهدف النهوض بالفتاة القروية.

تأسيس مراكز للاستماع للنساء القرويات من أجل تحديد حاجياتهن الخاصة لصياغة استراتيجيات تنموية على ضوء هذه الاحتياجات مع إشراك المرأة القروية في وضع هذه الاستراتيجيات والاستفادة من تجاربها وخبراتها.

تطوير الحوار بين الأجيال لتمرير المعارف والخبرات والتجارب، والاعتراف بقيمة العمل المنزلي كنشاط خلاق ومدر للثروة وضمان حقوق المواطنة للنساء في جميع المجالات كالحرية، ملكية الأرض، ومقاومة كل أنواع التمييز والعنف...

تنمية ثقافة التضامن والعطاء للحد من الفقر والتفاوتات في مختلف الدول وذلك لتضافر جهود كل من القطاعي الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية.

رفع التحدي بتفعيل التوصيات وتحقيق الأهداف من أجل تعميم نمط عيش المرأة القروية.

الدراسة الأولى: دراسة قام بها مجموعة من الباحثين الفرنسيين: أوليفي فيريOlivier Ferry، وفليب إلمانPhilippe Ulmann وفرنسوا سان كاستFrançois Saint-Cast، بعنوان: **L'état féminisation des profession libérales**، وهي عبارة عن تقرير نهائي لصالح المندوبية الوزارية للمهن الحرة بفرنسا لسنة 2001.

جاءت هذه الدراسة في شكل تقرير قام به مجموع الباحثين المذكورة أسمائهم أعلاه لتشمل أنواع الأعمال الحرة، التي تمارس من قبل الرجال والنساء على السواء، وهي دراسة مقارنة حاولوا من خلالها التعرف على نوعية الأعمال الحرة الأكثر طلباً وممارسة في فرنسا، مقارنة بين فئة الرجال والنساء، من ناحية السن والحالة الاجتماعية والمستوى الدراسي والمؤهلات العلمية ومجالات التكوين والتدريب ونوع الوظائف التي كانوا يمارسونها قبل أن يتجهوا للأعمال الحرة، كما تم التركيز على خمس قطاعات رئيسية للاقتصاد الفرنسي وهي: التجارة، التأمين، مجال الخدمات، التعليم، والصحة... علماً أن القطاعات الرئيسية التي تغطيها المهن الحرة هي الصحة، إذ تشكل أكثر من 70%، مقارنة مع المهن المالية والقانونية التي لا تتجاوز 17% فقط، وقد شهدت هذه الفئة من القوى العاملة تحولاً كبيراً ما بين سنة 1975 و 1999، حيث أن العدد الإجمالي للمهن الحرة تضاعف وإن كان لا يزال محدوداً جداً_ بأكثر من 30% خلال هذه الفترة، كما أن هذه المهن (الطب والقانون) عرفت ، تأنيثاً واضحاً بزيادة قدرها ما يقرب من 50% في عشرين عاماً.

كان الهدف من هذه الدراسة أولاً، هو التحديد الديموغرافي للمهن الحرة التي تم تأنيثها، أي قياس تطور نسبة النساء التي شهدت المهن الحرة، وتقييم تجانس ذلك التطور داخل مختلف المهن من وجهة نظر إحصائية، وتجدر الإشارة إلى أن نطاق الدراسة يتعلق بالأشخاص الذين يمارسون ما يسمى بالمهنة الحرة "المنظمة" بغض النظر عما إذا كانوا يعملون لحسابهم الخاص أو موظفين داخل شركات.

من بين النتائج التي أدلى بها التقرير، أنه في عام 2000، ظلت المهن الحرة تعرف هيمنة ذكورية، مقارنة مع تمثيلية النساء التي لا يتجاوز متوسطها 40%، فضلا عن وجود اختلافات كثيرة بين الرجال والنساء على مستوى وقت العمل والوضع المهني والأجور.

وتعد هذه الدراسة، كأول عمل حول الوضعية النسوية داخل المهن الحرة، ويبدو أنها حققت أهدافها من خلال توفير نتائج علمية، التي تشكل مصدرا لمعلومات غنية وفريدة من نوعها في فرنسا. بيد أنه من الضروري، كعمل أول، أن يستكمل بمزيد من البحوث سواء الاجتماعية أو الإحصائية أو الاقتصادية من أجل فهم أفضل لمكانة المرأة المهنية باعتبارها عملية دينامية، لتحقيق تنمية شاملة (Saint Ferrier, Ulmann, & Cast, 2001,p124).

2_ دراسة بعنوان:

"Le travail des femmes en France: trente ans d'évolution des problématiques en sociologie (1970-2000)".

للكاتبة مارتين ليغول Martine Lurol، إذ عرّجت الباحثة في بداية بحثها بالقول إن فرنسا عرفت منذ سبعينات القرن الماضي تحولات هامة مست مختلف أوضاع المرأة، وأن كل مرحلة أنجبت سياقات اجتماعية، اقتصادية، وسياسية، وتيارات نظرية وميلاد مفاهيم جديدة وقضايا تهم سوق العمل وإعادة تشكيله ومسألة اللامساواة والتمييز الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي.

وهذا العمل قُدّم إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية "CEE"، La Communauté Economique Européenne، سنة 2001، إذ اعتمدت فيه الباحثة على عدة مفاهيمية من قبيل: العمل/العمالة، الأسرة/الجنس، المساواة/الفروق الاجتماعية/الهوية/سوسيولوجيا الشغل.

يبين البحث أن ما شهدته فرنسا من تغير يرجع إلى تفاعل عدة عوامل، إذ أن النمو الاقتصادي أدى إلى توسع قوى الاستهلاك وزيادة الطلب على اليد العاملة، ومنها توافد ربات البيوت على سوق الشغل. وَقَتَدَاك، لم يكن اهتمام العلوم الاجتماعية بعمل المرأة واضحاً، إذ هناك دراسات شحيحة ومعدودة جعلت من موضوع العمل وعلاقته بالنوع الاجتماعي محور اهتماماتها، بيد أن هذه الدراسات لم تتجاوز التفسير الكمي الإحصائي، دون أن تكون موضوعاً للتفسير الاجتماعي.

جاء هذا البحث كدراسة تفسيرية تحليلية، وكفُرش نظري ينطلق من سؤال المساواة بين الجنسين في الحياة العملية، والتحديات التي يواجهها البناء الاجتماعي أمام التفاوتات المهنية، فبالرغم من التحولات التي عرفت مكانة المرأة بمختلف المجالات، إلا أن ذلك لم يمكن من القضاء على عدم المساواة بين عمل الذكور والإناث. إذ لا يزال توزيع الوظائف "الجنساني" سمة عامة وثابتة لسوق العمل، فمثلاً نجد القطاع الثالث (الخدمات) مؤنث إلى حد كبير، مقارنة مع باقي القطاعات.

أنهت الباحثة دراستها بتساؤل مفاده: هل سيظهر العقد القادم باعتباره نموذجاً "للمزيج الجنساني"، أم أنه سيضاعف من حدة الفوارق المبنية على الجنس؟ (Lurol, Mars 2001) .

3_دراسة معنونة ب: Les femmes et le travail، وهي عبارة عن استطلاعات مرصد سيغوس، Les enquêtes de l'Observatoire Cegos، لسنة 2010، وهي منظمة تأسست في باريس عام 1926 تحت اسم غوست، اللجنة العامة لمنظمة العمل العالمية، في إطار الاتحاد العام للإنتاج الفرنسي، Confédération générale de la production française (CGPF). لقد أجري هذا الاستقصاء الميداني مع 900 موظفة، و166 إدارة للموارد البشرية، ومن بين الأهداف التي رام الاستطلاع تحقيقها :

كشف الوضعية المهنية للمرأة وتطلعاتها، والصعوبات التي تعرقل سبيل تحقيق ذاتها، والتعرف عن قرب على الخبرات التي تميز كلا الجنسين.

وكيف تفي شركات الموارد البشرية بالتزامات المساواة، وماهي السياسات والاستراتيجيات المتبعة لتعزيز قيم المساواة بين الجنسين.

ومن بين ما توصلت إليه هذه الدراسة، هو أن مبدأ المساواة يبقى مفعلاً في الجانب التشريعي فقط، أما على مستوى الممارسة المقاولاتية فهو مغيب بشكل كبير وغير مُأسس، حيث هناك ترسانة قانونية مهمة تُلزم الشركات بمكافحة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بيد أنها ظلت بعيدة عن التطبيق، الأمر الذي زاد من حدة توسيع الهوة بين النساء والرجال في كافة مناحي الحياة.

من بين النتائج كذلك: أن المرأة تواجه صعوبات محتملة في التوفيق بين الحياة العملية والحياة الأسرية، كذا المخاوف من الاضطرار إلى تحمل بعض السلوكيات كالتهرش والابتزاز الجنسي، بالإضافة إلى الاحتمال الكبير للإجبار على تبني مواقف "ذكورية". هذه النتائج مُجتمعة تقف حائلاً أمام تحقيق مكانة تليق بالمرأة وبوضعها الاجتماعي والاقتصادي، وتسهم في تكريس النظرة الدونية المتجذرة في الوعي الجمعي للأفراد، الذي يجعل من المرأة ذلك الشيء الهامشي والمهمش (observatoire CEGOS, 'Les enquêtes de ').

27 octobre 2010

4_ دراسة عنوانها :

Entrepreneuriat féminin : questions et actions à mener, vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée.

قامت بها **OCDE** ، **organisation de coopération et de développment économiques** ،

بتركيا، إسطنبول، عن مؤتمر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الثاني لوزراء الصناعات الصغيرة والمشاريع المتوسطة والصغيرة.

يمثل هذا العمل ضرورة لدراسة قيادة الأعمال النسائية بشكل منفصل لسببين رئيسيين، أولهما: اعتبار المقاولات النسوية مصدر هام لنمو اقتصادي غير مستغل بشكل كاف. إذ تخلق صاحبات المشاريع فرص عمل لأنفسهن وللآخرين، وفي ذات الوقت توفرن للمجتمع حلولاً مختلفة لإدارة وتنظيم ومعالجة مشاكل الأعمال التجارية، الاقتصادية. ومع ذلك، فإنها لا تشكل سوى الأقلية، هذا ما يبرر وجود اختلال في سوق الشغل، يعيق قدرتهن على خلق الأعمال التجارية وازدهارها. كما يتعين على واضعي السياسات معالجة هذا الخلل حتى يمكن استغلال الإمكانات الاقتصادية لهذه الفئة من منظمي المشاريع استغلالاً تاماً.

مما لا شك فيه أن الأثر الاقتصادي للمرأة داخل المجتمع كبير، إلا أنه لا يوجد وصفا موثقاً ومفصلاً لهذا التأثير. لهذا تناولت مبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (1997، 2000) هذا الطرح، لمعالجة هذه الفجوة وتوجيه الانتباه إلى هذا الجانب.

ثانياً، أن العلوم الاجتماعية لم يكن لها اهتمام كبير بموضوع المقاولات النسوية، فضلاً عن اعتبار مشاركة المرأة في تنظيم المشاريع أقل قيمة من مشاركة الرجل، وغالباً ما كان يُنظر إلى القطاعات التي تشارك فيها على أنها لا تسهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، ثم أن البحوث والسياسات والبرامج الدولية تميل إلى أن تكون "موجهة نحو الذكور"، وكثيراً ما لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء اللاتي يملكن مشاريع، وكذا من يرغبن في إنشاء مقاولات. ولذلك، فإن مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة ظل بعيداً عن الواقع. ولجعل صناع السياسات يشعرون بالقلق إزاء هذا الوضع، عمل هذا التقرير على إيضاح الأسباب الثابتة وراء

الميز الجنسي التي تقوم عليه المقاومة، وتأثير ذلك اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا على مكانة المرأة، مع تقديم بعض التوصيات التي اقترحها التقرير.

خُصّ التقرير إلى أن النساء صاحبات المشاريع، يضطّلن بدور اقتصادي هام يتجلى في قدرتهن على إيجاد فرص شغل لأنفسهن وللآخرين الذين يشتغلون رفقتهم، ويقدر عددهن بـ 10 ملايين نسمة في أوروبا (الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى)، وفي الولايات المتحدة بلغ عددهن إلى 6,4 مليون نسمة، لذا وجب مساعدتهن وتحسين أوضاعهن الاجتماعية وتعزيز فرص تنظيم المشاريع، ووضع سياسات جديدة تروم الارتقاء بمكانة المرأة على كافة المستويات (OCDE, Juin 2004).

7_ منهج الدراسة:

تعد عملية تحديد طبيعة المنهج الذي يعتمد عليه الباحث لإنجاز بحثه من الخطوات الأساسية التي يتعين عليه القيام بها، فتحديد المنهج يعني تحديد الطريقة الرئيسة الذي اختارها الباحث لمعالجة القضية التي أثارها، وبالتالي الإجابة على الأسئلة التي طرحها، ويرتبط بالمنهج تحديد الأدوات والتقنيات التي تستخدم عند جمع المعطيات أثناء عملية التقصي والتحليل وصياغة النتائج، ويندرج في هذا الإطار كذلك تحديد الطريقة التي اختيرت بها العينة وتوزيعها حسب انتماءات أعضائها...

فالمنهج في علم الاجتماع يشير إما إلى الطريقة العامة التي يتبعها الباحث في دراسة ظاهرة اجتماعية معينة من أجل التوصل إلى نتائج معينة، وإما إلى الطريقة التي يتم بها عرض هذه الدراسة بصفة عامة.

بالرغم من أن الباحث يملك حرية اختيار المنهج وطرق الاستقصاء والمعالجة التي يعتبرها تتماشى وطبيعة بحثه، فإن هذه حرية ليست مطلقة، بل وقد يضيق مجالها كثيرا لأن العوامل والشروط التي تتحكم في ذلك الاختيار متعددة ومتنوعة، وقد يقع كثير منها خارج نطاق إرادة الباحث، ولعل أهم هذه العوامل طبيعة

موضوع البحث، والظروف التي تحيط بالبحث وميولات الباحث نفسه وقناعاته الفكرية، وهو ما يقصده ريمون بودون Raymond Boudon بقوله إن عالم الاجتماع مقيد باستخدام عدة نماذج من المعطيات وفق المسائل التي يطرحها والإمكانات التي يملكها مع ظروف أخرى متنوعة (بودون، مناهج علم الاجتماع، 1982، ص 44).

ولأن موضوع اشتغالنا يتعلق بالمقاولة النسوية، وإشكالية تكافؤ الفرص بين الجنسين في الولوج إلى المقاولة، مع ما تفرضه من تحديات ورهانات، يصبح لزاماً علينا أن نقرب من الموضوع بصورة كيفية ونوعية لكشف طبيعة العوامل الحقيقية التي تدفع بالنساء إلى مجال المقاولة، وكذا أهم الخصائص التي تميزها، وكيفية اختيارها لنشاطها الاجتماعي؛ كذلك فنحن بحاجة إلى وصف أبعاد الموضوع من خلال المعلومات المختلفة المتوصل إليها.

وهذا ما سيتيح لنا المنهج الوصفي، "الذي يتم اللجوء إليه عادة لوصف و دراسة ظواهر موجودة في الوقت الراهن، والتعرف على المواقف المختلفة، وتحليلها تحليلًا دقيقًا، كما يشهد في كثير من الأحيان التنبؤ بمستقبل الأحداث التي يدرسها، من خلال كشف العلاقة بينها وبين المتغيرات التي يتوقع الباحث أن يكون لها صلة في تشكيلها و بروزها بالصورة التي هي عليها في الواقع (رجي وغنيم، 2000، ص 43). والذي يمكن الباحث من وصف وتفسير الظاهرة، ويشخص العلاقة بين المتغيرات ويفحص الفرضيات وهو طريقة من التحليل والتفسير بشكل منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة لوضعية أو مشكلة اجتماعية، بحيث يمكننا المنهج الوصفي من دراسة الفعل المقاولاتي للمرأة ودخولها إلى ميدان المقاولة كما يوجد في الواقع؛ لا كما ينبغي أن يكون، وذلك بالتعبير عنه كيفاً لتوضيح خصائصه، وكماً لإعطائه وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة وحجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

8_ أداة الدراسة وطرق اختبارها:

• الملاحظة:

تعد الملاحظة من الأدوات الرئيسة في البحث السوسيولوجي، إذ أن كل بحث ينطلق من الملاحظة ثم يرجع إليها للتحقق من صحة النتائج التي توصل إليها، وبالتالي تصبح مصدرا رئيسيا لجمع البيانات، فعلى الرغم من أنها تعكس وجهة نظر الباحث إلى حد ما إلا أنها تمكننا من أخذ صورة حية للظاهرة، فهي تصور الحدث والموقف في آن واحد.

• الاستمارة:

تم الاعتماد في البحث الميداني على تقنية الاستمارة Questionnaire، كأداة لجمع البيانات، وفيها يحدد الباحث مجموعة من الأسئلة توضع بناءً على الفرضيات التي تمت صياغتها ويتم توجيه هذه الأسئلة إلى أفراد المجتمع المبحوث، كما تضمنت الاستمارة 52 سؤالاً، وقُسمت لعدة أقسام على الشاكلة التالية:

_ المحور الأول تضمن البيانات الشخصية الخاصة بالمبحوثات.

_ المحور الثاني يهتم مرحلة تأسيس المشروع ومدى حضور المرأة المقاوله في مختلف القطاعات الاقتصادية.

_ المحور الثالث يُعنى بمسألة البناء المؤسسي وقدرة المرأة على تسيير المشروع.

_ المحور الرابع يخص المكانة الاجتماعية للمرأة المقاوله.

_ المحور الخامس يضم التحديات التي تواجه المرأة المقاوله على المستوى الإداري، الاقتصادي، والسوسيوقافي.

9_ مجتمع البحث وخصائصه:

يعرّف مجتمع الدراسة بأنه مجموعة من الظواهر أو العناصر أو الأفراد أو الحالات التي تجري عليها عملية البحث، والذي يضم جملة المكونات التي لها علاقة مباشرة بمشكلة البحث، والتي يسعى الباحث أن يعمم عليها نتائج بحثه، ويعتبر اختيار الباحث للعينة من الخطوات والمراحل الهامة للبحث، والباحث يفكر في عينة الاشتغال منذ أن يبدأ في تحديد مشكلة الدراسة، فهي تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث وتغني الباحث عن مشقات دراسة المجتمع الأصلي.

العينة ليست مجرد جزء من مجتمع البحث حسبما اتفق عليه، ولكنها اختيار واعى يراعى فيه قواعد واعتبارات عملية معينة لكي تكون نتائجها قابلة للتعميم على المجتمع الأصلي، وتعرف العينة على أنها مجتمع الدراسة الذي تؤخذ منه البيانات الميدانية، أنها درء من الكل، بمعنى آخر هي مجموعة من أفراد المجتمع تكون ممثلة له لتجري عليها الدراسة، والعينة ليست إلا مثالا أو مجموعة من أمثلة تستخلص منها أحكام فيها قدر من الاحتمال ويمكن الاستعانة بها في بعض الإجراءات العلمية أو الاستنتاجات النظرية، ويضم مجتمع الدراسة 180 امرأة مقابلة تملك مؤسسة رسمية باسمها وتشرف على إدارتها وتسييرها، كما أن هذه العينة ذات خصائص متنوعة، من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي (تجاري، صناعي، خدماتي، زراعي)، ومكان النشاط (حضري، ريفي).

وبعد التأكد وفرز عدد المقاولات النسوية التي سُنْجِري بها البحث الميداني، تمكنا من الاتصال المباشر بالمسؤول الأول أو أحد معاونيه داخل المقابلة، الأمر الذي وفر لنا شروط ملائمة لاستقصاء الواقع عن طريق مقابلة النساء صاحبات المشاريع من أجل ملء استمارة البحث، خصوصا أن بعض الاستثمارات أتاحت لنا إمكانية تبادل الأفكار والرؤى بيننا وبين المبحوثات.

بعد عملية فرز الاستثمارات تم الإبقاء على 145 استمارة صالحة للاشتغال من مجموع الاستثمارات التي تم تجمعها؛ إذن عينة البحث تمثل 145 امرأة مقابلة تتوزع على قطاعات مختلفة.

10. المجال المكاني والزمني للبحث:

تم إجراء الاستمارة بمدينة فاس كمنطقة صناعية وحضرية كبرى، على مستوى مقاولات مختلفة ومتنوعة، وستشمل العينة الفئات المعنية بمختلف مستوياتها العمرية، المهنية والتعليمية، كون هذه المتغيرات ستساعد على التوصل إلى نتائج قريبة من الوضعية العامة التي توجد عليها المقاولات النسوية داخل مدينة فاس، عبر مراحل متعددة من سنة 2017 إلى سنة 2020، إذ تم الاعتماد في البحث الميداني أولاً على طريقة الاتصال هاتفياً بالمقاولات المعنية للتأكد من صحة المعطيات التي أمدنا بها كل من المركز الجهوي للاستثمار، وغرفة الصناعة والتجارة والخدمات، خصوصاً وأنا وجدنا عدداً من المقاولات في حالة تصفية " liquidation de société"، بمعنى أن هناك من بين المقاولات، مقاولات تم غلقها لسبب من الأسباب.

11. الصعوبات التي اعترت مجال البحث:

- من البديهي أنه لا يوجد بحث خال من الصعوبات التي تعرقله، وهذه الدراسة كغيرها من الدراسات واجهت بعض الصعوبات التي يمكن إيجازها فيما يلي:
- نقص المادة العلمية في هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بالمراجع، حيث أن أغلب المراجع التي تم الاعتماد عليها كأرضية أولية لانطلاق البحث تضمنت عمل المرأة في عموميتها، وليس عمل المرأة كمقاول؛ الأمر الذي وضعنا أمام شساعة الموضوع وفضفاضيته
 - العائق الذي يطرحه ترجمة بعض المفاهيم من اللغتين الإنجليزية والفرنسية إلى اللغة العربية، خصوصاً في مجال السوسيولوجيا التي تتطلب تحديد المفاهيم بدقة متناهية.
 - صعوبة الحصول على المعلومات من قبل النساء المقاولات، خاصة وأن المرأة بطبيعتها حذرة خاصة عندما يتعلق الأمر بالإدلاء بتصريحاتها فيما يخص عملها وحياتها الشخصية.

البوطار النظري للبحث

القسم الثاني: الإطار النظري للبحث

مدخل عام:

بعد أن قمنا بتحديد إشكالية البحث وفرضياته والأهداف التي يروم البحث تحقيقها، والأهمية التي يكتسبها موضوع البحث، نعرض إلى خطوة تالية لا تقل أهمية عن سابقتها، وهي محاولة تحديد معالم المقاربة النظرية التي يستند إليها هذا العمل في مختلف أطواره، وذلك لأن تصور المشكلات وطرح القضايا والتساؤلات السوسيولوجية لا يمكن أن ينطلق من "فراغ نظري" دون الاعتماد على خلفية نظرية وقناعات مبدئية عن طبيعة الحياة الاجتماعية كموضوع لعلم الاجتماع وعن طبيعة الأسئلة المثارة من حيث مستويات المشكلات التي تجسدها تلك الأسئلة وأبعادها وحتى كيفية معالجتها والإجابة عليها. وقد يكون ذلك ما أكد عليه الكثير من علماء الاجتماع وفلاسفة العلم، ومن هؤلاء مثلاً نجد "هينري بوانكاريه" Henri Poincaré حين يلفت الانتباه إلى أنه من الخطأ أن نظن أنه بإمكاننا إجراء التجارب العلمية بدون "فكرة مسبقة"... فالفكرة يضيف "بوان كاريه" تجعل الباحث ينطلق لإنتاج تصورات جديدة عن الوقائع وحركة سيرها (محمد علي، 1985، ص 178).

أما بيير بورديو Pierre Bourdieu فقد صرح أنه يوافق الفيلسوف الألماني إمانويل كانط Emmanuel Kant عندما يؤكد بأن "البحث بلا نظرية، أعمى وأي تحقيق سوسيولوجي لا بد له إذن أن يستند من حيث أسئلته وأهدافه ومناهجه إلى نظرية سوسيولوجية مسبقة معلنة أو ضمنية (بورديو، 1997، صفحة 119)، فبدون نظرية تُنظم الملاحظة تصبح المعرفة خاطئة بالضرورة.

انطلاقاً من هذه البديهيات، نستهل هذه الخطوة بالإشارة إلى أن الخلفية النظرية التي نجد أنفسنا مقتنعين بالاعتماد عليها كمرجع تصوري في طرحة لإشكالية هذا البحث، إنما تأخذ شكلها من المسلمات والقناعات العامة التي نعتقد بأن الاستناد عليها كفيل بتوفير عنصرين هامين وضروريين، في تقديرنا، لتحقيق

معرفة سوسيولوجية تلامس الصواب وتقاربه، ويتمثل هذين العنصرين في أولاً: "العمومية" في التصور والطرح كمستوى أول للمقاربة أي فيما يتعلق بإطار طبيعة التساؤلات المثارة، وثانياً "التعددية" في الأخذ بأبعاد الحياة الاجتماعية أي الابتعاد عن التصورات الأحادية البعد كمستوى ثاني.

المقصود بعمومية الطرح هو أننا نرى بأن أول شرط يجب توفره من أجل التوصل إلى معرفة سوسيولوجية يتمثل في أن يكون تصور المشكلات تصوراً شاملاً، بمعنى أن يكون إطارها على مستوى المجتمع ككل، كنسق المؤسسات الاجتماعية والعلاقات والفاعلين والقوى الاجتماعية... أما الأخذ بتعددية أبعاد الحياة الاجتماعية فإننا نقصد الابتعاد عن التصورات التي تنظر إلى الواقع من خلال بعد واحد ولا تأخذ في الاعتبار كل دعائم الحياة الاجتماعية الأساسية، وهي تصورات وقعت في الغالب في التصلب وأدت إلى طرق مسدودة لأنها بالغت في سطحية الحياة الاجتماعية من خلال اعتمادها على بعد واحد من أوجه الحياة الاجتماعية التي يبدو من خلال لملاحظة الدقيقة ومن خلال مواقف الكثير من الباحثين أنها متعددة الأبعاد والعناصر وقد تكون قائمة على عنصرين أساسيين على الأقل.

إذا ألقينا نظرة سريعة على تراث وأدبيات الفكر السوسيولوجي، لوجدنا أن العديد من أقطابها يؤكدون بأشكال مختلفة على أهمية هذين البعدين، فقد نبه على سبيل الذكر عالم الاجتماع الأمريكي وليام توماس William Thomas إلى أن طرح القضايا السوسيولوجية يتم على المستوى المجتمعي الشامل حيث يقول "أن الدراسات التحليلية لن تتمكن من فهم أي ظاهرة فهما كاملاً حينما تحاول عزلها عن البناء الكلي التي تكون جزءاً منه". ومن ثم فهو يؤكد على "ضرورة أخذ الحياة الكلية الشاملة في المجتمع في الاعتبار عند إجراء كافة التحليلات الاجتماعية (تيماشيف، 1983، ص 232)، ولقد ذهب المفكر الفرنسي "جورج غورفيتش George Gurvitch في نفس الاتجاه عندما أشار إلى أن علم الاجتماع يقوم على فكرة أساسية لا يمكن تجاوزها وهي أن الظواهر الاجتماعية مهما بدأت جزئية، فهي تتدرج في الواقع في الإطار العام وهو إطار

الحياة المجتمعية كلها. فإذا أخذنا على سبيل المثال الظاهرة التنظيمية، كما يضيف "غورفيتش" بمختلف أنواع التنظيمات وأنماطها، فإن ما يدور فيها من أنشطة ووقائع، ما هو في حقيقة الأمر، إلا جزءا محدودا مما يحدث على مستويات أشمل وأعم مما يحدث داخل تلك التنظيمات (Gurvitch, 1967, p. 76).

إن ما يعنيه هذا بالنسبة لموضوع اشتغالنا، أن طرحنا لظاهرة المقولة النسوية كشريحة من شرائح المجتمع وكموضوع سوسيولوجي إنما يتم على مستوى الحياة المجتمعية العامة، وبتعبير آخر إننا نحاول تحديد هذه الفئة ونحن نفترض ونتوقع أن طبيعة إشكالية الحضور النسوي داخل المقولة والعوامل المؤثرة فيه بمختلف أبعادها وجوانبها ورهاناتها، وبالتالي أن موقع هذه الفئة ودورها وظروفها المهنية والمعيشية، وطبيعة وعيها بذاتها، إنما يُنظر إليها على أنها "ظاهرة اجتماعية" لها خصوصياتها.

أما العنصر الثاني وهو ما عبرنا عنه بالابتعاد عن التصورات الأحادية البعد والأخذ بتعددية الأبعاد، فالمقصود منه الابتعاد عن النظريات والرؤى التي اعتمدت في تصورها لمواضيع البحث السوسيولوجي ومعالجتها لها على بعد واحد من أبعاد الواقع الاجتماعي في مجهوداتها الساعية إلى فهم الظواهر والسلوكات الاجتماعية كالفاعل، الصراع، أو التفاعل وغيرها...

مدخل:

رغم البروز المتقدم لمفهوم المقولة في عموم معناه والمواكب لظهور العلوم الاقتصادية وكذا الاجتماعية، إلا أن هذا المفهوم يعد من المفاهيم الحديثة والمرتبطة أساسا بسبعينيات القرن العشرين، حيث استخدم أولا في الولايات المتحدة، لينتشر استخدامه مع الثمانينات في فرنسا وأوروبا، في حين يظل استخدامه محتشما إلى اليوم في أدبيات علم الاجتماع وعلوم الإدارة في جل البلدان العربية... ولقد دفعت تداعيات التراجع الاقتصادي لمرحلة الثمانينات نحو التفكير الجدّي في ضرورة إنقاذ صور وتمثلات المؤسسات الصناعية الكبرى في أعين عمالها الذين تقوضت لديهم الصور المشعة لمؤسساتهم تحت طائلة الأزمة الاقتصادية؛ فانصب بذلك جهد المسيرين على العمل على إعادة هيكلة المؤسسة انطلاقا من خطاب "إنساني" هدفه بلورة أساليب عملية شأنها رفع درجة ولاء العمال للمؤسسة (التايب، 2011، ص68)، وتزايد في مقابل نقد "نظم التسيير العلمي" الموجه لمجالات العمل كما نظرت لها المدرسة التيلورية وغيرها من المدارس المقرّة بأهمية الضبط والرقابة الفوقية الصارمة لسير العمل وسلوك العمال، وتزايد في مقابل ذلك الاقتناع بحاجة مؤسسات العمل إلى هيمنة معايير مختلفة تُعنى بالتكامل الاجتماعي، والجودة والمرونة في ممارسة العمل، وضرورة سيادة ثقافة تنظيمية تركز روح الفريق ومشارع الولاء والوحدة في إطار مبادئ التزام العمال وتبني منطق عدم التمييز بينهم وتعزيز استقلاليتهم في إطار تمثلهم لروح الجماعة؛ ذلك أن الحياة الاجتماعية الجيدة للعمال تزيد دافعيتهم وإيمانهم بأهمية العمل وتقوي من ولائهم للمؤسسة، فتضمن بذلك نجاحها وتميزها (Megino, 1999, p.67).

لا يخفى مدى الأولوية التي يحظى بها الاقتصاد في المجتمعات الحديثة _ المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء _ حيث أصبحت في السنين الأخيرة من الأمور البديهية، ويتجلى هذا ليس فقط في الاهتمام المتزايد بالشؤون الاقتصادية من طرف الدوائر الفاعلة وذات النفوذ داخل المجتمع، من وسائل الإعلام ومسؤولين

وفاعلين اقتصاديين ومؤسسات وباحثين... بل يظهر كذلك عندما ننظر إلى المجتمع لا ككيان محدد وملموس، بل كمقولة تحدد صورة الواقع موضوع الدراسة بالنسبة للعلوم الاجتماعية(المعمري، التنمية والتغير الاجتماعي، 2015، ص 36)، فالاهتمام بالمقولة جعلها تختزل كل الأدوار التي تقوم بها في وظيفة الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى ظهور علاقة يمكن تسجيلها تسجيلًا إيجابيًا في سجل التطور الاقتصادي، مع التأكيد المستمر والمتكرر على الإكراهات، التي يواجهها عالم الإنتاج، لكن المقولة كتنظيم اجتماعي تقوم بأكثر من دور في الحياة الاجتماعية، فهي فضلا عن الدور الذي تلعبه في مجال التشغيل؛ فضاءً للتنشئة الاجتماعية Socialisation، والتعلم والابتكار وإنتاج القيم والتأثير في نمط الحياة وتحقيق الذات بالنسبة للعاملين فيها، مما يدل على أنها عنصر أساسي في عملية التحديث(المعمري، التنمية والتغير الاجتماعي، 2015، ص 38). فمن خلال ما تقوم به على مستوى التجديد والبحث والإتقان في العمل، تبرز المقولة ك مجال للتفاعل والإنتاج الاجتماعي(الزياني، 2015، ص 27)، إلا أن الاهتمام بعالم المقولة كموضوع للبحث والدراسة يتجاوز في الواقع حدود التعبير عن انشغالات أو ميولات ذاتية، فالتحولات التي تشهدها المجتمعات المعاصرة تعمل على تكريس دور متميز للمقولة في الحياة الاقتصادية، وعلى ترسيخ الظاهرة التنظيمية للكيان الاجتماعي بشكل لا رجعة فيه. ويبدو أن الاهتمام بالشأن المقاولاتي في الظروف الحالية ليس بحاجة إلى التبرير، أو هكذا يظن كثير من المهتمين والباحثين، طالما أن المنطلق السائد لا يرى أي حرج في أن تحظى المقولة بالأولوية في السياسات العمومية. فالتنظيمات الاجتماعية بحجمها المتزايد تعكس حقيقة سمة من السمات الأساسية للمجتمع المعاصر، واتجاهها عاما وقويا لم يكن خفيا على علماء الاجتماع حين دأبوا منذ عدة عقود على رصد معالمه والوقوف على خصائصه، الأمر الذي أفصح عنه الكاتب والباحث في هذا المجال الدكتور لحبيب المعمري في كتابه المقولة والثقافة دراسة في عملية التحديث بالمغرب الصفحة 21 بحيث شكل كذلك الاهتمام بالمقولة، خصوصا منذ بداية الثمانينات تحولا هاما في اتجاه التحكم في متغيرات لها دور أساسي في حياة التنظيم، لكنها رغم هذا الدور ظلت لمدة طويلة ولا زالت كموضوع يستعصي عن التنظير. صحيح أنه قد نجد قبل الثمانينات

عند كثير من الباحثين 1971 Turner، وCrombie وEldridge، وHandy، وPettigrew، وSainsaulieu، وHofstede... اهتماما بالثقافة أو بجوانب لها علاقة بالثقافة كالهوية في مجال الشغل... (امعمري، المقالة والثقافة، دراسة في عملية التحديث بالمغرب، 2017، ص 19)، والمقالة كواقعة سوسيولوجية موجودة منذ القدم، والتاريخ الاجتماعي يقر بالدور الذي يلعبه المقل في تحقيق التنمية، ومن الملاحظ أن علم الاجتماع توسعت مجالاته واهتماماته، بقدر ما انفتح على ظواهر اجتماعية جديدة بقدر ما ظلت وقائع أخرى تنتظر تدخل السوسيولوجيا كما بين كل من جورج لاباساد، وروني لورو (lapassade & Lourau, 1971, p. 10)، وتعد تيمة المقالة من التيمات التي عرفت التدخل السوسيولوجي في ظل تطور نظريات التنظيم، فمن الباحثين من اختار الاشتغال على المقالة باعتبارها حيزا اجتماعيا، ومنهم من ذهب إلى تفسير الإنتاج العلمي حول المقالة من خلال مقارنة الفعل المقلات، ومنهم من اهتم بالمهن والحرف كتنشيط للمجال المقلات... وهذا الاهتمام موجود في سوسيولوجيا دوركايم، ماكس فيبر وكارل ماكس... إذ أن دوركايم في مؤلفه "في تقسيم العمل الاجتماعي" أشار إلى أهمية الفعل الاقتصادي ضمن السياق الاجتماعي بتركيزه على المؤسسات الاقتصادية من خلال تقسيم العمل ودوره في المجتمع، وما ينتج عنه من آليات للتعاون وامتدت أفكاره إلى الدوركاميين الجدد أمثال موريس ألبواتشر وفرانسوا سمياند François Simiand et Maurice Halbwachs، الذين رسما خطوط البحث المهمة لعلم اجتماع الأفعال الاقتصادية، أما كارل ماكس فنظرته مختلفة عن دوركايم وهذا ما ذهب إليه ريمون أرون في كتابه مراحل الفكر الاجتماعي، حيث اعتبر المرحلة الماركسية مرحلة تطور العلوم الثلاث علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة حينما حاول فهم المجتمع الصناعي في ظل الكيان الرأسمالي الاقتصادي. ففكر ماركس السوسيولوجي الاقتصادي حسب تحليل ريمون أرون هو فهم للمجتمع الرأسمالي ووظائفه الاقتصادية استغلالية، وبالتالي كارل ماركس لا يفرق بين المقل والرأسمالي ويعتبر المقل ذلك الفرد الرأسمالي الذي يعمل على تراكم رؤوس الأموال.

أما ماكس فيبر فلقد أعطى أهمية للأخلاق الدينية البروتستانتية لممارسة الفعل المقاوالاتي، فقد بين أن السلوكات الاقتصادية للمقاولين الرأسماليين ليست قابلة للفهم إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تصورهم للعمل ونسق القيم لديهم، فانبتاق طبقة المقاولين يعود لميلاد البروتستانتية(بوقرة و رحمانى، 2017، ص 103).

إذن فالمقاولة كظاهرة سوسيولوجية تتّوجد في قلب نقاش إبستمولوجي عريق، فلقد أكد الباحث سفيان بدرأوى على أن المقاولة تم إدراكها من قبل الباحثين من خلال براديغمين إثنيين، بدءاً من فرضية الوضعيين القائلة بأن الواقع الاجتماعي هو خارج عن تحكم الأفراد، وبالتالي يجب دراسة الظواهر الاجتماعية كما ندرس الظواهر الطبيعية، وتفسيرها وشرحها من خلال علاقتها السببية بالوقائع الملموسة السابقة وبنية الظاهرة الخارجية (بدرأوى، 2014، ص 28).

1. مفهوم المقولة

إن محاولة وضع تعريف شامل للمقولة *entreprise* عملية ليست سهلة، فهناك العديد من التعاريف التي مثلت موضوع نقاشات عديدة في مختلف التخصصات، فضلاً عن التطورات التي طالت مصطلح المقولة؛ إلا أن ذلك لم يغير كثيراً في دلالاتها، ففي مرحلة سابقة تم استعمال هذا المفهوم للدلالة على النشاطات الإنسانية التي يمكن أن تكون ثقافية أو علمية أو اقتصادية... لكن فيما بعد ارتبط تحليل ظاهرة المقولة من خلال البناء المعرفي والابستمولوجي للعلوم الإنسانية والاقتصادية وعلوم التسيير، كما أن الاهتمام بالمقولة كموضوع سوسيولوجي شهد تأخراً نسبياً، ولم تتضح فكرة تناول المقولة كبناء اجتماعي مستقل إلا حديثاً، إذ ظلت جهود علماء الاجتماع لفترة طويلة مرتبطة بتناول ممارسة العمل في ذاتها دون ما يتصل بها من مجالات وظواهر أخرى. ونظر المختصون كثيراً للعمل كممارسة ذات غايات اقتصادية ينجزها الفرد بهدف الكسب المادي، ولم تكن المؤسسة الاقتصادية تمثل غير ذلك المكان الذي تتم فيه تلك الممارسة.

وبما أن المقولة تُعد من المفاهيم الأكثر تداولاً في الحقل الاقتصادي وبشكل مميز، فإن علم الاجتماع حاول تقديم مقاربة لهذا المفهوم تتجاوز ذلك البعد الاقتصادي التقني انطلاقاً من سوسيولوجيا التنظيمات وصولاً إلى سوسيولوجيا المقاولات، فالنموذج السوسيولوجي الجديد قدّم رؤية أوسع نطاقاً للمقولة، مع التركيز على القوى الاجتماعية النفسية والثقافية، والسلوك التنظيمي في المؤسسة، وعلى عكس وجهة النظر الاقتصادية فالطرح السوسيولوجي يعترف بالطابع الاجتماعي للفعل المقاولاتي، بمعنى أن ظاهرة المقولة تخضع لمكونات تاريخية اجتماعية هيكلية وثقافية لمجتمع معيّن، وهكذا فإن دافع الربح عند المقاول تحدده العوامل الثقافية والمؤسسية والسوسيو اقتصادية وليس الميل الفطري إلى الربح أو الحتمية الاقتصادية.

إلا أنه يتم الحديث عن المقابلة باعتبارها السيروية التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتج جديد ذو قيمة في السوق، وتتميز بالمغامرة والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة وخوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية، وبما أن السيروية هي التجديد سواء على مستوى المنتج المادي أو الفكري (الطرق والمناهج) أو اكتشاف موارد جديدة؛ فالمقابلة تنطوي على منطق الإبداع، وتعرف كذلك بكونها الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، إنه عمل اجتماعي بحث كما عبر عنه مارسيل موس (Hernandez, 2001, p. 13) .

إن انشغال المهندسين والمسيرين الميدانيين بكبريات المصانع في أوروبا بقضايا العمل، له تأثير بالغ في إقصاء المؤسسة من الاعتبار؛ ذلك انطلاقاً من تمثيلها كمجال تابع وغير مستقل في إطار تناول تقني لظاهرة العمل، وضمن مقاربة تحديدية للبنى والمؤسسات الاجتماعية، وهي مقاربة تجاهلت وجود الأفراد والمجموعات المؤثرة في تلك البنى والهياكل، وعجزت عن تطوير نظرة مختلفة للمقابلة كتنظيم ومصدر مستقل لإنتاج نواتج خاصة (Bernoux Ph. , 1999, p. 24)، وهذا التحول الكبير الذي حصل على مستوى السلوك والعقليات يكشف الدور الكبير الذي أصبح للشغل في الحياة المعاصرة، بالإضافة إلى كونه الوسيلة الوحيدة التي تمكن أكثر من 95 في المئة من سكان العالم من الحصول على قوتهم اليومي، فإنه ضمان الكرامة الإنسانية. فلم يعد الناس يطالبون بملء بطونهم، ولكن بملء وقتهم بواسطة الشغل، لينتقل الشغل من وسيلة استرقاق وإكراه وسخرة وتحطيم للذات الفردية، إلى وسيلة للتفتح والاستقلال والحرية. وبالرغم من تعدد المذاهب السياسية والتيارات الأيديولوجية، واختلاف الأنساق الفكرية وكذا الفلسفية التي تستقي منها نماذجها، فإنه لا يوجد اليوم، أي تيار مذهبي أو حركة سياسية في العالم تطالب بإلغاء الشغل. فالمأجورون يومياً يطالبون من أجل الرفع من الأجور، وتحسين ظروف العمل، وأحياناً قليلة من أجل المشاركة في اتخاذ القرار، ولكنهم لا يطالبون أبداً بالتوقف عن العمل... (قرنفل، 2006، ص5) .

ولقد مر مفهوم المقالة في مسيرة علم الاجتماع بمراحل تطور مختلفة، ولئن واكب بروز مفهوم المقالة كمؤسسة بداية نشأة علم مستقل بذاته عن سائر تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإن المفهوم يشهد اليوم _ كما سبق ذكره _ تغيرات فكرية جوهرية فرضتها طبيعة ما تشهده الأنساق العامة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية من تحولات اقتصادية واجتماعية وهيكلية.

وبالرجوع لتاريخ علم الاجتماع يمكن القول بأن اكتساب مفهوم المؤسسة لمعنى محدد يعود إلى المدرسة الدوركهايمية الراجعة بالنظر لمؤسس علم الاجتماع الحديث الفرنسي إميل دوركايم، وقد تم ضمنها تجاوز التعريفات الأنثروبولوجية البسيطة لمفهوم المؤسسة، ليقع اعتبارها بمثابة "أساليب للعمل والإحساس والتفكير المتبلورة والثابتة والملزمة لمجموعة اجتماعية معينة"، كما يمكن القول كذلك بأن الاهتمام "بالمؤسسة الاجتماعية" كان حاضرا لدى بعض علماء الاجتماع الأنجلوساكسونيين، فقد اعتبرها تالكوت بارسنز Talcott Parsons مجموعة معقدة من القيم والمعايير التي تشترك فيها مجموعة من الأفراد (Parsons, 2005, p.76)، فهي في نظره جملة من الأنشطة المحكومة بإسهامات مستقرة ومتبادلة بين عدد من الفاعلين الاجتماعيين.

هكذا بدا الاهتمام السوسيولوجي بالمؤسسة في البداية عاما وشموليا، واجتهد في تقديم بعض التعريفات الموحدة القابلة للانسحاب على مختلف أصناف المؤسسات وأشكالها الاجتماعية، وبعيدا عن تناول أشكال محددة من المؤسسات الاجتماعية تم اعتبارها في هذه المرحلة بمثابة النسق الاجتماعي العام الذي يتألف من مجموعة من العناصر المتناغمة والمتفاعلة فيما بينها، وكان القصد يتجه تحديدا _ لاسيما في إطار المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع _ نحو العائلة والدين والدولة، بوصفها أكثر المؤسسات الاجتماعية تبلورا وبروزا، ويبقى اهتمام عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر بالمؤسسة الاجتماعية كأساس للحياة الاقتصادية، الاستثناء الوحيد في تخصيص الاهتمام السوسيولوجي بشكل محدد بالمؤسسات الاجتماعية.

وقد تم تجاوز هذا التناول الشمولي لمفهوم المؤسسة الاجتماعية في سياق تاريخي متقدم نسبيا عن مراحل التأسيس الأولى لعلم الاجتماع، وبدأ مفهوم المؤسسة في علم الاجتماع منذ مطلع الخمسينات ينزع إلى معاني أكثر تطورا ومواكبة لمجمل التحولات التي شهدتها المجتمعات الغربية، كالتحولات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن أوج التطور الصناعي والتقني وتكثيف عمليات التبادل وتزايد الانفتاح بين الدول فضلا عن جهود التحديث والتنمية والتخطيط المتوخاة في أغلب أقطار العالم النامي؛ مما مكن بروز مؤسسات صناعية واقتصادية كبرى سوف يشكل اشتغالها وسيرها محور اهتمام المجتمعات الصناعية الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية (التايب، 2011، ص 64).

ينبني مفهوم المقولة كمؤسسة في **الحقل الاقتصادي**، وفي النظرية السوسيولوجية الكلاسيكية، على كونها وحدة للإنتاج المادي أو الخدماتي فقط، تعتمد على العمل، وعلى رأسمال تقني ومالي، لإنتاج منافع متعددة وخدمات مختلفة، وذلك لتلبية حاجات المستهلك من ناحية ثانوية، وللرفع من مردودية الإنتاج، لتحقيق أكبر قدر من الربح. من ناحية أساسية؛ فالمقولة حسب ذات التصور، هي معادلة رياضية تراكمية لكذا من العاملين المختلفة مستوياتهم وكفاءاتهم، إذ هي تجمع لعدد متباين من الموارد، جمعت لتحقيق أفضل الطرق وأقصرها جودة و نجاعة، وذلك لتحقيق قدر معين من الأرباح؛ أي إن المقولة حسب نفس المنطق التقليدي، هي مجموع عدد تراكمي إحصائي للأفراد، موجه لإنتاج خيرات ومنافع اقتصادية مادية ملموسة قابلة للإدراك، وخدمات تجارية غير مادية، يمكن إدراكها فقط من خلال تأثيرها على المستهلك؛ فالمقولة إذن عبارة عن مركز للحسابات، وعن خلية مادية تستهدف الربح، تملك خيرات اقتصادية، كما تملك ديونا، ويتجسد نشاطها من خلال عمليات الإنتاج والتفاعل مع السوق؛ فأى حديث إذن عن المقولة في المتن السوسيولوجي التقليدي، أو في البارديغم الاقتصادي، لا بد أن يحيلنا إلى مختلف الوسائل التي تسمح لذات المؤسسة الاقتصادية بتحقيق الأهداف المنشودة والمسطرة من طرف الإدارة؛ فالمقولة إذن تسعى إلى تحديد مجموعة من القواعد الاقتصادية والضوابط العالمية، وفق تصور عقلائي بالمعنى الديكارتي للكلمة، يرسم المراحل الضرورية والأساسية لتحقيق

مادية ذات الأهداف، التي تم تحريكها من قبل الرؤساء؛ و بالتالي فالمقولة مؤسسة اقتصادية خالصة حسب التصور الكلاسيكي لعلم الاجتماع، تحيلنا وفق هذا المنظور، إلى أنشطة إنتاجية للسلع وأيضاً الخدمات، زيادة على كافة المخرجات المادية، بغية اكتساح الأسواق والرفع من أرباحها ومداخيلها؛ فالمقولة إذن بمعناها الاقتصادي، هي وحدة إنتاجية، تجمع بين مختلف عوامل الإنتاج من موارد بشرية مؤهلة أو غير مؤهلة، وبين وسائل معلوماتية وأيضاً تقنية لوجيستكية، وكذلك موارد اقتصادية ضرورية قصد تحقيق مشاريعها، من خلال إنتاج منافع مخصصة للبيع والاستغلال، وذلك لجني الأرباح. بمعنى مغاير وأوضح، إن المقولة في الأدبيات الاقتصادية، هي وحدة مؤسساتية ذات الصبغة الإنتاجية المحضة والخالصة، تتبنى على مشروع محدد سلفاً من خلال استراتيجيات تخطيطية عقلانية، وسياسات تدبيرية معقلنة، للوصول لذات الأهداف، المتمثلة في تحقيق مشروع وجود المؤسسة وأيضاً إنوجادها، وذلك بإنتاج وتزويد المستهلكين وعموم المستعملين، بمجموعة من الخيارات المادية المتنوعة والعديدة، أو بمختلف الخدمات الموجهة لعموم الزبناء ومختلف العملاء؛ ولتحقيق ذات الهدف، تقوم المؤسسة المقاولانية الاقتصادية، بتحضير وتحريك، واستهلاك مختلف الموارد التي تعبد لها ذاك الطريق الملكي نحو أهدافها، وذلك بالارتهان على مجموع الموارد المادية وغير المادية، وعلى الرأسمال الثقافي المتمثل في العنصر البشري، المكتنز لمهارات وكفاءات تقنية، تسمح هي الأخرى، بمسايرة ضوابط المقولة وأهدافها، وحتى تمارس هذه الوحدة الإنتاجية الاقتصادية غاية وجودها وماهية تواجدها، تقوم بإحقيق شرط التنظيم والتوفيق بين مختلف هذه الموارد، بغية تأمين استمراريته أولاً، ثم بغية الرفع من مردودية الإنتاج ثانياً، ثم اكتساح الأسواق ثالثاً... كما يمكن الحديث عن المقولة باعتبارها حقلاً خصباً للتأثير الثقافي بل أكثر من ذلك هي فعل ثقافي، فلأجل خلق مقولة لا يكفي امتلاك روح مقاولانية وامتلاك شروط مشجعة للفعل المقاولاتي، حيث أنه للمرور إلى الفعل يتطلب ذلك دافعية فردية التي تكون ضرورية، وفي هذا الإطار تتموقع مساهمة ماكس فيبر الذي جعل من نظام القيم عاملاً من العوامل المفسرة لبروز وتطور القدرات والدوافع المُشكِّلة للسلوك المقاولاتي، كما حدد روبير وتروالغ Robert Wtterwulge عدة عوامل محددة لهذا السلوك

بالنسبة للأفراد منها: البيئة السيوسيو-ثقافية، السياق العائلي، التجربة والوسط المهني والنظام التعليمي (wtterwulghe, 2004, p. 43)، وتصرّ أكثر تعريفات المفهوم تداولاً على اعتبار جملة أنماط الفعل والتفكير المتجسدة في القولة نتاجاً للمجموعة الاجتماعية التي تبلور ثقافة المقولة بهدف مواجهة ما قد يطرأ من مشكلات، وتخوّل نجاعة استعمال تلك الأنماط تداولها وتبادلها بين مختلف عناصر المجموعة ومكوناتها. وقد أكد عالم النفس الاجتماعي "إدغار تشاين" Schein Edgar على ذلك، مضيفاً أن نجاعة المقولة تتمثل فيما تمد به أفراد المجموعة من حلول لما يمكن أن يطرحه التكيف مع المحيط ووسائل الاندماج مع مشكلات، (Schein, 1986, p. 76)، وبذلك تتجلى مكان قوة المقولة في تلك القابلية للتغيير التي تصنعها قدرة المجموعة على ابتكار أنماط مستجدة من التفكير والتصرف في مواجهة المشكلات الطارئة والمستجدة، ويعكس ذلك مرونة تلك الثقافة ومسايرتها لتطورات الظروف المحيطة بها. وهذا فضلاً عما تخوّله لها خاصيتها التداول والتعلم من ضمان للاستمرارية في مناخ من الانفتاح والتفاعل مع القادمين الجدد إليها بما يحملونه معهم من أنساق قيمية ومعايير وضوابط، وهنا تصبح المقولة بوصفها مجالاً لممارسة العمل، شأنها شأن المدرسة والعائلة، مصدراً من مصادر التنشئة الاجتماعية، وقناة لسريان القيم الثقافية وتميرها، كما تتحول إلى مجال تمارس ضمنه الهويات الفردية والجماعية وتتهيكّل، وفضاء مجدّد لمسارات إنتاج الثقافة وإعادتها وتعلّمها (Sainsaulieu, 1985, p. 130).

1.1 المقولة بين القانون التجاري والقانون الاجتماعي:

تعتبر المقولة وحدة إنتاج، أي وحدة لخلق ثروات ومناصب للشغل، وبهذا فإن المقولة تمثل القاعدة الأساس لاقتصاد أي دولة، ووسيلة ناجعة لتحقيق التنمية الشاملة والرفع من حجم الاقتصاد... أي أنها تشكل فكرة هامة يقوم عليها إعداد النشاط الاقتصادي والاجتماعي الحديث، إلا أن هذا المفهوم ليس له صورة قانونية موحدة في التشريع لكونه من المفاهيم الغامضة التي تتداخل بالاجتماعي والاقتصادي والسياسي...

ظلت المقاوله، سواء الفردية أو الجماعية خاضعة لمقتضيات القانون المدني، إلا أن إفرازات الثورة الصناعية وتطور التجارة فرضا انسجام القواعد القانونية المؤطرة للمقاوله، هذا الأخير الذي ما فتئ يشهد تحولات عديدة وفي وقت قياسي، مما يجعل القاعدة القانونية السابقة عاجزة عن تأطير كل التحولات المستجدة، وبالتالي حصل تغير في القواعد والنظريات القانونية التقليدية.

ولما كانت المقاوله هي نواة الاقتصاد الوطني، فإن الملاحظ أن أغلب التشريعات، أصبحت تراهن قدر الإمكان على الإبقاء على المقاوله، ولما كان القانون التجاري تغطي عليه العملية بالمقارنة مع القانون المدني، على اعتبار أن الأول لا يولي اهتماما كبيرا للمبادئ العامة لأنه يبحث فقط عن إيجاد وسائل وآليات ملائمة للتجار لإنجاح عملياتهم التجارية، كان طبيعيا أن نكون أمام تحولات مفاهيمية على مستوى القواعد القانونية المتعلقة بالمقاوله (Guyon, 1992, p. 7).

وإذا كان القانون المدني يهتم من خلال النظرية العامة للالتزامات بكيفية انعقاد العقود وتنفيذها وانقضائها، فإن نفس الشيء يصدق على قانون الأعمال، لكن هذا الأخير يعطي حولا مختلفة عن تلك المعروفة في القانون المدني باستعماله لتقنيات خاصة.

وهكذا فإن التحولات المفاهيمية المتحدث عنها أعلاه تظهر على عدة مستويات، لذلك فالقاعدة القانونية مرآة عاكسة للمجتمع الذي تُطبق فيه؛ كونها تعكس الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية التي تعكس بدورها مدى قدرة المقاوله على استيعاب التحولات الحديثة المهيمنة على محيطها الدولي خصوصا في ظل الثورة التكنولوجية.

إن المشرع المغربي وإيماننا منه بتطوير ترسانته القانونية فإنه لم يعد يخاطب بنصوصه القانونية التقليدية التاجر فحسب، وإنما أصبح يخاطب المقاوله ككائن قائم بذاته داخل قطاع الأعمال بصفة عامة، غير أنه بالنزوح إلى مدونة التجارة لم نجدها تعرّف المقاوله بل اكتفت فقط بالتنصيص على رئيس المقاوله في المادة

545 من الفقرة الثالثة، وبالتالي فقد ظل مفهوم المقاوله غامضا، وأمام هذا الغياب التشريعي لا يوجد إلا الاستعانة بالمرتكزات التي تنبني عليها المقاوله والمتمثلة في التنظيم الاحترافي الذي يستند على رأس المال والمقر الاجتماعي بالإضافة للموارد البشرية والمعدات والأدوات، وبالتالي فإن أي تنظيم يخلو من أحد هذه المرتكزات لا يعد مقاوله وهذا ما أشارت إليه مدونة التجارة لسنة 1996، في حين أن التعديلات التي مسّت المدونة أتت بمستجدات من أبرزها عنصر الاعتياد والنشاط التجاري الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمقاوله وهذا ما نلامسه في كثير من المواد من بينها المادة 6 و 7 و 8 من نفس المدونة، والتي تحيل إلى اكتساب صفة تاجر بالممارسة الاعتيادية أو الاحترافية للأنشطة، ومن خلال تفكيك هذه النصوص فإن اللفظ من الناحية اللغوية يفيد التخيير بين الصفة الاحترافية والاعتيادية، ومنه فإن تاجر اليوم لم يعد ملزما بالتنظيم الاحترافي كما كان عليه الأمر في مدونة التجار القديمة لسنة 1996، بالرغم من أن مدونة التجارة لم تتضمن تعريفا محددا للمقاوله فإنها في مقابل ذلك أحالتنا على مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاستناد لها والاستعانة بها في استنتاج مفهوم المقاوله (Drissi Machichi Alami, 2006, p. 110).

وبهذا عرف مجال القانون تغييرا ملحوظا، حين بدأ قانون الشغل يهتم بحماية العمال، خاصة المقهورين منهم، كالأطفال، النساء، ذوي القدرات الخاصة وغيرهم، وذلك بتحديد الواجبات والممنوعات فيما يخص مدة وظروف الشغل، إذ عمل قانون الشغل على إرساء التوازن بين العامل ورب العمل... وأصبح القانون الاجتماعي اليوم عبارة عن فسيفساء من النصوص التي تركز على الحركية والتفاوض والتكوين، وأداة للتعبير والتواصل داخل المقاوله (مولاي البوهلي، 2015، ص 142)

2.1 المقاربة الاقتصادية للمقاوله:

ذاع الصيت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين عن المؤسسة الاقتصادية، لاسيما في أوساط المختصين ورجال الاقتصاد والسياسة، كما شاع الحديث عن أهمية تطوير التعامل العلمي والميداني معها

بهدف التخفيف من أثر التداعيات الاقتصادية للعولمة وتذبذب أسواقها، والحد من آثارها الاجتماعية المختلفة. وقد طرحت مسائل إعادة هيكلة المؤسسة بهدف إشراكها في مسؤولية تضميد ما تخلفه العولمة من جراح متفاوتة الحدة بين البلدان والاقتصاديات والشرائح الاجتماعية. وقد حملت المؤسسة وفقا لذلك مسؤولية اقتصادية بتحفيظها على جودة الإنتاج وتكثيفه وتحقيق التراكم...

يمكن اعتبار المقولة كواقعة اقتصادية *comme réalité économique* مهمتها الأساسية إنتاج السلع والخدمات من أجل بيعها للغير، وللقيام بهذه المهمة تعمل على جمع وترتيب وسائل الإنتاج من معدات ووسائل تكنولوجية بطريقة منسجمة ومنظمة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبارها نسق تقني في علاقته مع المحيط، فبقدر ما يكون هذا النسق التقني الاقتصادي نقطة عبور للتدفقات الداخلية والخارجية يتطلب تحليلها وفهمها من منطلق المعرفة الدقيقة لخصائص هذا المحيط ومكوناته سواء كانت تقنية اقتصادية، اجتماعية، أو ثقافية فالمؤسسة علاقتها بالمحيط يمكن أن تكون منغلقة على نفسها مهمة بسيرها الداخلي *son fonctionnement*، كما يمكن أن تكون متأقلمة وأن تكون كذلك فاعلة ومؤثرة في هذا المحيط، عندها يتحدد لها المجال للتحرك، فتشكل لنفسها درجة من الاستقلالية عن هذا المحيط وعن العوائق التي ينتجها لها (بن عيسى، 2005، ص 150)، وبوجود هذه الدرجة من الاستقلالية والتأثير يصبح هذا النسق التقني ليس فقط متأقلم ومنفتح على المحيط، بل نسق يكون لنفسه أهدافا، وفي هذه الحالة يمكن أن نتكلم عن استراتيجية المقولة وعن المجال الاستراتيجي للمقولة وسلطتها على المحيط، وبهذه الأهلية تصبح المقولة قادرة على المساهمة في تحقيق وإنجاز المشروع التنموي للمجتمع، لكن هذه المساهمة تتم في ظروف التنافس والتحالف والصراع بين باقي الشركاء...

إن الاعتقاد في وجود علاقة ميكانيكية ومباشرة بين تقوية النسيج الصناعي من جهة والنمو الاقتصادي بانعكاساته الإيجابية على المجتمع من جهة ثانية، يكرس في الواقع تصورا حول المقولة أقل ما يمكن أن يقال

عنه أنه ذو طابع إرادي *volontariste*، فالمنافسة الدولية بقدر ما تؤدي إلى المقارنة بين الاقتصاديات العالمية وطاقاتها الإنتاجية، بقدر ما تضع المجتمعات المعاصرة على قدم المساواة، لأن انفتاح السوق يوهم بذلك، كما أن النمو الاقتصادي ووسائل تحقيقه، إذا كان شيئاً ضرورياً ولا محيد عنه بالنسبة لكل خطة تريد أن تنهض بأوضاع المجتمع، فهو بعيد كل البعد على أن يكون موضوع إجماع بالنسبة لعلماء الاقتصاد. إن ذلك يظهر بشكل واضح عندما نقارن بين النظريات التي حاولت الكشف عن آلياته، أو عندما نرجع إلى الأعمال الرائدة لعلماء الاقتصاد (امعمري، التغير الاجتماعي ورهانات العولمة، 2010، ص 20).

لذا يمكن أن نحكم على المقابلة باعتبارها عون اقتصادي *Agent économique*، إذا استطاعت فقط أن تضمن بقاءها وتتحمل العوائق النوعية التي يفرضها عليها المحيط، معتمدة في ذلك على خصائصها ومميزاتها الذاتية والأهداف التي حددتها لنفسها والتي لا يمكنها بشكل أو بآخر أن تطمس هويتها باعتبارها مبني اجتماعي واقعي *Un construit social* لها وجوده وخصائصه...

فحدود النزعة الاقتصادية *économisme* في تقديم نظرية ناجحة حول التنمية تحمل في دلالاتها خلاصة أساسية، تتمثل في أن الجوانب الكمية والمعدلات والأرقام التي لا تعكس في أحسن الأحوال إلا مظهراً من مظاهر تطور المجتمع تغدو في نهاية المطاف، وكأنها كل شيء في عملية التغيير. إنها تتحول إلى هدف في حد ذاته، يُحجب أو يبقى في ظل كل الأهداف الأخرى، وعلى رأسها التحول الذي يحدث في العقول أو نفسية الرجال والنساء الذين يصنعون بعزائهم وسواعدهم ثروة المجتمع (امعمري، التغير الاجتماعي ورهانات العولمة، 2010، ص 22).

3.1 المقاربة الاجتماعية للمقابلة والعناصر المكونة لها:

تطرق مدونة الشغل في ديباجتها إلى أن المقابلة هي خلية اقتصادية واجتماعية تتمتع باحترام حق الملكية الخاصة وتلتزم باحترام كرامة الذين يشتغلون بها، وضمان حقوقهم الفردية والاجتماعية كما تعمل على

تحقيق التقدم الاجتماعي لأجرائها خاصة فيما يتعلق بأمنهم المادي ورعاية صحتهم... والملاحظ أن هذا التعريف حاول الموازنة والتوفيق بين الحقوق الاجتماعية للأجراء والمصالح الاجتماعية للمشغل (حداد. ف، يناير 2012، ص 53).

يضم المفهوم الاجتماعي للمقاولة جزأين جوهريين، أولهما اعتبار هذه الأخيرة منظمة إداريا فهي تعتمد على إدارة بشرية تتمثل في رئيس المقاولة الذي يدير شؤونها، إلى جانب التجهيزات والرأس مال والوسائل المالية والمعنوية وأخرى قانونية لتحقيق غرض معين، إما صناعي أو تجاري أو خدماتي أو حرفي، وأخيرا اليد العاملة والتي تتمثل مكانتها في كونها عبارة عن عمل إنساني يمكّن من خلق الثروات الإنتاجية، وتؤدي إلى استمرار نشاط المقاولة عن طريق التكرار والاعتiad وتوفر عنصر التنظيم (الوكيلي، 2009، ص 41).

ويلاحظ أن استمرار نشاط المقاولة يعطي المشروعية لاستقرار علاقة الشغل، والذي يعد عنصرا أساسيا في وجود المقاولة وبقائها، إلى جانب النشاط المزاوّل نجد قوة العمل أو العامل، وهذا الأخير _العامل_ يشكل المكون الاجتماعي في عملية الإنتاج، فهي العنصر الفاعل والمحرك في المقاولة، فبدون عمال لا يمكن أن يكون إنتاج، وقوة العمل أو القدرة على العمل هي حسيلة قدرات عضلية وذهنية وروحية يتمتع بها الإنسان، ويبدلها في كل مرة ينتج فيها قيمة استهلاكية (الوكيلي، 2009، ص 35)، ولذلك لا يمكن تحقيق الإنتاج إلا بتشغيل قوة العمل تحت إشراف وإدارة رئيس المقاولة وهو المقاول أو صاحب المقاولة، وتطلق عليه تسميات عديدة منها المشغل، المؤجر، رب العمل، صاحب العمل، رئيس المؤسسة، أو مؤجر الخدمة، ويعتبر المدير والمخطط لنشاط المقاولة، وبالتالي فهو صاحب السلطة العليا في الإدارة، وهذا ما ورد في الفقرة الثانية من المادة السادسة من مدونة الشغل.

تضم المقاولة بصفقتها نسق اقتصادي مجموعة من الأفراد أو المجموعات البشرية لهم خصائص اجتماعية وثقافية، مصنّفين في مجموعات مهنية ومستويات هرمية، هذا يعني أن هناك نسق لتنظيم اجتماعي

متضمن لعلاقات السلطة والقيادة من جهة، ولتقسيم المهام والمسؤوليات بواسطة قواعد تقنية أو قانونية محددة من جهة ثانية؛ وبذلك فالمقولة الاقتصادية:

- منتجة لنسق اجتماعي لأنها شكّلت من منطلق عقلانياتها وأهدافها بناء اجتماعي نوعي يتناسب مع أهدافها، ويختلف من حيث طبيعة العلاقات وشكل توزيع السلطات المسؤولة عن البناء الاجتماعي الذي أنتجته المنظمات التقليدية كالأسرة، القبيلة، العشيرة...

- أن هذا النسق الذي يشكل المنظمة الاقتصادية وشكله يختلف عن باقي الأنساق الأخرى سواء كان هذا النسق نسقا بيولوجيا أو نسقا تقنيا لأن هذا النسق الاجتماعي له هذه القدرة على التأثير في نفسه من أجل تغيير نفسه بنفسه مع الاحتفاظ بالخصوصية التي يتميز بها هذا النسق الاجتماعي، والتي تجعل هذا الأخير لا يفهم أو يحدد فقط بواسطة القواعد والقيم والمعايير التي تحكمه كما رأينا في المقاربة السابقة التي أرادت أن تحدد النسق الكلي للتنظيم بواسطة القواعد والمعايير والرموز التي يتضمنها النسق الفرعي للتنظيم، بل يتحدد ويفهم ويعتبر بمدى قدرة هذا النسق الاجتماعي على تغيير وإعادة تشكيل هذه القواعد والمعايير والقيم، التي تحكم سلوكات وأفعال أعضاء التنظيم، فالأنساق الاجتماعية بهذا المعنى هي الأفعال والنشاطات التي يمكن أن تتجاوز الضوابط والقواعد التي تحكم التنظيم، ومن هذا المنطلق تظهر الأهمية لفهم الثقافة من هذا المنظور، لأنها تعبير عن الفعل والقدرة على التغيير، وليس الكفاءة على الامتثال والثبات فقط. فدراسة المقولة باعتبارها فعل وتفاعل اجتماعي منتج لقيم وضوابط جديدة لا يقتصر على القيام بإحصاء فئات اجتماعية موزعة على بعض الخصائص المهنية والعمرية...، كما يتم في الديمغرافيا الوصفية، بل يتمثل في البحث وتشخيص المعايير والقواعد التي تحكم مجال الممارسة الاجتماعية والتي تجعل من هذه الممارسات ممارسات واضحة يمكن فهمها وتوقعها (Jarniou, 1981, p. 47).

2. سوسيولوجيا المقابلة: الجذور والنشأة

○ المقابلة كموضوع سوسيولوجي:

تجاوزت سوسيولوجيا المقابلة ذلك الطرح الذي يعتبر المقابلة وحدة اقتصادية، تتوقف نجاعتها على مدى قدرتها على تقسيم العمل وتوزيع المهام الجزئية على أعضائها كما ترى التaylorية، وليس على قدرة أعضائها خلق قواعد تضبط استراتيجياتهم وتوجهاتهم حسب ميشيل كروزيي Michel Crozier ، بل على مدى قدرتها أن تكون مؤسسة اجتماعية institution sociale منتجة للثقافة تجعل أعضائها يشعرون بالانتماء إليها، وليست مجرد إطار إداري يتم الانتساب إليه (الزياني، 2015، ص 18)، هذا ما أكدّه الباحث لحبيب امعمري حين عرّف المقابلة باعتبارها "تنظيم يمتلك تاريخه الخاص، الذي يكونه الفاعلون الاجتماعيون كرد فعل الإشكالات الداخلية والخارجية المطروحة عليها".

تعرف سوسيولوجيا المقابلة عادة بأنها ذلك التخصص الذي يتناول الظواهر الاجتماعية التي تنشأ داخل مجالات العمل في محاولة للبحث لها عن تفسير ضمن الواقع الاجتماعي المفرز لها.

وحسب تعريف بيير نافيل وجورج فريدمان فهي دراسة للمجموعات الإنسانية مختلفة الحجم والوظيفة التي تنشأ خلال ممارسة العمل، ودراسة ردود الفعل التي تحدثها على أساس أن أنشطة العمل وعلاقاتها الخارجية والداخلية فيما بين الأفراد الذين كونوها تتعدل بشكل دائم تحت تأثير التقدم التقني المطرد (Friedmann & Naville, 1961, p. 5).

انطلاقاً من هذين التعريفين (لحبيب امعمري، فريدمان ونافيل) لسوسيولوجيا المقابلة، والذين يمثلان واحد من مجموعة من التعريفات المهمة التي اجتهد أصحابها في حصر نطاق المشمولات المعرفية لهذا التخصص، يمكن القول إن كل محاولة لضبط حدوده قد تبقى نسبية نظراً لجملة من الاعتبارات لعل أهمها:

أن مجرد القول بأن سوسيولوجيا المقاومة تمثل ذلك التخصص الذي يدرس العمل والعلاقات الاجتماعية المنبثقة منه يدفعنا نحو متاهة يصعب على الدارس معرفة مكوناتها، نظرا لامتداد مكونات العمل وتعدد ظواهره وأصنافه، ونظرا لما يطرأ عليها من تغيّر وتجدد مستمرين تحت التطور التقني والتكنولوجي لعصرنا، مما عدّد بشكل مسبق صيغ العمل داخل المقاومة والأوضاع الاجتماعية المرتبطة به، ومدّ مفهوم سوسيولوجيا المقاومة على عدة مقاربات.

ثم إن التطورات التي رافقت سوسيولوجيا التنظيمات وصيغها منذ العهود الأولى للصناعة إلى يومنا هذا، شكلت مساراً هاماً من التطور الفكري لكَمٍّ من المقاربات والمدارس السوسيولوجية المهمة بمجال العمل بشكل عام ومجال المقاومة بشكل خاص، إذ نشأت ونمت تبعا لذلك مجموعة من الاختصاصات المعرفية القريبة من سوسيولوجيا المقاومة بشكل يجعل من عملية حصر حدود كل تخصص وضبط مجالاته عملية صعبة، نظرا لنقاط الالتقاء والتقاطع التي تجمع بين مختلف هذه التخصصات.

إن الإقرار بتداخل الاهتمام وتقاطع مواطنه بين مختلف هذه التخصصات وسوسيولوجيا المقاومة يبدو أمراً مسلماً به، إذ يبقى "العمل" بمختلف أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والنفسية، محل تركيز متفاوت بين مختلف تلك الحقول المعرفية (سوسيولوجيا الشغل، علم الاجتماع الصناعي، سوسيولوجيا التنظيمات، سوسيولوجيا المقاومة). ويمكن القول إن قاعدة مهمة من الاهتمامات المشتركة تشكل الأساس الموحد بينها بشكل يجعل منها تخصصات متقاربة في أطروحتها إلى حد بعيد. أما الاختلاف فيبقى استثنائياً محكوماً بتركيز كل تخصص على مسائل فرعية معينة أكثر من تركيزه على غيرها.

أخذ موضوع المقاومة اهتماماً كبيراً مقارنة مع الماضي، حيث كان الاهتمام منصباً حول المؤسسات الضخمة باعتبارها المورد الوحيد للثورة الاقتصادية، لكن سرعان ما تغيرت النظرة بعد ما برزت

الحاجة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتبني الفعل المقاولاتي كاستراتيجية للتخفيف من عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية.

ومن الملاحظ أنه في الدراسات السوسيولوجية السابقة حول المقولة كان التركيز واضحا على المجال الاقتصادي، بعدها قدمت السوسيولوجيا مقاربات عديدة لهذا الفعل تتجاوز بذلك البعد الاقتصادي، انطلاقا من السوسيولوجيا الأولى عبر سوسيولوجيا الشغل وصولا إلى سوسيولوجيا التنظيمات، نسبة لما يسميه الباحث "ميشال فودريا" نظريات التحليل التنظيمي. (بوخريص، 2013) وهذا الفكر السوسيو تنظيمي ساعد على ظهور سوسيولوجيا المقولة، والتي تعمقت فيها النظرة للمقولة على أنها تنظيم اجتماعي قبل أن تكون تنظيما اقتصاديا، منتجة لكيانات اجتماعية تحكمها روابط اجتماعية كاملة.

تتعدى المقولة كونها مؤسسة للإنتاج المادي والاقتصادي، إلى مؤسسة تنتج قيما تجعل الأفراد والفاعلين يتشاركون في قيم جماعية، يتبنونها نتيجة التعاقد والتوافق وحتى الانسجام، وبالتالي فهي فضاء للتنشئة الاجتماعية والمهنية، ومحيط منتج لثقافات جماعية، تتوفر على كامل الخصائص الدوركائية للمؤسسة الاجتماعية، بدءا من كونها مؤسسة قادرة على إنتاج وإعادة إنتاج علاقات وقيم (الزياني، 2015، ص 19)، بهذا فهي مؤسسة اجتماعية بكامل معناها الدوركائي، شأنها شأن المؤسسات الاجتماعية الأخرى، إذن هي مجموعة من المعايير والالتزامات السلوكية، والقواعد الواضحة التي تميز مجتمعا بعينه، والتي يتم استماجها من قبل الأفراد، ولقد كان علماء الاجتماع التابعون لمدرسة دوركايم أول من سعى إلى إعطاء كلمة مؤسسة معنى محددا، إن مؤسسات مثل العائلة والملكية كانت قد درست من قبل الإثنولوجيين بمنظور تاريخي ومقارن، وقد سعى أتباع دوركايم إلى حصرها وتكوين مفهومها، فهي أساليب للعمل والإحساس والتفكير، ثابتة إلى حد ما، ملزمة وخارجة عن وعي الأفراد، كما أنها تمارس نوعا من الإكراه في حقهم (بودون و بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، 1986، ص 479).

كثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم المقاتلة ومفهوم المؤسسة من قبل الفاعلين في مجالات اقتصادية أو مهنية، وعلى سبيل المثال كثيرا ما يُستعمل مفهوم المؤسسة للدلالة عن القطاع أو المصلحة الإدارية، وضمن هذا التصور يعتبر السوسولوجي إرفينغ كوفمان Erving Goffmann المؤسسة كإدارة اجتماعية مع إضافة تحفظ بسيط، حيث يقول: حينما أتحدث عن المؤسسة إنما أعني إدارة اجتماعية كمبنى إداري أو منزل أو مدرسة أو مصنعا. إنما أستعمل مفهوم المؤسسة لكوننا نحن معشر السوسيولوجيين تعودنا على استعمال ذات المعنى؛ وهذا على الرغم من أن الاستعمال الأداتي للمفهوم لم يكن موفقا كثيرا، ولقد ظهرت تعاريف جديدة تؤكد على ضرورة الانتباه لكون المقاتلة مجرد نسق فرعي يتبادل التأثير والتأثر مع الكثير من مكونات النسق الكلي الذي هو المجتمع، وأنتجت هذه النظرة مقارنة نسبية une approche relativiste تعتمد على فكرة التفاوض بالأساس، أي اعتبار المقاتلة مجرد طرف في حالة تبادل التأثير مع طرف آخر بحثا عن اتفاق مُرضي، وهنا يمكن قراءة تعريف "بريفيس" للمقاتلة بأنها ذلك النوع من التعاون بين الناس والذي يؤدي إلى تكوين علاقات اجتماعية نوعية ومتميزة (الجهري، 1975، ص 221)، وترى "ستيفان بالان" و"آن ماري بوفيه" بأن التحول نحو هذا المفهوم السوسولوجي قد ألزم المقاتلة بمسؤوليات جديدة تجاه محيطها وخلق جملة من التحديات الأخلاقية غير المعروفة سابقا، حيث تتحدد هذه المسؤوليات في سلوكات تحدث عفويا أو تحت ضغط هذا المحيط: اقتصاد الموارد الطبيعية، شروط عمل تراعي نوعية الحياة، سلوكيات أخلاقية، الاستثمار في المصلحة العامة للمجتمع أو ما يعرف بـ "الاستثمار المسؤول اجتماعيا" (Balland & Bouvier, 2008, p. 3)

استنادا إلى ما سبق، تعد المقاتلة نسق له وجه آخر إنساني وثقافي لا يقل أهمية عن الصورة الإنتاجية والاقتصادية، والمتجلي في مختلف الطقوس والعادات، وفي مجموع الضوابط والقواعد المؤطرة للسلوك، وأيضا المتمثل في الروابط والعلاقات الاجتماعية، والجوانب النفسية التي تتأسس عليها ذات المقاتلة، من تحفيز

وإشباع نفسي متعلق بالترقية والتزكية، والاستجابة لمتطلبات العمال والأفراد، وحل مشاكلها الداخلية المتعلقة بالاندماج، والخارجية المرتبطة بالتكيف مع ثقافة المجتمع الكلي.

○ نشأة سوسيولوجيا المقولة:

ترجع محاولات ضبط جذور سوسيولوجيا التنظيمات إلى ما هو أبعد من ثلاثينات القرن العشرين، لحظة ولادته كفرع معرفي مستقل بذاته عن علم الاجتماع العام؛ حيث نجد له جذورا يتفق الكثيرون على اعتبارها منابع رئيسية له، ربما تعود أولى قبساتها للقرن الرابع عشر ميلادي ولفكر العلامة عبد الرحمن ابن خلدون وتناوله ضمن مقدمته التي كتبها في علم العمران البشري لتقسيمات الصنائع والحرف. واعتباره إياها أحد أهم تجليات العمران، كما يمكن العودة بتلك الجذور إلى أولى ملامح النظر للعمل ولمسائله المختلفة التي عرفها عصر بزوغ الرأسمالية الصناعية، ويمكن في هذا المقام استحضار أطروحات "آدم سميث" Adam Smith، والذي احتلت مسألة تقسيم العمل عنده مكانة رئيسية، فاعتبرها سر التطور الذي طرأ على القوة الانتاجية للعمل، كما يمكن أن تندرج في الإطار نفسه مجمل إسهامات ألكسيس دي توك فيل Alexis De Tocqueville، وكارل ماكس Karl Marx، وإميل دوركايم Emile Durkheim، وكذلك هربرت سبينسر Herbert Spencer، حيث اعتُبر مؤلفه الذي تحدث فيه بإسهاب عن المؤسسات المهنية والصناعية، إلى جانب كتاب دوركايم "في تقسيم العمل الاجتماعي"، فاتحة إرساء تقاليد البحث والكتابة الحديثة في مجال العمل والمهن والوظائف، وهو ما سيصبح فيما بعد جوهر تخصص واهتمام سوسيولوجيا المقولة (التايب، 2011، صفحة 24).

إذا رجعنا إلى التاريخ قليلا لتحليل أسس ومفاهيم التنظيم الاجتماعي في الحضارات القديمة مثل الفرس واليونان والرومان، ومجتمعات العصور الوسطى، نجد أن "الجماعة المحلية" لعبت دورا مهما في تنظيم الحياة الاجتماعية، إذ نجد تجانس العادات هي التي كانت تشكل المظاهر الأولية للحياة، وعندما ظهرت

المراكز الحضرية أو الجماعات الحضرية فإنها أدت إلى ظهور نظام ضرائب على فائض الإنتاج في القرى الزراعية، ولقد كانت الوحدة الإنتاجية الأساسية لهذه المجتمعات التاريخية كانت دائما "القرى الزراعية". في هذه المجتمعات ظهر تقسيم العمل من خلال التخصص الإنتاجي، فنمو إنتاج المواد الغذائية والحياتية مثل تربية الدواجن، صنع الملابس، وصنع أدوات الدولة للحرف والبناء ساعدت كلها على أن تجلب للقرى بعض العمل التخصصي الموجه للسوق الحضرية في المدينة، ورغم ذلك فقد ظلت المدينة مكان نمو العمل التخصصي والحرف والمهن المختلفة (الحوات، 1985، ص18)، غير أن هذه الحضارات التاريخية التي شهدت تنظيمات اجتماعية واقتصادية وعسكرية، لم تكن إلا تنظيمات محدودة النطاق، إذ أنها لم تكن تستوعب سوى جانب ضئيل جدا من أفراد المجتمع، وحسب وجهة علم اجتماع التنظيم المعاصر فإن هذا التنظيم الاجتماعي كان يتصف بطبقية صارخة قوامها الفصل بين الريف والحضر، وبذلك يصعب وصف هذا المجتمع بأنه تنظيم اجتماعي معاصر أو متطور، كون الأسس التي كانت تعتمد عليها هذه التنظيمات الاجتماعية التاريخية هي أسس تقليدية تبتعد كثيرا عن الأسس الموضوعية التي تقوم عليها التنظيمات المعاصرة اليوم.

ظهرت سوسيولوجيا التنظيمات بشكل بارز بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب جيل إيرروس Gilles Herreros فسوسيولوجيا التنظيمات ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر في أعقاب سوسيولوجيا الصناعة الموسومة بتيار "الإصلاح الاجتماعي"، وقد عرف هذا التخصص الجديد ازدهارا في أمريكا عكس أوروبا التي عرفت تخلفا نسبيا.

ويمكن إرجاع ازدهار سوسيولوجيا التنظيمات في الولايات المتحدة الأمريكية لسببين:

_ السبب الأول: يمكن القول أنه سياسي تاريخي، بمعنى غياب التوتر الاجتماعي الذي عرفته أوروبا في الولايات المتحدة الأمريكية (الأحزاب، النقابات، والحركات العمالية...)، وهذا لا يعني غيابها المطلق، وإنما كان عمل هذه التنظيمات فائرا نسبيا مقارنة بأوروبا.

_السبب الثاني: ظهور دراسات مرتبطة بعلم النفس الاجتماعي الذي يركز على الفرد، وقد ركزت هذه الدراسات على الحاجيات المرتبطة بالعمل، أي بالعوامل التي تساعد العامل في عمله. إضافة إلى وجود عقلية برغماتية نفعية في الولايات المتحدة الأمريكية والثقافة الأنجلوساكسونية بشكل عام.

كما يمكن إرجاع التخلف الذي عرفته أوربا في ميدان سوسيولوجيا التنظيمات إلى سببين رئيسيين:

_يتعلق السبب الأول بالجانب المعرفي الأكاديمي، إذ أن معظم الدراسات السوسيولوجية في أوربا كانت تركز على البحث النظري والمفاهيمي (دوركاييم، فيبر، ماركس) أي محاولة إرساء سوسيولوجيا إبستمولوجية معرفية تهم دراسة المجتمع الأوروبي، وحتى الدراسات الأميركية أنجزت لتععيد المفاهيم السوسيولوجية.

_أما السبب الثاني، فيمكن القول أنه سبب تاريخي سياسي، فقد عرفت أوربا تجربة سياسية تمثلت في الأحزاب والنقابات والمؤسسات، مما جعل الاهتمام بالحركات الاجتماعية وفي خضمها الحركات العمالية. وفي دراسة المقاولات تم التركيز على براديغم الحركات الاجتماعية حيث يطالب من خلالها العمال تحسين ظروف عملهم، ومن ثم أصبحنا أمام سوسيولوجيا العمال وليس سوسيولوجيا المقاولات أو التنظيمات (لمدير، 2017، ص72).

وقد شكلت الدراسات التي تم إنجازها من قبل فريق البحث بجامعة هارفارد تحت قيادة عالم النفس الاجتماعي الأسترالي Elton Mayo وأعمال الأنجليزي Oliver Shildon نقطة الانطلاق لنشأة علم اجتماع الشغل أو علم الاجتماع الصناعي عند الأنجلوساكسونيين، هذه الدراسات كانت قد ركزت على الأبعاد السيكولوجية وخصوصا المستويات المرتبطة بالحاجات الفردية والنفسية للعامل من خلال تصور اجتماعي لمدى تأثير الحاجات النفسية وقيمتها في بناء وتشكل ممارسات وسلوكات العمال في فضاء عملهم. وقد كان لفريق بحث إلتون مايو دور هام في تقديم تصور نقدي لظاهرة البيروقراطية التي وضع أساسها فيبر وذلك بهدف لفت الانتباه لما قد تفرزه البيروقراطية كشكل من أشكال التنظيم كامنة وموازية، وذلك انطلاقا من التركيز على مستوى حاجات الفرد في فضاء العمل (De Coster & Pichalt, 1988, p. 14).

كان لتراكم مجموعة من الأطروحات التي أثبتت المستوى النظري والأمبريقي لعلم اجتماع الشغل أو الصناعة، (أعمال تايلور، أوليفي شيلدون، إلتون مايو، ماكس فيبر...) القدر الكبير في التأسيس لبراديغم جديد لمقاربة مسألة التنظيمات حيث شهد منتصف القرن العشرين ظهور تخصص قائم بذاته هو علم اجتماع التنظيمات الذي تجاوز الأبعاد التقليدية لعلم اجتماع الشغل (المدير، 2017، ص37).

تناولت سوسيولوجيا التنظيمات مجموعة من الإشكالات الأساسية من خلال مجموعة من العناصر المركزية لتقديم فهم سوسيولوجي لمختلف التنظيمات سواء الاقتصادية أو التنظيمات الحكومية والمستشفيات والجامعات... هذه الإشكالات تبقى جديدة مقارنة بما تم إثارته من خلال سوسيولوجيا الشغل، ومن أهم هذه المستويات نجد الاندماج والتكيف ودراسة العلاقات الرسمية وغير الرسمية لمختلف التنظيمات، وبشكل عام فسوسيولوجيا التنظيمات يمكن اعتبارها دراسة سلوكيات الأفراد والجماعات التي يمكن ملاحظتها على مستوى اشتغال التنظيمات، فهي تهدف إلى تفسير السلوكيات والعلاقات المتوافقة أو غير المتوافقة أو غير المتوقعة مقارنة بالقواعد التوجيهية (Foudriat, 2007, p. 4)، وفي وقت متأخر من التاريخ نجد سان سيمون Saint Simon يشير إلى التغيرات التي حدثت على التنظيم الحضاري والاجتماعي، أي تحول التنظيم من الشكل الذي كان معروفا لدى الحضارات التاريخية القديمة إلى الشكل الحديث، إذ أنه من الأوائل الذي سجل ظهور الأشكال التنظيمية الحديثة وحدد علاقتها ودورها داخل هذه المجتمعات، إلا أن معالجة سان سيمون جاءت كجزء لتدأرس العلم الحديث تنحو فيه السلطة نحو الاستناد المطلق على المهارات العلمية والمعرفية، هذا إذا تم اعتبار السلطة أهم سند تقوم عليه التنظيمات الاجتماعية أو البيروقراطية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أهم الجهود النظرية التي جاءت بعد سان سيمون كانت تلك التي قدمها كارل ماركس وماكس فيبر وروبيرت ميشلز، وبالرغم من اختلاف وجهات نظرهم إلا أنهم اشتركوا في شيء أساسي هو اهتمامهم بدراسة وتحليل المشكلات الناجمة عن الحضارة الصناعية ومعالجتهم لهذه المشكلات في

ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات آنذاك، فعلى سبيل المثال نجد كارل ماركس يحلل التنظيمات البيروقراطية في ضوء مفاهيمه وتصوراته عن الصراع الطبقي وأزمة الرأسمالية، وحتمية المجتمع الشيوعي، أما ماكس فيبر فيحلل البيروقراطية بكونها التنظيم النموذجي الذي يتصف بالعمومية، أما روبرت ميشلز فالتنظيم عنده نظام للسيطرة السياسية وأداة تستخدمها قلة حاكمة للسيطرة على عامة الناس (الحوات، 1985، صفحة 26).

لقد أسهم التناول العلمي الجديد للمؤسسة من قبل علم اجتماع المقابلة في تجديد النظرة للسلوك والفعل الإنساني عبر محاولة فهم النية الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، وأصبحت هذه الأخيرة مفهوما يقع تناوله من طرف الباحثين والدارسين بوصفه "حقيقة اجتماعية قوية" يفترض تحليلها السوسيولوجي ربط مستويين من القراءة. يتمثل المستوى الأول في علاقة المقابلة بمحيطها المجتمعي الذي تنتمي إليه، ويرتبط المستوى الثاني بعلاقتها بنسقتها ونظامها الداخلي؛ مما أفضى إلى اعتبار المقابلة "كألا اجتماعيا" مترابط الأجزاء من ناحية، ومتفاعلا مع البيئة الخارجية التي يوجد ضمنها من الناحية الأخرى.

3. مراحل تطور سوسيولوجيا المقابلة:

إن اقتحام المجال السوسيولوجي ينتابه قلق عميق يتعلق بهوية هذا العلم، وكأن حكم ريمون آرون في حق السوسيولوجيا، باعتبارها في بحث مستمر عن ذاتها، أصبح يلزمها باستمرار. وذلك يرجع، ربما إلى كون السوسيولوجيا قد ارتبطت منذ البداية باقتباس منهجي عن العلوم الطبيعية، تشهد عليه التسمية الأولى التي اقترحها سان سيمون، وكذا أوغيست كونت لعلم الاجتماع؛ وهي الفيزياء الاجتماعية لتكون في الأخير مسيرة تطور هذا العلم هي ذاتها مسيرة إثبات مشروعية ذلك الاقتباس.

ولما كان علم الاجتماع في علاقة وطيدة بالعلوم الطبيعية، كما هو الشأن بالنسبة للاقتصاد السياسي الذي كان والراس Léon Walras يعتبره محض علم فزيائي رياضي Physico-mathématique، فإن

مقاربة مسيرة علم الاجتماع وما تتخلله من قطائع إبستمولوجية تكتسب كل دلالاتها الفكرية عندما نربطها بمسيرة تطور علم الفزياء و"القطائع المعرفية" التي تخللت هذه المسيرة (فزة، 2007، ص 18).

إن سوسيولوجيا التنظيمات باعتبارها فرع من فروع علم الاجتماع العام، حاولت فهم وتحليل علاقات السلطة والتبعية واستراتيجية الفاعلين التي تشكلت على خلفية هذه العلاقات سواء في البنى الرسمية أو غير الرسمية، واعتبرت المقولة كيانا اجتماعيا غير منفصل عن المجتمع الأكبر، كما أنه منتج لكيانات اجتماعية تشكل مكانا للانتماء بالنسبة لأعضائها، حيث يتماهون فيها، هذه النظرة تمثل عكس مسلمات المدرسة الكلاسيكية في التنظيم والتي اعتبرت المنظمة كيان اقتصادي محض من خلال نظرتها للإنسان_الإنسان الاقتصادي _ « Homo économicus »، والمؤسسة كنظام مغلق.

حسب ما هو مثبت في جل التعريفات، فإن سوسيولوجيا التنظيمات لا تعدو أن تكون مجرد إضافة كمية تشهد على تمكن علم الاجتماع العام من غزو إمبريقي لميدان كان محتكرا من طرف المهندس، المخطط، عالم السياسة، وعالم الاقتصاد، ليتسع بذلك حقل الممارسة السوسولوجية التي تعتبر مكتملة البناء النظري والإبستمولوجي، فالتنظيم لا يختلف جذريا عن المجتمع، بل هو مجرد صورة مصغرة له، هكذا يفوت على أصحاب هذا الطرح النقاط المؤشرات التي تجعل من التنظيم موضوعا جديدا. كما يفوتهم العمق الإبستمولوجي الاختلافي الذي يميز سوسيولوجيا التنظيمات؛ حيث المبادئ التي تتيح إمكانية تأطير السلوكات التنظيمية وتأويلها تختلف تماما عن المبادئ التي يقررها علم الاجتماع العام لدراسة المجتمع ككل (فزة، 2007، ص 7).

يُعتبر برنارد موتز Bernard Mottez من السوسيولوجيين الفرنسيين الذين حرصوا بشدة على التمييز بين علم اجتماع التنظيم وعلم الاجتماع العام، حيث يؤكد أنه لا مانع في تعريف سوسيولوجيا الصناعة La sociologie industrielle باعتبارها تطبيقا للمقاربة السوسيولوجية في مجال الصناعة، لأنه يسجل تحفظا إزاء تأويلين ممكنين لهذا التعريف: الأول وهو الأكثر إغراضا، ويكمن في اعتبار السوسيولوجيا الصناعية

سوسيولوجية تطبيقية، ولا ينبغي أن يعني هذا التحفظ خلو السوسيولوجيا الصناعية من أي دراسات تطبيقية، بل ينبغي أن يعني أن الطابع العملي التطبيقي ليس هو ما يميزها ويحدد تفردها. فغالبا ما يتم اللجوء على مستوى الممارسة والتطبيق في ميدان الصناعة، إلى علم النفس الصناعي نظرا لما يوفره من عُدّة تطبيقية مباشرة. أما الاعتبار أو التأويل الثاني، يتجلى في اعتبار السوسيولوجيا الصناعية مجرد تطبيق مقارنة تامة البناء على المستوى النظري والعملي في ميدان المكافحة والإدارة العمومية، وفهم السوسيولوجيا الصناعية على هذا النحو يعني إغفال مسألة غاية في الأهمية، مؤدّها أن السوسيولوجيا حتى في طابعها النظري العام لم تتطور إلا من خلال وقائع اجتماعية خاصة ومتفردة (Mottez, 1975, p. 5).

في ذات السياق، نجد أن السوسيولوجيا الصناعية عرفت تطورات حثيثة بحيث انتقلت من معالجة المواضيع المرتبطة بالشغل، لتعوض سوسيولوجيا المكافحة وفاعليها سوسيولوجيا الشغل، ولم تعد تهتم بأبحاث علماء الاجتماع بالنتائج الاجتماعية للشغل في المكافحة ولظروفها أكثر من اهتمامها بالمكافحة باعتبارها "نسقا للفعل"، وباعتبارها مشروعا اقتصاديا يتم الدفاع عنه بشكل جماعي، أي باعتبارها تنظيميا يجب معرفته وفهمه من خلال علاقات السلطة، الهوية والثقافة (مولاي البوهلي، 2015، صفحة 142).

حسب وجهة نظر التحليل الاستراتيجي، تعد المكافحة كيانا منتجا للثقافة، فهذه الأخيرة تعبر عن مدى قدرتها على الممارسة والفعل الجماعي وبالتالي تحقيق أهداف مشتركة والقدرة على مواجهة الأخطار، إذن هذه النظرة تحيل إلى اعتبار المكافحة كمكان مستقل نسبيا عن المحيط وعن المجتمع، ومنتج لمجموعة من الروابط والضوابط الاجتماعية.

إن سوسيولوجيا المكافحة تجاوزت هذه الأطروحات سواء تلك التي تعتبر المؤسسة نسق اقتصادي ناتج عن درجة تقسيم العمل وتوزيع المهام، أو تلك التي تتعلق بأطروحة التحليل الاستراتيجي، التي تعتبر المكافحة مكانا منتجا للضوابط الاجتماعية المنظّمة لنسق الفعل الاجتماعي، إلى اعتبارها كيانا تتكون وتتشكل

فيه الهوية والثقافة التي تنشأ بدورها على أساس الحد الأدنى من الثقة بين الأعضاء الناتجة عن الخيال المشترك والتصور الجماعي، إذن نجاعة التنظيم ارتبط بمستوى التشكيل الاجتماعي بصفته مكانا للانتماء له قدرته على تقسيم وتجزئة العمال (بن عيسى، 2005، ص 232).

في هذا الإطار نجد أن سوسيولوجيا التنظيمات أسهمت كثيرا في بلورة هذه المفاهيم وفي تحليل محتوياتها وذلك راجع لتعاملها مع التنظيمات بشكل عام كجماعات إنسانية تتسم كل جماعة وكل تنظيم بثقافة تخصه وبهوية تميزه عن غيره من التنظيمات الأخرى، وأيضا على أن أي تنظيم إنساني لا يخلو من ظاهرة السلطة كإكراه حاصر باستمرار في العلاقات والتبادلات بين الأفراد.

تجمع أغلب الدراسات المتناولة لظاهرة المقابلة تاريخيا أنها قد مرت عبر ثلاث محطات رئيسية تم خلال كل مرحلة منها تطور مفهوم العمل ووسائله بصيغ مختلفة، وتغيرت ضمن كل مرحلة علاقة الإنسان بالعمل والآلة.

○ سوسيولوجيا المقابلة وحقبة التطور الأولى:

انطلق الاهتمام بالمقابلة أولا مع بداية العهود الأولى للصناعة، وتركزت خطواتها مع تدشين الإنسانية لاستخدام الآلة التي كانت متغيرا جديدا فرض نفسه ضمن علاقة الإنسان الحرفي بالمادة التي يحولها ويصنعها. واصطلح على تسمية أولى آلات عهد الصناعة بـ "الآلة - الأداة" (Bernoux, 1985, p. 50) حيث كانت الأدوات تضبط في الآلة حسب كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج، ليتم تغيير الأداة المناسبة في كل مرحلة من مراحل التصنيع. وكانت عملية تغيير الأداة من مرحلة إلى أخرى بمثابة واقع فرضته قلة الآلات المبتكرة إلى حد تلك اللحظة التاريخية، وعدم وفرة مصادر الطاقة، فكان الإنتاج تبعا لذلك محدودا ويتم بمعدل القطعة الواحدة في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية.

وقد ارتبطت بدايات استخدام الآلة بنظام "ورشات العمل" الذي عُرف في البداية في بريطانيا، وكانت تلك الورشات بمثابة مؤسسات صناعية محدودة الحجم والأهمية وقليلة المكننة، وتعتمد على مجموعة من الآلات البسيطة المجمّعة في مكان واحد يهتم بها عدد قليل من المشرفين وعمّال الصيانة (Jo hatch, 2000, p. 37). وكانت مختلف آلات الورشات في البداية من نفس النوع، وتؤدي مهمة واحدة أو مجموعة من المهام البسيطة والمتكررة.

أما عمّال هذه المرحلة فكان أغلبهم من النساء والأطفال، بينما كان الرجال يضطلعون بمهام المراقبة والصيانة.

وكان عامل هذه الحقبة سيد آتته، يتدرب على استخدامها في مكان الإنتاج ذاته عبر الخبرة والممارسة المباشرة للعمل، وكان بدوره يقوم بتحفيظ الصنعة لغيره، واتسم مجال العمل آنذاك بوجود فريق عمل تهيكله تركيبة هرمية تتوزع ضمنها المراتب وفقا لمستويات المعرفة المبنية على درجة الخبرة. وامتاز مناخ العمل بقدر كبير من الاستقلالية والمسؤولية الفعلية المرتبطة بقدر ما يكتسبه العامل من خبرته التقنية في التعامل مع الآلة من سيادة وسيطرة مطلقة على عملية الإنتاج بمختلف مراحلها (التايب، 2011، ص17).

انطلاقا مما سبق، فالمرحلة الأولى هي مرحلة علم الاجتماع الصناعي، أو علم اجتماع الشغل، حيث كانت التفسيرات السوسيولوجية، تقوم بتفسير العلاقات الاجتماعية داخل الورشة الصناعية على أنها إعادة إنتاج للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي تحكم البناء الرأسمالي القائم، والذي يعتبر المقاول الاقتصادي الصناعية أحد مظاهره، أو على أنها إنتاج للنسق التكنولوجي، وبالتالي فالمقولة ما هي إلا مكان لإنجاز العمل ليس أكثر (الزياني، 2015، ص22).

○ حقبة التطور الثانية:

إنها حقبة التحول نحو الإنتاج الكمي الكبير، وهي مرحلة ابتعدت فيها ظاهرة العمل عن الانحصار في حدود المكان الضيق والآلة الواحدة، لتشهد مرحلة من تفتت العمل وامتداده على مراحل وأماكن متباعدة. وحلّت سلسلة الآلات المتعددة والمتخصصة في كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج محل "الآلة-الأداة". تغيرت تبعاً لذلك طبيعة عامل هذه الحقبة ونوعيته، لتتحوّل مهامه في تلبية رغبة الآلة بوضع قطعة أو سحب أخرى، ولم تعد خبرته السابقة وسيطرته المباشرة على آله ضرورية لممارسة عمله وإتقانه؛ فقد بذلك كل ما يكتسبه من استقلالية في المرحلة الأولى؛ ليندرج ضمن مسار من الخضوع لمصالح مختصة تهتم بشأن عملية الإنتاج بمختلف تفاصيلها بشكل مباشر ومنفصل عن العمل. وقد عمّ هذا النوع سريعاً، ليصبح قاعدة العمل وركيزته في مرحلة تاريخية امتازت بظهور المصانع الكبرى وانتشارها.

يرى توم بيرنس Tom Burns أن هذه الحقبة الثانية من التطور الصناعي انطلقت منذ عام 1850، في اتصال بانتشار التصنيع في معامل خياطة الملابس والصناعات الغذائية والهندسة والكيمياء (Jo Hatch, 2000, p. 35)، وهي جملة تلك الصناعات التي ارتبطت بصيرورة إنتاج معقدة. وقد فرض ذلك التعقيد والتطور التقني لعملية الإنتاج تطوراً موازياً في أنساق التنظيم الاجتماعي والإداري التابع له، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الرقابة والتخصص والروتين. وقد برز حجم هذا التطور البيروقراطي الموازي للتطور التقني أساساً في نمو عدد المسيرين والإداريين وتنوع المختصين في مجال العمل. كما ترافق كل ذلك مع تطور وسائل النقل والاتصال. وجلب هذا التطور خلال هذه الحقبة اهتمام بعض المفكرين وعلماء الاجتماع من أمثال ماكس فيبر Max Weber الذي اعتبر أن جملة تلك التحولات قد أدت إلى بروز طبقة وسطى من المسيرين وعمال المكاتب والعمال المختصين المنضويين ضمن تنظيمات عمل كبرى تمتاز بسلمها التراتبي أو الهرمي (التايب، 2011، ص18).

في هذه المرحلة لم يعد يُنظر للمقاولة الصناعية الإنتاجية، على أنها مجرد امتداد للبناء الكلي وإنتاج لتناقضاته، بل أصبح يُنظر لها على أنها نسق تنظيمي مستقل على البناء الاجتماعي، وبالتالي هي تنظيم يضم مجموعة من الفاعلين، يتميزون بدرجة عالية من الخلق والإبداع، وتحكمهم علاقات السلطة والتبعية النابعة من البناء الداخلي، وعليه فلا بد من فهمها وتحليلها على هذا الأساس.

فعلم اجتماع التنظيمات في هذه الحالة، يقوم بتحليل علاقات السلطة والتبعية واستراتيجيات الفاعلين فيها، التي تشكلت على خلفية العلاقات الاجتماعية وعلى أرضية مناطق الارتباب التي لم يستطع النسق التنظيمي أن يشملها أو يقننها.

إذن فموضوع سوسيولوجيا المقاولة هنا أصبح يختلف عن موضوع سوسيولوجيا التنظيمات الذي كان سائدا في المرحلة السابقة (الزياني، 2015، ص 22).

○ حقبة التطور الثالثة:

امتازت هذه الحقبة بمسار من تجميع شمل جملة العمليات المجزأة خلال المرحلة الثانية من حقب التصنيع، وهيمن فيها استعمال آلة مركزية تتولى إنجاز مختلف مهام الآلات المتخصصة خلال الحقبة الثانية. وسميت بالآلة التحويل كما أنها اضطلعت بمهام تحويل القطع من آلة إلى أخرى، وكانت كل واحدة من تلك الآلات تشتغل بشكل آلي كلما مرت القطع أمامها. وقد نجم عن امتداد دوائر الآلة ومهامها تناقصا كبيرا ممن كانوا يسمون في الحقبة الثانية "بالعمال المتخصصين"، واتجه من بقي منهم بالمصانع الآلية نحو مهام مراقبة الآلات ومتابعة سيرها، وتكثف مقابل ظهور "عمال الصيانة" ذوي التخصص العالي والدقيق في مجال محدد من مجالات الإنتاج والعمل. وقد ترافق انتشار هذه الفئة مع انتشار حجم الأجهزة المتخصصة وعددها في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، وتطورت معها إجراءات الصيانة ومراقبة العطب والتدخل عند حدوثه وقبل حدوثه، لاسيما مع انتشار مجامع الآلات الضخمة وباهظة الثمن المرتبطة بمراحل متشابكة ومعقدة من عملية الإنتاج؛

وقد أفضى ذلك إلى تغير أسلوب المراقبة التقليدي ليطالب كفاءات جديدة وتقنيات متجددة وعالية تحاول مواكبة ما يستجد من تطورات تقنية وتكنولوجية في مجال التخصص.

وتعد هذه المرحلة من التطور الصناعي مرحلة اختل فيها التوازن بين العرض والطلب، وتجاوز فيها الإنتاج طلبات الاستهلاك العائلي؛ مما اضطر المؤسسة الرأسمالية إلى إثارة انتباه المستهلك وتحريك رغباته في اتجاه ما يتم إنتاجه؛ فظهر الإعلان، ومسائل تطوير المنتج وتجديده، وإجراء البحوث والدراسات حول رغبات المستهلكين وتطلعاتهم وتوجهات السوق. كما برزت ضرورة توسيع دائرة المؤسسات على نطاق عالمي واكتساح أسواق جديدة. وقد فرض معطى الامتداد العالمي على المؤسسات مرونة أكبر وتوجها أكبر نحو المستهلك، كما فرض عليها مستوى أكبر من النشاط والحركة وتوخي التجديد التكنولوجي. وقد أدى كل هذا إلى سعي أكبر لإدراج مختلف الأعضاء والعاملين بالمؤسسة في مسار تحقيق تفوقها الاقتصادي الذي أصبح مسؤولية الجميع من عمال ومسيرين وإداريين وأصحاب رأس مال. توافق إذن هذه المرحلة ما يسمى بمرحلة "ما بعد الصناعية"، وهي تلك الحقبة التي اختفت فيها طبيعة المؤسسات والعمل عن المرحلة الصناعية، فإذا كانت المؤسسات في المرحلة الصناعية تنطلق من مراقبة العمل في عملية إنتاج السلع، فإن مؤسسة عصر "ما بعد الصناعة" تمتاز بتهيكلها حول عملية إنتاج المعارف واستخدام المعلومة ومناهج الحصول عليها وعالجتها وتوزيعها؛ وهو ما جعل المؤسسة تشهد تحولات جذرية بفضل الثورة المعلوماتية.

ويمكن القول عموماً إن ظاهرة العمل داخل المقابلة شهدت جملة من التحولات الهيكلية من فترة زمنية إلى أخرى، لعل أهمها تجسد في تحول الاقتصاد البشري من الارتكاز على العمل الزراعي وتربية المواشي في اقتصاديات المجتمعات التقليدية إلى العمل الصناعي الذي أضحى قوام اقتصاد المجتمعات الحديثة، حيث أصبح النشاط الزراعي ضمنها نشاطاً مصنعاً في أغلب الحالات.

وقد عرفت الصناعة بدورها تحولات وتغيرات كبيرة، لا سيما في العقود الأخيرة، حيث تغيرت طبيعة العمل الصناعي بتغير نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الحديثة.

أحدث التقدم التقني للقرن العشرين تحولا جذريا في الاقتصاد العالمي وفي طبيعة العمل والأنواع الممارسة منه. وبينما كان سوق العمل في مطلع القرن يعتمد على التصنيع القائم على جيوش العمال ذوي "الباقات الزرقاء"، فإن الاتجاهات المهنية على إثر ذلك نزعت نحو التركيز حول قطاع الخدمات (غيدنز، علم الاجتماع، 2005، ص 438).

عرفت هذه المرحلة الانتقال من براديغم المقالولة كوحدة اقتصادية إلى براديغم المقالولة كوحدة اجتماعية، وهي مرحلة سوسيولوجيا المقالولة التي عمقت التصور السابق ونظرت للمقالولة على أنها مؤسسة اجتماعية قبل أن تكون اقتصادية منتجة لكيانات اجتماعية تحكمها روابط اجتماعية كاملة، وليس فقط رسمية قانونية.

4. التقاطع المعرفي بين سوسيولوجيا المقالولة وباقي التخصصات:

كما أوضحنا سابقا، يتفق علم الاجتماع العام وعلم اجتماع المقالولة في مشترك واحد، وهو أن كلا منهما يدرس الإنسان وهو في حالة تفاعل، سواء كان ذلك بين فرد وآخر أو بين مجموعة وأخرى؛ صغيرة أو كبيرة. وبذلك فسوسيولوجيا المقالولة تنظر لهذه العلاقات من زاوية تنظيم أو انتظام السلوك الجمعي لتحقيق أهداف معينة، فالإقرار بتداخل الاهتمام وتقاطع مواطنه بين مختلف هذه التخصصات وسوسيولوجيا المقالولة يبدو أمرا مسلما به، إذ تبقى المقالولة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية محل تركيز متفاوت بين مختلف تلك الحقول المعرفية. ويمكن القول إن قاعدة مهمة من الاهتمام المشترك بجوانب المقالولة المختلفة تبقى الأساس الموحد بينها بشكل يجعل منها تخصصات متقاربة في أطروحاتها إلى حد بعيد، أما الاختلاف فيبقى استثنائيا ومحكوما بتركيز كل تخصص على مسائل فرعية معينة أكثر من تركيزه على غيرها.

ولا بد من الإشارة في الإطار نفسه إلى أن بعض التداخل والاختلاف القائم بين سوسيولوجيا المقولة وبعض التخصصات القريبة منها كان محكوما ببعض تباينات تطور الفكر السوسيولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. ويبقى مثال العلاقة بين سوسيولوجيا المقولة والسوسيولوجيا الصناعية من أبرز الأدلة على ذلك. وبالرغم من بعض الكتابات القليلة حول سوسيولوجيا المقولة كانت السوسيولوجيا الأنجلوساكسونية أكثر نزوعا نحو الاهتمام بالسوسيولوجيا الصناعية، وربما يُفسر ذلك بحجم ما اكتسبه اقتصاد السوق من أهمية في المجتمع الأمريكي تحديدا، وبما لعبه علماء النفس الاجتماعيون من دور في هندسة الواقع الاجتماعي للمؤسسات الصناعية في الثلاثينات من القرن العشرين، ويشار إلى أن لفظ الصناعة لم يكن ينحصر في استعمالاتهم وفي أذهانهم في معنى القطاع الصناعي، ولكنه يحيل إلى مختلف أنشطة العمل وقطاعاته (De Coster & Pichalt, 1988, p. 20)، سواء تعلق الأمر بقطاع الفلاحة أو بقطاع الخدمات. وكان لفظ الصناعة بنظرهم يحمل دلالات لفظ الحضارة المنبثقة عن الثورة التي حملت كلمة الصناعة. وحتى عندما يتحدث هؤلاء عن العلاقات الصناعية فإنما يقصدون بشكل عام العلاقات التي تنشأ وتتأسس بين الأطراف والشركاء الاجتماعيين، أيّا كان قطاع العمل الذي ينتمون إليه.

أما في الاستخدام الفرنسي لعلم الاجتماع الصناعي، فقد تم استعارة المعنى الأنجلو ساكسوني العام لمفهوم الصناعة، مضافا إليه معناها الضيق والمحدد الذي ينحصر في اعتبارها تمثل القطاع الثاني من قطاعات النشاط الاقتصادي الثلاث (الفلاحة، الصناعة، الخدمات)، وهو ربما ما كان وراء بعض مظاهر الغموض والتداخل التي تبدو بين سوسيولوجيا الشغل والصناعة، إلى حد إقرار علماء الاجتماع الفرنسيين باعتبارهما تخصصا واحدا (التايب، 2011، ص 23).

فيما يخص علاقة سوسيولوجيا الشغل بسوسيولوجيا التنظيم، فيمكن القول بأن نشأتها ارتبطت بمراحل متقدمة من مسار تطور سوسيولوجيا الشغل، إذ أن كل من سوسيولوجيا التنظيم والمقولة يعد تخصصا

وُلد من رحم سوسيولوجيا الشغل، ومحاولة طرح منظورات جديدة لفهم ما ينبثق ضمن مجالات العمل من سلوكات ومواقف إنسانية.

إن تحليل أي تنظيم اجتماعي مهما كان أغراضه سيقودنا إلى حقيقة هامة، وهي أن هذا التنظيم لكي يقوم بدوره علميا وعلى الوجه المطلوب لابد من الاعتماد على العديد من الأنظمة الاجتماعية والمؤسسات الأخرى في المجتمع، كما أن التغيرات والتطورات المهمة داخل التنظيمات الاجتماعية تؤثر في النظم الاجتماعية الأخرى المتواجدة معها في نفس المجتمع، وبالمقابل فإن التغيرات والتطورات المهمة التي تحدث في المجتمع الكبير تؤثر وتتعرض على التنظيم الاجتماعي بالكامل من حيث أهدافه وبنائه وسلوكه التنظيمي اليومي.

يعتمد علم اجتماع المقولة في دراسته للمشكلات الاجتماعية ضمن الحياة التنظيمية على مبادئ وأسس علم الاجتماع العام، لذلك من الطبيعي أن تأتي ارتباطاته بعلم الاجتماع وميادينه الأخرى وثيقة ومتكاملة، إذ أنه من الصعوبة تحليل الظواهر الاجتماعية وكأنها أجزاء منفصلة ومستقلة عن المحيط الاجتماعي العام.

يبرز ارتباط علم اجتماع المقولة بباقي التخصصات من خلال الأصول النظرية التي يعتمدها في دراسته لموضوعاته، ومن حيث الأدوات والتقنيات التي يستخدمها، كما أنه على درجة عالية من الارتباط بعلم الاجتماع القروي والذي يشترك معه في دراسة عدد كبير من الظواهر الاجتماعية، خاصة تلك المرتبطة بمظاهر الهجرة والتحضر وانتقال السكان من الأرياف إلى المدن، فالاستقرار في المدن وفي المراكز الصناعية الكبرى، وقدوم سكان المجال القروي إليها لا يعد موضوعا خاصا بعلم اجتماع المقولة فحسب، بل هو موضوع مشترك يتناوله كل ميدان من ميادين علم الاجتماع من زوايا مختلفة. بحيث أن علم اجتماع المقولة يولي اهتمامه بعوامل الجذب والاستقرار، والإقامة في المراكز الصناعية الكبرى، بينما يهتم علم الاجتماع القروي بعوامل الدفع، ويسعى إلى تحسين ظروف الاستقرار في المجال القروي في ضوء ما يحدث من تطورات كبيرة في المدن ومراكز الصناعات الجديدة.

كما يظهر ارتباط علم اجتماع التنظيم مع علم اجتماع العائلة من خلال الدراسة الاجتماعية التي يمكن أن يقوم بها كل منهما حول تركيب العائلة ووظائفها في المجتمعات الصناعية الحديثة، خاصة في إطار الأسرة العمالية التي تتعرض إلى تغيرات كبيرة في بنيتها ووظائفها الأساسية. فتميل إلى انخفاض حجمها، وتراجع معدل الخصوبة، ودخول المرأة ميدان العمل الذي يمكنها من تحقيق بعض مظاهر الاستقلال الاقتصادي، ومع ذلك لا تعد هذه المظاهر ثابتة أو دائمة، فقد تختلف اختلافا جوهريا بين الأسر.

يهتم علم اجتماع المقالة كذلك بالموضوعات المصلة بالتعليم الفني، ورعاية الإبداع، والدور الذي يؤديه نظام التعليم عموما في تعزيز النشاط الصناعي، وتوفير الأطر المهنية المتخصصة للمنشآت الإنتاجية المختلفة، فالتطبيقات المختلفة للعلم والتكنولوجيا ترتبط ارتباطا وثيقا بواقع التعليم ومستويات تطوره، وقدرته على تلبية حاجات التطور المجتمعي المتعدد الجوانب. الأمر الذي يجمع بين علم اجتماع المقالة وعلم الاجتماع التربوي في الأسس التي تقوم عليها مسارات التعليم وخططه، ومدى ارتباطها بالواقع الاجتماعي في البلد المعني (لطفي، 2007، ص 37).

في مجال العلوم الاقتصادية نجد موضوعات عديدة تستحوذ اهتمام كل من الاقتصاديين والسوسيولوجيين في مجال التنظيمات، مثل موضوعات الإنتاج وتنظيم العمل والتسويق والموارد البشرية وإدارة الأفراد وغيرها، غير أن ما يميز المعالجة السوسيولوجية للمقالة على المعالجة الاقتصادية يكمن في المتغيرات الأساسية التي يلجأ إليها علم الاجتماع لتفسير الظواهر المتعددة والمتنوعة، حينما تتجه الدراسات في علم اجتماع المقالة إلى تفسير الظواهر المرتبطة بقضايا الإنتاج والتسويق والتخطيط لقوة العمل بالعودة إلى طبيعة البنى الاجتماعية والنظم التي تحدد أشكال التفاعل الاجتماعي ضمن المقالة، وصيغ العلاقات القائمة بين الأفراد، يلجأ الباحثون في العلوم الاقتصادية إلى تفسير المشكلات والقضايا المعنية بالدراسة بالعودة إلى جملة من القوانين ذات الطابع الاقتصادي، والتي تقوم في مجملها على مبدأ التوازن بين العرض والطلب، أو بين

الأجر والإنتاج، أو بين الكفاءة والأداء وغير ذلك من الاعتبارات. مما يشير إلى أن الاختلاف بين علم اجتماع المقولة والعلوم الاقتصادية لا يكمن في الموضوعات المطروحة للدراسة، وإنما في طريقة الدراسة والمعالجة وأساليبها، والمتغيرات المفسرة للمشكلات والقضايا.

كما يشترك علم اجتماع المقولة مع علم النفس الاجتماعي في الكثير من المواضيع، كمشكلات الإدارة والقيادة ومستويات الأداء، وتأتي طريقة معالجتهما، وأسلوب تحليلهما متباينة نسبيا، ويكمن وجه الاختلاف في طبيعة الفرضيات التي تفسر واقع المشكلات. فعلم اجتماع المقولة يميل إلى تفسير الظواهر بطبيعة النظم الاجتماعية المحددة لأشكال التفاعل بين الأفراد، بالإضافة إلى استعانتها بالظواهر الاجتماعية المحيطة بالظواهر المدروسة. بينما تميل دراسات علم النفس الاجتماعي إلى تحليل الظواهر بالعودة إلى المتغيرات النفسية والاجتماعية المتعلقة بحياة الأفراد وظروفهم، مثل عوامل التنشئة، وأنماط الجماعات، وغيرها من المتغيرات التي تنجم عن تفاعل الذات والموضوع.

ما يمكن ملاحظته أيضا هو أن علم اجتماع المقولة يشترك مع الرعاية الاجتماعية في عدد كبير من المواضيع، خاصة المتصلة منها بالخدمات المقدمة للعاملين، حيث يهتم الباحث في مجال الرعاية الاجتماعية بدراسة مدى توفير الحاجات الأساسية للعاملين من مسكن وظروف عمل مناسبين، ومستوى أجور مرتفعة وخدمات صحية وتعليمية لائقة بغية تقديم ما يجب تقديمه للعاملين، على اعتبار أن ذلك يعد حقا من حقوقهم، وواجبا يجب أن توفره المؤسسات لهم بصرف النظر عن طبيعة الإنتاج وكفاياته، أما علم اجتماع المقولة فيضيف إلى العناصر المشار إليها بعدا تفسيريا للمشكلات فيربط بين إنتاجية العمل مثلا وعلاقتها بمشكلات السكن أو الصحة أو طبيعة الخدمات الأساسية المنتشرة بين العمال.

المبحث الثاني: سوسيولوجيا المقابلة والنظريات الفكرية

تعتبر المعرفة السوسيولوجية في مستويات عديدة إشكالية *Problématique*، كون هذه المستويات متشابكة بحيث يصعب الفصل بين المعرفي والإيديولوجي والأنطولوجي، فإذا نظرنا إلى نزعتي الوحدة والنسبية (*Relativisme/Monisme*)، اللتان تخترقان الأساس الفلسفي للسوسيولوجيا، فيمكن أن نلمسها على المستوى النظري والمنهجي، كما تناولته دراسات عديدة تدافع على وجهة نظر محددة، معتبرة المعرفة السوسيولوجية إما تتأسس على المنهجية وهي التي تستنبط الإشكالات الحقيقية لإنتاج هذه المعرفة ومعايير صدقها، أو تدافع على النظرية باعتبارها غاية هذه المعرفة أو شكلها الأسمى الذي تصير إليه.

قد تختلف القراءة التاريخية للمقاربات الفكرية وكيفية تطورها وقد تتنوع تلك المحاولة بتنوع الطرائق المعتمدة ضمنها وباختلاف مرجعيات القارئ وغايات القراءة. وسنحاول في هذا المقام تتبع تطور المنظورات السوسيولوجية للمقابلة انطلاقاً من جملة من المعطيات الأساسية كان لها تأثير بارز في تحديد الملامح العامة لمختلف مدارس سوسيولوجيا الشغل وسوسيولوجيا المقابلة، كما كان لها بالغ الأثر في توجيه المسار العام لتطور مقارباتها وهندسة مجاريها وتوجهاتها النظرية الحالية. ولعل أهم تلك المعطيات تتجسد في ذلك التفاعل الجدلي الذي كان قائماً منذ النصف الأول من القرن العشرين بين صنفين من المعرفة ومن الأفكار ومن محاولات لفهم ما كان يجري داخل المقابلة، وهذان الصنفان هما:

_ صنف أنتجته الخبرة الميدانية المباشرة لعدد من المهندسين والمسيرين المباشرين لبعض المصانع

والإدارات الكبرى خلال حقبة التطور الثانية للصناعة.

_ صنف ثانٍ من التحليلات والمقاربات أنتجها مفكرون وعلماء اجتماع حاولوا قراءة ما يجري باسطين

تفسيرات لتطور ظاهرة العمل وما استتبعها من ظواهر.

لقد كان لهذين المصدرين في إنتاج محاولات القراءة وفهم ظاهرة المقابلة، على اختلاف إنتاجهما وغاياته، دور بارز في التأسيس لأولى ركائز المقاربة العلمية للعمل ولمختلف ظواهره من ناحية، وتغذية ما سوف يتنازل من مدارس وتوجهات فكرية متصلة بالمقابلة فيما بعد من ناحية ثانية. ولئن تباينت دوافع محاولات الفهم والتفسير ومحفزاتها بين هذين المصدرين المختلفين من حيث منابع التفكير ووسائله وغاياته.

إلا أن هناك اختلاف بين الباحثين ومؤرخي الاقتصاد حول هوية أول باحث في الاقتصاد السياسي. فكارل ماركس يرى أن وليام بيتي هو رائد هذا العلم، إذ حاول وصف وتفسير طريقة اشتغال النسق الاقتصادي في كليته. ولقد ألف لهذا الغرض كتاباً أسماه: *Politique Arithmetique* سنة 1680، وفيه يعطي تصوراً كمياً عن الاقتصاد الأنجليزي في المرحلة التي عاشها، أما جوزيف شمبيوتر فيجعل من ريشارد كاننتيون صاحب كتاب *Essai sur la nature du commerce en général*، الذي نشره سنة 1755، سنوات عديدة بعد تأليفه، أول باحث في الاقتصاد. وكتابه عبارة عن دراسة منهجية للنشاط الاقتصادي تركز على دور المقاولين وعلى أهمية توزيع الثروات في مختلف طبقات المجتمع (قرنفل، 2006، ص 33).

إن الجدل الفكري المثار حول بعض الأفكار والرواد إلى جانب بعض ردود الفعل الاجتماعية التي تطورت في صلب الحركة النقابية في عموم أوروبا معلنة احتجاجها على تدهور أوضاع العمال أسهم إلى حد كبير في التطور الفكري لسائر مدارس سوسيولوجيا المقابلة، التي نمت عبر تفاعل مزدوج بين مقاربة العمل من قلب المصنع كما شخصها المهندسون والمسирون الميدانيون، وبين مقاربتة من خارج المصنع وداخله كما صاغها المفكرون والسوسيولوجيون (التايب، 2011، صفحة 27)، أي تفاعل مزدوج بين منظور امبريقي وآخر سوسيولوجي.

تدل الدراسات الامبريقية بذلك، على جملة تلك الأفكار والمدارس التي حاولت فهم عالم العمل سواء داخل المصنع أو المقابلة وكذا سلوك العامل مخبرياً، أي من داخل المصنع وعبر المراقبة الميدانية المباشرة.

وهو ما يلجأ إليه بعض المسيرين والمهندسين من أمثال فريديريك ونسلو، تيلور، وفايول وغيرهم عند محاولة فهم طبيعة العامل ونفسيته. والعمل على دراستها انطلاقاً من التجارب الشخصية لهؤلاء المهندسين والمسيرين في مجال العمل وتقلبهم في مراتبه.

وكانت دوافع هؤلاء في تشريح نفسية العامل وتحليل سلوكه مرتبطة إلى حد بعيد بمكانتهم الرئيسة في صلب الآلة الرأسمالية، التي فوضت لبعضهم مهام الإشراف وتسيير بعض المصانع الكبرى المنتشرة في المجتمعات الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

عمل هؤلاء على فهم سلوك العامل وتحليله بغرض تطويعه والتحكم فيه وتوجيهه نحو مصلحة رب العمل، من خلال السعي لتقوية نسق الإنتاج ورفع الأرباح.

وفي الربع الثاني من القرن العشرين ظهرت اهتمامات نظرية وامبريقية بسبب عوامل عدة، لعل أهمها التقدم الذي حققته العلوم الإنسانية والذي أدى بدوره إلى جعل التنظيم موضع اهتمام علوم الإدارة، النفس، الاقتصاد، والاجتماع.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الأمبريقية للتنظيمات أخذت شكل دراسات تتناول كل منها تنظيمًا معينًا للكشف عن ظواهر ومشكلات تنظيمية معينة. بيد أن الدارسين المحدثين أحسوا بعد ذلك أن مثل هذه الدراسات لا تحقق لنظرية التنظيم المقارنة والتعميم، فبدأوا بإجراء دراسات مقارنة ومسوح شاملة لعدد كبير من التنظيمات مما اضطرهم إلى التخلي عن اعتبارات العمق والاكتفاء بجمع البيانات العامة التي تتناول الخصائص البنائية لأكثر عدد من التنظيمات.

فإذا عدنا وتمعنا النظر في تطور علم اجتماع التنظيم لاحظنا أن الاهتمام أخذ نمطاً محدداً يعكس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الأوروبية ابتداءً من عشرينات هذا القرن؛ إذ أن

الدراسات التي أجراها روثلسبيرجر Roethlisberger، و وليام ديكسون William Dickson، و فريديرك تايلور Frederic Taylor، في عمومها هي إجابات لتساؤلات طرحها الذين يمثلون مراكز السلطة في ذلك الوقت وخاصة المديرون وأصحاب المشروعات في مجال التنظيمات الصناعية، إلا أن المحدثين من دارسي التنظيم اهتموا على خلاف أسلافهم بدراسة العلاقات المتبادلة بين جوانب أو مظاهر التنظيم المختلفة، الأمر الذي جاء مخالفا لاهتمام السلف "بالنسق" في التنظيم، وجاء مؤكدا لاهتمامات حديثة من أهمها دراسة مشكلات التغير والصراع وتوزيع القوة (الحسيني، 1977، ص 77).

في خاتمة الحديث عن التطور الأمبريقي لمقاربة العمل داخل المقابلة، يمكن القول إن جملة ما انبثق من التجارب والدراسات المخبرية لحقبة الثلاثينات من أفكار ورؤى وتصورات لم تنبثق من رحاب تفكير سوسيولوجي، ولم يرق بها علماء الاجتماع، بل قام بها مهندسون، وعلماء نفس، وعلماء انثروبولوجيا، فضلا عن بعض المحاولات التي قام بها علماء الاقتصاد والسياسة، ولكن بالرغم من ذلك فقد أسهمت نتائج تلك المصادر المختلفة في إثراء المقاربات السوسيولوجية للعمل، حيث دفعت الفكر السوسيولوجي نحو مزيد من الاهتمام بظواهره، خاصة على إثر ما تم التوصل إليه من نتائج متصلة بأهمية الأبعاد الاجتماعية والعلاقات الإنسانية بين العمال في مواقع العمل، وأثر ذلك في نسق الإنتاج والإنتاجية.

1.1 النظريات التقليدية في علم اجتماع التنظيم:

من المعروف أن فكرة علم الاجتماع النظري مُستمدة من العلوم الطبيعية، التي تعد بمثابة النموذج الذي يحاول أن يحتذيه الكثيرون من علماء الاجتماع، وتعرّف النظرية بوصفها حُكما تقريريا عاما على ظاهرة اجتماعية. ومعنى هذا أن عالم الاجتماع يسعى إلى الذهاب إلى أبعد من مجرد الوصف البسيط لبعض الوقائع المحدودة والمنفصلة عن بعضها، وذلك بهدف أن يتوصل إلى مستوى مختلف من التحليل. ومن هنا تغطّي الأحكام النظرية عددا من الوقائع المتماثلة أو المتشابهة، وتحاول بلورة أوجه الشبه بينها، وأسباب وجود أي

فروق أو اختلافات فيما بينها... ويقودنا هذا إلى ملامح ثانٍ من ملامح النظرية، وهو أن النظرية تسعى إلى تفسير الظواهر الاجتماعية، وذلك من خلال بلورة أسباب مقنعة من أجل أن نصبح قادرين على التنبؤ بالأنماط التي ستوجد في المستقبل، وأن نستطيع التأني في السياسات الاجتماعية التي من شأنها أن تحدث تغيرات إيجابية في أنماط مختلفة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المجتمعات لا تعرف السكون أو الاستاتيكية أي أنها لا تعرف الثبات على حال واحدة، بما إنها تتغير بمرور الزمن، وربما تحدث بعض تلك التغيرات بطريقة غير متوقعة. ومن شأن ذلك أن يجعل وضع قوانين عامة شاملة تصدق على جميع المجتمعات وفي كل العصور؛ أمراً مستحيلاً.

والملمح الثالث من ملامح النظرية هو أن الحكم التقريبي النظري يجب أن يكون قابلاً للتحصيل والمراجعة من جانب علماء آخرين، الذين لم يشاركوا في عملية التوصل إليه، ذلك أن علماء الاجتماع في النهاية قد يتأثرون بما يؤمنون به سلفاً من فروض أو يميلون إليه من تحيزات (براون وتشيرتون، 2012، صفحة 23)، لهذا فالنظرية ليست من كماليات البحث العلمي، بقدر ما هي ضرورة ملحة للباحث الاجتماعي، والدعوة للتخلي عنها أو التقليل من أهميتها يجب مواجهتها بالرفض التام حتى لا يُحرم الباحث من الأرضية الرئيسية لتأسيس علمه، إذ أنه بدون نظرية التي تمثل رصيда لأي علم، لا وجود لأي أساس للعلم، فأهمية النظرية تكمن في أننا نقرأها لا لنفهمها ونطورها فحسب بل لأن النظرية تمثل نمطاً لبناء المعرفة العلمية وشرط ضروري لانطلاق التفسير والتحليل.

إذا ما نظرنا إلى النظريات التقليدية في علم اجتماع التنظيم فإننا نجد الكثير منها يحاول تفسير طبيعة التنظيمات الاجتماعية وتطورها وأثرها في المجتمع الإنساني، وكذلك أثر تطور المجتمع عليها، لذا سنعتمد معيارين هامين في اختيار وتحليل هذه النظريات؛ المعيار الأول يتعلق بمدى المساهمة المنظمة التي قدمتها النظرية في فهم مختلف التنظيمات الاجتماعية، والمعيار الثاني يرتبط بمدى ما أثارته النظرية من نقاش

حاسم في فهم القضايا الأساسية في الاتجاه التقليدي في فهم علم اجتماع التنظيم، واستنادا إلى هذين الاعتبارين سنعتمد على ثلاثة اتجاهات تقليدية تشكل في مجموعها العناصر الأساسية في نمو النظرية التقليدية في التنظيمات الاجتماعية.

1.1 النظرية الماركسية:

يحتل العمل مكانة محورية في التحليل الاقتصادي الماركسي، ويمكن تعريفه بكونه نشاط يهدف إلى ترويض الطبيعة مستعينا بقوة منتمية أيضا إلى الطبيعة كالطاقة الحيوانية والقوة المائية والكهرباء... والعمل بذلك غير منفصل عن موضوعه، وعن المادة التي يحولها. كما أنه غير منفصل عن الوسائل والأدوات والآليات التي تقوي قدرة تحويل الإنسان للأشياء وتحسين مردوديته. وبذلك يكون العمل مركز الحياة الاجتماعية والاقتصادية كيفما كان شكل تنظيم المجتمع فالعمل هو النشاط الضروري لقيام الحياة الاجتماعية (قرنفل ، 2006، ص 46).

إذا كانت المدارس الاقتصادية السابقة لم تعر اهتماما يذكر للعمل الإنساني في عملية الإنتاج الرأسمالي فإن كارل ماركس، على خلاف ذلك، اعتبر الحجر الرحي في كل مراحل العملية الإنتاجية، وخصص لذلك تحليلات إضافية سواء في كتابه: الرأسمال، أو أسس نقد الاقتصاد الرأسمالي، أو الأجر، أو الثمن والفائدة. من هنا يمكننا أن نناقش الملامح الأساسية في نظرية كارل ماركس بأنها تهتم بالقضايا والمشكلات الآتية:

1: العناية بالمشكلات الاجتماعية، وهنا نجد أن النظرية الماركسية عكست خصائص الفلسفة الحديثة في نهاية القرن التاسع عشر، إذ أنها اهتمت في المقام الأول بالمشكلات الاجتماعية التي نجمت عن الثورة الصناعية التي ظهرت في أوروبا وأصبحت قوة علمية حطمت معالم المجتمع الأوروبي التقليدي ونقلته إلى مجتمع جديد

يقوم على استخدام العلم في تنظيم الحياة الاجتماعية، فلم يعد المجتمع الأوربي كما كان في الماضي يعتمد على الميتافيزيقا واللاهوت في تنظيم حياته، وإنما أصبح يستخدم العلم الموضوعي في بناء حياته الجديدة في ذلك الوقت.

2: الوقوف ضد الميتافيزيقا، ولعل الاهتمام السابق هو الذي يجعلنا نعتقد بأن الفلسفة الماركسية عكس الفلسفة الوضعية بكل خصائصها بمعنى اهتمام الأولى بالبحث في الظواهر المدركة وفي التجربة الحسية، وبذلك فلقد حدد ماركس مهمة البحث والفكر الإنساني بوجه عام في فهم تغير تكوّن الأشياء وفي العلل الملموسة.

3: حركة المادة تسبق حركة الفكر: إن وقوف كارل ماركس ضد الميتافيزيقا ترتب عنه شيء آخر هو تغير الجدل الهيجلي الذي كان ماركس متأثراً به إلى حد بعيد، وذلك أن ماركس عكس وضع هذا الجدل وذهب إلى القول بأن حركة المادة تسبق حركة الفكر، وملخص هذا الجدل الماركسي هو أن صراع الأضداد هو القوة المحركة للتاريخ والمجتمع.

4: طرق الإنتاج المادي تشكل أنماط الحياة، ويعني ذلك أن شكل المجتمع ونظمه المختلفة وتطوره إنما هي محددة بطرق الإنتاج المادي التي يسير عليها هذا المجتمع، وتطور هذه الطرق يؤدي إلى تطور المجتمعات، وطبقاً لهذه النظرية فإن تفسير النظم أو التنظيمات الاجتماعية لا يستمد من النظر في الوعي الإنساني، بل إن الوعي الإنساني نفسه يفسر بالنظر إلى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وتناقضاتها. إذ أن الإنسان لا يستطيع أن يغير من وضعه أو مشاعره وأفكاره إلا إذا تغيرت الظروف الاجتماعية المادية التي يعيش فيها (الحسيني، 1977، ص 42).

لقد تناولت أعمال ماركس المبكرة تأثير الرأسمالية على الإنسان، في حين ركزت أعماله اللاحقة تركيزاً على أبنية المجتمع الرأسمالي. من هنا يمكن تقسيم أعمال ماركس بشكل عام إلى مجموعة من المعالجات المستقلة لموضوعات: الاقتصاد، العمل، الثقافة...

في تناوله لموضوع الاقتصاد الرأسمالي ركز ماركس بصفة رئيسية على السلع، وقد ذهب إلى أن السلع في المجتمع قبل الرأسمالي كانت مجرد أشياء ينتجها الناس كي يستطيعوا البقاء على قيد الحياة ... (براون و تشيرتون، 2012، صفحة 31)، لذلك لم تكن لها في ذلك سوى قيمة استعمالية فقط، وأن الأشياء كانت مجرد منتجات للعمل البشري وأنها لم تكن تتمتع بوجود مستقل في ذاتها، لأنها كانت تستهلك مباشرة بواسطة منتجها فقط، أما في المجتمع الرأسمالي فإن السلع لا يتم إنتاجها لكي يجرى استخدامها مباشرة بواسطة من أنتجوها، وإنما يتم إنتاجها لكي يجرى تبادلها في السوق المفتوح الحر في مقابل المال، ومن هنا اكتسبت السلعة "قيمة تبادلية" وأصبح وضعها في المجتمع أكثر تعقيدا عما كان عليه قبلا. ويرى ماركس أن الأشياء كانت في بادئ الأمر تُستهلك بسبب منفعتها، ولكن بعد أن سيطرت الرأسمالية أصبحت الأشياء أمرا يشتهيها الناس لذاتها، ولقد جعلها هذا الوضع الجديد تصبح ظواهر مستقلة لا تخضع لسيطرة الناس الذين أنتجوها.

اعتمد ماركس على مصطلح "التشيؤ" كمصطلح أطلقه على العملية التي بمقتضاها تتخذ جوانب الرأسمالية (كالرأسمال، السلع، والعلاقات الاجتماعية) نوعا من الوجود المستقل بذاته، ولقد كانت تلك العملية أمرا حاسما بالنسبة للرأسمالية، على اعتبارها سببا يفقد العمال القدرة على إدراك تأثيرهم على مختلف عناصر النسق الاجتماعي، فتراهم يتصورون بدلا من ذلك أن مثل هذه العناصر تمثل سمات حتمية ومحورية للنظام الرأسمالي لا يمكن تغييرها أبدا.

انطلق كارل ماركس في تحليلاته لسيروية النظام الرأسمالي من فكرة محورية تتمثل في الترابط القوي بين معدل الربح والقدرة الاستهلاكية، بحيث أن انخفاض الربح يؤدي إلى نقص الاستهلاك، ثم الترابط بين الاستخدام المكثف للآلات ونقص مستوى التشغيل الكلي أو الاستخدام الكلي كما جاء على حد تعبير ماركس. "فإدخال آلات وتقنيات جديدة إلى العمل تكون له آثار سلبية على وضعية التشغيل والشغل. إذ يتم الاستغناء على عدد كبير من العمال المهرة ويتم تعويضهم بعمال عاديين، كما يتم الاستغناء بفعل بساطة

العمل وسهولته، عن الرجال وتعويضهم بالنساء، وعن الراشدين وتعويضهم بالأطفال. وينتج عن ذلك الإلقاء بجيش من العمال إلى الشارع ليعانقون البطالة والضياع (عربي، 2003، صفحة 119).

أما في تحليل ماركس لموضوع التشغيل فقد اعتمد على ثلاث متغيرات أساسية تتمثل في "نسبة تراكم رأس المال" و"المستوى النسبي للأجور" و"حجم التشغيل" حيث يرى أن "ارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض حجم التشغيل، أي كلما زاد الرأسمال في الاستثمار أدى ذلك إلى انخفاض نسب التشغيل والتخلي عن العمال، وذلك لأن تحقيق الرأسمالي لمزيد من الأرباح وتراكم الرأس المال المادي لديه تدفعه في كثير من الأحيان إلى التخلي عن العمال وتسريحهم وتعويضهم بالآلة، ويرجع ذلك لانخفاض القيمة المضافة التي يتمثل مصدرها الأساسي في قوة عمل العمال.

هذه الملامح العامة للفلسفة الماركسية لها علاقة بتفسير كارل ماركس للتنظيم الاجتماعي بما في ذلك التنظيم البيروقراطي، بمعنى أن المجتمع الإنساني في حالة تحول من الرأسمالية إلى الشيوعية بفعل الصراع الطبقي، ومن هنا فإن البيروقراطية كتنظيم اجتماعي أو ظاهرة تنظيمية هي الأخرى جزء مريض من أجزاء المجتمع الرأسمالي الذي لا بد أن يُبتر ويختفي وتتحول البيروقراطية كما يتحول المجتمع الرأسمالي إلى خدمة طبقة العمال، بمعنى آخر لا يمكن فهم البيروقراطية عند كارل ماركس إلا من خلال نظريته في الصراع الطبقي وحتمية المجتمع الشيوعي، على اعتبار أن البيروقراطية هي في صراع مع ذاتها وصراع مع المجتمع الذي تدعي أنها تخدمه، ذلك لأنها أداة الطبقة المستغلة للعمال (الحوات، 1985، ص 53).

يمكن القول إن ماركس استعار مفهوم التنظيم البيروقراطي من هيغل، إذ أن البيروقراطية في نظرية هيغل هي حلقة الوصل التي تربط الدولة بالمجتمع المدني، وتتخذ التنظيمات البيروقراطية شكلها من التعارض والتناقض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وقام ماركس بتعديل هذه العلاقة معتقداً أن الطابع الرسمي والقانوني للتنظيمات لا يعبر عن طبيعتها الحقيقية الواقعية.

إذا كانت التنظيمات كما أشرنا تتخذ عند هيغل شكلها من التعارض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، فإن هذا التناقض والتعارض لا معنى له عند ماركس، فالدولة عنده لم تمثل بعد المصلحة العامة بقدر ما تمثل مصالح الطبقات السائدة فقط. ولقد وضح أن طبقة البيروقراطية قد لا تمثل فئة اجتماعية خاصة إلا أن وجودها دائما مرتبط بتقسيم المجتمع إلى طبقات، فالتنظيمات البيروقراطية أدوات من خلالها تمارس الطبقات الحاكمة استغلالها للطبقات الأخرى (الحسيني، 1977، ص 42)، من خلال ما عبر عنه حين قال إنه كلما كبر وتعقد التنظيم البيروقراطي كلما أصبح كابوسا على الفرد العامل، وكابوسا على الطبقات المجتمعية، وذلك من خلال التنافس على السلطة، الأمر الذي يؤدي في نظر كارل ماركس إلى مشكلة أساسية هي الاغتراب الذي يعني بالدرجة الأولى " اللا انتماء"، وتبعاً لذلك يولد الشعور بالهوان والضعف وعدم القدرة على تحمل المسؤولية وفقدان الإبداع والخيال، الأمر الذي ينقل الإنسان إلى وضع طفيلي هامشي في الحياة، كما يرى أن ظهور المجتمع اللا طبقي سيؤدي إلى اختفاء الدولة وأجهزتها البيروقراطية عن طريق امتصاص المجتمع امتصاصاً تدريجياً لهذه التنظيمات، وعند ذلك لن تكون هناك بناءات بيروقراطية منفصلة عن المجتمع، إلا أن وجهة النظر هذه لا تستند على أرضية قوية، فكيف إذن نفسر وجود الدولة وأجهزتها البيروقراطية في المجتمعات الشيوعية اليوم بالإضافة إلى أننا لا زلنا نلاحظ أن التنظيمات البيروقراطية الشيوعية تمثل إرادة الدولة ولا تمثل إرادة الطبقات العاملة كما يُعتقد نظرياً... (الحوات، 1985، ص 57).

رغم أوجه القصور التي أفصحت عليها النظرية الماركسية، إلا أن الماركسيون الجدد لا يزالون يعطون مصطلح الاغتراب أهمية كبرى وينقلونه من اغتراب الإنسان داخل النظم البيروقراطية إلى اغتراب الإنسان في المجتمع ككل، وذلك حسب رأيهم راجع إلى نمو الحضارة الصناعية الرأسمالية.

إن وجود واستمرار التنظيمات البيروقراطية في المجتمعات الماركسية لهو أمر يدل على أن النظرية الماركسية لم تنتبأ بهذا الموقف بل ويخالف النظرية الماركسية، في مجال الإدارة من أساسها، وهذا ما دعا

بعض الكتاب الماركسيين مثل ريزي Rizzi وبيرنهام Burnham إلى تعديل الموقف الماركسي لـ ليتلاءم والواقع العملي بعد الثورة في روسيا، فأكدوا بأن هذه التنظيمات الإدارية ليست مجرد تعبير عن امتيازات مجموعة متسلطة، بل إنها تشكل بالفعل طبقة جديدة تتميز بشكل جديد وهدفها السيطرة على العمال واستغلالها، بيد أن ريزي يحدد طابع هذه السيطرة شأنه شأن كل الماركسيين بأنها سيطرة مستندة إلى ملكية وسائل الإنتاج وأن العامل الأساسي الذي يميز السيطرة في النظام الماركسي يتمثل في نظام الملكية السائد في الاتحاد السوفياتي، فوسائل الإنتاج كما يذهب ريزي ليست جماعية أو شعبية ولكنها تتبع الدولة، فهي إذن لا تنتمي إلى الأفراد لكنها تنتمي إلى الدولة المتمثلة في التنظيمات البيروقراطية المعبرة عنها. هكذا تصبح وسائل الإنتاج جزءا من التنظيمات البيروقراطية في نهاية الأمر، ولقد اهتم ريزي بتوضيح مستقبل التنظيمات البيروقراطية فذهب إلى النظام الجديد الذي أطلق عليه اسم "الجماعة البيروقراطية" هو الذي سيحدد وجود هذه التنظيمات وهو نظام لا يقتصر وجوده على الاتحاد السوفياتي، بل يمكن أن يوجد أيضا في البلاد الرأسمالية والاشتراكية على السواء.

2.1 نظرية ماكس فيبر :

كان لماكس فيبر من خلال أعماله الأثر البالغ في إغناء النقاشات بخصوص الاهتمام السوسيولوجي بالتنظيمات، ويبقى عمله الموسوم بـ "الاقتصاد والمجتمع" أهم الأعمال التي تركها فيبر بخصوص النموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي.

يعتبر الاتجاه الفيبري اتجاها يشير إلى أعمال ماكس فيبر في مجال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، فمعظم الدراسات الحديثة تبقى في عمقها إما تعديلات لأفكار وتصورات فيبر، أو استمرارا لها، لكنه من الصعب فهم كتاباته عن البيروقراطية دون الرجوع إلى كتاباته في علم الاجتماع الديني، وعلم الاجتماع السياسي، والنظريات الاجتماعية، وتطور مفهوم العقلانية في الحضارة الغربية ومقارنته بالحضارات الأخرى.

انطلقت أعمال ماكس فيبر من خلال تساؤل إشكالي مهم هو ما الذي يصنع فرادة المجتمع الحديث؟ وقد أكد فيبر أن العقلانية هي السمة الأساسية لهذه المجتمعات. ومن هذه النقطة جاءت تحليلات فيبر للتنظيمات كفضاء لممارسة السلطة ونشرها لتحقيق المشروعية بين الجميع. ويرى فيبر أن عملية العقلانية هذه تؤثر في الحياة الاقتصادية والقانون والإدارة وأنها تشكل الأساس في ظهور الرأسمالية والبيروقراطية والدولة القائمة على أحكام القانون. وجوهر عملية العقلانية هو النزوع المتزايد للفاعلين الاجتماعيين نحو استخدام المعرفة في إطار علاقات غير شخصية بهدف تحقيق سيطرة أعظم على العالم المحيط بهم (لمدير، 2017، ص73).

وقد قدم فيبر تصوره بخصوص التنظيمات الحديثة من خلال ما يعرف بـ "التنظيم البيروقراطي" فالبيروقراطية هي شكل من أشكال التنظيمات الاجتماعية الحديثة، بحيث أصبحت هذه الظاهرة تعرف نمواً مفرطاً سواء في حجمها أو في مجالات اختصاصاتها في المجتمعات الصناعية، سواء في القطاع العام أي إدارة الدولة أو القطاع الخاص. وتمثل الإدارة البيروقراطية النمط الخالص للهيمنة الشرعية الاجتماعية، وتندرج السلطة المبنية على الكفاءة وليس على الأصل الاجتماعي، ضمن إطار من وضع تدابير موضوعية غير شخصية، إذ ينقسم تنفيذ المهام إلى وظائف متخصصة ذات حدود محددة بشكل منهجي. وتدار المهن بقرائن موضوعية من الكفاءة والأقدمية، وليس عن طريق قرائن فردية.

ويحدد فيبر أن هذا النمط من التنظيم ليس خاصاً بالإدارة العامة، بل يخص أيضاً التنظيمات الرأسمالية الكبرى، وتتصف البيروقراطية بنمط إداري وبنمط من التنظيم مؤسس على عقلنة الأهداف مثلما بدأ تطبيقها مع تايلور وفايول، هذه العقلانية تمس أيضاً أشكال الفكر، عبر انطلاقة العلوم والتقنيات.

إن التحول العلماني والتحول التقني للفكر يضعان نهاية لعالم الأساطير والمعتقدات الدينية. وهذا هو معنى الصياغة لتعبير "نزع السحر عن العالم" Désenchantement du monde (كابان و دورتيه، 2010، ص 49).

استنادا على ذلك، يرى ماكس فيبر أن البيروقراطية أو التنظيم الاجتماعي يستند إلى مفهوم "الشرعية" بمعنى أن أي تنظيم اجتماعي لكي يكون متماسكا ويؤدي وظائفه لأبد لأفراده من قناعة وإيمان بشرعيته، وهذه الشرعية أدت إلى مناقشة مفهوم "السلطة" وتمييزها عن التسلط لأنه كثيرا ما يختلط معنى السلطة بالتسلط، فالسلطة بالنسبة لفيبر لها معنى محدد مميز يختلف عن التسلط، فبالسلطة تقوم شرعية معينة وواضحة، أما التسلط فيعبر عن نوع خاص من علاقات القوة تكون فيه أطراف المعادلة غير متساوية مثل وجود فرد متسلط يفرض رغباته وإرادته دون حدود، ووجود أفراد مُتسلَّط عليهم وهو يشعرون أن من واجبهم طاعة هذا الفرد المتسلط.

في مثل هذا الموقف تغيب الشرعية تماما، وفي أحسن الأحوال تكون مقامة على القوة والقهر، إلا أنه دائما من أهم صفات هذا الموقف التنظيمي ظهور أشكال من الصراع والعلاقات الاجتماعية غير المتكافئة، وفي كثير من الأحيان يحدث التسلط حين تزاوِل مجموعة صغيرة من الأفراد القوة والقهر على عدد كبير من الأفراد وفي مثل هذه الحالة هناك ضرورة لوجود نوع من الإدارة أو التنظيم ويرتبط بذلك طبقة إدارية تكون مهمتها تنفيذ أوامر وتعليمات المتسلط إلى أقصى درجة؛ كما أن هذه الجماعة الإدارية تتصرف كحلقة وصل بين الحاكم والمحكومين (الحوات، 1985، ص 60)، هكذا يعرف ماكس فيبر السلطة بكونها "احتمال بأن تطيع جماعة معينة من الناس الأوامر المحددة التي تصدر من مصدر سلطة معينة"، فالطاعة وتنفيذ الأوامر يؤدي إلى شكل أو أشكال من التنظيم الاجتماعي يسمى في الغالب "البيروقراطية" فطاعة فرد أو جماعة ما

أوامر وتعليمات فرد آخر أو جماعة أخرى يستدعي "شرعية أو مبررات" على أساسها تتم الطاعة وتنفيذ الأوامر (الحسيني، 1977، ص 90)، ولقد ميز فيبر بين ثلاثة أنواع من السلطة وهي:

_السلطة التي تقوم على شرعية مقبولة: وهي السلطة التي تستجوب الطاعة لأنها نابعة من مصدر شرعي مثل سلطة الأب في الأسرة وسلطة التعاليم الروحية في الدين، فهذه السلطة يمثل لها الفرد دون رفض.

_ السلطة القائمة على التسلط: وهي السلطة التي تستجوب الطاعة لأنها نابعة من مصدر القوة واستعمال الردع والعنف بمعنى أنها نابعة من استخدام القوة مثل سلطة الحاكم العسكري في المناطق المحتلة أثناء الحروب فهذه السلطة يطيعها الفرد مكرها وتقاديا للردع والعقاب، ومن المحتمل أن هذا النوع من السلطة يتصف بعلاقات الصراع وسوء التكيف بين أعضائه.

_السلطة القائمة على التأثير والإقناع: وهي السلطة التي تستجوب الطاعة لأنها نابعة من الاقتناع لمصدر السلطة، فهذه السلطة يطيعها الفرد بعد أن يقتنع بها ويؤمن بها (الحوات، 1985، ص 61).

وتنبغي الإشارة إلى أن هذه الأنواع من السلط تتداخل في الواقع، إذ أن السلطة الشرعية قد تحتاج إلى استعمال سلطة الإقناع في موضوع معين، كما أنها قد تحتاج إلى استعمال الردع والعنف في أوقات معينة مثل أوقات الحروب أو الظروف غير العادية التي قد تمر بالجماعة، ويلاحظ ماكس فيبر أيضا أن السلطة تنمو في الجماعات الكبيرة الحجم بمعنى أن نمو وتطور الجماعة يساعد على نمو وتطور وتعقد شكل ومضمون السلطة، كما أن القيم الجماعية تساعد على نمو هذه السلطة؛ وحتى في مثل هذه المؤسسات الجماعية الكبرى يصعب الفصل بين السلط الثلاث، بل وفي غالبية الأحيان تتداخل مع بعضها البعض.

عندما حلل فيبر التاريخ الإنساني خاصة تاريخ الحضارة الغربية وتاريخ الحضارات الشرقية في كتابه الاقتصاد والمجتمع، طوّر ثلاثة أنواع من السلطة والتي يمكن النظر إليها على أنها ثلاثة أنواع من التنظيم

الاجتماعي أو بمعنى أضيق ثلاثة أنواع من البيروقراطية، وهذه النمذجة تتأسس على خاصية التحفيز التي تقود إلى الطاعة، وهذه الأنماط هي:

الهيمنة التقليدية: تتأسس مشروعية هذا النمط على الصفة المقدسة للتقاليد داخل تنظيم معين والهيمنة التقليدية مرتبطة بالمكانة الاجتماعية للقائمين على السلطة. وحسب فيبر فهذا النمط من السلطة له تأثير على المجتمع، يتمثل أساسا في إضعاف مواقف وأنشطة الأفراد سواء الاقتصادية الواعية أو العقلانية، بمعنى أن القائد أو الحاكم الذي يعتمد هذه الامتيازات للتصرف في المجتمع يجعل الأفراد غير قادرين على القيام بمبادرات اقتصادية ومالية وتجارية، مخافة الاصطدام بسلطة القائد أو الحاكم (المدير، 2017، ص 74).

يقوم هذا النوع من السلطة على قدسية التقاليد والأعراف والإيمان بخلود الماضي، إذ أنه في كل جماعة إنسانية مهما كانت درجة تطورها أو حجمها ارتباط بالماضي، ومجموع هذه التقاليد تشكل نوعا من السلطة على أفرادها، ويتصف التنظيم التقليدي أو الإدارة التقليدية بصفات هامة أهمها: أنه يتوفر على سلطة عشوائية تدعمها التقاليد المقدسة التي يزاول على أساسها القائد التقليدي إرادته، كما أن هذه الهيمنة تتصف بلامركزية السلطة الناتجة عن توسع الملكية أو الأجهزة الإدارية، كما تتصف أيضا بفرض المسؤولية الجماعية لضمان ولاء أفراد الجماعة، ويفسر ماكس فيبر هذا النوع من الإدارة بأنه نوع من الاستجابة لمشكلات إدارية يعاني منها التنظيم التقليدي، بمعنى أن القائد التقليدي وإدارته لا تملك أجهزة ردع تكفي لضمان ولاء أفراد الجماعة وبالتالي تصبح الجماعة مسؤولة عن تصرفات أفرادها وقد وجد هذا النظام من المسؤولية في بريطانيا قديما، كما يصف ماكس فيبر السلطة التقليدية بأن إدارتها وهي الإدارة المتغيرة غير المستقرة، فهي متغيرة من موقف إلى آخر لأنها تقوم على تصرف السلطة الفردية أو الشخصية مع مراعاة بعض التقاليد المقدسة وبعض الحقوق الأساسية للأتباع، وغالبا ما تواجه مثل هذه الإدارة التقليدية صعوبات كبيرة عندما تصطدم الحقوق الأساسية للأتباع مع إرادة القائد التقليدي.

_الهيمنة الكاريزماتية: يقصد بالكاريزما مجموعة من الصفات والخصائص غير الاعتيادية التي يتميز بها شخص سواء كانت هذه الصفات حقيقية أو غير حقيقية. ويرتبط هذا النمط أساسا بقوة شخصية معينة ذات هالة قوية. وتقوم سلطة هذا النمط على قوة القائد عبر قدرته على الإقناع وجمع وتجميع الجميع من حوله، وهي مواصفات تفوق مواصفات باقي الأشخاص العاديين. والتاريخ الغربي والشرقي مليء بنماذج كاريزمية واضحة. إن مصطلح "القائد الكارزمي" ظهر بشكل كبير في العصر الحديث، وحسب فيبر فهذا النوع من القادة الكارزميين يظهرون في المجتمعات العقلانية عند مرورها بأزمات، بحيث أن المؤسسات السياسية تصبح غير قادرة على القيام بأدوارها ووظائفها. من هنا تظهر زعامات إما سياسية أو دينية... تدعو إلى التغيير وضرورة تغيير النظام السياسي بشكل عام. ويضيف فيبر أن هذا النوع من السلطة غير عقلاني وإنما انفعالي يعتمد على الثقة.

_الهيمنة العقلانية أو القانونية: يرتبط هذا النموذج داخل أي تنظيم بسلطة القانون الواضح والصريح وغير الشخصي. إن السلطة العقلانية حسب فيبر تستمد شرعيتها من القانون والقواعد والنصوص القانونية... إن السيطرة العقلانية هنا هي من مميزات التنظيمات والمجتمعات الحديثة. والممارس لهذه السلطة في هذه الحالة يستند لهذه القواعد والقوانين غير الشخصية، من هنا تكون سلطته محدودة.

ويعتقد فيبر أن من أهم الأسباب التي ساعدت أوروبا في الانتقال من مرحلة النظام الإقطاعي إلى مرحلة الدولة-الأمة في صورتها الديمقراطية بعد مرورها من الملكيات المطلقة، هو تجريد السلطة من طابعها الشخصي وإضفاء الطابع المؤسساتي العقلاني (لمدبر، 2017، ص 74).

ويقوم هذا النوع من السلطة على سيادة القانون ويعتقد ماكس فيبر أن السلطة القانونية هي أرفع أنواع السلطة التي وصل إليها الفكر الغربي بفعل نمو العقلانية، والسببية، والحرية، وهي في رأيه خاصية غربية جاءت تدريجيا في ثنايا نمو الفكر الغربي، هذه السلطة تتأسس على شرعية عقلية فهي تختلف عن السلطة

الروحية والتقليدية في كون أن الطاعة ليست للشخص وإنما لمجموعة من المعايير والقواعد الموضوعية التي تظهر في شكل قواعد قانونية تنظم السلوك نحو أهداف واضحة ومحددة مثل التي نلاحظها في التنظيمات الحديثة التي تنتظم فيها الحقوق والواجبات.

يرى ماكس فيبر أن ظهور السلطة القانونية يرتبط بظهور الديمقراطية في التاريخ الإنساني، بمعنى أن البيروقراطية القائمة على القانون نمت بمساعدة الحركات الديمقراطية التي طالبت بالمساواة أمام القانون وطالبت بالضمانات القانونية ضد القرارات العشوائية في مجالات الإدارة والقضاء في نموذج السلطة التقليدية. كما أن قيام البيروقراطية القائمة على القانون هو اتجاه أكثر ديمقراطية حيث إن الموظفين والإداريين لا يأتون من جماعات معينة وإنما يأتون من مختلف المستويات الاجتماعية طبقاً لقدراتهم العقلية وكفاءاتهم الإدارية.

إن الملاحظة الأخيرة التي سجلها فيبر تُقر بأن البيروقراطية الحديثة تسعى إلى العدل إلا أنها (أي الإدارة الحديثة) لم ولن تحقق هذا المطلب، ذلك أن الصراع بين العدل الشكلي والعدل الحقيقي سيظل قائماً، وسنجد في تحليله للبيروقراطية ما يؤيد هذا الافتراض وما يؤيد القول بأن نموذج فيبر للبيروقراطية لم يكن يهدف إلى تقديمه على أنه النموذج الأمثل في الإدارة (الحسيني، 1977، ص 93).

إن فيبر من خلال تقديمه للنماذج السابقة حاول أن يمنحنا أنماطاً مثالية والمقصود بذلك مجموعة من البناءات النظرية الهادفة إلى القيام بمقارنات مع الواقع وكذلك تحليل الفوارق، كما وضع مجموعة من الخصائص كمعيار لنجاح أو فشل التنظيم، وهذه القواعد تُستمد من المجتمع الكلي، أي أن المجتمعات الرأسمالية وصلت درجة من العقلانية بحيث أصبح لا مجال للعواطف والقيم التقليدية.

فالنموذج المثالي أو النمط الخالص للسيطرة الشرعية عند فيبر هو التسيير الإداري البيروقراطي، وتكون صلاحيات من يمتلك السلطة في هذا التسيير كما سبق الإشارة إليه عبارة عن "كفاءات" شرعية سواء كانت هذه الصلاحيات نابعة من الملكية أو بموجب انتخابات أو عن طريق تعيين سابق. وتتشكل الإدارة في

صيغتها الخالصة من موظفين فرديين تتوفر فيهم المواصفات التالية، تماشيا مع ما جاء في كتاب الأستاذ
لحبيب امعري:

- أنهم أحرار ، ولا يخضعون سوى للواجبات الموضوعية؛
- يتوزعون حسب تراتبية للوظيفة الموضوعية بشكل محكم؛
- يتمتعون بكفايات مرتبطة بالوظيفة ومعترف بها؛
- إنهم موضوع تعاقد، ولهذا يخضعون مبدئيا لانتقاء مفتوح؛
- يتم هذا الانتقاء بناءً على التأهيل المهني، وهو في الحالات الأكثر عقلانية، تأهيل مهني يتم التحقق منه من خلال الامتحان، وعن طريق الشهادة.
- تمنح لهم أجورا قارة حسب المركز في التسلسل الإداري وحسب المسؤولية التي يتحملونها كما يتمتعون بالحق في التعاقد.
- يتصرفون إزاء وظيفتهم كمهنتهم الوحيدة أو الرئيسية.
- وأخيرا لهم مسار مهني ويتسلقون الدرجات تبعا للأقدمية (امعري، التنظيم في النظرية السوسيولوجية، 2009، ص 20).

ويربط فيبر ظهور النموذج البيروقراطي الذي يتميز بالعقلانية والموضوعية إلى مجموعة من الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

تشير الكثير من الدراسات إلى عدم مطابقة الكثير من خصائص هذا النموذج المثالي للواقع وما يتبع ذلك من ضرورة تعديل وتنقيح النموذج حتى يتلاءم مع الواقع، لقد انتقد الموظفون هذا النموذج كونه لم يوضح المعوقات الوظيفية التي تنطوي عليها هذه العناصر. فيشير ميرتون إلى أن هذا الشكل من التحليل الفيبري يفقد الموازنة بين الوظيفة والخلل الوظيفي، حيث إن فيبر لم يخضع المعوقات الوظيفية للتنظيم وما يمكن أن تسهم به في تحقيق أقصى درجات الكفاية، كما أيد ألفن كولدنر بعد إجراء دراسة ميدانية على أحد المصانع ما ذهب إليه ميرتون، حيث أنه يوجد تناقض كامن في النموذج الفيبري من خاصيتين أساسيتين هما التسلسل الرئاسي والمعرفة الفنية، أي بين الإدارة القائمة على الخبرة الفنية والإدارة القائمة أو المستندة على النظام والانضباط، حيث أوضح أنه حينما تتوافر هاتان الخاصيتان في تنظيم معين يصعب أن نجد داخله انسجام واستقرار، إذ أن فرص حدوث الصراع ستكون كبيرة ومعنى ذلك أن بعض خصائص التنظيم قد لا تؤدي بالضرورة إلى الكفاية والفعالية.

إلى جانب انتقادات الموظفين فهناك طائفة أخرى من علماء الاجتماع ترى أن ماكس فيبر في نموذجهِ هذا تجاهل مشكلات القوة والصراع والتغير في التنظيمات، فعالم الاجتماع ميشيل كروزييه بعد أن درس تنظيمين بيروقراطيين فرنسيين أوضح أن النموذج فيبري قد تجاهل مشكلات القوة والصراع والتغير وهو تجاهل آت من تأكيد فيبر على ناحية السكون والاستقرار في نموذجهِ البيروقراطي.

يضاف إلى ما سبق تأكيد فيبر على الجوانب الرسمية والمظاهر النظامية للتنظيم متجاهلاً بذلك العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التي تنمو في التنظيم والتي تلعب دوراً في تجديد طباعه وأدائه لوظائفه ولقد كان فيليب سلزنيك من الأوائل الذين اهتموا بدراسة هذه المسألة في مقالين نظريين هامين، كما كشف تشارلز بيبج الدور الذي تلعبه علاقات الصداقة والقيادة غير الرسمية في التأثير على الإجراءات الرسمية التي يستند

إليها التنظيم البيروقراطي وهو دور يستطيع أن يكشف لنا عن الكثير من فعاليات التنظيم البيروقراطية (الحوات، 1985، ص 75).

3.1 نظرية روبرت ميشلز:

قدم روبرت ميشل Robert Michels قانونه الشهير الذي أطلق عليه اسم "القانون الحديدي للأوليجاركية والذي يتلخص في أن كافة التنظيمات الكبرى الحديثة، تكشف عن اتجاه أوليجاركي واضح، فكل تنظيم لابد له أن ينقسم إلى أقلية تشغل أوضاع الرئاسة والتوجيه، والأغلبية تخضع لحكم هذه الأقلية.

ولكي يثبت ميشلز صدق هذا القانون الذي ذهب إليه، قام بدراسة البناء الداخلي للحزب الاشتراكي الألماني الذي كان أكثر الأحزاب قربا إلى المبادئ الديمقراطية حينئذ، واتضح له أن هذا الحزب كان بحكم بنائه أيضا حزبا أوليجاركيا تسيطر عليه أقلية صغيرة العدد، من خلال هذه النتيجة قدم ميشلز استنتاجا مؤداه أن كل التنظيمات الكبيرة الحجم تشهد نموا كبيرا في جهازها الإداري، نمو يستبعد تحقيق ديمقراطية داخلية حقيقية، بالرغم ما تعتقه هذه الإيديولوجيات حول تأكيد المساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية، (Michels, 1962, p.13)، ومن ثم ذهب في نظريته عن البيروقراطية والأوليجاركية إلى أن التنظيمات الكبرى لا تتيح فرصة تحقيق الديمقراطية الداخلية، طالما أنها تخلق معوقات أمام المشاركة الفعلية من جانب الأعضاء في العملية السياسية المتمثلة في اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها، وربما يمكن أن نرجع ذلك إلى سببين رئيسين: أولهما أن الديمقراطية الحقيقية تعني مشاركة كل أعضاء التنظيم في العمل السياسي المتعلق باتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها؛ وهذا الأمر يصعب تحقيقه في الواقع، وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار التزايد الهائل في أعداد من يشغلون وظائف إدارية تتصل بالأعمال الروتينية في التنظيمات... والسبب الثاني، صعوبة المشكلات التنظيمية وحاجتها إلى خبرة فنية متخصصة، ومستوى مرتفع من التدريب على نظام الإدارة وكيفية اتخاذ القرارات. وهذا الأمر أيضا لا يتوافر إلا لدى عدد قليل من أعضاء التنظيم الذين يشغلون مراكز إدارية

فنية عالية. هذا فضلا عن أن قادة التنظيم يتحكمون في قنوات الاتصال وما يرتبط بها من سلطة وقوة، مما يدعم في النهاية أوضاعهم ويزيدها قوة وثباتا (لطفي، 2007، ص 150). وما يلبث هؤلاء القادة أن يكتسبوا من خلال ممارستهم لوظائفهم معرفة متخصصة ومهارات سياسية تبعدهم بالتدريج عن المشكلات الحقيقية لتنظيماتهم، وتشجيعهم على السعي لتحقيق مصالحهم وأهدافهم الخاصة، تلك الأوليغاركية تعني بالضرورة وجود استغلال. فلقد أوضح ميشلز أكثر من مرة أن الأوليغاركي يجب أن يحكم وفي ذهنه دائما مصلحة أولئك الذين وضعوه في السلطة. على أن ميشلز قد أوضح ذلك بعد ذلك أن حكم الأقلية يسعى دائما إلى تثبيت الحكم وأوضاعهم وإبعاد العمال وصغار الموظفين عن العمل السياسي، وهذا ما يحدث تحولا في الأهداف الديمقراطية للتنظيم، فتقل رغبة القادة في الإقدام على مخاطر النشاطات الثورية خشية إغضاب الحكومة وتعرض التنظيم للخطر، وبذلك يعتمد التنظيم إلى أداء وظائفه في هدوء وسكينة فيفقد ثورته ويصبح محافظا. فصعوبة تحقيق الديمقراطية ترجع أساسا إلى فشل التنظيم في اكتشاف الوسائل التي تضمن تمثيل الآراء المعبرة عن أعضاء التنظيم، فضلا عن صعوبة ممارسة الديمقراطية في التنظيمات التي تتسارع مع تنظيمات أخرى. فمثل هذا الصراع يفرض بطبيعته وجود قيادة حازمة تفرض اتباع الأوامر والتعليمات بدقة متناهية، (Michels, 1962, p.13).

يختلف روبرت ميشلز عن كارل ماركس وماكس فيبر، في كونه قدّم تحليلا للسياسة الداخلية التي تتبعها التنظيمات الكبيرة الحجم، متأثرا في ذلك بكثير من القضايا الميكيفيلية، وخاصة فيما يتعلق بسيطرة الصفوة، حيث قال إن نمو البيروقراطية في العصر الحديث لم يؤدِّ إلا لسيطرة الصفوة *élite* على الأمور الإدارية في الجهاز البيروقراطي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليل المشاركة الجماعية، وينفي الصفة الديمقراطية على اتخاذ القرار في التنظيمات البيروقراطية الحديثة، ويقصد ميشلز بالبيروقراطية الحديثة تلك

الأجهزة الإدارية التي ظهرت في المجتمع الإنساني قبل الحرب العالمية الثانية في أوروبا، لذلك نجد معظم تحليله ينصب على المؤسسات الإدارية والسياسية التي وُجدت في تلك الفترة (الحوات، 1985، ص 75).

وفي ضوء مناقشته لقضية الديمقراطية، فقد دفعه ذلك إلى تحليل ديناميات العلاقة بين الصفوة والجماهير. إذ رأى أن وصول القادة إلى مراكز القرار أو القوة، يصبحون جزءاً مكملاً من الصفوة، ومن ثم تصبح مصالحهم متعارضة مع مصالح الجماهير، لأنهم وقتئذ يسعون إلى تحقيق مصالحهم ولو على حساب التنظيم، وقد يقودهم ذلك، تأثير الضغوط البنائية التي تمارس عليهم، فضلاً عن السمات السيكلوجية التي تدفعهم نحو ذلك، وفي هذا السياق أولى ميشلز عناية تذكر بحق السمات السيكلوجية، فأوضح أن القائد أو الزعيم الذي حصل على السلطة وتعود على ممارستها، يجد بعد ذلك صعوبة في التخلي عنها، ناهيك عن أن ممارسة السلطة ذاتها تترك أثراً وتحولاً سيكلوجياً في شخصية القائد أو الإداري، فيزداد إيمانه بنفسه، ويبالغ في عظمتة حتى يخيّل له أنه هو من أوجد التنظيم، وينسب كل الأعمال والإنجازات التي تحصل في التنظيم البيروقراطي إلى نفسه (لطفی، 2007، ص 153).

هذا ودرس ميشلز، الإيديولوجيات المختلفة التي تستخدمها الأقليات الحاكمة في تبرير أوضاعها، فذهب إلى أن هذه الأقليات تسعى باستمرار إلى إيهام الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والاستقرار حتى يمكن مواجهة ما يهدد المجتمع من أخطار خارجية، وبناءً على هذه الإيديولوجيا، ينظر القادة إلى أية معارضة تنشأ بوصفها عنصراً تخريبياً يستفيد منه الأعداء، وقد تتبنى الأقلية الحاكمة أسطورة الديمقراطية لتجعل من القائد المنتخب انتخاباً ديموقراطياً تعبيراً دائماً عن إرادتها الجمعية. وهكذا نرى أن ميشلز كان متشائماً حيال المناداة بالديمقراطية، حتى انعكس تشاؤمه على معالجة المشكلة في المجتمع ككل، وتنبأ قبل حدوث الثورة الروسية بسقوط الديمقراطية الاشتراكية، وأوضح أن الثورة ستتحول بعد ذلك لتصبح ديكتاتورية يمارسها أولئك القادة المهرة، الذين بلغوا من المهارة مبلغاً انتزعوا من خلالها عصا القوة والسيطرة في ظل كلمة

براقة إسمها " الاشتراكية ". لتكون بعد ذلك كل الحركات الديمقراطية موجات متعاقبة تتحطم دائما على نفس الصخرة، لكنها مع ذلك ما تلبث أن تعود إلى الظهور من جديد. بهذه الكلمات اليائسة أنهى ميشلز نقاشه المستفز للطبقة الحاكمة.

يمكن تسجيل أن ميشلز هو الآخر يشير إلى الاغتراب ولكن في إطاره السياسي وذلك بسبب حمم الصفوة أو الأقلية وانصرافهم إلى مصالحهم أكثر من اهتماماتهم بمصالح الجماهير.

بناءً على ما سبق، استنتج ميشلز أن كل التنظيمات الكبيرة الحجم تشهد نموا كبيرا في جهازها الإداري، من شأنه استبعاد وجود ديمقراطية حقيقية، برغم ما تنادي به هذه التنظيمات من تأكيد للمساواة وتكافؤ للفرص.

استنتاج:

يمكن القول عموما إن ما سبق إirاده حول النظريات الثلاث السابقة، أنها اتسمت باستخدام بعض المفاهيم الواسعة وغير المحددة مما يصعب معه ربط هذه المفاهيم بالواقع الاجتماعي في المجتمعات المختلفة، كما أن كل من ماركس وفير وميشلز حاولوا الوصول إلى أحكام وتعميمات لا تصدق إلا تحت ظروف معينة، فالبيروقراطية مثلا عند ماركس ستختفي، إلا أن الحقيقة أن البيروقراطية في المجتمعات الشيوعية اليوم لم تزدد إلا كبرا وتعقدا وهذا ما يؤكد عدم التفوق التام للنظرية الماركسية في تفسير ظاهرة التنظيم البيروقراطي، كما أن النموذج المثالي للبيروقراطية عند فيبر لم يجعل من الإنسان إلا أداة عمل في مركب كبير أفقده حريته الشخصية وقدرته على الإبداع والتألق، إلا أنه يجب ملاحظة أن هذه التعميمات الواسعة قد تناولها المحدثون المعاصرون من علماء الاجتماع واختبروها بهدف اكتشاف الظروف التي تكشف عن مدى صدقها وملاءمتها للواقع. ولقد اقتضى ذلك تحول الاهتمام من مستوى المجتمع والنظام والتنظيم الاجتماعي إلى المستوى التنظيمي الضيق المحدد، ومن النظرة الواسعة النطاق إلى نظرة ضيقة محدودة نسبيا.

2. النظريات الحديثة في التنظيم:

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين اهتماما نظريا واسع النطاق في ميدان دراسة التنظيم وهذا يعكس بصفة عامة تنوع مداخل دراسة التنظيم والنظرة إليه، كما يعكس ردود فعل متميزة تجاه النظريات الكلاسيكية التي تم التطرق لها سالفا، فمرجع هذا التنوع يعود إلى حقيقة أساسية وهي أن التنظيم يعد موضوعا لكثير من العلوم كعلم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة وعلم النفس والأنثروبولوجيا، والملاحظ أيضا أن هذه الاتجاهات النظرية الحديثة قد ظهرت كرد فعل أو استجابة للتحليلات التقليدية التي قدمها رواد دراسة التنظيم، فكثير من هذه الاتجاهات حاولت التحقق من صدق القضايا العامة والتعميمات الواسعة التي جاءت بها هذه النظريات ذات النظرة الشمولية؛ وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين النظريات الحديثة والنظريات المعاصرة من حيث تنوع الأطر التحليلية المفسرة للسلوك الاجتماعي للعاملين في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع. ويعود ذلك إلى اعتبارات كثيرة منها التنوع الكبير الذي نلمسه في أدبيات علم الاجتماع من جهة ومحاولات تفسير الفعل الاجتماعي بمتغيرات غير اجتماعية من جهة أخرى. ويمكن إيجاز أهم الدراسات السابقة ذات التوجه الاجتماعي أو الاجتماعي النفسي بدراسات إنتاجية العمل (اليتون مايو) التي اعتمدت بشكل أساسي على فرضيات (تايلور) في الإدارة العملية، إضافة إلى الدراسات الوظيفية التي اهتمت بالأبعاد التنظيمية والاجتماعية داخل التنظيم، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات المتعلقة بنظريات التحديث والمجتمع الصناعي، وما بعد الصناعي. والتي أسهمت في الكشف عن جملة من الخصائص المجتمعية التي لم تكن معروفة في السابق، وتفيد كثيرا في فهم مظاهر الفعل وأشكاله في التنظيم الاجتماعي بمعناه العام والخاص.

ومن أجل تدأرس وتحليل أهم ما جاءت به هذه النظريات، يمكن تقسيمها إلى:

- الاتجاه البنائي الوظيفي كما يظهر عند تالكوت بارسونز

- الاتجاه الوظيفي الاجتماعي مع روبيرت ميرتون

- الاتجاه النفسي الاجتماعي مع فيليب سيلزنيك

وعلى الرغم من أن هذه الاتجاهات الثلاثة تدخل جميعا في نطاق المدرسة الوظيفية إلا أنها تعكس تأكيدات متميزة ومختلفة إلى حد ما داخل هذا الإطار.

أما النظريات أو الاتجاهات المعاصرة في علم اجتماع التنظيم فيمكن حصرها في الأنساق الآتية:

- نظرية نسق العلاقات البشرية أو الإنسانية

- نظرية نسق الصراع

- نظرية النسق المفتوح

1.2 الاتجاه البنائي الوظيفي عند تالكوت بارسونز

تزخر أدبيات التحليل الوظيفي بدراسات موسعة لمسألة التنظيم بأشكاله المختلفة، وميادين عمله المتنوعة، ولا يميل أصحاب هذا الاتجاه لتفسير السلوك الإنساني استنادا لمقولات علم النفس الاجتماعي ومدرسة العلاقات الإنسانية، كما لا يهتمون بالأبعاد التقنية للمشروع بقدر ما يهتمون بالأبعاد التنظيمية له من حيث الأهداف والوسائل وتطابق الأبعاد التنظيمية معهما. وتعد دراسات كل من (روبرت ميرتون) و(ألفن جولدنر) و(تالكوت بارسونز) من أكثر الدراسات شهرة في هذا المجال، كما تعد أعمال (فيليب سيلزنيك) و(روبرت كاف) وغيرهم من الدراسات الأساسية التي قامت في جوهرها على مبادئ التحليل الوظيفي. ويكفي أن نشير إلى أهم هذه الدراسات وأهدافها، إضافة إلى الموضوعات المتعلقة بالبناء الاجتماعي عموما، وبالوظائف المنوطة بكل عنصر من عناصره (الحوات، 1985، ص 92).

○ ينطلق هذا الاتجاه كما هو واضح عند تالكوت بارسونز من افتراض أساسي وهو أن هناك أربعة متطلبات وظيفية أساسية يجب على كل نسق اجتماعي أن يواجهها إذا ما أراد البقاء وهي: المواءمة، تحقيق الأهداف، التكامل، الكمون، فمطلب الملاءمة عبر عنه مشكلة تدبير كل الموارد البشرية المادية الضرورية لتحقيق أهداف التنظيم، وبتعبير بارسونز فإنه يشير إلى الأنماط المعيارية المنظمة لعمليات التمويل وضمان الوصول إلى المهارات الضرورية وما يتطلبه التنظيم من موارد.

○ أما مطلب تحقيق الأهداف فيتمثل في حشد الموارد التنظيمية من أجل تحقيق أهداف تنظيم تلك الموارد التي أمكن تدبيرها بتحقيق مطلب المواءمة، ومن الواضح أن نجاح تحقيق الأهداف يتوقف أولاً وقبل كل شيء على ملاءمة الوسائل للغايات والأهداف، كما أنه من الواضح أيضاً أن بارسونز قد أدخل في نطاق هذا المطلب عملية اتخاذ القرار في التنظيم والعمليات المختلفة المنظمة لها. وبذلك نجد بارسونز يقصر مشكلة القوة في التنظيم على مسألة حشد الموارد من أجل تحقيق الأهداف والقرارات الضرورية التي تنظم هذا الحشد، وهو كذلك يعرف القوة بأنها "القدرة على حشد الموارد من أجل تحقيق أهداف النسق"، ومن الملاحظ أن بارسونز ميّز بين ثلاثة أنواع من القرارات، النوع الأول يتعلق بسياسة التنظيم وتحقيق الأهداف، والثاني خاص بتوزيع الموارد المالية والمسؤولية، والثالث ينظم وينسق نشاطات التنظيم.

○ أما مطلب التكامل فيشير إلى العلاقات بين الوحدات وخاصة تلك العلاقات التي تضمن تحقيق أعلى مستوى من التضامن والتماسك بين الأنساق الفرعية للتنظيم الاجتماعي ويشير مطلب الكمون إلى ملاءمة الظروف السائدة في الأنساق الفرعية للظروف السائدة في النسق العام، وفي نفس الوقت يشير مطلب الكمون إلى شيئين رئيسيين:

الأول يتعلق بتدعيم النمط، أي مدى الانسجام والتطابق بين الأدوار التي يؤديها الفرد في التنظيم والأدوار التي يقوم بها في الجماعات الخارجة عن نطاق التنظيم كالأُسرة مثلاً وهذا بدوره يفرض ضرورة وجود

ميكانيزمات تساعد على خلق انسجام وتواءم نسبي بين التوقعات التنظيمية والتوقعات التي تحدث خارج نطاق التنظيم.

والثاني يتعلق بمطلب حل مشكلات التوتر، ويتحقق ذلك من خلال ضمان وجود دافعية كافية لدى الفرد لكي يستطيع أداء مهام تنظيمية (الحوات، 1985، ص 93).

○ يذهب بارسونز إلى توضيح مسألة التكامل بين الأفراد والجماعات في التنظيم، فيشير إلى أن هذا التكامل يتحقق من خلال النسق القيمي السائد في المجتمع، ومن خلال أهداف التنظيم الاجتماعي نفسه، وتتأكد عملية التكامل من خلال أنماط معيارية محددة تنظم العمليات المختلفة التي يتم من خلالها مواجهة المتطلبات الوظيفية التي ترفضها المنظومة. أما المتطلبات الوظيفية التي يتعين على كل منظومة مواجهتها بغية المحافظة على بقائها فتتمثل بالعناصر التالية: المواءمة، تحقيق الأهداف، وهما مطلبان يتعلقان مباشرة بعلاقة النسق بالبيئة المحيطة به، ثم التكامل، والكمون؛ وهما مطلبان يرتبطان بالظروف الداخلية للنسق. وتعمل كل منظومة بمختلف المستويات على تلبية هذه المتطلبات وضمان تحقيقها للحفاظ على الأداء الوظيفي في إطار المنظومة الأوسع (الحسيني، 1977، صفحة 77).

يشكل مفهوم الفعل الاجتماعي بالنسبة إلى تالكوت بارسونز محورا أساسيا في مجمل الدراسات التي أعدها، والنشاطات العلمية التي قام بها، ويمكن لمس الأصول الفكرية لنظريته في دراسات عديدة سابقة كانت من أهمها دراسات ماكس فيبر وإميل دوركايم، كما تجاوزت أبحاثه موضوعات علم الاجتماع لتشمل جوانب أخرى تتصل بالاقتصاد والأنثروبولوجيا والسياسة. وتعد أعماله من أكثر الدراسات الوظيفية التي تناولت مفهوم الفعل عمقا، فدرس الشروط التي تحافظ في إطارها على الوحدة الديناميكية للمجتمع على ذاتها، وتشكل نفسها على الرغم من التنوعات الاجتماعية الواسعة التي تضمها. وبذلك يحافظ بارسونز على التوجه العام لنظريته

القائم على مفهوم الاستقرار الاجتماعي والتوازن (Touraine, 1971, p. 123) ، وهو المبدأ الذي وجه إلى حد كبير دراسات راد كليف براون وغيره...

تقوم منظومة الفعل الاجتماعي في رأي بارسونز على أربع منظومات فرعية تتدرج من المنظومة العضوية إلى المنظومة الشخصية، ثم المنظومة الاجتماعية، وأخيرا المنظومة الحضارية. وتقع منظومة الفعل الاجتماعي بمنظوماتها الأربع بين حدي الحقيقة المطلقة من جهة، والواقع المادي من جهة أخرى. وبينما تقترب المنظومة العضوية من الواقع المادي تكون المنظومة الحضارية على تماس مع الحقيقة المطلقة (الأخرس، 1982، ص 168).

يقع على عاتق المنظومة العضوية مهمة التكيف مع الظروف المحيطة، وأهمها ما يميزها بما يسمى بنمط الأنواع، أي الخصائص العامة التي تميز النوع الواحد عن الأنواع الأخرى. وفي هذا الإطار لا توجد أهمية تذكر للفروق الفردية القائمة بين عناصر النوع الواحد. وتتفاعل المنظومة العضوية مع المحيط من خلال حياة الكائن الحي، وهي تتكون من تركيب وراثي ينطوي على توجه عام يتطور في بنى تشريحية خاصة، وآليات فيزيولوجية، وأنماط سلوكية، تتفاعل جميعا مع العوامل المحيطة من خلال الحياة العضوية.

المنظومة الشخصية، وهي شخصية السلوك المتعلم والمكتسب، وترمي إلى تحقيق أهداف المنظومة الشاملة، فهي الأداة الأولية لممارسة الفعل الإنساني لكونها قادرة على التعلم. لذلك تعد منظومة مستقلة بالمستوى التحليلي ومرتبطة بالمنظومة العضوية والمنظومة الحضارية. ولما كان التعلم يتم في إطار منظومة حضارية فإن القاسم المشترك بين المنظومتين (الشخصية والحضارية) يرتبط بسمات معينة مثل اللغة، والرموز، والأسس المعيارية.. وعلى الرغم من هذا التشابك تبقى المنظومة الشخصية منظومة مستقلة، ولها أبعاد محددة.

المنظومة الاجتماعية، وهي تشكل البعد المتوسط الذي يربط المنظومتين الشخصية والحضارية ويمكن تسميتها أيضا بمنظومة التفاعل الاجتماعي، ومن مجالات عملها توحيد العناصر المكونة لمنظومة الفعل العامة

ودمجها، وتحقيق وظيفة التكامل بين وظائف تلك العناصر، وتنتج هذه المنظومة عن تفاعل الأفراد بوصفهم فاعلين، ولهم طموحاتهم وأهدافهم، وأفكارهم ومواقفهم، ومنفعلين ببعضهم البعض ضمن محيط منظومات الفعل الأخرى، وتكمن أهمية هذه المنظومة برأي بارسونز في كونها تشكل أصل النظام في الحياة الاجتماعية، وبدونها يعود الإنسان إلى حياة الفوضى والعدوان.

المنظومة الحضارية، وهي أعلى مستويات منظومة الفعل الإنساني، وتتضمن المعاني والقواعد والدساتير اللغوية والمعارف، وتعد هذه المنظومة نتاجاً للتفاعل الاجتماعي المستمر، ولا تتغير أنماطها الأساسية إلا خلال مراحل تمتد لأجيال عدة تتقاسمها جماعات كبرى نسبياً، ويقتصر دور الفرد فيها على مساهمات هامشية يمكن أن تكون مفيدة وبناءة. لذلك تتصف منظومة الفعل التي يقدمها النموذج الحضري بثبات بنيوي راسخ، وتكون هذه المنظومة على تماس مباشر مع عالم الأفكار والمثل أو ما يطلق عليه اسم الحقيقة المطلقة (الأصفر وعقيل، 2002، ص135).

إن الفاعل كما يراه بارسونز، فرداً كان أم جماعة يتجه نحو موضوع محدد، بالوعي والرغبة، لذلك يركز انتباهه على سلوك الفاعل، وعلى الخيارات التي يفترضها كل فعل، لأنها تتحدد في وقت محدد تجاه الفاعل، وأشكال الموضوع المطروح، فضلاً عن قائمة الخيارات التي تميز كل فعل.

ومع ذلك فالفرد لا يشكل إلا الجزء البسيط الذي لا يتجزأ بالنسبة إلى المجتمعات الإنسانية بشكل عام، وإنما يتكون هذا الجزء من الفعل مهما كان نوعه، وهو يقوم على أسس حضارية مثل المعايير والرموز والقيم ودون ذلك لا يمكن أن يكون الفعل مفهوماً، ويميز بارسونز بين خمسة خيارات ترتبط بالفعل وهي تشكل جزءاً من نظريته، وتتكون هذه الخيارات من المتقابلات التالية:

– العاطفية مقابل الحيادية العاطفية

- الاتجاه نحو الجماعة مقابل الاتجاه نحو الأنانية

- العمومية مقابل الخصوصية

- الأداء مقابل النوعية

- التخصص مقابل الانتشار

تأسيسا على ذلك نلاحظ أن بارسونز يرمي بشكل واضح إلى تأكيد مسألة التوافق بين الأطر المحددة للفعل الاجتماعي والمنظومات العامة للمجتمع، فمن خلال الترابط المشار إليه بين المنظومة الحضارية والمنظومة الشخصية، ومن خلال الإسهام الذي تؤديه المنظومة الاجتماعية في تأكيد العلاقة بين المنظومتين السابقتين تصبح إمكانية قيام الفرد بفعل اجتماعي يخرج عن أطر المنظومة الاجتماعية ولوازم نموها صعبة للغاية.

وبتحليل عناصر المنظومة التي طورها بارسونز يمكن التعرف على الأصول الفكرية لهذه النظرية، خاصة فيما يتعلق بأعمال كل من ماكس فيبر وإميل دوركايم، حيث أكد الأول على مفهوم الفعل الإنساني، والمعاني الأساسية له المستمدة من الجو القيمي السائد، وقد تجلّى أثر هذا التوجه في تحليلات بارسونز المتنوعة وخاصة في سياق تأكيده على اعتبار الفعل محورا للدراسة من جهة، وفي إطاره تأكيده على مسألة المعنى المستمد من المنظومة الحضارية من جهة أخرى. أما ما يخص ارتباط بارسونز مع دوركايم فيظهر في محورين: يكمن الأول في المنحى الوظيفي للفعل حيث يكون الفعل استجابة لمتطلبات وظيفية أساسية مرتبطة بالمنظومة الاجتماعية، والثاني في الدور الذي تؤديه المنظومة الاجتماعية في تحديد العلاقة بين المنظومتين الحضارية والشخصية (لطفي، 2007، ص 137).

ويبرز مفهوم الحتمية في التحليل الوظيفي عموما بدءا من دوركايم عندما يؤكد على مفهوم القسر الاجتماعي، وهذا تم استبداله أخيرا في علم الاجتماع المعاصر بما يعرف بتعبيره "الوجهة المعيارية للفعل" أو

"البنية المعيارية للفعل الاجتماعي" لأنه يحمل بصورة أخرى ذات الشيء الذي أراده دوركايم، فالفعل يوجه بحسب القواعد الجمعية والمعايير المنشرة كمصادر أساسية للحكم على أشكال السلوك التي يمارسها الأفراد، غير أن تعبير دوركايم يتضمن جانبا سلبيا، بينما يوصف التعبير الثاني بأنه أكثر حيادية وتجردا.

يمكن القول بأن بارسونز متأثر بالاتجاهات النظرية الكلاسيكية خاصة تلك التي نادى بها ماكس فيبر، كما أنه في نفس الوقت يعكس موقفا محافظا يدافع به عن الثقافة والقيم السائدة في عصره وهذا ضمنا يعني أنه لا يعترف بالتغير خاصة التغير الجذري، وهذا الموقف يمثل صعوبة بالغة التعقيد إذ إن التنظيمات الاجتماعية خاصة في المجتمعات الجديدة في البلاد النامية ستواجه دائما مواقف صراع وتغير وتبدل على الأقل في قيمها الثانوية وهذا ما تشهد به دراسة معظم التنظيمات الاجتماعية في المجتمع الحديث، وسنلاحظ في الجزء القادم من النظريات بأن موقف النظريات المعاصرة في التنظيم يعكس قبولا لحقيقة التغير كما يحاول أن يطور أساليب وأدوات بحث تعترف بالتغير كمدخل لفهم ودراسة التنظيمات الاجتماعية.

2.2 الاتجاه الوظيفي الاجتماعي عند روبيرت ميرتون

أما فيما يتعلق بالاتجاه الوظيفي فيمكن أخذ نظرية روبيرت ميرتون Robert Merton في الوظيفة والمعوقات الوظيفية كمثال عن ذلك، إذ تنطلق هذه النظرية من ثلاثة مفاهيم أو أدوات تحليلية:

_الوظائف الكامنة أو غير المتوقعة مقابل الوظائف الظاهرة.

_المعوقات الوظيفية مقابل العوامل الوظيفية.

_البدائل الوظيفية مقابل الاستراتيجية الوظيفية (الحوات، 1985، ص 98).

ويحاول ميرتون أن يضع بصورة منفصلة افتراضات أساسية للتحليل الوظيفي تتلخص فيما يلي:

إن لكل عنصر أو جزء في كل، وظيفة أساسية مرتبطة به، وقد يكون هذا الكل نظاما اجتماعيا أو ثقافيا.

تأخذ الوظيفة المتعلقة بكل جزء أو عنصر شكلا ظاهرا، أو كامنا.

إن كل العناصر ضرورية بالنسبة إلى المنظومة، بصرف النظر عن طبيعة وظيفتها.

وبذلك تقوم النظرية الوظيفية حسب رأي ميرتون على أساس الوحدة الوظيفية للمجتمع، وضرورة

العناصر الثقافية في تلك الوحدة، وإمكانية شمول التحليل الوظيفي للواقع الاجتماعي والثقافي.

كما يولي ميرتون اهتماما خاصا بقضايا التنظيم والسلوك الاجتماعي للعاملين في إطاره، وقد كان اهتمامه بذلك

واضحا في مقال تحليلي معنون ب "البناء البيروقراطي والشخصية" والذي حاول فيه أن يبرز من خلاله كيفية

تأثير القيم والمعايير والقواعد على تصرف الموظفين وسلوكهم الاجتماعي ومنعكسات ذلك على سير عمل

التنظيم نفسه، وهو ينطلق من مفهوم الضبط الذي تمارسه المستويات الرئاسية العليا في التنظيم لتحقيق أهدافه

النوعية التي تختلف بين تنظيم وآخر تبعا لطبيعة النشاط الذي يقوم به كل تنظيم، ولا تُستثنى من ذلك المؤسسات

الإنتاجية على اختلاف أشكالها، والتي يمثل التنظيم البيروقراطي الأساس فيها (الأصفر وعقيل، 2002، ص

128)، مما سيجري عن ذلك ثلاث نتائج أساسية هي:

تتناقض أو تضال العلاقات الشخصية، لأن التنظيم البيروقراطي في حد ذاته هو مجموع العلاقات التي تنشأ

بين الوظائف أو الأدوار، ذلك لأن الموظف يتفاعل مع الآخرين في التنظيم باعتباره ممثلا أو شاغلا لوضع

اجتماعي يتضمن حقوق وواجبات.

زيادة استيعاب أعضاء التنظيم لقواعده ومعاييره، ذلك أن هذه القواعد توضع في الأصل لكي تضمن تحقيق

أهداف معينة تتطوي على قيم إيجابية مستقلة عن أهداف التنظيم، وفي هذا المجال استحدث ميرتون تصوره عن

"استبدال الأهداف".

_ استخدام التنظيم لمقولات محددة يستند إليها في اتخاذ القرارات، والواقع أن التنظيم لا يستطيع أن يصل إلى تحديد هذه المقولات إلا بعد حصر كل المقولات التي يمكن تطبيقها واختيار الملائمة منها، وعندما يتم اختيار المقولات الملائمة يقل البحث عن البدائل ويسهل اتخاذ القرار (الحوات، 1985، ص 99).

أوضح ميرتون بعد ذلك أن هذه النتائج الثلاث تسهم في إمكان التنبؤ بسلوك أعضاء التنظيم، وإذا ما تحقق هذا التنبؤ أصبح هذا السلوك ثابتاً جامداً والذي يترتب عليه هو الآخر ثلاث نتائج هي:

_ أنه يحقق المتطلبات الوظيفية التي يفرضها ثبات السلوك والمعنى، ذلك أن الجمود يواجه الحاجة الأساسية للنسق وهي التدعيم.

_ أنه يزيد من القدرة على الدفاع عن أفعال الفرد وتصرفاته.

_ أنه يزيد من صعوبة التعامل مع عملاء التنظيم مما يؤدي إلى عدم تحقيق رضائه.

_ كما ينجم عن ذلك من جهة ثانية معوقات وظيفية لهذه القواعد تكمن في تقديس السلوك وتصلبه، الأمر الذي يحد من استجابة أعضاء التنظيم لمتطلبات عملهم، وينمي بينهم مشاعر العزلة عن العامة من الناس الذي يتعامل معهم التنظيم، ويصبح التنظيم من جهة ثالثة مدفوعاً للبحث عن بدائل تضمن له سيرورة عمله، وهذا ما يجعله يبحث عن مقولات عملية قابلة للتحقيق بغية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف المرسومة، خاصة وأن قرارات المستويات الرئاسية العليا تجسد حماية الضبط، وهي جزء لا يتجزأ من البناء البيروقراطي في التنظيم (الأصفر وعقيل، 2002، ص 130).

وهكذا كشف ميرتون أن الثبات يشير في نفس الوقت إلى عدم المرونة، وما يرتبط بذلك من تحول الوسائل إلى غايات، ورتب على ذلك حقيقة مهمة، وهي أنه قد تصبح القواعد الإجرائية هدفاً في حد ذاتها، وليس مجرد أساليب بسيطة لتحقيق الأهداف وتعبير آخر تصبح الجوانب الآلية الرسمية للوظيفية البيروقراطية أكثر

أهمية من جوانب أخرى لتقديم أفضل خدمة للعميل مثلاً، وبالتالي تصبح فعالية النسق ككل في حالة سيئة ويزداد هذا الموقف سواء حينما تزداد هذه الجوانب المعوقة رسوخاً بأن يدافع الموظف عن نفسه من خلال التنفيذ الحرفي للقواعد الرسمية الجامدة والتقيّد بها (الحسيني، 1977، ص 80)، هكذا يمكن القول بأن نظرية ميرتون تستند على ثلاث قواعد أساسية هي: جمود السلوك، وصعوبة التكيف مع مهام الوظيفة، ثم الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين أعضاء التنظيم.

ولقد شكل مفهوم الصراع عند ميرتون وظيفة كامنة للمجتمع، كما أنه يمثل أيضاً، وبنفس الدرجة وظيفة للتنظيم الذي يوجد فيه، ولعل ذلك هو ما كشف عنه لويس كوزر حينما درس النتائج الوظيفية غير المقصودة لأنماط معينة من الصراع، وتوصل إلى أن هناك ضروباً من الصراع تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار التنظيمي.

يقيم روبيرت ميرتون تفسيره للسلوك الاجتماعي بشكل عام، على مقدار التوافق بين الأهداف الثقافية السائدة في عصر ما، والمعايير المستخدمة كوسائل مشروعة لتحقيق تلك الأهداف، وهو بذلك يميز بين الأهداف الثقافية والحضارية من جهة، والقيم والمعايير النازمة لتحقيق تلك الأهداف من جهة أخرى، وعلى أساس ذلك يصبح تحقيق الهدف على غاية من الصعوبة ما لم تتطابق معه المعايير والقيم المستحدثة لتحقيقه، وتناسبه على نحو كامل، فالقيم المعطاة للسلوك العلماني في المجتمعات الحديثة مثلاً، لا تتفصل عن طبيعة الأهداف العامة لتلك المجتمعات، والتي تكمن في العمل على تحقيق المساواة بين المواطنين على مستوى الحقوق والواجبات بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية، أو القبلية، أو العشائرية. كما أن القيمة المعطاة للعلم في مجتمع محدد لا تتفصل أيضاً عن الأهداف الرامية إلى تأكيد وظيفته في التنمية المجتمعية، وتعزيز مسارات نموه الخاصة.

ويرى ميرتون في هذا الإطار، ومن خلال دراسته لظاهرة الانحراف أن هذه الظاهرة تنتج بشكل أساسي عن الفصل بين الأهداف الثقافية السائدة، والوسائل المشروعة المتاحة أمام الفاعلين.

فالتأكيد على قيمة إيجابية السلوك العلماني في مجتمع يقوم على أساس انتماءات غير علمانية دينية أو عشائرية، يعد انحرافاً عن أهداف المجتمع ومسارته، كما أن التأكيد على قيمة العمل، واعتباره العنصر الأساسي في عملية الإنتاج هو انحراف عن القيم التي تؤكد النظم الرأسمالية. وعلى أساس ذلك فإن كل سلوك أو تصرف للأفراد لا يقوم على المعايير والقواعد التي تتوافق وأهداف المجتمع الثقافية والحضارية هو سلوك منحرف.

تأسيساً على ذلك يرى ميرتون أن للمعايير والقواعد وأنماط السلوك المرتبطة بها وظائف مختلفة، يرتبط بعضها الآخر سلبياً، وأن المجتمع قادر على العمل بحكم شكل التنظيم الذي يتخذه (الحسيني، 1977، صفحة 83).

إن نظرية ميرتون شأنها شأن نظرية بارسونز لا تخلو من ثغرات لعل أهمها يكشف على أن آراء ميرتون ليست جديدة على اعتبار روبيرت ميشلز قد ناقشها من قبله، كما أن نطاق تحليله وتأكيده لفكرة المعوقات الوظيفية في التنظيم ضيق، وهي سمة جعلت من فكرته حلقة وصل تربط بين النظريات الكلاسيكية والنظريات الحديثة في التنظيم، وهذه الملاحظة يمكن أن نجدها أيضاً في نظرية بارسونز والتي سبق أن أشرنا إليها، علماً أن نظرية ميرتون لم توضح أسباب تمسك الناس بالنموذج الآلي برغم ما يؤدي إليه من نتائج غير مرغوبة كما أنه لم يوضح الأسباب التي تجعله ساكناً في حالة تمسك الناس به، كما أنه لن يهتم بربط نتائج السلوك بالأهداف المقررة للأفراد والجماعات لأنه استند أساساً إلى النمو الذي تمارسه حاجات النسق.

كما أن السلوك الاجتماعي للعاملين في المؤسسات لا يرتبط وفق تصور ميرتون بالدوافع الذاتية للأفراد، ولا بمصالحهم الاقتصادية والمعيشية بقدر ما يرتبط بالأبعاد البنائية في التنظيم ذاته، فجمود السلوك وتصلب المواقف والتفويض الحرفي للقواعد والإجراءات التي تتخذها الإدارة، هي مسائل مرتبطة ببنية التنظيم ذاته أكثر من ارتباطها بعوامل ذاتية أو اجتماعية أخرى، ويلاحظ أن التحليل الذي يعتمد عليه ميرتون يستبعد بدرجة

كبيرة طبيعة الخصائص الذاتية للعاملين الذين هم أعضاء في التنظيم، ولا تترتب على الاختلافات في هذه الخصائص أية نتائج في طبيعة استجاباتهم للإجراءات التي تتخذها السلطات الإدارية في التنظيمات، الأمر الذي يُظهر ميله إلى تأكيد أثر الكل الاجتماعي على السلوك والممارسات المهنية للعاملين داخل التنظيم.

3.2 الاتجاه النفسي الاجتماعي عند فيليب سلزنيك

تعتبر نظرية فيليب سلزنيك من أهم الأمثلة في الاتجاه النفسي الاجتماعي، ونظريته تشبه نظرية ميرتون التي تم تناولها سابقا وترتبط ارتباطا وثيقا بها، فإذا كان ميرتون قد أكد على مفهوم الضبط Le contrôle الذي تمارسه القواعد التنظيمية وما يترتب عليه من الاستجابة، فإن سلزنيك يؤكد فكرة تفويض السلطة délégation de pouvoir وما يترتب عليها من نتائج غير متوقعة، وفي هذا الصدد يقول سلزنيك بأن التنظيم يواجه دائما وباستمرار مطلب الضبط الذي تمارسه أعلى مستويات الرئاسة والتوجيه، وهذا يفرض بالضرورة تفويضا دائما للسلطة ويترتب على هذا التفويض بعض النتائج من أهمها زيادة فرصة التدريب على التخصص واكتساب الخبرة في ميادين محددة.

اعتمد سلزنيك في تطوير نظريته وأفكاره النظرية السالفة الذكر، على دراسة امبريقية أجراها على منظمة "التنس فالي" Tennessee valley authority وهي إحدى المنظمات الأمريكية، التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في بعض المناطق القروية، وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات مثل: تنظيم الري، دعم القوة الكهربائية، توزيع المخصبات، تطوير الممارسات الزراعية عن طريق الإرشاد الزراعي، غير أن الصفوة المتعلمة من الفلاحين في تلك المناطق، قد مارست مجموعة من الضغوط على سياسة التنظيم، مما أدى في نهاية الأمر إلى تعديل الأهداف الأساسية للمنظمة، لكي تتوافق مع ظروف تلك المجتمعات، مما يشير إلى أن بناء المجتمع المحلي يمكن أن يمارس ضغوطا من شأنها أن تعدل من أهداف التنظيم (Selznich, 1948, p. 30).

قد قام سيلزنيك بدراسة هذه المنظمة بوصفها تنظيماً ديمقراطياً يعبر عن مكاسب تحققت خلال هذه الفترة بإدخال مشروعات إصلاحية عديدة، وحينما اهتم سيلزنيك بدراسة مشكلة الديمقراطية داخل التنظيم، وجد نفسه قريباً من دراسة ميشلز السالف الإشارة إليها، لأنه أوضح تطور الأوليغاركية البيروقراطية ونموها وكشف عن تسترها وراء قناع زائف من الديمقراطية، وقد بدأ سيلزنيك بافتراض التسليم بوجود ضغوط بيروقراطية، ثم بدأ بعد ذلك في البحث عن الطريقة التي من خلالها يمارس الناس ضبطاً ومراقبة ذاتية.

هذا وقد اهتم سيلزنيك ببحث الجانب التنظيمي للمعوقات الوظيفية، فأوضح النتائج المترتبة على تراكم هذه المعوقات، وكشف عن وجود ميكانيزمين استخدمتهما منظمة "التينس فالي" إذ لجأت المنظمة إلى استقطاب البارزين من الأعضاء في المجتمع المحلي وأشركتهم في إدارة التنظيم بحيث جعلت مسؤولية اتخاذ القرار مسؤولية مشتركة بين أعضاء التنظيم ورجال المجتمع المحلي، وبالتالي تفادت المنظمة الهجوم الذي قد يشنه رجال المجتمع المحلي على سياسة المنظمة ونشاطاتها، ثم لجأت المنظمة بعد ذلك إلى نشر إيديولوجيا خاصة بها، بحيث تضمن تحقيق القدر الأدنى الضروري من الامتثال لقواعد التنظيم والولاء لسياسته (لطي، 2007، ص 160).

يبين سيلزنيك إلى أن سعي التنظيم لتحقيق الضبط الداخلي لا يؤثر فقط على محتوى هذه القرارات ولكنه يسهم في ظهور إيديولوجيات خاصة بالأقسام الفرعية تسعى من خلالها إلى تحقيق الفعالية التنظيمية بخلق تجانس وانسجام بين هذه الإيديولوجيات الخاصة والإيديولوجية العامة التي يسير التنظيم وفقاً لها، وحينما يتم هذا التجانس تكسب هذه الإيديولوجية الخاصة طابعاً شرعياً ويزداد استيعاب الأعضاء للأهداف الفرعية التي تسعى الأقسام الفرعية تحقيقها (الحسيني، 1977، ص 88).

لعل أهم ما قدمه سيلزنيك هو دراسته للنتائج المترتبة على تفويض السلطة، وهي الدراسة التي أعربت عن اتجاهه البنائي الوظيفي، فقد أوضح أن هناك نتائج وظيفية وأخرى غير وظيفية لهذا التفويض وأن هذه

النتائج ترتبط أساساً بمشكلة تحقيق أهداف التنظيم، كما اهتم بالجانب التنظيمي للمعوقات الوظيفية واستخدم شأنه شأن أغلب البنائين الوظيفيين مفهوم "حاجات النسق" بوصفه أداة تصويرية أساسية ، ثم حصر هذه الحاجات في عبارة واحدة بقوله: الحاجة إلى استمرار السياسة القائمة والقيادة الموجودة والحاجة إلى قبول ما هو قائم والرضا بما هو موجود وأخيراً الحاجة إلى مشاركة أعضاء التنظيم ومعاونتهم (تومي، 2011، ص 51).

يرى سلزنيك أن هناك حاجات مختلفة للأنساق من بينها، الحاجة إلى مشاركة أعضاء التنظيم ومعاونتهم، ثم حاول دراسة مدى إشباع التنظيم لهذه الحاجات، فكشف عن أن وحدات التنظيم الفرعية تقاوم وتعارض كل الأمور التي لا تخدم أغراضها الخاصة، كما حاول تفسير السلوك التنظيمي في ضوء دافعية الأفراد، أو بإرجاع هذه الدافعية إلى حاجات الأفراد، ويؤكد سلزنيك على أنه يجب أن نحلل السلوك التنظيمي في ضوء استجابة التنظيم لحاجات الأفراد وتلبيته لها.

حسب سلزنيك، التنظيم قد يلجأ إلى رسم استراتيجيات ناجعة مؤقتة من اللجوء إلى إشراك الجماعات التي تشكل تهديداً للتنظيم في إدارته، لكنه كشف عن أن هذه الاستراتيجية قد تخلق بطبيعتها مشكلات أخرى تتعلق بالجانب الشرعي للتنظيم (الحسيني، 1977، ص 93) .

استنتاج عام:

إن الأطر النظرية التي قدمها كل من بارسونز وميرتون وولزنيك تتموقع في إطار المدرسة البنائية الوظيفية في علم اجتماع التنظيم، وتشكل في مجموعها تصورا حول خصائص التنظيم وأبعاده، ولقد سلم هؤلاء السوسيولوجيين بأن التنظيم البيروقراطي يختلف عن الأنساق الاجتماعية الأخرى، ويتميز بخاصية أساسية وهي سعيه الواضح والصريح لتحقيق هدف محدد وتنظيمه الدقيق لنشاطاته، وأن تنظيم النشاطات هذه والتنسيق بينها يعدان مطلبان حيويان لتحقيق أهداف التنظيم، كما أن هذا التنسيق يتطلب بدوره وجود نسق من الضبط الهادف يتمثل في قواعد رسمية تحدد مهام أعضاء التنظيم ومسؤولياتهم وتحديد طبيعة الميكانيزمات الرسمية التي تسمح بتحقيق التنسيق الكامل بين النشاطات.

بالرغم ما تنطوي عليه القواعد من دقة ووضوح إلا أنها لا تتجح دائما في تحقيق ضبط كامل لمواقف التنظيم وفي توجيه النشاطات التنظيمية التي يؤديها التنظيم لكي يحقق أهدافه المقررة، ذلك لأن أعضاء التنظيم لديهم أهدافا خاصة لا تتطابق دائما مع الأهداف التنظيمية ولا تتسق معها، وبعبارة أخرى قد تكون الأهداف التنظيمية في نظر الأعضاء وسيلة من خلالها يحققون أهدافهم الخاصة، وفضلا عن ذلك قد ينشأ تعارض بين القواعد الرسمية ومعايير السلوك، حيث أن القواعد الرسمية تحاول ضبط السلوك في التنظيم، وفي المقابل مقاومة ذلك الضبط، مما يؤدي إلى ظهور مواقف جديدة تؤدي بدورها إلى إنشاء محاولات جديدة تسعى إلى تحقيق الضبط بقواعد أخرى (تومي، 2011، ص 52).

هكذا يؤدي الضبط الهادف المتمثل في القواعد إلى نتائج غير متوقعة يترتب عليها ظهور ضبط من نوع جديد، وهذا بدوره يكشف على أن التنظيم يمثل نسقا ديناميا لا يكف لحظة عن التغير، كل هذا دفع ميرتون إلى توضيح جوانب القصور في النموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي بتأكيده على الطابع القهري للتنظيم وهما مسألتا الرشد والفعالية اللتين تمثلان محورين لأي تنظيم، ولقد ترتب عن ذلك أيضا إغفال دراسة العلاقة بين

الرشد والمعوقات الوظيفية، وأقر على فعالية التنظيم في تحقيق أهدافه مما أفاده القدرة على توضيح الجانب الديناميكي من نموذج فيبر، وهناك كذلك سمة أخرى سياسية تشترك فيها إسهامات هؤلاء المفكرين هي تحديد نطاق البحث والتحليل بالمستوى التنظيمي وإن كانوا قد اهتموا في بعض الأحيان بالبيئة المحيطة بالتنظيم أو بدراسة مشكلات الفرد في التنظيم أحيانا أخرى، ولقد ساعدتهم ذلك على صياغة مفاهيم أكثر دقة وتطوير فرضيات تسمح بالاختبار الواقعي وتحديد مشكلات ملموسة تمارس تأثيرها المباشر على التنظيم، مما منح اتجاهاتهم النظرية طابعا إمبيريقيا قويا افتقدته أعمال المفكرين الكلاسيكيين، ولعل أهم فكرة ينطوي عليها التحليل البنائي الوظيفي في دراسة التنظيم، هي الطريقة التي استخدمها رواده والتي أتاحت فرصة دراسة التنظيم من منظور واسع نسبيا.

3. الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة التنظيم:

تولي أدبيات علم اجتماع التنظيم اهتماما متميزا بمشكلات العمل في المؤسسات الصناعية بشكل عام، ولا تتفصل في معالجتها النظرية عن الأطر الفكرية لعلم الاجتماع، خاصة وأنه لم تظهر في هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع نظريات مستقلة عن النظرية الاجتماعية، ويعود ذلك إلى أن علم اجتماع التنظيم كباقي ميادين علم الاجتماع الأخرى هو ميدان تطبيقي يعتمد في معالجته العلمية على النظرية الاجتماعية، مع استخدام تقنيات هذا البحث وأدواته ووسائله.

ولقد تنوعت الأطر التحليلية المفسرة للسلوك الاجتماعي للعاملين في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع، ويعود ذلك إلى اعتبارات كثيرة منها التنوع الكبير الذي نلمسه في أدبيات علم الاجتماع من جهة، ومحاولات تفسير الفعل الاجتماعي بمتغيرات غير اجتماعية من جهة أخرى.

يمكن القول بأن النظريات المعاصرة في علم اجتماع التنظيم حاولت تضيق نطاق البحث والتوجه لإيجاد حلول لمشكلات عملية واجهتها التنظيمات الصناعية والإنتاج والإدارة في النصف الثاني من القرن العشرين، فالنظريات المعاصرة لم تتوجه لمشكلات عقائدية وفلسفية كما هو الأمر مع النظريات التقليدية خاصة نظريتي ماكس فيبر وكارل ماكس، ولعل هذا التحول في البحث والدراسة في التنظيم جاء بتأثير روح العصر الذي يتسم بالعملية والواقعية والابتعاد عن المثالية المتطرفة في التجريد والميتافيزيقا.

1.3 نظرية نسق العلاقات الإنسانية:

إن بداية نظرية العلاقات الإنسانية أو نظرية العامل الإنساني ترجع إلى أواخر سنة 1920، إذ أنها تقوم على مقولات نظرية عديدة تنفي التعارض بين أصحاب العمل والعمال، أو التناقض بينهم. وترى في العلاقة بينهم علاقة تكاملية تؤدي إلى تحقيق مصلحة مشتركة، فعمل العامل بإخلاص وتقانٍ عاليين لا يؤديان إلى

إنماء الثروة وتحسينها فحسب، بل يحقق له أيضا أجرا أفضل وأكثر ارتفاعا، وعلى الرغم من أن صاحب العمل يريد استخدام يد عاملة رخيصة بغية التقليل من أسعار الكلفة، وفي الوقت الذي يرغب فيه العامل رفع أجوره لتحسين مستويات معيشته فإنه لا يوجد أي تناقض بين هذه الهدفين، لأنه يكفي وفق تصور أصحاب هذه النظرية استخدام اليد العاملة استخداما صحيحا لتحقيق أهداف كل من الفريقين.

وعلى أساس ذلك يجب العمل على إنجاز كل عمل بواسطة العامل الأكثر أهلية له، ويقتضي ذلك بالضرورة الاختيار المناسب، وألا يُستخدم أي كان للقيام بأي عمل كان، كما يجب تقديم المكافآت المادية العادلة لكل عامل يقوم بعمل مميز تشجيعا للجهد وحفاظا على جو الثقة المتبادلة بين الأطراف، إضافة إلى ضرورة توفير وسائل الإنتاج لكل مستخدم على الوجه الأكمل، بحيث يستطيع أن ينتج أكثر بأقل ما يمكن من الجهد والعناء (الأصفر وعقيل، 2002، ص 116).

عموما فإن نظرية العلاقات الإنسانية تقوم على أسس هامة يمكن تلخيص مجملها في النقاط التالية:

- ينظر للعمال كأفراد لهم مشاعر ورغبات ومخاوف، وأن السلوك في العمل مثل السلوك في أي مكان آخر، هو تتابع للعديد من العوامل المنفصلة عن الاقتصاد، فكل واحد منا يرغب في الحصول على التقدير، كما يرغب في الحصول على الاعتراف به، ويود أن يكون له تأثير في مجتمعه، وأن تضمنه جملة من الدوافع كالدوافع الذاتية والرغبة في التحقيق والمحافظة على الشعور بالقيمة الشخصية، وكذا دافع الأمان وحب الاطلاع والرغبة في الخبرة الجديدة...

وهذا لا يعني الافتراض بأن العمال لا يهتمون بالأجور، بل أن هناك حوافز أخرى غير اقتصادية يطمح العامل تحقيقها، فعندما يكون الموقف السلوكي خاليا من إشباع مثل هذه الدوافع فإن العامل يصبح في صراع ويتجه نحو إنجاز أقل.

- يشق الأشخاص رضاءهم المبدئي من خلال الجماعات التي يتفاعلون معها، والفشل في المشاركة في جماعة مرضية ينتج نسبة عالية من التخلي عن العمل، ويؤدي إلى روح معنوية منخفضة وسرعة الشعور بالتعب والإرهاق ومستويات منخفضة من الإنتاجية، ولذلك فإن فترات الاستراحة تعتبر مهمة ليس لأنها تخفض الشعور بالإرهاق الجسمي، ولكن أيضا لأنها تقدم وسائل بواسطتها يستطيع الأفراد التفاعل ليتعرفوا على بعضهم البعض وليصبحوا جماعة إنسانية.

- التعامل مع العمال باعتبارهم ذوات مفكرة وعاقلة أكثر من كونهم أشخاصا يؤدون وينجزون عملا معيناً، فهؤلاء بفضلهم يتم دفع المصنع أو المؤسسة إلى مزيد من الإنتاج، لذا ينبغي أن تكون لدى المشرفين القدرة والقبالية لبناء جماعات ولاء وصداقة من خلال طابع من الإشراف والقيادة الذي يؤكد مبدأ العلاقات المتضامنة (الحوات، 1985، ص 119).

تسعى حركة العلاقات الإنسانية _على المستوى الأكاديمي_ إلى فهم الأسباب المتعلقة بعدم رضا العمال عن العمل، والنضال النقابي، والصراع الصناعي، أو حتى حالة اللامعيارية داخل المجتمع المحلي ككل، وقد اشتهر منظرو العلاقات الإنسانية بالرغبة في التقليل من أهمية دور الدوافع الاقتصادية حتى داخل مكان العمل ذاته، والتأكيد في مقابل ذلك من منطق المشاعر الذي يحكم سلوك العمال.

فالمشاعر وما يرتبط بها من معايير لجماعة العمل تخلق بناء غير رسمي، قد يكون له أهداف تختلف عن أهداف البناء الرسمي والذي يتم إملأؤه من خلال منطق الإدارة الذي يهتم بالكفاءة.

وإذا حاولنا تتبع التطور التاريخي والفكري لحركة العلاقات الإنسانية، نجد أن هناك ثلاث مدارس فكرية مختلفة للعلاقات الإنسانية، فهناك الاتجاه الكلاسيكي الذي تمثله مدرسة إلتون مايو وزملائه من الباحثين أمثال روثلز برجر وديكسون، كما أن هناك اتجاه مدرسة شيكاغو الذي تمثله أعمال لويد وارنر ولجنة العلاقات الإنسانية في الصناعة بجامعة شيكاغو برئاسة وارنر وعضوية بعض العلماء أمثال جاردنر وهاريسون، كما نجد

هناك الاتجاه التفاعلي الذي أسهم فيه بعض الباحثين من أمثال إليوت شابيل وكونارد أرنسبرج ... (لطفی، 2007، ص 103)

ولقد انتهى الباحثون من هذه التجارب إلى أن هناك عوامل أخرى غير العوامل التي احتكموا إليها في تجاربهم تؤثر بشكل مباشر على إنتاجية العاملين، ومن هذه العوامل البعد الإنساني والاجتماعي لحياة العمال مما دفع ألتون مايو إلى تنظيم برنامج لدراسة واقع نحو 21000 عامل في المنشآت الصناعية المدروسة، وانتهت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، الكشف عن أهمية العامل النفسي في العمل، والعلاقة بين الجماعات المختلفة التي تتكون بين العمال، كما تم الاستخلاص إلى أنه من الواجب فهم تنظيم العمل على أنه حالة من النظام الاجتماعي، وأن مشاعر العمال وحركاتهم لا يمكن أن تفهم إلا انطلاقاً من كونها نتاجاً لمجموعة علاقات بين مختلف الجماعات (لطفی، 2007، ص 120).

كما أسفرت هذه الدراسات عن نتائج عديدة يمكن إيجازها على الشكل التالي:

_ تتأثر الحياة الاجتماعية للعمال بمجال العمل، وتتشكل به، فالخبرات الاجتماعية في المصنع هي التي تحدد بشكل مباشر أفق الطموح والمكانة الاجتماعية والعادات الاستهلاكية، وأشكال السلوك، وأنواع العلاقات الاجتماعية وغير ذلك.

_ إن العمل الصناعي هو عمل جماعي، فالعامل ليس كائناً فردياً يسعى إلى إشباع غاياته الأنانية، إنما يستمد عدداً كبيراً من مقوماته الذاتية من الجماعات غير الرسمية في المنشأة، وذلك في معظم مجالات العمل الصناعي، وتؤدي هذه الجماعات دوراً مؤثراً في حياة العامل، خاصة فيما يتعلق بالإحساس بالأمن وأشكال السلوك الصادرة عنه، والقدرة على الأداء والإنتاج.

_ إن الاهتمام بالعامل واحترامه وتقديره يساعد كثيرا على تعزيز حوافز الإنتاج في العمل، فقد أدى الاهتمام بالجماعات المبحوثة طوال سنوات الدراسة إلى الزيادة الإنتاجية. فالتقدير والاحترام يشبع حاجات العامل إلى الأمان والاستقرار كما يؤدي إلى الرفع من الأجور.

_ إن الشكاوى والتذمر والقلق الذي يظهر في حياة العمال يعكس في حقيقة الأمر مواقف شخصية أو اجتماعية مختلفة، وهي ليست حقائق في حد ذاتها، إنما أعراض ودلائل على مسائل أخرى.

بظهور أعمال "لويد وارنر" وبحوث لجنة العلاقات الإنسانية في الصناعة بجامعة شيكاغو، أمكن تجنب الكثير من أوجه النقد التي تعرضت لها مدرسة "ألتون مايو" فقد اهتم "وارنر" بالظروف الاجتماعية والخارجية المحيطة بالتنظيم، ومنح مشكلات المجتمع المحلي والتدرج الاجتماعي قيمة خاصة في دراسة التنظيم الاجتماعي للعمل، وبذلك أصبح من الممكن الاستعانة بالمفاهيم السوسيولوجية المستخدمة في دراسة المجتمع المحلي مثل الدور، المكانة، والثقافة، في تحليل البناء الاجتماعي للمصنع، وتحقيق صلة وثيقة بين الاهتمام بالمتغيرات الداخلية والخارجية. فالتنظيم لا يوجد من فراغ، ويتوقف فهمنا للبناء التنظيمي وطابع الحياة الاجتماعية فيه، على إدراكنا للإطار المجتمعي الذي يحيط به، والقوى العديدة التي تربطه ببناء المجتمع.

وتعتبر دراسة وارنر عن النسق الاجتماعي للمصنع الحديث بمثابة إسهام رئيسي في التطور التاريخي والفكري لحركة العلاقات الإنسانية، ففي هذه الدراسة حاول تحليل العلاقة بين الصناعة والمجتمع المحلي، وحاول تفسير الظواهر الاجتماعية في المجتمع الصناعي بوضعها في السياق المجتمعي الأكثر شمولاً، دون النظر إلى المنظمة باعتبارها نسق مغلق، فقد حاول في دراسته لـ Yankee City أن يفسر ظاهرة اتحاد عمال الأحذية بالرجوع إلى التغيرات العديدة التي شهدتها بناء المصنع من جهة والمجتمع المحلي من جهة أخرى.

حاول كثير من تلاميذ وارنر التحقق من أن العوامل الاجتماعية الخارجية مثل الطبقة الاجتماعية، الدين، والظروف الأسرية، ذات تأثير في دراسة السلوك التنظيمي، على سبيل المثال نجد أن "هاريسون" و"ديبان"

قد قاما بدراسة أنماط الصراع والتعاون داخل المصنع، وحاولا البحث عن تفسيرات ملائمة للظاهرتين، وما يترتب عنها من نتائج عن طريق دراسة العلاقة بين المصنع والمجتمع وما يسود بينهما من تأثير متبادل (لطفي، 2007، ص 106).

على الرغم من الإسهام الكبير والغني الذي قدمته دراسات ألتون مايو وتجاربه في مجال دراسة السلوك الإنساني، والعوامل المؤثرة فيه ضمن التنظيم، إلا أنها تعرضت لانتقادات عديدة، إذ ركزت هذه التجارب على الحياة الداخلية للمصنع، وكأن المشروع الصناعي معزول عن البنية الاجتماعية التي لا تقل أهمية في تأثيرها عن التأثيرات الداخلية للمصنع، وربما تزيد عليها في كثير من الأحيان، كما استبعدت مسائل الصراع بين العمال وأرباب العمل مما جعل معظم هذه الدراسات والنتائج المرتبطة بها في وضع يناسب أصحاب المشاريع بالدرجة الأولى بدلالة أن هذه التجارب قد تمت بإشراف أصحاب المشاريع أنفسهم (النجار، 1985، ص 87).

كما أن هذه النظرية تتصف بالوصفية أكثر من التحليلية، أي أن روادها اهتموا بوصف ما يجب أن تكون عليه المنظمة أكثر من اهتمامهم بكيفية عمل المنظمة، كما أنه من الصعب قياس مفاهيم هذه النظرية إجرائياً، فتناولها لمفهوم "الإنساني" أم صعب قياسه إجرائياً كما أن مفهوم السلطة في نطاق التنظيم الاجتماعي لا يظهر في كثير من أعمال الباحثين على الرغم من أهميته وضرورته في دراسات التنظيم.

ما يعاب كذلك على نظرية العلاقات الإنسانية، أنها ركزت على جماعات العمل الصغيرة، والأخذ بوجهة نظر ضيقة النطاق تهتم بتحليل الوحدات الصغيرة دون تحليل الوحدات الكبرى، ولقد نظر أصحاب هذا المدخل إلى التنظيم باعتباره نسقا مغلقا والتحيز ضد الفردية ضد المعقولية، وأنه قدّم صورة للفرد يسيطر عليها الإحساسات والمشاعر، كما أن هذا المدخل يميل إلى رؤية جميع المشكلات على اعتبار أنها مشكلات في الاتصال، متجاهلا بذلك مشكلة القوة، وتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للنسق الاجتماعي للتنظيم.

لقد بالغ مدخل العلاقات الإنسانية في أهمية حياة الجماعة غير الرسمية في مكان العمل، وإغفال بعض العوامل مثل اهتمام العمال بأسرهم وأصدقائهم خارج مكان العمل، والشعور بالملل الذي قد يلزم العامل في بعض المهن، كما أن العلاقات مع الزملاء قد تكون أكثر دلالة بالنسبة للعاملين في الأعمال الإدارية الذين يتضمن عملهم درجة كبيرة من التفاعل مع الزملاء.

2.3 نظرية نسق الصراع:

من الطبيعي أن يعمل أي تنظيم بكفاءة وفاعلية، شريطة أن يكون هناك تفاعل متواصل بين الأفراد والجماعات المختلفة في شتى الأنحاء وعلى صعيد المستويات التنظيمية، حيث تحدد التنظيمات أهدافها، ولغرض تحقيق هذه الأهداف لابد من الاستعانة بمجموعة من العاملين من ذوي التخصصات المختلفة الذين يكلفون بتحقيق الأهداف الجزئية للوحدات التي يعملون بها، ولقدرة هؤلاء العاملين على تحقيق أهداف وحداتهم فإنهم يعتمدون على بعضهم البعض لأغراض شتى مثل تبادل المعلومات، الرأي، الخبرة، التعاون، التشاور والتنسيق. فهذه الاعتمادية والترابط بين عمال الوحدات وخلق علاقات مع بعضهم البعض قد يؤدي إلى اتفاق العاملين في بعض الموافق (اتفاقهم حول أهداف مشتركة)، وتعارضهم واختلافهم في البعض الآخر (كاختلاف وجهات نظرهم حول كيفية إنجاز العمل، أو في الوسائل اللازمة لذلك)، وهو ما يؤدي إلى صراع تنظيمي.

فالصراع التنظيمي هو أمر طبيعي وحتمي لابد أن يظهر في أي تنظيم مهما كانت طبيعة نشاطه، لذا أصبح من الواجب على إدارة التنظيم الاعتراف به كظاهرة طبيعية وحتمية، وسمة تنظيمية ملازمة لحياة التنظيمات، والتعرف على أسبابه ومصادره سعياً إلى التوصل إلى الطريقة المناسبة للتعامل مع مثل هذه المواقف التنظيمية. وغالباً ما تحصل الصراعات بين العاملين بسبب الخلفيات الثقافية المتداخلة للأفراد داخل المنظمة، إضافة إلى الاختلافات في قيمهم واتجاهاتهم ومؤهلاتهم ومذركاتهم.

كما يمكن أن ينشأ الصراع لأسباب تنظيمية وهو ما يلزم الإدارة من امتلاك المهارات السلوكية اللازمة للتعامل مع الصراعات بين العاملين واستخدام المعارف السلوكية التي يمتلكها الفاعلون في معالجة الصراعات التنظيمية، وتوظيفها بشكل إيجابي لصالح التنظيم ككل.

يفرض الاتجاه العلمي في هذا الصدد استيعاب كل وقائع الحياة الاجتماعية سواء ما تعلق منها بالتوازن أو بالصراع، ولهذا نلاحظ كتابات مهمة لعلماء الاجتماع تتضمن معالجات للنقد والإيديولوجيا والاعترا ب، وتدعو إلى ضرورة استخدام المنهج الجدلي (علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، 1978، ص 511)، وهو الأمر الذي دفع Alain Touraine للقول " إن كل نمط اجتماعي يشمل علاقة مركزية للسلطة في الوقت الذي يشمل أيضا على مجموعة نماذج ثقافية التي تشكل رهانا للصراع الاجتماعي الأساسي (Touraine, 1984, p. 54)، ومنه فإن الصراع الاجتماعي في المجتمع الأكبر يؤثر ويتلقى التأثير في ذات الوقت من التنظيم كمجتمع أصغر، مادامت هناك علاقات للسيطرة في كلتا الحالتين، ولهذا فإن ما ذهب إليه Dimitri Weiss من أن عملية الفعل في ميدان علاقات العمل التي تمارس في ظروف صراعية وكل تنظيم صناعي يعتبر كنظام اجتماعي مصغر يتوقف على التفاعل المستمر الذي يتمظهر في كل المستويات، تحليل يقود للاعتراف على أن كافة مظاهر ومستويات الحياة الاجتماعية والمؤسسية تحتوي على ظروف صراعية، ولعله غير خاف على أن جوهر الصراع يكمن في التضارب والتناقض بين مصالح الطبقات الاجتماعية التي تقررها طبيعة العلاقات الإنتاجية التي يكونها الإنسان مع وسائل الإنتاج، والتي تقود إلى الصراع الطبيعي الدائم، إلا أن جميع هذه الآراء المتضاربة التي تدور حول دور الصراع في الأنظمة الاجتماعية لا تزال تسيطر على نظريات ومفاهيم علم الاجتماع المعاصر، فهناك الميكرو سوسيولوجي، التي تدرس حالة الصراع الموجود بين الأدوار والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين التنظيمات، وهناك ما يعرف بالماكرو سوسيولوجي، الذي يدرس حالة الصراع الموجود في الأنظمة الحضارية والاجتماعية، (ميتشل، 1978، صفحة 65).

وهذا التحليل يميز بوضوح وجود اتجاهين رئيسيين لدراسة موضوع علاقات العمل في بعدها الصراعى التنظيمى المؤسسى وبعدها الصراعى المجتمعى.

فى التاريخ المعاصر نجد ألبىون سمول Albion Small فى أوائل 1910 يؤكد على أن الصراع كان العملية الاجتماعية الأساسية فى الحياة، وستبقى الحياة الاجتماعية رهينة للصراعات الخاصة التى يواجهها الفرد، ثم حاول George Vold فى فترة متأخرة شرح وتطبيق نموذج النسق الطبيعى الذى ساد خلال الأربعينات والخمسينات خاصة فى التفسيرات المتأثرة بعلم الاجتماع الأمريكى ، وفى سنة 1956 نشر Lewis Coser كتابه وظائف الصراع الاجتماعى، ثم كتاب الاتصالات الفكرية فى دراسة الصراع الاجتماعى 1967، لتبدأ دراسات الصراع تتبع من جديد، حيث انصب الكشف عن الوظائف الإيجابية التى يقوم بها الصراع الاجتماعى أكثر من محاولة إظهار المعوقات الوظيفية له، ويعنى ذلك إبراز النتائج المترتبة على وجود الصراع والتى تؤدي إلى زيادة قدرة العلاقات الاجتماعية والجماعات على القيام بهذا التكيف. وذلك بدلا من أن يكون الصراع عاملا سلبيا يفرق المجتمع ويمزق أوصاله، يمكن أن يحقق هذا الصراع عددا من الوظائف المحددة بالنسبة للجماعات أو لغيرها من العلاقات الجماعية فهو يسهم مثلا فى المحافظة على حدود الجماعة ويمنع انسحاب أعضائها منها.

بين كوسر أن الباحثين الذين اعتمدوا نظرية النظام الطبيعى قد أهملوا دراسة الصراع مدة طويلة، معتقدا أن تالكوت بارسونز يربط الصراع بالسلوك المنحرف، والذي نظر إليه فى الوقت نفسه كمرض يحتاج إلى علاج، علاوة على ذلك فإن بعض العلماء مثل مايو يتحاشى الصراع فى دراسته للتنظيم، إذ أنه نظر إليه من وجهة نظر الإدارة التى تمثل الهدف الأساسى للمجتمع؛ وبهذه الخلفية المبدئية فهو لم ينظر فى إمكانية أن يحتوى نظاما صناعيا مصالح متضاربة تنطلق من اتجاهات مختلفة ومنطق مختلف(الحوات، 1985، ص120).

كما أكد كوسر على النموذج المتكامل الذي يفيد الاتفاق والصراع في آن واحد والذي لا بد من الوصول إليه، كما أن مجهوداته ساهمت في تقديم رؤية مختلفة لماركس وسيميل حول الصراع، وهناك عدة أسس تشكل القاعدة الرئيسية لهذه النظرية تتمثل في اعتبار الصراع دعامة لبناء الجماعة وينمي لدى الأفراد الشعور بالانتماء إليها، وكأن مناقشة كوسر للصراع لا تهدف إلى البحث عن الأصول التاريخية والشواهد الواقعية الدالة على الصراع بين الطبقات والفئات الاجتماعية، لكن ومع ذلك فليس كل نموذج للصراع يتعلق ببناء الجماعة، وإنما يتوقف على طبيعة هذا البناء الذي يظهر الصراع بداخله، وإن كانت الصراعات من حيث أنماطها والبناءات من حيث نماذجها لا تمثلان متغيرات مستقلة. إن الصراعات الداخلية المرتبطة بالقيم والأهداف والمصالح، والتي لا تتعارض مع الافتراضات الرئيسية التي تركز عليها العلاقات الجماعية، تكون عادة ذات وظائف إيجابية إذ بإمكانها تحقيق إعادة التوافق والتكيف مع القوى الاجتماعية داخل الجماعة في ضوء الحاجات التي يستشعرها أعضاء هذه الجماعة، وفي الوقت ذاته حينما يكون الارتباط بين أعضاء الجماعة حول القيم الأساسية التي تستند إليها شرعية النسق الاجتماعي، فإن ذلك يشكل أحد مصادر تهديد بناء الجماعة ومع ذلك كله فسواء كانت الصراعات الداخلية عاملاً من عوامل التوازن في العلاقات الاجتماعية أو استعادة التوافق بين المطالب التنافسية، أو كانت تشكل تهديداً للبناء الاجتماعي؛ فإن ذلك يعتمد على طبيعة هذا البناء الذي تظهر بداخله الصراعات، ودرجة اختلاف الجماعات من حيث استجابتها للصراعات الداخلية، بهذا يكون الصراع الاجتماعي بمثابة ميكانيزم للتوافق مع المعايير السائدة والظروف الجديدة والتكيف المستمر لتوازن القوى الاجتماعية، وهناك نموذجان أساسيان للصراع هما: الصراع الواقعي، والصراع غير الواقعي.

— النموذج الأول والمتمثل في الصراع الواقعي: يعبر عن صراعات تنشأ عن إحباطات المطالب أو علاقات معينة داخل الجماعة، أو عن عدم القدرة على تقدير الأهداف أو الغايات، وهذا النوع من الصراعات يمثل وسيلة لتحقيق بعض النتائج أو الأهداف، ومن ثمة يمكن أن تحل محله أنماطاً بديلة للتفاعل.

أما النموذج الثاني فهو غاية في ذاته، ولا يمكن أن يكون وسيلة لإنجاز الأهداف (محمد علي، تاريخ علم الاجتماع، 1978، ص 529).

بهذا تكون اهتمامات الباحثين السوسيولوجيين قد تزايدت بالاهتمام بقضايا الصراع من جهة وقضايا التنظيم من جهة أخرى حيث بدأ بعض علماء الاجتماع يدرسون الصراع بعد أن أدركوا مدى ارتباط نظريات هذا العلم بدراسة الاستقرار والنظام، وبعد أن لاحظوا كذلك أن إهمال هذا العلم لدراسة الصراع كان نقطة الضعف الأساسية التي تركز حولها نقط الأطر التصورية التقليدية، لقد حاولوا إخراج علم الاجتماع من دائرة النظام... كما أنهم درسوا الصراع من وجهة نظر وظيفية بحثة (زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، 1881، ص 167)، ولهذا حاول هذا الاتجاه إيجاد الالتقاء والتمفصل النظري عن طريق إعادة صياغة نظرية الصراع بشكل ترابطي يأخذ في الاعتبار الاتجاه الماركسي الذي يمثل هذه النظرية في شموليتها، والاتجاه الثاني هو الاتجاه الوظيفي الذي ركز خصوصا على مقولات التوازن والانسجام والاستقرار داخل التنظيم، وبالتالي فالاتجاه التوفيقى قد جذب إليه اهتمام بعض المفكرين من ذوي الاتجاهين (لويس كوسر، جون ريكس، رالف داهرن دولف...) في محاولة للتحقيق التكامل النظري.

3.3 نظرية نسق التبادل الاجتماعي:

تقوم نظرية نسق التبادل الاجتماعي على أساس فهم الأجزاء التي يتكون منها المجتمع، والعمليات التبادلية التي تحدث بينهم، وكذلك التعرف على سلوك الأفراد، واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع مشكلاتهم، على أساس أن السلوك هو المكون الأساسي للمجتمع والتنظيمات التي تعمل في إطاره، بذلك يمكن

القول بأن نظرية التبادل الاجتماعي قائمة على ثلاثة أسس مهمة هي الفرد، الجماعة، المجتمع، كما أن لهذه النظرية تفسيرات عديدة حسب توجهات المفكرين، ولقد سعى هومانس إلى توضيح هذه الأسس؛ حيث إن الفرد في إطار سعيه واهتماماته لإشباع حاجاته وقضاء مصالحه يدخل في علاقة تبادلية مع الأشخاص والجماعات

المختلفة والمؤسسات المجتمعية، التي قد تفرض عليه القيام بأنشطة معينة في مقابل تحقيق هدفه المنشود، ويتم ذلك طبقاً لظروف المجتمع ومعاييره، ولقد قدّم هومنز تحليلاً للتبادل وربطه بتصورات من علم النفس السلوكي، خاصة ذلك الذي قدمه سكينر من خلال التجارب الشرطية الممثلة في تجارب التقاط الحمام لحبوب الذرة، فتتابع التقاط حبوب الذرة عند الحمام يُظهر بشكل شرطي أيضاً عند الإنسان فهناك تبادل وتعزيز للسلوك، ولقد تأثر هومنز كذلك بأعمال بارتو و هندرسون من حيث تمييزه بين النسق الداخلي الذي اعتبره سلوك الجماعة التفصيلي الذي يحدث استجابة لبعض متطلبات الوظيفة، ولكنه ناشئ في الوقت ذاته عن النسق الخارجي ويمثل استجابة له، في حين نجده يعرف النسق الخارجي بأنه حالة التفاعل وما ينشأ بينه من علاقات.

ظهرت نظرية التبادل الاجتماعي كإحدى الاتجاهات النظرية التي تبلورت في نهاية الخمسينات من القرن العشرين، نتيجة لما نشأ من رأي حول إخفاء البنائية الوظيفية في قراءتها للواقع الاجتماعي، كنظرية تعكس الواقع الامبريقي وتفسير السلوك الإنساني في مستويات مختلفة.

جاءت محاولاتها الأولى في مجموعة الأفكار الأساسية، والذي يتمثل بعضها في أن الأفراد في عملية التفاعل الاجتماعي، إنما يتبادلون أنماط السلوك. لتعتمد في تفسيرها للسلوك على عوامل سيكولوجية بحثة ترتبط في بعض مضمونها بعوامل بيولوجية، وجاءت بمحاولات لاحقة في تجاوز اختزال السلوك الإنساني في عوامل سيكولوجية بارتباط السلوك البناء الاجتماعي والثقافة وهذا ما قال به بيتر بلاو، ولقد نبعت النظرية من مصادر معرفية متعددة أهمها بعض أفكار وافتراضات مفكري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي خاصة ما تضمنته كتابات آدم سميث Adam Smith، هذا بالإضافة للظروف الاقتصادية التي صاحبت الثروة الصناعية وما ترتب عليها من تغيرات، كاتساع نطاق التجارة وازدهار المشروعات الصناعية، وظهور النزعة الفردية، كما يرجع فكر التبادلية إلى الأنثروبولوجيا أيضاً شملت دراستها نماذج وأفكار من عملية التبادل ووظائفها الاجتماعية، وارتباط عملية

التبادل بالثقافة والحاجات الفردية، وتتنظر الأنثروبولوجيا إلى المجتمع باعتباره شبكة من التبادلات المنظمة عن طريق معيار تبادلي (ابراهيم، 2008، ص 112).

يعد الفرد ضمن هذه النظرية وحدة تحليل فيها، وأن الحاجات والأهداف الخاصة هي المحرك الأساسي والدافع الرئيسي للأفراد وتعد المكافآت التي يحققها الأفراد في سلوكهم المتبادل حجر الزاوية لهذه النظرية، ويعد جورج كاسبر هومنز George Casper Homans من أهم المنظرين فيها، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، وأهم أعماله توضيح عناصر السلوك الاجتماعي التي تشتمل على النشاطات أي الحركات والأفعال التي يقوم بها الأفراد، وأن عملية التبادل هي عملية مواءمة وتوافق ومشاركة في القيم والمعاني، فالأفراد وفقاً لهذه النظرية ينبغي أن يأخذوا ما يمكنهم من الآخرين، وهم قادرون على مكافأة وعقاب بعضهم البعض، وحتى يحققوا التكيف فإنهم يجدون أنفسهم في مواقف تبادلية، وتعد نظرية التبادل الاجتماعي في وقتنا الحالي من أبرز الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، حيث يمكن استخدام تصورات هذه النظرية لتفسير بعض الظواهر الاجتماعية أهمها: اللا مساواة بين الأفراد داخل المجتمع، وقيام السلطة والصراع الاجتماعي، ومن أهم المفاهيم التي تم الاعتماد عليها، والتي تعبر عن أهم القضايا التي تثيرها هذه النظرية نجد مفهوم الفاعل، علاقة التبادل، القيمة، المكافأة، البدائل، التكلفة، الاعتماد، التوازن، الموارد والمصادر، أما فيما يخص طرق البحث التي استخدمها المفكرين في عملية البحث والدراسة فيمكن تلخيصها أولاً في الملاحظة المباشرة: وهي مراقبة سلوك أعضاء عملية التبادل الاجتماعي بشكل مباشر دون وجود واسطة وتسجيلها بدقة حسب برنامج متضمن أهداف واضحة لهذه المراقبة، ثم طريقة المختبرات النفسية: المتكونة من أجهزة إلكترونية وكهربائية لرصد سلوك أعضاء الجماعة التجريبية الخاضعة للمراقبة المباشرة، ثم الطريقة الثالثة: والتي تعنى بملاحظة سلوك الحمام والتي قام بها جورج هومنز، حيث بدأ بتقديم حبوب الطعام إلى الحمام كمحفز للسلوك الغريزي لها من أجل معرفة رغبتها في الطعام (كمكافأة) وعلاقة ذلك باندفاعها في ممارسة سلوك آخر ومعاقبها بواسطة حرمانها من تقديم هذه الحبوب عند عدم استجابتها لبعض متطلبات تجربته.

إضافة إلى إسهامات هومنز في نظرية نسق التبادل الاجتماعي ودراسات بلاو الذي اعتبر من خلالها أن العمليات الاجتماعية الأكثر تعقيدا تتطور من عمليات بسيطة، وأن انبعاث التنظيم الاجتماعي هو عملية استطرادية تبتدئ بعمليات الوحدات الصغرى، ظهرت إسهامات لآخرين ضمن نظرية التبادل الاجتماعي من بينهم آلفين غولدنر في كتابه " أزمة علم الاجتماع في الغرب"، والذي كان إلى جانب كتابات رايت ميلز من أهم مصادر الثورة على البنائية والوظيفية، وظهر الاتجاه الرادكالي في علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية (السيد، 1975، ص187)، ولا ننسى كذلك إسهامات مالينوفسكي والتي من أكثرها انتشارا النظرية الوظيفية للثقافة ثم نظريته في النظم والحاجات، من خلالها حاول أن يوضح شأن التحولات السريعة التي يشهدها المجتمع في العالم الحديث والتي تتطلب ضرورة وجود علم اجتماعي يكون ركيزة تستند عليها الهندسة الاجتماعية، وأن هذه الهندسة لن تكون بدون وجود هذا العلم، كما اعترف بأنه إلى جانب هذا العلم الاجتماعي ينبغي أن نأخذ في الاعتبار كل المبادئ الأخلاقية، ولهذا نجده يؤكد على ضرورة تطوير المنهج الملائم لعلم الاجتماعي، علما أنه لا يمكن الاستغناء عن المنهج المقارن في علم الاجتماع النظرية الوظيفية للثقافة.

بهذا يكون قد قدم هذا الاتجاه منحا جديدا في التحليل الاجتماعي لعملية التبادل الاجتماعي وفسر مكونات هذه العملية بشكل سليم خاصة في المجتمعات الرأسمالية والصناعية، كما أن هذا الفكر أبرز الجانب الاقتصادي للسلوك الاجتماعي، إلا أنه لم يقدم إلا بعض مفاهيم المذهب النفعي في علم الاقتصاد واستعمالها لبناء فكر جديد في ميدان علم الاجتماع، ومن بين الانتقادات التي وُجّهت لنظرية نسق التبادل الاجتماعي يمكن ذكر أنها اعتمدت في بداية مرحلتها الأولى تقييم ظواهر اجتماعية في مجتمعات بدائية صغيرة، ثم تعميمها على المجتمع في كليته بغض النظر عن مرحلة تطوره الاجتماعي، الفكري والصناعي، وكذا تفسير التناقض والتماسك الاجتماعي من خلال زاوية المنفعة المتبادلة، وإهمال الزوايا الأخرى كالمشاركة الوجدانية، وتجاهل دراسة عملية التبادل الاجتماعي في المجتمعات الزراعية والتقليدية والاشتراكية والدينية، كما أن الفكر التبادلي لم يعطي أهمية بالغة لتأثير القيم الاجتماعية على أهمية التبادل الاجتماعي، بل تعامل معها معاملة سطحية وبسيطة، على

اعتبار السلوك الاجتماعي موجه لخدمة أهداف شخصية وذاتية ويخضع في الوقت ذاته لاعتبارات عاطفية غير عقلية، وأن هذا الفكر التبادلي عبارة عن انعكاسات للعلائق النفعية داخل النظام السائد في المجتمع العام (لطفي، 2007، ص 287).

فالتحليل لم يصل لمستوى نموذج نظري متماسك فوصف الشعور والعلاقات والإحساس لمجموعة من الأفراد لا يكفي لبناء نظري متماسك، فالذين يعملون داخل هذا الإطار غالبا ما يتجاهلون البناء الرسمي للتنظيم كمجموعة من المتغيرات أو العوامل التي يمكن أن تستعمل لتفسير نماذج السلوك الملاحظ، هذا بالإضافة إلى عدم الاهتمام بعلاقة التنظيم بالبيئة (الحوات، 1985، ص 143) .

استنتاج عام:

حاولنا في هذا الفصل استعراض الأنساق المهمة من النظريات التي حاولت أن تقدم فهما وتفسيراً للتنظيم الاجتماعي، باعتبارها تمثل أهمية بالغة في البحث العلمي بصفة عامة، وتتحدد على أساسها "هوية" أي علم من العلوم، فهي التي تحدد موضوع البحث وتنظم عملياته وأدواره واتجاهاته، كونها تشكل نسقا فكريا متسقا حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة، وإطارا تصوريا ومجموعة مفاهيم وقضايا نظرية توضح العلاقة بين الوقائع وتنظيمها بشكل له معنى، إضافة إلى أنها ذات بعد امبريقي يستند إلى الواقع، ومعطياته قابلة للاختبار والتنبؤ من أجل فهم مستقبل الظواهر عن طريق تحديد العلاقات بين مختلف المتغيرات.

وكما سبق ذكره، إن النظريات المعاصرة ضيق نطاق البحث والاهتمام ووجهته وجهة علمية محضة بعيدا عن التفسيرات الفلسفية أو العقائدية أو المثالية، أملا في تكوين نظرية علمية استقرائية، وفي مساعدة عمليات الإنتاج والإدارة والخدمات للوصول لدرجة أفضل من الكفاءة والرفاهية لأفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق لا يمكن بأي حال أن نعتبر التنظيم قلعة منغلقة على نفسها، فالتنظيم عمليا ودائما في أخذ وعطاء إلا في الحالات الشاذة والنادرة، بل إن هذا الارتباط والاعتماد المتبادل هو الذي يكون ديناميات العمل والتطور فيها،

ويتضح كذلك مما تم سرده من اتجاهات ومواقف أن النظريات الحديثة والمعاصرة تؤكد أساسا فكرة ثبات النسق في بيئة من التفاعل والديناميكية والحيوية التي تسمح بجمع الاتفاق والاختلاف في نسق واحد من التنظيم الاجتماعي.

يصعب القول بأن أي من النظريات يمكن الاعتماد عليها في تقديم فهم متكامل لظاهرة التنظيمات الاجتماعية، فكل من هذه النظريات ركزت اهتمامها على جانب معين وهذا ما يترتب عليه القول بأن فكرة النسق العام يبدو أنها أكثر قدرة وملاءمة لفهم التنظيم الاجتماعي شريطة أن يكون هذا النسق مفتوحا قادرا على التكيف والتفاعل ليخلق من نفسه ميكانيزمات للتوازن التنظيمي والكفاءة في الأداء والعمل، ولعله من المهم أيضا أن نشير إلى أن نوعية التنظيم الذي سيقوم الباحث بدراسته هي التي تفرض في كثير من الأحيان نوعية الاتجاه النظري الذي يعتمد عليه في البحث والاستقصاء.

المبحث الثالث: النوع الاجتماعي وظهور المقابلة النسوية

• التطور الفكري لمفهوم النوع الاجتماعي

مدخل:

يعد مفهوم النوع الاجتماعي من أبرز المفاهيم إشكالية في عصرنا؛ حيث اقترن منذ أولى فترات ظهوره بالكثير من الجدل والنقاش اللذين رافقا مختلف تنقلات المفهوم من ساحات العلم والمعرفة نحو حقول الفعل الموجه والتنمية، وسائر تحركاته الجغرافية من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوروبا ثم نحو بقية دول العالم والدول العربية (التايب، 2011، صفحة 107).

إن صعوبة وضعية المرأة وتعمّد إشكالياتها، يدفعان المرء إلى مهمة طرحهما للدراسة والبحث والتفكير والنقد، والكيفية التي يتم بها معالجة هذه الإشكالية للخروج من هذه الدائرة المغلقة وكسر قيودها التي خلفتها عصور الظلام والتخلف، في مجتمع له أعرافه وتقاليده التي حددت مكانة الرجل والمرأة ودورهما في العائلة والمجتمع والسلطة من خلال تقسيم العمل الاجتماعي المرتبط بأسلوب الإنتاج وأدواته الاجتماعية، التي فرضت على المرأة إيديولوجيا تقوم على عدم المساواة بين الجنسين، وجعلت من المرأة واحدا من اثنين: إما أمًا ولودة وزوجة مطيعة لا تخرج من منزلها، وإما جسدا أنثويا وأداة للإغراء والغواية، وهو ادعاء شائع أدى إلى اعتبار المرأة أدنى من الرجل، وهو ما يبرر جعلها تحت وصاية الرجل.

ثمة حقيقة سوسيولوجية هامة هي أنه بالرغم من الفروق والقدرات والخصائص البيولوجية بين الرجل والمرأة، فإننا لا نستطيع أن نفصل نشاط كل منهما عن الآخر، لأن كل منهما يكمل الآخر ويتممه في وحدة طبيعية وخلية اجتماعية هي أساس تكوين المجتمع الإنساني واستمراره، وإن ضرورة هذه الخلية الاجتماعية التي

تنتج الحياة؛ تجعل من الرجل والمرأة، كل حسب وظيفته وقدراته وخصائصه، كلاً متكاملًا لا يمكن الاستغناء عن جزء منه دون الآخر، لأن الحياة لا تستديم إلا بوحدهما (حيدري، 2003، ص 107).

لا يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما يتعداه إلى فرض أدوار اجتماعية مختلفة لكل من الذكر والأنثى، وقد انطلق بعض علماء الاجتماع من هذه الأدوار المختلفة إلى التأكيد أن الرجل يقوم بالأدوار الوظيفية المتعلقة بالعمل والكسب، وأن المرأة تقوم بالأدوار العاطفية الاستهلاكية إلى جانب رعاية المنزل، فالأدوار الاجتماعية المرتبطة بالنوع التي يفرضها المجتمع، والتي اتفق على تسميتها بـ "النوع الاجتماعي" Genre/Gender، تشكل تحدياً أمام علماء الاجتماع، وتتطلب حواراً جاداً بشأنها.

إن تعريف وتحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية لموضوع النوع الاجتماعي، قد أصبح من الأمور الضرورية والملحة من أجل تأصيل مفهوماتي محدد ودقيق، لما يفرضه هذا المفهوم من تحديات وتناقضات، تباينت فيها الآراء واحتدمت فيها الدراسات نتيجة الخصوصية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والإيديولوجية التي توطر هذا المفهوم، وبالتالي فالضرورة السوسيولوجية تقتضي الوقوف عند كل مفهوم وربطه بسياقه العام.

1. المدخل المفاهيمي:

• النوع الاجتماعي:

تقتضي الضرورة الإستمولوجية بداية تحديد مفهوم "النوع" كمفهوم أساسي يسمح لنا بفهم الأسس الأيديولوجية التي من خلالها تبنى محددات الذكورة والأنوثة في المجتمع، وبالتالي يمكن فهم عديد من القضايا الراهنة حول واقع كل من المرأة والرجل ضمن الدراسات السوسيولوجية التي تقارب الموضوع من زوايا مختلفة.

يشير مصطلح "النوع" إلى تعبير فضفاض وواسع الاستعمال في العلوم الاجتماعية، أما النوع الاجتماعي فهو عملية دراسة العلاقة بين المرأة والرجل في المجتمع، التي تحددها وتحكمها عوامل مختلفة، اقتصادية،

اجتماعية، ثقافية، سياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل... كما تشير بعض الدراسات إلى أن مصطلح النوع تم استعماله أول مرة من قبل مجموعة من الأطباء النفسيين الأمريكيين والبريطانيين ما بين سنة 1960/1950، بغرض التمييز بين الجنس البيولوجي والعوامل الثقافية والاجتماعية المكونة للفرد، وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم الاتزان في توزيع السلطة والقوة، وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقيّة، بينما تأخذ المرأة وضعاً ثانوياً في المجتمع (Institute of development studies, 2015, p. 2).

نشأ مصطلح "النوع الاجتماعي" على سبيل ترجمة مصطلح "الجنس" Gender، والذي تعددت صيغ ترجمته إلى اللغة العربية منذ نشأة المصطلح في النظرية النسوية الغربية منذ سبعينات القرن العشرين، "الجنس" كلمة لاتينية في الأصل تشير إلى الجنس (أي الاختلاف في الجنس بين الذكر والأنثى)، لكنه كمصطلح في علم الاجتماع، أخذ مفهوماً محدداً تُرجم إلى العربية بعبارة "النوع الاجتماعي".

لا يخفى على أحد أن هنالك اختلافاً بيولوجياً بين الذكر والأنثى، ويتجلى هذا الاختلاف في الأعضاء والوظيفة الجنسية، حيث أثبت العلم أن الاختلاف الطبيعي الوحيد بين الذكر والأنثى هو الاختلاف في تلك الوظيفة، أما الاختلافات الأخرى التي تمس الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها كل من الذكر والأنثى فليس مرتبطة بالاختلافات البيولوجية الموجودة في جسد كل منهما، بل بسبب عوامل اجتماعية صنعها البشر بأيديهم، فمثلاً عندما نقول أن عدد النساء الأميات أكثر من عدد الرجال الأميين في مجتمع ما، فذلك ليس ناجماً عن كونهن إناث، بل لأنهن لم يرسلن إلى المدارس للتعليم، والدليل على ذلك أنه في حال إرسال البنت إلى المدرسة للتعليم، فإنها تتعلم مثلها مثل الذكر. أي أن هنالك عوامل اجتماعية وسياسية وثقافية لعبت دوراً في تحديد الفروق بين المرأة والرجل ليس على أساس الاختلاف البيولوجي وإنما على أساس اختلافات مبنية اجتماعياً عبر تاريخ طويل. هذا التصنيف هو مفهوم راسخ في الأذهان، ومكرس في السلوك والممارسات اليومية، حتى يكاد الناس

لا يلاحظون وجوده، وهذا أول ما يُعيق عملية التغيير وتجاوز الأدوار النمطية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2011، صفحة 9).

فمفهوم النوع الاجتماعي تعبير يستعمل على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية، ويوظف في أغلب الأحيان للدلالة على العمليات المعقدة التي تجعل الجنسين أشخاصا اجتماعيين يحملون في أنفسهم معانٍ يربطونها بأعمالهم الخاصة، رغباتهم، واتجاهاتهم المنظمة اجتماعيا (United national, development fund for women, 2014, p. 4).

ومنه فإن النوع هو عملية دراسة العلاقات المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع التي تسمى بعلاقات النوع الاجتماعي، إذ تحددها وتحكمها أطر مختلفة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية... عن طريق التأثير في قيم العمل للأدوار الإنجابية أو الإنتاجية أو التنظيمية، التي يقوم بها كلا الجنسين، فعادة ما تسودها علاقات عدم الاتزان على حساب المرأة في توزيع القوة لتكون النتيجة احتلال الرجل لمكانة فوقية، بينما تتخذ المرأة وضعاً ثانوياً في المجتمع في شتى الأحوال.

فمسألة النوع هي واقع اجتماعي ناتج عن التنشئة الاجتماعية، وليس مجرد اختلافات بيولوجية، إذ يعدّ مفهوماً محورياً في علم الاجتماع العام، وفي مجالات محددة مثل سوسيولوجيا التربية، والشغل والأسرة، والتنمية وغيرها. فالاختلاف بين الجنسين يرجع أساساً إلى كل اختلاف له علاقة بما هو اجتماعي ثقافي، بعيداً عن الاختلافات الكروموسومية البيولوجية (Lebaron, p. 63)، التي تحتوي على مجموع الطبائع الفسيولوجية الخاصة "بالجنس" الذكري والأنثوي، كما أنها تخلق تناسلاً سيكولوجياً أيضاً.

الجنس: le sexe يحدّد بصفة أدق بما يلي:

الجانب التشريحي: أي التركيب الداخلي للأعضاء التناسلية، وخاصة المميزات الأولية الجنسية التي يمكن تشخيصها منذ الولادة.

الجانب الفسيولوجي: أي ذلك الذي يخص وظائف هذه الأعضاء، ومن ضمنها يمكن ذكر القدرة الجنسية والإنسانية، أي المميزات الجنسية الثانوية.

الجانب الأحيائي: أي الغدد الصماء التي تسمح بتنشيط هذه الأعضاء وتطورها منذ ظهور المميزات الجنسية الثانوية وتشغيلها حتى آخر الحياة، عبر المراحل المختلفة التي يمر بها الإنسان والتي تتمثل أهمها في الولادة والبلوغ والعجز...

في التعريف العام لمفهوم النوع، ينبغي تثبيت نقطتين مهمتين وهما:

النوع ليس جنساً Le genre n' est pas le sexe/ gender is not sex

النوع ليس المرأة le genre n'est pas la femme/ gender is not a woman (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 2006، صفحة 9).

في هذا الصدد يجدر التمييز كذلك بين **الجنس** و**الجنوسة**، فحسب علماء الاجتماع؛ يُستخدم مصطلح الجنس للدلالة على الفوارق الفسيولوجية والتشريحية كما أسلفنا الذكر، أما الجنوسة فتعني الأفكار والتصورات الاجتماعية لمعنى الذكورة والأنوثة وهي بالتالي ليست نتاجاً مباشراً بالضرورة للجنس البيولوجي لدى الإنسان، ومن هنا فإن الفرق بين الجنس والجنوسة عنصر جوهري في النشاط البشري، كون الكثير من الفروق بين الذكور والإناث ليست بيولوجية الأصل (غيدنز، علم الاجتماع، 2005، صفحة 186).

إن تمييز العلماء والمختصين بين **الجنس** و**النوع** أضحى اليوم حقيقة غير قابلة للنقاش ولا للمزايدة، بعدما سادت الفئاعة _في مختلف حقول المعرفة الإنسانية والمعرفية_ باعتبار الجنس إشارة للفوارق البيولوجية

بين جسم الذكر والأنثى، واعتبار النوع إحالة للفوارق النفسية والاجتماعية والثقافية بين الرجل والمرأة. وقد أصبحت سائر عمليات التنشئة الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي ومساراتها الأولية (العائلة - الأسرة) والثانوية (المحيط - البيئة - الإعلام) تحيل إلى مجموعة الأدوار التي يتم بناؤها لدى الجنسين. ويؤكد علماء الاجتماع اليوم على أن عملية التنشئة الاجتماعية المتصلة بالنوع تبدأ فور الولادة، حيث تتم عملية تعليم الأطفال وتلقينهم القيم والمعايير التي يعتقد المجتمع أنها تتناسب وتتطابق مع نوعهم البيولوجي (غيدنز، علم الاجتماع، 2005، ص 222).

نستنتج في هذا الشأن، أن الجنس يعني الأحوال البيولوجية التي تقود إلى تحديد بيولوجية كل من المرأة والرجل، بينما يعني النوع الهوية والكيان الإنساني الذي تم تشكيله اجتماعيا والذي يتأثر بما يتم تحديده في الإدراك الحسي الاجتماعي للأدوار الذكورية أو الأنثوية.

2. المقاربة السوسيولوجية لمفهوم النوع الاجتماعي:

إن مقارنة النوع الاجتماعي كتحصص، يدعو إلى المساواة بين الجنسين عن طريق تهيئة ظروف عادلة لتحقيق هذه المساواة، والاستمتاع بالحقوق الكاملة والمساهمة الفعالة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية السياسية، بالتالي فهي تثمين على قدم المساواة المجتمعية لأوجه التشابه والاختلافات بين الجنسين وللدور الذي يؤديه كلاهما، بالعمل على تمكين الطرفين وجعل كل منهما قادرا على تسيير حياته وفقا لجدوله الخاص ومكتسباته ومهاراته وأولوياته، وهذا لا يأتي إلا بالثقة بالنفس والاعتماد على الذات، وفي هذا الصدد تقول الباحثة الفرنسية Antoinette Fouqué:

"إن مميزات الرجل والمرأة هي مميزات تتصل بعلاقات اجتماعية تحت تأثير عوامل اقتصادية، ثقافية، وإيديولوجية... تحدد أدواره وأدوارها، لذا فمن الأفضل إقحام المساواة بين الرجل والمرأة في السياسات العامة، الحكومية منها وغير الحكومية" (الراوي، 2010، ص 13).

وتستدعي القراءة التاريخية لمقاربة النوع الاجتماعي الوقوف عند ثلاثة مستويات متصلة بمتغيرات جنس الباحث أولاً، ثم جنس المبحوث ثانياً، وجنس موضوعات البحث ثالثاً، ومدى ارتباط تلك المستويات بحضور معطى الذكر والأنثى في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويقودنا تحليل بعض جوانب ظهور تلك المستويات ضمن عدد من حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية إلى التعرف على بعض العلامات الدالة في تاريخية تطور الوعي ببعد النوع الاجتماعي، ويمكن القول إن إدماج النوع الاجتماعي كإشكالية بحث أساسية في بعض حقول العلوم الاجتماعية كالسوسيولوجيا، لم يصبح ممكناً تاريخياً إلا على إثر الصخب الذي أثارته الحركات النسوية في الغرب وبشكل خاص بعد الانتباه الإستمولوجي لبعض رائداتها لمسائل ذكورية العلم وانعدام حياديته، وتأكيداً كذلك على القالب غير الطبيعي الذي يتسم به التقسيم الجنسي للأدوار الاجتماعية (التايب، 2011، ص 141).

3. مسار التأسيس الأكاديمي لمفهوم النوع الاجتماعي وعلاقته بمفهوم النسوية:

إن التأسيس الأكاديمي والتأريخ العلمي لمفهوم النوع الاجتماعي، لا يسمح برده إلى ما هو أبعد من سبعينات القرن العشرين، حين نجح الفكر الغربي بعد مخاض عسير، تفاعلت ضمنه جملة من العوامل _لعل أهمها صخب ونضال الحركة النسوية ومناصريها من مفكرين وفلاسفة وعلماء اجتماع_ في كسر الطوق الفكري المضروب حول علاقة الرجل بالمرأة والذكر بالأنثى، وقد فُتح بذلك باب الاجتهاد أمام الجميع لمعاودة النظر وإعمال الفكر في مسألة دونية الأنثى وتَفوّق الذكر، التي اعتبرها الفكر الغربي لقرون طويلة مسلّمة صنعتها الطبيعة؛ فلم تكن بالتالي مناقشتها ممكنة، واعتُبر بعض رواد ورائدات فلسفة العلم النسوية، أفكار أرسطو (384_322 ق.م) بمثابة الرحم الذي تطورت ضمنه مثبّطات إعمال الفكر في مسألة الاختلافات بين الجنسين، بما أسست له تلك الفلسفة من تطبيع بيولوجي لأمر خضوع النساء للرجال، والاعتقاد في التفوق الطبيعي للذكور على الإناث (شيفرد، 2004، صفحة 28).

رغم نجاح العديد من المحاولات البحثية في سائر تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية في مناطق عديدة من العالم، في الإدماج الجدي لمنظور النوع الاجتماعي كتوجه علمي فكري يؤطر قضايا ومشكلات المرأة/الإنسان ضمن منظومة أشمل تعني بروابطها المركبة مع الرجل/الإنسان، وتحليل معمق لذلك يراعي خصوصية المواقع المجتمعية لكل من الطرفين، إلا أن أعدادا أخرى من الدراسات، وإن استبدلت تسمية المرأة بالنوع الاجتماعي، فإنها ظلت تحوم حول قضايا المرأة بشكل منفصل عن علاقتها بالرجل وبالمحيط العام، وفشلت في إنتاج خطاب بديل يتجاوز عقدة التمرکز حول الأنثى، والنظر للمرأة ككيان نقيض للجنس الآخر والضحية التاريخية لعدوانيته وتسلطه، واستمرت في إعادة إنتاج خطاب "نسوي غربي" محض لازال بعضه يسيء لمجالات دراسات المرأة والنوع الاجتماعي، ويُنفّر منها الباحثين والباحثات، ولئن كان مسار التأسيس لحقول دراسات أكاديمية وعلمية للمرأة والنوع الاجتماعي ذات جودة في العالم العربي، فإنه لازال متعثرا نتيجة اعتبارية اعتماد مفهوم النوع الاجتماعي واستخدامه العشوائي في بعض الساحات يتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية تأخر إرساء جدي لتلك الحقول، وربما يسهم ذلك الاستخدام الدّعائي للمفهوم إلى حد كبير في تعطيل فاعلية ما وقع تأسيسه (التايب، 2011، ص 143).

رغم ندرة المبادرات الجدية المتبنية لمنظور النوع الاجتماعي، وعدم تكتفها في الدراسات والبحوث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، إلا أن القناعة أضحت راسخة بأهمية اعتمادها في شتى الميادين، من أجل الإسهام في إنتاج سوسيولوجيا نوعية أجدى وأجود (Laufer, 2003, p. 20) والتفكير العملي في ضرورة إدماجه في صلب تخصصات كالسوسيولوجيا، الأنثروبولوجيا، الاقتصاد، السياسة، التربية، والديموغرافيا... والتأكيد على أهمية العائد العلمي والمعرفي، من أدوات ومقاربات ونتائج التي ستنتجها هذه التخصصات، بعيدا عن الإخضاعات اللاشعورية لتصنيفات نمطية جعلت من بعض الظواهر تُحسب لجنس دون آخر، من أمثلة ذلك نجد، بحوث جعلت من الوظائف المنزلية مسؤولية المرأة، وكذا بعض البحوث التي لها علاقة بالخصوبة (Gardey, Mars 2004, p. 8).

إن التناول المطلق والشمولي للظواهر باعتبارها جدلاً إما ظواهر إنسانية تخص "الإنسان" الذي ينظر إليه رجلاً وتغييب المرأة باعتبارها الوجه الآخر لإنسانية ذلك الإنسان، أو التناول المتمركز حول المرأة بوصفها الضحية التاريخية لكل مشكلات الكون، لم يعد يعتبر اليوم تناولاً بجانب الفهم الدقيق والتفسير السليم للظواهر فحسب، بل أصبح يعتبر كذلك ضرباً من التحليل والدراسة المشوهة لمسارات إنتاج المعرفة الإنسانية والاجتماعية، إن الأمر أضحى في نظر البعض يتطلب من المختصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية التوقف عن النظر للرجل كمعيار، وللمرأة كمشكلة (Marry, Maruan, & Laufer , p. 12).

ويشار إلى أن أولى محاولات التأسيس العلمي للدراسات حول المرأة برزت مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين، أي بالتوازي تقريباً مع موجة الحركات الاحتجاجات النسوية المطالبة بالاعتراف بحقوق المرأة وقضاياها، والتي كانت إحدى أهم محركات الدفع باتجاه الاهتمام العلمي بالمرأة، إذ يمثل ظهور "الدراسات النسوية" أول خطوة في مسار اقتحام موضوع المرأة لساحات العلم، حيث اعتبرت هذه التسمية "المؤقتة" انعكاساً مباشراً لأثر الحركات النسوية التي عملت على إثارة موجة نقد لادعائهم فيها العلم في الغرب بالذكورية وأحادية التمرکز الجنسي حول الرجال، كما اعتُبر غياب موضوع المرأة عن ساحة العلوم الإنسانية من قبل البعض ترجمة واضحة لعلاقات الهيمنة والخضوع التي تميز العلاقة بين الجنسين (التايب، 2011، صفحة 104)، في هذا المنحى اعتبر مسار التأسيس العلمي للدراسات حول المرأة إنجازاً تتم نحتة وسقله بقدر كبير من طرف أصوات النساء، حيث مثّل حسب البعض نتائج نظرية لغضب الفئات المحرومة، كما اعتبر بروز المرأة كموضوع للبحث والتدائس، وكحقل للمعرفة، نتيجة أملاها تحولها إلى فاعل مؤثر في حركة التاريخ بعدما كانت فاعل فيه ومؤثر عليه (Guinnet & Neveu, 2005, p. 19).

لهذه الدراسات تاريخ طويل سواء من حيث محاولة فهم وضع كل من الرجل والمرأة في المجتمع على المستوى النظري، أو على مستوى الممارسة العملية من أجل تحقيق المساواة والعدالة، لكن جوهر التحليلات

النسوية واحد في جوهره ومؤداه: فكرة أن الرجال يستأثرون بنصيب القوة والامتيازات والحرية والحقوق، أكبر مما تحوزه النساء، وأنهم يستطيعون بفضل ذلك أن يحققوا الهيمنة على النساء في مجالات عديدة، كالعمل وقضاء وقت الفراغ وداخل البيت وفي مؤسسات التعليم، وترتبط الاختلافات بين توجهات المدارس النسوية بتصور مدى التقسيمات والفروق بين النوعين، وفي طرق التعامل معها (براون و تشيرتون، 2012، ص 126)، ومن المفيد الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا كانت سباقة في التركيز على التوجهات الخاصة، والتي عنت بالأنوع الاجتماعي، مقارنة بباقي الدول الأوروبية وفرنسا تحديدا، إذ أن الولايات المتحدة شهدت أولى محاولات التركيز العلمي للدراسات حول المرأة عبر مسار إنشاء أقسام دراسات المرأة Women's Studies، في الجامعات الأمريكية مع بداية عقد السبعينات، والتي حاولت فرض نفسها كأقسام علمية أكاديمية متخصصة من خلال بعث مراكز بحث خاصة، ونشر دوريات جامعية متعلقة أساسا بقضايا المرأة، والتي تم تطويرها فيما بعد لتصبح أقسام دراسات المرأة والأنوع الاجتماعي Gender Studies.

أما في فرنسا، ورغم أهمية وحجم التحركات النسوية الميدانية بها، فإن مسار التماسس العلمي للدراسات حول المرأة ظل متعثرا وبطيئا، ولم يواكب أجيح تظاهرات نسائها، إذ ظلت المبادرات العملية لإنشاء أقسام علمية لدراسات المرأة والأنوع الاجتماعي محدودة إلى عهد قريب، ولم تتبلور كحقل علمي إلا مع نهاية التسعينات.

يعزى ذلك إلى عوامل عدة، يبقى أهمها تأثير احتجاج النسوية الأصولية التي أثارت تحركاتها العنيفة ومطالبها الجنسانية حفيظة بعض الأوساط الفاعلة في الساحة الفرنسية، فعملت على تعطيل مشروعات مختلفة ارتبطت بقضايا المرأة، سواء على المستوى التشريعي والسياسي بشكل عام، أو على المستوى الجامعي الأكاديمي بشكل أخص (التايب، 2011، ص 105).

من الصعب الوقوف على تعريف جامع ومانع للنسوية، وذلك راجع إلى تعدد تيارات النسوية واتجاهاتها، حيث توجد نسوية ماركسية، ونسوية ليبرالية، ونسوية اشتراكية، وأخرى راديكالية... إلى غير ذلك من الاتجاهات،

كما أن النسوية عرفت تطورا كبيرا، إذ يتحدث جل المفكرين والمهتمين عن ثلاث موجات للحركة النسوية، مع الاحتفاظ بطابع الخصوصية التي ترتبط بمفاهيم ومقولات وأطروحات كل موجة على حدة.

يذهب البعض إلى القول بأن مصطلح النسوية Féminisme ، قد طرح لأول مرة في عام 1860، ثم طُرح من جديد في ثلاثينيات القرن العشرين بقوة في أمريكا، وبينما طرح في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ليزدهر في الستينيات في فرنسا مع ازدهار النزعة الإنسانية المطالبة بحقوق الإنسان، قبل أن يعاود الظهور من جديد بصيغ ومفاهيم جديدة مع بداية القرن العشرين وفي النصف الأخير منه، وهي الفترة التي شهدت المراجعة النقدية للحدثة الغربية في إطار ما بعد الحداثة، ليعرف المصطلح مفاهيم متعددة تبعا للتطور الذي لاقاه.

عُرِفَت النسوية بأنها منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن، أما **معجم ويبستر** فيعرفها على أنها "النظرية التي تتنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها، وإزالة التمييز الجنسي"، كما تعرفها الكندية **لويز تريان** بأنها " انتزاع وعي فردي في البداية، ومن ثم وعي جمعي تتبعه ثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية معينة (عيساوي، 2002، ص36).

أما **سارة كامبل Sara Gambel**، أوردت تعريفا أكثر شمولية في كتابها النسوية وما بعد النسوية: Feminism and post Feminism، حيث ترى أن النسوية مصطلح يشير إلى كل من يعتقد أن المرأة تأخذ مكانة أدنى من الرجل في المجتمعات التي تضع الرجال والنساء في تصانيف اقتصادية أو ثقافية مختلفة، وتصر النسوية على أن هذا الظلم ليس ثابتا أو محتوما، وأن المرأة تستطيع أن تغير النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن طريق العمل الاجتماعي (كامبل، 2002، ص 227).

ما يمكن استنتاجه من هذه التعريفات أن هناك إجماع على أن النسوية في أصلها، عبارة عن حركة سياسية بالأساس، تسعى إلى الدفاع عن حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كالحق في الانتخاب

والمشاركة في الحياة السياسية، والحق في العمل، والتعليم وغيرها من الحقوق التي كانت حكرًا على الرجال دون النساء. فالنسوية إذن، محاولة لرد الاعتبار للمرأة بعد التهميش والتمييز الذي طالها طوال عصور خلت، وبعد النظرة الدونية التي كرستها الثقافات القديمة، على نحو ما يتجلى في كتابات بعض الفلاسفة (أرسطو، أفلاطون)، وفي بعض الكتابات والمواقف الدينية التي تكرر الهيمنة الذكورية، ككتابات أوغسطين، توما الإكويني، ديكارت وغيرهم (غارودي، 1988، ص 14)، فالحركة النسوية تنطلق من مسلمة أساسية وهي، أن النظام الاجتماعي الذي كان سائدًا طوال العصور السابقة من تاريخ الحضارة الغربية، هو النظام الذكوري الذي يكرس الهيمنة الذكورية، ويثبت دونية المرأة، إلى درجة كانت فيها كلمة "إنسان" تشير إلى الرجل دون المرأة، على اعتبار المرأة جنس آخر.

إن الإحاطة بمفهوم النسوية لا يمكن في الواقع أن يكتمل من دون الإشارة إلى ما تميز به هذا المصطلح من تحول تبعًا للتطور الذي عرفته الحركة النسوية، ذلك بانتقالها من حركة سياسية تنادي بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق السياسية والاجتماعية (الموجة الأولى للنسوية)، إلى فلسفة لها رؤيتها الخاصة للوجود والمعرفة وللقيم، للإنسان والمجتمع والتاريخ والحضارة (النسوية الجديدة)، وفي ضوء هذا التطور، فإن النسوية الجديدة تجاوزت مطلب المساواة، إلى المطالبة بالاعتراف بالاختلاف بين الجنسين، أي إثبات وجود هوية أنثوية، بمعنى التركيز على خصوصية خبرة المرأة وقيمتها وسيكولوجيتها، بحيث توجد هناك فروقًا أساسية لا سبيل إلى تجاهلها بين الجنسين أو النوعين، بل يوجد أيضًا لكل جنس منهما توجهات مميزة عن الآخر، وهذا الاختلاف لا ينقص من قدرة المرأة، بقدر ما يعني الاعتراف بها، بالنظر إلى أهمية وقيمة ما تحمله من صفات وقيم تمثل مكسبًا لها يعطيها الحق في الندية، والقدرة على العطاء والنماء والتفتح، ومن ثمة في إثراء الحضارة الإنسانية، وإنفاذها من الأزمات والاختلالات التي اعترتها بسبب هيمنة العقل الذكوري. فهي إذن تمثل مساهمة في إعادة بناء المجتمع والحضارة على أساس متوازن، وهكذا ظهر في إطار الفلسفة النسوية ما يسمى بالإبستمولوجيا النسوية، الأخلاق النسوية، فلسفة السياسة النسوية، والميتافيزيقا النسوية... ولا نغالي إذ قلنا بأن النسوية اليوم

تمثل مشروعا حضاريا بديلا، أو مشروعا مجتمعيا بديلا على الأقل في منظور دعائها (تورين، 2011، ص 312).

أنتج "مجتمع الرجال" الكثير من الطاقة، كما أحدث توترات بلغت حد القطيعة، حيث إن القطب المسيطر الذي يدفع باتجاه الغزو والكسب والحرب، كان دائما قطب الرجال، في حين كان القطب الأنثوي عنوان الدونية والتبعية (تورين، 2011، ص 312).

جاءت النسوية "كفلسفة فعل"، كونها لا تروم وضع فلسفة نظرية تأملية حول المرأة، بقدر ما تروم تغيير النظام الاجتماعي السائد، بوصفه نظاما ذكوريا يكرس المركزية الذكورية ويهمش المرأة، وهذا ما يجعل منها فلسفة تحرر ومقاومة، فهي في صورتها الجديدة، فلسفة نقدية بالأساس تتوجه إلى نقد وتفكيك الفكر الغربي الحداثي عبر منظوماته ومنظوراته المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية، التي ينظمها جميعا مفهوم العقلانية الذي يحمل مدلولاً ذكوريا خالصا (على اعتبار أن العقل يمثل رمزا ذكوريا، بخلاف العاطفة التي ترمز للتفكير الأنثوي الذاتي وغير العقلاني)، هذا النقد يتجلى من خلال فروع الفلسفة النسوية المختلفة، التي ينظر إليها كثيرون كواحدة من تيارات ما بعد الحداثة...

إن سيادة النظام الذكوري منذ آلاف السنين لم تجعل من النسوية مجرد مطالبة هدفها تغيير أوضاع المرأة، بل جعلتها ثورة تستهدف التغيير الجذري للبراديجم الاجتماعي القائم، دون الاكتفاء بمطلب المساواة والحقوق الجزئية فقط، وتعدت ذلك في خلق براديجما جديدة لعالم اليوم، لا مجال فيه للهيمنة الذكورية كما عبر عن ذلك آلان تورين.

الحركة النسوية، تكون بذلك قد قطعت أشواطاً كبيرة باتجاه الثورة المتمثلة في تأنيث المجتمع، من خلال التطور الذي يميز الخطاب النسوي في انتقاله من المطالبة بحق المساواة إلى المطالبة بحق التباين والنوعية التي تشكل البديل الحقيقي (غارودي، 1988، ص 78).

الدعوة إلى تأنيث المجتمع لا تعني استبدال هيمنة بهيمنة جديدة، وإحلال النظام النسائي محل النظام الذكوري، بقدر ما يعني تحقيق تحرير إنساني شمولي، يبنّي على إثره مجتمع إنساني على أساس التوازن والتكامل بين أعضائه، وليس المقصود مطلقاً أن نواجه المساهمة الذكورية بالمساهمة النسائية نافية للأولى، بل المقصود تبيان إلى أي حد يمكنهما إكمال بعضهما البعض، وكيف أن استبعاد المساهمة النسائية في إبداع ثقافة وإنشاء دولة يشكل إفقاراً إنسانياً (غارودي، 1988، ص 78).

كما سلف ذكره، فإن النسوية كنظرية تحاول فهم المجتمع من منظور نسوي، باستخدام المعرفة بشكل إيجابي، من أجل مقاومة القهر والتمييز الذي يمارس ضد المرأة في الحياة اليومية، وكما لاحظ بيلشر Pilcher، أن لفظة "نسوية" Feminisme تم استخدامها في فرنسا في تسعينات القرن الماضي كمرادف لتحرير المرأة، والتي تتمحور حول ثلاث مناح:

- تطبيق المنظور النسوي في الدراسة السوسيولوجية.

- التركيز على وضع النساء وخبراتهم في المجتمع.

- انتقاد الوضع الراهن، والعمل على تحسين وضع النساء.

على الرغم من اشتراك النسويين في السعي إلى هدف واحد، فيما يتعلق ببحوثهم وبحوثهم، فإن النسوية ليست نظرية واحدة موحدة، وعلى الرغم من أن البحوث النسوية قد نجحت في أن تطور منظورها الخاص، فإن النسويين يختلفون فيما بينهم في ممارسة بحوثهم وترويج آرائهم، ويرجع ذلك إلى أن النسويين لا يتفقن على طرق تفسير وتوضيح خضوع النساء، أو على كيفية إمكان تحرير النساء، والمؤكد أننا نصادف _بدلاً من هذا_ مجالا عريضاً من التوجهات والنظريات النسوية... ويقدم بيلشر (1993) تفسيراً لهذا التعدد النظري، موضحاً أن تزايد الوعي قد نجم عنه فروق واختلافات بين النساء أنفسهن، وتعود هذه الاختلافات إلى الفروق الطبقية،

الإثنية، العمرية والجنسية التي يمكن أن يفوق أثرها أثر النوع في حياة الفرد، لهذا السبب لم يعد من الملائم الحديث عن نظرية نسوية واحدة (براون و تشيرتون، 2012، صفحة 127).

كان للحركة النسوية فضل ظهور وانتشار دراسات النوع الاجتماعي في حقل السوسيولوجيا، وهي الدراسات التي أضاءت الكثير من مجالات حياة النساء وخبراتهم التي كان علماء الاجتماع التقليديون يتجاهلونهم أو يعّدونها قليلة الأهمية...

من ثمة، فإن النسوية نمت في رحم عدة علوم إنسانية واجتماعية: السوسيولوجيا، الأنثروبولوجيا، السيكولوجيا، علم السياسة، علم الاقتصاد، القانون، الدين، وهي بذلك أولاً: لا تسعى إلى مجرد محاولة فهم العالم، لكنها تسعى إلى استخدام تلك المعرفة لدعم عملية تحرير المرأة وتحقيق المساواة لها. ثم أنها تعمل على جسر الهوة بين الوحدات الصغرى من ناحية، والدراسة الاجتماعية للوحدات الكبرى من ناحية أخرى، وذلك لأنها تُسهم في إثراء كلا المجالين فكرياً ومعرفياً (براون و تشيرتون، 2012، ص 128)، فمنذ تأسيسها أصبحت جزءاً مهماً من السوسيولوجيا، وبدأت النظريات الاجتماعية تهتم ببناء تفسير التجارب الخاصة بالنساء، وشكلت هذه النقطة البداية الحديثة والطريق المجتمعي لتحقيق الإنجاز والخلص بالنسبة للنساء، وبالتالي فقد كانت محاولات النظريات الكلاسيكية في القرن التاسع عشر من أجل تحديد إمكانية التقدم في اتجاه التنظير الإنساني، ومن هنا أصبحت النظريات النسوية منشغلة بالمشروع السياسي لتوضيح كيفية فهم الظروف الاجتماعية التي تعيشها المرأة، وإتاحة الفرصة لإعادة بناء عالمها في طريق الحرية والتحرر (جونز، 2010، ص 139).

تعد الخمسينات من القرن التاسع عشر، مرحلة فارقة وصحوة كبيرة في تاريخ النسوية، ولعلها أهم حقبة في ذلك القرن، وكما سبقت الإشارة أن الدعوة إلى الحقوق النسائية بدأت في أمريكا في وقت مبكر عن إنجلترا وفرنسا وباقي الدول، وذلك بانعقاد مؤتمر **سييتكا** فواز عام 1848 والذي حضره حوالي 300 شخص منهم 40 رجلاً، للمطالبة بوضع حد للتمييز القائم على الجنس، وكانت النزعة النسائية تنمو ببطء على مدى عدة عقود

قبل ذلك، كما حدث في بريطانيا، وإن كانت في أمريكا قد ارتبطت بالدعوة إلى الاعتدال وإلغاء الرق، فكان من المحتم أن تثار قضية حقوق المرأة جنباً إلى جنب مع الجدل حول حقوق العبيد السود، وإن لم يكن كل دعاة إلغاء الرق من دعاة حقوق المرأة، بل إن الموفدات إلى المؤتمر العالمي لحقوق لمكافحة الرق الذي عقد في لندن عام 1840 استبعدن من المؤتمر، وكان الكثيرون من دعاة إلغاء الرق من الذكور يخشون أن تؤدي الدعوة إلى حقوق المرأة في صفوف حركتهم إلى تشتيت الانتباه بعيداً عن القضية الأساسية وهي المساواة العنصرية (كامبل، 2002، ص 50)، هذه الأحداث وسمت مسار الموجة النسوية الأولى، التي ظهرت من أجل معالجة عدم المساواة الاجتماعية والقانونية التي كانت تعاني منها المرأة في القرن 19، والتي لها علاقة بقضايا التعليم والتوظيف وقوانين الزواج، إذ انصببت المطالب على زيادة فرص الالتحاق بالوظائف العليا في المجتمع، وإقرار حق المرأة في الملكية الخاصة إلى جانب بعض التعديلات القانونية الأخرى التي أدخلت على حقوق حضانة الأطفال وحق الاقتراع.

في تلك الأثناء كان من الضروري التعامل في المجال الوظيفي مع عقلية تقاوم فكرة عمل نساء الطبقة الوسطى من أجل كسب العيش (على الرغم من قبول عمل نساء الطبقة العاملة منذ وقت طويل)، تخشى أن تخرج الرجل من مهن كانت حكراً عليه حتى ذلك الحين، لهذا السبب نمت فرص عمل المرأة في بادئ الأمر في المجالات التي كانت تعد امتداداً "لميدانهن الطبيعي" كأمهات وراعات، وهي التدريس والأعمال الخيرية والتمريض وزيارة الإصلاحات ودور الفقراء، والعمل في المجالس المدرسية...

من المكاسب الأخرى الهامة التي حصلت عليها المرأة ظهور فرص جديدة للعمل في الوظائف العامة والكتابية، فقد شهدت الوظائف المكتبية توسعاً كبيراً في الستينات من القرن التاسع عشر، خصوصاً في الإدارات الحكومية مثل مكاتب البريد، بينما أصبح من الممكن أن تتولى المرأة بعض المناصب في الحكم المحلي في تلك الفترة أيضاً، فانتخبت إيملي ديفز وإليزابيث جاريث أندرسون لعضوية المجالس المدرسية بلندن عام 1870،

واكتسبت إميلين بانكهيرست قدرا كبيرا من خبرتها السياسية من العمل في مجال الرعاية الاجتماعية في ظل قانون الفقر في التسعينات من القرن 19، على الرغم من أن هذا النوع من العمل لم يكن مدفوع الأجر بالنسبة للمرأة فقد أعطها خبرة قيمة بالعمل الجماعي، وشكل أول فرصة لها لمخاطبة العامة، فتسارعت وثيرة الحملة الداعية لمنح المرأة حق التصويت نظرا لتزايد الثقة والخبرة لدى زعيمات الحملة (كامبل، 2002، ص52).

في غضون ثلاثين عاما تبين أن نساء العصر الفيكتوري قادرات على تعبئة حملات فعالة تدعو لإصلاحات محددة في مجالات قوانين الزواج والملكية العقارية وحقوق حضانة الأطفال، وفرص العمل والتعليم والتنظيم الحكومي للأخلاقيات الجنسية، لذلك قد يبدو غريبا أن نجد أن الإصلاح الوحيد الذي يميل ربط النسوية به، وهو حق المرأة في التصويت، كان من آخر الحملات الكبرى التي انطلقت على هذا الطريق، ولم يكن هذا المطمح قد تحقق بعد انتهاء القرن 19، وكانت قضية حق المرأة في التصويت قد أثرت منذ الثلاثينيات من القرن 19، وكثير الحديث عنها منذ ستينات ذلك القرن، وفي عام 1867 كان جون ستيفارت ميل هو أول برلماني يقترح إعطاء حق التصويت للمرأة، لكن اقتراحه الذي قدمه إلى مجلس العموم رُفض بواقع 196 صوتا في مقابل 73 صوت، ثم اشتدت الضغوط في الثمانينيات والتسعينيات عندما أصبح الجدل حول دور المرأة أكثر إلحاحا، وأثيرت مناقشات ساخنة حول احتجاجات المرأة العصرية التي لم تتم تلبيتها بعد، هكذا فإن الموجة النسوية الأولى بدأت بتفجير الدعوة لحقوق المرأة بصورة انفعالية في وقائع معينة، ثم تسارع إيقاعها بفضل جهود نساء عملن بصورة فردية للوصول إلى غايات محددة، إلى أن أدت وثيرة الأحداث إلى جعل الاهتمام بمشاركة المرأة الكاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية قضية رأي عام عبر الطيف السياسي والاجتماعي بأكمله، الأمر الذي يعد في حد ذاته إنجازا لا يستهان به. (كامبل، 2002، صفحة 55)

✓ الموجة الأولى مرحلة الإصلاح الاجتماعي ومناهضة التحيز والتمحور حول الذكور

فرنسا، انطلقت الموجة الأولى (مرحلة الإصلاح الاجتماعي ومناهضة التحيز والتمحور حول الذكور) من حركة النساء الاحتجاجية من التأكيد على مفارقة غياب حقوق النساء في بلد أشهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد وُفِّت الحركة في حسن توظيف هذه المفارقة في مطالبتها؛ حيث سيطر على أغلب أنشطتها التأكيد على قصور مسارات الحداثة الفرنسية التي تبنت مبادئ الثورة الفرنسية، وارتكزت على أسس فلسفة الأنوار، وشهدت إعلان المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، في الوقت الذي تُحرم فيه المرأة الفرنسية من أبسط حقوقها السياسية والمدنية.

لا شك أن الطابع السياسي كان المسيطر الأبرز على جل المطالبات النسوية خلال هذه الحقبة، وعملت أغلب التظاهرات وأشكال التعبير الاحتجاجي خلال النصف الأول من القرن العشرين على التركيز على جملة من المطالب السياسية، كالمناداة بحق النساء في الانتخاب وإبداء رأيهن في عمليات تسيير هياكل الدولة والمجتمع، فضلا عن المطالبة ببعض الحقوق المدنية والاقتصادية للمرأة، والعمل على إخراجها من بوتقة القصور القانوني التي يضعها القانون الفرنسي تحت تصرف الزوج والأب، كما ذهبت بعض الأصوات النسائية للمطالبة بحق المرأة في التعليم والطلاق، والتصرف في الممتلكات الشخصية، إلى جانب المناداة بتحسين أوضاع المرأة العاملة، والعمل على زيادة إدماجها في الفضاء العام، وتعزيز مشاركتها في المجتمع (التايب، 2011، ص 91).

تصدت مفكرات النسوية الأولى إلى ما توارثته الذاكرة الفردية والجمعية من أفكار نمطية وأحكام جاهزة عن المرأة في أعمال ومواقف العديد من المفكرين الغربيين اتجاه المرأة، واعتبرت هذه الموجة من الاحتجاجات النسائية بمثابة موجة إصلاحية توفيقية بما أنها لم تشكل ثورة عارمة في وجه أوضاع المرأة ومواقفها في المجتمع، ولم تتفصل عن مكانتها ومختلف أدوارها المجتمعية المألوفة لاسيما الإنجابية والأسرية، حيث ظلت جل المطالب

الاحتجاجية خلال هذه المرحلة من تطور الحركة النسائية مطالب لم تعلن إلغاء أدوار المرأة الاجتماعية والأسرية، كما أنها لم تعمل على إفراغ فحوى المطالبة بتحرير المرأة من محتواها المجتمعي والإنساني، بما أنها وُظنت ما تمت المنادة به ضمن وضعية الأمومة وموقعها العائلي كزوجة وكربة بيت.

تبقى الشواهد التاريخية الداعمة للتوجه المجتمعي لهذه الحركة، الذي يكرس الأدوار الأسرية للمرأة، كعملها على تحويل يوم 8 مارس، المعلن عنه منذ عام 1911 كيوم عالمي للمرأة، إلى يوم سُمي عام 1951، "اليوم العالمي للمقاومة من أجل السلم وسعادة الأطفال"، ويبرهن ذلك على الأهمية المعطاة من قبل هذا الجيل من الحركة النسوية لحياة المرأة الأسرية ودورها كأم وكربة بيت، وهو ما سوف يُفتقد من قائمة مطالب الجيل الثاني لهذه الحركة، والتي ستشكل توجهها مختلفا عن سابقه منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين (التايب، 2011، ص 92).

✓ الموجة الثانية من الحركة النسوية: نخوض نماذج العلوم الاجتماعية والتنمية

مثل النصف الثاني من القرن العشرين مرحلة تاريخية ذات خصوصية اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث غلبت على هذه المرحلة تحولات مجتمعية كبرى مسّت دولا عديدة في العالم، وعرفت هذه المرحلة نمو أصوات حركات احتجاجية مختلفة، كحركات التحرر الوطني ومناهضة الاستعمار الأوربي، كما عرفت تنامي التيارات الاشتراكية، وتساعد أشكال النضال العمالي والطلابي، وارتفاع الأصوات النقابية.

ضمن هذا السياق السوسيو تاريخي ترعرعت حركة النساء الاحتجاجية لتعرف تناميا عدديا غير مسبوق مع مطلع السبعينات، وتلج بذلك حقبة جديدة من تاريخها سوف تتكاثر ضمنها ولادة الحركات النسائية في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وسائر دول العالم رافعة شعارا مستجدا ميز هذه المرحلة، وهو شعار "تحرير المرأة".

كان لتصاعد الاحتجاجات الطلابية في فرنسا خلال عام 1968، وتنامي التيارات الماركسية ورواج كتابات الأديبة الفرنسية سيمون دي بوفوار Simone De Beauvoir (1908/1986)، الأثر البارز في إنكاء جدوة تحركات النساء الاحتجاجية وأبرز روافدها، إلى حد أصبحت فيه بمثابة ثورة مضادة (Fournier, 2005).

من الملاحظ أن النظريات التي سنتعرض لها في هذا المقام، ركزت على قضيتين محوريتين: أولهما، الأسباب والاعتبارات التي أدت إلى قهر النساء، ثم ثانيا: تحري السبل التي يمكن أن تقود إلى تحريرهن، فنجد أن لكل نظرية رؤاها الخاصة في تفسير الواقع وفهمه، والعمل ما أمكن على تغييره، وفهم كذلك السياق الذي تَهَيَّكَل حوله أجواء التمرد التي أنتجها النصف الثاني من القرن العشرين؛ وهو ما كان له بالغ الأثر في هذه المرحلة من النضال النسوي التي تتخذ وجها مختلفا اصطبغت ضمنه التحركات النسائية بجرأة غير مسبقة، وانبثقت عنها جملة من المطالب ذات صبغة جنسانية أنبتت صلتها جذريا مع مطالب المرحلة الأولى من الاحتجاجات النسوية.

من زاوية مغايرة، وخارج أطر الأمومة ومكانة المرأة الاجتماعية كأم وزوجة، نادى الجيل الثاني من الحركات النسوية بحقه في التحكم في الخصوبة، وحقه في الإجهاض، رافضا كل الاعتبارات التي من شأنها تكريس نظرة دونية للمرأة، وقد تمت المطالبة بحرية المرأة الجنسية، وحق تمتعها غير المشروط بشهوتها، كما تم إشهار تحدي المرأة للجنس الآخر وإعلان الرفض والاحتجاج على بطريارية الرجل وهيمنته الذكورية من خلال المناداة بحرية تعامل المرأة مع جسدها (كامبل، 2002، ص 63).

كانت الموجة النسوية الثانية حركة سياسية تسعى إلى توحيد النساء من خلال الإحساس بوجود القمع المشترك، مهما اختلفت طرق التعبير عنه، والذي يتبدى على المستوى الشخصي والذاتي إلى جانب المستوى الاجتماعي أيضا، ومن ثم اتسمت هذه الموجة بالبحث عن نظرية جامعة مثلما اتسمت بالنضال الحركي، وكان

هناك تداخل وتعاضد بين هذين الجانبين، ويعد كتاب الأديبة شولاميث فيريستون Shulamith Firestone، المعنون ب: The dialectic of sex , the gase for feminist revolution ، سنة 1970، ذروة الفترة التي شهدت النشاط النسوي المتواصل، إذ ظهر هذا الكتاب في أعقاب الصدمة التي تلقتها مؤلفته من اليسار الأمريكي الجديد، مما جعلها تشارك في تأسيس أول جمعية لتحرير المرأة في شيكاغو، ثم الجمعية النسوية الراديكالية في نيويورك، كما تحدثت منظمات نسويات أخريات عن النسوية وكيف أتاحت لهن المجال لإعادة اكتشاف أنفسهن كنساء، ومن ثم الفرصة لصياغة نظريات عن هذه الهوية وتحولاتها الممكنة...

أكدت الكاتبة في كتابها السالف الذكر على أن التفاوتات بين الجنسين، باطنية غير مرئية، أو قد تظهر على شكل تفاوت سطحي يمكن القضاء عليه ببضع إصلاحات، أو بدمج المرأة ضمن القوة العاملة، لكن حتى تندلع ثورة نسوية، سنكون بحاجة لتحليل شامل لدينامية الصراع الجنسي بمستوى شمولية تحليل ماركس وإنجلز للصراع الطبقي بهدف ثورة اقتصادية، كوننا نتعامل مع اضطهاد يعود لزمان ما قبل التاريخ. (Firestone, p.

7)

بالرجوع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يعد عام 1970 هو العام الذي انفجرت فيه الكتابات النسوية، حيث ظهر كتاب "السياسات القائمة على التحيز للرجل"، لكيت ميليت، و"جدلية الجنس" لشولاميث فايرستون، كما حرر روبين مورجان، "النساء قوة" الذي يضم مجموعة من المقالات في هذا المجال، كما ظهر في بريطانيا كتاب "المرأة المخصية" لجرمين جرير، و"مواقف أبوية"، لإيفا فيجر... لكن كي نفهم هذه الموجة من الكتابات النظرية ينبغي أن نعود إلى الماضي قليلا، وعلى وجه التحديد إلى كتاب "الجنس الثاني" Le deuxième sexe، ليسمون دي بوفوار سنة 1949.

اجتهدت سمون دي بوفوار ضمن كتاب "الجنس الثاني" في تحليل الأوجه السوسيولوجية والنفسية والاقتصادية لإشكالية التمييز بين الجنسين، كما عملت ضمنه على بيان انعدام وجود قدر بيولوجي أو نفسي أو

اقتصادي محتوم يرسم الصورة التي تتبناها المجتمعات للأنثى؛ محاولة بذلك نفي وجود طبيعة أنثوية ما قبلية تسوّغ التفرقة بين الجنسين، وكان هدفها في المقابل، السعي لإبراز الدور الذي تلعبه الثقافات والحضارات في صنع وتشكيل ذلك المنتج الوسيط بين الذكر والجنس الآخر الذي يسمى أنثى، وقد لخصت دي بوفوار جملة أفكارها في عبارتها الشهيرة "لا نولد نساء، ولكننا نصبح كذلك"، "On ne nait pas femme, on le devient"، تلك العبارة التي أضحت فيما بعد شعار الحركات النسوية لتلك الحقبة التاريخية، رغم تجاذب ردود الأفعال حول كتابها "الجنس الثاني" بين القبول والمناصرة والرفض والتصدي، وفي الوقت الذي أحدثت أفكار الكتاب نشوة عارمة لدى ناشطات الحركة النسوية العالمية _ سيما النخبة النسائية المثقفة في أوروبا وفي الجامعات الأمريكية، حيث بيع من الكتاب مليون نسخة في الولايات المتحدة الأمريكية، و 22000 نسخة في فرنسا منذ الأسبوع الأول_ فقد استهجن الكتاب في نظر الكثير من الفرنسيين واستقبل بالرفض خاصة من طرف بعض رجالات السياسة، الذين عارضوا نشر الكتاب بشدة، وحاولوا جاهدين تعطيل بيعه وتسويقه (التايب، 2011، ص 93).

إن معالجة دي بوفوار لمفهوم المرأة _ كما تشكله الثقافة باعتبارها آخرًا _ هي التي أرسلت دعائم معظم الأعمال النظرية التي ظهرت في السبعينات، فكان ما كتبه "أن المرأة لا تولد امرأة بل تصبح كذلك"، يفسر بوجه التحديد أنه ليس ثمة قدر بيولوجي أو نفسي أو اقتصادي يقضي بتحديد شخصية المرء كأنثى في المجتمع، لكن الحضارة في مجملها هي التي تصنع هذا المخلوق الذي يقف في موقع متوسط الذكر والخصي ويوصف بأنه مؤنث (كامبل، 2002، ص 66)... استطاعت دي بوفوار تحرير حقل دراسات النوع الاجتماعي من ثنائية العقل/ الجسد، الانعتاق/ التجسد من خلال النظر إلى النوع كصيرورة مزدوجة المعنى تمثل جدلاً مستمراً بين المشروع الاختياري الذاتي، والبنية الثقافية الخارجية متحدية بذلك نظرية النوع الاجتماعي ونظرية الاختيار الوجودي في شكلهما الاقتصادي، ولقد طرحت الكاتبة جيديث بيتلر، نظرة دي بوفوار إلى الجسد وعلاقته الطردية بالنوع الاجتماعي، والغموض التي حاولت دي بوفوار إزالته عن التصور القاصر للنوع كاختيار ذاتي حر منفصل

عن محددات الجسد وتعيده إلى الصراع اليومي الملموس مع السائد الثقافي معيدة للفاعلية الشخصية إمكانات التغيير الحقيقية التي يمكن كما قالت بيتر أن تتحقق فقط عبر التحدي اليومي والشخصي لتلك البنى السائدة، كما قدمت بيتلر في قراءتها لفكر "الدييوفواري" إمكانات جديدة لمناقشة الذات والآخر، انطلاقاً من جدلية السيد والعبد الهيجيلية، كاشفة بذلك "علاقة الاعتماد المتبادل بين الرجل المنعق والمرأة المحددة جسدياً، باعتبار الجسد وضع ثقافي لا جسد طبيعي، وهي معالجة فتحت المجال أمام باحثين آخرين لنقد النظام الذكوري وكشف استخداماته السياسية، والعمل على تجاوزه (Butler, 1986, pp. 35-36).

في تحليلها للكيفية التي تصبح بها المرأة "آخر" تتناول دي بوفوار تفسيرات علماء البيولوجيا والتحليل النفسي الفرويدي والتحليل الماركسي، وترى أن هذه الاتجاهات الثلاثة تتسم بقدرة غير مقبولة في تفسيراتها؛ فلم الأحياء يختزل الأمور في صورة وظائف الأعضاء، والتحليل النفسي يختزلها في صورة دوافع لا شعورية، والماركسية تختزلها في صورة اقتصاديات التبعية التي هي في الواقع منتج ثقافي واجتماعي، ومن ثمة يمكن للمرأة أن تتغير لو أدركت معنى الذات التي حرمت منها حتى الآن.

من هنا تخلص دي بوفوار إلى الجمع بين التفاوض والنصح، فنقول إن المصلحة الذاتية الاقتصادية أدت بالرجل إلى أن يعطي المرأة الفرصة للتحرر الاقتصادي والاجتماعي الجزئي، والآن على المرأة أن تنتهز الفرصة لتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ومتى تم ذلك سوف يترتب عليه تحول داخلي، بمعنى أن المرأة ستصبح موجودة لذاتها، وستصبح فاعلاً مثلها مثل الرجل، وتصبح آخراً بالنسبة له، بقدر ما هو آخراً بالنسبة لها (كامبل، 2002، ص 67)، وفي تمييزها بين الجنس والنوع الاجتماعي، تقرر بأن النوع الاجتماعي هو أحد جوانب الهوية التي يتم اكتسابها تدريجياً، وهذا التمييز بين الجنس والنوع لطالما كان مهماً للجهد النسوي القديم في تقنيد الادعاء بأن التشريح البيولوجي قدر، فالجنس يمثل الجوانب الثابتة، والتمايزة تشريحياً، بينما النوع الاجتماعي هو المعنى الثقافي للشكل الذي يكتسبه الجسد، والأنماط المتغيرة الناتجة عن تكييفه الثقافي، وإبقاء

هذا التفريق قائما، يصبح من غير الممكن عزو قيم المرأة ووظائفها الاجتماعية إلى حتمية بيولوجية... فمأساة المرأة تكمن في هذا النزاع القائم بين المطلب الأساسي لكل شخص يُنصب نفسه دائما في مقام الجواهر وبين متطلبات وضع يجعل منها لا جوهرا، فكيف يمكن إذن للكائن الإنساني في ظروف مثل ظروف المرأة، أن يستكمل ذاته ؟ وماهي الظروف المفتوحة أمامه؟ وأي ظروف تحد من حرية المرأة وهل في الإمكان تجاوزها؟ هذه الإشكالات شكلت الأساس الذي انطلقت منه دي بوفوار في رصد دراستها حول قضية المرأة وما يشوبها من تأزم واختلالات، والتي ستشكل رافدا مركزيا للتوجه الراديكالي للحركات النسوية التي ستتشط بشكل بارز خلال عقد السبعينات، حيث ستشهد هذه الحقبة كبرى التحركات النسائية الحاشدة المتممة بموجة عنيفة التصعيد الذي اعتبر من قبل الكثيرين ثورة عارمة ضد الأنوثة والأمومة، بما أنه بلغ حد إحراق المتظاهرات الأوربيات لكل رموز الأنوثة من ملابس نسائية وكعوب عالية؛ إشهارا لرفضهن لكل ما يكرس أنوثة المرأة وارتباطها بحياتها الأسرية.

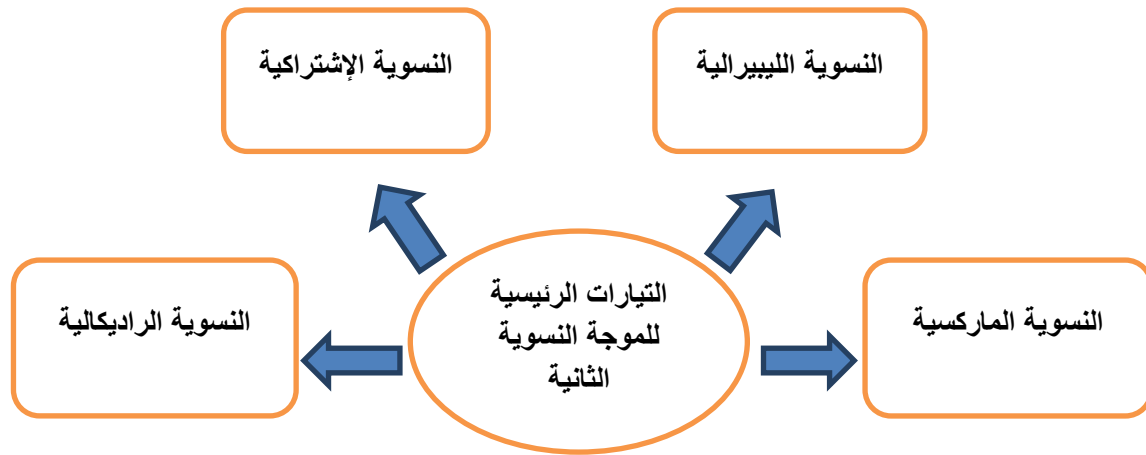
لكن بغض النظر عما أثارته توجهات الحركات النسوية ومختلف أشكالها النضالية من مواقف وردود أفعال، سواء على المستوى السياسي، أو الديني أو الفكري، فإن أصوات هذه الحركات يعود لها الفضل في شد أنظار الباحثين والساسة والمفكرين صوب قضايا المرأة ومختلف الموضوعات المتصلة بها، فتعالى الأصوات النسائية المحتجة في أماكن مختلفة من العالم كان وراء سريان نوع من الاعتراف المؤسساتي بهن، واكتسابهن حيزا من الشرعية الفكرية (Bard, 1999, p. 549)، التي مهدت الطريق نحو التدارس العلمي والتطرح الأكاديمي لموضوع المرأة وما اتصل به من مباحث متعلقة بمكانتها ومواقعها وأدوارها المجتمعية؛ الذي سيفضي إلى المؤسسة العلمية الفعلية، وظهور دراسات حول المرأة والنوع الاجتماعي، عبر الإسهامات المتنوعة لمختلف المدارس النسوية التي قاربت كل واحدة منها النوع الاجتماعي حسب منطلقاتها وعقائدها الفكرية والإيديولوجية.

ويشار في هذا السياق إلى تعدد تصنيفات التوجهات النسوية الغربية كنظير لتنوع منطلقاتها ورؤاها؛ حيث يقع أحيانا تصنيفها اعتمادا على الثنائيات التالية: النسوية البورجوازية مقابل نسوية الطبقة العاملة، النسوية

القديمة مقابل النسوية الحديثة، النسوية الاشتراكية مقابل النسوية الليبرالية... كما تعتمد بعض التصنيفات الأخرى مثل: نسوية الاختلاف، نسوية السحاقيات، النسوية القائمة على التحليل النفسي... وتبقى أكثر التصنيفات شيوعاً وتداولاً من قبل الدارسين، تلك القائمة على اعتماد تصنيف: النسويات الليبراليات والاشتراكيات والراдикаليات، وقد انحازت النسويات الليبراليات لبرنامج نسوي يقوم على مبدأ المساواة في الحقوق والمعاملة، أما الاشتراكيات فقد اعتقدن أن إلغاء الاسترقاق الرأسمالي شرط ضروري لقيام حركة نسوية فاعلة، أما الراديكاليات فقد أعطين الأولوية في سلم اهتمامهن لفضح المعايير الأبوية والذكورية (التايب، 2011، ص 94)، ما يمكن تسجيله كذلك في هذا النطاق أن أغلب التصنيفات الشائعة والممتدة للنسوية، كثيراً ما تتجاهل إبراز الاختلافات الفكرية والمرجعيات الجديدة التي تحملها بعض توجهات ما أصبح يصطلح على تسميته بتيار نسوية ما بعد الحداثة، وكذلك تيارات ما بعد النسوية (قوت، 2003، ص 59).

انقسمت الحركة النسوية خلال **الموجة الثانية** إلى تيارات ومناهج عدة، تشير أغلب الأبحاث إلى أربعة

تيارات رئيسية:



النسوية الليبرالية:

النسوية الليبرالية أو الإصلاحية: « Le féminisme libéral égalitaire » « Réformiste » ، هي جماعة أقلية داخل النظرية النسوية، تتبنى أفكاراً أقل راديكالية (تطرفاً) وأقل إثارة للجدال من الفروع الأخرى للنظرية النسوية، ويرى النسويون الليبراليون أن عدم المساواة بين النوعين (الرجال والنساء) إنما هي نتيجة تقسيم العمل على أساس الجنس، وهم يرون أن المجتمع يحفز التوجه الذي يحتم وجود مجال عام ومجال خاص، حيث يركز الرجال أساساً في المجال العام، بينما توضع النساء في المجال الخاص، وتعمل التنشئة الاجتماعية على غرس هذه الأفكار وتدعيمها، بحيث ينمو الأطفال وهم متقبلين دون اعتراضٍ مكانهم في سوق العمل المقسم وفقاً للنوع، من بين أهم أدوات التنشئة الاجتماعية التي تزداد أهميتها باضطراد وسائل الإعلام. ويرى النسويون الليبراليون أن الأفراد يتم تدريبهم بواسطة وسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات الاجتماعية على أن يمتثلوا لأنماط السلوك التي تؤدي بلا وعي، والصور التي تزيحها وتردها وسائل الإعلام مقاومة للتغيير بطبيعتها، لأنها تعكس الاتجاهات الاجتماعية السائدة، وهكذا يتم حتى الآن تجاهل النساء وتهميشهن في وسائل الإعلام، وما زال يتم إلغاء النساء رمزياً بعد ثلاثين عاماً من ظهور النظرية النسوية (براون و تشيرتون، 2012، ص 151).

تنتمي النسوية الليبرالية إلى الموجة الأولى للتيارات النسوية، وينتسب هذا التيار إلى خط الثورة الفرنسية وامتداداته الفكرية، كما أنه يستند إلى مبادئ المساواة والحرية للمطالبة بحقوق للمرأة مساوية لحقوق الرجل في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية، ويتميز هذا التيار بإيمانه بقدرة النظام الرأسمالي على ملائمة الكمال والتكيف مع المتغيرات، ويعمل المنتمون إليه من أجل أن يوفر النظام القائم نفس الفرص والحقوق للنساء والرجال، من خلال التربية وتغيير القوانين التي تركز للمساواة بين الجنسين، وتكوين لوبيات الضغط وتغيير الذهنات على المدى البعيد، إن ما يميز هذا التيار عن باقي التيارات هو تحديده أسباب تبعية المرأة في المجتمع واستراتيجياتها للتغيير (Toupin, 1998, p. 11)، كما يرى أن السياسة الموصوفة بالنزعة الإرادية وحدها قادرة

على إلغاء الانحراف في النظام الذي يدعي المساواة، وبما أن السكوت عن حقوق المرأة قد أفسح المجال أمام قيام سلطة الرجال بشكل مطلق، يتعين سن قوانين أخرى تفرض على كل مستويات اتخاذ القرار في الاختلاط المتكافئ، وتتوافق هذه القوانين مع كل طريقة من طرق التصويت، أي اعتماد نظام الحصة النسبية: 50 % من حصة النساء مقابل 50% من حصة الرجال، ما يعني في النهاية، المشاركة الأكثر عدالة، بذلك ينبغي إزالة الالتباس الحاصل، أن السلطة الحقيقية، هي سلطة التشريع والقرار والتنفيذ، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول أحرزت تقدماً في هذا المجال (حليمي، 1998، ص 25).

فالحركة النسوية الليبرالية تتبع في نهجها الفلسفة الليبرالية، وتؤمن أشد إيمان أن المجتمع الرأسمالي يتسم بالكمال في قدرته على إصلاح أوضاع المرأة التي تعاني من التمييز الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي الذي يُعزى أولاً إلى التنشئة الاجتماعية القائمة على التحيز وتكريس الأفكار النمطية القائمة على الجنس (Toupin, 1998, p. 11)، وتعد بيتي فريدان Betty Friedan أول ممثلة لهذا التيار، الذي يعود تجمعه لسنة 1966 ضمن منظمة "NOW"، National Organization of Women، المنظمة الوطنية للمرأة، والتي ركزت محاور نضالها على الحرية الفردية والمساواة في الحقوق، في التعليم، في مجال العمل والمهن والأجور، وكذا المساواة في القوانين المدنية، وتمكين النساء للمشاركة الكاملة في المجتمع على قدم المساواة مع الرجال (Van Enis, 2010, p. 21)، والتي اختزلت مصدر عدم المساواة بين الجنسين في عملية اجتماعية هي "الانحياز الجنسي للرجل" وهي عملية شبيهة للزعة العنصرية، وتتكون في جانب منها من تحيزات فكرية وممارسات متحيزة ضد النساء، فضلاً عن بعض المعتقدات المسلم بها عن الفروق "الطبيعية" بين الرجال والنساء التي تؤهل كل فريق منهما لأقدار اجتماعية تختلف عن أقدار الفريق الآخر (براون و تشيرتون، 2012، ص 150).

إن النسويين الليبراليين قد ناضلوا ضد القوانين والممارسات التي تمنح الرجال حقوقاً تمنعها عن النساء، أو التي تستهدف "حماية المرأة" كما يضغطون على الحكومات أن تدعم التشريعات التي تجرم التمييز على أساس الجنس وتضمن استمتاع النساء بالمساواة في التقدير المادي في مكان العمل.

لا يهدف النسويون الليبراليون تطوير فهم دقيق متعمق للأسباب البنائية المسؤولة عن استغلال المرأة، وإنما يسعون إلى تحقيق المساواة، ولهذا لم يهتموا كثيراً بتتبع تاريخ القهر الذي تعرضت له المرأة، أو الإطاحة بالنظم الأبوية أو الرأسمالية، ويؤمن النسويون الليبراليون أن عدم المساواة بين الجنسين لن يزول إلا عبر القنوات السياسية، الاقتصادية، والتشريعية، والهجوم المباشر الوحيد الذي يوجهونه يصبونه على "الانحياز الجنسي للرجال" الذي يتعين مواجهته على كافة الأصعدة، وتتطوي يوتوبيا النسوية الليبرالية على حرية الاختيار، حيث يتمتع كافة الأفراد بحرية اختيار أسلوب الحياة الذي يرونه الأنسب لهم، وهم يدركون بيقين أن جنسهم لن يكون عائقاً يحجب عنهم أي فرصة متاحة (براون و تشيرتون، 2012، ص150).

النسوية الماركسية:

كانت غالبية منظرات الحركات النسوية خلال السبعينات وجزءاً من الثمانينات، تنظم تفكيرها حول سؤال واحد بسيط: لماذا النساء مضطهدات؟ وللإجابة عن هذا السؤال اتجه العديد نحو بدائل الماركسية، لا تلك التي أعلنت نفسها حركات نسوية ماركسية أو اشتراكية فقط، بل أيضاً تلك الحركات التي ادعت أنها حركة نسوية راديكالية، والتي كانت عديدة. فالتحرك النسوي آنذاك قد أخذ شكلاً في حقبة النشاطات السياسية المعقدة، وقد نتجت العديد من الحركات النسوية عن مجموعات وحركات عمل يسارية كانت متعاطفة قبلاً مع الماركسية. حيث كان شرح الظلم في النظرية الماركسية مركزياً، بالإضافة إلى ذلك، كان الظلم يحلل على أنه نظام مندمج في بنية المجتمع، وأثار هذا التحليل إعجاب الحركات النسوية، لأنه أتاح النظر في شرح التبعية النسوية ذات المنشأ الاجتماعي، بدلاً من أن تملئها الطبيعة أو النتاج الفجائي للعلاقات المبنية على الجنس، بيد أنه لم يكن

بإمكان التبعية النسوية الاندماج بسهولة في النظرية الماركسية الموجودة، وكان هدف الماركسية شرح علاقات الطبقات، ولم يكن بإمكانها معالجة علاقات الأجناس من دون أن تخضع لتغيرات كبيرة (بيديه و كوفيلاكيس، فبراير 2015، ص 7).

يُعتبر نسويّ التيار الماركسي، أن قمع المرأة وقهرها بدأ مع ظهور الملكية الخاصة، إذ شكلت الملكية بالإرث سبب مأسسة العلاقات غير المتوازنة وتوزيعا للمهام والأعمال على أساس من التمييز الجنسي، وقد شَيدت الرأسمالية نظاما للعمل يميز بين المجالين الخاص والعام: إذ يتميز الرجل بعمل مُنتج ومدفوع، أما المرأة فلها الأعمال المنزلية المجانية غير المنصفة ضمن الإنتاج، ويستلهمون النسويون كتابات ماركس وإنجلز في محاولتهم تطبيق نموذج ماركس عن البناء الرأسمالي على خبرات وأحوال النساء. وتمثل بعض المفاهيم مثل الخضوع والاستغلال، أهمية فائقة لدى النسويين الماركسيين، لأنهم يرون أنها بمثابة المفتاح لفهم اللا مساواة بين الجنسين في المجتمع المعاصر.

يعتبر الماركسيون من دعاة حقوق المرأة فهم ينتقلون من مناقشة العمل المنزلي إلى تحليل وضع النساء باعتبارهن جيشا احتياطيا للعمل، ففي ضوء المادية التاريخية والمادية الجدلية أعطى كل من ماركس وإنجلز وبيير اهتماما خاصا بقضية اضطهاد المرأة وأكدوا خضوعها وقهرها نتيجة للتطور الاقتصادي التي مرت به المجتمعات الإنسانية، فقد فسر إنجلز تفسيراً شاملاً للعوامل التي ساعدت على التمييز بين الجنسين باعتماد فكرتي الاستغلال الطبقي ونشأة الملكية الخاصة. وهو يقول: "إن أول تنافر وأول عداة طبقي ظهر في التاريخ كان متطابقا مع تطور العداة بين الرجل والمرأة في ظل نظام الزواج الأحادي وأن أول ظلم طبقي كان مصاحبا لظلم الرجل للمرأة" مؤكدا الدور الحاسم للمرأة في العملية الإنتاجية في ظل النظام العشائري الذي أكسبها مكانة أفضل من الرجل وسميت هذه المجتمعات بالمجتمعات الأميسية، وأن تطور قوى الإنتاج ونشأة نظام تقسيم العمل قد أدى إلى تدني مكانتها، بحيث شهد التاريخ الإنساني أول شكل من أشكال المجتمعات الطبقيّة في ظل المجتمع

العبودي، وبظهور الإقطاعية والرأسمالية تطورت علاقات الإنتاج القائمة على الاستغلال... إذ ظهر النظام الأبوي مقابل انحطاط مكانة المرأة وتحولت إلى مجرد سلعة وانحصار دورها وإمكاناتها الإنتاجية والإنسانية في الحدود البيولوجية (حقيقي، موقف علم الاجتماع من قضايا المرأة، 1985، ص ص 56-57).

سعت الحركات النسوية بطرق مختلفة إلى توسيع مدى الأفكار الماركسية، وتعديلها وإعادة صياغتها، كذلك حفزت النقاشات حول الربط بين الرأسمالية والهيمنة الذكورية التي غالبا ما كانت تدعى بـ "جدل حول النظام الأبوي" *Débat sur le patriarcat*، وكانت تلك المواقف المختلفة التي تبنتها الحركات النسوية في هذا الموضوع تتوافق مع الاختلافات السياسية، فيما كانت تخلص على وجه التحديد الرابط بين تحرير المرأة وصراع الطبقات، وقد أعطت العديد من أعمال نظرية الحركة النسوية الانطباع بأن هذه الحركة منقسمة بين معسكرين متعارضين: الحركات النسوية الماركسية أو الاشتراكية ضد الحركات النسوية الراديكالية، وفي واقع الأمر إن الاختلافات النظرية التي ظهرت خلال السبعينات كانت أكثر تعقيدا، ولم يكن يوجد بالفعل انشطار بين بديلين متميزين للحركة النسوية، بل على الأصح مجموعة اتصالية : تلك التي ترى أن تبعية المرأة ناتجة عن الرأسمالية، وتلك التي ترى فيها أنها نتيجة الأبوية أو أي شكل من أشكال الهيمنة الذكورية، وفي كلا الحدين كانت النظريتين تستند إلى الماركسية، لكن بطريقة مختلفة تماما.

إن "المنهج الماركسي يخضع المرأة للعلاقة بين المستغل والمستغل" (حقيقي، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، ص 53)، وفي هذا السياق لقد أعلن "ماركس" و"إنجلز" مشكلة المرأة بربطها بالانضال الطبقي وبالتحول الثوري وأوضحا أن النساء والأطفال هم ضحايا الرأسمالية، فأصحاب المعامل يفضلون النساء على الرجال لأنهن يعملن أكثر وبأقل أجر، وهو ما أكداه في البيان الشيوعي حيث جاء فيه: "إن المجتمع الطبقي وحده قادر على تحرير المرأة، والمساهمة في الإنتاج والتحرر من الاستغلال الرأسمالي هما المرحلتان الأساسيتان لتحرير المرأة (خليل، 1982، صفحة 120).

تختلف حالة النساء في سوق العمل عن حالة الرجال، أولاً على مستوى الأجر، وكذا التمرکز في عدد محدود من الوظائف الأكثر محدودية، وبطريقة أكثر عشوائية من الرجال وغالبا بدوام نصفي، ومهما كان نوع العمل الذي يمارسنه، وعلى نحو مميّز، تنتج النساء بالإضافة إلى ذلك عملا منزليا من دون أجر خارج روابط الإنتاج الرأسمالي.

بالنسبة إلى الحريصات على احترام الماركسية الأرثوذكسية، كانت زاوية المقاربة أكثر وضوحا هي الربط بين تلك الوقائع والاقتصاد الرأسمالي، وقد تم وصف النساء بـ"السلح الصناعي الاحتياطي" ذلك لأن ظروف عملهن كانت محددة، خاصة لأنهن كن يعملن بطريقة متقطعة، ويحشدن من قبل رأس المال عند الحاجة، ثم يتم تسريحهن، رغم كونهن يوفرن للرأسمالية أيادٍ عاملة رخيصة، مرنة ومتجددة لا محالة، ومكتفية مع دورات النمو والتراجع التي تميز هذا النوع من الاقتصاد. يطرح هذا النموذج عددا من المشاكل، لأنه يبدو أنه ينطبق على حالات دون غيرها، ومن الواضح أنه تم استخدام النساء كسلح صناعي احتياطي خلال الحربين العالميتين (بيديه و كوفيلاكيس، فبراير 2015، ص 308).

لم يهتم ماركس نفسه بوضع المرأة في المجتمع الرأسمالي، فقد رفض ماركس أفكارا وموضوعات مثل: الأخلاق، العدالة، والحقوق المتكافئة بوصفها أفكارا برجوازية. كما لم يشغل نفسه بالإصلاح، وإنما ركز اهتمامه على التحليل العلمي لاستغلال الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي، وقد يبدو أن المفاهيم التي استخدمها ماركس ذات طبيعة محايدة، ولكنها تجاهلت كلية بعد النوع في النظر إلى الأمور، إذ لم يستطع أن يدرك أن النساء تخضع لشكل خاص من القهر داخل المجتمعات الرأسمالية، ولم يقدم تحليلا للفروق بين النوعين ولا لإيديولوجيات كل نوع... وبرغم عدم الرضا هذا عن ماركس، فإن النسويين الماركسيين اتخذوا من آرائه وأعماله أساسا لنظريتهم، حيث ركزوا على فكرة أن الوضع المقهور للنساء يرجع مباشرة إلى الاقتصاد الرأسمالي، فالرأسمالية تؤدي إلى تراكم الثروة، ومن ثم يحرص الرجال على أن يكون لهم ورثة شرعيون يرثون تلك الثروة

التي جمعوها، وعلى امتداد التاريخ كان يُطلب من النساء أن ينجبن الورثة "الذكور" وأن يُضمن شرعية أولئك الورثة، لقد سبقت الإشارة إلى أن النسويين الماركسيين استخدموا أعمال ماركس وإنجلز مُرتكّزا للحجة التي تمسكوا بها، وهي أن قهر النساء يرتبط بالنظام الرأسمالي رابطة لا انفصام لها. من ذلك ما تذهب إليه "باريت" 1980 من رفض الرأي القائل بأن قهر النساء يمكن تفسيره بنشأة النظام الرأسمالي وحده، وتقدم بدلا من ذلك تحليلا للأيديولوجيا، وفي هذا الصدد تستخدم باريت مصطلح "الأيديولوجيا الأسرية" للإشارة إلى عملية إضفاء المجتمع مشروعية على بناء الأسرة، بالادعاء أنها مؤسسة ذات وجود عالمي شامل، فالأيديولوجية الأسرية حسب "باريت" نجحت لأنها كانت متسقة مع طريقة تطور العلاقات الأسرية البورجوازية، غير أن هذا الأمر لم يكن حتميا، لكنه ظهر خلال عملية تاريخية طويلة عملت فيها الإيديولوجيا على تأكيد الدور الطبيعي للمرأة كيد عاملة داخل المنزل _ حيث تؤدي دورها كزوجة وكأم _ وأصبح هذا الوضع جزءا لا يتجزأ من علاقات الإنتاج الرأسمالي. وتستمد تلك الإيديولوجيا بعض جذورها من التصورات قبل الرأسمالية عن مكانة المرأة، ثم تبنتها بعد ذلك الطبقة العاملة المنظمة في أوائل القرن التاسع عشر، بعد ذلك استقر نظام الأسرة في منتصف القرن التاسع عشر نتيجة تحالف بعض النقابات الحرفية والرأسماليين، حيث اتفق الطرفان على استبعاد النساء من القوة العاملة وعلى أن يتولى الرجال مسؤولية إعالة الأسرة (براون و تشيرتون، 2012، ص 132).

لكن اعتبار المرأة يد عاملة داخل المنزل، وأن العمل الذي تؤديه في التدبير المنزلي، جزء من الجانب الوظيفي وليس وظيفة طبيعية، ولها الحق في أجر عادل مقابل الخدمات المقدمة، (كولمار و بارتكوفيسكي، 2010، ص 139)، أدخل الماركسيين في ورطة، وبدأت المشاكل غير قابلة للحل لأن العمل المنزلي، بخلاف العمل المأجور لا تتم مبادلتة مباشرة بأجر ثابت، ولا يفرض كمية ثابتة من قوة العمل أيضا، ولا يمكن بالنتيجة لنظرية معدة لتحليل العمل المأجور شرح هذه القضية، ففي نهاية السبعينات، كان من الواضح بأنه لم تكن تلك زاوية نهج مثيرة للاهتمام بالنسبة لأنصار الحركة النسوية، فلم تعد مباحثة العمل المنزلي طرح قضية تقسيم العمل بين الرجال والنساء: لم يُنظر على الإطلاق في مسألة لماذا كانت النساء هن اللواتي يقمن بالعمل المنزلي، أو

لماذا كان الرجال ظاهريا "بحاجة" إلى أن تقوم النساء بهذا الشيء لأجلهم، وكانت التأكيدات متناقضة حول قيمة العمل المنزلي مرتبطة بشكل وثيق بوضع زوج ربة المنزل في الاقتصاد الرأسمالي، وقد تم تصور مفهوم عمل المرأة وفقا لعمل زوجها، لكن عموما لم يتم الأخذ بالاعتبار العلاقات بين الأزواج والزوجات، وخصوصا عدم المساواة التي كان وجودها ممكنا فيما بينهما، فبالنسبة إلى العديد من الماركسيين كان من غير الوارد أن يكون العمال طغاة في منازلهم أو أن تكون النساء البورجوازيات مضطهدات أيضا(بيديه و كوفيلاكيس، فبراير 2015، ص 310).

لقد كان هذا التطور مهما، ليس فقط لأنه حبس المرأة في حدود العمل المنزلي والتبعية الاقتصادية للرجال، وإنما لأن هذا الوضع قسم الطبقة العاملة إلى شطر يعمل بالأجر هم الرجال، وشطر يعمل بلا أجر هم النساء، وقد كان من نتائج هذا الوضع أن قلل من الإمكانات الثورية للطبقة العاملة، كما عاد بالنفع على النظام الرأسمالي إذ وفر له أياد عاملة رخيصة ومتاحة طول الوقت، ولم يقتصر دور أولئك النساء على كونهن "الجيش الاحتياطي الصناعي"، وإنما كن يضطلعن كذلك بمهمة إنجاب قوة العمل المستقبلية المتمثلة في الأطفال، بتكلفة ضئيلة للرأسمالي. وكان يتم تحمل أجر الأسرة على تكاليف الإنتاج، الأمر الذي أضعف من قدرة العامل على الامتناع عن العمل (الإضراب مثلا) من أجل الحصول على أجر أعلى وظروف عمل أفضل، كذلك أدرك النسويون الماركسيون الدور الاقتصادي الذي مازالت تؤديه النساء في توفير رعاية صحية مجانية، وتوفير العمل العاطفي المأجور (الحصول على أجر مقابل بيع عواطفهن) لصالح استمرار النظام الرأسمالي(براون و تشيرتون، 2012، ص 132).

النسوية الراديكالية:

شكّل ظهور الفكر النسوي الراديكالي "قطيعة عظيمة" « La grande rupture » التي حدثت عن طريق الحركة النسوية الجديدة في نهاية الستينيات، ويحيل لفظ "الراديكالي" إلى تفسير تبعية المرأة عن طريق النبش في

جذور "النظام الاجتماعي للجنس" المتمركز حول السلطة الأبوية، عكس ما ذهبت إليه الماركسية في تفسيرها "للنظام الاقتصادي" (Toupin, 1998, p. 21) ، ففي ظل نظام سلطة الأب يتعلم الرجال أن ينظروا إلى النساء بوصفهن لسن من البشر، لذا فيجب إخضاعهن والسيطرة عليهن، وتتجلى هذه السيطرة في عدة طرق، لكنها تؤدي جميعا إلى قهر النساء، ولذلك يعد مفهوم العنف ذو أهمية محورية لفهم هذه السيطرة، ونصادف لدى النسويين الراديكاليين آراء متباينة ومتطرفة في ما يتعلق بمكونات العنف أو مقوماته، ولكنهم يجمعون بكل تأكيد على أن العنف يمكن أن يكون مستترا (متخفيا وراء نماذج معقدة من الاستغلال وأساليب التحكم)، أو أن يكون سافرا وظاهرا يتجلى مثلا في أشكال العنف البدني، والاغتصاب، والإساءة الجنسية، واستغلال المرأة في الأعمال الإباحية.

توصف هذه النظرية بالراديكالية لأنها ترى قهر المرأة بوصفه واحدا من أهم أشكال القهر المجتمعي التي لا تقف فقط عند المرأة، لكنها تتقاطع مع الحدود العرقية والثقافية والطبقات الاقتصادية. من هنا، فإن هذه النظرية توسع من تناولها للقهر الذي تتعرض له المرأة ضمن الوضعيات الاجتماعية كافة التي تشمل العرق واللون والثقافة والطبقة، ويتمثل الهدف الرئيس لهذه النظرية في تغيير المجتمع الذي توجد فيه المرأة من أجل تغيير بنية الاستغلال الذي تتعرض له، لكنها في الوقت نفسه لا تهدف إلى إثارته بشكل كلي وكامل، لقد أدى تبني مفهوم الأبوية إلى منظور مزدوج يرتكز على قبول مسبق يستند إلى الامتيازات الذكورية مقابل الخضوع الأنثوي، فلقد تم تصنيف النساء والرجال ككيانين متعارضين، وذلك من خلال التعامل معهما بوصفهما جماعتين متجانستين من ناحية الخبرات والسمات المشتركة، فالتناول الجوهراني Essentialisme الذي يتعامل مع الظواهر المدروسة بدون إحاطة بالتغيرات المجتمعية الوجودية المحيطة بها أدى بالنسوية الراديكالية إلى تناول كل من الرجل والمرأة ككيانين مختلفين يشتمل كل منهما على خصائص مختلفة تماما عما يشتمل عليه الطرف الآخر الذي هو النقيض وفقا لطبيعة هذا التناول. ومن هذا المنطلق فإن الخلاصة تكمن في أن السيطرة الذكور وقهر النساء هو ما ينتج الصراع الحادث بين الجنسين، ويرى بوليرت Pollert أننا بحاجة لمدخل مغاير لتلك الازدواجية التي

يأخذ بها المدخل النسوي الراديكالي التي تجمع بين الرأسمالية والأبوية، حيث اقترح مدخلا يتجاوز ذلك إلى مدخل آخر يفهم النوع بوصفه مرتبطا بالعلاقات الاجتماعية كافة وغير منفصل عنها، ويأتي اقتراح بوليرت متوافقا مع النقد الذي توجهه شيري موريج Cherrie Morage للنسوية الراديكالية التي ترى من خلاله أن تركيز هذا التيار النظري على الجنسانية والمواد الإباحية لا يولي أي اهتمام للنساء الملونين من ناحية، ولعالم النساء الفقيرات اللاتي ينتمين للعالم الثالث من جهة أخرى عبد العظيم، 2014، ص 8).

النسوية الراديكالية هي في الأساس حركة جاءت من أجل تحرير المرأة، ويذهب مؤيديها إلى أنه لا يوجد مجال من المجالات الحياة في المجتمع خال من هيمنة الرجل، وهم يسعون إلى الكشف عن مسببات هذا الوضع، وإلى أن يتخذوا هذه المعرفة سبيلا لتحرير المرأة، كون القوى الاجتماعية والإيديولوجية عملت على توسيع دور المرأة كمرتبطة لتجاوز الضرورة البيولوجية.

إن التعبير الأساسي عن النظام الأبوي حسب النسوية الراديكالية هو التحكم في أجساد النساء، بما في ذلك السيطرة على الأمومة والنشاط الجنسي للمرأة، إذ أن المكان الذي يتم فيه التعبير عن هذا النظام الأبوي هو أولاً وقبل كل شيء في الأسرة وفي مجال الإنجاب بكامله، وعلى كافة مستويات المجتمع (السياسية والاقتصادية والقانونية)، فالأبوية كنظام اجتماعي وكما يراها الراديكاليون، نظام اجتماعي يضم ثقافتين متميزتين: الثقافة الذكورية المسيطرة، والثقافة الأنثوية المسيطر عليها (Toupin, 1998, p. 21).

بهذا يستنتج النسويون الراديكاليون أن حل المشكلات التي تواجهها النساء في المجتمع لن يكون إلا عن طريق القيام بثورة جنسية، تمكن النساء من تكوين وعي مشترك، ورفض الضغوط الواقعة عليهن من نظام السلطة الأبوية، ويشكلن كيانا يوحدن في مواجهة وإدانة هيمنة النظام الأبوي، ومن شأن ذلك أن يمدن بالقوة اللازمة للهجوم على الهيمنة الذكورية، ويزودن بالموارد الضرورية والعون المتبادل الذي يتيح لهن الانسحاب من عالم هيمنة الرجال، وتأسيس أبنية اقتصادية، عائلية، واجتماعية خاصة بهن، تقوم على التقدير المشترك

لقيمة المرأة في ذاتها، ولقد دعت قلة من النسويات الراديكاليات إلى الانفصال بين الرجال والنساء، بحيث تستطيع النساء أن يعشن في استقلال يتيح لهن أن يكتشفن طبيعتهن الحقيقية دون أي تدخل من الرجال.... (براون و تشيرتون، 2012، ص 142).

النسوية الاشتراكية:

سعى النسويون الاشتراكيون إلى التأليف بين أشمل وأهم مدرستين نسويتين، وهما: النسوية الماركسية والنسوية الراديكالية، وقد أدى ذلك في الحقيقة إلى تكون نوعين من النسوية الاشتراكية. يركز النوع الأول كلية على قهر النساء، ومحاولة فهمه بطريقة تجمع بين المعرفة بالقهر الطبقي (المستمدة من الماركسية)، والمعرفة بقهر النوع (المستمدة من النسوية الماركسية)، أما النوع الثاني من هذا التوجه فيحاول أن يصف ويفسر كافة أشكال القهر الاجتماعي، مستخدماً المعرفة بنظم التدرج الطبقي والنوعي وحدهما، وإنما تهتم كذلك بأبعاد: العرق، والهوية الإثنية، والميل الجنسي، والعمر، والوضع في سياق التراتب العالمي للأمم.

تحاول النسوية الاشتراكية تطوير فهم العلاقة بين سلطة الأب والنظام الرأسمالي، زاعمة أن نظام سلطة الأب يتخذ شكلاً خاصاً في المجتمعات الرأسمالية، كما يذهب النسويون الاشتراكيون إلى أن نظام سلطة الأب سابق في الوجود على الرأسمالية، وبذلك يكون مستقلاً عنها. ففي المجتمعات السابقة على عصر الصناعة تم تهميش النساء بشكل تدريجي وقصر دورهن على العمل داخل المنزل، حيث أصبح الرجال أكثر سيطرة على مجال الإنتاج، ثم استكملت الرأسمالية هذه العملية، فزاد استبعاد النساء من كل مجالات الحياة الاجتماعية، وتؤكد دور الرجال وتدعم في المجال العام، وأصبحت هوية المرأة تُستمد أساساً من دورها المنزلي وحده (براون وتشيرتون، 2012، ص 144).

تعد النسوية الاشتراكية حصيلة تلاقي الماركسية مع النسوية الراديكالية كما سبقت الإشارة، من حيث سعيها لفهم وتحليل الوضع الطبقي للمرأة والعمل على فهم ظروفها في ضوء الاقتصاد السياسي للعمل المنزلي والعلاقات

الرأسمالية، فإذا كانت النسوية الماركسية قد اهتمت بالتحليل الطبقي لأوضاع المرأة وكشف أشكال الاستغلال الذي تتعرض له من خلال ذلك، فإن النسوية الاشتراكية قد جمعت بين هذا التحليل ومجموعة أخرى من الأطر التحليلية يأتي في الصدارة منه فهم ظروف العمل المنزلي وتحليل قيمته في ضوء تحليلات الاقتصاد السياسي، وربط ذلك البنية الأبوية المتسلطة الداعمة لهيمنة الذكور على الإناث ضمن الإطار الاستغلالي الأوسع للنظام الرأسمالي.

وفقا للتحليلات الاشتراكية فإن الاستغلال الذي تتعرض له المرأة في البيت وسوق العمل هو المصدر الرئيس للتفاوتات القائمة على النوع. وارتباطا بذلك، فإن هناك مؤسستين متوازيتين تعملان معا من أجل تشكيل حياة الرجال والنساء على السواء، أول هاتين المؤسستين تتمثل في الاقتصاد حيث الرأسمالية، والثانية تتمثل في الأسرة حيث سيادة التوجهات الأبوية؛ ففي ظل الرأسمالية وتوجهاتها الاقتصادية فإن البنى الأبوية تجد لها وضعية مهمة تساعد في التجذر واستمرارية بنية الاستغلال التي تتعرض له المرأة، فالعلاقة بين النظام الرأسمالي والبنية الأبوية علاقة تعاضدية يساهم من خلالها كل طرف في تدعيم الآخر ومساندته (عبد العظيم، 2014، ص 5).

إن الطريقة التي يتعامل بها النظام الرأسمالي من ناحية وبنية الأسرة الأبوية من ناحية أخرى مع العمل المنزلي غير مدفوع الأجر للمرأة تكشف عن مدى الاستغلال والقهر الذي تتعرض له المرأة ضمن هذا النظام والكيفية التي يتم من خلالها التعامل مع قوة عملها من فترة لأخرى حسب حاجات النظام ومصالحه، ففي ضوء مصالح النظام الرأسمالي يمكن دعوة المرأة للدخول إلى سوق العمل وتشجيعها على ذلك ودفعها لمغادرة المنزل، وحينما يريد هذا النظام تقليص قوة العمل فإنه يغادر خطابه ليدعوها مرة أخرى للعودة إلى المنزل وتربية أبنائها، وما بين الدخول لسوق العمل والإقصاء منه تصبح المرأة مجرد قوة عمل احتياطية لماكينه الإنتاج الرأسمالية.

وفقا لكل من Aggere et Chelton فإن التفاوتات القائمة على النوع التي تواجهها المرأة في سوق العمل ترتبط عمليا وإيديولوجيا بدورها في العمل المنزلي غير مدفوع الأجر، فالاستغلال المزدوج للمرأة ضمن العائلة

وفي سوق العمل يعني أنها تنتج فائض قيمة كبير بالنسبة للرأسمالية أكبر بكثير مما يقوم الرجال بإنتاجه، والفارق الرئيسي بين النسوية الماركسية والنسوية الاشتراكية يكمن في أن الأولى توجه اهتماما أكبر نحو البناء الرأسمالي بالنظر لاستغلال المرأة معتمدة في ذلك على التفاوت الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية أساسا، والثانية تركز على دور البنية الأبوية التي تسبق النظام الرأسمالي نفسه في تدعيم وتأيد قمع المرأة واستغلالها، ويعني ذلك أن النسوية الماركسية وجهت جل جهدها إلى تناول التفاوت الطبقي ودوره في استغلال المرأة في المجتمعات الإنسانية، بينما وجهت النسوية الاشتراكية كل اهتمامها إلى دور البنية الأبوية التي رأتها الأقدم في المجتمعات عبر التاريخ بالنظر لقهر واستغلال النساء. وترتكز النسوية الاشتراكية على الاعتقاد بأن البناء الاقتصادي والطبقي لمجتمعاتنا ينطوي على إشكالات كثيرة ومتداخلة تؤدي إلى العديد من أشكال واستغلال المرأة، وبالرغم من ذلك فإن النسوية الاشتراكية قد ركزت تاريخيا وبسبب من ارتباطاتها الإيديولوجية بالماركسية على النزعة الطبقية للمجتمعات البشرية، في الوقت الذي أولت فيه العوامل القائمة على العرقية والجنسية le racism et sexism اهتماما أقل (عبد العظيم، 2014، ص 644).

✓ الموجة النسوية الثالثة: ما بعد النسوية، الحوار داخل النسوية: من المرأة إلى النوع الاجتماعي

ظهر مصطلح "ما بعد النسوية" من قلب وسائل الإعلام في أوائل الثمانينات، ومنذ ذلك الوقت وهو يميل إلى أن يستخدم للإشارة إلى الإحساس بالفرح للتحرر من الإيديولوجيات المقيدة للحركة النسوية، التي أصبحت غير مواكبة للعصر ولا أمل في إصلاحها. وهذه هي النظرة التي توصل إليها معجم "أكسفورد" الوجيز في الطبعة التاسعة حيث يعرف "ما بعد النسوية" "بما يتعلق بالأفكار والمواقف وما إليها، التي تتجاهل أو ترفض الأفكار النسوية التي تميزت بها الستينيات من القرن العشرين والعقود التالية"؛ إلا أن من يعتبرن أن وصف ما بعد النسوي ليس سوى ملصق يضعه الإعلام في أغلب الأحيان لا يعتبرن أنفسهن جزءا من أي حركة مناهضة للنسوية من أي نوع (كامبل، 2002، ص 77)، كما تقول فيكي كوبوك ودينا هيدون وإنكريد ريشتر في كتاب

"أوهام ما بعد النسوية" أنه ليس هناك أي تعريف على الإطلاق لما بعد النسوية، ولا يزال هذا المصطلح نتاج الافتراض، وهي سمة تشترك فيها ما بعد النسوية مع قرينها اللغوي **ما بعد الحداثة**، التي توصف أساساً بأنها "شيء غير محدد المعالم".

إن مصدر الخلط فيما يتعلق بما بعد النسوية وما بعد الحداثة على حد سواء يرجع على الأقل وبشكل جزئي إلى التردد اللغوي الناشئ عن استعمال "مابعد" فإذا عدنا مرة أخرى إلى معجم أكسفورد الوجيز لوجدنا أنه يعرف معنى "مابعد" على أنه "التالي في زمن الترتيب"، لكنه لا يشير إلى الرفض. إلا أن كثير من النسويات يقلن بحماس أن ذلك هو عين النسوية؛ أي خيانة لتاريخ النضال النسوي ورفض كل مكاسبه، وتصف مودلسكي نصوص ما بعد النسوية على أنها نصوص بإعلانها أو افتراضها مجيء ما بعد النسوية تتخبط في نفي النقد النسوي وتقويض أهدافه، أي أنها في واقع الحال تردنا إلى عالم ما قبل النسوية، ويعد هذا الرفض نموذجاً لهذا الهجوم على ما بعد النسوية (كامبل، 2002، ص 81).

والحق أن القراءة العابرة للنصوص التي توصف بأنها تنتمي لتيار "ما بعد النسوية" تبين أنه لا يوجد إلا اتفاق قليل على وجود نصوص أو أولويات محورية بين من شاع لديهن المصطلح، ولكن بصفة عامة يمكن القول بأن الجدل حول ما بعد النسوية يميل إلى أن يتبلور حول قضايا كون المرأة ضحية واستقلالها الذاتي ومسؤوليتها، كما يميل لصالح النزعة الإنسانية الليبرالية، ويعتق إيديولوجية مرنة يمكن تكييفها حسب الاحتياجات والرغبات الفردية (كامبل، 2002، ص 80).

ويذهب البعض للقول بأن الاختلاف يشكل سمة أساسية ومعلماً لحقبة ما بعد النسوية، والتي تتسم بالاعتقاد بأن المعارك القديمة قد كسبتها النساء: إذ أنهن قد حققن المساواة في المجالات الاقتصادية، السياسية، والقانونية، مما جعل النظرية النسوية نظرية مهجورة من الناحية العلمية، ومع ذلك فإن هذه النظرة المتفائلة إلى التغيرات التي طرأت على وضع النساء في المجتمع لا يشيع الأخذ بها دائماً، وذلك من واقع الشواهد المتصلة بقضايا

ومجالات: العمل، الأجر العادل/ أي المماثل لأجر الرجل، والعمل المنزلي، ومستويات رعاية الأطفال، والعنف الأسري، وجرائم الاغتصاب.

ولقد واجهت الموجة الثالثة من الحركة النسوية ثلاثة تحديات كبرى، ساعدت على تغذية النقاش الدائر حول ما إذا كان لهذه الحركة من أهمية في القرن الحادي والعشرين أم لا، والتحدي الأول هو الشواهد التي يوفرها البحث العلمي، والتي تؤكد وجود تحسن ملحوظ في بعض جوانب الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء، والتحدي الثاني هو ما أطلق عليه بعد الباحثين من أمثال **كلارك** "الرّدة المضادة للنسوية" ويقصد بها إحدى الحركات ذات الدافع السياسي التي تهدف إلى النيل من مكانة الحركة النسوية ونقض أوجه التقدم التي حققتها النساء، وينبع التحدي الثالث من صعود شأن ما بعد الحداثة، والتي طرحت نقدا للنظريات السوسيولوجية "الحديثة" بما فيها النظرية النسوية (براون و تشيرتون، 2012، ص 281)، ونجم القدر الأكبر من الدافع إلى إثارة النقاش حول الوضع المتحسن للنساء من البحث الذي أجرته ويلكسون سنة 1994 عما تُسميه: زلزال النوع (الزلزال في مجال العلاقات بين الرجال والنساء كنوعين)، وهو ظاهرة اجتماعية تحدث انقلابا في اتجاه قرون من اللامساواة بين الرجال والنساء، إذ أوضحت ويلكسون عددا من الطرق التي بها تتفوق النساء في وقتنا هذا على إنجازات الرجال في سوق العمل، وقد توقفت المقالات المنشورة في وسائل الإعلام في منتصف تسعينات القرن العشرين عن تسليط الضوء على النساء، وبدأت في التركيز على الصعوبات التي يواجهها الرجال في سوق عمل تتزايد فيه سيطرة النساء عليه باضطراد.

لاحظ كل من سميث وتوماس سنة 1996، وهما يستشهدان بالبيانات الواردة في المسح التبعي للأسرة البريطانية؛ أن تغير الأوضاع في الاتجاه نحو النساء العاملات بأجر يتزايد سنة بعد أخرى، وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت البطالة في صفوف الرجال بمستويات مرتفعة، كما أرغم الرجال على إعادة النظر في دورهم في سوق العمل، وهو الأمر الذي أدى ببعض المؤسسات البحثية، كمعهد دراسات السياسات مثلا، إلى تسليط الضوء

على هذا التمييز الذي يواجهه الرجال، كما أشارت مؤسسة EOC سنة 2005، إلى مجالات معينة نجحت فيها النساء، وإلى العدد المتزايد في عضوية البرلمان، حيث بلغت نسبتهن 19,7% سنة 2005 مقارنة بنسبة 3, 4% في سنة 1975 (براون و تشيرتون، 2012، ص 280) .

في التمييز بين النسوية كظاهرة واقعية وتعريف النسوية كما توجد في "المخيال الشعبي" تكشف "وُلف" عن نهج أكثر تعقيدا ووعيا بالذات من المناهج التي استخدمتها بعض قريناتها في سياق ما بعد النسوية. وبفضل هذا المنهج تمكنت وُلف من نقادي التضاد الحاد بين النسوية "الصالحة" والنسوية "الفاسدة" بصورة جزئية على الأقل، لأن مقولتها تفيد أن النسوية "الفاسدة" ليست موجودة في الحقيقة بمعنى أنها ليست أيديولوجية يسعى لنشرها فرد بعينه أو جماعة بعينها، وإنما هي فهم خاطئ أحدثه الإعلام، وعلى المرأة أن تتغلب عليه حتى تعتنق "نسوية القوة" التي تهدف إلى المساواة والتمكين الاقتصادي والثقة اللازمة للعمل الجماعي والفردى من أجل تحقيق هذه الأهداف.

إذا تم القبول بأن مشروع ما بعد النسوية ذو طبيعة نظرية بالأساس، فلعل هذا هو أكثر الطرق إقناعا لاستخدام هذا المصطلح، وفي هذا السياق تصبح ما بعد النسوية نسقا معرفيا متعددًا مكرّسا لإبطال أنماط التفكير التي ترمي إلى العمومية، ومن ثمة يمكن أن نلمس توازنا بينها وبين مصطلحات ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية وما بعد الاستعمار (كامبل، 2002، ص 88).

✓ ظهور مرحلة رابعة: إلى أين نتجه بدءاً من هنا:

اكتسب الاعتراف بالطبيعة العالمية لإنتاج الأفكار وتداولها وضعاً يضعها في مقام البديهية التي لا نزاع عليها، لكن ما زالت توجد محاولات قليلة لتحليل نقاط التقاطع والحوار والمواجهة بين الخطابات الصادرة عن المواقع الاجتماعية التاريخية محددة، ولم تنتج الدراسات النسوية من هذه التهمة رغم تصريحها بالالتزام بتجاوز الحدود بين الأفكار، سواء بالمعنى الجغرافي أو التحليلي للحدود. ويغلب علينا أن نظل مغلقين داخل النظرة

الضيقة للأمور Parochialisme بينما نستهلك مفردات لغوية قد تبدو متماثلة على السطح، رغم أنها كثيرا ما تختلف في تداعياتها، ومعانيها، وما تولده من مشاعر وصور في ذهن المستمع وفي عواقبها السياسية باختلاف السياقات التي نعيش ونعمل فيها. ورغم اتضاح ضرورة التأمل النقدي في طبيعة وتاريخية السياقات التي تنتج فيها المعرفة، وهي عملية صعبة، لهذا فلقد تماشت تطورات الدراسات النسوية منذ ستينات القرن العشرين مع الموجة الثانية من النشاط النسوي في الغرب، لكن تطورها لم يكن متساويا سواء عبر تخصصات العلوم الاجتماعية أو في مختلف المواقع الجغرافية، من ثم ليس من الواقعي أن نحاول تقديم تفسير شامل في هذا المجال، إذ أن تقديمنا لمثل هذا التفسير لن يخرج بالضرورة عن الخطوط العريضة له وعن أن يكون انتقائيا، بهذا تكون المرحلة الحالية من التنظير النسوي تطرح تحديات جديدة مزال يصعب الإحساس بأثرها حتى الآن، وعلى الرغم من الاختلافات الداخلية في الموجات النسوية قبل ثمانينات القرن العشرين، فإن لها بعض القواسم المشتركة الواضحة، حيث أنها افترضت أن النساء يشكلن فئة يجمع بينها القهر المشترك، وأن أسباب قهرهن كانت تقبل التفسير السببي (رغم الخلافات الحادة على مسببات القهر نفسها) وأن النساء يمكن أن تظهر بينهن أشكال ذات معنى من أشكال النضال والتجمع من أجل تحقيق تحررهن.

قد شهدت نهايات ثمانينات القرن العشرين انهيار هذا الإجماع، ومهدت الساحة لظهور ما يمكن تمييزه بأنه أزمة داخلية حول "الاختلاف" الذي ظهر في الغرب (شلقامي، 2015، ص 185).

لكن بالإشارة إلى ما سبق، لازالت التطورات الحالية والانتقال من المرأة إلى النوع تتطوي على إمكانات ضمنية أخرى لم تستغل بالكامل بعد. إن التخلي عن السرديات الكبرى لتفسير تدني منزلة النساء يوسع الطريق لتحليلات تفصيلية لعوامل مختلف المؤسسات التي يعاد عن طريقها إنتاج سلم المراتب بين الرجال والنساء، كما وسع من جدول أعمال البحوث ليشمل تنويع أكبر من الممارسات الثقافية، من هذا المنظور، فالمؤسسات الاجتماعية لا يتجلى فيها منطق أبوي أحادي فحسب، بل إنها موقع علاقات قوة والعمليات السياسية الذي تنشأ

فيه من خلالها سلالمة المرتبة بين النوعين ويجرى فيها النزاع بشأنها، لذلك فمن الإنصاف أن نخرج بملاصة مفادها أن هذه الدراسات تقف الآن في مفترق الطرق، وإن إدراك إمكانياتها الكاملة يستدعي الكثير من الشجاعة والالتزام.

من هنا فإن ما بعد النسوية تضع التعدد في محل الثنائية، والتنوع محل الاتفاق، وهكذا تفسح المجال للحوار الفكري الذي يتسم بالحيوية والتغير ويصوغ القضايا والمناخ الفكري الذي تتميز به مرحلة الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة في العالم المعاصر، التي تتميز بالنفك والاختلاف.

ما يمكن أن نستنتجه هو أن الحركة النسوية وأنصارها على وعي تام بأن إلغاء كافة أشكال التمييز بين الرجل والمرأة القائمة على معيار الجنس؛ لا يكفي في تحقيقه إجراءات قانونية، ما لم تكن هناك قناعة اجتماعية تؤمن بها، ولقد أشار الدكتور عبد الصمد الديالمي إلى هذه الصعوبة بقوله: إذا كان مبدأ تحرر المرأة لم يعد موضوع سجال في حد ذاته، فهناك مشكلتان مترابطتان تظلان مع ذلك مطروحتين، هما كيف يمكن دفع الجماهير إلى القبول بمبدأ المساواة بين الجنسين في مجتمع متخلف ومتأخر؟ وهل مبدأ المساواة بين الجنسين إنتاج غربي مستورد وأجنبي.

وهذا ما توصلت إليه الباحثة فاطمة الزهراء أزرويل في حديثها عن "العوائق الذاتية والموضوعية التي تجعل النساء والرجال يعيشون في قلق الانتقال من أشكال العلاقات التراتبية بينهما، إلى الاقتناع بالمساواة واحترام المرأة على مستوى الوعي والممارسة، ويزيد من تلك الصعوبة أن المرأة بدورها _حسب الحركة النسوية_ تساهم بفعل الحيف الممارس عليها، وكذا واقع الأمية الذي تسبح فيه، مما يزيد من العبء على الحركة إذا أرادت أن تخرج من عزلتها وترتبط بواقع المرأة حقاً، حيث الفقر والأمية الفكرية والاجتماعية والثقافية...

المبحث الرابع: علاقة سوسيولوجيا المقابلة بمقاربة النوع الاجتماعي، تحليل نقدي:

مدخل:

يروج في الساحة الاجتماعية في وقتنا الراهن جدال حول قضايا تتعلق بالمرأة، تقدم أطرافه وجهات نظر تنطلق من أطر حضارية وثقافية متباينة، سواء فيما يتعلق بالحقوق التي ينبغي أن تتمتع بها المرأة على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو فيما يتعلق بالشروط التي تيسر للمرأة القيام بأدوارها كاملة في المجتمع، أو فيما يتصل بالمواطنة الكاملة التي ينبغي أن تتمتع بها المرأة، أو ما يشير إلى أهمية المساواة بين الجنسين في مختلف الأصعدة والمستويات، أو فيما يتصل بظواهر اجتماعية بحثة كصراع الأدوار، أو الترتيب الأمثل لأدوار المرأة الذي يشير إلى متضمنات النوع الاجتماعي (ليلة، 2006، ص 10).

إن التطور الملموس لتدريس قضايا العمل من زاوية ما يتعلق بمقاربات النوع الاجتماعي أضحى اليوم أمراً واقعاً يتكرس من يوم لآخر بشكل أصبح من العسير معه التشكيك فيما تم قطعه من أشواط مهمة في ذلك الاتجاه، وإن بقي ذلك بدرجات متفاوتة الأهمية والأسلوب بين شمال العالم وجنوبه، وبين غربه وشرقه، وقد أصبحت موضوعات النوع الاجتماعي اليوم من الموضوعات الأساسية في أوساط غير قليلة ومن المجالات ذات الأهمية القصوى، لكن السؤال الذي يمكن طرحه هنا يرتبط أساساً بزمان كسر الطوق وتهشيم حاجز الصمت المعرفي والفكري المتصل بتغييب المرأة كموضوع دراسة داخل نطاقات العمل، وبزمان انتباه الدارسين والمختصين في المجال إلى أهمية متغير الروابط بين الجنسين وانعكاساته المختلفة على سير العمل ومؤسساته الحديثة، فالحديث عن مسار التأسيس الفعلي لدراسات أكاديمية في مجالات النوع الاجتماعي ما يزال يتركز ببطء في أغلب الأقطار العربية، لذلك يجدر بنا في البداية التذكير بأن ظاهرة خروج المرأة العربية إلى العمل هي ظاهرة شهدت البلدان العربية حديثاً؛ إذ إنه بالرغم من بعض الإشارات العربية المبكرة لأهمية تحرر المرأة من سجون

الفضاء الخاص نحو ممارسة فاعلة خارجه، إلا أنه عموماً لا يمكن التأريخ لبدائيات انتشار الظاهرة إلا مع مراحل الاستقلال وبناء الدول الوطنية في أغلب الدول العربية.

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى التفاوت المسجل في بروز ظاهرة عمل المرأة وانتشارها بين سائر الأقطار العربية بأقاليمها المعروفة المشرق والخليج والمغرب العربي، حيث تلاءمت التوجهات التنموية الأولى لدول المغرب العربي واتجاهها نحو التركيز المطلق على الصناعة في العقود الأولى للاستقلال مع حاجة ماسة للمنشآت الصناعية الكبرى لأعداد كبيرة من اليد العاملة الرخيصة وغير المختصة التي وجدت ضالتها في نساء الطبقات الفقيرة والمتوسطة الرغبات في تحسين أوضاع أسرهن المادية والاجتماعية، وهو ما كان له وقع في توسيع قاعدة المرأة العاملة غير المختصة بشكل أبرز في كل من تونس والجزائر والمغرب، هذا ولابد من التأكيد على أن حركة ولوج المرأة لفضاءات العمل توازت في معظم الدول العربية مع عوامل انتشار التعليم ودعم مجانيتها وتعميمه، إلى جانب السعي الرسمي لتطوير البنى التشريعية والخطط والبرامج الاقتصادية الموجهة إلى المرأة في ظل مناخات سياسية عامة أعلنت عزمها على الدفع فُدماً بمسيرة انخراط المرأة في عجلة التنمية.

إن هذه الطفرة الحاصلة جزاء الانخراط المتأخر نسبياً للمرأة العربية في سوق العمل، اقترنت في وقت مبكر بتبلور مستوى مهم من الوعي بمشكلات المرأة العاملة وقضاياها في صفوف الحركة النسائية العربية بمختلف توجهاتها ومنظماتها وجمعياتها الحكومية وغير الحكومية، وشهدت كل الدول العربية تقريباً تحركات اجتماعية متفاوتة الشكل والحجم للمطالبة بالحقوق القانونية والاجتماعية للمرأة العاملة. وقد ظفرت المرأة العربية العاملة بمكاسب قانونية واجتماعية مهمة في العديد من الأقطار.

لكن الملفت للانتباه أن هذه الحركة الواسعة لانخراط المرأة العربية في سوق العمل، ومختلف ما اقترنت بها من تغيير في القوانين والتشريعات والسياسات العربية، لم يتواز مع حركة إنتاج فكري وبحثي ذات كثافة عديدة ونوعية حول موضوعات المرأة والعمل، حيث ظلت الدراسات الميدانية والبحوث الأكاديمية المتناولة لقضايا

وإشكالات المرأة العاملة ضنينة ونادرة في الببليوغرافيا العربية، ولا مراء أن عامل الولوج المتأخر للمرأة العربية إلى دوائر البحث العلمي والأكاديمي بشكل عام، وإلى حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية بشكل أدق، وتبوءها لموقع الفاعل المنتج ضمن تلك الدوائر، له دوره فيما سجل من محدودة الاهتمام بقضايا المرأة وإشكالاتها في مجالات العمل، ورغم أن الاتجاهات العامة لتصنيف البيانات الإحصائية المتصلة بواقع البحث العلمي من منظور النوع الاجتماعي لا تزال شبه منعدمة على نطاق وطني وإقليمي، فإن الكمية القليلة المتوفرة منها تؤكد إلى حد كبير أن مسار حضور المرأة العربية وفعاليتها وإنتاجها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية كما هو الحال في الحقل السوسيولوجي يبقى على غير من أهمية تذكر رغم حرص معظم هذه الدول على إنشاء الجامعات والمعاهد ومراكز البحث الوطنية (التايب، 2011، ص 158)، وبالرغم كذلك من الجهود المبذولة للقضاء على التمييز بين الرجل والمرأة في السوق العمل، إلا أن الواقع يفضي إلى نتائج مخالفة لذلك؛ إذ أن الموقف المؤسسي أيضا يخالف الموقع المجتمعي والذي يفرز أشكالا عديدة لعدم المساواة في العمل، فلقد دلّت التجربة على أن دخول المرأة ميدان العمل المُنتج لم يكن كافيا لتضييق الهوة بين النساء والرجال وضمان المساواة، لهذا فعملية التنمية تستوجب إدماج المرأة إدماجا فعليا تشاركيا مُفسحا المجال للمشاركة الحقة في تخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع التنموية، رغم ما يدل على أن وضعية المرأة في العالم العربي وفي المغرب على وجه التحديد لا زالت تعاني من فجوة واسعة بين ما يخطط له وما يمارس على أرض الواقع، وذلك حصيلة تراكم تاريخي طويل وهو ما عبرت عنه فاطمة المرزيسي بتأكيد لها على ضرورة كشف غربة نماذج من الخطابات عن الواقع، وغربة مجموعة من الوقائع عن الخطاب (الوزاني، 2018، ص 5).

1: النوع الاجتماعي كمدخل لدراسة المقالوة

1.1 المقالوة النسوية، محاولة لضبط المفهوم :

ركزت العديد من الدراسات والأبحاث في مجال المقالوة على نهجين، الأول تكميلي Complémentaires يقدم تفسيراً شاملاً لظاهرة المقالوة، والثاني مترابط أو ترابطي Indissociables، يركز على تحليل بعض الأبعاد الأساسية للمقالوة، فمفهوم المقالوة بشكل عام في تطور وتزايد على مستوى النقاشات النظرية والسياسات العامة، ويرتبط الاهتمام المتزايد لهذه الظاهرة لدورها ومكانتها المهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص العمل والدخل والثروة التي تولدها.

خلال تطور المقاربات المختلفة التي ناقشت ظاهرة المقالوة، تم التأكيد على عنصرين أساسيين في الفكر المقاولاتي هما: المقاول وخلق القيمة، فالهدف العلمي في حقل المقالوة هو وجود العلاقة بين الفرد وخلق القيمة. إن تطور مفهوم المقاول مع مرور الزمن أدى إلى تغير نظرة وآراء المختصين نحوه، فبعدما كانت كلمة مقاول entrepreneur في فرنسا خلال العصور الوسطى مشتقة من الفعل entreprendre بمعنى باشر، التزم وتعهّد، وفي اللغة الإنجليزية للدلالة على الالتزام بشخص ما من طرف الشخص الذي يشرف على المسؤولية، ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد... أصبحت الكلمة تستخدم للدلالة على الفرد الذي يتحمل المخاطر الاقتصادية.

أما في القرن السابع عشر، اعتُبر المقاول هو ذاك الفرد الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة وهو المصطلح الذي يقابله لفظ adventurer و indertaker في إنجلترا (الفقير، 2008، صفحة 17)، كما عرف جوزيف شومبيتر Shumpeter، المقاول بكونه شخص يملك صفة الإبداع والابتكار وهو فرد نادر، ذو موهبة يستطيع جلب الأرباح وهو محرك التطور الاقتصادي، وهو شخص صاحب فكرة وتتوفر لديه

الإرادة نحو النجاح، مدرك وله مرونة في التعامل وتتوفر فيه الرغبة في المخاطرة بشكل معقول كونه يمتلك المهارة في التنظيم (شلفوف، 2008، ص 11).

هناك اتجاهين أساسيين تبنيًا تفسير هذا الاختلاف الذي طال تفسير مفهوم المقالوة النسوية، الاتجاه الأول اهتم بمقاربة النوع التي ترى أن الاختلافات بين الرجال والنساء مرجعها الأساس هو التنشئة الاجتماعية، أما الاتجاه الثاني فيستند على المقاربة الليبرالية التي ترى أن النساء أقل حظًا من الرجال، وأن عدم إمكانية النساء في الفصل بين عملهم ومسؤولياتهن المنزلية منعهن من الحصول على المصداقية، بالأخص فيما يتعلق بالمؤسسات المالية، مما جعلها ترضى برأس المال الكافي لبدء عملية إنشاء مؤسستها.

انطلاقًا من دراسة المراحل التي مرت بها تطور المقالوة النسوية، يمكن أن نفرق بين الأسس التي يمكن أن تميز المرأة المقالوة عن الرجل المقال في أربعة نقاط أساسية التي جاءت في دراسة كل من Green Hart و Carter و Gatewood Brush والمتمثلة في: الحصول على رأس مال، أداء المؤسسة، الشبكات الاجتماعية، والموازنة بين العمل والأسرة.

لفهم أكثر لابد من التطرق إلى مفهوم المرأة المقالوة كتوجه جديد نسبيا في الدراسات السوسيولوجية، إذ أن تعريف المقالوة النسوية خاصة في الدول النامية ليست بالمهمة السهلة، لأن هناك عدد قليل من الدراسات التي تتعامل مباشرة مع النساء المقالوات مقارنة بالرجل، ويمكن تفسير ذلك بكون أن المرأة اشتغلت كثيرا في الاقتصاد غير الرسمي، ولم تحظَ باهتمام أكاديمي إلا مع التسعينات مع إدماج المفكرين مقاربة النوع الاجتماعي في مجال المقالوة لتحديد الفوارق وتسهيل القدرة على اعتماد نهج يضمن المساواة بين الجنسين (Lefebvre, 2012, p. 12)، ولقد اهتم العديد من الباحثين بمظاهر التمييز ضد النساء المقالوات أهمهم دينا لافوا Dina Lavoie سنة 1979 إذ وجدت أن المرأة المقالوة تعاني من الأحكام المسبقة les préjugés مماثلة لتلك الأحكام الصادرة في حق المرأة في سوق العمل. بمعنى آخر يتم النظر إلى المرأة كشخص غير

قادر على التعامل مع المنافسة، تعاني صعوبة في فهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية... وموازة مع هذا الاتجاه تتميز المقاوله النسوية بكونها تضم:

_ كل جنس نسوي يمارس مهنة أو نشاط مقاولاتي.

_ كل امرأة مستقلة بذاتها، تتخذ قراراتها بنفسها وتدبير أعمالها لحسابها الخاص.

_ كل امرأة أنشأت مؤسستها بطريقة مبتكرة ومبدعة.

وانطلاقا من ذلك تُعرّف المرأة المقاوله بأنها: المرأة التي تكوّن وحدها أم مع شركاء مؤسسة إما عن طريق التأسيس أو الشراء أو الإرث، حيث تتحمل مسؤوليتها المالية والإدارية والاجتماعية وتشارك في إدارتها اليومية بهدف النمو والربح.

قد جاء في كتاب ل: Jeanne Halladay أن المرأة المقاوله هي المرأة التي تختار إنشاء مقاوله لحسابها الخاص، وتقوم بتنظيم وإدارة مواردها الخاصة وتتحمل المخاطر المالية الكامنة في القيام بذلك على أمل كسب في نهاية المطاف الربح (Coughlin, 2002, p. 5).

أما فيما يخص تعريف المقاوله النسوية فلقد عرفها Bizo بأنها العملية التي من خلالها تقوم امرأة أو مجموعة نسائية بإنشاء واستغلال الموارد الاقتصادية بما في ذلك المادية والمالية بطريقة منظمة لتوفير السلع أو الخدمات للسوق لتحقيق الربح.

نجد ثلاثة أنواع في الدول النامية وفقا ل Lavoie من النساء المقاولات:

_ المرأة المقاوله بالوصاية (بالرعاية) ، بمعنى المرأة التي تكون تحت الرعاية من البداية من طرف الزوج أو أحد الوالدين أو البنك... والذي يقوم بمساعدتها للدخول في نشاطها الاقتصادي.

_ المرأة المقاوله الشابه لها مستوى تعليمي ومعرفة محددة في مجال التسيير أو مجالات علمية أخرى.

_ المرأة المقاوله التي تتجاوز المشاكل الاجتماعية بالتوجه إلى الأعمال التجارية دون اهتمام بالمتغيرات والعوامل الاقتصادية.

بناءً على هذه المفاهيم يمكن القول أن المرأة المقاوله هي تلك المرأة التي تملك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال لحسابها الخاص، والتي تملك روح المبادرة وتتعامل بمهارة في التنظيم والإدارة بهدف النجاح والتفوق، بمعنى آخر هي تلك المرأة التي تعمل على تأمين وتوجيه الموارد المالية والمعنوية من أجل استغلال فرص متاحة ذات قيمة، ولقد أعطى هذا التعريف الأولوية للسمات والخصائص الشخصية التي تمتاز بها المرأة المقاوله بغية تحقيق ما تصبو إليه مستقبلاً، وحتى يغدو تعريف المرأة المقاوله أكثر وضوحاً لابد من الإشارة إلى مميزات المقاوله النسوية، إذ أن العديد من الدراسات في هذا المجال ميزت بين ثلاث مميزات عرفت بها المقاوله النسوية وهي: صفات المرأة المقاوله، خصائص المقاولات المسيرة من طرف النساء، وطريقة دخولهن مجال المال والأعمال، إلا أن النتائج تختلف وتبرز حسب نوع التكوين المزاو، ونسبة المشاركة في الشبكات والتمويل.

فيما يخص صفات المرأة المقاوله فلقد أجمعت الدراسات على أنها:

_ أصغر سناً مقارنة بالرجل.

_ غالباً ما تلتحق بمجال المقاوله بعد قضائها لفترة من البطالة، أو تربية الأطفال، أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل مؤسسات كانت تعمل بها...

_ تملك خبرة مهنية أقل في تسيير المقاولات أو في القطاع الذي تعمل به.

_ أقل كفاءة على المستوى المالي، التسييري أو المقاولاتي.

أما بالنسبة لخصائص المقاولات المسيرة من طرف النساء، فهي عادة تتميز بما يلي:

_ مقاولات أصغر سنا وحجما مقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال، سواء في حجم الممتلكات، المبيعات أو العمال.

_ يتركز نشاطهن حول قطاعات النشاط النسوية ذات النمو المنخفض، مثل التجارة بالتجزئة والخدمات، وقليل ما يوجد نساء يمارسن نشاطهن في مجال التصنيع، النقل أو التحويل، علما أنهن لا يملن إلى تكوين شركاء عكس الرجال.

إن المقاربة النظرية لظاهرة المقولة النسوية *phénomène de l'entrepreneuriat féminin* عبارة عن ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد مشكّلة من مستويين رئيسيين: المستوى الأول هو المرأة المقولة، والمستوى الثاني هو مستوى المؤسسة المنشأة من قبلها، حيث أن علاقة المرأة بالمقولة علاقة جدلية.

أما المقاربة الأمبريقية فتركز على بعض أبعاد الظاهرة فقط: الحوار، الفرص، الصعوبات، المعطيات الاجتماعية الديمغرافية، والمحيط العام، وهنا عادة ما يتم إبراز الفروقات التي غالبا ما تكون بين النساء والرجال خاصة تلك المتعلقة بمستوى التكوين، والقدرات التي يتميز بها كل طرف (Boussetta, 2011, p. 11)، وقد ميزت الأدبيات الأنجلوسكسونية بين ثلاثة مظاهر للمقولة:

_ الروح المقاولاتية التي تنتج عنها المقولة وتفترض وجود اقتصاد السوق ورساميل بحث تشكل لدى الأفراد القدرة على المخاطرة بتلك الرساميل من أجل تحقق مزيدا من الربح.

_ إنشاء المقولة، وهو المظهر الأكثر تعبيرا على وجود هذه الروح المقاولاتية.

_ الشخص المقاول الذي عادة ما تكون لديه المؤهلات المتعلقة بالمظهرين السابقين.

أما بعض المفكرين Julien, Marchesnay, Bourdieu, verstraete فقد ميزوا بين ثلاثة أبعاد لهذه الظاهرة: البعد المعرفي، البنيوي، والبراكسيولوجي praxéologique المتعلق بأساليب الفعل.

أما المعرفي فمكوناته ثلاث:

_ الفكر الاستراتيجي بما يحمله من نظرة مستقبلية مرغوب فيها للمؤسسة قائمة على قدرة المفاوض على الفعل انطلاقاً من تجنيد الوسائل المتاحة ضمن سياق ضاغط.

_ الانتباه السريع réflexibilité: بمعنى قدرة الفرد على التفسير والفهم والتعلم أثناء الفعل، وهي مرتبطة بالفكر الاستراتيجي الذي يتغذى باستمرار من المعاش اليومي للمفاوض الذي يقوم هو الآخر بتوجيه الفكر الذي يخدمه.

_ التعلم l'apprentissage: الناتج عن تراكم المعارف والخبرات الناتجة عن التحفيزات والقدرات الذاتية لكل فرد.

في حين يتشكل البعد البنيوي عند هؤلاء من عنصرين أحدهما يتسم بالموضوعية: وهو ما يسميه بورديو النشأة الاجتماعية أو الموقع الذي يحتله الشخص ضمن الفضاء الاجتماعي، ويؤثر على خياراته في مجال المفاوضة، والآخر بالذاتية (الفردية أو الجماعية) التي تغذي لدى الأفراد حدوداً اصطناعية يعطونها لمحيطهم قصد توضيح ما تعلق بنشاطهم المفاوضاتي.

أما البعد المتعلق بأساليب ترشيد الفعل praxéologique المجدد لمرحلة تحول المفاوضة للميدان، فمرتبط بمسألتي الموقع مع المتنافسين، وشكل التنظيم المختار الذي قد يكون مساعداً على الفعل أي فرصة للمفاوضة أو عاملاً معرقلاً لها (Weik, 1979, p. 7).

عندما يتعلق الأمر بإشكالية المساواة النسوية فقد لوحظ أنه بالرغم من كون المرأة مارست منذ القدم النشاط التجاري والإنتاجي بشكل عام، إلا أن الدراسات التي أفردت حيزا خاصا يتناول طبيعة المساواة التي أنشأتها كانت قليلة، ناهيك عن السعي لاستخلاص مقاربات تحليلية خاصة بها.

لقد عزا البعض ذلك إلى كون الاعتراف بالمساواة النسائية لم يحصل مبكرا، وأن النساء المقاولات بقين لفترة طويلة غير معروفات، إلا أن منذ نحو عقدين من الزمن بدأ الاهتمام بالمساواة النسوية يزداد من خلال تركيز مختصين على أهمية الموضوع واهتمام دوريات مختصة به، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. انطلاقا مما سبق يمكن القول أنه مع ولوج المرأة مجال العمل المأجور ومباشرتها للعمل المقاولاتي، بدأت المفاهيم تتغير وتتبدل، إذ برزت على مستوى النقاش الفكري مجموعة من المفاهيم الجديدة تستند في مقاربتها لظاهرة المرأة المساواة على مقارنة النوع الاجتماعي كقاعدة أساس لا يمكن تجاوزها، فمع تزايد عدد النساء اللاتي دخلن سوق العمل اتضحت بنية جديدة للمجالات المهنية، بحيث دخلت المرأة في الوظائف القليلة الدخل والروتينية الطابع وتخضع هذه الوظائف في جميع الحالات للرجال الذين يتولون مناصب أعلى داخل المساواة، واستخدمت النساء باعتبارهن مصدرا رخيصا وقليل الكلفة، ويمكن الاعتماد عليه، لكنهن لم يتمتعن بالفرص نفسها التي يحظى بها الرجال لتنمية قدراتهم وتحقيق التقدم الوظيفي داخل المساواة.

وبهذا يشكل مفهوم المرأة المساواة مفهوما مرئيا Concept Flexible، وزئبقيا لا يمكن إرساء معالمه في مفهوم محدد، كونه يتسم بالتبدل نتيجة تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل مجتمع.

2.1 المساواة النسوية وإشكالية النوع الاجتماعي:

شارك الرجال والنساء عبر التاريخ في إنتاج العالم الاجتماعي وإعادة إنتاجه، غير أن طبيعة هذه المشاركة وتوزيع المسؤوليات فيها وتنوع الميادين قد اتخذت أشكالا شتى، سواء في مراحل التاريخ الاجتماعي أو

داخل المجتمعات البشرية، ففي المجتمع المغربي شكلت المساهمة الاقتصادية للمرأة إحدى ركائز الاقتصاد الوطني، وقد قامت المرأة منذ القدم بدور هام في تنمية اقتصاد بلادها، غير أن هذا النشاط لم يكن مرئيا لكونه يتم داخل البيت أو في الحقل، لأنه كان يعتبر نشاطا مرتبطا بالطبيعة الأنثوية، كما أن العمل الرسمي كان وقفا على الرجال، لكن رغم إقصاء النساء عن ميادين المشاركة المجتمعية فقد كنّ في أكثر الأحيان يشاركن بصورة فعالة في الإنتاج الحرفي التقليدي داخل البيت وفي النشاط الزراعي بأكمله، غير أن الانفصال بين هذين الاتجاهين قد بدأ من الوجهة التاريخية، بتطور الصناعة الحديثة التي استلزمت الفصل بين موقع العمل من جهة وملكيته من جهة أخرى.

ولقد جاء تقرير البنك الدولي ليؤكد أنه لا يوجد فرق كبير بين الشركات التي تديرها النساء والتي يديرها الرجال، وتأتي هذه الدراسة لإلغاء التصور الشائع حول مؤسسات الأعمال أو التجارة التي هي ملك للنساء والتي تكون في الغالب الأحيان ذات حجم صغير، وأنها أقل تطورا وتعمل في اقتصاد الظل، (بلعربي، 2008) علما أن المرأة لازالت تتجه نحو المهن التي لا تتعارض مع دورها في البيت، والحاصل أن عمل المرأة يكاد ينحصر في مجالات تقليدية معينة، لا تميل إلى الأعمال التي تتطلب التسيير والسلطة والقيادة، لأنها لم تحضر لذلك سواء من طرف الأسرة أو المجتمع، لذا فالمجتمع ببنائه المختلفة يعد مسؤولا عن الوضعية التي تعاني منها المرأة، حيث أنه لم يتم فهم تمكّن المرأة من القيام بأعمال كانت حkra على الرجال لردح من الزمن، وعلى هذا الأساس فإن للوسط الاجتماعي والثقافي التي تعيش فيه المرأة تأثير على نوعية النشاطات التي تقوم بها، فالوسط الاجتماعي مثلا يوجهها للتخصص في بعض المهن ويبعدها عن أخرى.

إلا أن بروز ظروف اجتماعية وأوضاع اقتصادية مختلفة جعلت أنماط التفكير تميل إلى التغيير، والسياسات تغير مجراها اتجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة، وأمام امتلاء المجالات التقليدية وعدم قدرتها على استيعاب المزيد من الخريجات، ووجود فائض من العمالة النسائية المتعلمة، السبب الذي أدى إلى وجود بطالة

مقنعة فضلا على عدم استيعاب لمزيد من الدفعات القادمة من الخريجات ، كان لابد للدولة أن تجد مخرجا يتمثل في فتح مجالات عمل جديدة تحارب من خلالها البطالة من جهة، ومسايرة الاقتصاد العالمي من جهة أخرى وبالتالي جعل الأفراد يفتحون على مجالات أخرى للعمل كالمقاولات ليستفيد المجتمع وفرا اقتصاديا وتشغلا أكثر للطاقات، لذلك فالمرأة تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال قيامها بقدر كبير من الأعمال غير مدفوعة الأجر، من قبيل تربية الأطفال والاضطلاع بالأعمال المنزلية، التي تظل غير مرئية ولا محسوبة في إجمالي الناتج المحلي، وتقل قدرة النساء على المشاركة في سوق العمل نتيجة لتخصيصهن وقتا أكبر للقيام بأعمال غير مدفوعة الأجر، إذ أن المرأة تقضي في المتوسط ضعف الوقت الذي يقضيه الرجل في الأعمال المنزلية وأربعة أضعافه في رعاية الأطفال، مما يحرر الوقت لأفراد الأسرة المعيشية الذكور للمشاركة في القوى العاملة الرسمية. وتقضي المرأة يوميا وقتا يزيد بنحو ساعتين ونصف عن الوقت الذي يقضيه الرجل في الأعمال غير مدفوعة الأجر (بما في ذلك أعمال الرعاية)، بغض النظر عن حالة الزوج / الزوجة الوظيفية، ونتيجة لذلك يقترب الفرق بين الجنسين من الصفر في إجمالي وقت العمل، أي مجموع الأعمال مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر، بما في ذلك وقت التنقل في عدد كبير من البلدان، وتذهب دراسة Heintz إلى أن توزيع الأعمال المنزلية بين الجنسين، إلى جانب انخفاض إمكانات الكسب لدى المرأة، غالبا ما يؤدي إلى تعزيز الديناميكية القائمة للفوارق بين الجنسين على مستوى الأسرة المعيشية...(إيلبور، نويك، و كوتشار، 2013).

علاوة على ذلك، توجد فجوة كبيرة في الأجور ترتبط بنوع الجنس، حتى في حالة أداء نفس الأعمال، التي تعرّف بأنها الفرق بين وسيط الأجور التي يتقاضاها الذكور والإناث مقسوما على وسيط الأجور التي يتقاضاها الذكور بنسبة 16% ، ويعزى نحو 30% من هذه الفجوة في المتوسط إلى عاملي الفصل الوظيفي وساعات العمل المنخفضة، إلى جانب الفروق في الخبرة في العمل، في حين تضيق فجوة الأجور بالنسبة للنساء الأصغر سنا، فإنها تزيد بحدة خلال سنوات الحمل وتربية الأطفال، بما يشير إلى وقوع عقوبة إضافية على المرأة هي "عقوبة الأمومة"، تقدر بنسبة 14% بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

أما في الاقتصاديات الصاعدة وخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتفاوت فجوات الأجور بدرجة كبيرة، ويفسر ذلك بصغر حصة النساء اللاتي يعملن في وظائف بأجر واللاتي يتمتعن غالبا بحظ أوفر من التعليم من الذكور، وفي عدة بلدان تكون فروق الدخل أكبر حتى من ذلك عند مقارنة الرجال بالنساء في شريحة التعليم الأعلى.

بالنسبة للمغرب فلقد بذل مجهودات مقدرة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مخططات سياساته العمومية، ضمانا لتمثيلية شاملة للمواطنات والمواطنين في سوق العمل، وجعل المساواة رافدا في إقرار وضعية عادلة ومنصفة للنساء والرجال على السواء، حيث تم إطلاق مشاريع تروم مؤسسة المساواة في قطاع الوظيفة العمومية، وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التسيير اليومي للموارد البشرية، وذلك عبر:

__ إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في ممارسات وسياسات تحديث القطاعات العامة.

__ التخفيف من الفوارق بين الجنسين فيما يخص تدبير الموارد البشرية بدعم وتقوية الكفاءات.

__ رفع مساهمة النساء وتقوية تمثيليتهن بمراكز اتخاذ القرار.

__ ضمان التوافق بين الحياة العائلية والحياة المهنية.

غير أن ولوج المرأة لسوق العمل يطرح توزيعا غير متساوٍ لمناصب الشغل بين الجنسين من جهة، وبين المرأة بالعالم الحضري ونظيرتها بالعالم القروي من جهة ثانية، ولقد ورد في بحث وطني للمندوبية السامية للتخطيط حول التشغيل سنة 2015 أن:

__ عرض النساء للشغل يمثل 27,1 % فقط من الساكنة النشيطة، والتي تقدر في حدود 11 مليون سنة 2015، وأن معدل تشغيل الرجال يصل 65,3 % مقابل 22,6 % بالنسبة للنساء.

_ نسبة 23 % من النساء النشيطات بالوسط الحضري لديهن مستوى تعليمي عالٍ، مقابل 82,2 % من النساء النشيطات في الوسط القروي ما بين سنوات 1999 و 2013، دون مستوى تعليمي يشتغلن في الغالب كمساعدات للعائلة.

_ معدل نشاط المرأة يقدر ب 24,6 % مقابل 71,5 % عند الرجال سنة 2015، حيث يمثل نشاط الرجال على الصعيد الوطني ما يقرب ثلاثة أضعاف نشاء النساء . فيما يتجاوز نشاط الرجال ثلاثة أضعاف نشاط النساء بالوسط الحضري، مقابل فارق يفوق الضعف بالوسط القروي.

ففي قطاع الصناعة مثلا، الذي بلغ معدل تأنيث التشغيل الدائم به سنة 2014، 44,1% بزيادة 4,28% عن سنة 2013، يشغل قطاع النسيج والجلد 44,85% من النساء رغم انخفاض هذه النسبة ب 4,71 % متبوعا بقطاع الصناعات الغذائية بنسبة 26,71 %، والتي عرفت ارتفاعا نسبته 14,83 %، وقطاع صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات ب 12,98 % التي عرفت انخفاضا نسبته 5,86 % ، وهذا حسب ما أدلت به الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة.

أما فيما يخص ولوج النساء لعالم المقاولة ومراكز القرار الاقتصادي، فنسبة النساء اللواتي لهن وضعية مهنية مستقلة فتمثل متوسط 13,3% من الساكنة النسوية النشيطة المشتغلة بين 1999 و 2013، والتي انتقلت من 14,6% سنة 1999 إلى 16,1% سنة 2013، وتواجهن صعوبات في خلق مقاولات سيما فيما يتعلق بالتمويل والأساليب غير التنافسية ومساطر خلق المقاولات، حيث لا تمثل نسبة النساء اللواتي نجحن في خلق المقاولة والشغل سوى 0,6% من النساء النشيطات المشتغلات، رغم أهمية حضور النساء في عالم الأعمال والمقاولات الذي يعزز من التنافسية وخلق فرص الشغل والإدماج المهني، ودعم خلق وتوزيع الثروة وتقليص الفوارق بين الجنسين (تقرير المملكة المغربية، 2017، ص 34).

رغم أن الإصلاحات الدستورية والمعمارية قد مكنت من إحراز تقدّم في مجال مساهمة المرأة في التنمية، فإنّ فعليتها تبقى غير كافية في ظل غياب رؤية واضحة للتحقيق الفعلي للمساواة بين الجنسين على المستويات المؤسساتية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

ففي سنة 2012 لم تتجاوز نسبة النساء المقاولات 0,8% من النساء النشيطات العاملات على الصعيد الوطني، في حين أن 16,1% منهن يعملن لحسابهن الخاص، وتعكس هذه الأرقام حجم الصعوبات التي تواجهها المرأة لكي تستقل بذاتها، كما تترجم على وجه الخصوص الواقع الاجتماعي للعمل المستقل للنساء، ويرتكز التشغيل الذاتي للنساء بصفة أساسية في مجال الأنشطة والصناعة التقليدية والتجارية، وهي الأنشطة التي لا تتطلب رأسمالا كبيرا ولا تأهيلا خاصا.

فيما يخص أشكال المقولة المهيكلة في التعاونيات النسائية فهي تعرف تطورا مضطرد، بحيث أن نسبتها ارتفعت من 12,4% سنة 2012 إلى 14,5% سنة 2013، وهي تختلف عن التعاونيات الذكورية بحجمها الصغير وغير حاضرة بما يكفي في تجمعات المصالح الاقتصادية، وفي شبكات التسويق، الأمر الذي يشكل عائقا كبيرا أمام تسويق منتجاتها.

من ناحية أخرى، فإنّ الحضور النسوي داخل القطاع غير المهيكل يطغى عليه العمل غير المؤدّى عنه، وأن نسبة المغربيات المقاولات لا تتعدى 10% من العدد الإجمالي للمقاولين، وهن يتركزن في محور الدار البيضاء_الرباط، ويظل رقم معاملتهن التجارية منخفضا جدا (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014، ص 20).

على الرغم من العدد الهام للبرامج والمبادرات التي اتخذتها مختلف المؤسسات العمومية والمجتمع المدني لفائدة تعزيز مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية، فإنّ غياب بنية خاصة بالقضية النسائية وبالمساواة بين

الجنسين بشكل أفقي وعلى مستوى كل القطاعات يبقى عائنا كبيرا يحول دون التنسيق بين كل المتدخلين وتضافر الجهود من أجل تطوير وضعيتهن.

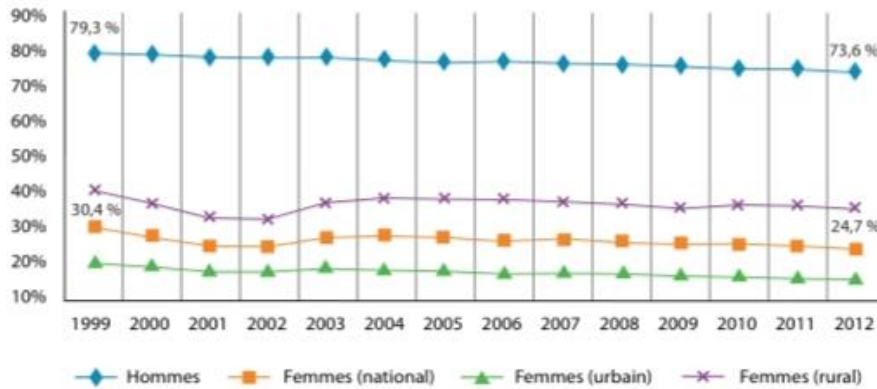
كما يظل مفهوم توجيه النساء لخلق المقاولات النسوية غير متطور كفاية بالمغرب مع العلم أن هذا المفهوم مكن عددا من الدول من تطوير المقاولات النسوية بصفة مشجعة.

فيما يتصل بعمل المرأة بقطاعات النشاطات الأخرى، فإن جل التقارير والبيانات تؤكد توسيع العولمة لدوائر عمل المرأة، حيث ازدادت فرص العمل المتاحة أمامها في مجال الاستخدام، وتواجدت بعدد وافر في بعض القطاعات العمل، وتقلصت الفجوة بينها وبين الرجل في بعض ميادين النشاط، وتسنى للنساء عموما الالتحاق بمسارات وظيفية كان يعتقد في يوم من الأيام أنها حكرا على الرجال وحدهم، إلا أن ذلك الواقع يخفي العديد من أوجه التمييز التي تضع قيودا على إتاحة الدخل أمام المرأة، وتسجل تقارير مكتب العمل الدولي أن كسب النساء بمعدلاته الوسطى يظل أقل من الرجل في العديد من الدول، كما أن التوفيق بين الواجبات العائلية من ناحية والعمل المدفوع الأجر من الناحية الأخرى يبقى معادلة صعبة التحقيق دونما تأثير على فرص المرأة في الارتقاء وتعزيز المهارات. ولا زالت وفقا لذلك دعوة منظمة العمل الدولية تتكرر منادية بضرورة اعتماد أجور أكثر إنصافا لحقوق النساء، والزامية اعتماد مناهج التقييم الوظيفي الخالية من التمييز لأحد الجنسين أو الانحياز له، لكن الأمر يبدو بنظرهم ما يزال بعيد المنال في عديد من البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

قد نتج عن اتجاهات تكثيف الإنتاج في ظل الاقتصاد الحر والمفتوح تكاثر في حجم اليد العاملة ضمن قطاعات النشاط الموجهة للتصدير، سواء في الزراعة أو في الصناعة أو في الخدمات. كما أدى الانخفاض النسبي لأجور النساء إلى جعلهن مصدرا جذابا للعمالة؛ لما فيه من استجابة لطموحات أصحاب المؤسسات في تحقيق المزيد من الأرباح باعتماد آلية خفض كلفة الإنتاج عبر أرخص ما يمكن من اليد العاملة البسيطة، وإن زادت وفقا لذلك مستويات تشغيل المرأة بأجر في العديد من الدول النامية، إلا أن الأدلة المتوافرة والواقع يشيران

إلى تلازم بين أدوار النوع الاجتماعي وبين التمييز في الوظائف في تلك القطاعات، كما يشير من ناحية أخرى إلى ارتفاع نسب عدم استقرار المرأة في تلك الوظائف غير الآمنة والتي لا مستقبل لها رغم أن أجر المرأة وظروف عملها في الوظائف تبقى في عمومها أفضل حالا من ظروف استخدامها في بعض قطاعات الاقتصاد الأخرى.

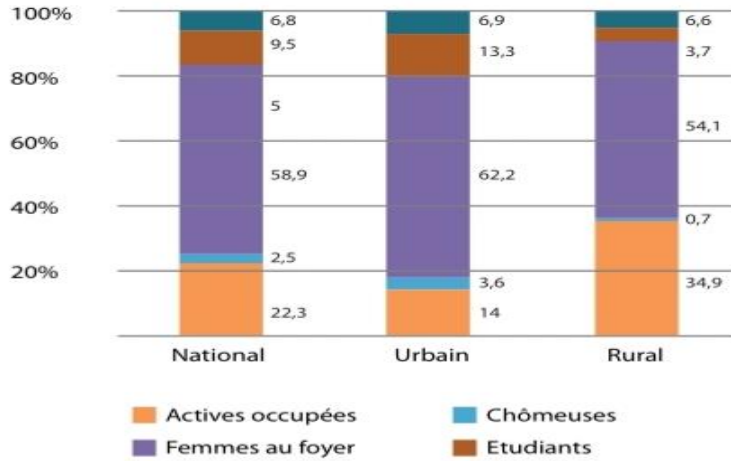
تطور نسبة نشاط النساء والرجال 1999- 2012



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (HCP)

يبين الجدول أعلاه الهوة الكبيرة ما بين نسبة النشاط النساء ونسبة نشاط الذكور من جهة، ومن جهة أخرى يوضح الهوة الموجودة بين الوسط القروي والوسط الحضري، وكذا تطور هذه النسبة منذ ما يربو عشر سنوات، كما أننا نلاحظ أن نسبة نشاط النساء في الوسط القروي أكبر من النسبة التي يعرفها الوسط الحضري، وأن هناك تدهورا عاما سجلته هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة في الوسطين معا.

توزيع الساكنة النسوية في سن العمل (سنة 2012)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (HCP)

يهم التشغيل المبكر (قبل 15 سنة) 73,2% من النساء النشيطات القرويات، مقابل 11,9% من النساء الحضريات و59,8% من الرجال في العالم القروي، وينبغي أن يهمن هذا المؤشر على أكثر من صعيد، فهو يظهر من جهة أن البنات يحرم من حقهن في التعليم والتكوين، ويشكل انتهاكا لحقوق الطفل مادام تشغيل الأطفال البالغين أقل من 15 سنة أمرا ممنوعا من الناحية القانونية، ومن ناحية يتناقض مع تعريف الطفل الذي جاء في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي وقّع عليها المغرب.

وإذا كان نشاط النساء في المغرب ضعيفا، ويتراجع يوما بعد يوم، فإن هذه الظاهرة يوازئها مشكل حقيقي يتجلى في تعريفه. فحسب التحديد الذي تقدمه المندوبية السامية للتخطيط، فإن البنات البالغات ما بين 10 و15 سنة غير المتمدرسات، يعتبرن بمثابة "ربات بيوت" الأمر الذي يتعارض مع التعريف المتفق عليه عالميا للطفل، ويتناقض مع حقوق الطفل.

حسب معطيات البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2008، بلغ معدل النشاط بالنسبة للنساء بالكاد 22% على المستوى الوطني، وهو ما يمثل بشكل نسبي، أقل من ثلث المعدل الخاص بالرجال 70,9%، وهذا

يفسر أن نشاط النساء يتميز بالهشاشة، كون النساء حاضرات بصورة قوية في القطاعات التي تعرف تشغيلًا هشًا وظروف عمل صعبة للغاية كالزراعة، العمل المنزلي، النسيج والاقتصاد غير المنظم بصفة عامة.

تتعدد الفوارق والفجوات النوعية بين النساء والرجال في مستوى أسواق العمل، ويمكن القول إنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزال الحديث عنها في مستوى التمييز أو انعدام المساواة المهنية بين الجنسين في حالة الممارسة المهنية للنشاط في مواقع ومؤسساته المختلفة، ولكن الفوارق والفجوات النوعية في سوق العمل تتخذ أوجهًا مختلفة، وتتجسد بأشكال شتى وفي مستويات وأوضاع عديدة، مثل الالتحاق أو الانسحاب الطوعي أو الإكراهي من سوق العمل، وتشكل تضاريس البطالة اليوم أحد الأمثلة المعبرة عن الاختلال النوعي في مستوى البطالة وانحيازها للنساء قد أضحى يترسخ بشكل أكثر حدة مع تنامي حجم تطبيق سياسات العولمة.

كما أن ارتفاع معدلات بطالة صاحبات المستويات التعليمية العالية يعد ظاهرة حديثة نسبيًا في المجتمعات العربية، ويمكن تفسيرها بعوامل مختلفة ومتعددة، كما يمكن ردها بدرجة أولى إلى طبيعة ما أصبحت تطرحه أسواق العمل من عروض في ظل السياقات السوسيو اقتصادية الحالية، والتي أضحت في أغلبها عروضًا تستهدف اليد العاملة النسائية البسيطة دون أن تتطلب مهارة كبيرة خاصة في المجال الصناعي، كما يمكن إرجاعها أيضًا بدرجة ثانية إلى ضُمور قدرة القطاع العام على التوظيف، في الوقت الذي تمنع فيه طبيعة القطاع الخاص (الباحث عن تقليل الكلفة وزيادة الربح) من امتصاص فوائض أسواق العمل من اليد العاملة النسائية المختصة والأكثر مهارة (التايب، 2011، ص 199).

إلا أنه لا يمكن التقليل كذلك من حجم المعوقات الثقافية التي تسهم بدورها في تعطيل مسار انخراط المرأة ذات المستوى التعليمي العالي في سوق العمل، ومن ذلك التحيز الجنسي ضدها، والتوجس المرضي من الأنثى المتعلمة، إلى جانب الحضور القوي للرقابة الأسرية والاجتماعية التي لا تزال فاعلة في أغلب الأوساط

والشرائح الاجتماعية العربية المعطلة لمسار انخراط الفتاة المتعلمة في وظائف مهمة ومعقدة تتطلب الحضور المستمر والتنقل وغير ذلك.

انطلاقاً من مجموع الدراسات المنجزة حول أشكال التمييز المبنية على النوع الاجتماعي التي تطل النساء في سوق العمل، ومدى احترام المعايير المعمول بها لمبدأ عدم التمييز بين الجنسين في المجال وعلاقتها بالسياسات العمومية التي تتوخى المساواة والمناصفة، والحماية الاجتماعية وتأثيرها العملي على تمكين النساء اقتصادياً، سيما تلك التي طالت مجالات "القوانين المطبقة على العمل وساهمة النساء في سوق العمل بالمغرب" و "عدم المساواة على أساس النوع من خلال ممارسات المقاولات بالمغرب" و "تطوير المعرفة من منطلق النوع الاجتماعي حول نظام الحماية الاجتماعية" فقد خلصت إلى أن:

__ مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي تتركز في الأنشطة والأعمال غير المشمولة بالحماية الاجتماعية.

__ ما يقرب من 75% من النساء النشيطات غير الأجيرات يرتبن في خانة الأعوان المنزليين، وهي أعلى نسبة على مستوى منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي.

__ نسبة اللواتي يتقلدن مناصب التأطير والمهن الحرة لا يتجاوز الربع، مما يعني أن أغلب النساء غير معنيات بالحماية القانونية في العمل.

كما أبانت الدراسة التي أنجزت حول "تطوير المعرفة من منطلق النوع الاجتماعي حول نظام الحماية الاجتماعية" عن وجود تفاوتات غير مباشرة بين الرجال والنساء والتي تفسر محدودية تأثير القوانين والاستراتيجيات في تطوير الواقع، كما تم تسجيل حضور قوي للنساء في القطاعات التي تعرف تشغيلاً هشاً وظروف عمل صعبة، كالزراعة والعمل المنزلي والنسيج والاقتصاد غير منظم بصفة عامة، وذلك بالنظر لعوامل متعددة، كالتي تم ذكرها آنفاً بالإضافة إلى آثار التأخر التاريخي لتدريس الفتيات، والطبيعة التمييزية لمناصب الشغل، والتقسيم

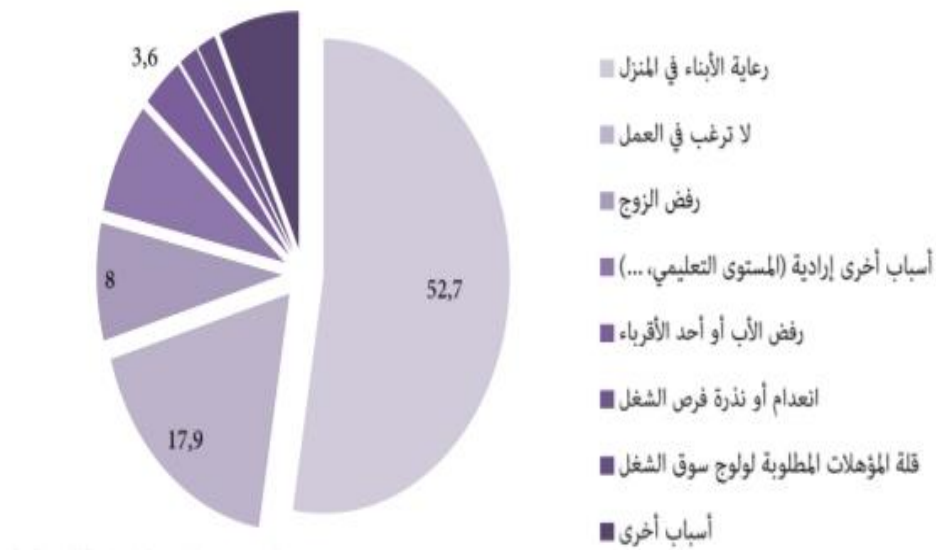
العائلي للعمل وتدبير وإنجاز الأشغال المنزلية للنساء فقط والخط من قيمة العمل المأجور (تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، 2017، ص 54).

وهناك عوامل أخرى تتدخل في ضعف نشاط النساء ونذكر منها التحول البطيء للاقتصاد الوطني وعدم قدرته على خلق فرص شغل كافية بالمقارنة مع احتياجاتهن أو مستوى تعليمهن علما أن 63,5% من الفئة العمرية المؤهلة ل 15 سنة لا يتوفرن على شهادة، مما يؤثر سلبا على ولوجهن للتمويل والقيام بدورهن.

وحوالي 52,7% من النساء خارج سوق الشغل يعتبرن إشكالية الاعتناء بالأطفال والمنزل كأبرز العراقيل لولوج سوق الشغل، ويبقى هذا المعدل مرتفعا بالرغم من اختلافه حسب مستوى تكوين النساء، حيث يصل إلى 59,7% بالنسبة للنساء بدون أي شهادة وإلى 31,4% بالنسبة للنساء الحاصلات على شهادة عليا، كما أن 8% من النساء أشرن إلى رفض أزواجهن فكرة ولوجهن لسوق الشغل (8,3% في الوسط الحضري و 7,2% في الوسط القروي).

*مبيان يوضح نسبة النساء خارج سوق الشغل (15 سنة فأكثر) حسب الحالة العائلية وأسباب عدم ولوج

سوق الشغل.



كما أن 10,9 % من النساء غير النشيطات هن على استعداد لممارسة نشاط مُدر للدخل، ويصل هذا المعدل إلى 25,9 % بالنسبة للنساء التي يشرن إلى أن سبب إقصائهن ن سوق الشغل هو رفض الأب أو فرد آخر من العائلة وإلى 19,6 % بالنسبة للنساء اللواتي يتوفرن على شهادة عليا (تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، 2017، ص 54).

بالرغم من الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والتنظيمية التي قام بها المغرب من أجل ولوج النساء العادل لحقوقهن الاقتصادية، خاصة ولوج النساء إلى عالم العمل الآخذ في التغير، فلا يزال التمكين الاقتصادي للنساء يواجه عدة تحديات يمكن تلخيص مجملها في النقاط التالية:

- **الفجوات بين الجنسين في معدل النشاط الاقتصادي:** حيث يمثل نشاط الرجال على الصعيد الوطني ما يقارب ثلاثة أضعاف نشاط النساء، ويزداد هذا الفارق أكثر بين الرجال والنساء في الوسط الحضري، حيث يتجاوز نشاط الرجال ثلاثة أضعاف نشاط النساء مقابل فارق يفوق الضعف في الوسط القروي.

- **الفجوات بين الجنسين في التشغيل،** يفسر مستوى النشاط عند النساء في غالبيته الفارق بين معدل التشغيل بين الرجال والنساء، ويؤكد مؤشر التكافؤ بين الجنسين على أن حظوظ الرجال في الحصول على شغل يفوق ثلاث أضعاف حظوظ النساء.

- **الفجوات بين الجنسين في طبيعة العمل،** حيث تشتغل النساء خصوصا في القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة، فكل ثمان نساء من عشرة يشتغل في الوسط القروي، كمساعدات عائليات، وفي الوسط الحضري كأجيريات.

وبين تحليل التشغيل حسب وسط الإقامة أن نسبة التكافؤ بين الرجال والنساء غير متساوية في الوسط الحضري أكثر مما هي عليه في الوسط القروي، ويمكن تفسير الفارق في نسب التكافؤ بين الرجال والنساء في الوسط

القروي، أساسا بضعف نشاط النساء مقارنة مع الرجال، أكثر مما يفسر بالصعوبات التي تواجهها النساء في الولوج إلى سوق التشغيل.

• **التحديات الثقافية والمجتمعية** المرتبطة بثقل العقليات والمسؤوليات المنزلية التي تلزم النساء بتقاسم وقتهن، مما يقلص مشاركتهن في مقاولتهن، علاوة على التحديات الإدارية والعقارية والمالية التي تتقاسمها الرجال والنساء، فعلى الرغم من المجهودات المبذولة، فإن فرص الولوج للتشغيل الذاتي للنساء المغربيات محدودة، ففي الواقع بلغ معدل النساء اللواتي تمكّن من النجاح في إنشاء المقاولات وخلق فرص عمل 0,6% بالمائة بين سنتي 1999 و2013.

تضاف إلى هذه التحديات عائق آخرى أمام المقولة النسوية تتمثل في صعوبة الولوج إلى التمويل، وضعف المشاركة الاقتصادية في بعض الأنشطة الصناعية والتجارية وجودة المناصب الممنوحة لها، وضعف شبكات تسويق منتجات التعاونيات النسائية، ومحدودية فرص وصول النساء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة بالمناطق القروية، وكذا مساهمة الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في ضعف مشاركة المرأة في مجالات الابتكار.

3.1 عمل المرأة والهندسة الاجتماعية للجنس:

إن الصورة النمطية السائدة عن المرأة العربية _والتي كانت تجعل منها ربة بيت تدير بامتياز كبير شؤون "مملكتها الصغيرة" مفترضة جدلا أن لا فلاح لها في غير ذلك المجال_ صورة دحضتها الدراسات العديدة والمعروفة التي أنجزت في أقطار عربية عديدة منذ انتشار ظاهرة خروج المرأة للعمل في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد عمل عدد من تلك الدراسات على إظهار اجتهادات المرأة للمزاوجة بنجاح بين واجباتها العائلية وبين واجباتها المهنية، وبرز حجم الصعوبات والمشاق التي كانت تكابدها المرأة العاملة في ذلك الاتجاه مع ما كان يترتب عن ذلك من نتائج على وضعها الصحي النفسي والجسدي، وهذا وقد تم الوقوف من خلال جملة تلك

الدراسات والأدبيات على نتيجة مفادها تحوّل خروج المرأة للعمل في أوساط اجتماعية عديدة إلى ضرورة اجتماعية ومطلب عائلي أصبحت تفرضه الحاجة الاقتصادية للأسرة إلى تنويع مصادرة دخلها لمجابهة صعوبات الحياة وضعف القدرة الشرائية وارتفاع مستويات المعيشة (التايب، 2011، ص 262).

ظلت المرأة المغربية غائبة عن مخططات التحديث والحداثة، عبر سنوات مظلمة كثيرة، رغم أنها إحصائيا شكلت نصف السكان، وقد كانت النتائج وخيمة على المجتمع المغربي الذي زادت الهجرة الداخلية والاستعمار فقرا وأعباءً متتالية.

وفي إطار الاهتمام بهذه القضية والسعي لتحقيق الانتقال التاريخي للمجتمع المغربي من النمط التقليدي إلى النمط الحضاري، طرحت مسألة تعليم الإناث والذكور على حد سواء، وبعد أن فترت السواعد النواعم بالمدن ولفترة طويلة، وبعد أن خرج الاستعمار وترك فراغات كبيرة توجب العمل على سدها، ظهرت الحاجة لسواعد مزدوجة، للذكور والإناث لتعمل جنبا إلى جنب، ومن ثم كان لابد من العمل على تأهيل المرأة، لإعادتها لسابق عصرها من نشاط وحيوية، وتقان في خدمة الغير، ولكن هذه المرة ليس فقط داخل محيطها الأسري، وإنما لأبعد من ذلك، عليها أن تنتقل من رعاية بيتها وأسرتها إلى رعاية المجتمع ككل، وشغل مناصب داخل المؤسسات والمعامل والحياة المجتمعية بأكملها (زكاع، ص 5).

وفي حالة ديناميكية الرجل-المرأة في المغرب، فإن القضاء على التمييز بين الجنسين الحاصل بفعل التعليم وبفعل الأعداد الهائلة من النساء اللاتي يعملن خارج البيت يعيد النظر بشكل مباشر في مسألة الحواجز التي وضعتها الهندسة الاجتماعية لتقسيم المكان بين النساء والرجال. إلا أن هذا التقسيم كما تعرفه هذه الهندسة ليس ظاهرة ثانوية معزولة، إنه على العكس من ذلك انعكاس وتجسيد لتوزيع نوعي للسلطة والنفوذ ولتوزيع نوعي للعمل، وذلك كله يشكل نظاما اجتماعيا منسجما، إن المجتمع المغربي لم يعرف تطورا في مجال العلاقة بين

الجنسين يوازي التغير الحادث في التوزيع التقليدي للنفوذ والسلطة، مما أدى إلى فوضى في هذه العلاقة (المرنيسي، 2005، ص 169).

ويبقى سؤال المشروعات الاجتماعية والثقافية وتقبل تلك الثقافة الذكورية لفعل المبادرة الاقتصادية الحرة للمرأة محيرا، ويحتاج إلى جهود بحث أكثر عمقا وتأنيا، تعمل على فهم أركيولوجيا ذاكرة المجتمع وثقافته وتاريخه، وتحاول عبر ذلك فهم ظاهرة المقاولات النسائية في علاقتها بالثقافة العربية، لذا فلقد أفضت بعض القراءات السوسيولوجية لظاهرة المقاولات النسوية ومحاولات فهم نجاح المرأة صاحبة الأعمال وتألقها في إدارة مؤسساتها، إلى تناول الظاهرة في إطار علاقة سببية بينها وبين المجتمع وثقافته الذكورية، ورأت تلك القراءة أن بروز المرأة كفاعل اقتصادي رائد في بعض المجتمعات قد يكون في جانب منه نتيجة للطبيعة الذكورية لتلك المجتمعات التي تنتمي إليها.

ولقد وضح بيير نويل دينياي في هذا الصدد ومن منطلق بعض أدبيات مقولة ثقافة المؤسسة، أن الثقافات التي تُنعت بأنها ذكورية تمنح فرصا أكبر في حال وجود تشريعات وظروف مؤسسية وسياسية مناسبة، لبروز مقاولات نسائية طموحة ومتحدية، ولقد انطلق الكاتب من آراء "كيرت هوفستاد" "Geert Hofstede" حول الاختلافات الثقافية والمجتمعية للسلوك داخل مجالات العمل، التي أبرز فيها أن النساء يكنّ أكثر طموحا وظهورا في المناصب القيادية العليا بمجالات العمل في المجتمعات النسوية (التايب، 2011، ص 270).

✓ الطرح التقليدي المفسر لتقسيم العمل بين الجنسين:

يركز المنظور التقليدي (البنائي - الأنثوي) على وجود تفرقة واضحة المعالم بين الذكر والأنثى في سوق العمل، حيث ينظر للمرأة على أنها فرد غير فعال اقتصاديا، ومن ثمة يفضل عمالة الذكور عن عمالة الإناث، ويرجع أسباب هذا التمييز إلى عدة اعتبارات منها أن مسؤولية المرأة في المقام الأول هي الإنجاب ورعاية الأطفال

والأسرة والقيام بالشؤون المنزلية، وهي تكتسب مكانتها داخل الأسرة أو الوحدة المعيشية وفقا لقيامها بهذه الأدوار التي قد تعوق قيامها بأن نشاط اقتصادي أو مساعدة الرجل في القيام ببعض الأعمال.

ومن زاوية أخرى هناك وجهة فيزيولوجية، تنتظر إلى أن تكوين المرأة فيزيقيا أضعف من تكوين الرجل؛ لذا لا يمكنها القيام بالأنشطة التي تتطلب جهدا فيزيقيا نظرا لضعف بنيتها الجسدية من المواءمة مع متطلبات كثير من الأنشطة.

من هنا يظهر تمييز نوعي في سوق العمل ناجما عن طبيعة الأنشطة ذاتها، إضافة إلى ذلك فإن للمرأة سمات شخصية ينجم عنها التمييز في سوق العمل مثل عدم القدرة على المخاطرة بالقيام بمشروع صغير، وإن هي أقدمت على ذلك يصعب عليها الدخول في منافسة مع الرجل في سوق العمل إلى حد ما ومن ثم تنمو مشروعاتها ببطء شديد (ليلة، 2006، ص295).

ويرجع البعض أسباب هذه النظرة التقليدية تجاه المرأة إلى عدة اعتبارات منها:

_ الدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية في دعم التمييز بين النوعين في سوق العمل، حيث يتم في سياق تلك العملية غرس قيمة العمل عند الذكور منذ الصغر، ويتم تدريبه في سن مبكر على ممارسة أنشطة اقتصادية يكتسب من خلالها المهارة والخبرة. هذا بخلاف الأنثى التي لا تتلقى تدريبات سوى تلك المتعلقة بالشؤون المنزلية، إلى جانب ذلك يفرض عليها منذ الصغر الكثير من الضوابط التي تقيد حركاتها وتعاملها مع الآخرين، ومن شأن هذا أن يؤثر على قيامها بكفاءة بأي نشاط اقتصادي تتعامل فيه مع السوق.

_ تأتي النظرية التقليدية من دعم السيطرة الأبوية، إذ أفضت أحد العوامل التاريخية إلى حدوث انقسامات في سوق العمل لغير صالح الإناث، والتحول من نظام الأسرة الأموي إلى النظام الأبوي أدى إلى توليد نظرة ثقافية

كبلت المرأة لقرون، فمن سمات المجتمع الطبقي الأبوي الذي نعيش في ظلّه أن المرأة تقوم بأعمال حيوية دون أجر بينما الرجل لا يقوم بعمل إلا إذا تقاضى عنه أجرا أو دخلا.

ومن منطلق هذه النظرة التقليدية بأن المرأة أقل مهارة وأنها عضو غير فعال اقتصاديا، تصبح فرص عملها محدودة، وأقل مما هو متاح للرجل، ويظهر التمييز المبني على النوع في مجال الأنشطة الاقتصادية، إذ أصبح عمل المرأة في بيتها أوسع أنواع العمل انتشارا في العالم، وقد أعدها ذلك للقيام بأبسط أنواع العمل فيه قدر من التكرار والسهولة ويحتاج صبرا وتركيزا، وانعكس التفاوت بين الذكر والأنثى في العمل على اختلاف الأجور وفقا للنوع. ومن ثم تتجم عن هذه النظرة التقليدية أيضا انحسار أنشطة المرأة في مجالات محددة واتسامها بطابع استاتيكي مثل الأنشطة الخدمية.

لقد تعرض المنظور التقليدي إلى العديد من الانتقادات، منها على سبيل المثال أن التمييز القائم على النوع لا ينطبق على كافة الأنشطة، كما أن المرأة إذا زاولت أنشطة لحسابها الخاص قد تتساوى مع الرجل، ومن ثمة يتوقف التمييز القائم على النوع إلى حد كبير، على نوع وطبيعة النشاط ومستوى المهارة والأداء والإنجاز لكل منهما (عبد المجيد، 1996، ص 127).

صاحب التغير الاجتماعي الذي حدث في كثير من المجتمعات إلى ظهور نموذج مغاير للنموذج التقليدي يؤكد على أن المرأة عنصر فعال اقتصاديا، ولها دور في المشاركة في النشاط الاقتصادي والعملية الإنتاجية، وتدعمت تلك النظرة لعدة عوامل من أبرزها ظهور الحركات النسائية التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات، وزيادة مشاركتها في العمل في جميع مستوياته، كما هدفت إلى سن قوانين تحمي المرأة في العمل وتحقق العدالة في الأجور.

✓ منظور سوق العمل:

يرى أصحاب هذا المنظور أن التمييز القائم على النوع في سوق العمل هو نتيجة تفاعل عوامل العرض والطلب، فطبقاً لآراء الاقتصاديين البنائيين والكلاسيكية الجديدة، فإن تقسيم العمل نتاج للاختيار الفردي، هذا الاختيار الذي تحكمه عوامل كثيرة منها الفرص المتاحة في سوق العمل والطلب عليه. وأكد البعض على أن موقع النساء داخل قوة العمل والطلب عليه في ضوء مستوى المهنة وطبيعة الدخل، يتحدد بعوامل اجتماعية وثقافية تخرج عن سيطرة المرأة، وفي ذلك أشار ريشارد أنكر Richard Anker إلى أهمية الحاجة إلى دراسة الآليات النظامية في التمييز بين النوعين في سوق العمل، هذا التمييز الذي يؤدي إلى تركيز النساء في مهن تتطلب عادة مهارة أقل وذات أجور منخفضة عن المهن التي يسيطر عليها الذكور، ربما إذ لم نلتفت إلى هذه العوامل المرتبطة بالطلب سوف نفقد عنصراً مهماً في دراسة الأنشطة الاقتصادية للمرأة، حيث نلاحظ في كثير من المجتمعات أن عدداً كبيراً من النساء العاملات يعملن في القطاع غير الرسمي، خاصة في مجال الخدمة المنزلية والتجارة وهو ما يفوق عدد العاملات في القطاع الرسمي (عبد المجيد، 1996، ص 128).

وفي رؤية أكثر حداثة فرضتها العولمة الاقتصادية وعالم ما بعد الحداثة، تؤكد على أن التمييز بين الرجل والمرأة في سوق العمل ناجم عن تأثير التحولات الاقتصادية التي يشهدها سوق العمل العالمي الجديد. إذ شكلت الرأسمالية العالمية صياغة جديدة لآليات فرض الهيمنة على العالم، كرست معها التبعية للقوى الرأسمالية المهيمنة، فإننا في عصر كما يقول فيركلوف Norman Fairclough، الإمبريالية الجديدة، وهو يرى أن الرأسمالية هي نسق له القدرة على البقاء وسط التحولات الكبرى التي تحدث في العالم، ولها القدرة على تعميق علاقاتها المختلفة مع القوى المسيطرة في علاقات عولمية تؤثر على العمل.

أصبح العمل معولم من خلال توليد سوق كوني، فاتخذت الشركات المتعددة الجنسيات آليات غيرت من مفهوم العمل وصوره وعملياته، كون أن تلك الشركات وُلدت في أجواء الثورة التكنولوجية، إذ أنه في ظل اقتصاد

المعرفة ومجتمع المعلومات حدثت ثورة معرفية نتيجة ظهور وتطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كليش،
(2000، ص 132).

ولقد عرّف فيركلوف الرأسمالية المعرفية باعتبارها شكلا من أشكال الرأسمالية الجديدة، التي تهيمن على
تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وهي تعيد هيكلة العمل من خلال نشر التكنولوجيا في كل مكان، وبهذا يتولد
مفهوم جديد للعمل لا يتقيد بمكان العمل، كما تشكل أساليب جديدة لتنظيم العمل وعملياته (Fairclough,
2002, p. 163).

ويرى مانويل كاستلز Manuel Castells أحد منظري ما بعد البنائية، في إطار تحليله للعمل في
الاقتصاد الجديد أن التحولات التي حدثت في مجتمعات العالم أدت إلى تشكيل بناء اجتماعي جديد أطلق عليه
"مجتمع الشبكة" ينهض على جملة تفاعل علاقات الإنتاج والاستهلاك والخبرة والقوة. وتحرر الرأسمالية الجديدة
من كل القيود في ظل تكنولوجيا المعلومات إذ من السهل على أية معلومة أن تترايط في مجتمع الشبكة حيث
يوجد سوق تكنولوجي جديد، وبهذا نعيش في اقتصاد عالمي جديد يتسم بالمعلوماتية، وولد هذا نمط جديد من
العمل ذو تنظيم جديد يتسم باللامركزية، وأن المشروعات الاقتصادية تتم من خلال عمليات اقتصادية متخطية
عنصري الزمان والمكان (Castells, 2000, p. 22).

أصبحت العمالة في ظل الاقتصاد الجديد تتسم بالمرونة، تعمل بعض الوقت أو بشكل مؤقت، تتباين
في عقود العمل وتتعرض لتعديل عال من الحراك باعتبارها أحد سمات سوق العمل الجديد، وتدخل العمالة في
دائرة الانشطار بين عمال مطلوبين في سوق العمل وآخرون يمكن الاستغناء عنهم حتى ولو كانوا يساهمون بقدر
ما في العملية الإنتاجية (Castells, 2000, p. 22).

أما فيما يخص وضع العمالة النسائية في إطار ظروف سوق العمل الجديد، فإن الأشكال الجديدة من
العمل يتناسب مع ظروف المرأة، حيث العمل بعض الوقت أو جزء من الوقت وبهذا يمكن التوفيق بين العمل

والواجبات الأسرية وظروفها، وتشير بعض الدراسات التي أجريت في دول الغرب عن تمكين المرأة في ظل السياق الاقتصادي الجديد حيث مزاوله بعض الأعمال ومساواتها بالرجل، كما ازدادت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وإن كان الأهم ليس في زيادة نسبة المشاركة بقدر من توزيع هذه النسبة في تمكينها من فرص العمل إسوة بالرجل، وفي هذا أشارت العديد من الدراسات أجريت في عدة دول أن أغلب الأعمال التي تقوم بها النساء في ظل الاقتصاد العالمي الجديد لا تخرج من إطار المفاهيم الثقافية التي وضعتها قوالب عمل نمطية خاصة الشبيهة بالعمل المنزلي مما يكرس معها التمييز ضدها في سوق العمل (عبد المجيد، 1996، ص 23).

أوضحت عدة دراسات أن العمالة النسائية هي بمثابة نسق يتسم بالمرونة عبر الفضاء الثقافي والتفاوض بين الهوية الفردية والرأسمالية، ويمكن فهم هذا النسق في شكل مترابط، وهو بمثابة مفتاح لفهم خصائص الرأسمالية ودورها في تقسيم النوع الاجتماعي، وتتركز أغلب العمالة النسائية المهاجرة في أعمال السكرتارية والأعمال التجارية والأعمال الخدمية مثل رعاية الأطفال والمسنين والمرضى، والأعمال الإلكترونية.

كما يظهر تفاوت بين العمالة النسائية والعمالة الذكورية حيث تسيطر الأخيرة على بعض الأعمال التي لها عدة امتيازات، وبهذا يعاد إنتاج تقسيم العمل المبني على النوع في قوالب نمطية للعمل، وهو ما يعكس تحديات اجتماعية وفجوة في تقسيم العمل بين الجنسين (Kojima, 2001, p. 163).

لقد قامت منظمة العمل الدولية بدور مهم في التأكيد على مسائل عدم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، إذ نجد أن من بين الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها هذه المنظمات على مدار الأعوام الثمانين الماضية، فهناك اثنا عشر توصية ذات صلة بالنساء العاملات، ورفعت المنظمة في مؤتمر المرأة "بيكين" عام 1995 شعار "كل امرأة هي امرأة عاملة" باعتبار أنه لا بد من إدراك أهمية عمل المرأة سواء داخل المنزل أم خارجه وأنها تقوم بدور إيجابي ومساهمة اقتصادية في مجتمعها، كما وضعت

المنظمة ثلاثة معايير لحماية المرأة العاملة أولها: المتعلقة بحماية الأمومة، وثانيها: مناهضة التمييز ضدها، وثالثها: معايير متعلقة بتوفير ظروف العمل وشروطه الإنسانية.

إلا أن أسباب ضعف مشاركة المرأة العربية عامة والمرأة المغربية خاصة في قوة العمل تتجسد في الاتجاهات الاجتماعية السائدة التي تحد من وجود المرأة ومشاركتها على الأصعدة العامة، فلا شك أن إعطاء المرأة دورا محددا يؤثر سلبيا على قدرتها في الحصول على فرص التعليم والتدريب والملائمة لاحتياجات سوق العمل، وتفضيل أصحاب العمل الرجل على المرأة في الحالات التي تتساوي فيها مؤهلاتها، وعدم توفير موارد للمرأة، مثل الحصول على قروض لإنشاء مشاريع أو الحصول على الخدمات المساندة، أو الوعي القانوني، وأخيرا النظرة الدونية لبعض أشكال الوظائف المتاحة.

في هذا الإطار فإن مشاركة المرأة في قوة العمل ضئيلة وبطيئة التقدم، ومعنى هذا أن المرأة المغربية رغم دخولها سوق العمل، إلا أن مشاركتها محدودة على أنماط العمل التقليدي، والتي يتلاءم مع كونها امرأة وليس كفرد وجزء من المجتمع. إضافة إلى ذلك فقد دلت التجربة على أن دخول المرأة في ميدان العمل المنتج لم يكن كافيا لردم الهوة بين النساء والرجال وضمان المساواة ومسؤوليتها في المنزل.

مع هذا إذا نظرنا لواقع المرأة في مجتمعاتنا العربية، نجد أنها لا تتفصل عن السياق العالمي، مع التأكيد على الخصوصية العربية، إذ نجد فجوة بين الشريعة والقانون والواقع الاجتماعي، لأنه إذا اقتربنا بنظرة أكثر عمقا للواقع نجد أننا نعيش حالة من الانفصام بين سياقين، الأول تشريعي وقانوني أعطى للمرأة الحق في العمل وعدم التمييز في الأعمال بينها وبين الرجل، والثاني واقع تعيش فيه المرأة تعاني من التهميش في سوق العمل، إذ نجد بالرغم من زيادة مشاركة العمالة النسائية في قوة العمل، إلا أن القلة منهن اللاتي وجدن فرص للعمل في المجالات المتنوعة، وما زالت الغالبية العظمى من العمالة النسائية تعاني التمييز ضدهن في سوق العمل الرسمي وأن أغلب العمالة النسائية خارج قوة العمل، تعمل في أنشطة القطاع غير الرسمي.

2. المقالة النسوية تمكين أم إعادة إنتاج التهميش:

إن التطور الفكري الحاصل في مقاربة علاقة المرأة بالمؤسسات الاقتصادية، والتمفصل القائم بين الاجتماعي والاقتصادي في مسارات مكافحة الفقر، وبعث المقاولات الاقتصادية متناهية الصغر، وعمل المرأة بالقطاع غير الرسمي في الدول النامية، أضحى يدفع باتجاه تغيير فعلي في التوجهات الفكرية والنظرية القائمة والمعتمدة لعقود في علم اجتماع التنظيم والمقولة.

توجهت الإشارة تحديدا إلى بعض أوجه القصور النظري الناتج عن التناول السوسيولوجي للمقولة مختزلا في دراسة المؤسسات الصناعية الكبرى وتحليلها بمعزل عن دراسة وتحليل كيفية اشتغال المقاولات الصغرى ومتناهية الصغر، وهو ما أدى إلى نقص لافت في تطور الإدراك السوسيولوجي لبعض الظواهر الاجتماعية المتصلة بتلك المجالات.

ثمة مسوغان لتأييد تبني سياسات فعالة لتعزيز مكانة المرأة. الأول هو أن المساواة قيمة نفيسة بذاتها ولذاتها، لأن المرأة حاليا في وضع أسوأ من وضع الرجل، وعدم المساواة بين الجنسين أمر بغض بحد ذاته، والثاني هو أن الحجة الأساس في خطاب صنّاع السياسات هي أن المرأة تؤدي دورا أساسيا في التنمية، لذا يتعين تضيق الشرخ الشاسع بين الجنسين في التعليم والمشاركة السياسية وفرص العمل، ليس فقط لأن الإنصاف والعدل يقتضي ذلك، بل أيضا لما لهذا الأمر من نتائج تعود بالفائدة على المجتمع ككل.

إن تمكين المرأة في مختلف المجالات داخل المجتمع ومحاولة إدماجها في مختلف المشاريع التنموية، تمثل أحد التحديات الأساسية لمختلف الدول الساعية للارتقاء والنمو وذلك نتيجة لتعدد المعوقات التي تؤثر على دور المرأة في عملية التنمية، ويمكن أن نعرض المعوقات التي تحد من دور المرأة التنموي كالتالي:

- الفقر وانخفاض دخل الأسرة.

- نقص المعرفة وارتفاع نسبة الأمية لدى المرأة.

- العادات والتقاليد في المجتمعات المحلية.

- عدم الالتزام باستراتيجية محددة لمشاركة المرأة في العمل التنموي.

- نقص الكفاءات والقيادات ذات القدرات في شخصية المرأة.

- ضعف المستوى الصحي والتعليمي والاجتماعي والثقافي لدى عدد كبير من النساء.

- تأخير التنفيذ للمشروعات التنموية التي تشارك فيها المرأة.

- عدم تطبيق نتائج البحوث والدراسات التي تؤكد على أهمية مشاركة المرأة (أزرويل ، 1996، ص 56).

إذا بحثنا عن الأصول الأولى لظاهرة العمل النسائي المأجور في المغرب، نجد بأنها تعود إلى العشرية الثالثة من هذا القرن، خلال الفترة التي أعقبت إعلان الحماية الفرنسية بالمغرب سنة 1912. إذ أن خروج أولى النساء في القرى والمدن إلى العمل خارج الوحدة العائلية مقابل أجر، كان من المترتبات السياسية الاقتصادية الاستعمارية، التي زعزعت البنية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع تقليدي منغلق على أنماط الإنتاج الحديثة آنذاك، ومن مظاهر ذلك في الوسط القروي، أن الحماية استحوذت على أجود الأراضي التي وصلت مساحتها في سنة 1953 إلى 840000 هكتار.

كان من نتيجة ذلك أن اتجهت آلاف الأسر بكاملها وضمنها النساء إلى العمل في مزارع الأجانب وكبار الفلاحين، وتحدث الإحصائيات عن تواجد 60000 أجير في سنة 1952 يعمل مع زوجته وأطفاله في مزارع المعمرين.

إذا شئنا التعرف على نوعية هذا العمل نجده يشمل كل الأشغال التي تستلزمها الفلاحة في الأراضي الشاسعة، وغالبا ما كانت النساء يعملن في تنقية المزروعات من الحشائش أو جني الثمار حسب المواسم، كان هذا العمل موسميا بطبيعته وغير قار، ولا تتوفر فيه المرأة على أبسط الضمانات والحقوق، وهو أقرب إلى القنانة منه إلى العمل المأجور الذي يفترض مجموعة من الحقوق والضمانات للمرأة العاملة.

أما في المدن فقد تمثلت إحدى نتائج البيانات الرأسمالية الوافدة مع الاستعمار في استحداث معامل صناعية، تشكلت اليد العاملة فيها أساسا من المهاجرين البدو الذين جردوا من أراضيهم، وكذلك من الفئات الفقيرة التي تدهورت ظروفها المعيشية، خاصة منها فئة الحرفيين بفعل كساد المنتجات اليدوية التقليدية، وعدم صمودها أمام اجتياح المواد المصنعة للسوق الغربية، ويثبت إحصاء 1952 هذا التحول من القطاع التقليدي إلى العمالة في القطاع المصنع الحديث في العديد من المدن المغربية، وخاصة تلك التي اختارها الاستعمار كمناطق لصناعته، حيث كان أغلب العمال والعاملات من الفئات التي امتهنت مختلف الحرف التقليدية لترتاد عالم المصانع بدافع الحاجة والاضطرار، ونجد أن أهم المجالات التي شغلت المرأة واستغلت طاقتها بالمدن تتمثل في النسيج والصناعة الغذائية.

إذا حاولنا تقييم هذا العمل النسوي المديني نجد أنه موسمي غالب الأحيان، وتنعدم فيه كل الضمانات والحقوق، وتتعرض فيه المرأة للقهر والاستغلال حيث تعمل أكثر من 12 ساعة يوميا لتتقاضى أجرا عن 8 ساعات (أزرويل، 1996، ص 56).

في المدن تواجدت أشكال أخرى للعمل النسوي خلال هذه الفترة تنامت في ظل الشروط الاقتصادية والاجتماعية في فترة ما قبل الاستقلال، وأبرز هذه الأعمال الخدمة المنزلية التي احترفتها آلاف النساء والفتيات في عمر مبكر.

هذا الواقع يذكّر بواقع أولى النساء الأوربيات، اللاتي عانين من بؤس وقسوة لا مثيل لهما في معامل القرن التاسع عشر خلال الصعود المتوحش للرأسمالية.

1.2 واقع المساهمة الاقتصادية للمرأة راهنا:

يكفي أن نلقي نظرة على حضور النساء في شتى المجالات والمؤسسات والمهن والمستويات، لنذكر التغيير الذي مس الوضع النسائي في المغرب من خلال العقود الأخيرة، ممثلا في ظاهرة أساسية وضرورية لتقدم المجتمعات ومساهمة المرأة في المجال الاقتصادي بشكل فعال.

حين نرى الأجيال النسائية الشابة تقتحم مجال المهن التي كانت حتى وقت قريب حكرا على الذكور، ندرك أهمية التعليم كعامل تحول إيجابي، ووسيلة فعالة لزرع الاقتناع بقيم المساواة بين الجنسين، وتجسيدها على المستوى اليومي والعملي، ولعل أهم مترتبات التعليم على وضع المرأة والحياة الاقتصادية بالمغرب، تتمثل في إقبال أعداد متزايدة من النساء اللاتي يتوفرن على مستوى تعليمي على سوق الشغل، وتسلم بعضهن لزام المسؤولية، سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص.

لذا يعد التعليم وسيلة للتخلص من المهن الهامشية، فإذا ألقينا نظرة على خارطة المهن التي تتعاطها النساء المغربيات راهنا، نلاحظ التغيير الذي طرأ عليها، ذلك أن تزايد معدلات النشاط النسائي ناجم في جانب منه عن اتساع مجالات عمل المرأة، بفضل التعليم الذي حولها اقتحام مهن تعتمد فيها أساسا على كفاءتها المكتسبة عن طريق الدراسة.

لكن التناقضات التي تحكم الوضع النسائي في المغرب، والتي يمكن تلخيصها في التناقض بين التعليم والأمية من جهة وفي التفاوتات بين القرية والمدينة من جهة أخرى، تشكل عوامل تحكم في العمل النسائي في

المغرب بشكل مباشر، ففي الواقع هناك أغلبية من النساء الأجيرات لازلن يمارسن مهنا تعتبر امتدادا للمهن التي توجهت إليها النساء المغربيات بدافع الحاجة والاضطرار.

في بداية مسيرة العمل النسائي المأجور بالمغرب، وإذا كان من خاصية مميزة لأغلبية هؤلاء النساء في الماضي والحاضر على السواء، فهي كونهن لا يعرفن الكتابة والقراءة، وإذا حصل ودخلت هذه المجالات المهنية راهنا نساء ثلن قدرا من التعليم، فإنهن يعاملن كالثاني لا يتوفرن على مستوى تعليمي بالنسبة للأجور، ولا يملن مكسبا ما قبل سنوات دراستهن.

أمام تعدد الفوارق والفجوات النوعية بين النساء والرجال في مستوى أسواق العمل، والتي يمكن القول إنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزال الحديث عنها في مستوى التمييز أو انعدام المساواة المهنية بين الجنسين في حالة الممارسة المهنية للنشاط في مواقع العمل ومؤسساته المختلفة، ولكن الفوارق والفجوات النوعية في سوق العمل تتخذ أوجها مختلفة، وتتجدد بأشكال شتى وفي مستويات وأوضاع عديدة، مثل الالتحاق أو الانسحاب الطوعي أو الإكراهي من سوق العمل. وتشكل تضاريس البطالة اليوم أحد الأمثلة المعبرة عن الاختلال النوعي في مستوى البطالة وانحيازها للنساء قد أضحى يترسخ بشكل أكثر حدة مع تنامي حجم تطبيق سياسات العولمة كما تم البيان فيما تقدم.

في هذا الإطار من المهم القول إن انحياز البطالة للنساء ظاهرة لم تبق حكرا على الدول النامية والدول العربية فحسب، بل أضحت منذ سبعينات القرن العشرين تستشري حسب أنظمة القياس والمعايير الدولية حتى في أكثر البلدان تقدما وفي الاقتصاديات الأكثر قوة، حيث تبرز اليوم على نطاق عالمي وبوضوح ظواهر البطالة وسوء الشغل والهشاشة في العمل كظواهر انتقائية تستهدف النساء بالدرجة الأولى وتمسهن بشكل مكثف، كما تظهر المرأة في غمرة عولمة سوق العمل كالمتضرر الأول من حيث مستويات الهشاشة والمرونة في العمل

أضحت تمثل خرجات عقد محكمة وحلقات سلسلة مترابطة الصلة تصر العولمة على تعليقهما في جيد المرأة، لا سيما المرأة المفتقدة للمهارة وللشهادة العلمية والتجربة المهنية (التايب، 2011، ص 192).

من الجدير بالتذكير أن معدلات بطالة النساء لم تتوقف عن الازدياد اللافت منذ السبعينات التي تراوحت نسبها بين 2 و5% في شمال إفريقيا، وفي الأمريكيتين الوسطى والجنوبية وفي أوروبا الشرقية والغربية مقارنة بالزيادة الطارئة على بطالة الذكور التي تراوحت نسبتها بين 1 و7%.

إلا أن ذلك لا ينفي القول بتفاوت حدة الظاهرة واختلاف مظاهرها على مستوى الواقع المعيش والشرائح العمرية والاجتماعية من منطقة إلى أخرى في العالم، كما أن نسب بطالة المرأة في الدول الأوروبية المتقدمة تتركز في مستوى الأجيال ذات المستويات التعليمية المرتفعة، وفي مستوى الأعمار الانتقالية من مراحل اعتماد على الأسرة إلى مرحلة الاعتماد على الذات والانخراط في الحياة العملية، وفي أوروبا الجنوبية تؤدي عملية الجمع بين البطالة ومعطبي الجنس والعمر إلى إفراز نسب أعلى من بطالة الفتيات الشابات؛ حيث سجلت دول مثل إسبانيا واليونان وإيطاليا خلال سنة 2002 معدل امرأة واحدة عاطلة عن كل ثلاثة رجال عاطلين أعمارهم دون 25 سنة (التايب، 2011، ص 92).

أدى انتعاش سوق الشغل إلى ارتفاع في مناصب العمل عند النساء وكذا عدد الباحثين عن العمل، وقدر عدد النساء العاطلات سنة 2004، حسب البحث الوطني حول الشغل ب 1.1993.000 شخص منهم 29% من النساء لتعادل نسبة النساء في التشغيل 40 امرأة لكل 100 رجل، وحسب وسط الإقامة تنتقل هذه النسبة إلى 45 امرأة لكل 100 رجل في المدن وإلى 16 فقط في المناطق القروية. أما النسبة الوطنية للبطالة، فتقدر ب 10,8 سنة 2004، حسب البحث الوطني حول الشغل (11,4% عند النساء و10,6% عند الرجال)، إلا أن الإحصائيات تحجب عنا بعض الاختلالات المهمة حسب بعض المميزات سوسيو ديمغرافية للعاطلين (المندوبية السامية للتخطيط، 2000).

إذا كانت ظاهرة الإقصاء الاجتماعي عن سوق العمل كما هو معلوم ظاهرة تشمل بالدرجة الأولى بعض الشرائح الاجتماعية الأكثر عرضة للحرمان الآلي من المشاركة في السوق بسبب السن، الجنس، الانتماء العرقي أو الوضع الأسري، أو مختلف هذه العناصر مجتمعة، فإن ما يمتاز به موقع المرأة الهامشي في المجتمع وفي سوق العمل ومؤسساته، وإن ما تتسم به مكانة المرأة في حلقات المشاركة الاقتصادية من تردّد، وما تشهده قدرتها التفاوضية في سوق العمل من ضعف نظراً لطبيعة ما تمارسه من مهن وما تتقاضاه من أجر يسهم إلى حد كبير في إعادة إنتاج أوضاع استبعادها من أسواق العمل، ويعتدّ فرصة اندماجها المحتمل فيه.

هذا ولا يجب التغافل عن أهمية ما تلعبه مختلف المواقف الاجتماعية والتصورات الثقافية في تعميق مسارات إقصاء المرأة من دوائر العمل، وفي توطيد أوضاع التمييز المهني والوظيفي ضدها. ولا تزال البنى الذهنية الاجتماعية واللاوعي الجماعي في أغلب مناطق العالم يصر على توثيق صلة المرأة بأدوارها الإنجابية، واستثنائها آلياً من الأدوار الإنتاجية؛ تبعاً لذلك تصبح بطالة النساء محكومة بمعوقات ثقافية تستبطن التمييز الجنسي إزاءها، وتتفاعل تلك المعوقات الثقافية سلباً مع سائر العقبات الاقتصادية المفروضة لظاهرة البطالة عموماً كحالات الركود الاقتصادي والنمو البطيء وغيرها لترفع معدلات بطالة المرأة بوتيرة أسرع من بطالة الرجل.

أصبحت الاتجاهات العامة للفوارق النوعية في مستوى النفاذ لفرص العمل تؤكد على أهمية ما تلعبه الأعراف والتقاليد والتصورات الاجتماعية الشائعة من دور في مسائل توزيع الموارد والولوج إلى الوظائف، فعلى سبيل المثال غالباً ما يسود الاعتقاد في أغلب الثقافات والمجتمعات بأحقية الرجل عن المرأة وأسبقيته في الحصول على الوظيفة في حالة ندرة تلك الوظائف والنقص فيها.

هذا مع ملاحظة أن أغلب البيانات المتوفرة عادة في سائر المناطق عن بطالة النساء تبقى غير وافية للواقع، ولا تمثل غير تقدير أدنى ونسبي له، ومن المرجح أن تكون المعدلات الحقيقية لبطالة المرأة أعلى بكثير من المعدلات المصرح بها رسمياً، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع موجة امتحان المرأة للأعمال المؤقتة والعمل الحر

بالقطاع غير الرسمي، وهو قطاع كما هو معلوم يشذّ بدرجة أكبر عن التقدير والإحصاء الرسمي، ولا يعد انخراط المرأة في حالات عديدة في قطاع العمل غير الرسمي مزاولة لنشاط بقدر ما يمثل شكلا من أشكال البطالة المقنعة.

2.2 المرأة المغربية والأمن الاقتصادي:

من منطلق المفهوم الشامل للأمن الإنساني، أكد تقرير تقدم المرأة العربية على أن الأمن الاقتصادي يتطلب توفير الاحتياجات الأساسية كما أنه يتسع ليشمل عوامل نوعية على غرار الحرية الشخصية وكرامة الإنسان، إلى جانب المشاركة الفعالة في الحياة المجتمعية، وهو ما يعني أن يشمل الأمن الاقتصادي حماية البشر من أن يكونوا عرضة للتغيرات الاقتصادية ونتائجها السلبية.

وعلى هذا الأساس انخفضت مؤشرات الأمن الاقتصادي على عكس المؤشرات الاجتماعية العالمية التي شهدت تقدما كبيرا، فتأثير العمولة على الاقتصادي كان ولا زال غير عادل مما ولّد مخاطر متباينة للفئات المختلفة، ورغم نجاح العولمة في إعطاء الدول النامية إمكانية النفاذ إلى الأسواق الدولية، إلا أنها أكدت اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة التي تكون أكثر عرضة للتأثر السلبي بتقلبات الأسواق العالمية.

أكد تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لسنة 2004، أن النساء العربيات ما زلن يقعن وراء الرجال في مجال الاقتصاد، وأرجعت البحوث انخفاض مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي إلى عوامل العرض والطلب، ذلك أن الزيادة المسجلة في الأيدي العاملة لم تقابلها زيادة مماثلة في الطلب، إضافة إلى أن ضعف الأداء الاقتصادي للدول العربية نتيجة لتردي الأوضاع في المنطقة وتدهور الاقتصاد العالمي أثر سلبيا على طلب اليد العاملة بشكل عام والمرأة بشكل خاص (تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2004، صفحة 8).

رغم التزايد المطرد لنسب المتعلّقات من النساء دون سن الخمسين، إلا أن مشاركتهن في القوة العاملة لا تزال محدودة إلى حد كبير؛ وهو ما يدحض المسلمة المؤكدة على الترابط الجدلي بين ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض درجة البطالة، وهي معادلة لا تتجسد آليا في مستوى الدول العربية؛ حيث قد لا يحمي المستوى التعليمي المرتفع من انسياق المرأة في تيار البطالة في حالات عديدة (التايب، 2011، ص 199).

على الرغم من ازدياد عدد النساء اللاتي يعملن خارج بيوتهن ويساهمن في الأمن الاقتصادي لأسرهن، إلا أنهن ما زلن يواجهن تحديات حاسمة في العمل حيث يحصلن على أدنى أجور عمل وغالبا ما يحصلن على أجور أقل من الرجال الذين يعملون في الوظيفة نفسها، ويصلن إلى سن المعاش بموارد أقل رغم أنهن يعشن فترة أطول من الرجال.

إن المال والجنس يرتبطان مرة أخرى ارتباطا وثيقا في تعريف هوية الرجال والنساء على السواء، لقد ظهرت أنساق إيديولوجية جديدة لمساعدتنا على اجتياز مصاعب هذه التحولات العنيفة على المستوى الاقتصادي (المال)، والمكاني (إفلاس مجالية الجنس)، وتتمثل هذه الأنساق في القوانين والأنماط الثقافية (المرنيسي، 2005، ص 169).

هكذا يتفاعل ثقل العادات والتقاليد والأعراف المجتمعية المصرة على منع الفصل بين أدوار المرأة الإنتاجية وأدوارها الإنجابية مع وطأة سياسات التحرير الاقتصادي الدافع إلى نمو العمل الجزئي، والمفضل لليد العاملة النسائية، يتفاعل كل ذلك مفرزا إيديولوجيا ثقافة ومجتمعية تثنى العمل الودود للعائلة والإنتاج الصديق لواجبات المرأة الأسرية، وتضمن تلك الإيديولوجيا وتلك الثقافة إعادة إنتاج القيم المكرسة لمسارات ربط كل من المرأة والرجل بأعمال دون أخرى؛ وتسهم بالتالي في تعميق واقع تأنيث أعمال معينة مقابل استبعادها من أعمال أخرى؛ بما يسهم في إعادة إنتاج الاختلال النوعي في سوق العمل، وتكريس مسارات انعدام التوازن المجتمعي في مختلف أسواق المجتمع الرمزية والثقافية.

ولّد تباطؤ النمو الاقتصادي تمييزاً على أساس النوع الاجتماعي، وأثر سلباً على الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية وأعاق هذا الإشكال النمو الاقتصادي العربي بشكل عام والمغربي بشكل خاص، ومن ثمة أضحت المساواة أساساً اقتصادياً لا يمكن إغفاله أو التغاضي عنه، باعتبار النساء اللاتي يدخلن سوق العمل حالياً يعتبرن ذوات تعليم أعلى وصحة أفضل مقارنة بالأجيال السابقة وعلى قدم المساواة مع الرجال.

من أجل التخفيف من التفاوتات بين الجنسين، شرعت الدولة خلال السنوات الأخيرة في القيام بأعمال مهمة بغية الارتقاء بوضعية المرأة عموماً ومن أجل تحسين ظروف إدماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ولقد جرى إكمال هذه الأعمال بتدابير أخرى موجهة للنساء الأقل حظوة، والمهددات بالإقصاء واللواتي يتعرضن للتمييز خاصة داخل مجال الشغل، ولقد تم تقدير التقدم المحرز في مجال إدماج النساء بين سنتي 2004 و 2009 على ضوء مؤشرات تتعلق بمشاركةهن في الحياة السياسية، الاقتصادية، المهنية ومستواهن التعليمي...

إن الغاية من التمكين الاقتصادي للمرأة وضمان أمنها الاقتصادي، هو المشاركة الفعالة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها، ثم أن المشاركة الفعالة تستلزم تنمية المرأة نفسها وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير، وتُمكن مصادر هذه القوة في المعرفة والثقة بالنفس وقدرتها والعمل ضمن إطار الجماعة وكذا العمل الفردي (إلياس، 2014، ص 125).

3.2 التدابير المتخذة لتحقيق التمكين والأمن الاقتصاديين للمرأة:

قبل الحديث عن أهم الآليات لتحقيق عملية التمكين الاقتصادي للمرأة لابد من التأكيد بأن عملية التمكين تتكون من المعطيات التالية: الموارد، كالتعليم والعمل وهما عناصر التمكين، أي أن وجودها ضروري وبدونها لا

يمكن التحدث عن عملية التمكين، من خلالها تتم عملية الاختيار واتخاذ القرارات والنتائج أو الإنجازات التي تتمثل في المكاسب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسياسية التي تجنيها المرأة، وهي بمثابة المؤشرات التي يمكن على أساسها قياس مدى نجاح عملية التمكين.

إن تمكين المرأة هو ليس عملية مباشرة تلقائية، إنما هو عملية ذات جوانب متعددة يتطلب التغيير فيها أمدا طويلا، فإن المرأة بحاجة إلى خدمات إدارية ومهنية فضلا عن الخدمات التنموية الأخرى لتعزيز تمكينها في جميع جوانب الحياة، لكننا سنركز على ثلاث آليات رئيسية تساهم في إحداث عملية التمكين الاقتصادي للمرأة وهي:

أ_ زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة: يقصد بذلك توسيع ميادين عمل النساء، بمعنى جعل الأسواق مكانا لنجاح المرأة على مستوى السياسات، وتمكين المرأة من المنافسة بقوة في الأسواق على صعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات والموارد الاستراتيجية أو بعبارة أخرى على صعيد القدرة على تحديد الأهداف والعمل من أجل بلوغها وتحقيقها، إذ يشكل عامل القدرة البشرية المفهوم الجوهري لعملية التنمية، فلا تبقى الفرص الاقتصادية المتوافرة للمرأة أقل من قدرتها، بل تتناسب مع تلك القدرات وتدعمها لما فيه مصلحة الجميع.

إن من شأن أسواق العمل تعزيز مكانة المرأة أو تعزيز الفوارق الاجتماعية، فكثيرا من الأحيان يتم تحديد الوظائف المختلفة بوصفها حكرا إما على الرجال أو الإناث، وغالبا ما يقود ذلك إلى زيادة الطلب على النساء في الوظائف متدنية الأجور التي لا تتطلب الكثير من المهارات، ومن ثم حصر النساء في سوق العمل عند حدود معينة دون فتح المجال أمامهن لزيادة فرص تنمية القدرات والإمكانات التي تمكنهن وتخرجهن من براثن الفقر المزمن (عكور، 2016، ص 5).

ومن زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة للتدريب المهني، الذي يقصد به كناية عن نشاطات معدة لتوفير المهارات، المعارف، القدرات، والمواقف الضرورية للعمل في مهنة محددة أو مجموعة مهن مترابطة، في

أي حقل من حقول النشاط الاقتصادي، ويمكن أن يشمل: تعليم الرجال والنساء وتشجيع كلا الجنسين على أداء دور متساو في تغيير المواقف التقليدية، وكذا توسيع نطاق التدريب إلى أبعد من القطاعات التقليدية، ثم توفير الوصول المتساوي للفتيات والنساء إلى جميع قنوات العمل والتدريب للحرص على التنمية والتقدم الذاتي.

ب_ توفير ظروف عمل لائقة:

لا تكفي زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة وحدها وتمكينها، إذ أن المكاسب التي من الممكن أن تحققها من زيادة تلك الفرص تعد قاصرة وغير كافية لاستثمار ما تملكه المرأة من طاقات وقدرات هائلة، مالم يتواكب مع ظروف تكفل لها الحرية والأمان والكرامة الإنسانية، ويتحقق ذلك من خلال:

_ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية:

تشكل المعاشات التقاعدية والحماية من البطالة وحماية الأمومة ثلاث مجالات سياساتية في المنطقة العربية، حيث اعتمد على سبيل المثال عام 2010 نظام تأمين الأمومة، حيث نقل هذا النظام مسؤولية تمويل رواتب النساء خلال إجازة الأمومة من أصحاب العمل الفرديين إلى تأمين اجتماعي.

_ خدمات الرعاية الاجتماعية:

من المسلم به أن وضع خدمات رعاية اجتماعية جيدة وموثوق بها ومتيسرة التكلفة تساعد المرأة على التوفيق بين مقتضيات قيامها بوظيفتين: وظيفة الأمومة ووظيفة العمل (عكور، 2016، ص 5).

_ مرونة وقت العمل:

تمثل أحد المشتقات الحديثة للعمل في المنزل، وهي طريقة مرنة لتنظيم العمل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث لا يحتاج العامل إلى الحضور جسدياً في مكان الإنتاج الرئيس، وهي إحدى التدابير المهمة

الأخرى التي تسهل للعاملات الاضطلاع بمسؤولياتهن من خلال التركيز على النتائج المنجزة بدلا من ساعات العمل، أو الأفكار المتعلقة بكيف ومتى وأين يعمل الموظف، وبتمكين الأفراد من تكييف أوقات عملهم بمرونة، ويترتب على ذلك الحد من التغيب وزيادة القدرة على جذب العمال ذوي المهارات واستقبالهم وإدخال تحسينات على الإنتاجية وإدارة الوقت.

ج. رفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية:

إن فعالية مشاركة المرأة تتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتخذة لصالحها ويكبر احتمال تحقيق هذه النتيجة عند حضور عدد كبير من النساء، وقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام 2011، أن السماح للمرأة بالمشاركة في رسم سياسات البلد ولو بدور محدود يغير المفاهيم الاجتماعية عن قدرة المرأة على اتخاذ القرار، ويشجع اتخاذ مبادرات أخرى وإنشاء جمعيات تعاونية للنساء، تتيح للمرأة مزيدا من الفرص لمزاولة أعمال خارج المنزل. فضلا عن ذلك فإن امتلاك المرأة القدرة على اتخاذ القرار يؤثر على قدرتها على بناء رأس مالها البشري، والاستفادة من الفرص الاقتصادية. ويمكن أن يؤدي تمكين المرأة بوصفها طرفا فاعلا في المجالين الاقتصادي والسياسي إلى تغيير الاختبارات الخاصة بالسياسات، وتحسين مستوى تمثيل المؤسسات لعدد كبير من الأصوات. ففي العديد من البلدان الغنية أدت زيادة تمثيل المرأة في القيادة السياسية إلى زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وإعادة تشكيل الرأي العام الاجتماعي فيما يتعلق بإيجاد توازن بين العمل والحياة الأسرية بشكل عام، وسن تشريعات عمالية أكثر مراعاة لظروف الأسرة.

4.2 تحديات التمكين الاقتصادي لدى المرأة:

من بين أهم التحديات والمعوقات التي تعترض مجال تمكين المرأة اقتصاديا نجد أولا:

_التحدي المفهومي: ونقصد به السعي للتوصل إلى إجماع وفهم مشترك بين كافة الأطراف ذات العلاقة بموضوع النهوض بالمرأة في المجتمعات العربية حول مفاهيم الفجوة في النوع الاجتماعي ومحتوى التمكين وأساليبه ومؤشراته، ويتطلب ذلك تحقيق انسجام وتكامل بين مختلف المصطلحات المستخدمة في هذا المجال على الصعيد القطري والإقليمي بصورة تكفل توفر معايير واضحة لقياس الإشكالية؛ التحدي المفهومي يعني أيضا أن التوعية بأهمية التصدي للفجوة في النوع الاجتماعي بوصفها مطلبا أساسيا من حقوق الإنسان وركيزة أساسية للمسيرة التنموية في كل بلد.

_ التحدي المعلوماتي: ونقصد به جمع وتحديث ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بفجوة النوع الاجتماعي في كل بلد بصورة منظمة في إطار الرقابة الاجتماعية التي تضمن الشفافية والنزاهة في توفير هذه المعلومات، ومن أجل تعميق الفائدة من البيانات والإحصاءات فإن الاتفاق على مؤشرات رصد الفجوة ونتائج التمكين يجب أن يكون محصلة لحوار اجتماعي تدعمه كفاءات علمية متخصصة وأن يتسع نطاق تغطية تلك المؤشرات ليشمل مؤشرات أداء ونتائج البرامج والسياسات الموجهة للنهوض بأوضاع المرأة.

_تحدي سياسي: يشمل طائفة واسعة من التحديات المترابطة مع بعضها البعض مثل عملية صياغة سياسات واستراتيجيات تمكين المرأة، وإدماجها في كافة استراتيجيات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأطر المؤسسية المنفذة لها، والتكامل مع مؤسسات التمثيل الديمقراطي في كل بلد، وهو يشمل أيضا مقارنة شاملة لقضايا المرأة قائمة على الحقوق والحماية الاجتماعية (الشامي، 2003، ص 15).

التحدي الاجتماعي: المتمثل بالتقاسم غير المتكافئ في المسؤوليات العائلية بين الرجل والمرأة: حيث يتوقع من النساء وعلى درجات متفاوتة أن يأخذن على عاتقهن القسم الأكبر من رعاية الأطفال والمسؤوليات الأسرية، ومرجع ذلك أساساً في الصورة النمطية للدور الاجتماعي أو المنزلة الاجتماعية للمرأة في المجتمعات العربية، هذه الصورة للدور الاجتماعي للمرأة تؤدي كنتيجة حتمية إلى استبعادها بقدر أو بآخر من سوق العمل الذي يظل حكراً على الذكور، مما ينعكس على نسبة مشاركتها في سوق العمل (إلياس، 2014، ص 21).

بالرغم من إقرار الرجال بأن العمل هو حق للمرأة، إلا أنهم يؤكدون أن هذا الحق يجب ألا يكون على حساب ابتزاز المكانة التاريخية للرجل في الأسرة والمتوارثة...

ضعف المهارات التي تمتلكها النساء: من المعتقد أن من جملة التحديات التي تواجهها المرأة، تحديات ترتبط بشكل مباشر بمستوى تعليمها وما تحصل عليه من فرص تدريبية تؤهلها لدخول سوق العمل وتزودها بالمهارات الجديدة التي يتطلبها سوق اقتصاد المعرفة، إن غياب المهارات اللازمة هي من العوائق الأخرى التي تواجه المرأة في عملية التمكين، ويزداد الأمر تعقيداً على المرأة في ظل نقص خبرتها التقنية؛ فقدراتها الضعيفة على التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الجديدة تعتبر من التحديات المهمة التي تواجه المرأة العربية، فالأمية الآن ليست مجرد فقدان القدرة على القراءة والكتابة، ولكن الأمية التقنية بما تحمله من غياب لفاعلية المرأة في التعامل مع عناصر القوة ومحدداتها في مجتمع المعلومات (عكور، 2016، ص 19).

من هنا لابد من التأكيد على أن ضعف القدرات التنافسية للمرأة سيؤدي حتماً إلى أن يدفع بها إلى قبول العمل في جميع أنواع الاستخدام الهش، وإلى أن يتركز استخدامها بنسب عالية في منشآت الاقتصاد غير المنظم وقبولها العمل بشروط وظروف عمل أدنى من تلك التي يحددها القانون، وبذلك فهي تكون غير قادرة على ممارسة حقها في العمل بفاعلية، وعلى قدر من التكافؤ مع الرجال بسبب ضعف مهاراتها التي يتطلبها سوق العمل.

نقص في ملكية الموارد الاقتصادية والتحكم بها: وتعرّف سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية بأنها مدى إمكانية ونفاذية المرأة في الوصول إلى الثروات المادية (أجور، قروض، رؤوس أموال...) والثروات العينية (أراضي، عقارات، وسائل نقل...) ومدى قدرتها على التحكم بتلك الثروات لأطول فترة زمنية ممكنة، ومدى تملكها للأدوات والوسائل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤمن لها تلك النفاذية، وذلك التحكم، وبهذا المعنى ترتبط السيطرة على الموارد الاقتصادية ببنية وهيكل الاقتصاد الكلي، وبالدور الوظيفي للمرأة فيه، كما ترتبط أيضا بالبنية القانونية والتشريعية النازمة لشروط وظروف العمل والتملك، وترتبط بدرجة مماثلة بنظام القيم الاجتماعية السائد، وبذلك تعتبر ملكية وسائل الإنتاج ورأس المال والسيطرة على الموارد من أهم المؤشرات الدالة على مكانة المرأة اجتماعيا وقوتها اقتصاديا.

فيما يتعلق بالأنظمة الاقتصادية للدول العربية فقد أفرزت شروط سيطرة ضعيفة على الموارد الاقتصادية بالنسبة للمرأة، ولم يحقق للمرأة عدالة في تلك السيطرة، فقد تم إقصاء المرأة عن إدارة موارد الاقتصاد، في الوقت الذي تستخدم ذاتها كعنصر في إدارة هذه الموارد وكانت النتيجة الموضوعية لفقدان السيطرة على الموارد الاقتصادية، وقد برزت في العقد الأخير مؤسسات التمويل الأصغر والتي شكلت خطوة هامة نحو ملء فراغ فجوة التمويل للفقراء بصفة عامة والمرأة الفقيرة بصفة خاصة، ولكن وبالرغم من أن الإقراض الأصغر قد حقق نجاحا ملموسا خلال الأعوام الماضية، إلا أن الاحتياجات سواء من قبل المرأة أو الرجل في أجزاء كثيرة من الدول العربية لازالت كبيرة (الجابي، 2013، ص 39).

ضعف البنية التحتية إلى محدودية وندرة فرص النشاط الاقتصادي، مما يترتب عليه عدم اقتحام المرأة الميدان الاقتصادي، إن ضعف البنية التحتية، وغياب وسائل النقل تؤثر على كل من الرجال والنساء الراغبين في العمل، ولقد بينت عدة دراسات كيف أن العبء الزمني للمرأة يتأثر عندما لا تتوفر أنظمة نقل كافية.

_ محدودية الأسواق، وتشير الدراسات إلى أن المرأة صاحبة المشاريع الصغيرة عادة ما تشتكي من ضعف الطلب على منتجاتها؛ وهناك عوامل عديدة التي تحد من قدرة المرأة على الوصول إلى الأسواق. وكما أشرنا سلفا فإن المرأة تعاني من قيود على حركتها بشكل كبير بسبب العديد من العوامل المتصلة إما بمسؤولياتها الأسرية أو بسبب الممارسات الثقافية، فبعض النساء لا تمتلك المعلومات الخاصة بالسوق عن المنتجات والمدخلات، وبالتالي تعتمد على وسطاء يشترون منتجاتها بأسعار أقل من سعر السوق، وكون المرأة تنتج بكميات قليلة فإن إنتاجها محصور على سوق المحلي الذي هو في الأصل مشبع بهذا النوع من المنتجات والخدمات (الجابي، 2013، ص 56).

من هنا يمكن القول، إن زيادة دخل المرأة ليست بالوسيلة الكافية لتمكينه، بل يلزم بالتالي اتباع نهج كامل إزاء تمكين المرأة يركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتمكين، وفي حين أن الائتمانات البالغة الصغر لا تزال تشكل أداة هامة للحد من الفقر في العديد من البلدان فإنه لا ينبغي اعتبارها دواء سحريا لتمكين المرأة اقتصاديا، إذ أن المرأة تحتاج لأن تتاح أمامها فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، بما في ذلك خدمات الائتمان والادخار والتأمين.

كما أن وصول المرأة إلى التعليم والتدريب والتكنولوجيا والأسواق يعتبر ضروريا لتمكينها اقتصاديا، وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمضاهاة مجالات تخصص النساء باحتياجات سوق العمل، بما في ذلك التدريب المهني خاصة في مجالات المهارات غير التقليدية والتدريب على التكنولوجيات الجديدة.

3. عمل المرأة كمحرك للتغيير:

احتل الحديث عن المرأة مكانة هامة في تفكير الكتاب والباحثين، فركزت جميع الدراسات على الأدوار الانتقالية للمرأة، خاصة المرأة في المجتمعات العربية، ولعبت عملية التنشئة الاجتماعية التي تحمل في طياتها مجموع القيم والعادات والموروثات الثقافية السائدة في المجتمعات دورا هاما في توجهات الفرد عموما والمرأة على

وجه خاص، من خلال تقسيمها لأدوار كل من الرجل والمرأة، وتقوم بعملية التنشئة عدة مؤسسات يبدأ الفرد من خلالها وفي ظل نظام أبوي بإرساء بعض المفاهيم عبر موروث تاريخي يتم توجيه المرأة فيه من خلال منظومة المحظورات والمسموحات، وثقافة العيب وتحديد سلوكياتها، مما يضعها تحت نظام سلطوي في إطار اتخاذ القرار على مستوى المنزل كربة بيت، مما يؤدي إلى ترسيخ دونية تجاهها، كما يبدأ من عملية التنشئة، التفاعل الاجتماعي وتعمل الأنماط المناسبة للأعمال المختلفة للإناث والذكور، بما يعنيه ذلك من تكريس نظام قيمي يسوده خلال سنوات الطفولة فترسخ سمات معينة للرجل تتجلى في السلطة والسيادة، واحتفظ للمرأة بمسؤولية العمل المنزلي وتربية الأطفال، فحرمت حق العمل والتعليم لردح من الزمن، وبما أن الموروث التاريخي والتقاليد المجتمعية ربطت بين الرجل والقوة حيث ارتبطت القوة بالسلطة وبالقرار فأدى ذلك إلى تبعية المرأة وإقصائها من المشاركة في كافة مناحي الحياة، وهنا جاء دور المرأة للتخلي عن الصورة النمطية والأحكام الجاهزة التي تكرر لدونيتها.

إن اكتساب المرأة حق التعليم كان ضماناً مهمة لتوعية المرأة وتبصرها بحقوقها ومسؤولياتها الاجتماعية والحضارية كما أنه كان شرطاً جوهرياً لتحسين نوع الأعمال التي تمارسها، خاصة في نطاق التطورات التكنولوجية المتجددة التي دخلت ميادين الإنتاج والعمل الاقتصادي، ومن الثابت أن ازدياد فرص تعلم المرأة قد أغنى وأخصب ووسع النطاق أمام وعي المرأة السياسي والعلمي والإداري مما أتاح لها الظروف المناسبة لتصعيد كفاحها التحرري، وإحراز المزيد من المكاسب التقدمية الضرورية.

إن التغيرات الاجتماعية التي عرفها واقع المرأة واستفحال الاحتكاك بين مجتمعتها ومجتمعات أخرى جعلها تواجه عجلة التطور، إذ أصبح دور المرأة أكثر أهمية وازدادت مشاركتها في العديد من المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، بحيث أصبحت دعامة أساسية من دعائم التنمية والتقدم (المجذوب، 1983، ص 56).

لقد تزايد تأثير منظومة حقوق الإنسان وانتشار ثقافتها في الوسط الاجتماعي كحقوق الطفل والشباب وحقوق المرأة تحت مظلة منظمات حقوق الإنسان ، وتحت تأثير المكاسب التي حققتها الحركة النسوية حديثاً، حضوراً في المجتمع وتطوراً في العقلية والعلاقات بين الرجل والمرأة، فمع التوجه الحداثي للمجتمع تغيرت اتجاهات أفراد المجتمع ونظرتهم لعمل المرأة، وتراجعت الهيمنة الذكورية كسلطة مقررة لمصيرها وفي أدق تفاصيل خصوصياتها الثقافية والاجتماعية وفي ضبط تعاملاتها مع المحيط الخارجي، فحُصر دورها التقليدي في العمل المنزلي وخدمة الرجل، بما في ذلك بعض الأعمال الخارجية كالزراعة والاحتطاب والسقي كمهام تم توزيعها بين الرجل والمرأة، فالحديث عن تقسيم الأدوار بين الجنسين لم يكن مطروحاً بهذه الحدة التي هي عليه في المجتمع الحديث حيث أصبحت أكثر تداخلاً.

هناك قناعة أصبحت الآن راسخة، مفادها أن ظروف المرأة تحدد بشكل أكبر تطور أي مجتمع من المجتمعات، وفي المغرب فإن التحسن النسبي الذي طرأ على ظروف المرأة يشكل أساساً للتحويلات العميقة التي تخترق باسترسال، ليس فقط نظام القيم والممارسات، ولكن أيضاً السلوك الديموغرافي والاقتصاد نفسه.

هكذا، يتأكد أكثر فأكثر مدى الارتباط بين المكانة المخولة للمرأة داخل المجتمع ومستوى تنمية هذا الأخير، ومع اعتبار التقدم الذي تحقق في الأربعين سنة الأخيرة، من خلال ارتقاء المرأة إلى التعليم والتربية وولوجها الحياة المهنية، فإن وضعها داخل الأسرة والمجتمع يتطلب مزيداً من التحسين، وفي هذا الإطار يجب التذكير بأن الدستور قد أقر مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، كما أن المغرب لم يتأخر في توقيع الاتفاقية المتعلقة بتتخية كل أشكال التمييز ضدهن. ومع ذلك يلاحظ أن النساء رغم حضورهن المتزايد في الحياة النشيطة، فإن مساهمتهن في الحياة العامة ما زالت دون مستوى الآمال المتعلقة عليهن والدور الذي يتعين أن يلعبنه (المجلس الوطني للشباب والمستقبل، 1997، ص 166).

وعليه، أصبح من اللازم تحرير الطاقات النسوية وجعل المرأة فاعلا حقيقيا في التغيير والعمل على رفع القيود الاجتماعية والثقافية التي تتقل كفاءاتها، وتحد بالتالي من إمكانية تنمية البلاد، وفي هذا الأفق يتعين التدخل على مستوى التعليم والحقوق الفردية والقيم والممارسات الاجتماعية وكذا على المستوى الاقتصادي. وفي ظل مناخ يتميز باحتدام المنافسة والبحث عن الفعالية، فإن المرأة مطالبة بأن تلعب نفس الأدوار وتباشر نفس المهام وتحمل نفس المسؤوليات كالرجل.

ولهذه الغاية، يتعين أن تستعمل طاقاتها كاملة ضمن الفاعلين الأساسيين الآخرين (الدولة والجماعات المحلية والمقاولة والجمعيات)، غير أن هذا يتطلب شروطا مسبقة، لكي تصبح المرأة طرفا مشاركا في بلورة الاختيارات الاستراتيجية لمغرب المستقبل.

وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- _ إعادة النظر في الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة.
- _ وضع برنامج عمل ذي أسبقية لمحاربة الأمية، يولي اهتماما خاصا بالمرأة.
- _ اعتبار مساهمتها ملحة في إطار الأسرة والأوساط المهنية لتمكينها من الاستفادة مقابل عملها بنفس الكيفية والشروط المخولة للرجل.
- _ العمل على توفير شروط ملائمة، عن طريق إجبارية تدرس الفتاة وتحريم جميع الأشغال المحبطة، التي كثيرا ما تطبع شخصيتها وتعيق تطورها.
- _ إنعاش اندماجها في أنشطة تتلاءم وشروط محيطها، خاصة في الوسط القروي (المجلس الوطني للشباب والمستقبل، 1997، ص 184).

ففي ظل محيط أصبحت فيه الديمقراطية نيابية تشاركية، فإن تهميش نصف الساكنة يعتبر أمراً منافياً لمبدأ الممارسة الكاملة للمواطنة، وفي نفس السياق يعتبر من الصعوبة بمكان بالنسبة لأية دولة أن تواجه التنافسية العالمية إذا كان نصف سكانها غير مؤهلين لهذا الغرض.

وفي محيط متميز بالرهانات المرتبطة بالتنافسية والفعالية، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فإن المرأة تشكل فاعلاً حقيقياً في التغيير، مما يستلزم تجاوز العراقيل الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تثمين طاقاتها ومهاراتها على كافة المستويات، لذا فالأمر يتطلب إشراكها بفعالية في صياغة وتنفيذ اختيارات المستقبل.

ومن بين أهم الدوافع التي كانت وراء خروج المرأة إلى العمل بشكل عام وولوجها مجال المقاولات بشكل خاص، هناك الدافع الاقتصادي الذي لم يكن وليد الثورة الصناعية والحربين العالميتين فحسب، كما أنه لم يكن هروباً من الأدوار التقليدية في الأسرة كما يتصوره البعض بل جاء نتيجة اتجاه هذه الأخيرة نحو الاستهلاك بصورة عالية، أي الحاجة لدخل المرأة كانت في تزايد مستمر نظراً لارتفاع تكاليف الحاجيات الأساسية خاصة بعد ظهور حاجات جديدة أصبحت أكثر من ضرورية، والتي لا تتناسب مع الدخل الضئيل للأسرة أي يمكننا ربط الدافع الاقتصادي بالوضعية الاجتماعية للمرأة، فكلما انخفضت الطبقة الاجتماعية للمرأة كلما زاد الدافع الاقتصادي وزادت حاجتها للعمل. ناهيك عن كون هذا الدافع يقف وراء الارتفاع بالمستوى المادي للأسرة فقد جاء في بحث دولي عن ظروف المرأة العاملة وواجباتها الأسرية قام به مكتب العمل الدولي، إنه في مقدمة العوامل التي تدفع المرأة للعمل عاملين هما: الضرورة الاقتصادية والضرورة المجتمعية لزيادة الإنتاج (عبد الفتاح، 1984، صفحة 84).

إن الاستقلال الاقتصادي التي تسعى إليه المرأة العاملة والحاجة إلى تأكيد ذاتها عاملين أساسيين مرتبطين ببعضهما البعض، فبتحقيق الاستقلال الاقتصادي يتحقق الاستقلال النفسي وتشعر المرأة العاملة بمكانتها في المجتمع والأسرة معاً، وبالتالي تتغير تلك النظرة الضيقة لها وتتجه نحو الأفضل.

بالإضافة للدافع الاقتصادي نجد دوافع اجتماعية ونفسية ساهمت بشكل مباشر في خروج المرأة إلى العمل إضافة إلى الثورة الصناعية التي كان لها دور بارز في ذلك، إذ أن التصنيع أتاح لها الكثير من فرص العمل كما ساعدها أيضا التطور التكنولوجي والآلات الكهرومنزلية في توفير الجهد والوقت إضافة إلى وجود دوافع أخرى مثل الرغبة في تحقيق المكانة الاجتماعية، إذ أن العمل يمنحها قيمة مضافة لا تتجسد فقط في القيمة المادية، بل يشعرها أنها تؤدي دورا في المجتمع باعتبارها فاعلا فيه، ويضعها في درجة مساوية لدرجة الرجل.

بينت بعض الأبحاث أن الدافع الاقتصادي يعتبر عاملا من عوامل الارتقاء بالمستوى المعيشي للأسرة وليس هو الدافع الأساسي لخروج المرأة للعمل فقد تخرج رغبة في الاستمتاع بالعمل وما يحققه من تأكيد الذات، زيادة على ذلك فإن المرأة تطمح إلى تكوين علاقات اجتماعية جديدة، ففي دراسة "فيشر" المستفيضة عن الاكتئاب لمائة عاملة من الأمهات اللاتي تخرجن من الكليات بنيويورك أجابت نصف المجموعة (اللاتي يعملن) أنهن كن يشعرن بالملل والضجر أثناء وجودهن بالمنزل، وأن خدمة الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية أصبحت متعبة وروتينية، أما أصغر المجموعات المشغلات سنا فقد أكدن أن الطموح لمستقبل عملي كبير هو السبب الذي يعملن من أجله (عزارة، 2005، ص 85).

وبالتالي فالعمل جزء جوهري لا يتجزأ عن حياة الإنسان بصفة عامة وعن حياة المرأة بصفة خاصة، فهي تؤكد من خلاله شخصيتها وتنشأ انتماؤها الاجتماعي، كما أثبت فرناندز فيخ أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها للعمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية، وبينت دراسة ليكيجر أن هناك عدد كبير من الأمهات يعملن من أجل لذة العمل وما يحققه من إشباعات نفسية أكثر من اللاتي يعملن لأسباب اقتصادية.

لكن لا ينبغي أن ننظر إلى العمل على أنه مجرد مصدر إيراد فحسب، بل هو مظهر من مظاهر النشاط الإنساني، يساهم في خلق مكانة اجتماعية مرموقة للفرد داخل المجتمع.

من بين الدوافع كذلك التي كان لها أثر واضح في خروج المرأة للعمل، نجد الدافع التعليمي وكذلك السياسي، إذ أن مستواها التعليمي ونمو وعيها الثقافي أدى إلى تغيير وجهة نظرها حول الأسرة، فكان لذلك أثر بارز في قلب المعايير التي كانت سائدة من قبل، فاندفعت المرأة إلى المشاركة في مختلف الميادين جنباً إلى جنب مع الرجل (عزاة، 2005، ص 90).

وقد أصبح عمل المرأة كتكملة للمشوار الذي قطعه في سيرورة حياتها التعليمية ويبدو أن التعليم ساهم في توفير فرص التوظيف، لأن مساهمتها في النشاط المهني ترتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي لديها، في هذا الصدد تقول الباحثة سيمون ديبوفوار أنه بالتعليم استطاعت المرأة أن تحقق النجاح في الالتحاق بالعمل خارج البيت حيث سمح لها أن تؤكد إنسانيتها وبحصولها على شهادات تعليمية فتحت لها أبواب المهن الأساسية.

إن اعتبر التعليم من أهم العوامل التي ساعدت المرأة، على حصولها على العمل وهذا ما أعطى لعجلة التغيير النسوي دفعة قوية، وقد ترتب على تعلم المرأة تحريرها من سيطرة التقاليد الاجتماعية التي كانت مفروضة عليها بشكل مباشر وذلك باشتغالها في مهن مختلفة، بل واقتحمت منها ما كانت حكرًا على الرجل وحده (الخولي، 2002، ص 56).

وعليه جاءت الدساتير والقوانين الدولية التي نصت على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وانعقدت مؤتمرات دولية حول الأسرة والمجتمع لبحث دور المرأة في المجال الاجتماعي والثقافي وخاصة السياسي، حيث يعتبر العمل بالنسبة للمرأة كحق سياسي تسعى من خلاله الوصول إلى مناصب ومراكز عليا في السلطة مثلها مثل الرجل، وقد هاجمت الكثير من الحركات النسوية في العالم التي تنادي بحقوق المرأة وحريتها فكرة

التبعية الاقتصادية للنساء، وطالبت بحق المرأة في العمل وضرورة اقتحامها كل الوظائف من أجل أن لا تبقى في مكانة وضيعة وهامشية.

إلا أن المجتمع الذي لم يهضم بعد حقيقة تمكن المرأة من القيام بأعمال كانت مخصصة للرجل فقط يعتبر المسؤول عن وضعية التي آلت إليها المرأة العاملة، لأن الوسط الاجتماعي والثقافي الذي تعيش فيه المرأة العاملة له تأثير على نوعية النشاطات والأعمال التي تقوم بها، فالوسط العائلي يوجهها للتخصص في بعض المهن ويبعدها عن أخرى.

ومنه فإن مجتمعنا مطالب بأن يدخل التغيير الضروري على نظامه التعليمي والتكويني والتدبيري، وفي هذا الاتجاه إن الإجراءات المرتقبة يجب أن تنكب على الممارسات التي تحكم هذه الميادين والتي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في المشروع التنموي وكطرف فاعل في التغيير وحامل له.

1.3 المرأة المقاتلة ووضعية المساواة في المغرب:

إن لمكانة المرأة في سوق الشغل ووضعية انعكاسات قوية على الآفاق المتاحة لها في الجانبين المهني والاجتماعي، وكذا على الحقوق والخدمات الاجتماعية المرتبطة بالعمل، فيما يخص الحركية في سوق الشغل، يعتبر الانتقال من العمل المأجور إلى العمل الحر الانتقال الأهم بالنسبة للرجل خلافا للمرأة التي تنتقل من حالة انعدام النشاط إلى عمل بدون أجر، وتعزى الحركية المنخفضة للعاملات إلى ضعف رأس مالهن البشري الذي يحكم عليهن بالبقاء في القطاع غير المهيكل وفي العمل بدون أجر. أما الانتقال إلى وضع أفضل فيهم الرجال بوجه خاص، بينما تنتقل النساء واحدة من أصل إثنين، من انعدام النشاط إلى العمل بدون أجر، لا سيما بالنسبة للنساء القرويات اللاتي هن أكثر المجموعات حركية، ولكن أيضا أشدهن هشاشة وحرمانا.

تؤكد الأدبيات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء أهمية العمل كأحد المحاور الأساسية لتمتع النساء بالاستقلال الاقتصادي والمشاركة في الحياة العامة، على النحو الذي يعزز مكانتهن الاجتماعية وقدرتهن على المشاركة في صنع القرار، سواء على الصعيد السياسي أو مؤسسات العمل أو في داخل الأسرة، بيد أن العمل على الإطلاق لا يعد شرطاً كافياً للتمكين الاقتصادي للنساء، ويعد القطاع غير المهيكل من القطاعات الاقتصادية الهامة في البلدان النامية والتي تستوعب جزءاً كبيراً من العمالة عموماً والعمالة النسائية خصوصاً، سواء كان العمل في هذا القطاع مقابل أجر أو عمل للحساب الخاص، وأياً كان النمط، فهو قطاع في مجمله يتسم بالهشاشة ويمثل الملجأ الأساسي للفئات كافة التي عجزت عن إيجاد فرصة عمل في القطاع الرسمي. ولذلك تظهر الحماية الاجتماعية كأحد العوامل التي تعوض مثل هذا الوضع، والتي تتمثل في الشمول بمظلة التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وغيرها من الخدمات ذات الصلة بالنساء مثل إجازات الوضع والحضانات وغيرها، كما تزداد أهمية الحماية الاجتماعية للنساء في القطاع غير الرسمي بسبب تعدد الأدوار التي تقوم بها سواء في المنزل من خلال مهامها الرعائية لأسرتها، أو خارج المنزل في العمل، ما يعرضها لأخطار أكثر ويزيد من هشاشة وضعها. فالعمل في القطاع غير المهيكل يفتقر إلى العديد من الشروط اللازمة لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، حيث يخرج هذا العمل بحكم التعريف، عن نطاق أي حماية قانونية، سواء تعلق الأمر بقانون العمل أو الحد الأدنى للأجور أو قوانين التأمينات الاجتماعية، كما يخرج أيضاً عن نطاق الحماية النقابية. ويزداد الوضع سوءاً إذا كان جزء من هذا العمل داخل الأسرة وغير مدفوع الأجر، فالأمر هنا لا يتعلق فقط بالافتقار إلى الحماية القانونية والتأمينات الاجتماعية والحماية النقابية، بل يتعلق أيضاً بفقدان أول الشروط الضرورية لتوفير الحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادي للنساء الذي يفترض تحقيقه من خلال العمل في السوق.

إن دراسة أوضاع المرأة في سوق العمل عموماً والعمل غير المهيكل خصوصاً، لا يجب أن يتم فصلها عن سياقاتها الاجتماعية والجغرافية والديمقراطية. فمن الصعب الفصل بين النوع من ناحية والطبقة والإثنية أو

العنصر والدين، وأيضا الموقع الجغرافي من ناحية أخرى، فعلى سبيل المثال في أمريكا اللاتينية، يرتبط التمييز ضد النساء بجملة من العوامل المتداخلة مع النوع مثل الأصل أو العنصر، فهناك تفاعل بين عدد من المتغيرات التي تؤثر على النساء، وما يعنيه ذلك أن النساء ليست مجموعة متجانسة من ناحية، وأن من الصعب فصل قضاياهم عن سياقاتها الاجتماعية بالمعنى الواسع من ناحية أخرى (Chant & . Pedweel, 2008, p. 3)

احتل المغرب حسب دراسة لمؤشر تنمية ريادة الأعمال العالمي GEDI 2013، شملت 17 بلدا وهمت المقاولات اللائي ينشطن في قطاعات مبتكرة ضمن أسواق في طور النمو مع إمكانات هامة من حيث التصدير، المرتبة 13 بنتيجة إجمالية تعادل 38%، وتعتبر النساء المغربيات اللائي أنشأن مقاولاتهن الخاصة في المتوسط ذوات مستوى تعليمي أقل مقارنة مع عموم الساكنة، وكثير منهن ينشطن في القطاع غير المهيكل و 27% منهن فقط يتوفرن على حساب بنكي في مؤسسة للانتمان، أضف إلى ذلك مستوى الخبرة الإدارية متدني وضعف الإمكانات المالية والتمويلية ومحدوديتها، ناهيك عن الإجهاد الأسري والعاطفي وعدم وجود دعم من الزوج والأسرة بشكل عام (المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، 2015، ص49).

وبالنسبة لسيدات الأعمال اللواتي يملكن أو يدرن شركة، فيقدر عددهن بحوالي عشرة آلاف امرأة، أي ما يقارب 10 % من العدد الإجمالي للشركات كما سبقت الإشارة، وتتركز هذه المقاولات بشكل رئيس في قطاع الخدمات 37 % والتجارة 31 % والصناعة 21%، ولاسيما في قطاع النسيج. وبالمقارنة مع بلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، نجد أن الشركات الصغيرة جدا تهيمن على أشكال المقاولات النسائية في المغرب، وإذا كانت الفوارق من حيث الإنتاجية ورقم المعاملات محدودة بين مقاولات يديرها رجال وتلك التي يديرها نساء، إذ أن المقاولات التي تديرها نساء توظف عددا أكبرا من النساء من تلك التي يديرها الرجال، كما تتوفر على الأطر النسوية والنساء في مناصب المسؤولية.

بالمقارنة مع المقاولات التي يملكها أو يديرها رجال، تواجه المقاولات النسوية عوائق أكبر، فالولوج إلى القروض، خاصة لدى مؤسسات الانتماء الرسمية يشكل عقبة رئيسية أمام إنشاء النساء لمقاولتهن وتوسيع نشاطها. وقد أظهرت الدراسات في هذا الشأن أن النساء المقاولات يعتبرن أن نظرائهن من الرجال يحظون بمعاملة أفضل في ما يخص ضمانات القروض التي تكون قيمتها أقل مع عدم طلب ضمانات من الزوجة، بخلاف سيدات الأعمال التي يتعين على أزواجهن توفير ضمانات من أجل الحصول على القرض.

ولقد أظهرت الدراسات والبحوث الميدانية المختلفة أن عمل النساء بأجر لا يخو من التناقض اجتماعيا وبأنه شر لابد منه، لا يتم قبوله أو السكوت عنه إلا متى كانت الأسرة في أمس الحاجة إليه (بسبب العجز المالي أو الدخل غير الكافي للزوج)، كما أنه لا يعتبر حقا أساسيا أو مقوما من مقومات الهوية الاجتماعية للنساء كما هو الشأن بالنسبة للرجال، وحسب بحث حول الأسرة والشباب (EMJM 2010) فإن ثلث الشابات غير النشيطات تقريبا 30,6% عبرن عن رغبة ضعيفة في العمل أو عدم استطاعتهن ذلك لأن أزواجهن لا يسمحون لهن بذلك 23% تقريبا بسبب رفض آبائهن، وأخيرا 23% بسبب كون الأعمال المنزلية لا تسمح لهن بالعمل خارج البيت.

تزداد حدة لامبالاة السياسات العمومية بإقصاء المرأة من سوق الشغل وانخفاض نشاطها الاقتصادي، خاصة من خلال غياب سياسات عمومية توازن بين متطلبات العمل والأسرة، وتتفاقم هذه اللامبالاة مع الخطاب الذي بات يتبناه بعض كبار المسؤولين في الآونة الأخيرة والذي يحث على ضرورة عودة النساء إلى البيت لرعاية أطفالهن وأزواجهن.

يجب النظر إلى مسألة ضعف النشاط لدى النساء وتقشي البطالة في أوساطهن في علاقتهما مع مبدأ القوامة (الذي يختزل دور المرأة في الأشغال المنزلية ورعاية الزوج والأبناء، بينما ينيط بالرجل مهمة كسب القوت اليومي) ومع طبيعة نظام الإنتاج الوطني:

فمن ناحية، لا تزال مشاركة النساء في سوق الشغل بالوسط الحضري مرهونة إلى حد كبير بوضعيتهم العائلية، إذ تبلغ نسبة تشغيل النساء المتزوجات 23,2% مقابل 79,7% بالنسبة للرجال من نفس الفئة (البحث الوطني حول التشغيل 2013)، وينخفض هذا المعدل في الوسط الحضري حيث لا تتجاوز نسبة النساء المتزوجات العاملات في المدن 10,6% .

وفي الوظيفة العمومية المعروفة بإقبال النساء على الاشتغال فيها بسبب مواقيت العمل التي ينظر إليها بوصفها أقل تقييداً، فإن ثلاث نساء فقط من أصل عشر نساء متزوجات وتقدر نسبتهن بـ 29% (المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، 2015، ص 52).

وأمام محدودية البيانات الإحصائية المتوفرة وما يعتريها من نقائص، إلا أن السمة الأساسية لسوق الشغل تتمثل في تكريس هشاشة ولا مساواة النشاط النسائي من خلال حصره في بعض الوظائف ذات الطابع المؤقت، تارة في القطاع غير المنظم وتارة أخرى في القطاع غير المهيكّل، كما هو الحال في صناعة النسيج والملابس التي تتركز بها نسبة عالية من اليد العاملة النسائية.

ولقد جاءت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل توافق الآراء العالمية بشأن الأهمية الحاسمة للمساواة بين الجنسين ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن الضروري توفير مزيد من الوظائف _وظائف ذات نوعية جيدة_ للنساء، والحماية الاجتماعية للجميع، واتخاذ تدبير للاعتراف بالرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعي الأجر والحد منهم وإعادة توزيعهما من أجل تحقيق مقاصد خطة التنمية المستدامة، التي تهدف إلى الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة المنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

كما أن منظمة العمل الدولية منذ نشأتها، التزمت تعزيز تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في عالم العمل، وهي تواصل تكريس البحوث والخبرات التقنية اللازمة لفهم الأسباب الرئيسية وراء فجوة الأجور بين الجنين، وتسعى لبناء القدرات من خلال استعراض أفضل الممارسات في العالم.

إلا أن العادات والتقاليد تحدد العوائد الاقتصادية من خلال العديد من النواحي وخاصة في المنطقة العربية حيث أن هذه العادات والتقاليد تشكل قرارات المرأة فيما يتعلق باختيار الوظيفة وكذلك الفرص في مجال التعليم التي تريد أن تستفيد منها وتختارها، مثل اختيارها لمجالات التمريض والتدريس بأجر، فالتمييز الضمني هو ما يقلل من أجر المرأة وفرص الترقية المهنية. إن الأعراف الرجعية موجودة في القوانين التي تحد من اختيارات المرأة المهنية مثل قدرتها على الخروج من المنزل وتكوين مشروع خاص بها، وملكيات الأصول والعقارات والميراث. وفي دراسة خاصة أعدها "صندوق النقد الدولي" أفادت أن هذا النوع من التمييز القانوني ضد المرأة يرتبط بمستويات منخفضة من تعليم المرأة وفروق كبيرة في الأجر بين الرجل والمرأة وعدد قليل من الأعمال الحرة التي تديرها المرأة وتمتلكها (بدران، 2017، صفحة 6).

لتحقيق المساواة بين الجنسين ومواجهة هذه العوائق، من المهم إيجاد طرق لتمكين المرأة والفتيات للمشاركة في تصميم وبناء ولعب دور رئيسي في المستقبل المشترك ويشمل ذلك زيادة الوعي والتدريب المهني، ويخلص المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن عوائق الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف تحتاج إلى مهارات من صانعي القرار والفهم العميق للمجتمعات، ويتطلب ذلك بناء رصيد كبير من المواهب من خلال تشغيل وتحفيز المرأة لدراسات مجالات التكنولوجيا، بالإضافة إلى أن تكون القيادة النسائية في كل المؤسسات تمثل نسبة المرأة العاملة بهذه المؤسسات، أما صانعي السياسات، يجب عليهم أن يوفرُوا بيئة أعمال مواتية للمرأة التي تعمل بريادة الأعمال من خلال تخفيض الوقت والتكلفة لتسجيل المشروع الخاص بها ووضع سياسات تشجع على النفاذ إلى خدمات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات لكي تصبح عاملاً مساعداً لنجاح المشروع. ومن هنا يتضح كيف أن

المساواة بين الرجل والمرأة في مجال النفاذ إلى خدمات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات هو مطلب حيوي لتمكين المرأة والفتيات للوصول إلى المعلومات والقرار الصائب والحصول على تعليم جيد ومهارات رقمية وذلك يترتب على مستوى أعلى للدخل، ومع الأخذ في الاعتبار أن معظم المتفوقين في التقدم التكنولوجي هم من يمتلكون ويستخدمون مهارات الاقتصاد الجديد ويستطيعون أن يجدوا فرص عمل في الوظائف غير النمطية، وأخيرا فإن مؤسسات الأعمال الخاصة بالمرأة يجب عليها أن توفر المعلومات والتدريب على التكنولوجيا الحديثة من أجل تنمية مجال الأعمال (عدلي، 2008، ص 146).

إلا أن تناول قضايا المرأة في معظم صكوك حقوق الإنسان يدور في إطار مسؤولياتها الخاصة بحمل الأطفال ومسؤولياتها العائلية؛ ولا تزال الأسرة، التي تعتبر مسرحا لما تتعرض له المرأة من أعمال العنف والقهر، توصف بأنها اللبنة الأولى في بناء المجتمع، مما يضع قيودا صارمة على إمكان تمتع المرأة بالمساواة في المعاملة في إطار نظام حقوق الإنسان الحالي.

والفصل بين المجالين العام والخاص هو أساس معظم أشكال التمييز ضد المرأة؛ فعلى مستوى ما يسمى بالمجال الخاص، لا يزال تمتع المرأة بالمساواة مثار خلاف كبير، إذ إن الأعراف الاجتماعية والثقافية في شتى أرجاء العالم تؤكد أولوية الدور البيولوجي ومهمة إنجاب الأطفال في تحديد هوية المرأة ودورها في المجتمع، ولا يزال البت في القضايا الحساسة في حياة الإنسان مثل الزواج والطلاق والإعالة وحضانة الأطفال والميراث، يستند على الممارسات الدينية والتقليدية والعرفية في بلدان كثيرة... وفي هذا الصدد نجد أن قدرة المرأة على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كثيرا ما تتعرض لقيود التبعية الاقتصادية والمواقف الاجتماعية التي تؤكد مكانتها الثانوية وتبعيتها الاجتماعية.

2.3 الأفاق المستقبلية والإصلاحات القانونية في مجال المساواة بالمغرب:

شهد السياق الوطني دينامية من الإصلاحات القانونية والتنظيمية والمؤسسية، التي توفر اليوم الدعامات الضرورية لوضع رؤية متناسقة ومتماسكة للتنمية مستدامة تستفيد منها كل مكونات المجتمع وتستجيب لطموحات كل المواطنين والمواطنات.

- خطة التنمية المستدامة 2030، التي عبرت من خلالها المملكة المغربية عن إرادة قوية لتطوير نماذج جديدة للتنمية البشرية تركز على أسس جديدة تراعي احترام الكرامة الإنسانية، وتعزيز الإنصاف ومبادئ النمو الشامل، في الاستجابة لدستور 2011 الذي كرس مفهوم التنمية المستدامة وجعلها حقا لكل مواطن ومواطنة، واعتبر أن السلطات العمومية مطالبة لتعبئة كل الموارد المتاحة لضمان هذا الحق. وقد وضع المغرب، عبر تنظيم مشاورات وطنية حول آفاق ما بعد سنة 2015 بانخراط كل القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والجامعات والمؤسسات التمثيلية المنتخبة والمجتمع المدني ودعم من الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، خارطة طريق التنمية المستدامة، تحدد الرؤية الاستراتيجية، والآليات التي سيتم اعتمادها لتحقيق أهداف هذه التنمية. وتبين وسائل التنسيق بين الجهات المختلفة ووسائل التمويل، وكذا أهم التحديات التي ستواجهها.

- الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" لما بعد 2016، فبعد أن مكن ورش أول خطة حكومية للمساواة إكرام 2012-2016 من تحقيق أهداف هيكلية، وتعزيز الالتقائية لمسألة فعالية للمساواة على جميع الأصعدة، حيث بلغت نسب إنجاز الحصيلة الإجمالية لتنفيذ هذه الخطة 75% من إجراءاتها تحققت بنسبة 100% (117 إجراء من أصل 156)، واعتمادا على ضرورة بلورة السياسات العمومية وفق مقاربة حقوقية وما يستدعيه من وضع أهداف ذات أولوية، خاصة في مجال تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية، يتم حاليا إعداد الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" لما بعد 2016، وفق منطق الإدماج والإشراك والمساءلة خدمة لآليات الديمقراطية التشاركية،

وتعزيزا لأنظمة التقييم والمتابعة تكون غنية بالمؤشرات المركبة والمراعية للنوع الاجتماعي ومقروءة بشكل واضح ومستندة على معطيات مضبوطة، والتي تعتبر الآلية الوطنية الكفيلة بتنزيل أهداف التنمية المستدامة، خاصة أنها تروم اعتماد المستوى الترابي في البرمجة والتتبع في إطار شراكات مع الفاعلين الجهويين والمحليين وجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

- الجهوية المتقدمة كرافعة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فسلوك سياسات التنمية يتطلب اعتماد منطق القرب لمعرفة الاحتياجات المتباينة لمختلف شرائح الساكنة، بما يضمن حقوق الإنسان واحترام مبدأ المساواة والكرامة والحد من الفوارق المجالية والاقتصادية بين الأجيال وبين الجنسين في الولوج لكافة الحقوق، كما أن اعتماد مقارنة التنمية المحلية تقرب عملية صنع القرار بين الأفراد، وتأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والهويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وحاجيات الساكنة المستهدفة، من شأنها أن ترفع بشكل واضح تحدي التنمية الشاملة. والمغرب الملتزم بمسار الجهوية المتقدمة يواصل مواكبته لولوج المواطنين والمواطنات إلى الأجيال المختلفة لحقوق الإنسان بتنوع مجالاتها.

- تشريعات وآليات وطنية متقدمة: كهيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز، التي من شأنها تحقيق مبدأ المناصفة بين النساء والرجال.

- قانون محاربة العنف ضد النساء، الذي سيمكن النساء من جملة من الإجراءات الحمائية والتكفيلية، وكذا وضع مجموعة من الأحكام الجزية في حق المعنف.

- دور الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة في خلق الثروة وفرص الشغل: تقوم الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة في أفق 2020 التي اعتمدها المغرب على إدخال وإنشاء وتشغيل محطات لتوليد الطاقة الحرارية والريحية ذات سعة كبيرة، بما سيساهم في خلق الثروة وفرص الشغل. كما تم وضع استراتيجية وطنية للتنمية

المستدامة، بالتشاور مع كافة الأطراف المعنية، والتي تهدف إلى وضع القواعد الأساسية للاقتصاد الأخضر والشامل.

- التكنولوجيا الرقمية وأنماط جديدة للعمل: بدأت تظهر، منذ عهد قريب، أنماط جديدة للعمل بفعل التطورات التكنولوجية والتحول التي يعرفها عالم الشغل، كالععمل المؤقت، والعمل عن بعد... والتي أدخلت مفاهيم ومتغيرات جديدة على طبيعة العلاقة الشغلية، حيث كان لها انعكاسات متعددة، سواء على سوق الشغل أو تنظيم العمل أو التشريع الاجتماعي أو تنافسية المقاولات ومواردها البشرية، مما يستدعي البحث عن السبل الكفيلة لتحسن تدبير هذه الأنماط الجديدة من العمل، والتفكير في صيغ جديدة لملاءمة علاقاتها الشغلية والاقتداء بالممارسات الجيدة في هذا المجال.

كما أكد تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2002 على أن هناك حاجة ماسة للتصدي لظاهرة تأنيث البطالة من خلال إزالة التمييز ضد المرأة في سوق العمل بما في ذلك فروقات الأجور وتوزيع الوظائف بينها وبين الرجل، وهذا يستند إلى إزالة الفروقات ما بين الذكر والأنثى في نظم التعلم والتدريب. ويتعين توفير قدرات مؤسسية وإنسانية إضافية لتوسيع انتشار التمويل الصغير لأكبر عدد من الأسر الفقيرة، حيث أن نسبة الاسر الفقيرة التي تستطيع حاليا الحصول على الخدمات المالية لا يتجاوز 2 % وينبغي أن تكون الأولوية للمرأة القادرة على العمل (الوافي، 1998، ص 114).

- ومع بزوغ عصر العولمة كذلك دخلت الإنسانية عهدا جديدا ينطوي على إمكانيات هائلة، وهو عهد "مجتمع المعرفة" واتساع أفق الاتصال بين الناس، وصار الحلم القديم الذي تمثله أسطورة بروميثيوس Prométhée والذي طالما راود الإنسان وأسر خياله، في امتلاك أسرار المعرفة المتجددة والقوة النافذة أقرب إلى التحقيق، ولقد صار بالإمكان في هذا المجتمع الآخذ في التشكل إنشاء المعلومات وبثها وتبادلها، وتقاسم المعارف على نحو السرعة واليسر... غير أن مجتمع المعرفة الناشئ أصبح يفرض على العالم رؤى تختلف اختلافا كليا عن تلك

التي سادت من قبل، مما يحتاج إذن إلى عوائد فكرية ومقاربات ومنهجيات جديدة يسميها ألفان طوفلر Alvin Toffler **معرفة المعرفة** savoir du savoir، ومع مجيء مجتمع المعرفة دخل الإنسان المعاصر في مرحلة حاسمة أخذ معها في بلورة نظم حديثة لإنتاج المعرفة بحيث تصبح هذه الأخيرة شاملة، والعمل على اكتسابها بشكل مستديم يعمل فيه الإنسان على التعلم مدى الحياة lifelong education، كما أنه سيكون كفيلا بإطلاق مبادرات تحقق النمو الاقتصادي وتحسن الدخل الفردي في الآن الواحد، ومن ثم سترسى دينامية للتنمية البشرية كمسار يقوده السكان رجالا ونساء، الذين يكونون في الوقت ذاته محورا للتنمية وهدفا لها (الوافي، 1998، ص 116).

وإذا كان الرجال والنساء متساوين من حيث المبدأ في الولوج إلى المعرفة فهل هم حقا كذلك؟ أم لابد من الإقرار بأن ثمة "فجوة معرفية" بين الرجال والنساء يكرسها مجتمع المعلومات، وهذا من شأنه أن يعمل على ترسيخ التفاوتات الاجتماعية الأخرى التي تعاني منها النساء، وهل هذه التفاوتات بين الرجال والنساء وانعدام فرص متساوية بينهم أمر بنيوي أم مجرد عوارض انتقالية سيعمل المجتمع على تجاوزها؟ وهل سيتيح للمرأة بيئة منصفة تمكنها من المعرفة وتطوير الذات؟

في خضم هذه التطورات التي عرفتها وضعية المساواة والتي تمت الإشارة إليها سالفًا، برزت مقاربتان لدور المرأة ومساهمتها في التنمية، الأولى تقوم على أطروحة "إدماج المرأة في التنمية"، وهي تنطلق من المبدأ القائل بضرورة مشاركة النساء في الاقتصاد بهدف تحسين أوضاعهن، تستمد هذه المقاربة أصولها من النزعة الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية التي تقوم على استغلال قوة العمل سواء للرجال أو النساء علما بأن النساء يتعرضن لاستغلال أكبر.

أما المقاربة الثانية فهي تقوم على "تحليل النوع الاجتماعي" الذي يؤكد على حقيقة أساسية هي أن النساء كُنَّ دوماً وفي كل أنحاء المعمور مدمجات بشكل قوي في الاقتصاد، إلا أن هذا الإدماج يتم دائماً في ظروف لا تكون لصالح النساء.

وعليه فإن إيجاد بيئة مواتية للنساء وتحقيق المساواة لصالحهن تقتضي فضلاً عن اتخاذ إجراءات على المدى القصير لتحسين أوضاعهن وتلبية حاجاتهن العملية، تطوير خطة عمل من شأنها أن تعمل في المدى البعيد على تغيير علاقتهم بالرجال أو بتعبير آخر إحداث تحول اجتماعي ملموس وعادل يخدم المصالح الاستراتيجية للنساء.

وهذا ما عمل على إبرازه تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية بوضعه لجدول يتضمن مؤشرات للتنمية خاصة بالنساء، والذي يستهدف تحليلاً عميقاً لأوضاعهن في مختلف البلدان وكذا تحليلاً للتمايزات القائمة على أساس الجنس، هكذا إذن تم وضع جدول أول بعنوان "الوضع النسائي" يتضمن معطيات من بينها أمد الحياة، متوسط العمر عند الزواج، المعدل الصافي للتدريس في الثانوي، نسبة النساء ضمن الساكنة النشيطة، نسبة النساء ضمن موظفي الإدارة وأطرها، والقسط الذي يعود للنساء من المناصب البرلمانية.

كما تم وضع جدول آخر باسم "الفوارق بين النساء والرجال"، وهو يقدم مقارنة للمعدلات على أساس الجنس تهم عدداً من البلدان في مجال: أمد الحياة، متوسط عدد سنوات الدراسة، التعليم الإعدادي، التعليم الثانوي، التعليم العالي، العمل والبطالة (الوافي، 1998، ص 160).

ولا شك أن هذه العناية التي يبديها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بفئة النساء تتسجم مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تنبه إلى "أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعيق نمو وازدهار المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة المجتمع (الوافي، 1998، ص 161).

فالحصيلة التي يقدمها البرنامج عن التنمية البشرية المنصفة بما تتضمنه من أدوات منهجية ومعطيات وإحصائيات مدققة، تتسجم مع توجهات مقارنة النوع. إذ أن هذه الأخيرة بمخططات التنمية أضحت تحظى بقبول وانتشار واسعين، وبذلك أثبتت مقارنة النوع قدرتها على تجاوز المنظور التقليدي الذي يعتمد المعالجة القطاعية للتنمية، ويرهنها بالعامل الاقتصادي دون اهتمام بالعوامل الثقافية والاجتماعية.

لكن ثمة اختلاف جذري بين مقارنة النوع وبين المقاربة القائمة على إدماج المرأة في التنمية، ولو شئنا عقد مقارنة دقيقة بين المقاربتين لقلنا؛ إن مقارنة الإدماج تقوم ببعض العمليات قصد تحقيق أهداف تعمل بالأساس على تحسين الحالة المادية للمرأة، عن طريق بعض المشاريع الصغرى المدرة للدخل، كتربية المواشي والنسيج والخياطة، فضلا عن تنظيم الأسرة والاعتناء بصحة الأم والطفل، وهكذا أبانت مقارنة إدماج المرأة في التنمية عما يميزها، وكذلك عن محدوديتها وقصورها اللذين يمكن حصرهما في النقاط التالية:

* عزل النساء والإبقاء عليهن في عمليات وبرامج محدودة كالخياطة والطرز وما إلى ذلك.

* تخطيط وتنفيذ برامج تخص النساء، بشكل مستقل عن برنامج وتدخلات أخرى تهتم النساء كالتربية.

* التعامل مع النساء كمستفيدات من البرنامج، بما أنه لا تجري استشارتهن وإشراكهن في تنفيذ المشاريع.

* تفضيل المنظور الإنتاجي أو الاقتصادي، واعتبار النساء قوة عمل لا غير، دون اعتبار الجوانب الاجتماعية والثقافية المرتبطة بجهود المرأة في التنمية.

* إعطاء الأهمية للحاجات العملية للنساء، وإهمال مصالحهن الإستراتيجية.

إن هذه النواقص وغيرها قد جعلت مقارنة إدماج المرأة في التنمية قاصرة عن تغيير العلاقات بين

الجنسين، وذلك لكونها تتجه للنساء فقط بصرف النظر عن العلاقات الاجتماعية القائمة بين الرجال والنساء.

هكذا ستؤدي محدودية المقاربة السالفة شيئاً فشيئاً إلى بروز منظور جديد للتنمية البشرية قائم على النوع الاجتماعي، وقد تزامن ذلك مع ما شهدته التسعينيات من تشكل لوعي جديد يأخذ على عاتقه إدراج العناية بالمرأة في سياق استراتيجية واسعة، تعمل على تحسين أوضاع السكان ضمن منظور يتطلع لتنمية إنسانية مستدامة، وهذا ما أدى إلى ظهور تحول كبير على مستوى المفاهيم، عمل على مزيد من التوجه نحو إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، الذي حل تدريجياً محل إدماج المرأة في التنمية.

المبحث الخامس: انعكاسات التمثلات الاجتماعية على عمل المرأة:

مدخل:

يتميز المجتمع المغربي بتحول بنياته، وتراجع هيمنة المؤسسات التقليدية والعادات الراسخة، بتسارع وتائر التغيير وتجدد الهياكل والممارسات، وفي نفس الوقت بمقاومة التقليد ومعاندته في الفضاءات الخاصة والعامة، بإعادة تشكيله في صيغ وأشكال ومواقف متجددة، إنها بشكل مقتضب؛ الوجه الذي يمنحه المجتمع المغربي عن نفسه، مجتمع ديناميكي غير جامد ومتحرك، مجتمع يعيش على إيقاعات التغيير والانتقال ومخاضاته وتقلباته في جميع المناحي.

فمقاربة المجتمع المغربي من خلال مفهوم الانتقال يبدو لنا مشروعاً لأنه يسمح بتجاوز التأويلات التي تعرّفه بالجمود وإعادة الإنتاج، وإعادة الاعتبار لعوامل التغيير مقابل الثبات والتكرار التي سادت لفترات معينة. إن مفهوم الانتقال يسمح بالنظر إلى المجتمع المغربي كمجتمع يجسد وضعية "ما بين" *entre deux*، التي تدفعه إلى التآرجح بين مشروعين مجتمعيين متعارضين، بين وضعيتين رمزيتين متنافستين. وبشكل أكثر تحديداً بين الإنخراط في الحداثة بكل حمولاتها أو الانكفاء على تصورات هوياتية (العدوني ، 2016، ص 3).

إن هذا التآرجح الذي يدرك على الصعيد المعرفي والإيديولوجي ويعاش في الواقع العيني ويستبطن في التمثلات والممارسات العملية للأفراد والجماعات يندرج في سياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية تغلب عليها مظاهر الاختلال والتوتر كنمو اقتصادي ضعيف، تحضر متسارع، سلم اجتماعي هش، فقر وهشاشة مرتفعان لدى بعض الفئات كالشيوخ والنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وبطالة مرتفعة تمس حتى الفئات المتعلمة... باختصار إن وضعية الانتقال بقدر ما تؤثر إلى دينامية المجتمع الذي تسعى مكوناته الاجتماعية لرسم اختياراته الاستراتيجية، ويسعى داخله الأفراد إلى تحديد مساراتهم الفردية وتحقيق انتظاراتهم، فإن هذه الوضعية

تحمل ملامح الغموض والتردد بسبب عدم الحسم في المرجعيات الثقافية الكبرى الموجهة للفكر والعمل وعلى رأسها مسألة التقليد والحداثة.

وتؤثر السيرورات الجارية منذ عقود إلى صعوبة الانخراط الحاسم في أحد أطراف هذه الثنائية المرجعية دون الأخذ في الاعتبار نتائجه ليس فقط على إنتاج المجتمع لذاته على حد تعبير ألان تورين، وإنما بصفة خاصة على أحد أهم عناصر عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج ألا وهي المشروع السياسية التي يعد التقليد نواتها المركزية رغم التجديدات التي تمس المؤسسات والعلاقات والرموز...

لهذا يعتبر موضوع المرأة من المواضيع التي تتواجد في قلب المنافسات والصراعات المادية والرمزية وستصبح رهانا للملفوظات والخطاطات والاستراتيجيات التي تسعى إلى تأطيرها، وهذه الصراعات لا تتم بمعزل عن السياقات العامة التي أفرزتها، بمعنى أنها لا تطرح في مؤسسات منغلقة على تاريخها الخاص، ولكنها في سياقات تاريخية عنوانها الأبرز هو اختراق الحداثة بكل حمولاتها لهذه المجتمعات وما ينتج عنها من انقطاعات وتوترات وتحولات وتوافقات وتسويات مؤقتة أو دائمة.

إن التغيرات التي طرأت على الحقل الأسري والجنساني في العقود الأخيرة تعد من أبرز وأكثر التأثيرات تجليا لاختراقات الحداثة لعالمنا العربي، فوضعية النساء تكثف بشكل مبكر كل تناقضات مجموعة ثقافية مقسمة على نفسها بين مشروع التحديث والتجذر التاريخي للإسلام داخل التقليد، مما يجعلها أكثر الوضعيات استقطابا للمواجهات والمنافسات والتي تشمل مجالات وحقول متعددة منها المعرفي، والإيديولوجي، الثقافي، والسوسيو اقتصادي، والقانوني والسياسي... (العدوني ، 2016، ص 6).

1. التتميط الاجتماعي وانعكاساته على توزيع الأدوار بين الجنسين:

يجعل عالم النفس هوارد غاردنر من التتميط المفهوم المركزي في العلوم المعرفية، ويشير التتميط إلى كل واقع (موضوع، علاقة، صورة) يقيم علاقة تبادل مع واقع آخر ويحل مكانه، إذ استخدمته الفلسفة والعلوم الانسانية عامة في وصف الأفكار والصور والإدراكات الحاصلة في الدماغ البشري. وبهذا المعنى يدرس علم النفس الاجتماعي التمثلات الاجتماعية، من الأساطير إلى الرأي العام ومن العقائد العادية إلى الأفكار الدينية، وتمتاز التمثلات السائدة بآدائها وظيفية "كlišيات" تحيل الواقع المعقد إلى بعض العناصر الظاهرة، وباستخدامها مؤشرا لقراءة العالم (دورتيه، 2001، ص 227).

وعلى الصعيد النظري كان والتر ليبمان Walter Lippmann أول من استخدم مصطلح التتميط في كتابه الرأي العام 1922، حين أوضح أن الإنسان يتعلم أن يرى بذهنه القسم الأعظم من العالم الذي لا يستطيع أن يدركه وهو بالتدريج يصنع لنفسه صورا يمكن الاعتماد عليها عن العالم الذي لا يستطيع الوصول إليه.

وعرف تيم سوليران الصورة النمطية بأنها "التصنيف الاجتماعي لجماعات معينة أو شعوب، بشكل مبسط للغاية في أغلب الأحيان (أبو إصبع، 1998، ص 70).

والصورة النمطية شكل من أشكال الاتجاه أو الاعتقاد ذات مضمون مبسط والذي يؤدي إلى إخفاء السمات المميزة للآخر بصورة لا ينتبه إليها المتلقي، فتصبح مقاومة للتغيير مع الزمن، وهي تتحول، إذ لم تواجه وتحلل وتحارب إلى صورة نمطية جامدة مقبولة لا تقبل التعديل أو التغيير.

وهناك مساوئ قد تتسبب فيها الأفكار النمطية، فهي ليست فقط الوسيلة التي تضمن لنا تنظيم العالم من حولنا وتحديد الأدوار، إذ قد تشوش العالم وتؤدي إلى مشكلات اجتماعية خطيرة، ومنها المغالاة في تقدير الاختلافات بين الجماعات، فوضع الأفراد في فئة أو أخرى يميل إلى تأكيد الاختلاف بينهم، فضلا عن الاستهانة

بالتباينات داخل الجماعة، كما تساهم الأفكار النمطية في تحريف الواقع وتشويهه وقد تعطي تبريرا للعدوان أو الاستبداد (زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات ، 2006، صفحة 128).

يتعامل النظام الأبوي على مستوى القوالب النمطية لتصنيف أدوار المرأة وخصائصها التي تختلف اختلافا جوهريا عن أدوار الرجل وخصائصه، وفي إطار هذه المقابلة الثنائية يصنف المؤنث على أنه الأدنى، ويعلى من شأن الذكر، لذا فإن القولية أو الصياغة النمطية تعد جزءا من عملية إيديولوجية تسمح باستحضار المرأة واستدعائها إلى الساحة الإيديولوجية الأبوية (كامبل، 2002، ص 494).

ويعتبر النوع الاجتماعي أحد المرتكزات الأساسية التي يتم في ضوئها توزيع الأدوار والوظائف بين الجنسين في المجتمع، حيث تخصص للرجال أعمال معينة وتوكل للنساء أعمال أخرى، إلا أن وجهة الخلاف لا تكمن في هذا التخصيص بقدر ما تكمن في المكانة المفارقة والقيمة الاجتماعية المصاحبة لهذه الأعمال، والحقوق المختلفة الممنوحة لكلا الجنسين، وأساليب تقييم المجتمع لأداء كل منهما للأعمال المخصصة له، ومهما تعددت وجهات نظر علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية في تفسير أسباب تقسيم العمل بين الجنسين في المجتمعات عبر التاريخ، فإنه يبقى للتنميط الاجتماعي دور كبير في ذلك يصعب إغفاله وتجاهله في المجتمع.

إن سبب التنميط الجنساني في توزيع الأدوار الاجتماعية كما يشير إليه صندوق الأمم المتحدة لسنة 2000، يعود إلى تصنيف النشاط البشري إلى صنفين "عمل خاص بالمرأة" و "عمل خاص بالرجل" ويكون توزيع النوع الاجتماعي للعمل وتقسيمه بين الرجال والنساء على أساس التصورات ونظم القيم السائدة والنتيجة عن عملية التطبيع الاجتماعي سواء في الأسرة أو في المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالمدرسة ووسائل الإعلام... وقد تكون هذه الأدوار مقبولة إلا أن أحدها قد يتغلب على الآخر حسب الظروف، مما يؤدي إلى فقدان التوازن بينها. وهو ما ينتج عنه غالبا انعكاسات على حياة الفرد، خصوصا في حالة الصراع والاصطدام بين الأدوار والمصالح، وعندما يسود عدم الاتزان في العلاقة على حساب المرأة في توزيع القوة، تكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية،

والمرأة وضعا ثانويا في المجتمع، هكذا يعمل هذا التقسيم على عدم المساواة بين الجنسين، وإبعاد المرأة عن عملية التنمية (حداد م، 2010، صفحة 73).

2. الشغل والاستقلال المالي للنساء بالمغرب وعلاقته بتقسيم الأدوار المبنية اجتماعيا بين الجنسين:

إن البنيات الزراعية التقليدية لم تدع للمرأة حظا في العمل المأجور، فلم يكن مقبولا العمل خارج البيت الزوجي أو الأسري في مجتمع سلاحي بطريكي حيث نموذج المرأة في البيت هو السائد؛ وحينما تمارس تحت ضغط الحاجة المادية أو ضرورات التعااضد والتعاون عملا إنتاجيا داخل الأسرة الممتدة أو العشيرة فإنه في الغالب ما يكون غير مؤدى عنه، ويدخل في إطار التبادل التي تحكمه الأعراف الاجتماعية.

إلا أن هذا الوضع قد تمت خلخلته تدريجيا مع دخول الاستعمار، ففي ظل الحماية فإن إقحام الرأسمال الكولونيالي بالقوة سيؤدي إلى تسريع البنية الاقتصادية والاجتماعية السابقة وإدخال بنيات من نمط رأسمالي في بعض قطاعات الاقتصاد، وفي هذا السياق سيكون مسلسل تأجير المرأة وبلترتها (من البلوريتاريا) في بعض المناطق المرتبطة بحاجيات الاقتصاد الأجنبي من النتائج المباشرة للتصنيع والتمدين وللسياسة العقارية الكولونيالية في البوادي التي أدت إلى فقدان الفلاحين الصغار لأراضيهم وهجرتهم نحو المدن والمراكز الحضرية.

إن هذا المسلسل سيؤدي إلى خلخلة البنيات الأسرية والعقارية وأشكال التضامن والتماسك الاجتماعي ومن تم العلاقات الاجتماعية وخاصة الجنسية والعمرية سواء في إطار الوحدات الأسرية أو في إطار المجتمع العام، سيتعزز هذا العامل بآخر مرتبط بهجرة الرجال نحو المراكز الحضرية الصناعية في فترة أولى وفي اتجاه ضواحي المدن والأحياء الهامشية في فترة لاحقة بسبب عز المدينة عن استيعاب التدفقات الهجرية الكثيفة. والتي غيرت مورفولوجية الأسرة الممتدة وبالتالي غيرت أدوار وتوقعات أعضائها، ففي كل المناطق المهجورة من طرف الرجال بدأنا نلاحظ العديد من القرى حيث النساء يحاولن ضمان عيش واستمرارية الحياة القروية؛ إننا أمام وضعية

سوسيولوجية جديدة ستكون لها انعكاسات ملموسة على الأدوار والمواقف الجنسية والقيم الثقافية، فقد أصبحت المرأة ملزمة بأداء أدوار جديدة لم تكن مهياة لها من قبل من طرف التنشئة التقليدية؛ فعلى المستوى الإيديولوجي أصبح عليها أن تسهر على تربية الأبناء ونقل الثقافة والقيم، وعلى المستوى السياسي كانت مطالبة بممارسة السلطة على الأبناء وتقمص أدوار الأب، واقتصاديا أضحت ملزمة بتوفير الحاجيات الأساسية للأسرة...

فمن وجهة نظر علاقات النوع كانت الهجرة الذكورية بمثابة عامل تحريضي لإعادة النظر في الأدوار والمواقف والسلوكيات، إن مسلسل الهجرة سيساهم بالنسبة للأسر التي هاجر أزواجها، في التحسين النسبي لمكانة المرأة وتمكينها من الموارد المادية وبالتالي تعزيز استقلاليتها (العدوني ، 2016، ص 20).

ولقد أصبح متعارف عليه في الأدبيات السوسيولوجية التأثير الواضح لعمل المرأة على العقلية والمواقف؛ بالنظر إلى كون عملها ينظر إليه سواء من طرف النساء أو المجتمع ككل باعتباره مصدرا أساسيا للسلطة والاستقلالية والتحرر، فمن الأكيد أن ولوج المرأة عالم الأعمال يمنح المرأة وعيا غير مسبوق بشخصيتها وبمسؤوليتها، لكن هذا الحكم ليس دائما صحيحا، بل يبقى رهين السياقات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد، والتباينات الجغرافية والمجالية، والمستوى الثقافي للسكان... ففي سياق سوسيو ثقافي مطبوع بالأزمات (بطالة، هشاشة الشغل، استمرار العلاقات الإنتاجية غير الرأسمالية، غلبة القطاع غير المهيكل، التفكك الأسري، ضعف الآليات القانونية للحماية...) لا يبدو أن الإجارة أو هجرة الرجال نحو المدن تولد بشكل أوتوماتيكي وعيا مجتمعيا بالمساواة؛ ولا تؤدي إلى تحسين أوضاع النساء، ففي بعض السياقات تساهم الإجارة في تعميق مأساتهن بدلا من تحريرهن من سلطة الذكور كما تأمل الحركات النسائية، إذ غالبا ما تتحول "نقود النساء" إلى مصدر للخلاف بين الزوجين، كما أن الرجل لا يقبل بدون تردد النتائج المترتبة على عمل المرأة خارج البيت، فلا يقبل مشاركتها في المهام المنزلية ولا في رعاية الأطفال، مما يؤدي إلى نشوب خلافات حادة حول توزيع المهام ومصاريف البيت وتدبير الوقت الأسري، فالإجارة قد تضاعف المعاناة لأن نموذج المرأة في البيت والأم قبل كل

شيء لازال طاغيا على المواقف والتصورات، بل ويعاد استثماره في فترات الأزمة من طرف اتجاهات سياسة تختزل أزمة النمو والشغل في منافسة النساء للرجال في سوق العمل، متجاهلة الأسباب البنيوية للبطالة وسوق الشغل والمرتبطة بطبيعة النظام الرأسمالي التبقي، ويجد خطابها اتباعا لدى فئات عريضة من الرجال الذين يرفضون التخلي عن امتيازاتهم المتراكمة بواسطة امتلاك السلطة الاقتصادية والمشرعنة بواسطة هيمنة رمزية ودينية قوية.

ويخضع عمل النساء لاستغلال مزدوج سواء من المجتمع التقليدي كما رأينا سابقا أو من المجتمع العصري الحداثي، حيث يتصاعد طلب الرأسمالية الجشعة على العمالة النسائية لأنها أقل مقاومة من الرجال وأضعف وعيا وتنظيما نقابيا، وبالتالي أكثر قابلية لقبول أزهد الأجور والعمل في أوضاع غير لائقة (قطاعات النسيج، الخدمات، السكرتارية، الصناعة، الأوفشورينغ، السياحة، العمل المنزلي...).

رغم الفوارق الكبيرة بين الرجل والمرأة في ولوج النشاط الاقتصادي سواء تعلق الأمر بخلق المقاولات أو الإجارة أو التعويض أو التأمين أو الترقية أو تحمل المسؤولية، فإن بعض الدعوات تطالب بإرجاع النساء إلى البيوت كحل اقتصادي لتوفير الشغل للرجال وتجد صدى كبير لدى الشباب العاطل والنساء ربات البيوت والتيارات المحافظة باعتبار أن دور المرأة داخل بيتها وليس خارجه، وحتى حين يتم قبول اقتحام المرأة للعمل فإن ذلك لا يؤثر كثيرا على علاقات الهيمنة، إذ غالبا ما يتم استرداده من طرف السلطة الذكورية التي تعيد تعريف أشكال وأنماط اقحامها في المجال العام. يرى بورديو أن التحولات المرئية في مجال الشغل غالبا ما تخفي استمراريات لا مرئية، حيث الحضور القوي للمهن المعرفة كمهن ذكورية، إلى جانب استمرار الآباء والموجهين التربويين في توجيه الفتيات نحو الشعب وتخصصات ومهن معرفة كمهن أنثوية، ينتج عن ذلك أنه حتى عندما يستطيعن ولوج التعليم وعالم الشغل والسياسة فإن ذلك يتم في مجالات معروفة ومحددة كمجالات ثانوية مثل الاجتماعي والتربوي والفني... (Rapport de développement humain, 2005).

ولقد ظلت الدراسات التي تعالج موضوع التراتب الاجتماعي حتى عهد قريب تعاني ما يسمى "العمى الجنوسي" لأنها كانت تتجاهل المرأة في البنية الاجتماعية، غير أن آثار هذه القضية قد أبرزت كثيرا من الإشكالات النظرية والتطبيقية بسبب خطورة البعد الجنوسي في الحياة الاجتماعية، تتفاقم الإشكالية الكامنة في دراسة وضع المرأة الطبقي، عندما ندرك أن اللا مساواة الجنوسية هي، من الوجهة التاريخية، أقدم وأكثر رسوخا من التفاوت الطبقي. إن الرجال كانوا يتمتعون بالتفوق على النساء حتى في مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل المغرقة في القدم التي لم تتسم بأية تقسيمات طبقية محددة، غير أن مفهوم التمايز في وضع المرأة حتى في المجتمعات الحديثة، مازال يكتنفه الالتباس لدى كثير من الباحثين الذين يرون استحالة الفصل بين وضع المرأة من جهة ووضع أبيها وزوجها أو شقيقها في الأسرة الواحدة من جهة أخرى، ويميل هذا الاتجاه إلى القول بأن ما يتقاضاه المرأة في عملها المأجور في سوق العمل حتى في المجتمعات الحديثة لا قيمة له نسبيا قياسا بما يتقاضاه الرجل، لأن أغلبية النساء في جميع المجتمعات كن ومازلن في دائرة الإعالة التي يقوم عليها الرجل، فلا محالة من اعتبار موقعهن الطبقي مرتبطا بالمرتبة الطبقية لأزواجهن (غيدنز، علم الاجتماع، 2005، ص 360).

فتقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي يعود إلى تخصيص أدوار ومسؤوليات ومهام مختلفة بين النساء والرجال، بناءً على خياراتهم وقدراتهم التي تعتمد أساسا على المفاهيم القائمة في المجتمع، مما يؤدي إلى وضع تراتب اجتماعي محدد سلفا، ويتأكد هذا في معظم البلدان إذ لا يطبق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي، كما أن العمل المنزلي يعتبر من الأنشطة غير مدفوعة الأجر كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وتعتبر النساء أول من يُستغنى عن خدماتهن إذا تعرضت مصالح العمل إلى التدهور الاقتصادي (القرطاجي، 2006، ص 413).

هذا ويؤدي تخصيص مهن معينة للرجال وأخرى مختلفة للنساء في العمليات الإنتاجية إلى إظهار التحكم في المصادر وإنتاج العمل حيث يلاحظ بسبب ذلك أن الرجال يفرضون تحكمهم في التقنيات والقروض والمداخل

الناتجة عن مبيعات الإنتاج... أما النساء فيحصلن عادة من العملية الانتاجية على كفاية المعاش، بينما يكون إنتاج الرجال لغرض التبادل التجاري وتحقيق الفوائد المادية (بهاسين، 2003، ص 50).

لعل أوضح مظهر تتجلى فيه هيمنة هيمنة التمييز الجنساني في المجتمع العربي هو المجال المتعلق بعمل المرأة، فعلى الرغم من التغير الاجتماعي الذي يتعرض له المجتمع ومظاهر التحضر التي يفضي إليها هذا التغير، مازال حجم العمالة النسائية ونوعيتها يعكسان بوضوح المكانة السوسيو اقتصادية الهامشية للمرأة. ورغم أن هناك تزايداً في نسبة المشاركة النسائية في سوق العمل، فإن هذه النسبة تبقى قليلة مقارنة بنسبة مساهمة الذكور، وهي لا تدل على تغير مكانة المرأة في هذا المجتمع. فمكانة المرأة في المجتمع إنما تقررهما أهمية موقعها في علاقات الإنتاج، وليس نسبة مشاركتها في العمل.

3. تغير النظام الأسري وإدراك الوضع النسوي:

في المغرب، كما هو الشأن في جميع المجتمعات، لا تُماثل مساهمة النساء في إنتاج الثروات الاقتصادية مساهمة الرجال؛ وعدم المساواة هذا أبان عنه بجلاء التحليل حسب الجنس في الميادين الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، حيث أبرز أن للنساء والرجال أدواراً مختلفة. هذا الاختلاف، الذي يستمد جذوره جزئياً من الطبيعة الحيوية، وخاصة دور الإنجاب والتناسل، قد تقاوم بفعل التراتبية بين الجنسين، الشيء الذي أدى بالمجتمع إلى التفضيل الإيجابي للذكر على حساب الأنثى.

وعندما نفكر في المرأة، نتبادر إلى الذهن تلقائياً المواقع والأدوار بل والتصرفات المرتبطة بهذه الأنوثة، ونفس الشيء يتم عندما نفكر في الرجل، وهكذا فالأنوثة وثيقة الارتباط بالإنجاب وتربية الأطفال وصيانة الأسرة، بالمجال الداخلي العائلي، وفي نفس الوقت، فالذكورة مرتبطة بالعمل والمجال الخارجي تقرير التنمية (البشرية 2005، 2006، ص 43).

وبفعل هذه الأنماط اللاواعية، سواء في الأنشطة المنزلية أو في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، تظل النساء مرتبطات ومحصورات بدور الإنجاب والدور الأسري، وهو العامل الذي يخف ثقله على الرجال. وبمعنى آخر حتى وإن كانت المرأة تعمل خارج البيت، فإن مسؤولية تحمل العمل المنزلي تثقل كثيرا أو كليا كاهلها. وبالتالي فالمساهمة الاقتصادية للنساء في إنتاج الثروات لا تتال ما تستحقه من التقدير والتقييم.

إلا أن هذا الوضع بدأ في الترحح مع بداية ما يسمى بالنهضة في المشرق وتحت تأثير حملة نابليون على مصر وما تلاها من تغلغل استعماري شمل باقي الأقطار؛ إذ بدأت المرأة تلج على صعيد الممارسة غمار العديد من التجارب غير المسبوقة، كانخراطها في العمل السياسي وتقلد مناصب مالية مهمة، وذلك من أجل رفع التحدي والتمرد على الوظيفة الاجتماعية التقليدية التي سطرها المجتمع الذكوري للمرأة.

وبالرجوع إلى الخلف لتتبع تاريخية الموضوع وتداعياته على الحاضر والمستقبل، سنجد أن موضوع المرأة والأسرة من وجهة نظر المعرفية قد اكتسب منزلة الموضوع "العلمي" على صعيد البحث والتقصي وبناء الموضوع وتحديد الإطار النظري والمفاهيمي، وكذا الإجراءات المنهجية مع بدايات التحديث الكولونيالي الغربي... واستمرت هذه "المنزلة العلمية" في التقدم والتراكم مع توالي السنين، حيث اكتسبت مصداقية وموضوعية أكثر نظرا لتحررها من الخلفيات الاستعمارية التي رهنت الكتابات الكولونيالية السابقة.

إذن كانت الكولونيالية سبابة إلى إدراج خطاب جديد حول المرأة، بإقحامها مفاهيم جديدة وتصورات كانت مجهولة إلى حدود تلك اللحظة؛ لقد كان التحديث يعني بالنسبة لها زحزحة الأنا التقليدي عن وعيه السعيد لإعلان شقائه، وخلخلة سيادته على الصعيد الفكر والواقع، ولقد اندرج الاهتمام بهذا الموضوع ضمن سوسيولوجيا عامة كانت تشتغل بدراسة العناصر التقليدية للمجتمع كالعائلة، الزوايا، الأعيان، الزواج، العادات المحلية...

خلال الفترة نفسها، إن الوعي النسائي الجنيني الذي بدأ يتسرب تدريجيا إلى شريحة قليلة من النخب المحلية لم يستطع التجدر في النسيج المجتمعي، ويجد له قاعدة سوسيولوجية كبيرة بحكم الشروط التاريخية التي

عرفها المغرب فترة الحماية، حيث كانت النخبة في البلاد تعطي الأولوية لضرورة مقاومة الأجنبي المستعمر، ذلك أن المرأة في ذلك الفترة لم تكن تعبر عن نفسها بقدر ما كان يُعبّر عنها، حيث أن الرجال هم الذين كانوا يتناولون الكلمة ويدافعون عن بعض قضاياها كحقها في التعليم، إلغاء تعدد الزوجات أو تقنينه... وذلك في إطار الإشكالية العامة المطروحة آنذاك، وهي إشكالية النهضة.

إن تقسيم العمل هو مبدأ توزيع المهام حسب الجنس داخل وخارج الأسرة، يركز في آن واحد على المفهوم الأبوي للأدوار الاجتماعية للرجال والنساء وعلى إيديولوجية الجنس التي تفرض تحديدا معينا للمهام النسوية والمهام الذكورية، وتم تفصيل الأدوار المختلفة مبكرا من خلال التربية وأيضا من خلال الممارسات الاجتماعية.

فنتقسيم العمل حسب الجنس يترافق في المغرب كما في بلدان وثقافات عديدة بعدم مساواة عريقة وعميقة، فالرجال بفعل وضعيتهم كعمود فقري لدعم الأسرة، لهم الأفضلية في ولوج الأنشطة المذرة للدخل أو اقتناء الدخل المستخلص من إنتاج الأسرة، في حين أن النساء على المستوى الأسري يتحملن أهم الأنشطة غير المدرة للدخل وغير معترف بها اجتماعيا إلا نادرا، ويتحمل أعباء تربية الأطفال والأعباء العائلية، علاوة على إنتاج السلع والخدمات الدنيا أو الضعيفة الدخل، ويمثل الجمع بين هذه الأدوار مساهمة هامة للنساء في الحياة الاجتماعية، وفي نفس الآن حاجزا معرقلا لحريتهن الاقتصادي.

بينما أصبح التقسيم التقليدي للمهام بين الرجال والنساء متجاوزا بشكل جدي منذ بضعة عقود مع ولوج المرأة لسوق الشغل، فإن مساهمتها الأسرية والاجتماعية ظلت ثابتة. وإذا كان الرجال والأسرة والمجتمع يعترفون بأن أجرة المرأة أصبحت ضرورية للتوازن المالي للأسرة وبأن النساء يتقاسمن مع الرجال مسؤولية تلبية الحاجيات، فإن الوجه الآخر للتقسيم التقليدي للعمل لم يطرأ عليه أي تغيير إذ أن الرجال مازالوا بعيدين عن المساهمة في

المهام المنزلية. وبذلك أصبحت النساء تحت وطأة يوم طويل من العمل دون نسيان أشكال العنف التي يمكن أن يتعرضن لها ناهيك على أنه غالبا ما تعتبر "نقود النساء" مصدرا للعنف الزوجي.

تتجلى الوضعية الثانوية للنساء في المجتمع من خلال بعض المؤشرات الدالة المستخلصة من البحث المنجز من قبل وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط حول "الشروط الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المغرب سنة 2000" إذ أن الزوج أو الوالي ضروري كي تغادر المرأة البيت بنسبة 85,3 % من النساء القرويات المبحوثات و 61,2 % من النساء الحضریات، وقرار الزواج الأول اتخذه الأبوين أو الأهل بالنسبة ل 73,3 % من النساء في المدن، و 53,8 % من النساء القرويات يجب أن يكن مصاحبات عند خروجهن مقابل 16,4 % للنساء في المدن، وأقل من 0,3 % من النساء القرويات ينتمين إلى جمعيات و 94,1 % منهن يجبن بأنهن لا علم لهن بهذا النوع من النشاط؛ في حين أن النساء في المدن ينتمين إلى الجمعيات بشكل أقوى 7,1 %، وهناك عناصر نحو التغيير تظهر على نساء المدن حيث أن ما يشكل نسبة الخمس صرحن بأنهن اخترن بأنفسهن أزواجهن، كما صرحت 42,7 % بأنهن يتولين إدارة أموالهن (مقابل 16,4 % في المناطق القروية) (تقرير التنمية البشرية 2005، 2006، ص 64).

إذن، الأسرة كمكان لبناء الديمقراطية تُعتبر المجال الأول الذي تطرح فيه مشاكل المساواة بين الزوجين، وهي المكان الذي يتجلى فيه المقاومة أكثر، فرغم حدث صدور المدونة الجديدة لا تسلم العلاقات بين الزوجين من منطق السلطة الذكورية. ويتعزز هذا المنطق بمقاومة السلطة القانونية التي تتولى البث في المنازعات الأسرية.

تواجه مؤسسة الأسرة اليوم تحديا مضاعفا؛ الأول يكمن في تغيير وضعية المرأة التي أحدثت رجة داخل الأسرة وتحدي انقسام العائلة الممتدة، فهي تجتاز كما هو الشأن في العالم، أزمة عميقة والتي لا تنتهيها مع ذلك على الاستمرار في كونها الخلية الأساسية للمجتمع. ولا يمكن أن تكون القواعد المطبقة عليها هي المحددة

والنهائية فقط بواسطة مصادر تقنية قانونية مجردة، فالروابط الأسرية المتسمة بالعاطفة والإحساس تعتبر جد أساسية للفرد والمجتمع بحيث أن القانون الذي يتحكم في تكوينها وسيرها وتفسخها لا يجب أن يتشعب بالتقاليد السائدة.

فالأسرة تعتبر في آن واحد أداة للتغيير الاجتماعي لكن أيضا كمؤسسة تضمن استمرار القيم المجتمعية. وبذلك تصبح الاسرة من شؤون الدولة وركيزة لدولة الحق وأداة للتوازن المجتمعي حيث تتفاعل المولات المتناقضة بين تحرر المرأة والمحافظة على التقاليد.

وفقا لمسح القيم العالمي (العمل 2007)، يعتبر العمل والأسرة من بين القيم التي تساهم بشكل كبير في تحديد هوية المغاربة والمغربيات، غير أن هذين المكونين الأساسيين في الهوية الشخصية والاجتماعية للفرد يتضاربان لدى النساء، سيما بسبب تقسيم العمل على أساس الجنس ونقص فرص رعاية الأطفال والأشخاص المرضى أو الأشخاص في وضعية إعاقة، وهو الوضع الذي تستمد التفاوتات الاجتماعية والمهنية جذورها منه.

ونظرا لدور المرأة التقليدي كأم وربة بيت، تجمع النساء أكثر من الرجال بين الأنشطة الاقتصادية والأشغال المنزلية، ووفقا للبحث الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط بخصوص استعمال الزمن، والذي قدمت نتائجه الأولوية مؤخرا، فإن الأنشطة المهنية ذكورية بالدرجة الأولى، فالرجال يخصصون لهذه الأنشطة وقتا أكبر بأربع مرات مقارنة بالنساء، في حين تخصص المرأة للأنشطة المنزلية زمنا يضاعف سبع مرات ما يخصصه الرجال لهذه الأنشطة، بمعدل يبلغ 5 ساعات يوميا (أربع ساعات و 38 دقيقة بالوسط الحضري وخمس ساعات و 33 دقيقة بالوسط القروي، كما أن قدوم الأبناء إلى الحياة لا ترافقه مهام إضافية فحسب، ولكنه يفرض أيضا على النساء استعمالا صارما للزمن ويرسي تخصصا أكبر في توزيع الأدوار بين الذكور والإناث.

أدرج التقرير الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان لسنة 2013 لأول مرة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ضمن مجال حقوق الإنسان:

_ إن التوزيع غير المنصف للعمل غير مدفوع الأجر، وما يتسم به من حدة وعدم تقدير من شأنها تقويض كرامة مقدمات الرعاية وإعاقة تمتعهن بالعديد من حقوق الإنسان على قدم المساواة مع الرجال، كما يقوض التقدم المحرز صوب تحقيق المساواة بين الجنسين، ويعمق من ضعفهن غير المتناسب إزاء التعرض للفقر خلال حياتهن (الفقرة 7 من التقرير).

_ الأنماط الجنسانية التمييزية، التي تصنف النساء باعتبارهن مواطنات من الدرجة الثانية ومكانهن المنزل، تتسبب في ظاهرة التوزيع غير المتكافئ للعمل وفي إدانة هذه الظاهرة، مما يحول دون تمتع المرأة بالحقوق على قدم المساواة مع الرجل (الفقرة 13 من التقرير).

_ يجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة التي تكفل إزالة التأثير غير المناسب للعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية على تمتع النساء بحقوقهن، وتهيئة الظروف اللازمة لضمان الاضطلاع بهذا العمل على أساس من المساواة بين الرجال والنساء (الفقرة 19 من التقرير).

_ يجب على الدول العمل على ضمان توزيع الرعاية بقدر أكبر من العدالة. ويقتضي ذلك إعادة التوزيع في أشكال ثلاثة: إعادة التوزيع بين النساء والرجال، وإعادة التوزيع من الأسر إلى الدولة، وإعادة توزيع الوقت والموارد نحو العائلات والأسر الأفقر (الفقرة 92).

ومن هذا المنطلق، فمسألة حقوق الأسرة هي موضوع نزاعات أو مصالح، وخُطب إيديولوجية تتقاطع بمعزل عن التفكير الموضوعي حول ظروف النساء، ودورهن ومكانتهن في المجتمع، ويبدو أن النقاش الذي جرى في المغرب حول التشريع الأسري قد أبان عن إرادة مواصلة التحديث بالتوافق مع الفهم العميق والإنساني للنصوص القانونية وغيرها.

وبهذا، فالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المرتبطة بالأنشطة النسائية تفرض إعادة تحديد مفهوم عمل السلطات العمومية فيما يخص النهوض بنشاط وعمل المرأة على نحو يعكس رؤية استباقية تستند إلى فكرة مؤداها أن للرجال والنساء حقوق متساوية في العمل تشمل كافة المجالات.

خلاصة عامة:

تعد نظرة المجتمع للمرأة العاملة بصفة عامة والمرأة المقاتلة على وجه الخصوص من المواضيع التي تتدخل فيها الثقافة بشكل سافر في ميدان العمل والإنتاج، حيث النظرة السائدة هي مكان المرأة في البيت لخدمة زوجها وأبنائها، ورغم التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي دفع المرأة للعمل خارج البيت، إلا أن الضغط الاجتماعي لا يزال قويا، حيث تضطر كثير من النساء اللاتي يشغلن منصبا خارج البيت إلى ترك العمل بمجرد إنجابهن أول مولود، كذلك هناك ضغط اجتماعي يتعلق باعتبار أي موضوع له علاقة مباشرة بالمرأة هو موضوعا مبتذلا لا يستحق الدراسة والبحث، أو موضوعا شرعيا يتم تناوله في إطار الفقه، ومجاله أحكام الزواج والطلاق والنفقة وتربية الأبناء... أو موضوعا فنتازيا يختص به الأدب الجنسي والثقافة الشعبية من قصص وأحكام وأمثال.

وعلى الرغم من غزارة الفكر الاجتماعي والنسوي في هذا الإطار، ومن غزارة الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير هذه الفروق، وبيان تشكّلها عبر التاريخ البشري، إلا أن النظريات تفاوتت في إعطاء الأولوية للفروق البيولوجية كسبب لوجود الفروق الجندرية، وقد تراوحت بين النظريات العلمية البيولوجية، والمقاربات السيكلوجية، والرؤى الاجتماعية الثقافية والفكر النسوي، إلا أن جميع هذه الاتجاهات النظرية تلتقي حول افتراض واحد مشترك وهو غياب المساواة في دور ومكانة كل من النساء والرجال.

الإطار المبراني للبحث

المبحث الأول:

مدخل:

بعد أن اهتمت الفصول السابقة بمختلف الجوانب المنهجية والنظرية للدراسة، والتي أحاطتنا بمعرفة مهمة حول الموضوع المراد دراسته، ننتقل إلى الجانب الميداني الذي من خلاله سترسم لدينا صورة ذهنية لتركيب البحث العلمي في شموليته، والذي يطلق عليه تسمية "التحقيق السوسيولوجي بالعينة" أو "البحث الاستقصائي " Enquête .par sondage.

ومن المعروف أن المعرفة التي يُقصد بها مجموعة المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به، وكذا الاكتشافات الجديدة، من جانب آخر، هما عنصران أساسيان في التطور والتقدم الاقتصادي الذي ترنو إليه المجتمعات، وبما أن المعرفة تسعى نحو التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية محددة قصد التأكد من صحتها أو تعديلها، أو إضافة الجديد إليها.

ولقد سنحت لنا الدراسة الاستطلاعية بالتقرب من ميدان البحث، والتزويد بالمعلومات الأولية حول الظاهرة موضوع الدراسة، وبهذا فهي تعتبر أساسا جوهريا لبناء البحث، وتهدف الدراسة الاستطلاعية إلى اكتشاف الظروف المحيطة بالظاهرة التي يرغب الباحث في دراستها والإجابة على التساؤلات التي وضعها وإخضاعها للبحث العلمي وصياغتها صياغة دقيقة، عن طريق توفير معلومات أو بيانات يجهل الباحث الكثير من جوانبها وأبعادها، كما تهدف إلى الكشف عن حلقات غامضة أو مفقودة في تسلسل التفكير الإنساني، والتي تساعد على التحليل والربط والتفسير العلمي، فيضيف إلى المعرفة الإنسانية ركائز جديدة، وهذا النوع من البحوث هو الأكثر مشقة للباحث لما يتطلبه من قدرات عقلية ومهارات استدلالية.

ومن بين أهم الأهداف التي حققتها الدراسة الاستطلاعية؛ التعرف على الظاهرة المراد دراستها وجمع معلومات وبيانات عنها، استطلاع الظروف التي يُجرى فيها البحث والتعرف على العقبات التي تقف في طريقة إجرائه، والتأكد من الفرضيات التي يمكن إخضاعها للتحقيق العلمي وذلك باستنباطها من البيانات والمعطيات التي يقوم الباحث بتأملها، وتوضيح المفاهيم والمصطلحات العلمية وتحديد معانيها تحديداً دقيقاً يمنع من الخلط بين ما هو متقارب منها، وترتيب الموضوعات حسب أهميتها والإمداد بأهم ما هو جدير بالدراسة، والتحضير لبناء استمارة البحث في شكلها النهائي، والتي أساسها التوصل إلى نتائج البحث.

ولقد سمح البناء الأولي لفرضيات البحث بجعل الإشكال العام قابلاً للاختبار والفحص، إذ أن هناك بعض الظواهر التي يصعب إخضاعها للبحث، فبعد تحديد الإشكال العام المراد دراسته، يتم الانتقال إلى المرحلة التي بموجبها تحديد الفرضيات وصياغتها لتكون بمثابة جسر يتم من خلاله الوصول إلى نتائج معينة باعتبارها حلولاً مبدئية تُبنى عليها الدراسة وصولاً إلى تأكيدها أو نفيها، وهي بذلك تبريرات واضحة تشير إلى طريقة التفكير في الظواهر المعنية بالدراسة.

ولقد جاءت فرضيات البحث كالتالي:

✓ الفرضية العامة:

تعتبر التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المرتبطة بمجتمع الدراسة، عاملاً أساسياً وراء ولوج المرأة إلى المقاولات.

✓ الفرضيات الجزئية:

من الممكن أن تكون هناك تداعيات اجتماعية، ثقافية، وأخرى اقتصادية كامنة وراء هشاشة الحضور النسوي داخل المقاولات.

_تؤثر مجموع القيم والعادات والتمثلات الاجتماعية حول المرأة على مدى حضورها داخل المقابلة.

_ غياب المساواة في التربية على ثقافة المقابلة بين الجنسين داخل الأسرة، يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص في الولوج إلى المقابلة.

_من المحتمل أن تحقق المقابلة للمرأة مكانة اجتماعية مرموقة وتفتح المجال أمامها لإبراز قدراتها واختياراتها.

_كلما ولجت المرأة المقابلة إلا وزاد ذلك من تكريس النظرة الدونية تجاهها وتهميش مكانتها.

من هنا تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي على فرضيات الاشتغال أن يكون لها ارتباط بالإطار النظري الذي يمنحها دلالة ومعنى، وأن تكون خالية من التناقض، وأكثر واقعية من حيث إمكانية التطبيق والتنفيذ وتفسير بعض الحقائق؛ وهذا ما ستحاول الدراسة الميدانية التحقق منه.

المبحث الأول: خصائص عينة الدراسة

قبل عرض خصائص عينة الدراسة وتفريغها، يمكن التذكير بأنه تم اعتماد عينة عشوائية، على اعتبار أن مجتمع الدراسة محدد ومعروف سلفاً من حيث الحدود الجغرافية والعديدية، حيث لم يتم الاختيار بطريقة انتقائية، وإنما بشكل عشوائي خضع لشروط محددة، أخذاً في الاعتبار كذلك التجانس والتباين داخل مجتمع البحث الذي يعد شريحة أو جزءاً من المجتمع العام، يحمل خصائصه وصفاته.

ولقد تم اعتماد أداة الاستمارة كأداة جمع البيانات، والتي ضمت 52 سؤالاً موزعاً على خمس محاور هي كالآتي:

_ المحور الأول يتضمن البيانات الشخصية الخاصة بالمبحوثات.

_ المحور الثاني يهتم مرحلة تأسيس المشروع ومدى حضور المرأة المقاتلة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

_ المحور الثالث يُعنى بمسألة البناء المؤسسي وقدرة المرأة على تسيير المشروع.

_ المحور الرابع يخص المكانة الاجتماعية للمرأة المقاتلة.

_ المحور الخامس يضم التحديات التي تواجه المرأة المقاتلة على المستوى الإداري، الاقتصادي، والسوسيوثقافي.

وُزعت هذه الاستمارات على مجتمع دراسة ضمَّ 180 امرأة مقاتلة تملك مؤسسة رسمية باسمها

وتشرف على إدارتها وتسييرها، كما أن هذه العينة ذات خصائص متنوعة، من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي

(تجاري، صناعي، خدماتي، زراعي)، ومكان النشاط (حضري، ريفي).

وبعد التأكد وفرز عدد المقاولات النسوية التي سنُجري بها البحث الميداني، تمكنا من الاتصال

المباشر بالمسؤول الأول أو أحد معاونيه داخل المقاولات، الأمر الذي وفر لنا شروط ملائمة لاستقصاء الواقع

عن طريق مقابلة النساء صاحبات المشاريع من أجل ملء استمارة البحث، خصوصاً أن بعض الاستثمارات

أتاحت لنا إمكانية تبادل الأفكار والرؤى بيننا وبين المبحوثات.

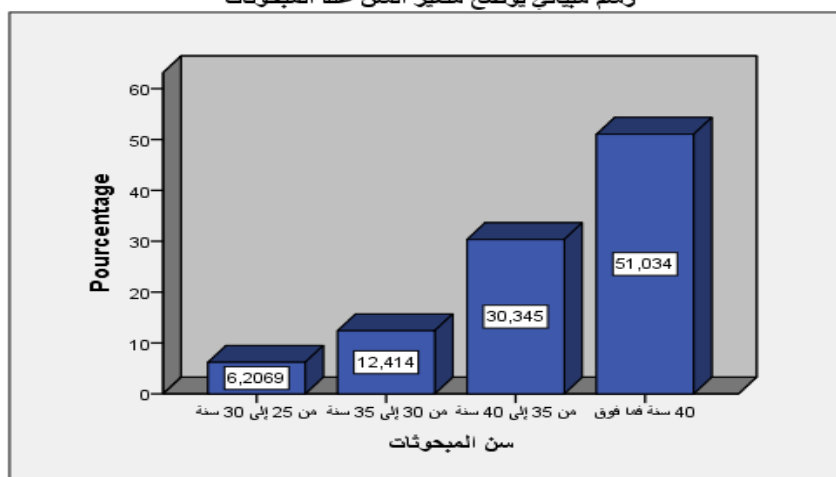
بعد عملية فرز الاستثمارات تم الإبقاء على 145 استثمارة صالحة للاشتغال من مجموع الاستثمارات التي تم تجمعها؛ إذن عينة البحث تمثل 145 امرأة مقابلة تتوزع على قطاعات مختلفة (التجارة، الخدمات، الصناعة، الفلاحة).

فاعتماد الاستثمار كأداة أساسية لجمع البيانات، تفرغها وتفسيرها؛ له ما يبرره داخل الحقل الميداني، إذ أن مجتمع البحث الذي تم الاشتغال عليه شكّل قاعدة أساسية من نساء مقولات يتميزن بمستوى تعليمي مهم، الأمر الذي سهّل التعامل مع الاستثمارات وملئها.

الجدول رقم 1: توزيع المبحوثات حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
من 25 سنة إلى 30	9	6,2	6,2%	6,2
من 30 سنة إلى 35	18	12,4	12,4%	18,6
من 35 سنة إلى 40	44	30,3	30,3%	49,0
من 40 سنة فما فوق	74	51,0	51,0%	100,0
المجموع	145	100,0	100,0%	

رسم مبياني يوضح متغير السن عند المبحوثات



يتضح من المبيان أعلاه أن الفئة العمرية التي تمتد من 40 سنة فما فوق هي الأكثر تمثيلاً في إنشاء المقاولات، بنسبة 51 %، ثم تليها الفئة العمرية الممتدة من 35 سنة إلى حدود 40 سنة، بنسبة 30.3 %، وتأتي بعد ذلك تمثيلية النساء اللاتي تتراوحن أعمارهن بين 30 إلى 35 سنة بنسبة تُقدر بـ 12.4 %، لنتبواً فئة النساء الممتدة أعمارهن من 25 سنة إلى حدود 30 سنة الرتبة الأخيرة بنسبة 6.2 %، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بباقي النسب.

تفسر هذه القيم إذن، أن المقولة النسوية تركز في صفوف النساء اللاتي يمتد متوسط أعمارهن ما بين 35 سنة إلى 40 سنة فما فوق، بنسبة 71.3 % (30.3 % + 51 %)، مما يشير إلى أن أغلب النساء اللواتي يتجهن لإنشاء مشاريع اقتصادية بعد إتمام المسار الدراسي، وبعد اكتساب الخبرة في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، واكتساب إمكانات معرفية تساعدهن في إنشاء مقولة.

الجدول رقم 2: مجال إقامة المبحوثات

مجال السكن	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
قروي	18	12,4	12,4%	12,4
شبه حضري	37	25,5	25,5%	37,9
حضري	90	62,1	62,1%	100
المجموع	145	100,0	100,0%	

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يتضح جلياً أن معظم النساء المستهدفات والممثلات لعينة البحث ينحدرن من وسط حضري بنسبة 62.1 %، وهذا يدل على ما توفره المدينة من ظروف تساعد المرأة على إنشاء مقاولتها، كالانفتاح على العالم الخارجي وسهولة الاتصال به وتوفير وسائل الاتصال والمواصلات، مما يسهل على المرأة القيام بالإجراءات التي يتطلبها المشروع سواء عند التأسيس كتحضير ملف الإنشاء، أو بعد الإنشاء كالتسويق لمنتجات المشروع، وكذا فقر المناطق غير الحضرية للبنية التحتية لاستقطاب الاستثمارات، وسيطرة

المراكز الحضرية وتفوقها إداريا، مع كون الوسط الحضري أكثر تشجيعا على بروز المرأة المقاولَة اجتماعيا واقتصاديا.

وتمثل نسبة 25.5%، نسبة النساء المقاولات اللاتي ينحدرن من وسط شبه حضري والمحاذي لمدينة فاس، في حين أن نسبة النساء المقاولات اللاتي يتمركزن في الوسط القروي لا تتعدى 12.4%، الأمر الذي يوضح وجود فجوة نوعية، تقصي المرأة القروية من الاستفادة من برامج المقاولات، خصوصا أن المرأة في المجال القروي أقل حظا في التعليم، وكذا ابتعادها عن الدوائر الحكومية التي تتمركز في المدينة، الأمر الذي يقف حائلا أمام إنشائها لمقاولتها، بالإضافة كذلك إلى تحملها الأعباء المنزلية التي قد تمنعها من التفكير في العمل المأجور، فضلا عن التفكير في إنشاء مقاولَة وتسييرها.

وبذلك يصبح المجال الحضري مسرحا للممارسات الاجتماعية، وهو أيضا مرآة المعايير التي تنظم المجتمع، كما يعكس الأرضية المناسبة للعلاقات الاجتماعية. لذلك نجد استعمال المجال الحضري والقروي

يخضع لمسألة الاختلافات والتمييزات بين الرجال والنساء، إذ أن الحضور والتنقل داخل هذين الفضاءين لا يتم بنفس الطريقة من وجهة نظر مقارنة النوع الاجتماعي.

فتقسيم المجال إلى حضري/ قروي يعتبر محددا وموجها لسلوكاتنا، ومن أجل فهم وتحليل هذه السلوكات داخل المجتمع، حسب الجنس، لابد من رصد طبيعة الحضور والتحرك ضمن المجال وطرق استعماله من طرف كل جنس، خصوصا من طرف المرأة التي ترتبط عندها الحركة في المجال بأوقات محددة ومعينة لا يجب تجاوزها.

الجدول رقم 3: المستوى التعليمي للمبحوثات

المستوى التعليمي للمبحوثات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
غير متعلمة	6	4,1	6	4,1
ابتدائي	8	5,5	8	9,7
إعدادي	33	22,8	33	32,4
ثانوي	33	22,8	33	55,2
جامعي	65	44,8	65	100,0
المجموع	145	100,0	145	

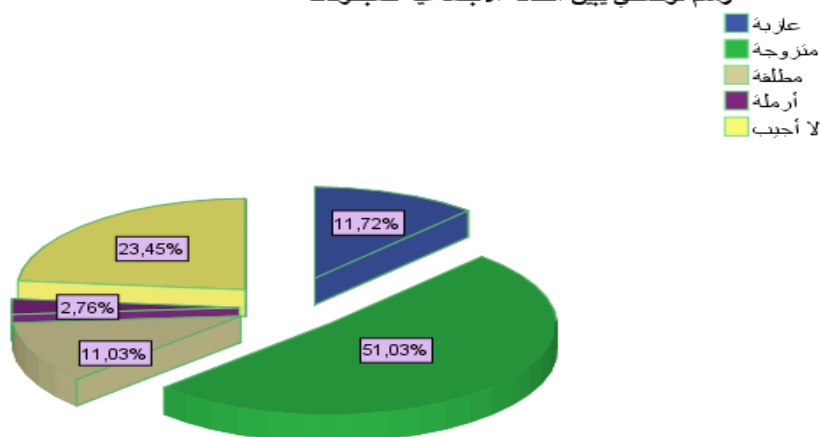
تشير نتائج الدراسة المتعلقة بالبنية التعليمية لأفراد العينة المبحوثة، إلى أن المستجوبات اللاتي لا يعرفن القراءة والكتابة لم تتجاوز نسبتهن 4.1%، تليها نسبة 5.5% من اللاتي درسن الابتدائي فقط، ثم نسبة 22.8% كانت من نصيب النساء المقاولات اللواتي لم يتجاوزن التعليم الإعدادي والثانوي بنفس النسبة، في حين بلغت نسبة النساء المقاولات الجامعيات إلى 44.8 % وهي الأعلى مقارنة بباقي النسب، وهذا يعتبر تطوراً إيجابياً ملحوظاً مقارنة بما هو سائد بالأذهان عن اتساع قاعدة الأمية في صفوف النساء مقارنة بباقي الفئات.

انطلاقاً من القراءة الأولية للمعطيات الميدانية يمكن القول، أن المستوى التعليمي لعينة البحث يعكس وضع تعليم المرأة الذي عرف تطوراً نوعياً وكمياً لا يستهان به، لذا لا ينبغي الانسياق وراء الاستنتاجات التي تفرضها الوضعية الحالية وحدها، فتعليم المرأة هو الاستثمار الأمثل في العالم. "بالفعل قد نجحت المنظومة التربوية رغم مظاهر القصور التي عانت منها في البداية، ورغم التزايد الديمغرافي، في توسيع ولوج المغاربة إلى التربية والتعليم." (الوزاني، 2018، ص 25).

الجدول رقم 4: الحالة الاجتماعية للمبحوثات

التراكم	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية	التكرار	الحالة الاجتماعية للمبحوثات
11,7	11,7%	11,7	17	عازبة
62,8	51,0%	51,0	74	متزوجة
73,8	11,0%	11,0	16	مطلقة
76,6	2,8%	2,8	4	أرملة
100,0	23,4%	23,4	34	شيء آخر
	100,0%	100,0	145	المجموع

رسم توضيحي يبين الحالة الاجتماعية للمبحوثات



تمثل نسبة النساء المقاولات المتزوجات حسب نتائج الدراسة 51.03% كأعلى نسبة، تليها فئة النساء

اللاتي امتنعن عن الجواب بنسبة 23.4%، لتحل فئة المطلقات والعازبات نفس النسبة تقريبا بما يعادل 11%

لكل فئة، في حين شكلت فئة الأرمال 2.8% كأدنى نسبة.

إذا قرأنا المعطيات بطريقة عكسية يمكننا القول أن فئة الأرمال التي لم تتجاوز 2.8% هي نسبة دالة

على عدم توجه هذه الفئة إلى تأسيس المقولة، وذلك نظرا لعدة أسباب لعلها أهمها الهشاشة الاقتصادية التي تطال

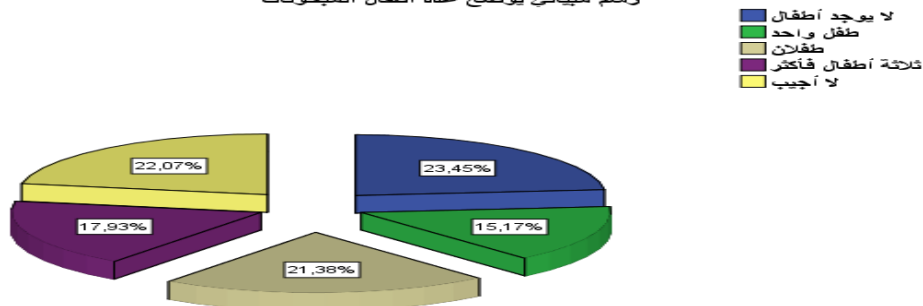
شريحة عريضة منهن وغياب الدعم من مؤسسات الدولة.

أما فيما يخص النساء المقاولات المتزوجات واللاتي أسسن مقاولاتهن بعد الزواج فبعضاً منهن أكدن أن الزواج لم يكن عائناً أمامهن، بقدر ما شكّل دافعاً لبلورة المشروع وتطويره.

جدول رقم 5: عدد أطفال المبحوثات

عدد أطفال المبحوثات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
لا يوجد أطفال	34	23,4	23,4%	23,4
طفل واحد	22	15,2	15,2%	38,6
طفلان	31	21,4	21,4%	60,0
ثلاثة أطفال فأكثر	26	17,9	17,9%	77,9
شيء آخر	32	22,1	22,1%	100,0
المجموع	145	100,0	100,0%	

رسم مبياني يوضح عدد أطفال المبحوثات



يوضح لنا الرسم المبياني أن نسبة المبحوثات المتزوجات اللاتي لم ينجبن بعد هي 23.4%، وهي نسبة مهمة ولها عدة دلالات، تليها نسبة النساء اللاتي لا يفوق عدد أطفالهن إثنان بنسبة 21.4%، ثم فئة النساء اللواتي لديهن 3 أطفال فأكثر بمعدل يقدر بـ 17.9%، أما النساء اللاتي أجبن بوجود طفل واحد فقد مثّلت 17.9%.

يمكن القول إن تقلص الأشكال الممتدة من الأسرة يُنسب إلى ظاهرة التصنيع، فوطأة التصنيع والتحضر على الأسرة كجماعة أو كنظام اجتماعي كان وما زال أقوى التأثيرات التي عرفتتها المجتمعات المعاصرة، إذ أنه قبل التصنيع كانت الأسر تمتاز بالامتداد في الحجم، وسيادة النزعة الجماعية وسيطرة عامل القرابة والسلطة الأبوية المطلقة، لكن مع انتشار الصناعة كان هذا إيذانا بتغير هذه الخصائص التقليدية وأصبح من التناقض أن تبقى الأسرة كما هي دون تغير يتناسب مع متطلبات العمل، وبدأ ظهور نمط أسري جديد أكثر تكيفا بما له من خصائص بنائية ووظيفية، إذ أن حجم الأسرة أخذ في الانكماش والتقلص، فالتغيرات التي عرفها المجتمع على المستوى الجغرافي والاقتصادي قد أطاحت بعلاقات القرابة وفرض نوعا من العزلة على الأسرة الحديثة، كما أن خروج المرأة إلى العمل، والتحول من نمط العمل الزراعي إلى نمط العمل الصناعي كلها عوامل ساهمت بقوة في انخفاض معدل الخصوبة.

الجدول رقم 6: نوع قطاع مشروع المبحوثات

نوع قطاع مشروع المبحوثات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
صناعي	4,1%	4,1	4,1%	4,1
خدمي	55,9%	55,9	55,9%	60,0
تجاري	24,8%	24,8	24,8%	84,8
زراعي	11,0%	11,0	11,0%	95,9
آخر	4,1%	4,1	4,1%	100,0
المجموع	100%	100,0	100%	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الخدماتي هو الأكثر بروزا بنسبة 55.9%، يليه القطاع التجاري بنسبة تقدر ب 24.8%، ثم القطاع الزراعي والذي مثل نسبة 11%، ليشكل القطاع الصناعي الرتبة الأخيرة في تمثيلية النساء بنسبة 4.1%.

تُفسر هذه النسب أن النشاط النسوي يتركز بقوة في قطاع الخدمات نظرا لكون هذا القطاع قد يتلاءم وخصوصية المرأة وميولاتها، إذ نجد أن أغلب النساء المقاولات في هذا المجال يشتغلن في قطاع البناء والأشغال العمومية (BTP) bâtiment et travaux public)، حوالي 24 امرأة مقاولات تم التواصل معها، زائد 7 منهن يدرن محلات تجارية لصنع الحلويات، 3 نساء يسيرون وكالات للأسفار agences de voyages، 4 من النساء مسؤولات عن دور الضيافة les maisons d'hotes، 30 امرأة مقاولات تشتغل في المجال الخدمات الطبية، 3 نساء يدرن مشروع تعليم السياقة auto-centre de dialyse, orthophoniste, kinésithérapeutes، و 4 نساء مقاولات في مجال كراء السيارات location de voitures، ثم 4 نساء يشتغلن كموثقات écoles، و 4 نساء مقاولات في مجال كراء السيارات location de voitures، ثم 4 نساء يشتغلن كموثقات notaires.

هذا يدل على أن 79 امرأة مقاولات في قطاع الخدمات من مجموع 145 (عينة البحث)، تمثل قاعدة هرم القطاعات الاقتصادية، مقابل ذلك نجد أن قطاع الصناعة هو قطاع مطبوع بامتياز ذكوري، كونه لا يشكل إلا 4.1% من النساء المقاولات بما يعادل 5 نساء مقاولات في مجال صناعة المشروبات والمواد الغذائية، produits alimentaires industrie de boisson.

الجدول رقم 7: نوع ملكية المقاولات

نوع ملكية المقاولات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
مشترك	44	30,3	30,3%	30,3
فردى	101	69,7	69,7%	100
المجموع	145	100,0	100,0%	

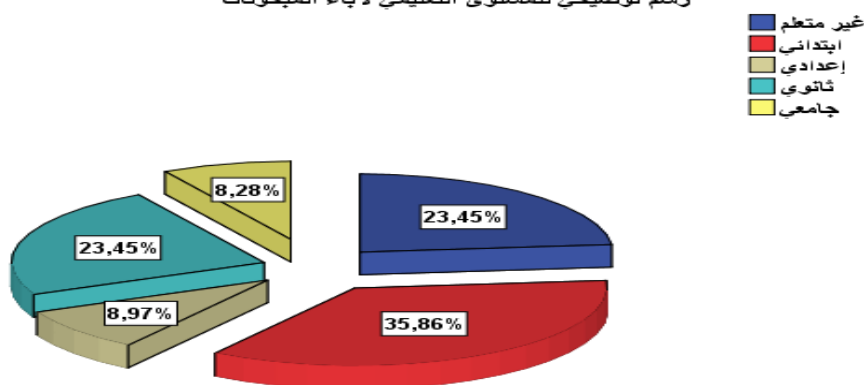
انطلاقا من الجدول نسجل أن نسبة 69.7% من المبحوثات يمتلكن مقاولات فردية، ويسهرن على تدبيرها بشكل شخصي دون الحاجة إلى شريك، في حين أن 30.3% من المبحوثات يمتلكن مقاولات مشتركة.

تشكل نسبة 30.3% نسبة دالة إذا ما حاولنا قراءة الجدول قراءة معكوسة، حيث أنها تعبر على كون نسبة مهمة من النساء المقاولات تفضل وجود شريك في المشروع، وقد يدل ذلك على عدم اتخاذ المرأة القرار الأولي في إنشاء المقولة فهي دائما بالحاجة إلى الآخر سواء كان زوجا، أبا، صديقا أو صديقة، يقتسمان فكرة تأسيس المشروع ويُقبلان على المخاطرة معا، وفكرة وجود شريك في المقولة يساعد على التوجيه، وكذا حل المشكلات الداخلية ومراقبتها وتقويمها، من أجل المساهمة في النمو والإنتاجية.

الجدول رقم 8: المستوى التعليمي لآباء المبحوثات

التراكم	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي لآباء المبحوثات
23,4	23,4%	23,4	34	غير متمدرس
59,3	35,9%	35,9	52	ابتدائي
68,3	9,0%	9,0	13	إعدادي
91,7	23,4%	23,4	34	ثانوي
100,0	8,3%	8,3	12	جامعي
	100%	100,0	145	المجموع

رسم توضيحي للمستوى التعليمي لآباء المبحوثات

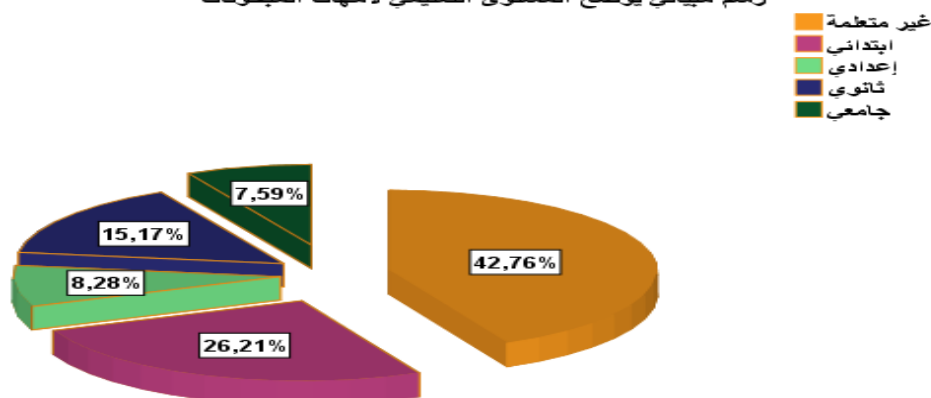


يوضح الرسم مبياني أعلاه أن المستوى التعليمي لآباء المبحوثات متدني، إذ نجد أن نسبة 35.9% منهم، مستواهم التعليمي ابتدائي، و23.4% منهم غير متمدرسين، ونفس النسبة نجدها عند الآباء الذين يتوفرون على مستوى التعليم ثانوي، ونسبة 9% يتوفرون على مستوى الثانوي، و8.3% لديهم تعليم جامعي وهي أقل نسبة مقارنة مع باقي النسب.

الجدول رقم 9: المستوى التعليمي لأمهات المبحوثات

المستوى التعليمي لأمهات المبحوثات	التكرار	النسبة النسبة النسبة	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
غير متمدرسة	62	42,8	42,8%	42,8
ابتدائي	38	26,2	26,2%	69,0
إعدادي	12	8,3	8,3%	77,2
ثانوي	22	15,2	15,2%	92,4
جامعي	11	7,6	7,6%	100,0
المجموع	145	100,0	100%	

رسم مبياني يوضح المستوى التعليمي لأمهات المبحوثات



نلاحظ أن الاتجاه العام يمثل 42.8% من نسبة أمهات المبحوثات غير متمدرسات وهي بذلك تكون أعلى نسبة، مقابل 7.6% من أمهات المبحوثات جامعات، وهذه مفارقة كبرى يمكن أن نقارنها مع المستوى

التعليمي لآباء المبحوثات، إذ حصل أغلبهم على تعليم ابتدائي وثانوي، ويدل ذلك على أن تعليم الفتاة لم يرى النور إلا بعد الطفرة التي عرفها المجتمع المغربي على عدة مستويات.

قضية تعليم الفتيات بالمغرب أثارت في مرحلة الحماية اهتمام الرأي العام المغربي، لما للموضوع من أهمية كبرى في نهضة المغرب، ولكون تعليم الفتيات على النهج الغربي، كان شأنه شأن جل الأشياء الجديدة التي واكبت دخول المستعمر إلى المغرب، نظر إليه أغلب المغاربة كبدعة، واختلفت آراء الفقهاء بصددتها.

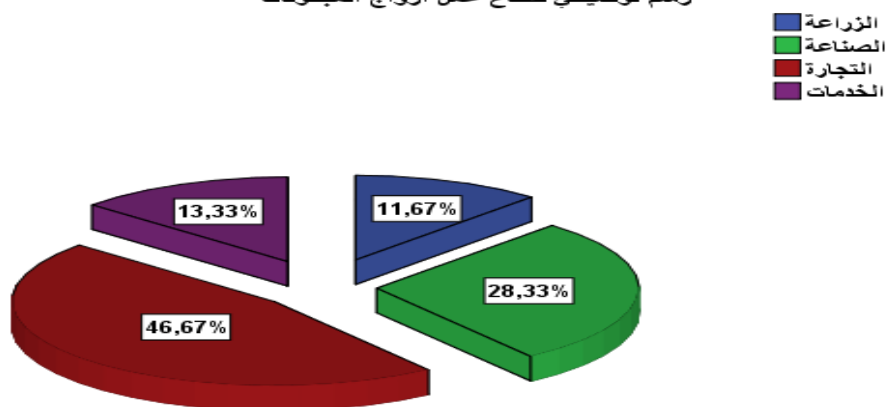
كان تعليم البنات من بين القضايا التي أثارت جدلا كبيرا، فقد كان التعليم السائد بالمغرب، إلى حدود مرحلة الحماية، تعليما دينيا يلقي في الكتابات القرآنية التي كانت موجودة في مختلف أحياء المدن المغربية، غير أنه لم يخصص للبنات بل كان شأنها ذكوريا *Un fait masculin* هو الآخر، وهو ما يبين دور الوسط

العائلي في الحظوة بالتعليم الذي كان امتيازاً تتمتع به بنات الأغنياء اللواتي كان آبائهن يتوفرون على المال اللازم لاستقدام فقيه للمنزل لتعليمهن، الأمر الذي جعل من تعليم الفتاة المغربية إشكالية منها ما يتعلق بخروجها من المنزل الذي كان يعد خرقاً للتقاليد من جهة، ومنها ما يرتبط بمسألة تعليم البنات في حد ذاتها من جهة ثانية.

الجدول رقم 10: قطاع عمل أزواج المبحوثات

قطاع عمل أزواج المبحوثات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
الزراعة	7	4,8	11,7%	11,7
الصناعة	17	11,7	28,3%	40,0
التجارة	28	19,3	46,7%	86,7
الخدمات	8	5,5	13,3%	100,0
			100,0%	

رسم توضيحي لقطاع عمل أزواج المبحوثات

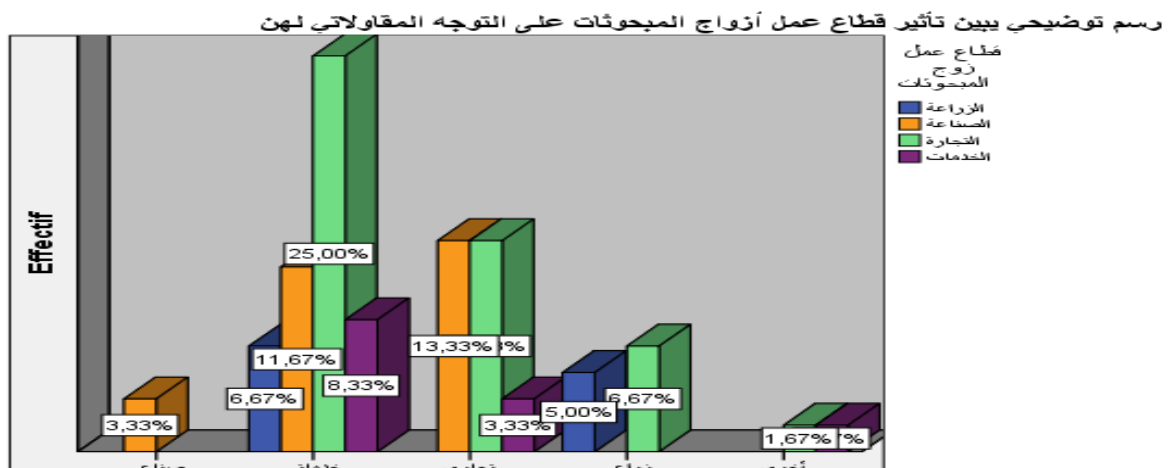


انطلاقاً من الرسم المبياني أعلاه، يتضح أن أغلب أزواج النساء المقاولات يمارسون التجارة بنسبة 46.6%، تليها نسبة الأزواج الذين يتركزون في النشاط الصناعي بنسبة 28.33%، في حين لم تتجاوز نسبة الأزواج الذين ينشطون في قطاع الخدمات 13.33%، أما تمثيلية الأزواج في القطاع الزراعي فبلغ 11.67% كأقل نسبة.

إذا ما قارنا بين القطاعات التي يتمركز فيها الرجال والقطاعات التي تتمركز فيها النساء فإننا سنجد، أن النساء غالبا ما تتجهن نحو الأنشطة الخدماتية في حين يتجه الرجال إلى الأنشطة التجارية والصناعية، وهنا يمكن القول أن النشاط الاقتصادي للمرأة هو نشاط موجه سلفا ويتحدد بمجموعة من العوامل، كالتحديات الثقافية التقليدية التي تخول لها تقلد مناصب دون غيرها؛ وبالتالي فإن تواجد نسبة مهمة من الرجال في قطاعي التجارة والصناعة يعتبر "امتيازاً ذكورياً" مهيماً على مفاصل الحياة الاقتصادية وإدارتها.

جدول رقم 11: تأثير قطاع عمل أزواج المبحوثات على التوجه المقاولاتي لهن

المجموع	قطاع عمل أزواج المبحوثات				نوع نشاط مشروع المبحوثات
	الزراعة	الصناعة	التجارة	الخدمات	
2	0	2	0	0	صناعي
3,3%	0,0%	3,3%	0,0%	0,0%	
31	4	7	15	5	خدمي
51,7%	6,7%	11,7%	25,0%	8,3%	
18	0	8	8	2	تجاري
30,0%	0,0%	13,3%	13,3%	3,3%	
7	3	0	4	0	زراعي
11,7%	5,0%	0,0%	6,7%	0,0%	
2	0	0	1	1	نشاط آخر
3,3%	0,0%	0,0%	1,7%	1,7%	
	60	17	28	8	
	100,0%	28,3%	46,7%	13,3%	

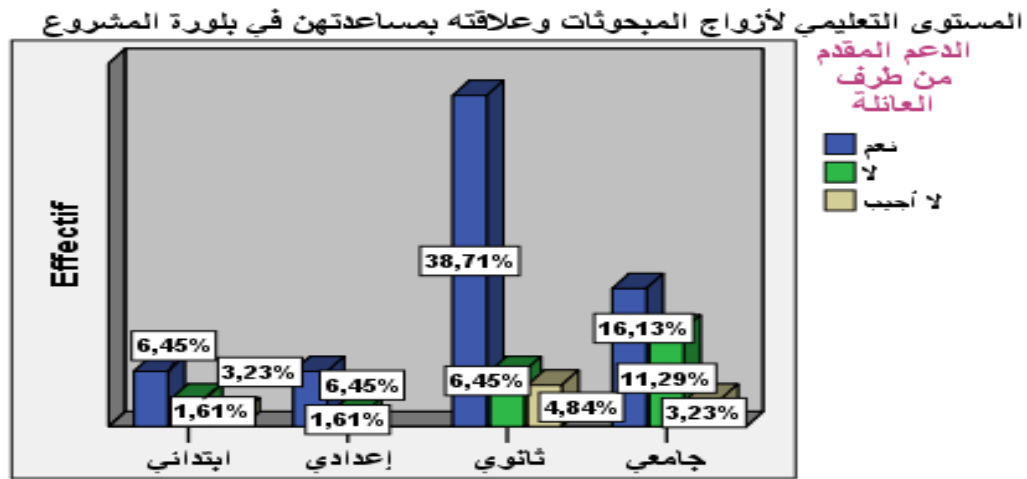


على ضوء معطيات الجدول وأخذاً في الاعتبار تواجد نسبة 51% من نساء العينة متزوجات تبين أن أزواج المبحوثات يتركزون ضمن قطاع التجارة بنسبة 46.7% كأعلى نسبة، في حين أن المبحوثات وكما رأينا سابقاً يتواجدن بكثرة في القطاع الخدماتي بنسبة 51.7%، وهو القطاع الذي لا يتواجد به إلا 13.3% من أزواج المستجوبات، أما القطاع الصناعي فلقد سجل تمركز 11.7% من أزواج المبحوثات مقابل 3.3% منهم، وفيما يخص القطاع الزراعي فلقد عرف تسجيل 11.7% لكل من المبحوثات وأزواجهن.

يوضح عدم تأثر التوجه المقاولاتي بالنسبة للمرأة بالتوجه المقاولاتي للزوج، ثبوت فكرة أن معظم النساء المقاولات من المبحوثات قُمن بتأسيس مشاريعهن قبل الزواج، خاصة أن فئة عريضة من عينة البحث تتراوح أعمارهن ما بين 35 و45 سنة، كما أن الإقدام على "الفعل المقاولاتي" وتأسيس مشاريع خاصة كان من شأنها أن تعطي سلطة رمزية للمرأة تجاه زوجها في اختيار المشاريع التي تناسب توجهاتها وإمكانياتها المادية واللامادية.

الجدول رقم 12: المستوى التعليمي للأزواج وعلاقته بمساعدة المبحوثات في بلورة مشروعاتهن

المجموع	الدعم المقدم من طرف العائلة في بلورة المشروع			المستوى التعليمي لأزواج المبحوثات
	شيء آخر	لا	نعم	
7	1	2	4	ابتدائي
11,3%	1,6%	3,2%	6,5%	
5	0	1	4	
8,1%	0,0%	1,6%	6,5%	إعدادي
31	3	4	24	
50,0%	4,8%	6,5%	38,7%	
19	2	7	10	ثانوي
30,6%	3,2%	11,3%	16,1%	
	62	14	42	
	100,0%	226,%	67,7%	المجموع



يبرز لنا الرسم المبياني التالي أننا كلما اتجهنا نحو ارتفاع المستوى التعليمي لأزواج المبحوثات إلا وارتفع بذلك نسبة دعمهم لهن في بلورة مشروعاتهن، إذ نجد أن أعلى نسبة سُجِّلَتْ في صفوف الأزواج الحاصلين على مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 38.71% وتعليم جامعي بنسبة 16.13%، مقابل ما مجموعه 13% بالنسبة للرجال الذين يتوفرون على تعليم ابتدائي أو غير متدرسين (6.5% مستوى ابتدائي، و6.5% غير متدرسين).

نستشف انطلاقاً من المعطيات أن التطور الحاصل على مستوى وعي الزوج وإيمانه بحرية الفرد ومن ضمنه حرية الزوجة وتشجيعه لها للمشاركة في الحياة الاجتماعية لتتمكن من لعب أدوار اجتماعية جديدة تسمح لها بمواكبة التطورات والتحولات داخل المجتمع وهو ما من شأنه أن ينعكس بشكل إيجابي على الاحتكاك بالعالم الخارجي ومحاولة نسج علاقات اجتماعية خارجية تخدمهن وتخدم الأسرة بشكل عام.

يعتقد الكثيرون بأهمية "التكافؤ الثقافي والمعرفي" بين الزوجين كأحد أهم معايير نجاح الحياة المهنية للزوجة، كونه من العوامل الأساسية في تجسير العلاقات الزوجية الجديدة، والدالة الرئيسية في تقرير المستوى العلمي والثقافي هو التحصيل العلمي لاشك، إلا أننا نعتقد أن الفارق في المستوى الثقافي والعلمي لا يعمل دائماً بشكل سلبي، فكما أشارت نتائج الدراسة الميدانية هناك لا توافق تعليمي بين بعض المستجوبات وأزواجهن فمثلاً أن نجد نساء مقاولات متزوجات من ذوي المستوى التعليمي المتدني، أو العكس كذلك، لكن الأمر لم يؤثر على

اختيارات المرأة المقاوله وقراراتها، إلا أن هذه القاعدة تشكل نسبة ضئيلة لا يمكن إسقاطها، على اعتبار أن النموذج الممتد أو الشكل الرائج هو وجود توافق بين المستوى التعليمي بين المستجوبات وأزواجهن، ولعل هذا ما سبق الإشارة إليه في كون أن هؤلاء النساء تميل أكثر إلى الارتباط وتأسيس أسرة مع الأشخاص الذين يتوفرون على تعليم جامعي في أغلب الأحيان.

الجدول رقم 13: النشاط الاقتصادي للآباء المبحوثات

النشاط الاقتصادي للآب	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
زراعي	29	20,0	20%	20,0
خدماتي	41	28,3	28,3%	48,3
صناعي	24	16,6	16,6%	64,8
تجاري	51	35,2	35,2%	100
المجموع	145	100,0	100%	

نلاحظ أن التوجه العام يميل نحو 35.2% من نسبة الآباء يشتغلون في القطاع التجاري، و28.3% يشتغلون ضمن القطاع الخدماتي، تليها نسبة 20% يشتغلون في القطاع الزراعي، ثم 16.6% منهم يتواجدون في القطاع الصناعي.

ما يمكن تسجيله انطلاقاً من هذه المعطيات هو تقارب النسب المئوية الموزعة على مختلف القطاعات؛ إذ نجد اكتساحاً هاماً للآباء في المجالات الاقتصادية بمختلفها، عكس المبحوثات اللاتي كنّ أكثر حضوراً في القطاع الخدماتي مقارنة بباقي القطاعات، ويفسر ذلك معطيين هامين أولهما، عدم تأثير نوع عمل الأسرة على التوجيه المقاولاتي للمبحوثة، أي أن هذه الأخيرة تعمل على إنشاء مقاولتها انطلاقاً من فكرة شخصية مستقلة، أو أن هذا الإنشاء يكون ثمرة لاستكمال المسار الدراسي واستثماره، وثانيهما أن هذا الحضور المكثف للرجل في كافة القطاعات يترجم شكلاً آخر من لا تكافؤ الفرص بين الجنسين في الولوج للمقاوله بنفس الحضور والحظوظ.

الجدول رقم 14: المستوى التعليمي لأزواج المبحوثات

التراكم	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي للأزواج
11,1	11,1%	4,8	7	ابتدائي
20,6	9,5%	4,1	6	إعدادي
69,8	49,2%	21,4	31	ثانوي
100,0	30,2%	13,1	19	جامعي
	100%	43,4	69	المجموع

بالنسبة للمستوى التعليمي لأزواج المبحوثات، فإننا نجد انطلاقا من المعطيات التي تم التوصل إليها أن 49.2% من أزواج المبحوثات لديهم مستوى تعليمي ثانوي وهي أعلى نسبة، و 30.2% منهم تلقوا تعليما جامعيًا، في حين أن 11.1 % منهم لم يتخطوا عتبة التعليم الابتدائي، و 9.5% مثل المستوى التعليمي لديهم الإعدادي فقط.

نلاحظ أن هناك توافق بين المستوى التعليمي للمبحوثات والمستوى التعليمي لأزواجهن، وهذا يفسر أنه كلما كان المستوى التعليمي مرتفعًا لدى المرأة إلا ومالت لاختيار شريك حياة متعلم.

الجدول رقم 15: المستوى التعليمي للمبحوثات وعلاقته بنوع قطاع المقاولات

المجموع	نوع قطاع المقاولات					المستوى التعليمي للمبحوثات
	آخر	زراعي	تجاري	خدماتي	صناعي	
6 4,1%	0 0,0%	1 0,7%	3 2,1%	2 1,4%	0 0,0%	غير متعلمة
8 5,5%	1 0,7%	2 1,4%	2 1,4%	3 2,1%	0 0,0%	ابتدائي
33 22,8%	1 0,7%	3 2,1%	7 4,8%	21 14,5%	1 0,7%	إعدادي
33 22,8%	3 2,1%	4 2,8%	9 6,2%	16 11,0%	1 0,7%	ثانوي
65 44,8%	1 0,7%	6 4,1%	15 10,3%	39 26,9%	4 2,8%	جامعي
145 100%	6 4,1%	16 11%	16 24,8%	81 55,9%	6 4,1%	المجموع

نستشف من الجدول الذي يبين لنا علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات بتوجيههن المقاولاتي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لذا المبحوثات كلما تركزن أكثر في النشاط الاقتصادي الخدماتي، إذ نجد أن 26.9% من مجموع 55.9% من النساء المقاولات اللواتي يشتغلن ضمن القطاع الخدماتي ذات مستوى تعليمي جامعي كأعلى نسبة، مقابل 14.5% منهن يتوفرن على تعليم إعدادي، و 11% منهن تعليمهن ثانوي، في حين نجد أن النساء غير المتعلّقات أو اللاتي لم يتجاوز تعليمهن الابتدائي فقط بلغت نسبتهن 2% كأقل نسبة.

نستنتج إذن أن القطاع الخدماتي يتطلب بالإضافة إلى الخبرة والمهارة، مستوى تعليمي عالٍ، خصوصاً وأن معظم المستجوبات يشغلن مناصب تستدعي شواهد جامعية عليا كمجال الخدمات الطبية، التوثيق، وكالات الأسفار، أشغال عمومية، دور الضيافة...

في حين بلغت نسبة النساء المقاولات اللاتي حظين بتعليم جامعي في القطاع التجاري نسبة 10.3 % من مجموع 24.8 % وهي أعلى نسبة مقارنة مع النساء اللاتي لم يتعدّ تعليمهن الابتدائي ونسبتهن 1.4 %، أما النساء المقاولات اللواتي درسن بالإعدادي فنسبتهن 4.8 %، والثانوي 6.2 %.

إلا أن تمثيلية النساء المقاولات الجامعيات بلغت في القطاع الصناعي 2.8 % من مجموع 4.1 %، لتتوزع نسبة 0.7 % على كل من النساء المقاولات اللاتي درسن بالسلك الابتدائي والسلك الإعدادي، مع غياب تام لغير المتمدرسات في هذا القطاع؛ وبذلك فإن القطاع الصناعي يشهد تغييب للطاقت النسائية، وهذا ما عبرت عنه المعطيات الميدانية في الجدول أعلاه.

نفس الملاحظة يمكن تسجيلها بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يعرف تراجعاً على مستوى تمثيلية النساء المقاولات (11 %)، لكن ذلك راجع إلى بنية مجتمع الدراسة الذي تم التركيز فيه على الوسط الحضري كما سبق الإشارة إليه.

من خلال هذه المعطيات نسجل أن متغير المستوى التعليمي هو محدد أساسي في توجه النساء لاختيار نوع نشاط المقاولات التي يمتلكنها أو يُدرنها؛ إذ أن أغلب النساء المقاولات في مختلف القطاعات حظين بتعليم جامعي. للمستوى التعليمي إذن دور كبير في دفع النساء لإنشاء وتنظيم واختيار مشروع معين، وهذا يدل على الصفة الجديدة للمقاولات الجدد، يتميزن بمستواهن التعليمي الجامعي وكذا بصغر سنهن.

الجدول رقم 16: المستوى التعليمي وعلاقته بتكوين فكرة المشروع لدى المبحوثات

المجموع	كيفية تكوين فكرة المشروع بالنسبة للنساء المقاولات				المستوى التعليمي للنساء المقاولات
	أخرى	تجربة مهنية سابقة	توجيه من العائلة	فكرة شخصية	
6 4,1%	0 0,0%	3 2,1%	3 2,1%	0 0,0%	غير متمدرسة
8 5,5%	0 0,0%	3 2,1%	2 1,4%	3 2,1%	ابتدائي
33 22,8%	3 2,1%	9 6,2%	12 8,3%	9 6,2%	إعدادي
33 22,8%	4 2,8%	4 2,8%	11 7,6%	14 9,7%	ثانوي
65 44,8%	7 4,8%	15 10,3%	11 7,6%	32 22,1%	جامعي
145 100%	14 9,7%	34 23,4%	39 26,9%	58 40%	المجموع

ارتباطا بين مؤشر المستوى التعليمي ومؤشر كيفية تكوين فكرة المشروع عند المبحوثات المقاولات، يتبدى لنا أن المستوى التعليمي مكوّن أساسي في تحديد تكوين فكرة إنشاء المشروع، إذ نجد أن ما مجموعه 40% من المستجوبات أجبن أن فكرة إنشاء المشروع نابعة عن قرار شخصي بعيدا عن تدخل أي فرد من أفراد العائلة، 22.1% منهن يتوفرن على تعليم جامعي، ويوضح ذلك مدى تأثير المستوى الدراسي للفرد على مساره المهني بشكل عام، علما أن النسبة تنحدر كلما انحدر المستوى التعليمي فنجد 9.7% منهن يتوفرن على تعليم ثانوي كانت لهن نفس الإجابة، و6.2% منهن يتوفرن على تعليم إعدادي، يلي ذلك 2.1% منهن لا تجاوز عتبة تعليمهن الابتدائي فقط.

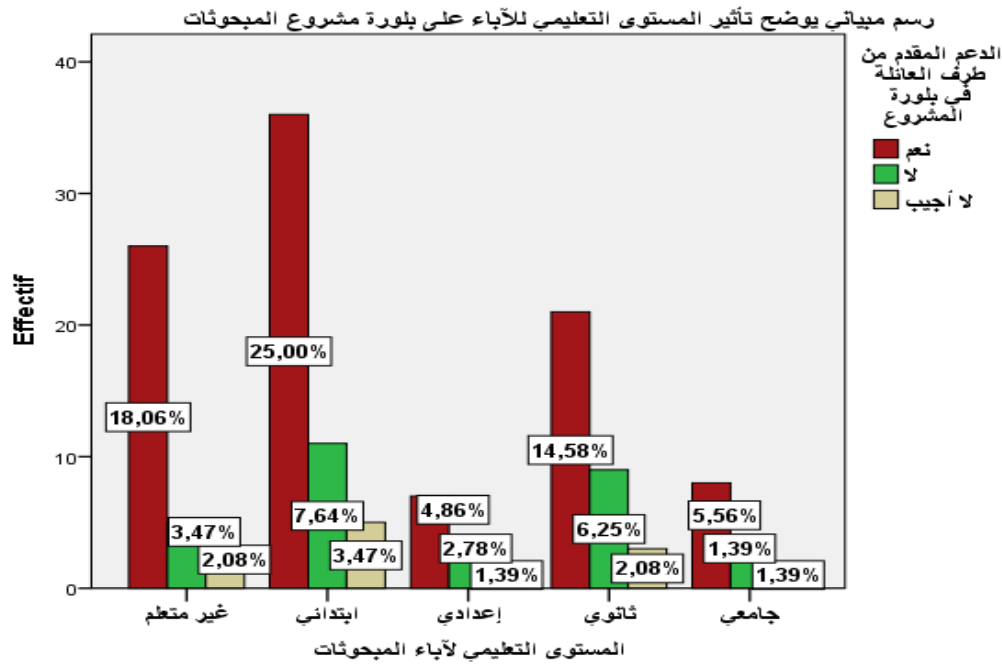
بالإضافة إلى تسجيل نسبة 10.3% من المبحوثات اللاتي كانت لديهن تجربة مهنية سابقة كانت سببا وراء التفكير في تكوين مشروع خاص ومستقل، و7.6% منهن كانت الفكرة توجيها من العائلة.

فقرار اختيار الفكرة وتطبيقها هو من أهم القرارات التي يتخذها الإنسان في حياته، وهي شأن فردي واجتماعي؛ تعتبر فردية كونها راجعة إلى ما تُملِيه الميولات والمؤهلات على الفرد، ويمكن تلخيص ذلك في ثلاث نقاط أساسية أولها؛ المسبقات les antécédents وتمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد، ثانيا الاستعدادات les prédisposition وهي مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند الفرد المفاول، وهي المحفزات المواقف، الأهلية، والفائدة المرجوة، والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك، ثم ثالثا تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع، وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة والتي تشمل العوامل الإيجابية وكذا عوامل عدم الاستمرارية والانقطاع.

أما كون اختيار فكرة إنشاء المشروع شأن اجتماعي فهو يؤثر ويتأثر بالبيئة الاجتماعية، علما أن توقعات الفرد الذاتية ليست مستقلة عن توقعات المجتمع منه.

الجدول رقم 17: المستوى التعليمي للآباء وعلاقته بمساعدة المبحوثات في بلورة مشروعاتهن

المجموع	الدعم المقدم من طرف العائلة في بلورة المشروع			المستوى التعليمي للآباء المبحوثات
	لا أجيب	لا	نعم	
34	3 _a	5 _a	26 _a	غير متعلم ابتدائي
23,6%	2,1%	3,5%	18,1%	
52	5 _a	11 _a	36 _a	
36,1%	3,5%	7,6%	25,0%	إعدادي
13	2 _a	4 _a	7 _a	
9,0%	1,4%	2,8%	4,9%	
33	3 _a	9 _a	21 _a	ثانوي
22,9%	2,1%	6,3%	14,6%	
12	2 _a	2 _a	8 _a	
8,3%	1,4%	1,4%	5,6%	جامعي
144	15	31	98	
100	10,4%	21,5%	68,1%	



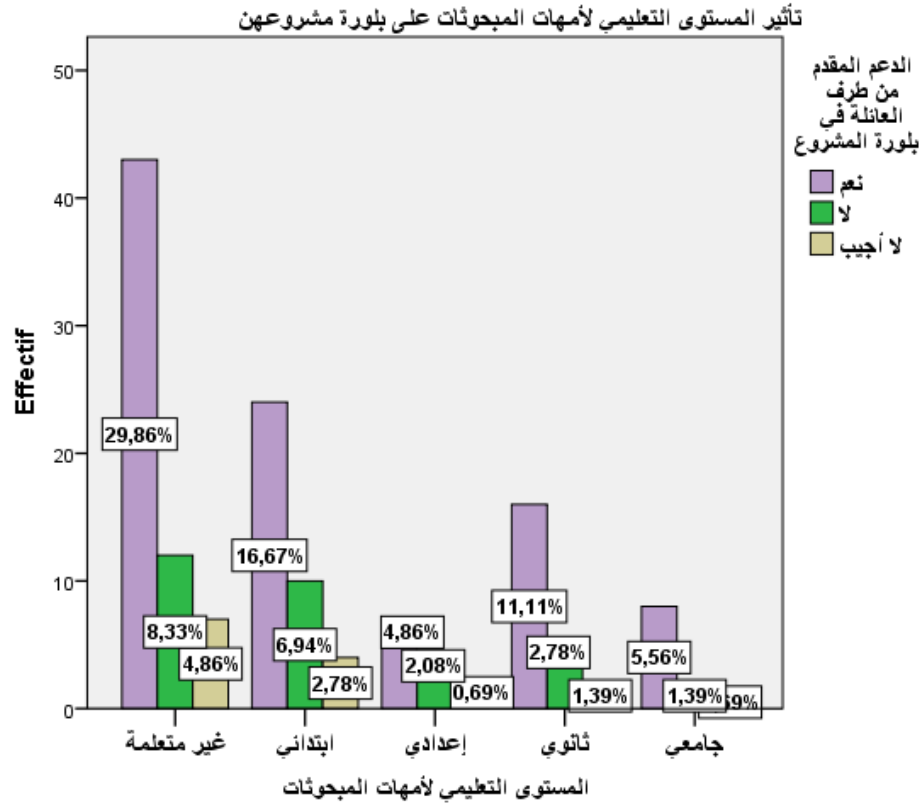
حسب معطيات المبيان أعلاه، فإن أول ما يثير الانتباه هو أن نسبة 18.06% من آباء المستجوبات غير متدرسين لكن ذلك لم يمنعهم من مساعدة بناتهم المقاولات في بلورة مشروعهن باستثناء 2.08% من الآباء الذين كان لديهم امتناع في مساعدة بناتهم، وتبقى هذه النسبة ضئيلة إذا ما قارناها بباقي النسب، ونجد كذلك نسبة 25% من الآباء يتوفرون على تعليم ابتدائي أبدوا استحسانهم ومساعدتهم للمبحوثات من أجل بلورة المشروع مقابل 7.6% منهم امتنعوا عن ذلك، أما فيما يخص المستوى التعليمي الإعدادي فإن نسبة 4.9% من الآباء كانت لديهم ارتسامات إيجابية حول مساعدة المبحوثات و2.8% منهم لم يُبدوا أية مساعدة. وانتقالا إلى المستوى التعليمي الثانوي وكذا الجامعي فإن النتائج جاءت متشابهة نوعا ما، إذ أننا سجلنا أن نسبة آباء المبحوثات من النساء المقاولات والذين ساهموا في بلورة مشاريع بناتهم كانت مرتفعة مقارنة مع الآباء الذين رفضوا ذلك.

وفي ذلك إشارة إلى أن متغير التعليم في هذه الحالة غير دال على وعي الآباء في مساعدة بناتهم للدفع بمشاريعهن إلى الأمام ومواكبة كل تقدم وتطور من شأنه أن يعود بالإيجاب على وضع المقاولات وسيرورتها، فلقد

أحالتنا معطيات الجدول والرسم المباني إلى وجود نسبة كبيرة من آباء المبحوثات غير متمدرسين ومع ذلك لم يكن ذلك عائقا أمامهن في كبح قرار إنشاء مقالة.

الجدول رقم 18: المستوى التعليمي للأمهات وعلاقته بمساعدة المبحوثات في بلورة مشروعاتهن

المجموع	الدعم المقدم من طرف العائلة في بلورة المشروع			المستوى التعليمي لأمهات المبحوثات
	لا أجيب	لا	نعم	
62	7	12	43	غير متمدرسة
43,1%	4,9%	8,3%	29,9%	
38	4	10	24	ابتدائي
26,4%	2,8%	6,9%	16,7%	
11	1	3	7	إعدادي
7,6%	0,7%	2,1%	4,9%	
22	2	4	16	ثانوي
15,3%	1,4%	2,8%	11,1%	
11	1	2	8	جامعي
7,6%	0,7%	1,4%	5,6%	
144	15	31	98	المجموع
100%	10,4%	21,5%	68,1%	



قبل البدء بتحليل معطيات الجدول ينبغي الإشارة إلى أن هناك اكتساح لفئة غير المتمدرسات من أمهات المبحوثات، إذ نجد أن نسبة 29.9% من الأمهات ساهمن في بلورة مشاريع بناتهن ولم يكن لديهن أي اعتراض بخصوص إنشاء المقاول، من مجموع 43.1% من الأمهات غير المتمدرسات، بالإضافة إلى وجود نسبة 16.7% من الأمهات اللاتي يتوفرن على تعليم ابتدائي ساهمن هنّ الأخريات في بلورة مشروع بناتهن من مجموع 26.4%، ونسبة 4.9% منهن يتوفرن على تعليم إعدادي من مجموع 7.6%، ونسبة 11.1% منهن يتوفرن على تعليم ثانوي ساهمن كذلك من مجموع 15.3%، لتبقى نسبة الأمهات الجامعيات اللواتي ساهمن في بلورة مشروع بناتهن ضعيفة مقارنة بباقي الأمهات نظرا لارتفاع نسبة الأمهات غير المتمدرسات على حساب الأمهات ذوات المستوى الجامعي.

الجدول رقم 19: النشاط الاقتصادي للأسرة وعلاقته بالتوجيه المقاولاتي للمبحوثات

المجموع	النشاط الاقتصادي للمبحوثات					النشاط الاقتصادي لأسر المبحوثات
	أخرى	خدماتي	تجاري	زراعي	صناعي	
29	0	15	7	5	2	زراعي
20,0%	0,0%	10,3%	4,8%	3,4%	1,4%	
41	0	26	9	5	1	خدماتي
28,3%	0,0%	17,9%	6,2%	3,4%	0,7%	
24	1	13	8	1	1	صناعي
16,6%	0,7%	9,0%	5,5%	0,7%	0,7%	
51	5	27	12	5	2	تجاري
35,2%	3,4%	18,6%	8,3%	3,4%	1,4%	
145	6	81	36	16	6	
100%	4,1%	55,9%	24,8%	11,0%	4,1%	

انطلاقاً من المعطيات المحصل عليها، نلاحظ أن آباء المبحوثات يتركزون في القطاع التجاري بنسبة 35.2% كأعلى نسبة، في حين أن المبحوثات يتركزن أكثر في القطاع الخدماتي بنسبة 55.9%، يلي ذلك تركز الآباء في القطاع الخدماتي بنسبة تقدر بـ 28.3%، ثم بعده القطاع الزراعي بنسبة 20%، وأخيراً القطاع الصناعي بنسبة 16.6%.

من خلال مؤشر القطاع الاقتصادي للآباء وعلاقته بالتوجيه المقاولاتي للمبحوثات، نستنتج أن نوع القطاع الذي يشغله الآباء ليس له تأثير على اختيار نوع النشاط الاقتصادي للمبحوثات المقاولات، اللاتي يتواجدن بقوة في القطاع الخدماتي عكس آباءهن الذين يشتغل أغلبهم في القطاع التجاري.

في مجال العمل إذن لم تعد الأسرة هي المؤثر الأول على الأفراد، فبعدما كانت وراثة المهنة كوراثة العادات والتقاليد، أصبحت المرأة الآن تُنشئ مقاولتها الخاصة دون أن تتأثر بقرارات العائلة، وذلك نظراً لتواجدها في بيئة حضرية تكثر فيها الخيارات لكسب الخبرة والتأهيل من خلال المدارس والمعاهد ومراكز التكوين المهني، وبذلك يكون المجال الحضري عامل مهم في اختيار نوع النشاط وبالتالي تصبح المرأة غير مضطرة لاختيار مهن

تتماشى واختيارات العائلة السالفة، بل تبحث عن نشاط يلائم طموحاتها وتأهيلها، باعتبارها أكثر اتصالاً بالبيئة الخارجية وأكثر تنقلاً، عكس المرأة في المناطق شبه الحضرية والقروية التي غالباً ما تكون المقابلة بالنسبة لها امتداد لمقابلة العائلة، كونها تجد في المقاولات التي تشغلها الأسر المعبر الوحيد لتحقيق مشاريعها خاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي تتخبط فيها الأسر القاطنة بالقرى من جهة، وقلة فرص العمل المتاحة في السوق من جهة أخرى.

الجدول رقم 20: كيفية تكوين فكرة تأسيس المقابلة لدى المبحوثات

التراكم	النسبة الصحيحة	النسبة المئوية	التكرار	كيفية تكوين فكرة بناء مشروع
40,0	40,0%	40,0	58	فكرة شخصية
63,4	23,4%	23,4	34	تجربة مهنية سابقة
90,3	26,9%	26,9	39	توجيه من العائلة
100,0	9,7%	9,7	14	شيء آخر
	100%	100,0	145	المجموع

إن فكرة إنشاء المشروع هي محور العملية المقاولاتية، وظهور أي مشروع رهين بالفكرة، وأن أهم الأعمال التي يجب أن يركز عليها المقاول بصفة عامة هي التعرف على الفرص واكتشافها ثم تقييمها، واستغلالها لتُترجم في شكل مشروع على أرض الواقع، ولقد استعمل مصطلح الفكرة للدلالة على قابلية التحقق وتمثل حالة مرغوبة في المستقبل، لكنها تابعة للظروف، وهناك نوعين من الأفكار في هذا المجال: الأفكار الموضوعية وتسمى كذلك اكتشاف الفرصة the opportunity discovery، وفقاً لذلك فإن الأفكار موجودة في البيئة، وما على الأفراد إلا محاولة إسقاط معلوماتهم ومعارفهم على البيئة لاكتشاف الفرص المتاحة. وهناك أفكار ذاتية، أو ما يسمى صناعة الفكرة the opportunity enactment، والتي تعتبر أن ظروف الفرد وأفكاره هي ما تصنع الفكرة والفرصة، فالبيئة تتأثر بسلوك وأفكار الأفراد والمؤسسات، وبالتالي يجب على الفرد صنع الفرصة بدل البحث عنها في البيئة.

ومنه فإنها وضع مستقبلي مرتبط بشخصية متخذ القرار، وتكون من وجهة نظره مرغوبا بها وذات جدوى اقتصادية، أي في حدود إمكانياته وكفاءته.

نستشف مما سبق في ارتباطه بمعطيات الجدول أن أغلب المبحوثات عبّرن على كون فكرة تكوين المشروع هي فكرة نابغة عن قرار شخصي بنسبة 40%، تليها نسبة 26.9% والتي تمثل النساء المقاولات اللواتي أجبن أن فكرة الإنشاء كانت عبارة عن توجيه من العائلة، في حين مثلت 23.4% فئة النساء المقاولات التي أجبن بكون وجود تجربة مهنية سابقة هي الدافع وراء إنشاء مشروع شخصي مستقل.

ومنه، فالمبحوثات اللاتي عبّرن على كون فكرة إنشاء المشروع كانت فكرتهن الخاصة، هن المبحوثات اللاتي مارسن مهن مختلفة من قبل، نظرا لاطلاعهن وتجربتهن الواسعة لما هو مطلوب في السوق، عن طريق احتكاكهن بالمستهلكين سواء في مؤسسات خاصة أو عمومية، وربما نتيجة امتلاكهن لرأس مال كاف لإنشاء مشاريعهن، مما يجعلهن أكثر قدرة في التفكير في المشاريع التي تناسبهن.

بينما المبحوثات اللاتي كان مصدر فكرة مشروعهن هي العائلة، تأكدت لدى النساء المقاولات اللاتي كنّ عاطلات عن العمل من قبل، وبالتالي تحاول العائلة حل مشكلة بطالتهن عن طريق إنشاء مشروع صغير، بالإضافة إلى أن فئة عريضة منهن لا يملكن الخبرة الكافية ورأس المال للاستثمار.

وبالتالي فمساعدة العائلة وتوجيهها للمرأة المقاولة تعد ضرورة لا محاد عنها، خصوصا إذا مثلت المرأة نموذج "المقاول الوريث" التي توصلت إليه الباحثة آن جيلي" والذين ينقسمون بدورهم إلى ثلاثة نماذج فرعية، الأول يتعلق بالمقاولين الذين أخذوا باليد المقاول العائلية، بينما النموذج الثاني هم المقاولون الذين تمرنوا على يد آبائهم واكتسبوا معارف فعلية وخبرة مهنية، بينما النموذج الفرعي الثالث هم المقاولون الذين أنشؤوا مؤسسات خاصة بمساعدة الآباء ماليا واجتماعيا (الرحماني، 2019، ص 18).

هؤلاء المقاولات وعلى اختلاف وضعياتهن المهنية السابقة استفدن من رأس مال اجتماعي أي علاقات الأب الاجتماعية والمهنية، وتلقين المساندة والتشجيع من أجل إنشاء المقاولات الصغرى ومن رأس مال مادي متمثل في مساعدات مالية.

الجدول رقم 21: الدافع وراء تأسيس المبحوثات لمقاولاتهن

الدافع وراء تأسيس المقاولات	التكرار	النسبة النسبة النسبة	النسبة النسبة النسبة	التراكم
البطالة وانسداد الآفاق في الوظيفة العمومية	37	25,5	25,5%	25,5
إثبات الذات	60	41,4	41,4%	66,9
عدم وجود معيل	41	28,3	28,3%	95,2
تنفيذ رغبة العائلة	7	4,8	4,8%	100,0
المجموع	145	100,0	100,0%	

انطلاقاً من معطيات الجدول، يتبين لنا أن الدافع الأساسي الذي كان وراء تأسيس المبحوثات لمقاولاتهن هو إثبات الذات والانتقال من مرحلة الاعتراف الاجتماعي الذي كانت تبحث عنه المرأة سابقاً إلى مرحلة انتزاع هذا الاعتراف باستحقاق وجدارة، إذ نجد أن 41.4%، أي ما يعادل 60 مستجوبة عبّرت على كون المطمح الأول لتأسيس المقاولات هو الرغبة في إثبات الذات، ثم 28.3% منهن أكدن على أن عدم وجود معيل كان سبباً وجيهاً لتأسيس المقاولات، وكان دافع البطالة وانسداد الآفاق في الوظيفة العمومية كذلك من بين الأسباب المهمة التي دفعت المبحوثات لخلق مقاولاتهن بنسبة 25.5%، أما فيما يخص تنفيذ رغبة العائلة فلم تتجاوز نسبتها 4.8%، وفي ذلك إشارة إلى أن ما يتعلق بعمل المرأة واختياراتها المهنية هو عائد بالدرجة الأولى إلى أهداف المرأة وقراراتها. لم يعد الدافع الاقتصادي هو الوحيد المسؤول عن تأسيس المرأة لمشروعها الخاص، بل إن ظهور فكرة التحرر وإثبات الذات، والشعور بالقيمة كانت سبباً واضحاً دفع المرأة نحو ولوج عالم المقاولات كما نلاحظ في نتائج الجدول أعلاه، إلا أنه لا يمكن إنكار أن الاستقلال الاقتصادي الذي تسعى إليه المرأة المقاولات، والحاجة إلى تأكيد ذاتها، إنما هما عاملان مرتبطان، إذ بحصولها على الاستقلال المادي تحقّق الاستقلال المعنوي، وبالتالي إمكانية تحسين مكانتها التقليدية الضيقة.

من بين الدوافع الأخرى التي يمكن اعتبارها دافعا وراء ولوج المرأة إلى عالم المقاوله يمكن أن نذكر :

تغيير تركيبة القوى العاملة: إذ تشير الدراسات الديمغرافية إلى أن معدلات النمو السكاني في تزايد مستمر، غير أن في السنوات الأخيرة عرفت التركيبة النوعية للقوة العاملة تغييرا شمل نسبة أكبر من النساء أمام تراجع في التركيبة النوعية العاملة الذكورية، وهو ما يشمل تحديا أمام المرأة للظفر بمنصب عمل.

التهميش والإحساس بالمسؤولية: فالمرأة المقاوله تسعى لإثبات وجودها من خلال ما تقدمه للمجتمع من إضافات، خاصة أن المرأة في مختلف أنحاء العالم عانت التهميش لعقود طويلة وحتى في الدول المتقدمة.

توظيف المهارات العاطلة: من خلال مشروعها الاقتصادي تطمح المرأة المقاوله إلى المساهمة في تحقيق دخل إضافي وتجاوز روتين الأعمال المنزلية وتدبير وقت الفراغ.

فضلا عما سبق، هناك عوامل أخرى تدفع النساء المقاولات إلى التفكير في خلق مشاريع خاصة وهي ما يسمى **بالعوامل السياقية**، إذ لا يمكن عزل الحدث المقاولاتي عن سياق حدوثه، وهذا السياق يرافقه مجموعة من العوامل ذات العلاقة بالحياة الشخصية والعملية للفرد، حيث تعمل العوامل السياقية على استثارة مؤثرات نفسية وحسية من شأنها أن تساهم في اتخاذ القرار في إنشاء مقاوله خاصة.

ولقد لاحظ Shapiro أن معظم منشئي المقاولات في سياق اتخاذهم هذا القرار حدث لهم تغيير أو انتقال من وضع إلى آخر، أو حادثة معينة في حياتهم، ويعتبر أول من أدخل مفهوم الانتقال *déplacement* وتكلم أيضا عن عوامل الدفع *push* أي العوامل الإيجابية، وعوامل السحب *pull* أي العوامل السلبية، وتتمثل هذه الأخيرة مثلا في الفصل من العمل أو الفشل المهني، أو عوامل مرتبطة بالطلاق أو الترميل.

وبالتالي يصبح "الانتقال" هو حدث في حياة الفرد يأتي ضمن سياق معين يسمح له بأن يكون محفزا لإطلاق الحدث المقاولاتي (Fayol, 2007, p. 69).

وبهذا تكون المقالوة قد حققت المكانة الاجتماعية المرموقة للمرأة، والتي من خلالها استطاعت المرأة النفاذ إلى مجالات كانت فيما سبق حكرا على الرجل، ولعل هذا ما يدعم فرضية البحث القائلة باحتمالية انتزاع المرأة للمكانة الاجتماعية عن طريق المقالوة لابرار قدراتها واختياراتها.

الجدول رقم 22: هدف المبحوثات من تأسيس المقالوة

التركم	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية	التكرار	الهدف من تأسيس المقالوة
32,4	32,4%	32,4	47	مساعدة الأسرة ماديا
69,7	37,2%	37,2	54	الارتقاء بالمستوى المعيشي
100,0	30,3%	30,3	44	المساهمة في التنمية
	100,0%	100,0	145	المجموع

من خلال المعطيات التي أفرزها الجدول أعلاه، نلاحظ أن هدف المبحوثات من تأسيس المقالوة كان أولا الارتقاء بالمستوى المعيشي بنسبة 37.2%، ليكون هدف المساعدة المادية للأسرة هدفا ثانيا عبرت عنه المبحوثات بنسبة 32.4%، يلي ذلك المساهمة في التنمية كهدف ثالث بلغت نسبة المستجوبات فيه 30.3%. نستقصي من خلال هذه النسب أنها متقاربة في مجموعها، الأمر الذي يدل على أن الأهداف التي أدلت بها المبحوثات تُصَب في منْحى واحد هو المساهمة في التنمية بشكلها الاقتصادي والاجتماعي.

الجدول رقم 23: الدعم المقدم من طرف الأسرة في بلورة مقالوة المبحوثات

التركم	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية	التكرار	دعم الأسرة للمبحوثات
68,1	68,1%	67,6%	98	نعم
89,6	21,5%	21,4%	31	لا
100,0	10,4%	10,3%	15	شيء آخر
	100,0%	99,3%		المجموع

عبرت نسبة 68.1% من المستجوبات عن دعم الأسرة لهن في بلورة مشروعاتهن، في حين 21.1% منهن أقررن بعدم دعم الأسرة لهن في بلورة المشروع، في حين امتنعت نسبة 10.3% منهن عن الإجابة؛ وبالتالي فالإتجاه العام يتجه إلى كون الأسرة قاعدة أساسية تأثر بشكل مباشر وتساهم في الدفع بعجلة المقابلة إلى الأمام بالنسبة للمرأة.

تدل هذه المعطيات على أن الأسرة المغربية عرفت تغيرات جذرية تتجاوب والتغيرات الاجتماعية التي أضحت يشهدها عالمنا اليوم، فالأسرة لها وضع متميز داخل المجتمع، كونها تقوم بإعادة إنتاج أنماط العلاقة بين الأفراد، وأي تغير يحصل على الأسرة قد يؤثر أو يتأثر بالمجتمع الماكروسكوبي، فعلى الرغم من أن الواقع قد يبين أن الفكر الذكوري لازال سائدا من حيث العلاقة بين الجنسين خصوصا على المستوى الاقتصادي، إلا أن العلاقات الداخلية في الأسرة تشهد بوادر تحولات بدأت تلحق بها، فالمشاركة في اتخاذ قرارات تهم مصلحة الأسرة هي من بوادر انتشار مناخ ديمقراطي داخلها.

الجدول رقم 24: نوع المساعدة المقدمة للمبحوثات من طرف العائلة عند إنشاء المقابلة

نوع المساعدة المقدمة طرف العائلة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
مادية	6	4,1	5,3%	5,3
معنوية	55	38,6	49,6%	54,9
مادية ومعنوية	37	25,5	32,7%	87,6
شيء آخر	14	9,7	12,4%	100,0
المجموع	113	77,9	100%	

انطلاقا من الجدول الذي يوضح نوع المساعدة المقدمة للمبحوثات من طرف العائلة، تبين أن 49.6% من النساء المقاولات تلقين مساعدات معنوية من عائلاتهن في البدء عند إنشاء المقابلة، في حين 5.3% منهن فقط تلقين دعما ماديا و32.7% منهم تلقين دعما بنوعيه المادي والمعنوي، في حين اختارت نسبة 12.4%

الامتناع عن الإجابة، وكما سبق ذكره سالفاً أن الأسرة أضحت تضطلع بدور هام في دعم المرأة المقاتلة وتعبيد الطريق أمامها لريادة عالم المال والأعمال.

ارتباطاً بالجدول السابق نجد أن 55 من المبحوثات من أصل 99 تلقين مساعدة معنوية، و37 منهن تلقين مساعدة مادية ومعنوية، في حين أن ستة فقط أكدن على أن نوع المساعدة المقدمة من طرف عائلاتهن كانت مادية فقط، وكان السبب وراء ذلك هو عدم اقتناع أفراد الأسرة بفكرة تأسيس المشروع كتنظيم أولي، وكذلك عدم الموافقة إلى حد ما على نوع المشروع التي كانت المبحوثة تنوي الانطلاق منه آنذاك.

الجدول رقم 25: وجود مقاولين ضمن عائلات النساء المبحوثات

وجود مقاولين ضمن العائلة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
يوجد	54	37,2%	38,6%	38,6
لا يوجد	72	49,7%	51,4%	90,0
شيء آخر	14	9,7%	10,0%	100,0
المجموع	140	96,6%	100%	

كشف الجدول أعلاه أن نسبة 51.4% من المبحوثات أجبين بوجود مقاولين ضمن عائلاتهن، مقابل 38.6% منهن عبّرن على عدم وجود مقاولون ينتمون إلى عائلاتهن، في حين 10% منهن امتنعن عن الجواب. هذا المؤشر (وجود مقاولين من نفس العائلة) يبين مدى تأثير النساء المقاتلات "بتجربة مقاتلات" سابقة ومحاولة السير على النهج ذاته، فحضور النموذج يعني حضور الفكرة خاصة إذا كان هذا النموذج مثالا عن التحدي والمثابرة وعنوانا للتميز والنجاح؛ فالأفراد في كل المجتمعات يبهرون بنماذج حسب التصور الرمزي لما هو جيد وسيء، فيتخذونهم قدوة ويعملون على اتباع خطواتهم، ويحاولون غالبا تقليدهم من أجل الوصول إلى ما وصلوا إليه، والمقاتلون هم أحد النماذج التي تعتبر ناجحة وذات مكانة اجتماعية، فيكسبون قدرا من الإعجاب والاحترام من طرف الآخرين، هذه العوامل مجتمعة جعلت المرأة تحذو هذا الطريق، ولا ننس أنها بعد اقتحامها مجال المقاتلة ستصبح هي الأخرى نموذجا داخل أسرتها ومحيطها الاجتماعي بصفة عامة.

كمكمل لدور العائلة والتعليم اللذان أسهبا الحديث عنهما في الجانب النظري، هناك عوامل اجتماعية وثقافية أخرى يمكنها التأثير في توجهات الأفراد للمقاولة، حيث تلعب البيئة التي يعيش فيها الفرد أو يحتك بها بمختلف أبعادها دورا لا يمكن إغفاله، إذ يمكنها أن تكون عامل "جذب مقاولاتي" حيث توفر شبكة علاقات تسمح له بأخذ التجارب، كما أنها قد توفر ثقافة داعمة وأجواء محفزة تتكامل مع التعليم لتكسب الفرد مهارات وسلوكات تُسهم في دفعه لإنشاء مقاولته الخاصة.

وبالتالي، وفي السياق ذاته هناك عوامل اجتماعية وثقافية مرتبطة مباشرة بالأوساط المختلفة التي يتعامل معها الفرد والتي يتعلم فيها ويأخذ الكثير من الأفكار والقيم التي تؤثر في سلوكاته، وبالتالي توجهاته بما فيها التوجهات المقاولاتية، وهي الفكرة التي يؤكد عليها "مالك بن نبي" في كتابه المسلم في عالم الاقتصاد، وقد تختلف هذه العوامل في تأثيراتها حسب خصوصيات كل مجتمع، ويمكن أن نجمل هاته المتغيرات فيما يلي، (العائلة، المدرسة، الجامعة، المجتمع والثقافة السائدة فيه، المؤسسات، الخبرة المهنية أو العمل، المنطقة الجغرافية...) وبالتالي فنمو وتطور المقاولة ينبع من جملة من العوامل المتداخلة ويعطي الأهمية الكبرى للعوامل المرتبطة بالعائلة والنظام التعليمي والبيئة المحيطة (بن نبي، 1990، ص 35).

وكما يقول كيركوود Kirkwood من المنصف أن نقول أن الآباء اللذين يمتلكون أعمالهم الخاصة يلعبون دورا مهما في قرار توجه أبنائهم، وأشار باحثون آخرون إلى صحة ما يسمى بظاهرة "الاستنساخ المقاولاتي" حيث لاحظوا أن نسبة كبيرة من المقاولين نشؤوا في عائلات مقاولّة، وأنه دائما ما يكون للآباء دور كبير في التأثير على الأبناء ليتخذوا قرار إنشاء المقاولة، هذا إضافة إلى التربية الاجتماعية ومجموع القيم المكتسبة من الأسرة مثل الاستقلالية، الجدية، روح المبادرة والكثير من الصفات الشخصية التي تلعب الأسرة دورا كبيرا في ظهورها، ونشير أيضا إلى أن الأسرة مثلا لها دور إيجابي لها دور سلبي كذلك (Zhao & seibert, 2006, p. 161).

الجدول رقم 26: مدى مساهمة المبحوثات في مصاريف البيت

المساهمة في مصاريف البيت	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
نعم	115	79,3%	82,7%	82,7
لا	19	13,1%	13,7%	96,4
شيء آخر	5	3,4%	3,6%	100,0
المجموع	139	95,9%	100%	

تشير معطيات الجدول إلى وجود نسبة مهمة من النساء المقاولات اللاتي أكدن على مساهمتهم في مصاريف البيت وبلغت نسبتهن 79.3% كأعلى نسبة مقارنة بنسبة النساء اللاتي أقررن بعدم المشاركة في مصاريف البيت وبلغت نسبتهن 13.1% فقط.

هاته الطفرة تبين أن الأسرة في الماضي وإلى وقت قريب وفي كثير من المجتمعات المعاصرة كانت تعتمد كليا على الرجل الزوج والأب من حيث الإعالة، ويعتمد على المرأة الزوجة الأم في القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال ورعايتهم ونتيجة لهذا التقسيم الواضح في العمل كان الرجل هو رئيس الأسرة وله السلطة على كل من زوجته وأطفاله، وكانت هذه السلطة مؤيدة ومدعمة بالعرف وإلى حد ما بالقانون، ويعني هذا أن العمل كان مقسما بصورة واضحة بين الجنسين في كل من عالم المنزل وعالم العمل خارج المنزل، وكان من السهل أيضا أن نتكلم عن عمل الرجال وعمل النساء، إلا أن المناخ الاجتماعي المتغير أثر في نوعية العلاقات الداخلية في الأسرة من حيث علاقة الزوج بالزوجة والآباء بالأبناء، حيث تسير الكثير من المجتمعات في الوقت الحاضر نحو نمط للمساواة في حياة الأسرة، وإذا اعتبرنا أن الرجل مازال رئيس الأسرة فإن هذه الرئاسة لم تعد بنفس التسلط والعنف الذي كانت عليه في الأسرة الممتدة التقليدية، لأسباب عدة بعضها اجتماعي مثل ارتفاع مستوى التعليم وبعضها بسبب التصنيع والتكنولوجيا مثل ابتعاد مكان العمل عن المنزل، وفتح أبواب العمل أمام المرأة، وتطلعها إلى دور أكثر فعالية في أسرتها، كما أن رئاسة الأسرة تختلف باختلاف الطبقة التي تنتمي إليها، حيث أن غالبية

الأزواج في الفئات المثقفة يؤكدون مشاركة زوجاتهم لهم في رئاسة الأسرة، وهذا راجع إلى ارتفاع مستواهم الثقافي وتغير نظرتهم إلى الحياة بالإضافة إلى أن نسبة عالية من الزوجات في هذه الفئة يشاركن مشاركة إيجابية في نفقات المنزل ويتحملن مسؤولية أسرهن إلى جانب أزواجهن، أما الزوجات في بعض الفئات فإنهن في أغلب الأحيان يعتمدن على أزواجهن من الناحية المادية، بالإضافة إلى أن التقاليد المتوارثة والمتعارف عليها في هذه الفئات تجعل من رئاسة الرجل المطلقة للأسرة شيئاً منطقياً ومقبولاً، فنظراً لما سبق ذكره فإن عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة تميل إلى النمط الديمقراطي أكثر، حيث تخضع شؤون الأسرة لمشاورات ومناقشات واختلافات أعضائها قبل أن يتبلور في صورته النهائية.

الجدول رقم 27: مزاوله المبحوثات لوظيفة أخرى قبل تأسيس المقاوله

مزاوله المبحوثات لوظيفة من قبل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
نعم	68	46,9	68%	37,2
لا	54	37,2	54%	84,1
شيء آخر	23	15,9	23%	100,0
المجموع	145	100,0	145%	

تفسر المعطيات في الجدول أن قرابة النصف (46.9%) من العدد الإجمالي للمبحوثات لهن تجربة مهنية سابقة، إذ كنّ يشتغلن ضمن القطاع العمومي أو القطاع الخاص، في حين 37.2 % منهن لم يسبق لهن أن زاولن مهنة من ذي قبل.

إن مزاوله المرأة لعمل ما قبل الإقدام على إنشاء عمل خاص بها يمكّنها من التهيؤ إلى مستقبل التغيرات والتحويلات التي يشهدها المجتمع كل حين، فالتجربة المهنية تعدّ عنصراً مهماً في تحديد وضع المرأة المقاوله داخل مقاولتها، وفي تصورها لوظيفتها، وتمثلها دورها، كما أنها تمكّنها من "الكفاية المهنية" وتعمل على ترسيخ مبدأ حب العمل والقيمة التي يحتلها العمل في نظام القيم السائدة في المجتمع؛ وبالتالي تكون التجربة المهنية جزءاً من مجموع أجزاء "التجارب الحياتية" اللازمة لما لها من نتائج إن على المستوى الشخصي أو المستوى العلائقي بصفة

عامة، إذ أنها تعطي أفضلية في القدرة على تحليل البيئة الخارجية وبالتالي اكتشاف الفرص، كما أنها بحد ذاتها مصدر للأفكار، وتُسهل على منشئ المقابلة تحويل أفكاره إلى مشروع على أرض الواقع بسبب الخبرة المكتسبة في المجال وشبكة العلاقات، بالإضافة إلى معطى آخر أن عدم الرضا الوظيفي وزهد الأجور أو الضغوط والمشاكل التي يواجهها الفرد في العمل السابق قد تكون حوافز تدفع المرأة إلى التفكير في إنشاء مقاولتها الخاصة.

الجدول رقم 28: طبيعة إجراءات تأسيس المبحوثات لمقاولاتهن

طبيعة الإجراءات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
سهلة	57	39,3	39,3%	39,3
معقدة شيئا ما	79	54,5	54,5%	93,8
معقدة	9	6,2	6,2%	100,0
المجموع	145	100,0	100%	

يبرز الجدول التالي مدى الصعوبة التي تواجه المبحوثات عند المباشرة بتأسيس مقاولتهن، إذ أن 60.7% (54.5%+6.2%) منهن أكدن على أن إجراءات التأسيس تراوحت بين معقدة ومعقدة نوعا ما، و39.3% منهن اعتبرن أن هذه الإجراءات سهلة.

وتختلف نوعية هذه الصعوبات حسب متغيرات عدة منها ما هو اقتصادي، اجتماعي وثقافي، والتي قد تقف دون بلوغ النتائج المرجوة، وسيبين الجدول أسفله نوع هذه الصعوبات وأكثرها حضورا عند المبحوثات.

الجدول رقم 29: نوع الصعوبات التي واجهت المبحوثات عند إنشاء مقاولاتهن

نوع الصعوبات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
قانونية	59	40,7	40,7%	20
عائلية	57	39,3	39,3%	80
اقتصادية	29	20,0	20%	100
المجموع	145	100,0	100%	

من بين الصعوبات التي واجهت المبحوثات نذكر، الصعوبات القانونية والتي بلغت نسبة المستجوبات فيها 40.7%، ثم هناك صعوبات عائلية قُدرت ب 39.3%، وأخيرا صعوبات اقتصادية مثّلت نسبة 20% من المجموع الإجمالي.

من بين الصعوبات القانونية (الإجراءات الإدارية والتنفيذية) نجد أن الإدارة لا تزال بعيدة عن تقديم الخدمات بالسرعة والكفاءة اللازمتين، مما يجعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء، زائد مشكل الكم الهائل من الوثائق المطلوبة لإنشاء مقالة، فضلا عن التطورات في النصوص القانونية التي لم تواكبها تطورات في الأجهزة التنفيذية وطرق عملها.

أما الصعوبات الاقتصادية فيمكن تلخيصها في معوقات التمويل والائتمان من حيث شروط الإقراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد، وطلب البنوك لضمانات ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى المقاولات، كما أن البنوك تعتبر عملية إقراض هذه المقاولات محفوفة بالمخاطر، لذا لا تظهر حماسة تمويلها، وتفضل تمويل الأنشطة التجارية (التصدير والاستيراد)، كما يزيد الأمر تعقيدا غياب آليات تغطية المخاطر المصاحبة للإقراض.

بالإضافة إلى مشاكل التسويق والتخزين والمنافسة، فالمقاولات المبتدئة تواجه بعض المشاكل التسويقية التي تحد من نشاطها وتأدية وظائفها، نذكر منها الهبوط الحاد في الأسعار وصعوبة استجابة المقاولات لأسعار السوق، وكذا التسيير الجيد للمخزون مما يخلق نوعا من التذبذب فيه بالزيادة أو النقصان أو التقصير في تلبية حاجة العملاء مما يدفعهم إلى الحصول على حاجاتهم من مؤسسات أخرى وغيرها من العراقيل التي قد تغير مجرى سير المقاولات وتقدمها.

وتبقى المشاكل العائلية من الصعوبات التي لا يمكن القفز عنها، منفتحة على مجموعة من الاعتبارات ومرتبطة بالسياق الاجتماعي في شموليته، بحيث لكل فرد ظروف عيشه الخاصة وبيئة حاضنة أكثر خصوصية، وعلى رأس هذه الصعوبات نجد كما سبق ذكره، عدم دعم الأسرة للمرأة المقاولات مقارنة بنظيرها الرجل نظرا للتفاوتات الاجتماعية بين الجنسين داخل مجموعة من الأسر المغربية.

بالرغم من السند المادي والمعنوي الذي تقدمه الأسر إلا أن ذلك لا يمنع من طرح بعض الصعوبات والعراقيل التي تقف حائلا أمام المرأة لتحقيق مبتغائها، وهذا يُطعّم فرضية البحث القائلة بالتمييز الجندري بين الجنسين على مستوى التربية على ثقافة المقاول داخل الأسر، بحيث يتم إمداد الذكر بمقومات الاعتماد على النفس والعمل خارج البيت منذ الصغر، في مقابل اعتبار فضاء البيت هو الفضاء المناسب للمرأة والذي خُلقت من أجله.

الجدول رقم 30: الكيفية التي يتم بها اختيار المبحوثات للعمال داخل المقاول

اختيار المبحوثات للعمال	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
حسب الجنس	25	17,2	17,2%	17,2
الكفاءة المهنية	55	37,9	37,9%	55,2
من العائلة	24	16,6	16,6%	71,7
يد عاملة رخيصة	25	17,2	17,2%	89,0
شيء آخر	16	11,0	11%	100,0
المجموع	145	100,0	100%	

أكدت الدراسة على أن المبحوثات يلجأن في اختيار العمال داخل المقاول وفقا للكفاءة المهنية التي يتوفر عليها هؤلاء العمال، حيث أن 37.9% منهن أكدن على كون الكفاءة المهنية هي ضرورة حتمية يتم من خلالها انتقاء العمال، و17.2% من المستجوبات اعتمدن في اختيار العمال على يد عاملة رخيصة، وهي نفس النسبة التي همّت النساء المقاولات اللاتي أجبن بكونهن يعتمدن في اصطفاء العاملين داخل المقاول اعتمادا على يد عاملة رخيصة، في حين بلغت نسبة المستجوبات اللاتي اخترن العمال من داخل عائلاتهن 16.6% وكان الهدف الأول من ذلك هو امتصاص "البطالة العائلية" وخلق فرص شغل جديدة للأفراد من داخل الأسرة.

نظرا للنتائج المحصل عليها، نلاحظ أن أغلب المستجوبات يعتمدن على عنصر الكفاءة المهنية والمرتبطة بشكل مباشر بالعنصر البشري الذي يعد اليوم داخل أي مقاول من أهم العناصر التي من شأنها تحقيق أهداف أي تنظيم، وقد تداركت العديد من المقاولات أهمية هذا المورد بعدما كانت تعتقد في السابق أن تحقيق النجاح

يرتكز فقط على توفير العناصر المادية بمختلف أشكالها متناسية بذلك قيمة العنصر البشري الذي يعتبر رائزا أساسيا داخل أي تنظيم.

مع تدارك أهمية المورد البشري أصبحت المقاولات توليه عناية خاصة لاسيما الكفاءات منها، لما لها من أهمية في تحقيق التميز والإبداع والميزة التنافسية، وأضحت تبحث عن مختلف الطرق والأساليب في كيفية الاحتفاظ بها والاستفادة من قدراتها المميزة وأفكارها الإبداعية من أجل ضمان التطور والاستمرار في ظل احتدام المنافسة التي فرضتها العولمة، إذ أن الاستثمار في الرأسمال البشري هو الاستثمار الفعلي.

وبالتالي تكمن أهمية الموارد البشرية في كونها تلك القوة المحركة لكافة العمليات اليومية في المقاولات، فهي الحجر الأساس الذي يبدأ منه تحقيق الأهداف، وذلك من خلال ما يتوافر من طاقات بشرية مؤهلة تحتوي على قدر كافٍ من المعرفة المتخصصة أو الخبرة المهنية التي تُساعد المنظمات في التغلب على المشكلات التي تواجهها، ما يؤدي إلى زيادة الكفاءة المهنية، ورفع الفاعلية، لتُصبح المقاولات أكثر قدرة على مقارعة المنافسين في السوق، وتسعى المقاولات إلى استقطاب أفضل القوى العاملة، وتقديم لهم ما يكفي من المكافآت المادية أو المعنوية لتقديم أفضل ما لديهم من أجل مساعدة المقاولات على تحقيق الإنجازات.

إنَّ أهمية الموارد البشرية تدعو إلى زيادة التركيز على القوة العاملة في مختلف المقاولات، وبذل المزيد من الجهود في تطوير الموظفين سواء كان ذلك على المستوى المهني في زيادة معرفتهم الأكاديمية ذات العلاقة بالوظائف التي يمارسونها، أو من خلال تطوير مهاراتهم الشخصية ليكونوا أكثر قدرة على حل المشكلات والتعامل مع البيئة المهنية المحيطة بهم، وعادة ما يتم التخطيط لبرامج تدريبية مكثفة من قبل المقاولات، حيث يخضع الموظفون إلى هذه البرامج التدريبية التي تعطيهم المزيد من المعرفة المتخصصة، وتمنحهم التحفيز اللازم لبذل المزيد من الجهود لتحسين مستوى الأداء في مختلف الأقسام في المقاولات، كما تسعى إلى تطوير الجانب القيادي لدى الموظفين ليكونوا أكثر قدرة على احتواء المواقف وحل المشكلات، لكن هذا الشرط لا يتحقق دائما فكما رأينا في المعطيات المتوصل إليها في الجدول أن هناك من النساء المقاولات من يعتمدن على اليد العاملة الرخيصة

أو على أفراد العائلة كمورد داخل المقولة، وهذا يُفسر نوعاً ما الإدارة العشوائية للموارد والتي لا تعتمد على سياسة أو إستراتيجية معينة في تدبير شؤون أعمالها ونشاطها ولا تعتمد على لوائح وأنظمة داخلية بل تعتمد على الاجتهادات الشخصية والارتجال في إصدار القرارات من قبل النساء المقاولات الساهرات على أعمالها.

الجدول رقم 31: قيام المبحوثات بدورات تكوينية ترتبط بنشاط المقولة

القيام بدورات تكوينية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
نعم	80	55,2%	55,2	55,2
لا	57	39,3%	39,3	94,5
شيء آخر	8	5,5%	5,5	100,0
المجموع	145	100,0%	100,0	

لا يمكن للأفراد أن يقوموا بإنشاء مقولة دون أن تكون لديهم نظرة عامة عن هذه المقولة التي هم بصدد التحضير لإنشائها ولهذا يلجؤون للتكوين من أجل تحصيل الكفايات والمهارات اللازمة، ومنه فإن 55.2% من المبحوثات قُمن بدورات تكوينية، و39.3% منهن لم يسبق لهن القيام بأي تكوين، في حين امتنعت نسبة 5.5% منهن عن الإجابة، ويفسر الاتجاه العام أن أكثر من نصف المستجوبات يُولين اهتماماً للدورات التكوينية المرتبطة بالمقولة؛ حيث يساهم حصولهن على الدورات التدريبية المتخصصة في مجال الاشتغال، أو في أي مجالات أخرى، في زيادة وتحديث المعلومات، واكتساب مهارات جديدة وخبرات تزيد من كفاءة الأداء، سواء في العمل الحالي، أو لتحسين مستوى الثقافي مستقبلاً، لذا دائماً يسعى الفرد إلى البحث عن التطور بما يناسب طموحه وأهدافه، ولا يكون ذلك إلا من خلال الدورات التدريبية التي تمنحه الخبرة العلمية والتطبيقية الحديثة، وتحويل المهارات المكتسبة التي لديه إلى واقع عملي ملموس، ليكون بذلك مواكباً لمتغيرات وظروف سوق العمل، بجانب أنها تساعده على أداء الواجبات المطلوبة والمتوقعة بطريقة صحيحة.

وانطلاقاً من ذلك سنعرض على نوع هذه التكوينات التي قامت بها المبحوثات انطلاقاً من الجدول الآتي:

الجدول رقم 32: نوع الدورات التكوينية التي قامت بها المبحوثات

نوع الدورات التكوينية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
نفس التخصص	50	34,5%	62,5%	62,5
تخصص آخر	30	20,7%	37,5%	100,0
			100%	

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 62.5% من المستجوبات قمن بدورات تكوينية تطابق تخصص مشروعاتهن، ويمثل ذلك الاتجاه العام، إذ توجد علاقة وطيدة بين تكوين هؤلاء النساء والنشاط الذي يقمن به، ويعود ذلك إلى أن هذه القطاعات تتطلب تأهيلا مهنيا يتوافق معها، مقابل 37.5% من المستجوبات لم يسبق لهن أن قمن بتكوين يطابق تخصصهن، فاستثمار هؤلاء المبحوثات في نشاطات لا تتوافق وتخصصهن العلمي يلاحظ أكثر في كل من القطاع الخدماتي والصناعي، ويعود السبب لوجود بعض الأنشطة في هذا المجال لا تتطلب رأس مال كبير ولا مستوى معين من الخبرة.

وبالتالي فإقبال المقاولات ذوي المستويات التعليمية المختلفة لإنشاء مقاولات تتوافق وتكوينهم العلمي ومساهمهم المهني أو الاثنين معا، يعود إلى أن إنشاء المقولة في نشاط ما يتطلب معارف تتعلق بنوع النشاط، وتوفر هذه المعارف لدى النساء المقاولات يسمح لهن بإنشاء وتسيير أحسن لمقاولاتهن وضمان نجاحها، وهنا تبرز أهمية التعليم والتكوين في إكساب المقاولات معارف تجعلهن يبادرن لإنشاء المشاريع.

بينما نجد هناك نسبة من المبحوثات قمن بإنشاء مشاريع لا تتوافق ومسارهن العلمي أو المهني ونجد هذه المسألة حاضرة عند كل المستويات التعليمية، ويرجع السبب كما أشرنا في السابق إلى وجود نشاطات لا تستدعي توافق المؤهل العلمي أو لا تحتاج مستوى معين من المؤهلات العلمية.

إن أهمية التأهيل لا تنعكس فقط على المستوى التعليمي، وإنما تتعداه إلى قراءة ومطالعة مواد تتعلق بالتسيير، التنظيم، الإدارة، التخطيط والقوانين، فقيام المبحوثات بقراءات حول إدارة المشاريع يبين مدى الاهتمام

الذي يعطينه لنجاح مشروعاتهم، فالقراءات تنمي قدرات ومعارف هؤلاء المقاولات وتصبح لهن القدرة على محاكاة والإطلاع على كل ما هو جديد في عالم الأعمال، وبالتالي يطورن منتوجاتهن وتصبح منافسة للمنتوجات الأخرى، إن هذه القراءات تسمح لهم بالإبداع والتعرف على الفرص السانحة وتقييم المشروع وعقد صفحات، لذا يجب على المقاولات أن يقمن: بإثراء معلوماتهن عن طريق حضور الندوات والتكوينات وأخذ دروس إضافية في مجالات ضعفهن، هذا ما أعطى الفرصة لميلاد جيل من المقاولون والمقاولات يختلف عن ذلك الذي ساد سنوات السبعينات، يتميزون بتكوينهم العلمي ومنشؤون لمقاولات تتوافق في الغالب ورصيدهم المعرفي والعلمي، يمتلكون روح المبادرة والمخاطرة.

الجدول رقم 33: تمثل المحيط الاجتماعي للمرأة المقاولَة عند إنشاء المقاولَة المناقشة

الترام	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية	التكرار	تمثل المحيط الاجتماعي لمقاولَة المبحوثات
12,7	12,7%	11,7%	17	سخرية
56,7	44,0%	40,7%	59	تقدير
85,8	29,1%	26,9%	39	إعجاب
100,0	14,2%	13,1%	19	لامبالاة
	100%	92,4%	134	المجموع

تؤكد العديد من الدراسات على أنه من بين مؤشرات تقدم المجتمع، مساهمة نسائه في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، بل هناك آراء ترى أن أي خطة تنموية لابد لها أن تعتمد في جهودها على المشاركة الفعالة للمرأة في مختلف المجالات؛ إلا أن تخلف المجتمعات العربية يعزى دون شك إلى اقتصار مجهوداته التنموية على قوى الرجل، مهمّشاً لدور المرأة ومستبعداً أهمية هذا الدور.

لعل هذا ما يؤكد الجدول، حيث أن تمثيلات المحيط الاجتماعي لعمل المرأة كمقاولَة لم تخلو من سخرية ولا مبالاة، إذ بلغت نسبة ذلك 26.9% (12.7+14.2)، ويدل ذلك على التشكيك في قدرات المرأة المهنية بصفة عامة وتضييق مساحات الثقة في كفاءة المرأة والمُدعّمة بعلاقات هرمية تعتبر استمراراً للنظرة الدونية التي تضيء شحنة من الصراع العلني والخفي داخل الحقل المهني بشكل خاص، كما أن مشاركة النساء مازالت غير مؤطرة

إلى حد كبير مما بخس قيمة مساهمتهم في الاقتصاد وعلى كافة الأصعدة. وبالتالي لا يمكن الفصل بين صورة المرأة في العمل وبين الخلفية الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية التي يعرفها المجتمع في سياقه العام، على اعتبار أن هذه الخلفية لها امتدادها في الزمان والمكان.

مقابل ذلك لا يمكن إنكار أن 73.1% من المستجوبات أكدن على أن ارتسامات المحيط الاجتماعي اتجاهاً كنساء مقاولات كانت مليئة بالتقدير والإعجاب، وفي ذلك اعتراف بمقومات المرأة ومكانتها في تقلدها مختلف المناصب، فعملية التنمية كعملية متكاملة، تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته، ونسق القيم من شأنه محو التمثيل السلبي تجاه المرأة، وإحلال صورة المرأة كذات مثقفة ومفكرة وواعية.

وفقاً لمتغير تمثل المحيط الاجتماعي حول المرأة المقاول، وتماشياً مع فرضية البحث القائلة بإمكانية استمرار تكريس النظرة الدونية تجاه المرأة المقاول رغم ما حققته على عدة مستويات؛ فإن النتائج الميدانية أثبتت عكس ذلك، إذ أن ارتسامات أفراد المجتمع وتمثلاتهم تجاه المرأة المقاول عرفت نوعاً من الاعتراف والتقدير والاحترام، وبالتالي فهذا مؤشر دالٌّ على الطفرة التي ميزت الذهن المجتمعي الذي كان يشوبه الانتقاص من المرأة والتقليل من جهدها وقدراتها لفترة طويلة من الزمن.

الجدول رقم 34: قيمة العمل داخل المقاول بالنسبة للمبحوثات

الترام	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية	التكرار	قيمة العمل داخل المقاول بالنسبة للمبحوثات
34,1	43%	26,2 %	30,2%	استقلالية اقتصادية
65,1	39%	26,9%	31,0%	مكانة اجتماعية
95,2	38%	29,7%	34,1%	تحقيق الذات والشعور بالرضا
100,0	6%	4,1%	4,8%	واجب اجتماعي
	126	86,9%	100%	

يوضح الجدول أعلاه القيمة التي يتخذها العمل حسب وجهة نظر المبحوثات، إذ تبين أن الاتجاه العام يميل نحو 26.2% وهي نسبة المبحوثات اللاتي تتجسد قيمة العمل في المقاول بالنسبة لهن في تحقيق الذات

والشعور بالرضا، و29.7% منهن يعتبرن أن العمل في مجال المقاولات يحقق مكانة اجتماعية، في حين بلغت نسبة من أكدن على الاستقلالية المادية كقيمة 26.2%، ليحتل اعتبار العمل ضمن المقاولات يكمن فقط في كونه واجبا اجتماعيا، النسبة الأقل ب 4.8%.

في نفس التوجه تتدرج تمثيلات فئة مهمة من المستجوبات، التي تريد أن ترسم صورة مغايرة للصورة التقليدية المهيمنة للمرأة في الساحة العامة، فالمجال الذي يستقطب نشاط المرأة اليومي وفاعليتها ليس بالضرورة أن يكون فقط فضاء البيت لاسيما إذا كانت ذات كفاءة علمية وخبرة مهنية، ففضاء العمل يكون بمثابة الفضاء الثاني الذي تتحرك فيه المرأة وتساهم في تأثيثه وتحقق من خلاله ذاتها وتبرز عظيم قدراتها.

يتضح هنا من خلال سعي النساء إلى إثبات ذواتهن ومكانتهن انطلاقا من خلقهن للمقاولة، أن النوع الاجتماعي هو عبارة عن مكانة لها خصائص، من هنا يساهم النمط الجنسي *catégorie du sexe* في تشكيل توقعات الأفراد بناء على الصور الاجتماعية لمكانة الآخر، فالتوقعات هنا ترتبط بالأداء ويشكل الأفراد توقعاتهم من الآخرين من خلال المكانة التي ترتبط بتحقيق الهدف.

فالأوجهة الاجتماعية للفرد تلعب دورا هاما في المكانة التي يعطيها أو يضعها فيه المجتمع، ولهذا السبب يحرص الأفراد على أن يحافظوا على مكانتهم أو التحسين منها، وهنا يأخذ العمل دورا كبيرا في إعطاء الفرد المرتبة الاجتماعية، أو الطبقة الاجتماعية التي تخصه، ولهذا يركز على نوعية العمل الذي يختاره، لما له من دور فعال وحاسم في تحديد مكانته الاجتماعية، والمقاولة هي أحد أهم النشاطات التي تجعل الفرد يقفز من الوضعية الاجتماعية إلى أخرى، ولعل ذلك من الأسباب التي جعلت المرأة تخوض هذا المجال، فالبحث عن المكانة الاجتماعية الأفضل تعتبر أحد أهم الرهانات التي تقوم عليها المقاولة النسوية.

الجدول رقم 35: مدى تقبل أفراد العائلة فكرة تأسيس المقاوله من طرف المبحوثات

التراكم	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية	التكرار	Pourcentage cumulé
61,2	61,2%	58,6%	85	بسهولة
100,0	38,8%	37,2%	54	بصعوبة
	100%	95,9%	139	المجموع

تشير المعطيات إلى أن نسبة 58.6% من عائلات المبحوثات لم ينفوا حائلا أمام فكرة تأسيس المقاوله، بل قبلوا ذلك بسهولة وبدون أدنى مشكل، في حين 37.2% منهم لم يتقبلوا مبدئيا الفكرة، يبين ذلك أن العوامل الثقافية لها تأثير كبير على مسار المرأة المهني كون أن الثقافة المقاولاتية جد محدودة وينبغي إنعاشها على كافة المستويات.

من هنا يظهر جليا أن وعي الأسرة بالتغيير الذي طرأ على أدوار المرأة بين السابق واللاحق في تطور ملحوظ، إذ أضحت هذه الأخيرة (الأسرة) حريصة على تدريس بناتها والوصول بهنّ إلى مستويات يستطعن من خلالها طرق أبواب التميز والاستحقاق، فبعدما كان الآباء يشكلون عقبة حول أحلام بناتهم، أصبحوا الآن يدعون ودعامة أساسية تساهم في تكسير القواعد النمطية تجاه المرأة بشكل عام داخل المجتمع.

الجدول رقم 36: المكاسب التي حققتها المبحوثات على الصعيد الشخصي بالنسبة للنساء المقاولات

التراكم	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية	التكرار	المكاسب التي تم تحقيقها على الصعيد الشخصي
7	7%	7%	1	لم يحقق شيئا
21,4	26,7%	20,7%	30	اكتساب خبرة في العمل
40,7	19,3%	19,3%	28	علاقات اجتماعية جديدة
57,2	16,6%	16,6%	24	الخبرة في ترشيد الاستهلاك
83,4	20,2%	26,2%	38	التخلص من وقت الفراغ
100,0	16,6%	16,6%	24	المساهمة في صنع القرار الأسري
	100%	100%	145	المجموع

أكدت غالبية المبحوثات أنهن حققن مكاسب عدة عادت بالنفع على الصعيد الشخصي جراء اشتغالهن كمقاولات، إذ نجد نسبة 26.7% منهن أكدن أنهن تمكن من اكتساب خبرات مختلفة في مجال عملهن، و19.3% دخلن في علاقات اجتماعية جديدة، و26.2% تخلصن من وقت الفراغ، ونسبة 16.6% امتلكن الخبرة في ترشيد الإستهلاك، وهي نفس النسبة التي عبرت عنها المستجوبات فيما يخص مسألة المساهمة في صنع القرار الأسري. ما يمكن استنتاجه هنا هو، أن الفرد هو من يقوم بخلق قيمة الأشياء وذلك تبعا لأهدافه وإمكاناته والخصائص التي يتميز بها، بالمقابل كذلك فإن خلق القيمة تؤثر في سلوك الفرد وقناعاته واهتماماته؛ وبالتالي فالعلاقة بين الفرد والقيمة هي علاقة تبادلية.

الجدول رقم 37: علاقة العمل كمقولة بالشعور بالرضا لدى المبحوثات

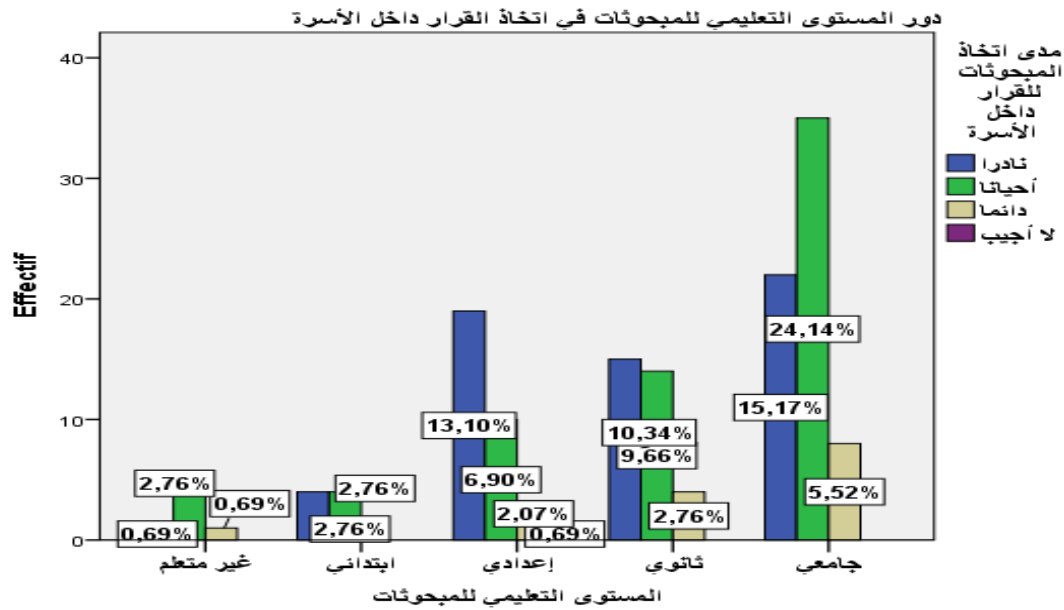
مدى الشعور بالرضا	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصحيحة	التراكم
نعم	102	70,3	102	70,3
لا	13	9,0	13	79,3
لا أجيب	30	20,7	30	100
المجموع	145	100,0	145	

أغلبية المبحوثات يُعَيَّن عملهن كمقاولات تقييما إيجابيا، بحيث نجد نسبة 70,3% من النساء اللواتي صرحن بشعورهن بالرضا في عملهن كمقاولات، علما أن هذه النسبة ترتفع كلما ارتفع المستوى التعليمي لديهن، في حين نجد نسبة 9% من النساء المقاولات اللاتي عبّرن على عدم شعورهن بالرضا تجاه عملهن، وهذه نسبة ضعيفة مقارنة مع باقي النسب، إلا أننا نجد نسبة 20.7% أمتنعن عن الإجابة، وكان أغلبهن متزوجات، الأمر الذي يدل على عدم وضوح الشعور لديهن تجاه عملهن؛ فتارة يشعرن بالرضا عن كونهن مقاولات وتارة أخرى يتلاشى هذا الشعور أو ينعدم جراء تداخل عدة إكراهات متعلقة بالمحيط الاجتماعي للمبحوثة.

نستنتج إذن أن خروج المرأة للعمل ولّد نوعاً من التوازن والنظام والتفاهم في الحياة الاجتماعية وكذا الأسرية من جهة، وساهم في تكوين شخصية المرأة وتحريرها اجتماعياً وثقافياً من جهة أخرى. كما أننا نجد عدد من البحوثات يقيّم خروجهن إلى العمل بعدم الرضا والشقاء والمتاعب، ويستدعي سلسلة لا متناهية من التنازلات، بحيث رغم تعقد دور المرأة بتحملها عدة مسؤوليات إزاء عملها وإزاء محيطها الأسري، إلا أن أثر القيم التقليدية لازال واضحاً ومؤثراً بصيغة كبيرة في حياة بعض المبحوثات.

الجدول رقم 38: المستوى التعليمي للمبحوثات وعلاقته باتخاذ القرار داخل الأسرة

المجموع	مدى اتخاذ القرار داخل الأسرة				المستوى التعليمي للمبحوثات
	لا أجب	أحياناً	دائماً	نادراً	
6	0	4	1	1	غير متمدرسة
4,1%	0,0%	2,8%	0,7%	0,7%	
8	0	4	0	4	ابتدائي
5,5%	0,0%	2,8%	0,0%	2,8%	
33	1	10	3	19	إعدادي
22,8%	0,7%	6,9%	2,1%	13,1%	
33	0	14	4	15	ثانوي
22,8%	0,0%	9,7%	2,8%	10,3%	
65	0	35	8	22	جامعي
44,8%	0,0%	24,1%	5,5%	15,2%	
145	1	1	16	61	
100%	0,7%	0,7%	11,0%	42,1%	المجموع



على ضوء معطيات الرسم المبياني يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، إذ أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي إلا وارتفع بذلك منسوب اتخاذ القرار داخل الأسرة، فنلاحظ أن 24.1% من النساء المقاولات ذوات التعليم الجامعي يشاركن أحيانا في صنع القرار داخل الأسرة من مجموع 46.2%، في حين نجد أن نسبة 2.8% فقط من النساء المقاولات غير المتمدرسات من نفس المجموع هن من يشاركن أحيانا في القرارات الأسرية وهي نسبة جد ضئيلة إن لم نقل أنها توشك أن تكون منعدمة مقارنة بباقي النسب، بالإضافة إلى تسجيل نسبة 15.2% من المبحوثات اللاتي يتوفرن على تعليم جامعي يشاركن في القرارات الأسرية من ما مجموعه 42.1% مقابل 0.7% من غير المتعلّقات.

من بين الملاحظات التي أدلى بها الرسم المبياني كذلك نجد أن النساء على اختلاف مستوياتهن التعليمية لا يشاركن في صنع القرارات داخل الأسرة إلا نادرا أو أحيانا، وليس غالبا أو دائما، إذ سجلت المعطيات وجود نسبة 5.5% من المبحوثات اللاتي يشاركن بصورة دائمة في هذه القرارات يتوفرن على تعليم جامعي، في حين 0.7% من غير المتمدرسات هن فقط من يشاركن بصفة دائمة من مجموع 11%.

تدل هذه الأرقام مجتمعة على أن متغير المستوى الدراسي هو تحصيل حاصل من أجل المشاركة في القرارات الأسرية؛ لكن رغم توفر هذا المتغير إلا أن نسبة هذه المشاركة تبقى خافتة خاصة إذ كانت النساء

المقاولات رغم ما حققته من امتياز ونجاح على المستوى الشخصي والمهني لا يشاركن في أفضل الأحوال إلا نادراً أو أحياناً في هذه القرارات.

وتبين نتائج الدراسة أن العوامل التي تساعد على زيادة مشاركة المرأة المقاولات في اتخاذ القرارات الأسرية تعود حسب الأهم فالأقل أهمية، إلى مدى مشاركة المرأة في الحياة العامة والخروج إلى العمل واستقلالها مادياً، ثم مستوى تعليم الزوجة، يليها الثقة بالنفس والخبرة في إدارة المنزل، وكذلك المستوى التعليمي للزوج والتوافق الاجتماعي بين الزوجين.

وبالتالي فالمستوى التعليمي للمرأة يعتبر عاملاً هاماً في تشكيل تصور إيجابي حول ذاتها، الأمر الذي انعكس على علاقاتها وسلوكها، وذلك ما أكدته مفكرو التفاعلية الرمزية لمفهوم الذات، فارتفاع المستوى التعليمي للمرأة ساهم في زيادة مشاركتها في معظم القرارات الأسرية سواء كانت شخصية أو متعلقة بالحاجات الأسرية، وفي بناء العلاقات الاجتماعية وما يتعلق بإنجاب الأطفال وتصور آفاق المستقبل العلمي والعملية لهم.

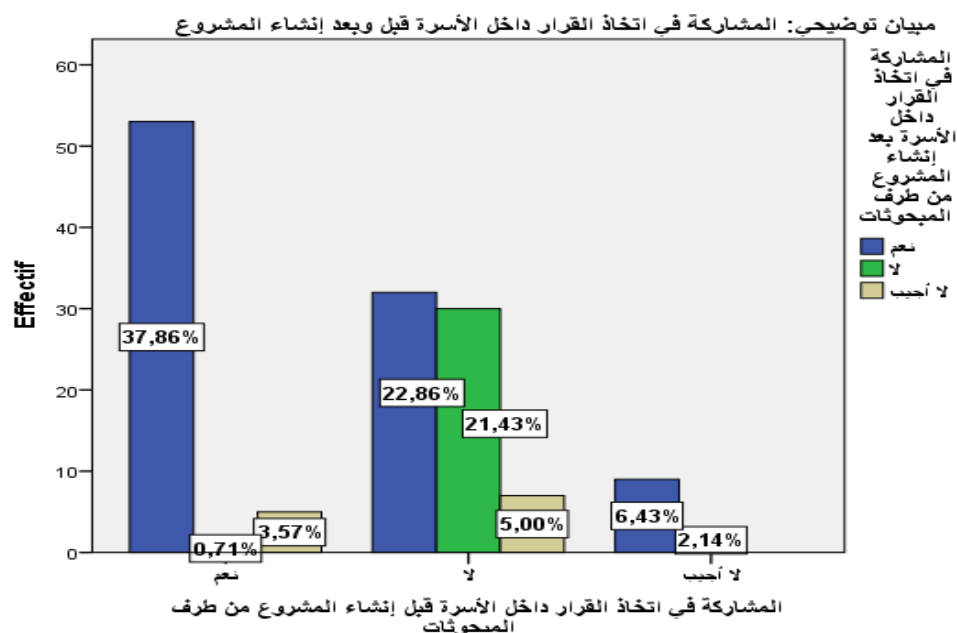
وبذلك يمكن القول إن الفرد يكتسب أهميته الاجتماعية من الوزن الذي تكتسبه آراؤه في نظر الآخرين. ومن هنا برزت أهمية العلاقة بين المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي لما يحمله هذا الموضوع من مضامين متعددة اجتماعية وثقافية وسياسية يمكن أن نشخص من خلالها تقويم المجتمع لمكانة المرأة ومركزها بحسب ما تتجزئه في أدوارها الاجتماعية. وبما أن المرأة إلى حد ما تنطلق من مراكز ضعيفة نسبياً مقارنة بالرجل، فإن آراءها تكون موضع شك وجدل مما يضعف من قدراتها وإمكاناتها على اتخاذ القرار الاجتماعي وعليه فإن وضع المرأة لا يمكن أن يفهم أو يتغير من دون أن تكون هناك رؤيا أوسع لأدوارها وأوضاعها في المجتمع ومقارنتها مع أدوار الرجل وأوضاعه، وقد يجري ذلك وفقاً لمعايير متعددة.

وعلى الرغم من أن دور المرأة هو حقيقة اجتماعية، إلا أن المجتمع بكل أجزائه المكونة من الأسرة والمدرسة والشارع يشاركون في تقديم صفات واضحة لاحتواء سلوكها وتوجيهه، لتعرض خلال المراحل الأولى

من حياتها إلى إشعار بأن ثمة حدودا لا يمكن تجاوزها في حياتها المهنية، فيدفعونها بذلك إلى مجالات مهنية لا تعزز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية (غيدنز، علم الاجتماع، 2005، ص 562).

الجدول رقم 39: المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة قبل وبعد إنشاء المشروع من طرف المبحوثات

المجموع	المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة بعد إنشاء المشروع من طرف المبحوثات			المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة قبل إنشاء المشروع من طرف المبحوثات
	أشياء أخرى	لا	نعم	
59	5	1	53	نعم
42,1%	3,6%	0,7%	37,9%	
69	7	30	32	لا
49,3%	5,0%	21,4%	22,9%	
12	0	3	9	أشياء أخرى
8,6%	0,0%	2,1%	6,4%	
140	12	34	94	المجموع
100%	8,6%	24,3%	67,1%	



يوضح الرسم المبياني أن نسبة 42.1 % من المستجوبات أكدن بموجب مشاركتهن في القرارات الأسرية، مقابل نسبة 49.3 % من اللاتي نفين مشاركتهن في صنع القرارات داخل الأسرة قبل إنشاء المقولة، أما بعد إنشاء المقولة فإننا نلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة النساء في اتخاذ القرارات الأسرية، إذ انتقلت من 42.1 % إلى 67.1 % أي ما يزيد عن 25 %، في حين انخفضت نسبة عدم مشاركتهن من 49.3 % إلى 24.3 %.

وبالتالي فإن انتشار ظاهرة خروج المرأة إلى العمل أدت إلى حدوث تغيرات في بنية ووظيفة الأسرة، لعل أهم مظاهر هذا التغير، مشاركة المرأة المقولة في السلطة الأسرية، حيث مكن استقلالها الاقتصادي من أن يضعها في مكانة تختلف عن مكانتها السابقة، حيث أن خروجها للعمل يزودها بالإحساس بالكفاءة وينمي لديها القدرة على اتخاذ القرار، وتقول "نيفا" "Nieva" في هذا الصدد: يبدو أن لعمل النساء خارج البيت تأثيرا على مكانة النساء وسلطتهن في اتخاذ القرارات الأسرية، إذ أنه أحدث تعديلا في الطبيعة السيكولوجية للعلاقات الزوجية التي كانت تقوم على علاقة السيد بالمسود (عبد الفتاح، 1984، ص 275).

إذا كانت سلطة القرار داخل الأسرة تعود أساسا لعاملين أساسيين: العامل المادي الاقتصادي من جهة والعامل الثقافي من جهة أخرى فمشاركة المرأة في اتخاذ قرارات داخل أسرتها يبين قدرتها على امتلاك أحد هذين العاملين أو كلاهما، فولج المرأة عالم الأعمال ساعدها على تجاوز مرحلة الإقصاء والتهميش داخل الأسرة لتصبح ذات دور فعال في الاستشارة كلما تعلق الأمر باتخاذ قرارات تهم الأسرة على مستويات مختلفة، بالإضافة إلى متغير المستوى التعليمي، فكلما كان هذا الأخير مرتفعا إلا وكانت مشاركتهن في تدبير شؤون الأسرة أوفر حظا، الأمر الذي أكدته الدكتورة الباحثة أحمد شراك في قوله إن الولج للمؤسسات التعليمية شأنه أن يكسب المستفيد قواعد الحوار والمناقشة، كما يمكنه من تحقيق ذاته في جو مفعم من الحرية والإبداع.

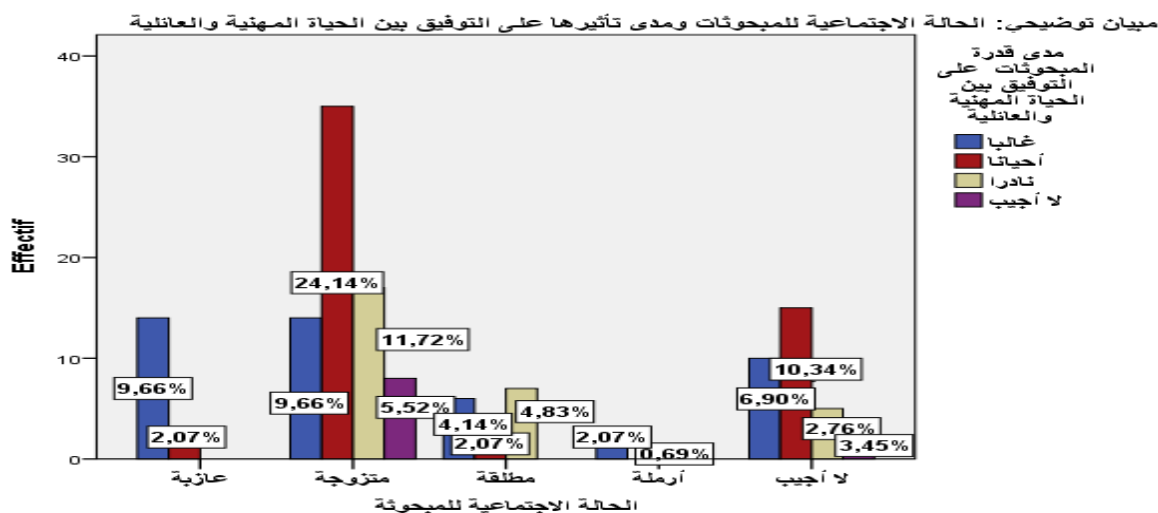
من جهة أخرى فالمرأة تعمل ما بوسعها من أجل الحصول على مورد مالي وعلى مكانة اجتماعية داخل محيطها، لعل هذا ما أشارت إليه الباحثة فاطمة المرنيسي في كتابها، "الجنس الإيديولوجيا والإسلام" حيث أبانت

على أن عمل المرأة خارج البيت سيسمح لها ضمن صيرورة الزمن الاجتماعي بتحقيق نتائج هامة في بنية الأسرة والأدوار الاجتماعية داخلها.

لقد تم هذا من منطق تغيير الأدوار والمركز في الأسرة نتيجة تغير النسق القيمي الذي بدوره يخضع إلى التغيير الثقافي، لكن العاملين الاقتصادي والاجتماعي غير كافيين لتمكين المرأة من مراكز اتخاذ قرارات شخصية داخل الأسرة، إذ نجد أن نسبة مهمة من النساء المبحوثات عبّرن على عدم تمكنهنّ من اتخاذ القرار لا قبل إنشائهن للمقاولة ولا بعد ذلك، فالتبعية للأسرة لازالت قائمة وتؤثر على التحولات التي لحقت العلاقات الاجتماعية وعلى أسلوب اتخاذ القرارات، فرأي المرأة ودورها الاستشاري وصلاحيّة اتخاذ قرارات تهمها وتهم الأسرة يُترجم ولو بشكل نسبي تفاعلها مع مختلف الأنساق الاجتماعية، إلا أن هذه الأدوار لازالت غير مستوعبة من قبل المرأة نفسها ولم تقتنع بها بعد، فغالبا ما تختار لنفسها مواقع ثانوية داخل الأسرة تعمل على إعادة تكريس أدوارها الاجتماعية التقليدية.

الجدول رقم 40: الحالة الاجتماعية للمبحوثات ومدى تأثيرها على تدبير الحياة المهنية والحياة العائلية

المجموع	مدى قدرة المبحوثات على تدبير الحياة العائلية والمهنية				الحالة الاجتماعية للمبحوثات
	أشياء أخرى	أحيانا	نادرا	غالبا	
17 11,7%	0 0,0%	3 2,1%	0 0,0%	14 9,7%	عازبة
74 51,0%	8 5,5%	35 24,1%	17 11,7%	14 9,7%	متزوجة
16 11,0%	0 0,0%	3 2,1%	7 4,8%	6 4,1%	مطلقة
4 2,8%	0 0,0%	0 0,0%	1 0,7%	3 2,1%	أرملة
34 23,4%	4 2,8%	15 10,3%	5 3,4%	10 6,9%	شيء آخر
145 100%	12 8,3%	56 38,6%	30 20,7%	47 32,4%	المجموع



تُبين لنا نتائج الجدول كما المبيان التوضيحي أن نسبة 24.1% من مجموع 51% من المتزوجات في عينة البحث أجبن أنهن يستطعن أحيانا فقط التوفيق بين العمل داخل البيت وخارجه، وهذا يعكس الإكراهات التي يطرحها عمل المرأة خارج البيت وضرورة تدبير الحياة المهنية والمنزلية، كما سجلت النتائج نسبة 9.7% من

مجموع 11.7% من العازبات أقررن بكونهن قادرات على التوفيق بين العمل داخل البيت وخارجه، وقد يفسر ذلك أن العازبات لا يتحملن مسؤولية البيت والأطفال مقارنة بالمتزوجات، في حين بلغت نسبة المطلقات اللواتي يستطعن غالبا تحمل لأعباء البيت والعمل 4.1% من مجموع 11%.

نلاحظ أن عمل المرأة ظل دائما مشروطا بظروف المرأة الاجتماعية والأسرية على وجه التحديد، فالزواج مثلا لا يشكل حاجزا بالنسبة إلى الرجل على المستوى المهني، أما بالنسبة للمرأة فإن مسألة الزواج تطرح عدة إشكالات، لعل أولها ضرورة تدبير الوقت بين المجال العام (فضاء العمل) والمجال الخاص (فضاء البيت)، والذي يتضمن أيضا تمييزا للقواعد التي تحكم كلا منهما؛ فطبيعة العلاقات والقيم في المجال العام تختلف جذريا عن العلاقات والقيم في المجال الخاص، فالأول تحكمه قيم المنفعة والمنافسة وعلاقات القوة، والثاني تحكمه العلاقات الانسانية والمشاعر التلقائية والتطوعية.

تتأسس التفرقة ما بين الخاص والعام على معيار المجال وحدود المشاركة، ففضاء العمل هو الذي تتاح فيه المشاركة للجميع، سواء أكان مكانا أو نشاطا أو شبكة علاقات أو موارد. أما الفضاء الخاص فهو الذي تكون المشاركة فيه لفئة دون أخرى.

وهذا ما عبر عنه "بيير بورديو" حين قال إن الفضاء الاجتماعي هو فضاء للمواقع الاجتماعية، فضاء للممارسات الاجتماعية، وفضاء لمختلف أنماط الحياة (Michels, 1962, p. 48).

وفق هذه التحديدات فالمجال الخاص الذي هو البيت "مجال الزمن الحر" مجال الـ *le non-travail* يتم اعتباره عادة مجالا غير منتج، لكن لقد تم انتقاد هذه التصورات من قبل السوسيولوجيا، على اعتبار أن البيت مجال دينامي مساو تماما، بل يفوق أحيانا دينامية المجال العام.

إن تمثيلات المرأة حول تموقعها بين فضاء البيت وفضاء العمل تتقاسمه الكثير من الملامح والسمات مع التمثيلات التي تصدر عادة عن مجتمع الرجال، إذ أن تصريحات معظم المبحوثات جاءت كرجع صدى لخطابات مهيمنة ولإشكالات مفروضة عليها فرضا، فهي لا تقيم دورها ومكانتها إلا بالاستناد إلى معايير ذكورية مهيمنة،

فهي تساهم في الانتقاص من حقها دون أن يتاح لها في ذلك خيارا... ففي كتابها الجنس الآخر، تبين "سيمون دي بوفوار" كيف أن الزواج كمؤسسة اجتماعية قائمة، تعمل على تكريس التقسيم اللامتكافئ للعمل بين الجنسين، وذلك بإسنادها للمرأة كل ما هو طبيعي، وللرجل كل ما هو ثقافي (دي بوفوار، ص 222).

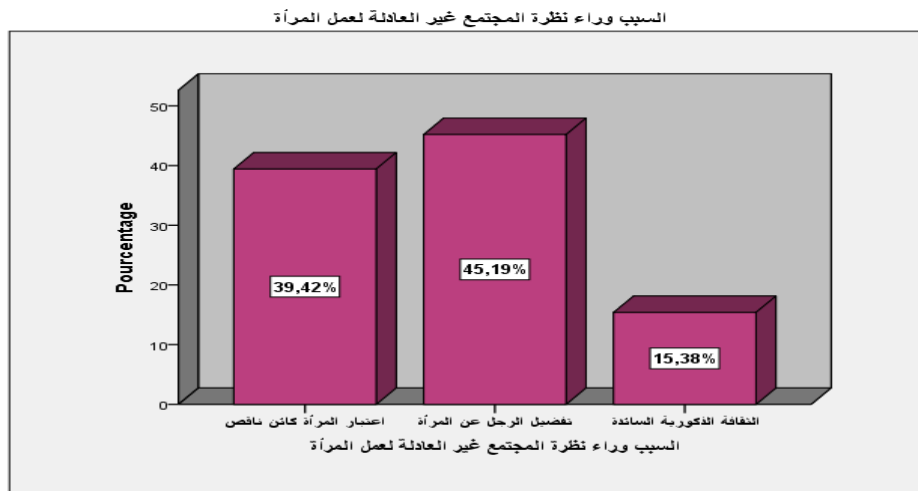
فالنساء اللاتي أكن على كونهن قادرات على الموازنة بين الحياة العائلية والحياة المهنية يعتقدن لا شعوريا أن تقسيم الوقت بين البيت والعمل هو واجب تُعنى به المرأة دون غيرها، ويعتبر ذلك بناء رمزيا خفيا للثقافة، مما يدل على قوة الهيمنة وقدرتها على الإخضاع والتطبيع، من دون مواجهة أدنى مقاومة من الطرف المهيمن، فالعنف الرمزي، كما يقول بورديو في كتابه "الهيمنة الذكورية" هو عنف هادئ وغير مرئي ومقنّع، حيث يظهر وكأنه طبيعي. فالهيمنة تختبئ وراء المسلمات والثوابت التي تبدو وكأنها خارجة عن الثقافة وعن التاريخ، ولعل هذا التطبيع هو الذي يكون وراء قوة فعلها وتأثيرها وقدرتها على البقاء والاستمرار. وأن العالم الاجتماعي يبني الفضاء كواقع مجنس على حد تعبير بيير بورديو.

إذ أن طريقة تفاعل الجندر داخل تداريس البيئة المقاولاتية محكوم بجملة من الترتيبات الاجتماعية والبروتوكولات الثقافية والتمثلات الرمزية، التي بالأساس تتغذى على جملة من المرجعيات التصنيفية التي تميز الرجل عن المرأة وتعزو لكل واحد منها جملة من الخصائص والأدوار وبذلك يكون التفاعل بين الأفراد مبنيا على تمثلات مسبقة وتصنيفات محددة ومخصصة لكل فئة.

إذن فدور المرأة المعاصرة كما تقول أندري ميشيل، هو دور معقد جدا، إذ عليها أن تعمل بكل قواها من أجل التوفيق بين أشغال البيت والعمل خارج البيت، فما يمكن أن نقره أن العلاقات الأسرية التي تعمل فيها الزوجة قد تأثرت بعمق، وإن كانت مستويات التأثير تختلف من فئة إلى أخرى باختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية والشخصية.

الجدول رقم 41: تأثير نظرة المجتمع على عمل المرأة والسبب وراء ذلك

المجموع	السبب وراء تمثيلات المجتمع لعمل المرأة في نظر المبحوثات			نظرة المجتمع لعمل المرأة منصفة أم لا
	اعتبار المرأة كائن ناقص	تفضيل الرجل عن المرأة	الثقافة الذكورية السائدة	
1	0	1	0	نعم
1,0%	0,0%	1,0%	0,0%	
103	41	46	16	لا
99,0%	39,4%	44,2%	15,4%	
104	41	47	16	
100%	39,4%	45,2%	15,4%	المجموع



وفقا لنتائج الرسم المبياني تم تسجيل أن إجابات المبحوثات كادت تجتمع حول كون نظرة المجتمع لعمل المرأة، هي نظرة غير منصفة (99%)، توزعت على التوالي: ما يقارب 39% منهن أجبن أن سبب ذلك هو اعتبار المرأة كائنا ناقصا، و 45% منهن اعتبرن أن الامتياز الذي يتمتع به الرجل داخل المجتمع وتفضيله على كافة المستويات هو سبب تهميش المرأة وتبوءها مكانة أدنى منه، و 15.4% اعتبرن مردّ ذلك هو الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع والتي تتخذ في مجملها أشكالا متعددة من الإقصاء والتهميش.

يتضح إذن، أن الاختلاف بين الجنسين بناءً اجتماعي تراعى فيه رؤية مركز القوة، وصاحب السلطة الفعلية. وما توزيع الأدوار وتوزيع المعارف وتقسيم الفضاءات إلا آليات تسهل على الجماعة فرض سلطتها ومراقبة

الجميع حفاظا على استقرار نظمها وأنساقها، فامتثال الأفراد للأنموذج المضبوط بدقة يحقق الضبط الاجتماعي، ومعنى ذلك أن بناء صرح السلطة يرتكز أساسا على بناء "الهوية الجندرية للأفراد"، ولأن الجندر بناء اجتماعي، فإنه يحتاج إلى علامات ورموز تدل عليه وتشير إلى استقرار أنساقه وبنائه.

من المظاهر الدالة على التمييز بين الجنسين والكاشفة عن نظرة المجتمع إلى كل من الرجل والمرأة؛ الإجابات التي حُملت على عاتق المبحوثات والتي توزعت بين اعتبار المرأة كائن ناقص، وسيادة الثقافة الذكورية، وتفضيل الرجل عن المرأة في عدة اعتبارات، وفي ذلك سعي إلى حجب النساء وغض الطرف عن إمكانياتهن في ولوج فضاءات العمل.

كما تؤكد على ذلك سيمون دي بوفوار فالرجل من الناحية الاجتماعية مستقل وكامل ويُنظر إليه قبل كل شيء كفرد منتج، ووجوده مبرر بالعمل الذي يقدمه للجماعة، أما المرأة فكان دورها منحصرا في الإخصاب والإنجاب والعمل المنزلي والذي كان ولا يزال حائلا دون مساواتها مع الرجل.

فانطلاقا من إجابات المبحوثات والتي تتكبد حول نتيجة واحدة، وهي وجود نظرة تمييزية بين الجنسين، يمكن القول إن هذا التمييز هو إرث ثقافي له تاريخ طويل ضمن سيرورة المجتمع الإنساني، كما أنه إفراز اجتماعي لثقافة متحاملة على المرأة ومنحازة للرجل، إنه تمييز تعايشه المرأة عبر كامل مراحل حياتها وانطلاقا من مخلف وضعياتها سواء كانت تعمل داخل البيت أو خارجه، فهو واقع اجتماعي لا يمكن تجاهله أو القفز عليه.

تماشيا مع هذا الطرح يقول "مصطفى بوتقنوش" في كتابه "المجتمع في تحول"، إن المرأة دائما ما يتم اعتبارها امرأة الشؤون المنزلية، حتى وإن كانت تمارس عملا خارج البيت، في حين أن الرجل يحافظ بسلطة المجتمع وقوة العُرف على دوره البترياركي (Boutefnouchet, 2004, p. 39).

هذا الاختلاف يستند إلى خلفية ثقافية، تعمل على ترسيخ الاختلاف بين أدوار الذكور والإناث، منذ النشأة الأولى ليصبح الدور الذكوري هو المعيار والدور الأنثوي يقاس به دائما، فليس صحيحا أن الدور الأنثوي

مغاير للدور الذكوري ولكنه مساو له، بل هو بالفعل أقل قيمة حسب تمثيلات المجتمع؛ والتربية على الأنوثة تعني التربية على الخضوع، على تقسيم العمل خارج/ داخل البيت، على العقلانية/ العاطفية، الإبداع/ التقليد.

فالاختلاف الجنسي له مكانة مركزية في تحديد الأماكن والأوضاع والمواقف، على أساس ما ترسخه التنشئة الاجتماعية من قيم تساهم في منح الأولوية الأنطولوجية للذكر، ويصبح التمييز ضد النساء من طبيعة الأشياء، فهو تعبير عن الحقائق الطبيعية الثابتة.

وإذا ما حاولنا أن نبحت عما هو استثنائي في تمثيلات المستجوبات عينة الدراسة، فإننا نصادف بعض الأجوبة التي تنفي وجود تمييز بين الجنسين، على اعتبار أن المرأة قد اجتاحت كل مجالات الحياة وحصلت على نفس امتيازات الرجل. إن تفسير مثل هذه التمثيلات لا يخرج عن إطار أن المرأة قد حظيت بمكانة اجتماعية عالية، نظرا للدور الذي تؤديه داخل المجتمع، والذي يعد مكسبا اجتماعيا ورمزيا، تحقق من خلاله ذاتها وتنتزع اعترافها من المجتمع ومن مجتمع الرجال على وجه الخصوص.

الجدول رقم 42: المساواة بين الجنسين في تولي المسؤولية داخل المجتمع وانعكاسها على المساواة بين الجنسين داخل الأسرة

المجموع	وجود مساواة بين الجنسين داخل الأسرة			منح المجتمع لفرص متساوية بين الجنسين في تولي المسؤولية
	أشياء أخرى	لا	نعم	
59	3	41	15	أحيانا
41,0%	2,1%	28,5%	10,4%	
22	1	8	13	غالبا
15,3%	0,7%	5,6%	9,0%	
44	0	32	12	نادرا
30,6%	0,0%	22,2%	8,3%	
19	3	11	5	شيء آخر
13,2%	2,1%	7,6%	3,5%	
144	7	92	45	
100%	4,9%	63,9%	31,3%	المجموع

انطلاقاً من الجدول يتبين أن 63.9% من المبحوثات أجبن بعدم وجود مساواة داخل الأسرة، مقابل 31.3% منهن أقررن بوجود مساواة بين الجنسين داخل أسرهن، وتحيل نسبة 71.6% والتي عبرت عنها المبحوثات في كون أن المجتمع لا يمنح فرصاً متساوية بين الرجل والمرأة إلا نادراً أو أحياناً.

وتعبر هذه النسب على أن اللامساواة داخل الأسرة هي وجه من أوجه اللامساواة داخل المجتمع وامتداد لها، بحيث إذا كانت التنشئة الاجتماعية هي " دمج الفرد في الجماعة وفق أعرافها ومعتقداتها وأنماط سلوكها، فهي بمثابة "ولادة اجتماعية ثانية"، إذ أن عملية التنشئة الاجتماعية تختلف بين الذكور والإناث وذلك كون الثقافة تسعى إلى إعداد هذين الجنسين لمهام مختلفة، وبناء على ذلك تبدأ مفارقات التنشئة بينهما.

فأدوار النوع الاجتماعي هي أدوار يقوم بها كل من الذكر والأنثى حسبما حدده المجتمع مسبقاً، إذ أن المرأة تعود وتُكَيَّف عقلياً بدءاً من الطفولة على الخضوع والطاعة، أما الرجل فيربى على القيادة وتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات، وغالباً ما ترتبط هذه الأدوار بمجموعة من السلوكيات التي تعبر عن القيم السائدة في هذا المجتمع وتحدد مدى إجابة كل من الجنسين الدور المنوط به ودرجة قبول المجتمع له.

ولا يمكن تجاهل حقيقة أن مثل هذا النوع من التنشئة يفضي إلى زيادة حدة التمايزات بين الجنسين، ويعمق من هذه التمايزات الطابع "الأبوي" للأسرة المغربية، غير أن عملية التنشئة لا تقتصر على الأسرة فقط بل تتعدى ذلك إلى مؤسسات أخرى كالمدرسة والدين ووسائل الإعلام ومجال العمل والشارع...

إلا أن الأسرة لها تأثير مباشر في عملية التنشئة باعتبارها الفضاء الأول الذي يتلقى الفرد منذ ولادته، لذلك فإن آثارها على الفرد يتجلى بوضوح وتنعكس على أنماط سلوكه وتفكيره. فأدوار الجنسين داخل الأسر المغربية تتسم بالاختلاف والتمايز مما يؤدي إلى اختلاف مكاناتهم الاجتماعية داخل المجتمع.

فسيرورة التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها كلا الجنسين تهدف سواء ضمناً أو بوضوح إلى تكوين نموذج خاص من الرجال والنساء، هذا التكوين وهاته التنشئة لا يمتان إلا داخل نطاق ثقافة تتسم بالتمييز القائم على أساس الجنس؛ تفوق الرجل ودونية المرأة، سلطة الرجل وسلبية المرأة. فالتمييز الجنسي كما تلاحظ ذلك مونيكا

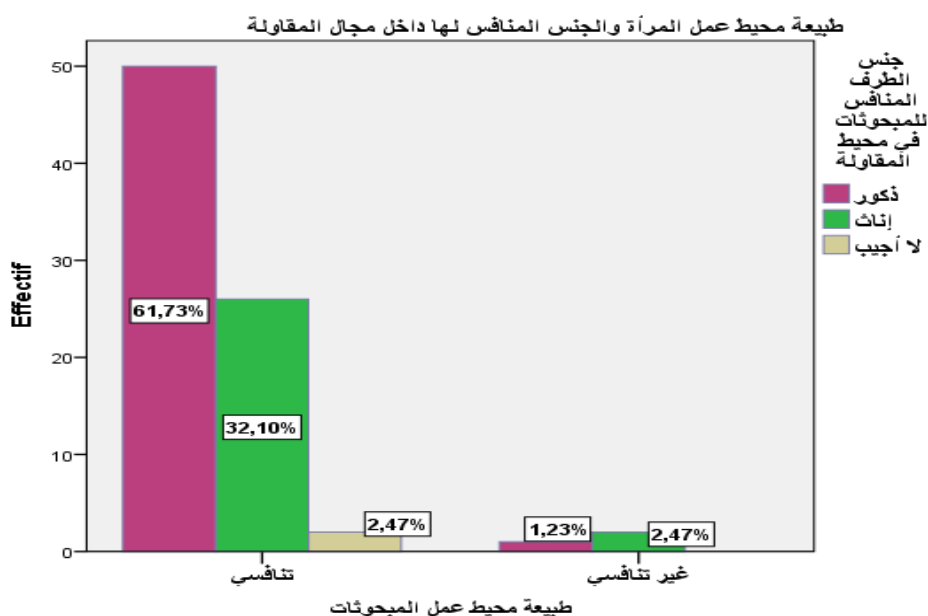
غادان: ليس فصلا بين الذكور والإناث فحسب، بل هو معارضة وتراتبية بين عالمين مختلفين، إنه تمييز يتجلى في الأدوار والمجالات المقسمة بينهما.

فالعلاقة بين الأسرة والمجتمع تؤسس للهيمنة الذكورية التي تجعل من "جندرة الأدوار الاجتماعية" وسيلة للمراقبة الاجتماعية وتأكيد سلطة الرجل على المرأة.

بهذا تكون التنشئة الاجتماعية هي المحدد في توزيع هذه الأدوار، إذ تكرر نمطا معيناً من التقاليد والقوالب الجاهزة السائدة في المجتمع، وتقر التمايز في الأدوار والمهام الاجتماعية.

الجدول رقم 43: طبيعة محيط عمل المبحوثات وعلاقته بالجنسين

المجموع	جنس الطرف المنافس للمبحوثات في محيط المقابلة			طبيعة محيط عمل المبحوثات
	شيء آخر	إناث	ذكور	
78	2	26	50	تنافسي
96,3%	2,5%	32,1%	61,7%	
3	0	2	1	غير تنافسي
3,7%	0,0%	2,5%	1,2%	
81	2	28	51	
100%	2,5%	34,6%	63%	المجموع



يوضح الرسم المبياني أعلاه طبيعة محيط عمل النساء داخل المقابلة، إذ أن 61.7% من المبحوثات أقرن بكونهن يشغلن ضمن محيط تنافسي، بحيث أن الجنس المنافس هو من الذكور، في حين لم تتعدى نسبة الإناث المنافسات للمبحوثات في مجال المقابلة نسبة 32.1%، مما مجموعه 96.3% من المبحوثات اللواتي أكدن من قبل أنهن يشغلن في محيط تنافسي، مقابل نسبة 3.7% منهن كانت إجابتهن أنهن يشغلن في محيط غير تنافسي.

وبالتالي يتأسس التصور الاجتماعي للمقاولة كفضاء اجتماعي على جملة من الحقائق لتي تعكس التراتب الاجتماعي داخل فضاء المقاولة، كما سبق القول، على أساس الجنس كمعطى بيولوجي وعلى أساس النوع الاجتماعي كمعطى ثقافي، إنه فضاء للتمايز بين المرأة والرجل ومجال لبسط الهيمنة الذكورية، لذلك تحاول جل تمثيلات المبحوثات عينة الدراسة، أن تطرح تصورا مغايرا لما هو سائد، وجعل فضاء العمل بشكل عام وفضاء المقاولة بشكل خاص فضاءً للضم inclusion، وليس للإقصاء exclusion، تصبح معه المقاولة المجال الذي لا يقضي أحدا بل يضم الجميع، يضم حق التحرك والمشاركة الفعالة لكلا الجنسين.

إضافة إلى ذلك، فالإشكال الذي يُجلبه خروج المرأة للفضاء العام في المجتمعات البطريركية، هو "الاختلاط" والذي يعتبر مفهوما مهما في فهم تطور العلاقات المرتكزة على الهيمنة في مجتمع معين، وفي ذات الوقت يسمح بفهم ملامح التغير في آليات التفكير والذهنيات الفردية والاجتماعية التي توجي بوجود علاقات الصراع في التوزيع الجنسي للفضاء والذي يُستلهم من التمثيلات حول منظومة القيم التقليدية، فهذا "الخوف من اختراق المرأة للفضاء العام" يرتبط بالخوف من تحررها، والذي يرتبط بشكل مباشر في منظومة القيم الاجتماعية بتحرر الجسد أو بالأحرى انفلاته؛ هذا التحرر يصبح دليلا على الفوضى في العلاقات الجنسية كون المرأة تخرج من مراقبة المجتمع الذكوري (الرجل) ومن علاقات ضمنية مضمرة (علاقات الهيمنة)، إلى نوع آخر من العلاقات، وهي العلاقات المتكافئة المتساوية، وبالتالي تصبح النظير، فتخرج من مفهوم "التابعة" إلى مفهوم "الفاعلة"، ومن مفهوم "المستهلكة" إلى مفهوم "المنتجة"، لذا فحجم المشاركة النسائية هو بمثابة المقياس الدال على تطور المجتمع، هذه المشاركة التي ترتبط أساسا بثنائية المجال (الفضاء العام/الفضاء الخاص). هذا التقسيم الذي يستند بدوره على خلفية اجتماعية وثقافية تعكس مسألة النوع الاجتماعي في علاقتها بالفضاء وتجعلها على محك المقاربة السوسيولوجية.

أدى هذا التقسيم بين مجال المقاومة ومجال البيت إلى تحجيم دور النساء في دائرة الخاص فقط وحصرهن في المجال الأسري حيث العمل المنزلي والشؤون الداخلية للعائلة، في مقابل ارتباط الرجال بالعام وأعماله في المجتمع الخارجي ومهن الحياة العامة.

على هذا الأساس اعتُبر الفضاء العام هو ذلك المجال الذي تعمل البنية الاجتماعية على تنظيمه وتطوُّره وتسييره، وذلك راجع إلى نقطتين أساسيتين:

- يمثل قاعدة النشاط الاجتماعي، وذلك على باعتباره يمثل أرضية لتركز شبكة من التفاعلات الاجتماعية على مستويات متعددة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.
- يمثل الحركية داخل المجتمع، فهو يبلور الاحتكاك والتفاعل والاختلاف وتداول الرموز وقيم الحرية...

لذلك تثير مسألة تقسيم الفضاء الاجتماعي داخل المجتمع إشكالات متعددة، سواء على مستوى التداخليات التي تفرزها داخل الحقل الاجتماعي ووضع الفاعلين الاجتماعيين داخل هذا الحقل، أو على مستوى التمثيلات الاجتماعية للأفراد المؤطرة بخصوصية المجتمع وبُناه الاجتماعية والثقافية؛ والذي سنفصل فيه القول لاحقا في الإشكال الذي يهتم تمثيلات المجتمع حول المرأة المقاومة. هذا التقسيم الذي يستند في أساسه على خلفية ثقافية ترسخ وضعاً تراتبيا بين الأفراد، اعتمادا على آليات اجتماعية ترسم معالم الهيمنة والتمييز الاجتماعيين. وعلى وجه العموم أصبح للمرأة داخل الفضاء العام وضعاً دونياً مقارنة مع الرجل، بل يشكل حضورها تطاولاً على المجتمع الذكوري وتهديداً لامتيازاته الاجتماعية، فلا غرو في أن يكون الفضاء العام مجالا ذكورا تكون فيه المرأة العنصر الأكثر دونيةً وهدفاً للمقاومات المادية والرمزية.

المشاكل التي تؤثر على الأداء الوظيفي للمرأة المقاتلة حسب وجهة نظر المبحوثات:

لا يمكن إنكار أن العلاقات الأسرية تأثرت بعمق جراء خروج المرأة إلى العمل، وإن كانت نتائج ذلك تختلف من فئة إلى أخرى، ويعكس هذا الاختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية والميولات الشخصية، ومن أبرز جوانب التأثير ذلك الصراع الظاهر أو المستتر داخل الأسر على السيادة والميزانية والادخار وغير ذلك من المسائل التي طرحها التغير الاجتماعي بوجه عام، وقد يعود ذلك إلى كثرة الالتزامات وتزايد الأعباء على المرأة التي تشتغل داخل البيت وخارجه، فلا تستطيع في أحيان كثيرة التوفيق بين الدورين، فإما أن تلجأ إلى التفرغ للحياة المنزلية على حساب عملها أو العكس، حيث أن الانهيار المستمر للروابط الجماعية التقليدية، الذي أفرزته العائلة النووية يضغط على المرأة العاملة ويحملها ثقل العمل المنزلي والعمل الخارجي في آن واحد، ففي العائلة التقليدية المهام داخل المنزل كانت موزعة بين جميع النساء اللواتي تعشن في منزل واحد، بينما في الأسرة النووية تجد الزوجة نفسها المسؤولة الوحيدة على كل المهام الأسرية بالإضافة إلى المهام الجديدة التي أوكلت لها خارج البيت. ما يمكن استنتاجه في هذا الصدد أن أسلوب الاستهلاك داخل الأسر المغربية لم يتغير كثيراً، إذ أن المرأة لا تزال مطالبة بأن تكون زوجة وأمًا مثالية داخل البيت وعاملة جيدة ومواظبة خارجه.

خلاصة:

إن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعد عنصرا ضروريا في التنمية، غير أنه لا يمكن لهذه المشاركة أن تكون فعلية إلا إذا تم تحرير المرأة من المهام التقليدية، على اعتبار أن الاستقلال الاقتصادي يمكن المرأة من الاضطلاع بأدوارها داخل خلية العائلة والمجتمع.

لقد أتاحت مختلف التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية للمرأة أن تقوم بدور فعال في جميع مجالات العمل حيث أظهرت كفاءة عالية، نتيجة ازدياد الاهتمام بالتعليم، بالإضافة إلى فرص متساوية بين الجنسين، فضلا على أن عنصر الصناعة حوّل الأنظار إلى أهمية العمل الذي أصبح يعتبر كنشاط ضروري لنمو شخصية الفرد، إلا أن عدم التحاق المرأة بالعمل مازال يعد شيئا مقبولا عكس الرجل.

لكن نظرا للملاحظات السابقة التي تم تسجيلها خلال الدراسة الميدانية، يتبين أن هناك انتقال لمكانة المرأة كمحور للحياة العائلية وكهوية مرتبطة بالاستثمار في العمل المنزلي، نحو مكانة تسمح لها بالتواجد كفرد وكفاعل اجتماعي قادر على تدبير الحياة المهنية، فالعمل داخل المنزل قد يمنحها استقلالاً نسبياً، لكنه لا يحررها من مشاعر التبعية، إذ يصبح وجودها مرتبط بوجود الزوج.

إلا أن ما يجمع النساء في قياسهن لتقدير العمل، هو نوع العلاقات التي يمكن أن تربطهن بزملائهن في إطار نشاطهن المهني، فهذه القيمة أو الخاصية الاجتماعية التي يوفرها العمل لا يمكن أن تُفهم دون الرجوع إلى الوجه الآخر للعمل والمتمثل في العمل المنزلي، إذ في العمل خارج البيت ترى النساء رفضا للانغلاق والوحدة، وغياب الاتصال مع الآخرين، وهو أيضا بحث عن اعتراف وتقييم شخصي واجتماعي، وهذا ما لا يعطيه أو يوفره العمل داخل البيت؛ فالعمل بوصفه نشاطا اجتماعيا يعتبر جزءا جوهريا في حياة الفرد بصفة عامة، إلا أنه يفرز ازدواجية، فمن جهة يحقق لها الاستقلالية ويمنحها السلطة والمكانة الاجتماعية المرموقة، ومن جهة أخرى ينتج عنه عدة آثار ومعيقات.

بذلك يصبح "المجتمع سائلا" على حد تعبير سيغموند باومان وهو حالة حضور في عالم يعارض حالة المجتمع الصلب القديم، ذاك الذي كانت فيه الحياة الاجتماعية والمؤسسات ومكانة كل فرد محددة سلفا بطابعها الجماعي، الدائم والثابت؛ في حين أن العلاقات الإنسانية في المجتمع السائل قد فقدت ديمومتها وصار كل شيء مرنا وقابلا للتخلي عنه والتخلص منه، على غرار العمل، الأسرة والواجب، بل وحتى التخلص من الذات نفسها فقد بات لكل فرد قدرة على تصنيع "ذاته الخاصة" التي يشتهي، وتأكيد حضورها في محيطه كل شيء في المجتمع السائل يتدفق بلا انقطاع، والنتيجة الاجتماعية لهذه الظاهرة هي أن الفرد صار ملزما بأن يكون دوما "كائنا في طور البناء"، وأن يكون كفؤا، وأن يعرف ما يريد، وأن يختار طريقه، وأن يقود مركب وجوده نحو النجاح ونحو الثروة.

المبحث الثاني: تحليل المعطيات على ضوء النظريات

مدخل:

ثمة حزمة من الدوافع مهدت الطريق نحو عمل المرأة، ترتبط بجملة من الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، كما ترتبط بشكل أدق بالظروف الأسرية والمشاركة في الحياة العامة، أو الشعور بالمسؤولية وتحقيق مكانة اجتماعية، بمعنى أن العمل يلبي عند المرأة مجموعة من الحاجات على مختلف المستويات، والتي تفرض نفسها، وقد تكون متداخلة مع بعضها البعض لدرجة يكون الفصل بين الدوافع والأسباب والآثار مسألة صعبة.

من جانب آخر يُلاحظ بالنسبة لعمل المرأة خارج المنزل أن الأمر مرتبط بالوضع الاقتصادي للأسرة، فكلما كان دخل الأسرة مرتفعاً أو كافياً لسد المصاريف، شعرت المرأة بعدم الحاجة إلى العمل والعكس صحيح، فانخفاض الدخل في الأسرة يدفع بالنساء إلى العمل لتحسين مستوى الدخل وتفيد هنا دراسة اجتماعية حول المستوى المعيشي للأسر بالقول: تميل الأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض إلى تحسين مستواها المعيشي وزيادة دخلها، مما يجعل عمل المرأة يأخذ بُعداً اقتصادياً بالمقام الأول وتغلب عليه القيمة الاقتصادية. أما الأسر ذات المستوى المعيشي المتوسط فهي تميل على الأغلب لتعميق التواصل الاجتماعي مع البيئة المحيطة بها، مما يجعلها تنتظر إلى عمل المرأة ضمن هذا التصور، فالأولوية اقتصادية قبل أن تكون اجتماعية _ استناداً على بعض الدراسات السابقة _ كون الحياة الأسرية تتضمن مجموعة احتياجات تتحدد حسب سلم من الأولويات التي تفرض نفسها على الأسرة.

علاوة على ذلك، فإن عمل المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعمل زوجها أو بدخل أسرتها، إذ يعتبر دخل الزوج أحد العوامل الأساسية المؤثرة على معدل نشاط الإناث، رغم أن الإناث ذوات المستوى التعليمي المرتفع، واللاتي لدى أزواجهن دخل مرتفع، يمكن أن يعملن لمجرد تحقيق الذات والسعي وراء المكانة الاجتماعية ولأسباب غير اقتصادية.

هكذا يُستشف بأن الدوافع الاجتماعية والنفسية لعمل المرأة لا يمكن تجاهلها، كما أن الأسباب الاقتصادية لا تنصدر هذه الدوافع، وقد صنفنا هذه الدوافع حسب الأهمية والأولوية، بحيث كانت الدوافع الاجتماعية ثم النفسية والذاتية أولاً تليها الدوافع الاقتصادية، دون إغفال دور المرأة في التنمية وضرورة مشاركتها وإسهامها في تطوير مجتمع كونها تشكل جزءاً مهماً منه تأثر فيه وتتأثر به.

1. الدوافع الاجتماعية المسؤولة عن ظهور المقابلة النسوية:

لقد تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر، وتغيرت آراء العديد من الأفراد حول جدوى وفوائد عمل المرأة، وكان ارتفاع مستوى التعليم لدى المرأة قد ساعد كثيراً في تغيير الاتجاهات الاجتماعية نحو عمل المرأة في مختلف المجتمعات النامية، لاسيما مع زيادة نسبة النساء في التعليم العالي أو التخصص المهني، فبالطبع إن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يزيد من فرصها في الوصول لفرص العمل، ويحفزها نحوه ويطور إدراكها ومعرفتها بأهمية العمل، وقد تتعدد الدوافع الاجتماعية إلى العمل عند النساء، باختلاف ظروفهن الاجتماعية، ومنه يمكن تلخيص الدوافع الاجتماعية لتأسيس المرأة مقاولتها في النقاط التالية:

1.1 ارتفاع مستوى تعليم المرأة المقابلة:

إن انخراط المرأة في مراحل التعليم المختلفة وتحررها من الأمية يعد عاملاً اجتماعياً حاسماً مساعداً لانخراط المرأة في سوق العمل. فالتعليم ووجود شهادة أو اختصاص معين يؤهلها لتأمين فرصة عمل لنفسها، أو وظيفة في مؤسسة رسمية أو غير رسمية تدر عليها دخلاً لتعيل نفسها وتساعد أسرتها، ومن جهة أخرى يرتبط التعليم والعمل عند المرأة برغبتها في تأمين متطلبات الأبناء وتأمين مستوى من التعليم اللائق بهم، وهو ما تشير إليه العديد من الدراسات العربية والأجنبية، ففي دراسة جرت في فرنسا (لإيليا بيروي) ذكرت أن من بين دوافع العمل عند المرأة مساعدة الأبناء على متابعة وتوفير فرص تعليم أفضل لهم (تماضر، 1993، ص 61)، وحول ارتباط تعليم المرأة بفرص العمل، فإنه كلما ارتفع مستوى تعليم الإناث أسهم أكثر في العمل، مما يعني أن للتعليم

دورا مهما في زيادة نسبة مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي، وفيما يخص العلاقة بين المستوى التعليمي واتجاهات المرأة نحو العمل، تبين أن النساء المقاولات الحاصلات على شهادات مدرسية أجمعن على ضرورة العمل، وفي السياق ذاته نجد أنه من الصعب جدا على المرأة غير المتعلمة أن تنشئ مقاولتها الخاصة، ومن ثمة يمكن القول أن تمكين المرأة من التعليم هو أحد الركائز الأساسية لتمكينها من العمل والمشاركة مع الرجل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة تأهيلها علميا ومهنيا لرفع مستوى إدماجها في عملية التنمية، ومن الملاحظ أن الكثير من الأعمال اليوم تستلزم مستوى تعليميا مرتفعا، إضافة إلى توافر الخبرات والمهارات في مجالات واختصاصات محددة، ولذلك يختلف نوع العمل بين المتعلمات وغير المتعلمات اللواتي ينخرطن في أعمال أو مهن تقليدية كالزراعة أو حرفية أو خدمية بسيطة لا تحتاج إلى التعليم، وبين العمل في الاقتصاد الحديث.

ومن بين نتائج الدراسة والتي تم استخلاصها هي، أن أكبر دافع وراء إنشاء المرأة لمشروعها الخاص هو رغبتها في استثمار المؤهل الدراسي وتحقيق المنفعة الاجتماعية؛ إذ أن المؤهل العلمي وفي مختلف الظروف هو رصيد في يد المرأة، وتستطيع استخدامه في كل وقت إذا دعت الضرورة لذلك، كما أن التأهيل المهني والتعليم العالي وسنوات الدراسة التي تستنفذ الكثير من الوقت والجهد والمال، تشكل دوافع عالية لدى المتعلمات تجعلهن يضعن هدف العمل كأولوية في حياتهن بعد التخرج.

2.1 أسباب اجتماعية متعلقة بالطلاق أو وفاة الزوج:

من المعروف أن الحياة الاجتماعية والأسرية في ظروفنا المعاصرة لا تسير سيرا حسنا دوما، وقد تمر بتغيرات وظروف قاهرة، مثل الطلاق أو وفاة الزوج مما يهدد كيان الأسرة واستقرارها، وهذا ما يدفع الزوجة إلى الخروج إلى العمل من أجل تأمين الدخل، والبحث عن عمل دائم أو مؤقت أو هامشي، وقد يشكل موت الزوج عاملا قاهرا لدفع الزوجة التي لم تعمل سابقا لخوض غمار التجربة، وكما يقول وسميتس: لقد كان موت الزوج من أكثر الكوارث الطارئة شيوعا التي أرغمت النساء المتزوجات على البحث عن عمل، ففي عام 1956، كان

في الولايات المتحدة زهاء مليون أم لأطفال دون سن السادسة من العمر أرملات أو مطلقات، وكان يعمل زهاء نصفهن (وسميتس، 1959، ص 102).

وفي دراسة قام بها مكتب العمل في الولايات المتحدة تبين أن المشاكل الاجتماعية هي التي حملت الزوجات على البحث عن الأعمال، فمن بين مجموع العاملات، كان معظمهن إما أرمل أو سبق لهن أن تزوجن من رجال عاجزين عن العمل، فضلا عن بعض أزواج النساء الذين كانوا عاجزين بصفة مؤقتة عن العمل بسبب المرض أو الإصابة، ومن النساء من تزوجن من عمال كانوا يتقاضون أجورا زهيدة ووظائف غير منتظمة (وسميتس، 1959، ص 83).

على الرغم من اختلاف ظروف عمل المرأة في البلدان العربية عن ظروف الولايات المتحدة، وأن لكل بلد خصوصياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن أسباب خروج المرأة إلى ميدان العمل قد تكون متشابهة إلى حد ما، خاصة إذا ارتبط ذلك بتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

3.1 البطالة أو توقف الزوج عن العمل:

تلعب البطالة المؤقتة أو الدائمة للرجل دورا مهما في حياة الأسرة، وينعكس ذلك سلبا على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل من عمل المرأة عاملا قسريا، وتصبح إمكانية العمل مفتوحة بشكل أوسع للنساء وخاصة المتمدرسات منهن، وتتأثر ظروف عمل المرأة بحجم الأسرة كذلك، ففي مرحلة ما قبل الزواج قد تجد الفتاة نفسها في أسرة كبيرة من حيث عدد الأفراد، لا يتناسب حجمها مع المتطلبات الأساسية لسد حاجيات أسرتها، وهناك من النساء من تشتغل وتكمل دراستها في آن واحد، أما بعد الزواج فإن إنجاب عدد كبير من الأطفال يصبح من معيقات دخولها سوق العمل، كون احتمال دخول المرأة سوق العمل يزداد كلما نقص عدد أطفالها، كما أن هناك مسألة واردة أيضا وهي نقيض للطرح السابق، تتمثل في أن ارتفاع عدد الأطفال داخل الأسرة الواحدة هو عامل من عوامل الخروج إلى سوق العمل من أجل تأمين حياة أفضل للأطفال.

4.1 تحقيق مكانة اجتماعية ونزع الاعتراف بالذات:

يرى علماء الاجتماع أن الإنسان يسعى دائما من أجل تأكيد ذاته، وعلى حد تعبير الكاتب الأمريكي داييل كارنجي فإن الإنسان يسعى في حياته من أجل أن يكون شيئا مذكورا أي أن يؤدي عملا معينا يشعره بذاته وبوجوده وكيونته، لذا من الطبيعي أن تندفع المرأة نحو العمل كي تحقق لنفسها مكانة اجتماعية، كما أن هذا العمل يحقق للمرأة حاجيات أساسية يمكن حصرها كما جاء بها أبراهام ماسلو Abraham MASLOW ب: الحاجات الفيزيولوجية والتي تمثل قاعدة الهرم، تليها الحاجة إلى الأمن، الحاجات الاجتماعية، الحاجة إلى تقدير الذات، ثم الحاجة إلى تحقيق الذات، تكون هذه الحاجات الأساسية هرما تصاعديا ترتب فيه حسب أهميتها، ويكون إشباع الحاجة الأولى بدرجة معقولة ضروري قبل أن يتطلع الفرد إلى إشباع الحاجة التي تليها، بحيث لا يمكن أن يكون هناك تطور في تحقيق الحاجات، إلا بتحقيق الحاجات الدنيا في الهرم (Villemus, 1993, p. 31) . ويوضح الشكل التالي ترتيب الحاجات الإنسانية من وجهة نظر "ماسلو:



تعتبر هذه الحاجات حاجات ذات طبيعة اجتماعية أكثر من كونها حاجات ذات طبيعة فيزيولوجية، فتحقيق إشباع الفرد لهذه الحاجات خاصة الاجتماعية منها له ارتباط وثيق باندماج الفرد داخل الجماعة وبتماسك الأفراد فيما بينهم.

تمثل الحماية والاعتراف الاجتماعي، كما أكد السوسيولوجي المعاصر سيرج بوغام، آليتان أساسيتان في بناء العلاقات الاجتماعية. "فتماسك الجماعة واندماج الأفراد داخلها يحتاج إلى "الاعتماد على" (compter sur) وأن يكون ذو اعتبار أو قيمة (compter pour) بالنسبة لأسرته، جيرانه، أصدقائه، زملائه في العمل". وقد وضع سيرج بوغام في هذا الصدد في حوار له حول الرابط الاجتماعي، الوظيفة المادية والرمزية للتماسك الاجتماعي، ذلك أن " الحماية الاجتماعية تقوم على مصادر الدعم (عائلية، جماعية، مهنية) التي يمكن أن يستعين بها الفرد لمواجهة مخاطر الحياة، أما الاعتراف فيقوم على التفاعل الاجتماعي المحفّز للفرد على إثبات وجوده وقيّمته الاجتماعية التي تترجم عبر نظرة الآخرين إليه" (Paugam, 1991, p. 82)

2. الدوافع الاقتصادية المسؤولة عن تأسيس المرأة لمقاولتها:

تعد العوامل الاقتصادية لعمل المرأة في معظم الحالات العوامل الأكثر شيوعا في معظم المجتمعات النامية، خاصة تلك التي تنتشر الأمية في صفوفها، وهذه الدوافع متعددة ومختلفة بحسب الظروف الاقتصادية للمرأة كفرد أو للأسرة عامة، ويشكل الدافع الاقتصادي سببا ومحركا قويا يدفع المرأة نحو العمل لأسباب جمة ومتعددة، تتعلق بالحاجة للدخل في حالة عدم وجود معيل، أو بسبب تدني الأجر أو تعطل الأب أو الزوج عن العمل، أو انخفاض مستوى الدخل مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة وتبدل أنماط الاستهلاك، التي أخذت أوجهها متعددة ولتأمين احتياجاتها الشخصية أحيانا، ورغبتها بالاستقلال المادي عن الزوج، أو لسد قيمة إيجار المنزل أو دفع أقساطه، أو من أجل تأمين منزل خاص، ومن الملاحظ أن خروج المرأة أو عدم خروجها إلى العمل ليست قضية مرتبطة دائما بمستوى معيشة الأسرة وبدخل الزوج، سواء أ كان كافيا أم غير كاف، ويمكن الحديث عن الدوافع والأسباب الاقتصادية التالية:

- تحسين الدخل والاستقلال الاقتصادي للمرأة:

يهدف قسم من النساء من وراء تأسيس مقولة أو إدارتها إلى الرغبة في الاستقلال المادي عن الأسرة بشكل عام وعن الزوج بشكل خاص، لأهداف مختلفة كالشعور بالأمن أو الرضا النفسي أو المكانة الاجتماعية، ويكون سعيها للاستقلال الاقتصادي عن الزوج ربما لتلبية احتياجاتها الخاصة والتخلص من التبعية الاقتصادية للزوج، أو تتعلق بمستلزمات المنزل الكمالية، ويجسد استقلالها الاقتصادي قدرتها على التعامل الحر المتكافئ مع الآخرين، وإشباع حاجاتها المختلفة، كما أنه من ناحية أخرى فإن الوضع الاقتصادي للفرد ليس مسألة كمية فحسب، إذ قد يكون الدخل كافياً لإشباع حاجات الإنسان الأساسية بل ويفوقها أحياناً ولكنه مع ذلك لا يحقق حالة الشعور بالأمن أو الإشباع أو الرضا النفسي، كما أنه لا يحقق المكانة الاجتماعية التي يطمح إليها الفرد، إذ تؤكد بعض الحالات أنه ومع وجود دخل مرتفع للزوج، إلا أن بعض النساء يعملن بسبب الرغبة في العمل وتحقيق نوع من الرضا عن الذات.

بناءً على ما ذكر تتضح أهمية الدوافع الاقتصادية لولوج المرأة عالم المقولة وتأسيس مشروع ذاتي، إذ أن النسبة الأكبر يعملن بهدف الحاجات الاقتصادية سيما أمام تدني الأجور، الأمر الذي يجعل العديد من الأسر تعيش في دخل محدود.

3. المرأة المقولة والحاجة إلى حماية اجتماعية:

إن عمل المرأة اليوم لم يعد مجرد مسألة إعانة بل أصبح غاية استطاعت من خلاله أن تحجز لنفسها نطاقاً واسعاً من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تضمن لها مكانة وحماية اجتماعية؛ نستحضر هنا روبير كاستل الذي قام بإعادة استعمال الحاجة للحماية الاجتماعية في سياقها السوسيوثقافي "عندما تهيم الروابط الأسرية والقريبة، وعندما يعرف الفرد من خلال الموقع الذي يحتله ضمن نظام تراتبي هرمي، فإن الحماية

مبنية بشكل أساسي على قاعدة الانتماء المباشر لجماعة معينة وخاضعة لقوة الروابط الجماعية" (Castel, 1995, p. 16).

وهذا ما يسمى بالحماية القرابية. إلا أن الأمر قد تغير "مع المجتمعات الحديثة، بحيث تغيرت وضعية الأفراد بشكل جذري، وأصبح الفرد يُعرّف انطلاقاً من ذاته وبمعزل عن انتمائه أو عضويته في جماعات معينة" (Castel, 1995, p. 16). هذا ما جعل لمسألة الحماية الاجتماعية أهمية كبيرة في المجتمعات الحديثة، خاصة وأن وضعيات الأفراد في هذه المجتمعات تكشف عن إمكانية ظهور "مجتمع اللأمن الشامل" متى كان الأفراد "متحررين من الضوابط الجماعية"، ويعيشون تحت سلطة التهديد الدائم، كونهم غير قادرين على حماية أنفسهم أو حماية غيرهم من خطر هذا التهديد الشامل" (Castel, 1995, p. 17).

وهذا ما يجعل الحماية الاجتماعية حاجة مهمة من الحاجات الإنسانية، شأنها شأن الحاجات الفيزيولوجية، وعنصراً مهماً في تحديد وجود الفرد الشخصي والاجتماعي وفي مواجهته للأمن والاستقرار الذين يعيقا اندماجه في المجتمع وتفكيره وتخطيطه للمستقبل (Jaminon, 2002, p. 217).

1.3 الحاجة للاعتراف الاجتماعي:

يعتبر جورج هيربرت ميد (Mead. G.H) من المفكرين الأوائل الذين حاولوا إثبات أن "الذات" ليست ذات بعد فردي فحسب، وإنما تتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي التي يتم عبر التنشئة الاجتماعية، فلذات بعد اجتماعي، لأنها تتحقق من خلال علاقتها بالآخرين". بذلك فالهوية الفردية تتحقق عن طريق التفاعل الاجتماعي، ليدرك الفرد قيمته الاجتماعية الفعلية عبر الاعتراف الاجتماعي، أو ما أطلق عليه جورج هيربرت ميد مصطلح "احترام الذات" (Jaminon, 2002, p. 219).

يعتبر التفاعل الاجتماعي في هذا السياق شرطا أساسيا لتحقيق تماسك الفرد والمجتمع وتحقيق الذات داخل هذا المجتمع، فالاعتراف ليس نوعا من التهذيب اتجاه الأفراد فحسب، بل إنه حاجة حيوية، وهنا فغياب اعتراف الجماعة بالمرأة على اعتبارها فرد مكون للمجتمع الذي تتوجد داخله، يشكل نوعا من العقلة الاجتماعية التي تحول دون قدرة المرأة إثبات ذاتها والشعور بقيمتها الاجتماعية والاعتراف الاجتماعي بها. عندما تكون هوية المرأة محددة مسبقا في إطار انتمائها التنظيمي أو المهني، فإن الاعتراف الاجتماعي بها يأخذ صيغة تنظيمية، ما دام الموقع الذي يحتله الفرد محددا مسبقا بما يقوم به من أدوار اجتماعية. فحصولها على عمل يخولها المشاركة في تنظيم معين تبنى على أساسها هويتها المهنية، يمكنها إما من الاعتراف الاجتماعي أو اللااعتراف الاجتماعي بها. وذلك حسب مدى قدرة هذا العمل على بناء هوية مهنية تضمن للمرأة الاعتراف بها من طرف الآخرين.

3.2 فقدان الاعتبار الاجتماعي والبحث عن سبل استرجاعه:

طور سيرج بوغام هذه النظرية من خلال كتابه "فقدان الاعتبار الاجتماعي: محاولة حول الفقر الجديد" (La disqualification sociale : Essai sur la nouvelle pauvreté) (1991)، عبر الإحاطة بالعوامل المؤدية لما أطلق عليه "الفقر الجديد" (nouvelle pauvreté)، بدراسة الوضعية الاجتماعية للفقراء الجدد، أو بالأحرى سيرورة البناء الاجتماعي لهذه الوضعية.

حدد بوغام في دراسته هذه فقدان الاعتبار الاجتماعي (disqualification sociale) باعتباره "الآلية التي يكتسب عن طريقها الفرد وضعية الفقر ويستتبطها"، في مستويين: الأول يتمثل في "الفقر الجديد" الناتج عن تدهور سوق العمل، فمن جهة "التزايد القوي لمعدلات البطالة، خاصة طويلة الأجل، ومن جهة أخرى "الانتشار الواسع لمناصب العمل غير المستقر" (اللاأمن في العمل). أما الثاني فمرتبط بـ "ضعف الروابط الاجتماعية" الذي تعتبر "النسب المرتفعة للطلاق وتراجع التضامن الطبقي والقراي أهم نتائجها" (Paugam, 1991, p. 76).

أوضح بوجام التراجع المهول الذي عرفته سنوات السبعينات لما كان يعرف بالجماعات المركبة والمتضامنة، "لم يعد هناك علاقات تضامنية قوية بين أعضاء الجماعة الاجتماعية الواحدة" فبداية من ثمانينيات القرن الماضي لم يصبح الأفراد المعنيين بهذا الفقر الجديد أولئك العاجزين عن العمل والمنحدرين من عائلات فقيرة، ولا أولئك الذين يعانون من إعاقات خاصة، بل هم بكل بساطة "الأفراد الذين يتم وضعهم بعيدا عن العمل (المبعدين عن العمل)، هم الأشخاص المنسحبين من الحياة الاجتماعية الذين يعيشون أزمة هوية، ويعانون من مشاكل نفسية وضعف مواردهم المالية وعدم كفاية الدخل أو غيابه وكذا ضعف روابطهم الأسرية والاجتماعية". ويتميزون بكونهم يعيشون وضعية هشاشة يشكل اللأمن في العمل وفي أوضاعهم المعيشية سمتها الأساسية، فهم مهددون بفقدان علاقتهم بالمجتمع عند فقدانهم لمنصب عملهم غير المستقر وغير الآمن، الأمر الذي يجعلهم يقعون ضحايا لشعورهم بعدم أهميتهم وقيمتهم في المجتمع بعدما يفقدون المجتمع الاعتبار الاجتماعي.

بناء على ما سبق حدد سيرج بوجام ثلاث فئات من الأفراد المقصيين اجتماعيا:

أ. **فئة الضعفاء (les fragiles):** وهي الفئة التي تعاني من مشاكل ذات طبيعة اقتصادية نتيجة لكون مداخل الأفراد المنتمين لها غير مضمونة وغير منتظمة، إما لأنهم في حالة بطالة، أو لارتباط وضعياتهم المهنية بوضعيات تنظيمية غير مستقرة، مثل: العمل بصيغة العقود المحدودة المدة، العمل بالدوام الجزئي (Paugam, 1991, p. 76).

ترتبط المشاكل التي تعاني منها هذه الفئة غالبا "بعدم ضمان الدخل وعدم انتظامه، ما يجعل مشاركة الفرد في الحياة الاقتصادية مشاركة جزئية، وهذا ما يجعل هذه الفئة في حاجة إلى الدعم الاجتماعي المنتظم".

ب. **فئة المتكفل بهم أو المساعدين (Les assistés):** تتميز هذه الفئة بكون مداخلها مرتبطة بالمساعدات الاجتماعية المنتظمة، سواء بسبب الإعاقة الجسدية أو العقلية، أو بسبب بعض العراقيل والصعوبات والمشاكل الاجتماعية التي تتعرض لها بشكل عام (Paugam, 1991, p. 79).

ج. فئة الهامشيون (les marginaux): تتميز هذه الفئة بمداخل غير ثابتة، ما يجعلها "مجردة من أي مكانة أو سلطة"، كما أنها لا تستفيد من صيغ المساعدة الاجتماعية للدولة، بل غالبا ما يتم التكفل بهم من طرف منظمات المجتمع المدني.

وتشكل النساء قاعدة أساسية تتخلل هذه الفئات الثلاث المقصية اجتماعيا، إذ يشكل هذا المفهوم مدخلا مهما لفهم أبعاد وضعية اللأمن التي تعيشها المرأة على عدة مستويات، وهي وضعية، ليست طبيعية أو حتمية، وإنما هي وضعية ذات أبعاد متعددة، يتداخل فيها بعد العلاقات الاجتماعية والأسرية، والحالة الصحية والنفسية، واستقرار العمل، بحيث تشكل هذه الأبعاد مسارات يمكن أن تقود المرأة إلى وضعية الإقصاء والإستبعاد الاجتماعيين، وفي هذا السياق، يظهر دور المجتمع في بناء هوية المرأة أو هدمها، كونه هو من يصنف الجنسين تبعا لوضعياتهم ومدى مشاركتهم داخل المجتمع.

3.3 التحلل الاجتماعي والبحث عن هوية المرأة المقاتلة:

حاول روبير كاستل من خلال كتابه "تحولات المسألة الاجتماعية، أزمة الأجراء (Les métamorphoses de la question sociale. Une chronique du salariat) (1995)، دراسة سيروية إضعاف الروابط الاجتماعية، عبر ربطها "بتدهور الوضعيات المرتبطة بالعمل وإضعاف دعائم العلاقات الاجتماعية المستقرة، كشبكة علاقات القرابة" (Castels, 1995, p. 19)، فإذا حاولنا ربط عمل المرأة في هذا الإطار بهذه الوضعيات، فإننا سنقول حسب نتائج الدراسة الميدانية التي توصلنا إليها، إن ولوج المرأة عالم الأعمال والمقاتلة من شأنه أن يعزز من شبكة علاقاتها الاجتماعية بما فيها الأسرية، خاصة الفئة التي تلقت تعليما عاليا، حيث ازدادت حظوظها أكثر داخل الأسرة على عدة مستويات كالتى تهم اتخاذ القرارات والتدخل في مصاريف البيت وغيرها من الأمور التي كانت مغيبة فيها سابقا، ولازالت مغيبة بشكل كبير في صفوف النساء اللاتي لم يتمكن من إتمام دراستهن، كما أن خروج المرأة إلى العمل أدى كذلك إلى إضعاف شبكة هذه العلاقات خصوصا بالنسبة للنساء اللاتي لم يتمكن من

متابعة دراساتهم العليا، إذ أن تواجدهن داخل الأسرة قبل خروجهن مجال العمل لم يكن يشكل إضافة نوعية، كما أن هذا التواجد لم يتغير رغم ولوج المرأة عالم الشغل والمقاولة.

إذن ما يمكن تسجيله هنا هو أن مؤشر "المستوى الدراسي" بالنسبة للنساء هو محدد أساسي في تغيير وضعية المرأة، ومكانتها العلائقية والاقتصادية. فكلما ارتفع المستوى التعليمي بالنسبة للمرأة كلما انتزعت الاعتراف داخل الأسرة وداخل العمل على اعتبار أن العمل هنا قيمة اجتماعية تمكن بشكل مباشر من الحصول على اعتراف اجتماعي داخل المجتمع بشكل عام.

استعمل روبير كاستل مفهوم التحلل الاجتماعي (Désaffiliation sociale) وفضل تداوله بدلا من مفهوم الإقصاء الاجتماعي، وذلك لأن هذا الأخير، حسب رأيه، يمثل وضعية ستاتيكية ونهائية، بينما ما يحاول كاستل توضيحه هو أنه لا يوجد فرد خارج المجتمع، ولكن هناك مجموعة من الوضعيات تكون فيها علاقة الفرد مع محيطه محدودة.

إن دراسة التماسك الاجتماعي ترتبط بحقل سوسيولوجيا العمل، لأنها تؤكد على أن "العمل سمح للأفراد بأن يحصلوا على التقدير والاعتراف الاجتماعيين بهم كأفراد فاعلين ومشاركين في المجتمع، حيث لم يكن ذلك متوفرا إلا بعد الستينيات من القرن الماضي وبعد نضال طويل للعمال لتحسين وضعياتهم السوسيو مهنية، إلى أن تمت زعزعة هذه الوضعية بداية من سنوات الثمانينيات بارتفاع معدلات البطالة وظهور الصيغ الجديدة للعمل غير المضمونة وغير المستقرة، جعل من اللاأمن الاجتماعي السمة الأساسية للمجتمع" (Jaminon, 2002, p. 62).

بذلك فعمل المرأة لا يمكن اعتباره مجرد وسيلة للحصول على لقمة العيش، وإنما عنصر أساسي في تحقيق التماسك الاجتماعي والانتساب للجماعات الاجتماعية والاعتراف الاجتماعي لها ضمن هذه الجماعات. إنه آلية لإدماج الأفراد في المجتمع (intégrateur). فإذا كان العمل آلية لتحقيق التماسك الاجتماعي ضمن

جماعة اجتماعية، فإن اللاعمل يمكنه أن يكون أكثر من مجرد التواجد في حالة بطالة. غير أن مسار التفكك أو اللانتماء الاجتماعي، حسب كاستل، لا يمكن حصره في مسألة الهوية المهنية فقط، بل إنه يستدعي أيضا الهوية الاجتماعية التي تعني الكيفية التي يُنظر بها إلى الفرد ضمن جماعته الاجتماعية وما مدى الاعتراف به من طرف هذه الجماعة بناء على علاقة الترابط، التي أكد عليها كاستل، بين الهوية المهنية والهوية الاجتماعية، فهناك تكامل بين الاعتراف الاجتماعي الذي يوفره العمل وبين كثافة العلاقات الاجتماعية، موضحا بذلك أن التماسك الاجتماعي يحصل بالجمع بين شرطي الاعتراف الاجتماعي الذي يوفره العمل والتكامل العلائقي الاجتماعي.

4. تدعيم موقع المرأة المقاتلة في صناعة القرار الأسري:

تعد النساء غير العاملات أقل قدرة من النساء العاملات في اتخاذ القرار، كون عمل المرأة يغير من ممارسة السلطة ضمن محيط الأسرة؛ والمشاركة في كافة مجالات الحياة العائلية والشعور بالمسؤولية داخل الأسرة، وعلى عكس من ذلك فإن سلطة المرأة تضعف في مجال القرارات الأسرية، عندما تترك العمل أو عندما يقل دخلها، لعل هذا ما أكدته نتائج البحث الميداني، والتي سنفصل القول فيها انطلاقا من النقاط الآتية:

1.4 التقسيم الاجتماعي للأدوار بين الجنسين:

من البديهي أن تتأثر الحياة الزوجية بعمل المرأة خارج البيت، لاسيما أن العمل يفترض إعادة ترتيب الأدوار بين الزوجين فيما لو كانت الأدوار السائدة أدوار نمطية *les rôles traditionnels/traditionnels* من هنا تجدر الإشارة إلى مفهوم "المركز الاجتماعي" الذي اكتسب أهمية كبرى في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا نظرا لدوره في تحليل وفهم البناء الاجتماعي بصفة عامة، والعلاقات بصفة خاصة، خصوصا إذا عرفنا أن معظم التفاعلات الاجتماعية بين أعضاء مختلف الجماعات ما هي إلا تأثير متبادل بين المراكز الاجتماعية وليس تأثيرا متبادلا بين الأشخاص (حجازي، 1979، ص 49)؛ وبذلك يشير المركز الاجتماعي إلى الوضع الذي يشغله الشخص أو جماعة من الأشخاص داخل جماعتهم. وهنا يجب ملاحظة أن مصطلحي "المركز"

و "المكانة" الاجتماعيين غير متطابقين، فبينما تشير المكانة الاجتماعية Statut social، إلى موقع الفرد على مستوى النسق أو المجتمع ككل، فالمكانة الاجتماعية عبارة عن عدة مراكز اجتماعية يشغلها الفرد في المجتمع، وتخضع للمعايير والقيم الاجتماعية (العادلي و جمعة، 2000، ص 283).

أما مصطلح المركز الاجتماعي فيشير إلى وضع الفرد في الجماعة، ويتحدد هذا الوضع تبعا لاعتبارات، البعض منها موروث والبعض الآخر مكتسب؛ فيها الصدد يميز رالف لينتون R. Linton بين نوعين من المراكز وهما: المراكز الموروثة أو المنسوبة، والمراكز المكتسبة أو المنجزة.

بالنسبة للمراكز الموروثة فهي تلك المراكز التي يرثها الفرد من والديه أو التي تولد معه أو التي تفرضها عليه النظم الاجتماعية، وتعتبر مراكز غير إرادية أي لم تكن لإرادة الفرد دخل في الحصول عليها. وهو ما يعني أن هذه المراكز لا تتصل بقابلية الأفراد ولا بالفروق الشخصية بينهم، كما أنها لا تتطلب جهدا خاصا منهم للحصول عليها (العادلي و جمعة، 2000، ص 284).

هذه المراكز المنسوبة تحددها جملة من الأسس، إذ في كتابه "نماذج بشرية" "Human types" أشار ريموند فيرث R.Firth إلى أربعة منها أساسية تؤدي في رأيه إلى ظهور المراكز الاجتماعية الموروثة وهي: الجنس، السن، الموطن والقربا؛ ففي ضوء هذه الاعتبارات يتم التمييز داخل الجماعات الأولوية المختلفة بين مركز الذكر ومركز الأنثى (خمش، 1999، ص 140).

فضلا عن تنوعها، تتميز المراكز الاجتماعية بتباين مراتبها، حيث لا توجد جماعة يتساوى فيها جميع أعضائها في المركز، ولذلك تشمل كل الجماعات الاجتماعية على نظام يحدد أشكال وخصائص التباين بين أفرادها، ويعد هذا النظام من أهم عناصر البناء الاجتماعي لأية جماعة، تبدو فيه المراكز وقد رتبت في شكل سلم متدرج يشغلها الأعضاء بتتابع منظم، كل مركز منها يحمل معه نوعا معينا من المقام والمميزات والقوة في علاقاته بالمراكز الأخرى في الجماعة، هذا ويشير تدرج القوة إلى "الوضع بالنسبة للقدرة على إعطاء الأوامر ومدى

طاعتها". مثلاً يُلاحظ أنه بناءً على الجنس والسن حُدِّدت مراكز السلطة فيها، فبالنسبة للجنس، فقد جرت العادة أن يتم تعيين الرئيس أو صاحب السلطة من الرجال دون النساء، وأن يتمتع الذكر بالمركز السيادي دون الأنثى، وهذا لعدة اعتبارات اقتضت ذلك، منها خط النسب السائد في المجتمع، فهو أحد العناصر الحاسمة في تحديد العضو الذي تتركز بيده السلطة داخل الجماعة وكذا الثروة، فحيث تسود المجتمعات الأبوية يحتل الذكر مركزاً اجتماعياً أعلى من مركز الأنثى، حيث يعتبر الرجل هو رب الأسرة الذي يتعين عليه أن يعمل لكسب قوته يومي، في الوقت الذي تتصرف فيه المرأة بكليتها إلى تصريف شؤون البيت والإشراف على تربية الأطفال، كما يرجع تمتع الذكر بمركز سيادي، إلى التقدير الاجتماعي لذلك الجنس صاحب الأنشطة البالغة الأهمية من الناحية الاقتصادية في المجتمع.

2.4 تنظيم العمل المنزلي وتدير الحياة الأسرية والمهنية:

هناك نظرة سائدة في المجتمع مؤداها أن العمل المنزلي في مجموعه هو من اختصاص المرأة، وهذه النظرة نتجت من أن وظيفة الإنجاب ورعاية الأطفال الخاصة بالمرأة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنزل، بالإضافة إلى أن المرأة تفرغت للأشغال المنزلية في معظم المجتمعات، مع العلم أن كثيراً من الوظائف المنزلية يستطيع الزوج أن يقوم بها، أو أن يشارك فيها؛ فمشاركة الزوج في أشغال المنزل يولد إحساساً بالمساواة بين الذكر والأنثى في الحقوق والواجبات في كل المجالات، كما يتم تشريب هذه المبادئ للأطفال منذ الصغر.

فحسب السوسيولوجي بيبير بورديو إن العمل الذي تهب المرأة له نفسها والجهد الذي تبذله في المنزل والذي هو غير مأجور يعد عديم القيمة لأنه خارج فضاء السوق (Rajab, 2004, p. 2)، فالاعتراف بالجهد العسير والوقت المديد اللذين تتطلبهما نشاطات المرأة في الشؤون المنزلية يؤدي إلى تحسين نظرتها إلى ذاتها وإلى رفع شأنها في المجتمع، كما يؤدي أيضاً هذا الاعتراف إلى تصحيح نظرة المجتمع إلى الأعمال المنزلية بالذات، وعدم اعتبارها سهلة ومفروضة على المرأة (Rajab, 2004, p. 3).

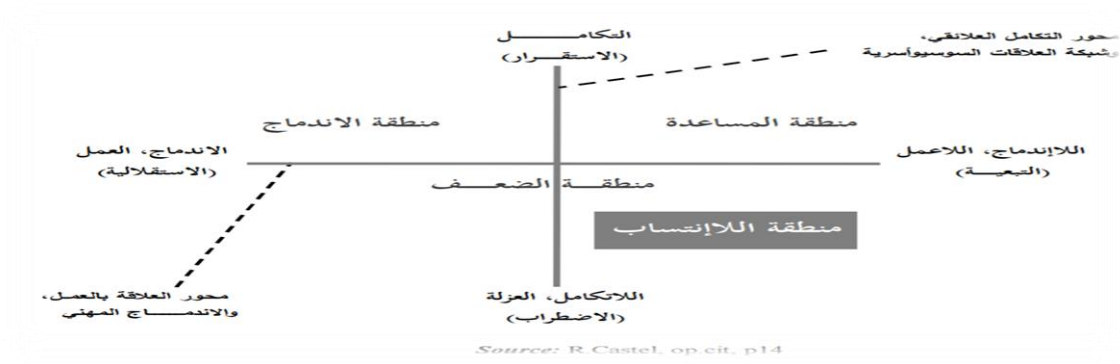
وعلى الرغم من جميع ردود الأفعال المناهضة والاعتراضات التي تنتظر إلى ما يسمى بالأعمال المنزلية على أنها مهنة زائفة أو كشكل من أشكال الاستبداد، فإنها مازالت الرئيسية للنساء سواء كنّ متزوجات أو غير متزوجات، أمهات أو ليس لهن أطفال، عاملات أو غير عاملات، فالأعمال المنزلية مهنة دون شك، لكنها مهنة كما يحلو للبعض أن يطلق عليها "ذات مظهر كاذب" كونها عمل غير مأجور إلا أنه يبذل جهدا كبيرا للقيام به. من أهم الصعوبات التي تواجهها المرأة المقاتلة، صعوبة التوفيق بين عملها المنزلي وعملها في المؤسسة أو ما يعرف بـ"التمفصل بين العمل المنزلي والعمل المهني لدى المرأة أو ما يسميه البعض بصراع الأدوار وهذا يعني أن الصراع يكون بين متطلبات البيت وتربية الأطفال لهذه الوظائف يعتبرها المجتمع منذ القديم وظائف خاصة بالمرأة وحدها ومتطلبات العمل.

بناء على ما سبق، انطلاقا من مؤشر تدبير الحياة الأسرية والمهنية للمرأة، هناك ثلاث مناطق (des zones) أساسية توضح سيرورة عمل المرأة خارج البيت وعلاقته بالعمل داخله، على النحو التالي:

أ. **منطقة الاندماج (zone d'intégration)** تكون فيها وضعية المرأة داخل المقابلة مستقرة ويكون هناك انسجام وتماسك على مستوى العلاقات الأسرية.

ب. **منطقة الضعف أو الهشاشة (zone de vulnérabilité)**: تكون فيها وضعية عمل المرأة المقابلة غير مستقرة وغير آمنة، وتكون علاقاتها الأسرية ضعيفة وهشة.

ج. **منطقة اللانتمسك (zone de désaffiliation)**: تجمع بين وجود مشاكل في تسيير المقابلة وبين المشاكل الأسرية (الطلاق، الترميل، غياب معيل...)، في هذا الوضع تحاول المرأة البحث عن مكانتها داخل العمل وداخل الأسرة، مما يوّلد لديها الشعور باللانتمسك؛ فهي لا تنتسب للأسرة التي قد تضمن لها استقرارا نفسيا وانتماء اجتماعيا، ولا للعمل الذي قد يضمن لها الاستمرار ضمن هذا الاستقرار.



3.4 النموذج الجندي لدراسة تقسيم العمل المنزلي:

وجد الدارسون للنوع الاجتماعي أن محاولات باحثي الاقتصاد النيوكلاسيكي في ما يتعلق بالعمل المنزلي لم تنجح في تفسير الصورة النمطية لتقسيم العمل المنزلي، كونها لم تتطرق إلى الكثير من العوامل النفسية، الشخصية، المؤسساتية، الثقافية، الاجتماعية وغيرها... وفي ضوء هذه الانتقادات جاء الباحثون النسويون ليبينوا أن هذا التقسيم النمطي للعمل المنزلي هو أكثر انعكاساً للخيار العقلاني وتوفير الوقت، بل إنه تعبير رمزي عن علاقات النوع الاجتماعي، حيث وصف النسويون تقسيم العمل المنزلي على أنه عملية جنسانية تُعطى فيها المرأة الحصة الأكبر من مجمل العمل المنزلي بغض النظر عن كونها تعمل خارج المنزل.

يبدو أن الدارسين للعمل المنزلي في فترة التسعينات من منظور جندي قد أخذوا في الاعتبار إضافة إلى التفاعلات بين النوع الاجتماعي داخل الحيز المنزلي، العوامل الخارجية المؤثرة في هذه التفاعلات (Coltrane, 1996, p. 275)، حيث يمكن إجمال النظريات الجنسانية بنظريات التركيز الجندي، والنظريات حول التأثيرات المؤسساتية، ونظريات الأخلاقيات والخصائص النفسية والعلاقات الاجتماعية، ونظريات الوعي بالعدالة.

تتضمن **نظريات التركيز الجندي** الاتجاهات الرمزية والسلوكية للنوع الاجتماعي، وترتبط مباشرة بكل من مفهوم الذكورة والأنوثة في المجتمع، والهوية الجنسانية التي يحاول كل من الذكر والأنثى الحفاظ عليها، وتفترض بأن كل من النساء والرجال يقومون بأعمال مختلفة تؤكد وتعزز وتعيد إنتاج الذوات الجنسانية ونظام التفاعل الجندي

ذاته (Coltrane, 1996, p. 407) ، من أهم هذه النظريات نجد نظرية ممارسة الجندر doing gender، التي أطلقها West and Zimmerman سنة 1987، إذ ترى أن الجندر هو نتيجة الممارسات والتصرفات الاجتماعية اليومية التي تقنن مفهومي "الذكورة" و "الأنوثة"، وهو نتاج للنظام الاجتماعي إضافة لكونه معززا له، ويرون أن ممارسة الجندر عملية روتينية منهجية ومتكررة تحدث وتتمثل من خلال التفاعل اليومي الاجتماعي، وهي رغم كونها تبدو عملية "طبيعية" إلا أنها سياق اجتماعي وسلوك اجتماعي منظم، بحيث يكون من المفروض اجتماعيا على كل فرد ممارسة أدواره وفقا لهويته الجندرية التي يمثلها جنسه.

فالرجال يميلون لاستخدام مواردهم الاقتصادية الخاصة كنقاط قوة في عملية التفاوض من أجل التملص من العمل المنزلي أكثر مما تفعل النساء، وقد يفسر ذلك على أن الرجال يفضلون المساومة على هذه الأعمال، أيضا لنفس السبب "حماية لهويتها الجندرية"، كون المجتمع يتوقع منها ك"أنثى" أن تكون مسؤولة عن هذه المهام، ففي كثير من الحالات يحاول كل من الرجال والنساء عدم الذهاب أبعد مما هو متوقع منهم تبعا لهوية النوع الاجتماعي التي قررها لهم المجتمع. ومن أمثلة ذلك نجد مفهوم gatekeeping لكل من Allen و Hawkins سنة 1999، الذي يتمحور حول مجموعة من المعتقدات والسلوكيات التي تحول دون وجود عمل تشاركي بين الأزواج في المهام المنزلية، وتقلل من فرص الأزواج في الخوض في العمل المنزلي ورعاية الأطفال وتطوير مهارتهم في ذلك، كون الزوجة من دون وعي أو إدراك، تعتقد أن المنزل هو حيزها الذي يجب أن يكون خاضع لإدارتها وإشرافها، بالتالي تدقق في كل تصرفات الزوج وتعطيه التعليمات وتتذمر من عدم إنجاز المهام كما يجب (كنعان، 2014، ص 20).

كما يمكن تفسير تقسيم الأدوار المنزلية المبنية على النوع بنظرية التأثيرات المؤسسية، باعتبارها مقارنة تركز على القيود التي تُفرض على الفرد من قبل مؤسسات الاقتصاد الرسمي، والمؤسسات غير الرسمية، وخدمات الدولة، وأماكن العمل وغيرها (أي النظام الخاص بالدولة ككل وكيفية تعامله مع احتياجات النوع الاجتماعي

والأفراد). كما تقوم بتحليل هذه المؤسسات على أساس الطبقة، العرق، الدين، والنوع الاجتماعي، وتتفي افتراضات السوق والخيار الفردي الحر (Coltrane, 1996, p. 36) ، لأنها تعطي أهمية أكبر للسياق الاجتماعي الوطني من أجل فهم سلوك الأفراد وتفاعلاتهم داخل الأسرة، وهي مبنية على فكرة أن العوامل البنوية والثقافية تحدد الطريقة التي يتصرف بها الأفراد داخل المنزل خصوصا كيفية تقسيمهم للأعمال المنزلية.

كما أن السياق السياسي له هو الآخر دورا مهما في تشكيل السياق العام، ويؤثر بشكل واضح على السلوك داخل المنزل، وفقا ل Geist غيست سنة 2005، فإن البلدان ذات الأنظمة المحافظة ليس شائعا فيها المساواة في تقسيم العمل المنزلي بين الأزواج، لكن ذلك قد يكون شائعا في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية اجتماعيا والتي تهتم بالمساواة المبنية عن النوع وفي الدول ذات النظام الليبرالي المعروف بتركيزه على الفرد (Geist, 2005, p. 41).

ومنه فإن، السياسات الاجتماعية الداعمة للمساواة بين الجنسين قد تساعد كثيرا في التأثير على سلوك الأفراد تجاه مساواة أكثر في تقسيم العمل المنزلي، خاصة إذا رافق ذلك دعما من المؤسسات الوطنية وأماكن العمل.

ينبغي الاستناد كذلك في تحليل علاقة العمل المنزلي بمفاهيم مثل علاقات القوة، التمييز، الثقافة العامة، الدين، والاقتصاد المنزلي، وما إذا كانت الأعمال المنزلية تعكس الاهتمام أم الاضطهاد على نظرية الأخلاقيات والخصائص النفسية والعلاقات الاجتماعية، فحسب هذه النظرية تلعب التنشئة الاجتماعية دورا أساسيا في افتراضات ومفاهيم الأفراد (Coltrane, 1996, p. 56) ، وفقا Grzela و Bouchard، فإن التوجه الفكري تجاه النوع الاجتماعي المستند إلى نظريات التنشئة الاجتماعية، يفترض وجود علاقة عكسية ما بين السلوك التقليدي والمساواة في تقسيم العمل المنزلي. ويعتبران هذا التوجه ضروريا لتفسير الأسباب وراء بقاء التقسيم التقليدي بالرغم من زيادة تعليم المرأة وفرص عملها، ومشاركتها الفعلية في سوق الشغل.

في السياق ذاته، ينبغي أن نجعل من عملية المساومة عملية ضرورية لتغيير ما يعتبره المجتمع حسب وصف بيير بورديو "دوكسا"، بديهي وملزم وغير قابل للنقاش، وجعله موضوعا للنقاش والظعن والمساءلة، فمثلا قد تساعد العوامل الاقتصادية في جعل الأفراد يتقبلون تحدي العادات الاجتماعية، مثل مسألة عمل المرأة، لوجود منفعة اقتصادية ومادية منه، غير أن الأفراد وحدهم غير قادرين على تحدي العادات بل يجب أن يحصل أولا تغيير في الرأي العام للمجتمع ككل. ولفهم أكثر نستطيع استحضار مفهومي "العدالة المدركة" و "الوعي بالعدالة"، أي مدى إدراك الأشخاص وشعورهم بعدالة توزيع الأدوار المنزلية، فالنساء والرجال لديهم إدراكات معينة أو معتقدات عن الحقيقة الملموسة، فالكثير من النساء عبّر عن كون حصصهن من العمل المنزلي حصص "عادلة" بالرغم من كونها تشكل أكثر من ثلثي العمل المنزلي، كما أن هناك نساء أخريات في المقابل يرين أن الحصص غير متساوية وغير عادلة.

يبدو أن هذا الاختلاف في الإدراك لعدالة التوزيع مصدره الأساسي اختلاف التوجهات الجندرية لدى الأفراد ومدى وعيهم بمفهوم العدالة بين الجنسين، وقد يكون لاختلاف الظروف الحياتية والعلاقات الزوجية والأسرية علاقة وطيدة بالموضوع، إذ نجد تفاوتاً بالآراء نتيجة "الاستجابة للمنفعة المدركة" أي كيف يستجيب الأشخاص لمنفعتهم ومصالحهم الخاصة، إذ نجد أن النساء غالبا ما لا يفكرن بمصلحتهن الشخصية، بل يتمحور تفكيرهن الأكبر حول مصلحة الأسرة وإن كلفها الأمر أن تشتغل خارج وداخل البيت.

نخلص إذن إلى أن من بين العوامل التي تؤثر في تقسيم العمل المنزلي هي "الإيديولوجيات حول أدوار النوع الاجتماعي" لدى الزوجين ولدى الوسط الاجتماعي الذي يعيشان فيه، حيث أن الإيديولوجيات التقليدية التي حددتها المنظومة الاجتماعية حول تقسيم الأدوار قد تكون سببا رئيسيا في كون الزوج يقوم بعمل منزلي أقل، ولنفس السبب قد تتقبل بعض النساء العمل المنزلي على أنه مهمتها الطبيعية كون ذلك ظاهرة مجتمعية وإن كانت تشتغل خارج البيت، خصوصا إذ كان الزوجان أو أحدهما على الأقل يحمل هذه الأفكار ومتشربا لها، فمثلا الزوجة

التي تحمل أفكارا تقليدية لا تحاول الدفع باتجاه تغيير التقسيم كونها قد تراه عادلا أو أمرا طبيعيا. إلا أن هذه الإيديولوجيات قد تتفاوت وفقا للعادات والتقاليد الاجتماعية والتنشئة وغيرها من العوامل. وإن كيفية إدراك الزوجين لمفهوم العدالة في توزيع الأدوار يعتمد بشكل أساسي على مفاهيم وتصورات الأشخاص تجاه النوع الاجتماعي والهوية الجندرية، ومدى وعيهم بمفهوم العدالة بين الجنسين.

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجهها النساء المقاولات

1. المرأة المقاولة وعائق السقف الزجاجي:

تعتبر الموارد البشرية اليوم وأكثر من أي وقت مضى، الورقة الرابحة التي يمكن لأي مؤسسة استعمالها للبقاء والصمود في وجه التغيرات التي يعرفها سوق الشغل، وعلى ضوء ما تعرفه بيئة الأعمال من اشتداد للمنافسة، وحتى تتمكن أي مقاولة بغض النظر عن حجمها أو طبيعة نشاطها من البقاء، فإنها مطالبة باستثمار كافة مواردها البشرية من رجال ونساء، إلا أن تحقيق الهدف مرهون بمدى قدرتها على تجاوز أية عراقيل من شأنها أن تحول دون استثمار طاقاتها وكفاءاتها بالشكل والتوقيت المناسبين.

بالرغم من سعي المرأة إلى تطوير مهاراتها العلمية، حتى تكون جديرة بدخول سوق الشغل، وتقاسمها نفس الظروف وتعرضها لنفس الضغوط التي يتعرض لها الرجل، إلا أن حضورها وتقلدها لمشاريع كبرى بقي محدودا، وبالموازاة مع هذه الظروف، فلقد ترتب عن التغيرات الحاصلة في متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، اقتحام المرأة مجال العمل، وفي مختلف القطاعات، إلا أن الواقع العملي يثبت أنه على الرغم من تسليح المرأة بحقيبة معرفية مهمة من خلال استفادتها من الحق في التعليم، وبالرغم من الحماية القانونية للمرأة وتكريس حقها في العمل كحق إنساني، إلا أن ولوج المرأة عالم المقاولة بقي حبيس معتقدات خاطئة ألصقت بها، وعراقيل مختلفة الأشكال تقف حاجزا أمام إثبات الذات، والإمكانيات، والمهارات.

يمكن اختزال هذه العراقيل فيما يصطلح عليه بـ "السقف الزجاجي" plafond de verre/glass ceiling، باعتباره ظاهرة خفية تعيق من التقدم الوظيفي للمرأة في مجال العمل، بما في ذلك المرأة المقاوله رغم كفاءتها أو تفوقها على الرجل في المجال ذاته، إلا أن اعتلاءها يصطدم بسقف وهمي غير مرئي invisible، يعبر عن حواجز اصطناعية أساسها التقاليد والأعراف، ولقد استُخدم هذا المصطلح لأول مرة من طرف "كارول هيموتز" و"تيموثي سكلهردت" عام 1986، في دورية وال ستريت، وعرفه مكتب العمل بحكومة الولايات المتحدة، بأنه " تلك الحواجز المصطنعة الناتجة عن تحيز اتجاهي أو تنظيمي يمنع الأفراد المؤهلين من الوصول إلى مناصب عليا في منظماتهم (موفق وهيش، 2015، ص 246)، وفي ذلك إشارة إلى غياب الأسباب الموضوعية التي تمنع المرأة الوصول إلى المناصب العليا، وبالتالي فهو نتاج للأفكار المسبقة والانطباعات الشخصية التي تقصي المرأة عن المراكز التنفيذية العليا.

وهناك كذلك ما يسمى بـ "الجدار الزجاجي"، paroi de verre/ glass wall، كدلالة على الحواجز غير المرئية الأفقية التي تمنع المرأة من الحركة أفقياً على المستوى الوظيفي بسبب التمييز على أسس مختلفة، وبالتالي تمنع المرأة من الوصول إلى الأقسام الإستراتيجية والتي من خلالها يمكن الحركة عمودياً وصولاً إلى المراكز العليا.

بالإضافة إلى الأسباب التي تمنع المرأة من الوصول إلى مهن عليا مقارنة بالرجل نجد:

تقسيم مجال المقاوله إلى مجالات ذات علاقة بالنساء وأخرى بالرجال، حيث غالباً ما تشغل المرأة وظائف متدنية المهارات والأجر، في حين يشغل الرجال الوظائف العليا ذات الأجر المرتفع والامتيازات الكبيرة، فنادراً ما نجد المرأة في مناصب عليا ذات أبعاد إستراتيجية.

تتعرض المرأة لعدة انتقادات إذا أخطأت، بدرجة أكبر مما يتعرض له الرجل، كما تكون مكافأتها غير عادلة قياساً بالرجل إذا كان أداؤها جيداً، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف ثقتها بنفسها، كذلك غياب أو قلة المرأة النموذج،

حيث أن هناك العدد القليل من النساء في مواقع المسؤولية والسلطة الإدارية، لذلك فإن المرأة التي ترغب في إنشاء أو إدارة مقالة غالبا ما يتولد لديها تصور مسبق حول احتمال فشلها.

_ غياب الدعم النفسي من قبل الأسرة والزملاء، فغالبا ما يُظهر هؤلاء عدم إمكانياتها للأعمال الصعبة معللين ذلك بأن المرأة بطبيعتها أقل رغبة وأقل قدرة على أن تكون مديرة لمشروع شخصي أو مشترك، حيث احتمال عدم التوافق بينها وبين الرجال المرؤوسين أو الذين يكونون تحت مسؤوليتها أكثر مما لدى الرجل.

_ ضغط العادات والتقاليد الموروثة، كونها تعتبر خروج المرأة للعمل تكررا وتنصلا عن عاداتها وتقاليدها، وأن الرجال خلقوا ليكونوا قادة وأن المرأة يجب أن تقوم بدورها "الطبيعي" داخل البيت، فهم يرفضون فكرة المرأة القيادية لأن متطلباتها والتزاماتها تتعارض في نظرهم مع العادات والتقاليد المتعارف عليها.

_ العوامل الاجتماعية: إضافة إلى العوامل التي تم ذكرها سابقا نجد أن الأسرة تشكل إلى جانب العادات والتقاليد عامل ضغط يعيق من الوصول إلى المناصب العليا، حيث غالبا ما يلقي تولي المرأة للمناصب القيادية معارضة من طرف أفراد الأسرة، نظرا لما تطرحه هذه المناصب من تحديات كالتأخير، السفر، اجتماعات وعمل في أيام العطل.

_ عوامل تنظيمية: إذ "تعد ثقافة المقولة" هي الأساس في تحديد قواعد السلوك، باعتبارها مجموعة من القيم المشتركة، المعتقدات التي تتفاعل مع الأشخاص داخل المقولة، ومن أهم المعوقات التنظيمية نجد، عدم تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في الوصول إلى المراكز الإدارية العليا، ضعف فرص تأهيل وتدريب المرأة، عملية تقييم أداء المرأة العاملة تكتنفها الكثير من التحديات التي يترتب عليها التمييز في أحقية المرأة للترقية والتقدم وفقا لقابليتها وكفاءتها، حيث يعزى الأداء العالي المتحقق من قبل المرأة إلى عوامل غير موضوعية: مثل الحظ بدلا من القدرة والكفاءة، بالإضافة إلى اعتماد بعض الرؤساء على آرائهم الشخصية وانطباعاتهم الخاصة والمتأثرة بعاداتهم في

الحكم على أداء المرأة، حيث يتصور بعض الرؤساء أن المرأة غير مؤهلة لتحمل مسؤوليات كبيرة، وأن المرأة سلبية ومغرقة في التقاعس عن أدائها لواجباتها الوظيفية مقارنة بالرجل.

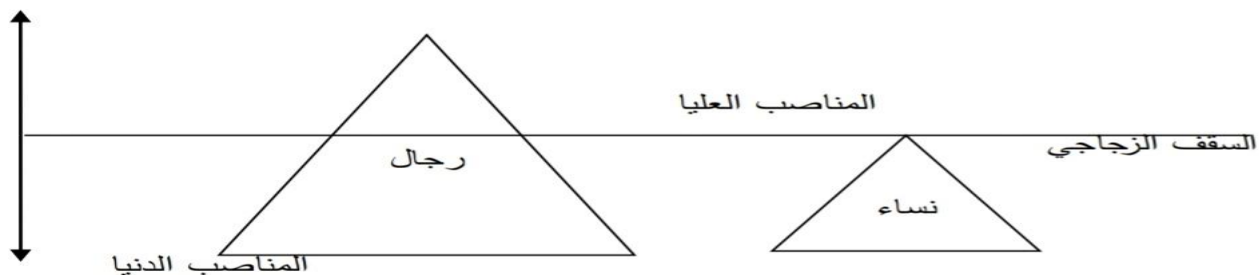
عوامل شخصية: وهي معيقات مرتبطة بالمرأة ذاتها، بتكوينها النفسي، وبمؤهلاتها العلمية ومهاراتها التي تحول دون ممارستها للسلوك القيادي، فتدني رغبة المرأة في العمل بالوظائف العليا التي تتطلب العمل لساعات متأخرة، والخوف من الفشل، وعدم الثقة بالنفس، يمنعها من الوصول إلى المناصب القيادية.

2.1 الآثار المترتبة عن ظاهرة السقف الزجاجي:

يترتب عن ظاهرة السقف الزجاجي العديد من الآثار سواء على صعيد النساء المقاولات أو على المقاولات ذاتها، ويمكن إبراد ذلك في النقاط التالية:

التأثير على رأس المال الفكري للمقولة، وذلك على اعتبار أنه يمثل "مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون قدرات عقلية متميزة، عناصرها: معرفة، مهارة، خبرة، قيم؛ يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات الفكرية، لتحسين أداء عمليات المقولة وتطوير مساحة إبداعاتها، بشكل يحقق لها علاقات فاعلة مع جميع الأطراف المتعاملة معها، لذلك يمكن القول أن ظاهرة السقف الزجاجي تساهم في اضمحلال وضمور رأس المال الفكري للمقولة.

التأثير على قدرة ورغبة النساء المقاولات، واللاتي يدرن مشاريع مختلفة على الإبداع باعتباره يعبر عن قدرة الأفراد على الابتكار وتبني وطرح أنشطة وأفكار جديدة في المقولة، الأمر الذي ينتج عنه توقف فاعلية المقولة على تحقيق أهدافها، وتدني أدائها، وبالتالي تراجع قدرتها على المنافسة.



تماشياً مع هذا الطرح حاولت فريسكا، أن تبين أنه لا وجود للسقف الزجاجي الذي زعمنا إقراره سالفاً، بقدر ما هناك أرضية لزجة " sticky floor"، لصيقة بمعتقداتنا، وفرضياتنا، وسلوكياتنا التخريبية التي تُقوّض ليس فقط قدرتنا، ولكن قدرة النساء الأخريات على تحقيق أهدافهن المهنية وتحسين أدائهن الوظيفي وتعظيم القيمة التي قد تقدمها النساء إلى فرقهن ومنظماتهن، فهذه الأرضيات تستمر في جرحهن كلما حصلن فيها على سلم، وتفسر فريسكا هذه المرة ذلك، ليس انطلاقاً من وجود السقف الزجاجي glass ceiling، أو الجدار الوهمي غير المرئي المبني على النوع Gender، والذي يمنع النساء من تقلد مناصب عليا مماثلة لتلك التي يشغلها الرجال، وإنما انطلاقاً من علاقة النساء ببعضهن البعض، إذ تميل بعض النساء إلى جر الأخريات إلى الأسفل، وسحب البساط من تحت أقدامهن بدل مد يد العون لهن.

بهذا تصبح نظرية "الأرضية اللزجة" بمثابة الأخ الشرير "للأسقف الزجاجية" " the evil brother of glass ceiling"، في تعبيرها عما آلت إليه أوضاع النساء داخل فضاء الشغل.

3.1 التنشئة الاجتماعية وإشكالية تكافؤ الفرص بين الجنسين في الولوج إلى المقولة:

على الرغم من تحسن أوضاع المرأة في العمل ودخولها إلى معظم القطاعات الاقتصادية، إلا أنها مازالت تعاني من معضلة التمييز بينها وبين الرجل وعدم التكافؤ بينهما في الفرص والمواقع. والمشكلة هنا لا تكمن في التفرقة والتمييز بين النوعين فحسب، وإنما في ضعف الاقتصاد الوطني الذي تهدر فيه قواه البشرية، فمشاركة المرأة في العمل ما زالت متدنية مقارنة بالرجل خاصة في الولوج إلى المقولة.

يبدو من دستور 2011 أن هناك إرادة في المغرب تتحو صوب تمتيع المرأة إسوة بالرجل بكل الحقوق والحريات على قدم المساواة. إلا أن الواقع معضداً بمجموعة من التقارير الرسمية وغير الرسمية، يفيد بأن صورة المساواة بين الجنسين في شتى المجالات يغزوها السواد.

فالمجتمع الدولي نزع منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، إلى الاعتراف بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة، وكانت أول مرة سيُنصّ فيها على مفهوم "التمييز بين الجنسين" في ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945، إذ نصّ في مادته الأولى على احترام حقوق الإنسان من غير تمييز للجنس أو اللغة أو الدين... منذ ذلك الوقت والعالم يعمل على حظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عمل توجّهه اتفاقية سيداو لسنة 1979، التي صادق عليها المغرب سنة 1993، ولم يُنشر ذلك بالجريدة الرسمية إلا سنة 2001 مع الكثير من التحفظات، رُفع البعض منها سنة 2011.

إذ أننا نجد شرخا شاسعا بين التطور القانوني والتطور الاجتماعي يستحيل معه تغيير المجتمع بموجب مراسيم قانونية، ذلك أن الترسنة القانونية التي تجري مطابقتها أكثر فأكثر مع المعايير الدولية، تتطلب آليات للتطبيق تؤثر في جيوب المقاومة ضد التغيير عبر سياسات اجتماعية واقتصادية ملائمة.

لقد بدأت ملامح التمييز المبني على النوع في الأدوار والعلاقات في كيان الأسرة حيث ظهرت هناك فروق واضحة في التعامل بين الجنسين داخل هذه الأسر التي تطورت جيلا بعد آخر ولكنها احتفظت بتقاليد أسرية خاصة حيث تمتاز عن بقية الجماعات الأخرى الموجودة في صلب المجتمعات، بكونها حافظة لكافة المؤثرات الثقافية والذهنية والعادات والرموز والدلالات الاجتماعية، هي باختصار ذاكرة المجتمع، فمنذ نشأتها الأولى وهي لازالت تلعب هذا الدور وأي تطور يطال بنيتها لن يغير من وظائفها الأساسية، ولم يغير في طبيعة علاقات السلطة في صلبها.

إن التنازلات التي تقدمها المرأة للانسجام مع نمط الحياة السائد أفقدها بالتدريج وعلى مر الزمن قوتها على التحمل واستقلاليتها، مما جعلها تعتاد على نمط الحياة التقليدي السائد، وكذا عدم صلاحية المرأة للعمل في مواقع معينة هو سبب حالة العبودية التي نشأت عليها فأتلقت مواهبها وإمكاناتها، الشيء الذي أدى إلى تقهقر

وضع المرأة وفقدانها دورها الحيوي في المجتمع، وهذا نتاج للتنشئة الاجتماعية الأبوية التي تدعم تفوق الرجل على مستوى الواقع والسلوك أولاً، وتدعم تفوقه على المرأة ثانياً منذ اللحظة التي يعي فيها أنه ذكر وأنها أنثى.

كخلاصة يمكن القول، إن التغيير الجذري للنظام الأبوي والهيمنة الأبوية التقليدية لا يتم بتغيير علاقة السلطة بين الرجل والمرأة على مستوى الممارسة العملية في الواقع الاجتماعي؛ وذلك من خلال تغيير الأطر الاجتماعية التي تحيط بعملية التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها، وخلق قنوات تربية تقوم على المساواة التامة بين الذكر والأنثى منذ الولادة مروراً بعملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة ثم التربية والتعليم ومختلف مؤسسات المجتمع وعلى جميع مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذا تعديل القوانين المدنية والأعراف... هذا كله سيساعد في تغيير بنية العائلة الأبوية التي هي الوحدة الأساسية لتغيير بنية المجتمعات المهيمنة على مجتمعات العالم بأسره وينسب متفاوتة.

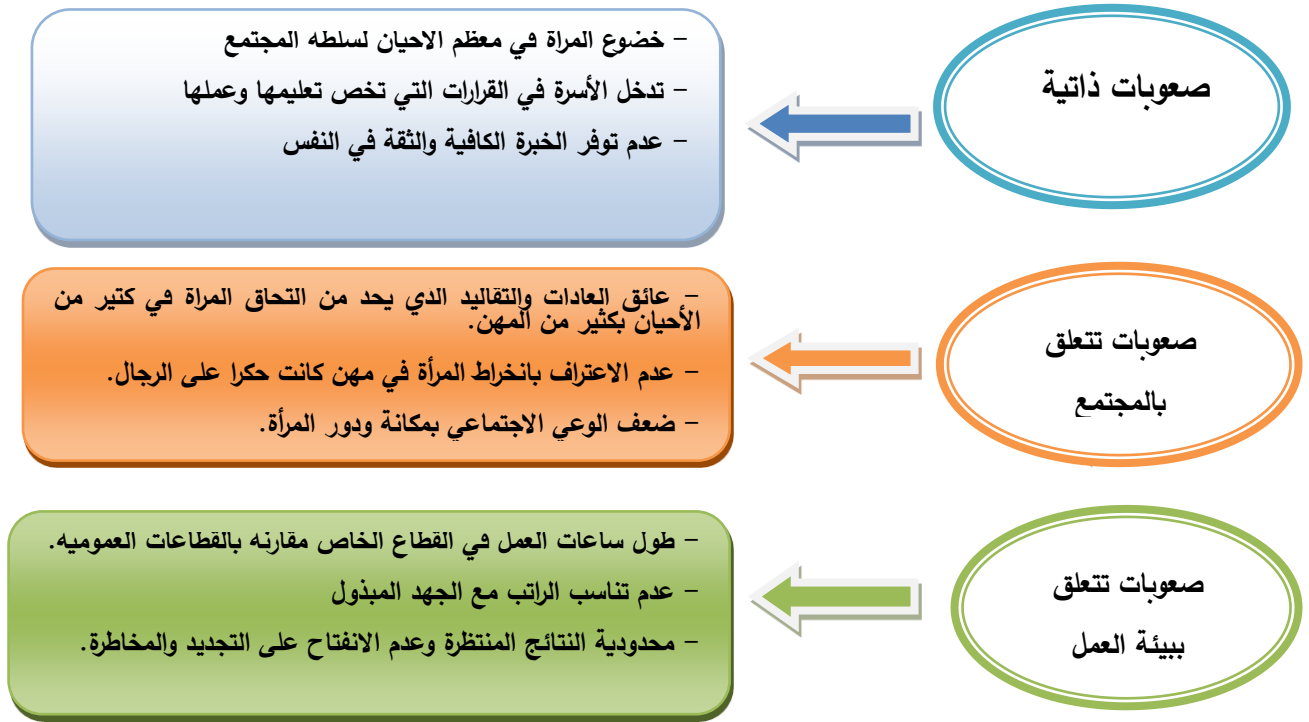
4.1 التمثلات الاجتماعية وانعكاسها على المرأة المقاتلة:

في محاولة تحديث المجتمعات لنفسها، ثم محاولة تغيير النظرة للمرأة وشكل العلاقات التقليدية بين الذكور والإناث، من المطالبة بالحق في تعليم الإناث إلى حق الخروج إلى العمل، وبالتالي خروجها من حصرها في مجالها الخاص والمحدود إلى المشاركة في المجال العام، هذه العملية صاحبت التناقضات والصراع بين النظرة التقليدية ما قبل التحديث، والنظرة التي رافقت محاولة التغيير التحديثية، مما أدى إلى رؤيتين متناقضتين لنظرة المرأة داخل المجتمع.

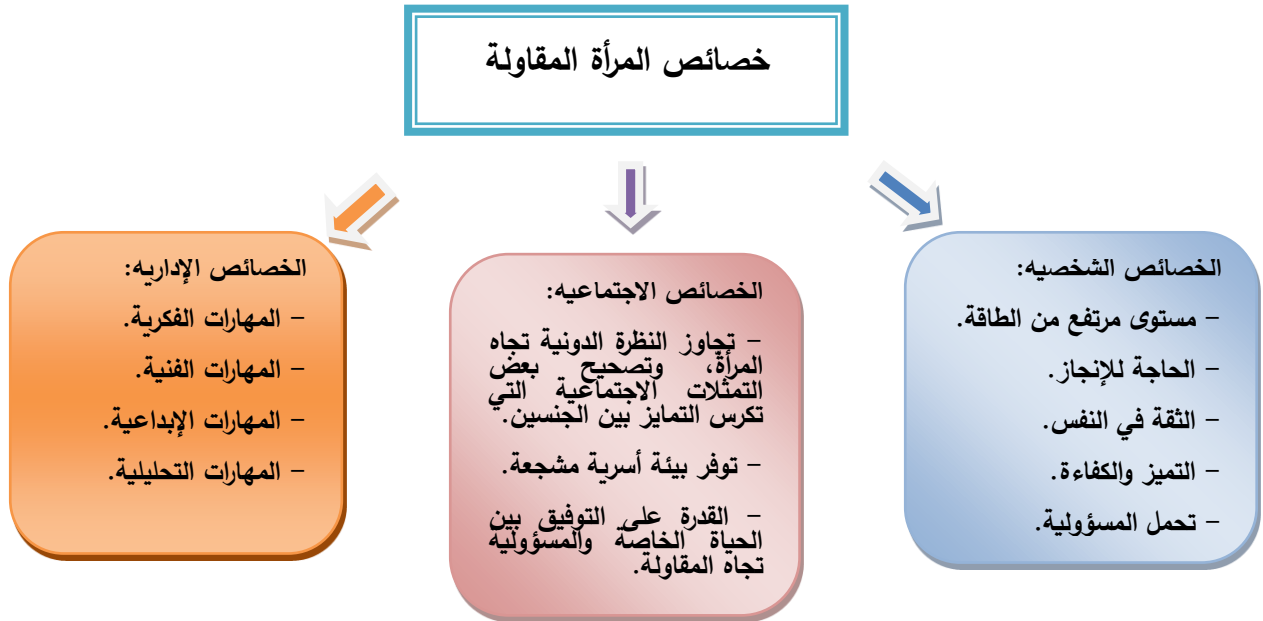
إن الوضعية الهامشية، التي تعيشها المرأة العاملة رغم الإنجازات التي حققتها، هي نتاج لآلية مزدوجة للتفكك، تشمل اللااستقرار في العلاقات الاجتماعية، وتلخص القول التالية نموذج كاستل النظري حول هذه المسألة: "أنا لا أنظر للعمل هنا باعتباره وسيلة تقنية للإنتاج، وإنما باعتباره عنصراً جوهرياً لمشاركة الأفراد في البناء الاجتماعي. إذ يوجد ارتباط وثيق بين الموقع الذي يحتله الفرد ضمن العمل المقسم اجتماعياً وبين الموقع الذي

يحتله الفرد ضمن شبكات العلاقات الاجتماعية وأنظمة الحماية التي تحمي الفرد ضد مخاطر الحياة (Castel, 1995, p. 12).

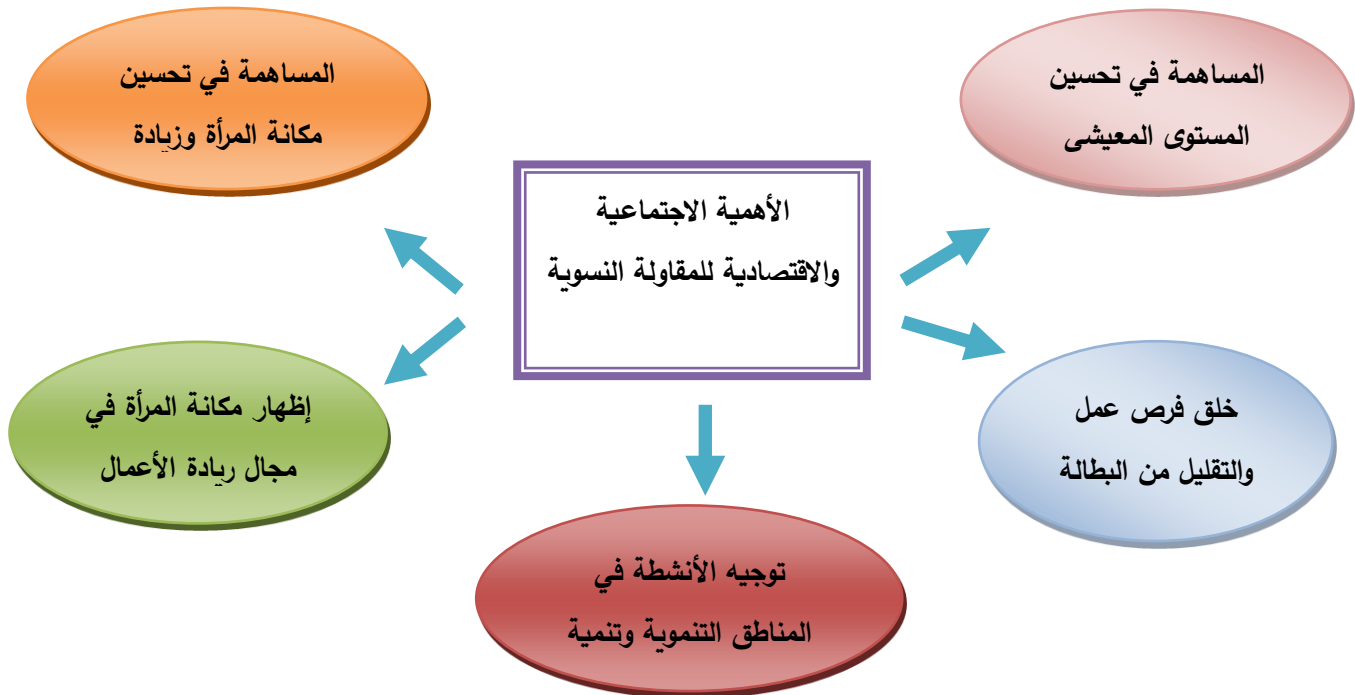
5.1 الصعوبات التي تواجهها المرأة المقاتلة:



لتجاوز الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة:



الإضافة النوعية للمقاولة النسوية:



المبحث الرابع: تحليل المعطيات الإحصائية عل ضوء الفرضيات

✓ التحقق من صحة الفرضية الأولى:

استنادا إلى معالجة البيانات الإحصائية التي تم تجميعها وتفرغها، واعتمادا على المعطيات الميدانية الخاصة بالجدول الكمية والتي تهدف إلى قياس الفرضية والتحقق من صحتها، توصلنا إلى أن الفرضية الأولى والتي تهم "التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي عرفها مجتمع الدراسة ودورها في ولوج المرأة مجال المقولة"، ذات دلالة إحصائية وذلك انطلاقا من نتائج جداول البحث الميداني الذي تقدمنا بتحليلها سالفًا، انطلاقًا من المؤشرات التي اعتمدناها كأرضية من أجل معرفة مدى تعلق هذه المؤشرات بالموضوع المدروس.

إذ اتضح أن مؤشر الفئات العمرية ومجال إقامة المبحوثات والحالة الاجتماعية لهن، وكذا المستوى التعليمي لآبائهن وأمهاتهن، والمستوى التعليمي للأزواج بالنسبة للنساء المقاولات المتزوجات، والنشاط الاقتصادي للآباء والأزواج، ثم الدوافع وراء تأسيس المبحوثات لمقاولاتهن؛ ساهمت _ هذه المؤشرات _ في استيضاح مدى تأثيرها على ولوج المرأة مجال المقولة، بعبارة أخرى فإن التغيرات التي عرفتها البنى الاجتماعية سواء في ما يتعلق بارتفاع المستوى التعليمي، والنزوح حول المجال الحضري، والانتقال من التبعية الاقتصادية نحو البحث عن الاستقلالية الاقتصادية والتي تفتح الأبواب من أجل البحث عن المكانة الاجتماعية وتحقيق الذات، كلها مظاهر مهّدت التفكير من أجل تأسيس النساء لمقاولاتهن وعدم الاكتفاء بشغل وظائف عمومية.

على هذا الأساس نستنتج أن الفرضية الأولى التي تعتبر أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وثقافية،

سببا في ولوج المرأة إلى المقولة، هي فرضية تم إثباتها امبريقا.

✓ التحقق من صدق الفرضية الثانية:

فيما يخص الفرضية الثانية والتي تُعنى بتمظهرات هشاشة الحضور النسوي داخل المقولة، فيمكن القول اعتماداً على نتائج البحث الميداني، أن هذا الحضور لا زال هشاً ومحدوداً، نتيجة استئثار المجتمع لتصورات ثقافية جندرية تقصي دور المرأة وتحجم من مرئيتها وتدفعها نحو المجال الخاص المغلق، الذي ينتج باستمرار نفس الأنماط والتصورات المخيالية المستبطنة، وهذا ما دفع بعض النساء إلى البحث عن فضاءات بديلة للانعتاق والتحرر، تجلت في تأسيس المقولة والعمل على إنجاحها. والتي ثبتت لنا ميدانياً أنها أتاحت لهن حيزاً مفتوحاً ومرناً، مكنهن من الولوج access والحركية mobility من دون إكراهات، كما أدى إلى استنبات مسارات بينية تتجه نحو التكافؤ رغم ما يطرحه ذلك من صعوبات.

ويمثل هذا الحضور النسوي الباهت امتداداً لظاهرة الأسقف الزجاجية التي سبق الحديث عنها، والتي تحول دون الوصول المُشرف للمرأة إلى مجالات مهنية مرموقة، وبالتالي فإن فرضية هشاشة الحضور النسوي في المقولة تظل قائمة ما دام المجتمع يبيح كل أشكال التمييز بين الجنسين.

✓ التحقق من صدق الفرضية الثالثة

تعد الفوارق بين الجنسين من أكثر التحديات إلحاحاً في عالم العمل اليوم، ففي جميع أنحاء العالم، تقل نسبة مشاركة النساء في سوق العمل عن مشاركة الرجال. وحتى بعد الانضمام إلى القوى العاملة، تبقى فرصهن في إيجاد عمل أقل من فرص الرجال، وفعلياً لا تزال فرص تأسيسهن لمشاريعهن مقيدة.

وبتحليل البيانات الممتدة من الدراسة الميدانية يتضح من خلال الجدول رقم 41 المتعلق بقياس مدى تأثير نظرة المجتمع على عمل المرأة والأسباب الكامنة وراء ذلك، أن أكثر من 90% من المستجوبات أجبن أن نظرة المجتمع كانت مجحفة وغير منصفة لهن مقارنة مع بالرجال، الذي عملت الصور النمطية المتجذرة في الذهنات على منحه كل الامتيازات، وسحب البساط من النساء على حساب هؤلاء الرجال.

بالإضافة إلى ذلك، يبين الجدول الذي اهتم مدى تقبل أفراد العائلة فكرة تأسيس المقولة من طرف المبحوثات إلى كون ما يقارب 39% من عائلات المستجوبات تقبلن ذلك بصعوبة، وهذه نسبة دالة ويمكن إدراجها في بعض التمثلات التي تحملها بعض الأسر عن عمل المرأة والتطلع نحو الاستقلالية المادية، وهذا ما يجد امتدادا له في الجدول رقم 33 والخاص بتمثل المحيط الاجتماعي بشكل عام لعمل المرأة كمقولة إذ اختلفت الإجابات بين إعجاب وتقدير وبين سخرية ولا مبالاة.

الأمر الذي يؤكد أن هذه النتائج جاءت موائمة وما جاءت به الفرضية الخاصة بتأثير مجموع القيم والعادات والتمثلات الاجتماعية على مدى حضور المرأة داخل المقولة

✓ اختبار صدق الفرضية الرابعة:

تتحقق المساواة بين الجنسين لكل من الفتيان والفتيات بواسطة ممارسة حقوق متكافئة وتقاسم المسؤولية في مراحل مبكرة، بيد أن هذه الممارسات كثيراً ما تتعارض مع قيم المجتمع ومع الأعراف الثقافية والتي يجب تحليلها بعناية في إطار السياق الاجتماعي للمجتمع.

ما يقارب 64% من المستجوبات أجبن بعدم وجود مساواة بين الجنسين داخل الأسرة، حيث يتم التعامل مع الذكر والأنثى وفق ما حدده المجتمع مسبقاً، لتصبح كل الأدوار المنوطة بالجنسين مبنية اجتماعياً، ومنه تعمل الأسرة على تكريس اللا مساواة في تربية الأبناء، حيث يتشبع الرجل ثقافة العمل والمثابرة، والاعتماد على الذات، ويتشرب فكرة أن يكون قيادياً داخل المجتمع، الأمر الذي يفتح المجال أمامه لبلوغ مناصب يشكل فيها المركز، في حين تشكل المرأة فيها الهامش.

نضيف كذلك مسألة اتخاذ القرار داخل الأسرة التي أبانت عن غياب هذه المشاركة في صفوف النساء مقارنة بالرجال حيث أوضح الجدول رقم 38، وكذا الجدول رقم 39 أن النساء قلماً يشاركن في اتخاذ القرار حتى

وإن كنّ يتوفرن على مستوى تعليمي مرتفع، فهن يساهمن في صنع القرار الأسري إما أحيانا أو نادرا؛ يعتبر ذلك وجها آخر من أوجه اللا مساواة بين الجنسين داخل الأسرة. وهذا ما يؤكد ثبات وصحة الفرضية القائلة غياب المساواة في التربية على ثقافة المقابلة بين الجنسين داخل الأسرة، يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص في الولوج إلى المقابلة.

✓ التحقق من ثبات الفرضية الخامسة:

تبعاً لما تم التوصل إليه من نتائج حول المكانة الاجتماعية التي بلغت المرأة المقابلة، وما حققته من إنجازات إثر تأسيسها لمشروعها الخاص، فإن إجابات معظم المبحوثات تماشت مع هذا الطرح، حيث بين الجدول رقم 37 مدى الشعور بالرضا الذي تحقق عند النساء بعد تأسيسهن لمشاريعهن، وكذا الجدول الخاص بالمكاسب التي حققتها المرأة المقابلة على الصعيد الشخصي، والإجابات المسجلة حول قيمة العمل بالنسبة للمبحوثات والهدف وراء تأسيس النساء لمقاولاتهن، مدى صحة الفرضية الخامسة التي نقول بأن ولوج المرأة إلى المقابلة حقق لها مكانة اجتماعية مرموقة وتفتح المجال أمامها لإبراز قدراتها واختياراتها.

✓ التأكد من ثبات أو دحض الفرضية السادسة:

لن يختلفا اثنين عن كون نظرة المجتمع إلى المرأة كانت إرثا تاريخيا مجحفا، وأن تغييره كان أمرا محفوفا بالصعاب والتحديات، وإذا كان المجتمع بمختلف مؤسساته هو الذي وضع حدودا بين الذكر والأنثى من خلالها يصعب أن تتداخل أدوار المرأة والرجل وأن تتعايش، فهناك من استطاع أن يتحرر منها باعتبار التحرر هو معيار التمييز بين ما هو اجتماعي وما هو طبيعي، ويمكن اعتبار خروج المرأة إلى العمل عاملا أساسيا لهذا التحرر، فانطلاقا من نتائج البحث ثبت أن المقابلة النسوية سنحت للمرأة بخلق وضع اجتماعي جديد، وضع حاجزا _ إلى حد ما _ أمام التصورات الذهنية السابقة التي تحطّ من مكانة المرأة وتكرّس دونيتها.

اعتمادا على ما سبق فإن الفرضية القائلة بتكريس الوضع الهامشي والنظرة الدونية تُجاه المرأة كلما ولجت المرأة عالم المقاوله، هي فرضية عدمية (صفرية) *hypothèse nulle* كونها جاءت متناقضة وبيانات الدراسة الميدانية، عكس باقي الفرضيات التي كانت عبارة عن فرضيات بدلية *hypothèses alternatives* التي أبانت على وجود علاقة بين موضوع الاشتغال ومتغيرات الدراسة.

استنتاجات عامة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالات التي أضحت تطرح نفسها على بساط البحث، خاصة وأن المجتمع المغربي اليوم يمر بمرحلة "انتقالية"، لذا تعيّن التطرق لبعض الظروف والعوامل التي ساعدت المرأة على اقتحام مجال المقابلة.

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها البحث نجد، أن التركيبة العمرية للفئة المستهدفة تراوحت ما بين 35 سنة إلى 40 سنة فما فوق، معظمهن متزوجات، ويعتبر إقبال المتزوجات على إنشاء مقابلة خاصة بهن بداية حدوث تغيير في التركيبة الذهنية للفرد المغربي، كما يشكل تحديا كبيرا من خلال ازدواجية العمل بين الالتزامات العائلية والالتزامات المهنية نتيجة تعدد دور المرأة الذي يلزمها أن تعمل داخل البيت وخارجه.

من بين الملاحظات التي تم تسجيلها نجد كذلك، وجود توافق بين النساء المقاولات وأزواجهن من حيث تأسيس المشاريع، إذ أن غالبية المبحوثات متزوجات بأصحاب مقاولات على الرغم من اختلاف نوع النشاط المزاولة؛ حيث وجدنا تمركز النساء المقاولات في مجال الخدمات بينما أزواجهن يتركزون في قطاع التجارة أكثر، علما أن معظمهن ينحدرن من أصول حضرية، في حين شكل تواجدهن في المجال شبه الحصري والقروي نسبة قليلة.

معظم النساء المقاولات عينة الدراسة حظين بمستوى تعليمي جامعي، فمعظمهن تابعن دراستهن الجامعية وحاصلات على شواهد جامعية، أو تابعن تكويننا خاصا في مراكز التكوين المهني ومعاهد خاصة، ومنه فإن النضج الفكري والوعي الثقافي، ومواكبة العصر والقيام بدور فرد فعال في المجتمع مرهون بالتعلم؛ لذا فالاهتمام بتعليم المرأة ليس من منطلق أنها تشكل نصف المجتمع فقط، بل لأن تعليمها سيكون قيمة مضافة تنعكس نتائجها على توفير الأسس السليمة للتنشئة الاجتماعية للأسرة والأبناء، ومن ثم المجتمع ككل، وعلى المشاركة في قوة العمل والمساهمة في البناء والتطوير.

فتعليم المرأة أصبح من ضروريات العصر الحياتية والعملية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الراهن، وباتت المرأة المثقفة تشغل مناصب عدة ومهمة، وتغيرت نظرة المجتمع إليها من اعتبارها "سيدة البيت" وجب عليها التفرغ لتربية الأبناء وتلبية احتياجات الرجل، إلى امرأة قادرة على الخلق والإبداع والتسيير.

وعليه فإن وتيرة الاتجاه نحو خلق مقاولة بدأت تشهد تحسنا وارتفاعا، حتى ولو تعلق الأمر بالمقاولة الصغرى، وبدأ التفكير في أوساط الخريجات يأخذ منحى آخر، إذ بدأت هذه الفئة في طرق أبواب الأبنك ووكالات الاستثمار للحصول على قروض، حيث وجدنا أن معظم النساء المقاولات ذوات مستوى تعليمي عالي، ولجن مختلف القطاعات سواء الخدماتية، التجارية، أو الصناعية وحتى الفلاحية، وبالنظر لطبيعة نشاط المقاولات يتضح أنها تتطلب مستوى تكوين عالي، ويمكن تفسير هذا التنوع في المشاريع عند المرأة المقاولات الجامعية بكون مفهوم التعليم في هذه الحالات له تأثير كبير في تحديد وتنمية الجوانب النفسية والشخصية للفرد؛ أي بمعنى آخر أنه يعمل على إحداث التغير في السلوك الإنساني وفقا لأهداف المؤسسات التي تشرف عليها هذه العملية، والمتوقع أن يكون هذا التغير في الاتجاه الذي يخدم المجتمع.

إذن المستوى التعليمي أو التأهيلي للمرأة المقاولات له دور كبير في دفعها لإنشاء مقاولات خاصة وتحفيزها على اتخاذ المبادرة، لأن ذلك يساعدها في الإدارة والتسيير.

من خلال الاستنتاجات السالفة الذكر يظهر أن إدماج المرأة في أي مجال من مجالات الاستثمار ينبغي أن يتركز على التخطيط العلمي لتدريب المرأة وتمكينها من استخدام مهاراتها وقدراتها على الوجه الأمثل لزيادة كفاءتها الإنتاجية، وإتاحة فرصا أكبر لبروز النساء في الساحة الاقتصادية.

ولقد سجلنا في المقابل وجود نسبة ضئيلة من ذوات المستوى الدراسي المحدود الذي يتراوح بين غير متعلم، ابتدائي، وإعدادي، تركزت نشاطاتهن أساسا في معامل لخياطة الملابس، معامل لتصدير الملابس الجاهزة، ومحلات لصناعة الحلوى... ونجد أن صاحبات هذه الورشات اكتسبن الخبرة اللازمة من الموروث الثقافي للعائلة،

وبعضهن ورثن النشاط الاقتصادي عن آبائهن. فالأصول الاجتماعية والمادية للأسرة والعائلة جعلتهن على دراية تامة وخبرة واسعة بالنشاط، خصوصا وأن القطاع الخاص يركز كذلك على جودة العمل والإنتاجية.

يتبين من خلال تفريغ البيانات التي تم الاشتغال عليها، أن معظم المبحوثات أولياؤهن يملكون مستوى تعليمي يتأرجح بين المحدود والمتوسط، ما عدا بعض الاستثناءات في التعليم العالي.

وبما أن الخلفية الثقافية للوالدين تعتبر طرفا مهما في معادلة نجاح المرأة المقاتلة، فإن المبحوثات اللواتي يملكن آبأوهن مستوى تعليمي عال قد أشدن بدور الأسرة في دعم مشروعاتهن والحرص على نجاحه.

بالإضافة إلى المستوى التعليمي للآباء، نجد كذلك أن استفادة أزواج المبحوثات من التعليم جعلهم أكثر انفتاحا على عمل المرأة، فكانوا متقبلين جدا لفكرة إنشاء المقاولات النسوية، بل أكثر من ذلك؛ فالمبحوثات أشرن إلى المساعدة التي يتلقينها من قبل أزواجهن بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء ماديا أو معنويا، كون هذه المقاولات هي مصدر لخلق الثروة للعائلة ككل.

يتضح من جداول الاشتغال أن أغلبية المبحوثات تلقين الدعم بنوعيه المالي والمعنوي من أطراف مختلفة، فالدعم المتلقى من قبل الآباء تمثل في مساعدات مالية بالنسبة للمبحوثات غير المتزوجات، في حين لاحظنا أن الدعم المعنوي متلقى من قبل الأزواج بالنسبة للمبحوثات المتزوجات.

وبالتالي فالعائلة باعتبارها رأس مال اجتماعي تلعب دورا بالغ الأهمية في دعم النساء المقاولات ماديا ومعنويا، ولها أثر كبير على اتخاذ المبادرة، لأنه ليس من السهل إنشاء مقاولات تتحمل المرأة فيها كل المسؤولية وتواجه كل الصعوبات، وبالتالي فالدعم يحفزها على المخاطرة، ويخفف وطأة الضغوط المجتمعية.

تجدر الإشارة إلى أن غياب الدعم والتشجيع المعنوي يجعل حماس المرأة، نشاطها وجديتها في عملها هشا وضعيفا في مواجهة الضغوط داخل المقولة، فهي تتراجع بسهولة أمام الضغوطات والعقبات والإحباطات، الأمر الذي قد ينتج عنه غلق أو الانسحاب من تسيير المقولة أو توكيل فرد آخر بدلها.

بتعبير آخر، إن تلقّي المبحوثات للدعم من الأسرة (الآباء، الأزواج) دليل ومؤشر على وعي مختلف أفراد المجتمع بأهمية ودور المرأة في المساهمة في التنمية الاقتصادية، والثقة في قدراتها ومساندة لطموحاتها وآمالها، وبالتالي تحفيزها على المبادرة والإبداع لتنمية هذه القدرات من خلال إنشاء مقاولات خاصة تنعكس نتائجها على الاقتصاد الوطني وعليها.

كما أن المحيط الاجتماعي يلعب دورا في توجيه النساء نحو المقاولات الخاصة، حيث أظهرت بعض المبحوثات تأثرهن ببعض المقاولين في مناطقهم، فدخل المرأة عالم المقولة قد غير من تربية الأدوار داخل الأسرة، إذ ازداد نفوذها فيها نظرا للدور الاقتصادي الذي تعززت به القدرة الشرائية للأسرة، وبفعل انفتاح شخصيتها على العالم الخارجي.

ولقد كشفت الدراسة على أن المبحوثات لهن طموح "مقاولاتي قوي"، إذ أن جهلن لهن أفق، ويأملن في تطوير مشاريعهن، وإيجاد منافذ أخرى لخلق الثروة وتطوير رأس المال، مع تسجيل حالات قليلة منهن لا تفكرن في تطوير مشاريعهن. فالمرأة لم تعد تشكل فقد اليد العاملة بل أصبحت قوة مالية، خاصة بعد العولمة والانفتاح على الخارج، حيث أضحت تفكر في تطوير رأس مالها حتى لا تعود إلى سيطرة العادات والتقاليد التي تحد من استقلاليتها وحركيتها.

أما بالنسبة إلى اللاتي لا يرغبن في تطوير مقاولاتهن من المبحوثات، فمعظمهن يخشين الفشل بسبب عدم الخبرة الطويلة، والخوف من المنافسة التسويقية، فالعمل في المقولة الصغرى والتي تعرف بضعف الإمكانيات سواء المادية، التنظيمية أو التدبيرية هو مخاطرة، ولعل أبرز المعوقات أمام تطور هذا النوع من المقاولات هو اشتغالها

بشكل غير مهيكّل، والذي يمثّل في آن واحد سببا ونتيجة لأغلب الإشكالات التي تعرفها، ومن جهة أخرى يفتقر هذا النوع من المقاولات إلى تمثيلية وازنة داخل مختلف الهيئات ذات الصلة، الشيء الذي يحول دون التعرف على حاجياتها وتطلّعاتها. سواء أكانت تنتمي للقطاع المهيكّل أو غير المهيكّل تظلّ المقاولّة الصغرى في حاجة إلى تبني مقاربة تحفيزية في التعاطي مع مشاكلها.

أفصحت نتائج البحث على أن أغلبية المبحوثات المقاولات استطعن التوفيق بين التزاماتهن المهنية والعائلية، مع تسجيل نسبة قليلة ممن لم يتمكنّ من التوفيق بين الدور المزدوج للمرأة المقاولّة، وللإشارة فإن النساء اللاتي يوفّقن بين العمل داخل البيت وخارجه هن مزيج بين النساء المقاولات المتزوجات وغير المتزوجات بأنواعهن العازبات، الأرامل والمطلقات، وفي هذا الصدد نسجل أن معظم العازبات أقرن بتفوقهن في أداء التزاماتهن.

إلا أن هذه الالتزامات تختلف من حيث النوع عن تلك التي ترتبط بها المرأة المتزوجة، لأن العازبات يعشن رفقة أسرهن، وهذا ما ينقص عنهم عبء المسؤولية داخل البيت (زوج، أطفال)، وبالتالي فالأعمال المنزلية التي يقمن بها هي أعمال روتينية سواء كنّ طالبات أو عاملات، أو حتى ماكثات في البيت.

ولا يمكن نفي أن بعض النساء المقاولات عبّرن عن عدم التوفيق في تدبير الحياة المهنية والعائلية، ومنهن المتزوجات، فحسب رأيهن دخول المرأة مجال المقاولّة ساعد فعلا على استقلاليتها الاقتصادية، إلا أنها ظلت تواجه صعوبات عدة من بينها عدم استعداد الكثير من الأزواج لتقاسم أعباء المنزل مع زوجاتهن. حسب رأي بعض المستجوبات تبقى الواجبات المنزلية من مهام المرأة بالدرجة الأولى، وهذا يعود إلى عدم استعداد الكثير من الرجال إلى تقسيم الأدوار مع زوجاتهم داخل البيت نظرا للتصورات الذهنية التي توارثوها عن التركيبة الاجتماعية السابقة، وقد يؤدي ذلك أحيانا إلى وضع المرأة في موضع الاختيار بين أمرين إما الأسرة والأطفال أو المشوار المهني.

فحسب المبحوثات فإن تدبير الحياة المهنية والزوجية أمر ممكن؛ لكنه يتحقق عادة على حساب المرأة، لأن الرجال غير مستعدين للتنازل عن أي حق منحه إياهم العادة أو التقليد، لذلك فهو يرفض القيام بأي عمل لا يتناسب مع تصوراتهم.

ما يؤرق المرأة في هاته المجالات هو البحث عن التوازن بين العلاقات الأسرية والعمل خارج البيت، وبالتالي تكون مطالبة بإعادة تحديد الدور الاجتماعي الذي تقوم به وعلاقة النوع la redéfinition de rôle et la relation de genre، لأن التحولات التي تحدث في المجال (الفضاء) لا تؤدي دائما إلى تحول في العلاقات الأسرية، ولكن في العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالمجال العام، مما يستدعي صراعات وتوترات جديدة يتم احتواؤها بإعادة التفاوض la renégociation.

لقد أجمعت المبحوثات على أنه لكل عمل صعوبات تصادف العاملين به، وهي مشاكل متباينة تعوق قدرة المرأة على تنظيم مشاريع العمل الحر، ولعل أبرزها المشاكل الاجتماعية، المالية والإدارية، إلا أن المشاكل الاجتماعية كانت الأعلى نسبة مقارنة مع باقي المشاكل، وتبقى التمثلات الاجتماعية والأعراف السائدة خارج نطاق التشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال، هي التي تضع مزيدا من المعوقات أمام النساء المشتغلات في الأعمال الحرة، في تحد من الفرص المتاحة أمامهن، مما يجعل عددهن ضئيل في كافة القطاعات.

ولقد أثارت بعض المبحوثات إشكالية أخرى متعلقة بتصور العلاقة بين الرجل والمرأة، فمن المقاولين الرجال من ينظر إليهن كمنافسات في مجال العمل، وهناك من يعتبرنهن شريكات، لكن بين هذا وذاك لا زالت هناك ذهنيات تنتظر للمرأة نظرة تبخيسية، حيث أن هناك من لا يتقبل تواجد المرأة في مختلف القطاعات.

من بين المشاكل الأخرى التي تشغل بال معظم المبحوثات، مشكل التسويق ومشاكل الاستشارة والتوجيه، التي تخص عدم توفر المعطيات الضرورية لضمان وضوح الرؤية لتقييم مدى قدرة مشاريعهن على المنافسة بالإضافة إلى الجهل بقوانين الاستثمار.

بالإضافة إلى المشاكل المالية، فبعض النساء المبحوثات أشرن إلى عزوف البنوك على دعم مشاريعهن سواء التوسعية أو التي توجد قيد الإنجاز، كما تعاني المبحوثات اللواتي لجأن إلى البنوك كمصدر للتمويل كذلك من إشكالية بطء البنوك في دراسة طلبات التمويل من قبل المقاولات، ولهذا السبب تذهب معظم النساء المقاولات إلى البحث عن مصدر مساهم في تكوين رأس مال المقاوله، مما يؤدي إلى الوقوع في مطب الديون، سواء مع وكالة ما أو مصدر ممول آخر (عائلة / أصدقاء).

إذن فالصعوبات التي تعاني منها المرأة المقاوله في المغرب لا تختلف كثيرا عن التي تعاني منها النساء المقاولات على المستوى الدولي، غير أنها في البحث هذا اتخذت طابعا خاصا وقد يرجع ذلك إلى مستوى التنمية وتطور القطاع الخاص وقدرته على إدماج قوى جديدة سواء من الذكور أو الإناث.

كما أن العادات والتقاليد تلعب دورا أساسيا في تحديد من يمكنه أن يصبح مقاولا داخل المجتمع، لأن سلطة الرجال تؤثر بشكل كبير على القرارات المهنية للنساء، كما أن مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي ترسخ العادات والتقاليد الاجتماعية التي لا تتقبل ولوج المرأة إلى مراكز القرار، ومهما كانت التغيرات التي طرأت على المجتمع المغربي، فإن العلاقات بين الجنسين مازال يطبعها النموذج التقليدي للنوع الاجتماعي، وتعليم المرأة وتكوينها وخروجها إلى ميدان العمل الحر لم يغير كثيرا من النظرة السائدة حول المرأة، خاصة حينما تركز على تأويلات دينية محافظة تفصل بين الجنسين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحيط الاجتماعي المتمثل في الأسرة والمجتمع يلعب دورا بارزا وفعالا في تطوير وتنفيذ ودعم المشاريع المنجزة من طرف المرأة، فنجاح المرأة المقاوله واستمراريتها يتوقف على مدى مساهمة الأسرة والمجتمع في مرافقة ودعم المشروع الاستثماري الذي تمارسه المرأة باختلاف نوعه فمجموعة التحديات والعراقيل التي تواجهها المرأة في ممارستها لنشاطها سواء إدارية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية أو ذاتية، لا يمكن

التغلب عليها إلا بتضافر الجهود وتقديم الدعم اللازم للمرأة الذي يتوقف على مدى مساندة المجتمع والأسرة لها، كذلك يجب أن تكون هذه المشاريع المنجزة مواتية لقدرات ومهارات أصحابها لأجل المزيد من الإبداع والابتكار. ولقد أثبت لنا الواقع أن الدور التقليدي للمرأة قد تحول بعمق، فدراسة الموازنات العائلية بالارتباط مع تفاصيل الحياة اليومية تظهر لنا التحولات البنيوية والتحولات الثقافية الحالية، وبالتالي تتغير الحاجات وتميل نحو تبني نماذج ثقافية جديدة لتأخذ مكان النماذج القديمة.

ومع ذلك ظلت المرأة في كثير من الأحيان مخيرة بين أسرتها وطموحها، فعلاقات السلطة غير المتوازنة والقوة غير المتكافئة داخل العائلة، أعطت بعض أفراد الأسرة منافع وامتيازات أكثر من غيرهم، وفرضية أن العائلة قد اتخذت مع مرور الوقت طابع المساواة والإنصاف في توزيع الأدوار والمسؤوليات بين أفرادها نسبية، لأن المهمات البيتية مثل رعاية الأطفال والاهتمام بالأعمال المنزلية لازالت من نصيب المرأة، يضاف إلى ذلك ما يسمى بالعبء العاطفي الذي تتحمله المرأة في الحفاظ على العلاقات الشخصية الحميمة، وهذا يتطلب القدرة على الإدراك والتفاوض والتصرف الإبداعي المبتكر، وبالتالي تبقى المرأة هي التي تتحمل العبء الأكبر والمسؤولية الأساسية للمهام المنزلية، وتتمتع بوقت فراغ أقل مما يناله الرجل، كما تواجه المرأة المتزوجة عبء ثقيلًا في حالة وجود أطفال صغار، هذا ما يجعل الكثير من النساء العاملات اليوم يفضلن تأجيل الإنجاب أو الاقتصار على طفل أو طفلين كما جاء في نتائج البحث.

كما أنه لا بد أن نذكر أن هناك عائلات كانت السبب الأول في وصول المرأة إلى مواقع السلطة والتأثير في المجتمع، فالعائلات التي تمتلك مقاولات وشركات يكون هدفها في الغالب تنمية ثروتها وزيادتها، ويكون ذلك بإشراك كل أفراد الأسرة، وبالتالي فسحت هذه الأسر المجال للمقاولاتي أمام النساء ليكن سيدات أعمال يمارسن المقاولاة برغبة منهن في بعض الأحيان وبسبب رغبة العائلة في أحيان أخرى.

يعد ولوج المرأة عالم الشغل من خلال المقابلة عاملاً إيجابياً في تحقيق التنمية المستدامة، غير أن التوافق الموجود في المقابلة النسوية يخضع لاعتبارات مختلفة تحدد طبيعة الاستعدادات المقاولاتية لدى المرأة، ويمكن أن نتطرق لهذه العوامل من خلال ما يلي:

_العوامل القانونية: تساهم القوانين والمراسيم التنظيمية في إعطاء حرية أكبر للمرأة في القيام بمشروعها الخاص، وتعد الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية من أهم القوانين التي تسعى لحماية المشاريع النسائية من خلال ضمان المساواة في فرص الشغل والإعلان عن تأكيد مبدأ الفرص المتساوية في دعم المشاريع الخاصة من طرف الحكومات (البرنامج الحكومي "إكرام" لتمكين المرأة اقتصادياً).

_العوامل الاجتماعية والثقافية: تساهم العوامل الثقافية في تنمية روح المقابلة لدى فئة المثقفات وخريجات الجامعات والمعاهد التكوينية، إضافة إلى الجانب الديني والأخلاقي الذي يحث عن العمل.

_العوامل المتعلقة بالتنمية البشرية: تساهم المدارس التي تعطي أهمية بالغة للمورد البشري كعنصر أساسي في العمليات الإنتاجية في ترسيخ ثقافة المقابلة والاعتماد على الذات ومواجهة العراقيل والصعوبات.

_العوامل المتعلقة بالمرأة المقابلة كذات: تساهم العوامل الذاتية في الشخص المقاول في تحديد طبيعة النشاط الذي يسعى إلى تحقيقه ومدى صموده أمام الصعوبات التي تواجهه لإثبات وجوده في عالم الشغل.

_عوامل متعلقة بسوق الشغل: نجد أن المقابلة تسعى كخطوة أولى لاستهداف أسواق صغيرة تفنقر إلى سلع معينة، فالمحيط الاقتصادي يؤثر على خيارات المقابلة ويضعها أمام فرص بديلة يتطلب الأحسن منها.

خاتمة:

يبدو جليا أن مواقع النساء قد عرفت نوعا من الاقتراب من مواقع الرجال خلال القرنين الأخيرين، خاصة فيما يتعلق بالحقوق وإمكانية الولوج إلى مختلف المناصب، إذ أن أغلب الأماكن التي ظلت حكرا على الرجال أصبحت مسموحا بها للنساء، (ديبي، 2016، ص 46) لكن رغم الارتفاع الملحوظ لعدد النساء في هذه المناصب ظل محكوما بعدة عوائق واختلالات، ويبرر ذلك وجود آليات مختلفة للتفاوت بين الجنسين، كآليات التنشئة الاجتماعية التي تجسد منذ البوادر الأولى التوزيع غير المتكافئ للمواقع والحظوظ بين المرأة والرجل، والتي تجد امتدادا لها داخل المجتمع، إلى درجة يستيقن فيها النساء هذا التمييز من خلال تبني طموحات أقل من الرجال، وإن كانت قدراتهن أفضل.

كما يمكن أن نفكر أيضا بأن اختيارات النساء عموما يؤخذ فيها المواءمة بين الحياة الأسرية والحياة المهنية، وهو الأمر الذي يعبد الطريق أمام النساء لاختيار مهن تتماشى وإكراهات الوسط الأسري، فسواء اعتُبر هذا الوضع الذي تعيشه النساء معاناة غير عادلة أو وضعاً طبيعياً مقبولا، فإن التفاوتات التي تخضع لها النساء تظل تسلط الضوء على البعد المحافظ لنموذج الأماكن.

بحيث أن الأدوار التي خصصت لهن في الحياة الخاصة تتعارض مع المساواة الحقيقية في أماكن الشغل والفضاء العام، وهذه التفاوتات تشرعن التوجه نحو نموذج العدالة الاجتماعية المتمركز على الصراع ضدا على التمييز ومعوقات الفعالية (ديبي، 2016، ص 48).

بذلك يكون المجتمع بمختلف مؤسساته، ساهم بعمق في رسم معالم الذكورة والأنوثة داخله، وحدد إطارا عاما لتصورات وتصرفات كلا الجنسين منذ الطفولة المبكرة، لكن خروج المرأة إلى عالم الشغل غير نوعا ما من هذه التغيرات من حيث أنه فرض اتصالا مجاليا بين المرأة والرجل، وزرع الحاجز الذي فرق بين المجتمعين الرجالي والنسائي ربحا من الزمن، الأمر الذي حتم على الرجال والنساء مشاركة الفضاء العام واقتسامه وتقاسم

جميع مجالات الحياة العامة، غير أن المطلب الحقيقي اليوم هو تجاوز تلك القيم الثقافية التقليدية، التي أفرزت واقعا تراتبيا وتمييزيا بين الجنسين.

لتصبح مسألة الوعي بكل ما يتعلق بمفهوم النوع الاجتماعي وقضاياها، مطلباً معرفياً لا سيما إذا علمنا أن النوع الاجتماعي يخص الرجل والمرأة معاً، فهو من جهة يعتبر معطى اجتماعياً وثقافياً، يقابل مفهومًا موازياً وهو الجنس الذي يعد معطى بيولوجياً، ومن جهة أخرى يغدو أداة لتحليل العلاقة بين المرأة والرجل، والتي غالباً ما تتأسس على التمايز والتراتبية سواء على مستوى التمثيلات أو الممارسات أو التموقع داخل الفضاء العام.

وبالعودة إلى موضوع المساواة النسوية، فإنها تؤدي دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية في جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، بحيث تشكل قوة فاعلة داخل النسيج الاقتصادي وأداة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة، والمغرب يعد من الدول التي تبذل جهوداً كبيرة من أجل تفعيل مشاركة المرأة في مختلف المجالات والمستويات وتعمل على تحسين أوضاعها، وهو ما لمسناه من خلال هذه الدراسة، حيث وجدنا أن المرأة المساواة المغربية بصفة عامة انطلاقاً من مختلف تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اقتحمت مجالات مختلفة ومتعددة وهذا ما تؤكدته معدلات تأسيس المساواة، إلا أن مناخ هذه المساواة في المغرب لا زال يشكو من عدة اختلالات، الأمر الذي يعرقل سير المساواة النسوية وتطورها، على الرغم من التعديلات والآليات التي تحاولها الدولة إدراجها في كل مرة، إلا أنها تعاني عدة عراقيل تحول دون تقوية أفاق مشاركتها، فبالرغم من التطور الملحوظ الذي عرفته المساواة النسوية في السنوات الأخيرة إلا أن نسبتها تبقى ضئيلة ضمن نسيج المساواة الوطنية بشكل عام، وحتى تتوفر مقومات بناء وتميز أداء المساواة النسوية في المغرب، لتكون قادرة على مواجهة مختلف التحديات ينبغي العمل على:

ـ التربية على روح المساواة سواء من خلال الأسرة أو من خلال النظام التربوي التعليمي، والتحسيس بأهمية الأعمال الحرة في بناء شخصية الفرد ومستقبله.

إدخال مفاهيم ريادة المقاوله في البرامج والمقررات التعليمية، وتعزيز التكوين المعرفي في مجال التسويق والعلاقات العامة والترويج للمشاريع النسائية.

تخصيص تكوين خاص بالمقاوله يأخذ النقائص المدركة وأن يركز أساسا على تطوير القدرات الشخصية الخاصة بالمقاوله مثل الإبداع، روح المبادرة، المخاطرة وروح المسؤولية وتلقين القدرات التقنية والتجارية اللازمة لتأسيس مقاوله، وإقامة وحدات لاحتضان مقاولات فتيات حملة الشواهد وذلك بالتنسيق مع هياكل التكوين الفني والمهني.

تنظيم أبواب مفتوحة على مستوى الغرف التجارية من أجل توعية النساء حول الخيارات التمويلية المتاحة وفرص الاستفادة منها.

دعم وتشجيع صاحبات المشاريع غير المصرح بأعمالهن للدخول إلى عالم الاقتصاد بشكل رسمي وقانوني.

القيام بدراسات دقيقة وإحصاءات لمعرفة مواقع القوة ومواقع الخلل عند المرأة المقاوله، مع الاعتناء بتدعيم كل ذلك بتدابير قانونية.

إعادة النظر في المناهج والبرامج التعليمية وفي وسائل الإعلام بغية إدماج النساء في أدوار أكثر مناصفة، وكذا تمكين الجنسين من المساهمة في القضاء على الصور النمطية السائدة في المجتمع.

الاستفادة من الخبرات الأجنبية لتأهيل المقاوله وفق المعايير الدولية وتوظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والتي أصبحت جد ضرورية.

إقامة اتفاقيات تعاون بين غرف الصناعة والتجارة والخدمات ونوادي الأعمال والجامعات، من خلال إعداد ندوات وملتقيات تهم المقاوله والتشجيع على خوض غمار تجربة تأسيس المشاريع من أجل القدرة على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع.

المغرب إذن مطالب بمواكبة التحولات عن طريق دعم تطور ثقافي يؤسس للمقاولة خصوصا بنوعها الاجتماعي والاقتصادي، واعتبارها مشروعا مجتمعيا يستدعي انخراط كل الفاعلين المعنيين من قطاع عام وخاص، نظرا لإسهامها في التقليل من الفوارق الاجتماعية من جهة وخلق فرص العمل من جهة أخرى.

ولقد انتظمت هذه الدراسة حول الأفق الاستشكالي المتمثل في إمكانية دراسة خصوصية المقاولة النسائية في علاقتها بالأنساق الاجتماعية، من أجل توفير مساحات مقاولاتية سهلة البلوغ ومفتوحة وتستوعب شرائح نسائية وتمكنها من البروز الفعلي والرمزي واستعراض طاقاتها وقدراتها، محاولين طوال مسارنا البحثي تكييف مكتسباتنا النظرية والتسلح بالكفايات المنهجية والأدوات الضرورية من أجل التحكم في الوضعيات المركبة التي انتظرنا مواجهتها في مقارنة المظاهر والمخرجات السيوسيو ثقافية والاقتصادية الكامنة وراء ولوج المرأة عالم المال والأعمال.

وضمن هذا السياق، حاولت الدراسة إيجاد نقطة انطلاق صلبة بغية التعرف على سيرورات تمكين المرأة المقاولة ودمقرطة حقها في الظهور والتنفيس والتعبير والنقد، وذلك من خلال تبني مقارنة النوع الاجتماعي باعتبارها أكثر غنى وخصوصية من حيث آلياتها الإجرائية وقدرتها على الاستيعاب المعرفي والنظري بدور وحركية الفئات الاجتماعية، وسعيها لتأسيس فضاءها الخاص، إذ أنه من غير المعقول أن يوجد داخل المجتمع فضاء واحد يتميز بالحدثة الهجينة hybrid modernity وبالهرمية التقليدية والطوقسية المشوهة وتراتبيات الفئات الاجتماعية وهيمنة علاقات القوة واللاتكافؤ في التمثيل الاجتماعي والرمزي.

وبالتالي فتناولنا لإشكال المرأة المقاولة في أبعاده المختلفة والمتعددة وعلاقته بالتغيرات الاجتماعية لا يعني استنفادنا للنقاش حول هذا الموضوع، بقدر ما هو محاولة تمهيدية تستدعي المتابعة والاستمرار في دراسة هذه الظاهرة، والتي قد تشكل تأطيرا أوليا للقضايا المرتبطة بالمرأة وعالم المقاولة وكمطمح سوسيولوجي للمساهمة في إغناء هذا النوع من مجال الاشتغال وجعله مرتعا خصبا للتدارس والتباحث، فالسوسيولوجيا كما قال ماكس

فيبر لم تعد مهمتها إصلاح المجتمع ولا تربية الثوريين، وإنما مثل كل العلوم، لا يمكنها إلا أن تمنح تفسيرات جزئية لوقائع جزئية. وبالتالي لا يمكننا في هذا الصدد الإحاطة بكل حيثيات الدراسة أمام التعقيد الذي يسم الموضوع السوسيولوجي الذي يحتم ليس فقط ضرورة التفكير في بناء موضوع وإشكالية البحث، بقدر ما يلزم أيضا التفكير في بناء منهجي يفتح المجال من أجل النفاذ إلى موضوع غاية في التعقيد والتشعب، موضوع مسيَّج بقانون الجنسانية ومطبوع بقاعدة الهشاشة والتهميش.

الببليوغرافيا

- ابراهيم العسل. (1997). *الاسس النظرية والاساليب التطبيقية في علم الاجتماع*. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- ابراهيم حيدري. (2003). *النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب* (الطبعة 1). بيروت: دار الساقي.
- أحمد الأصغر، و أديب عقيل. (2002). *علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل*. دمشق: منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية.
- أحمد النكلاوي. (1968). *التغير والبناء الاجتماعي*. القاهرة: مكتبة القاهرة الجديدة.
- أحمد خليل خليل. (1982). *المرأة العربية وقضايا التغيير*. ، لبنان. بيروت، لبنان: دار الطليعة الجديدة.
- أحمد زايد. (1981). *علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية* (الطبعة 1). القاهرة: دار المعارف.
- أحمد زايد. (2006). *سيكولوجية العلاقات بين الجماعات*. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- أحمد زكي بدوي. (1982). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*. لبنان: مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح.
- فاطمة الزهراء أزرويل. (1996). *المرأة بين التعليم والشغل* (الطبعة 1). مراكش: دار ويلي للطباعة والنشر.
- اسحاق الرحمانى. (2019). *ملخص الأعمال الموجبة لقياس الشباب والمقاولاتية*. الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البويرة.
- آلان تورين. (2011). *براديجما جديدة لفهم عالم اليوم*. (جورج سليمان، المترجمون) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجوهري م. (1975). *مقدمة في علم الاجتماع الصناعي*. القاهرة: دار الكتب الجامعية.
- الدحمي مولاي البوهلي. (2015). *المقاولة والمجتمع، دراسة سوسيولوجية للمقاولات الصغرى والمتوسطة*. فاس: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهرز.
- الراوي ح. (2010). *موازنة النوع الاجتماعي في مصر*. القاهرة: مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان.
- العربي الوافي. (1998). *مقاربة النوع والتنمية*. الرباط: منشورات رمسيس.
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية. (2006). *مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي* (الطبعة 1). فلسطين.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2014). *النهوض بين الرجال والنساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أشكال التمييز ضد النساء: حقائق وتوصيات*.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2004). *القطاع غير الرسمي: أوهام وحقائق*. لجنة علاقات العمل.
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان. (2015). *وضعية المساواة بين الجنسين في المغرب، صون غايات وأهداف الدستور والعمل بها*. الدار البيضاء: منشورات المجلس.
- المجلس الوطني للشباب والمستقبل. (1997). *مغرب التحولات: اختيارات المستقبل*. مكناس: منشورات دورات المجلس.
- المنذوبية السامية للتخطيط. (2000). *البحث الوطني حول القطاع غير المنظم*.

- آمال عبد المجيد. (1996). *المرأة في القطاع غير رسمي: رؤية نظرية ومنهجية*. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية.
- آن براون، و ميل تشيرتون. (2012). *علم الاجتماع النظرية والمنهج*. (هناء الجوهري، المترجمون) المركز القومي للترجمة.
- أنطوني غيدنز. (2005). *علم الاجتماع*. (فايز الصياغ، المترجمون) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- إيمان عكور. (2016). *التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والآفاق، وزارة العمل الأردنية نمونجا*. الأردن: منظمة العمل العربية.
- باقر النجار. (1985). *المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي، حالة المرأة العربية الخليجية* (المجلد 13). مجلة العلوم الاجتماعية.
- بشرى زكاع. (بلا تاريخ). *ثقافة المجتمع وتمكين المرأة العربية من المشاركة السياسية: المرأة المغربية أنموذجاً*. الرباط: مؤنن بلا حدود للدراسات والأبحاث.
- بلعربي، عائشة. (2008). *المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل*. الرباط: جامعة محمد الخامس.
- ببير بورديو. (1997). *أسئلة علم الاجتماع*. (عبد الجليل كور، المترجمون) الدار البيضاء: دار تبال.
- تقرير التنمية البشرية 2005. (2006). *النساء وديناميات التنمية*. الرباط: PNUD.
- تقرير المملكة المغربية. (2017). *تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الأخذ في التغيير*. نيويورك: وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.
- تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع. (2017). *مشروع قانون المالية*. وزارة الاقتصاد والمالية.
- تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع. (2019). *مشروع قانون المالية*. المملكة المغربية: وزارة الاقتصاد والمالية.
- تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. (2004). *أين المرأة العربية من الأمن الاقتصادي والسياسي*. تونس: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.
- جاك ببييه، و أوستاش كوفلاكيس. (فبراير 2015). *معجم ماركس المعاصر: دراسات في الفكر الماركسي* (الطبعة 1). (سومية الخشاب، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- جمال فزة. (2007). *الفعل الاجتماعي المنظم، مقارنة نسقية تواصلية للسلوكات التنظيمية*. فاس: أطروحة جامعية لنيل شهادو الدكتوراه في علم الاجتماع.
- جون فرنسو دورتيه. (2001). *معجم العلوم الإنسانية*. (جورج كنورة، المترجمون) بيروت: كلمة ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- جيزيل حليمي. (1998). *النساء نصف العالم، نصف الحكم* (الطبعة 1). (عبد الوهاب ترو، المترجمون) بيروت، لبنان: عويدات للنشر والطباعة.
- حسن سعفان. (1973). *اتجاهات التنمية في العالم العربي*. الجزائر: مطبعة التقدم.
- حسن قرنفل. (2006). *الشغل بين النظرية الاقتصادية والحركة النقابية*. المغرب: إفريقيا الشرق.
- حسون تامضر. (1993). *تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي*. الرياض: المركز العربي لدراسات الأمنية والتدريب.
- حمزة لفقيير. (2008). *تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولات*. الجزائر: رسالة دكتوراه، فرع تفسير المؤسسات.
- دلال ملحد استيتية. (2010). *التغير الاجتماعي والثقافي*. الأردن: قسم الإدارة التربوية والاصول.

- دينكن ميتشل. (1978). معجم علم الاجتماع (الطبعة 2). (احسان محمد الحسن، المترجمون) بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- روبيرا ويستمس. (1959). المرأة والعمل في أمريكا. (حسين عمر، المترجمون) القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- روجي غارودي. (1988). في سبيل ارتقاء المرأة، المجلد 1، (الطبعة 2، المجلد المجلد 1). بيروت: دار الآداب.
- ريان قوت. (2003). النسوية والمواطنة. (أيمن بكر، و سمر الشيشكلي، المترجمون) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- ريم الجابي. (2013). المرأة الريفية والتنمية المحلية، دراسة إقليمية تحليلية وتقييمية في تونس وفلسطين والأردن. تونس: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.
- ريمون بودون. (1982). مناهج علم الاجتماع. (هالة الحاج، المترجمون) باريس: منشورات عويدات.
- ريمون بودون، و فرانسو بوريكو. (1986). المعجم النقدي لعلم الاجتماع (الطبعة 1). (سليم حداد، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سارة كامبل. (2002). النسوية وما بعد النسوية (الطبعة 1). (أحمد الشامي، المترجمون) المجلس الأعلى للثقافة.
- سفيان بدر اوي. (2014). ثقافة المقاومة لدى الشباب الجزائري المقالة: دراسة ميدانية بولاية تلمسان. الجزائر: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية.
- سناء الخولي. (2002). الأسرة والحياة العائلية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- سهام موفق، و سميرة هيشر. (2015). المرأة العاملة والمناصب القيادية، دراسة لظاهرة السقف الزجاجي. (العدد 17).
- سوسن عبدالكريم كنعان. (2014). التوجهات حول تقسيم العمل المنزلي، حالة الزوجات الفلسطينيات العاملات. معهد دراسات المرأة.
- سيمون دي بوفوار. (1949). الجنس الآخر. (ندى حداد، المترجمون) دار النشر الأهلية.
- صالح خليل أبو إصبع. (1998). صورة العرب في الإعلام الغربي. عمان: دار الشروق.
- صالح سليمان عبد العظيم. (2014). النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي. الأردن: دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية.
- طلعت ابراهيم لطفي. (2007). علم اجتماع التنظيم. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- عائشة التايب. (2011). القاهرة، مصر: منظمة المرأة العربية.
- عبد الغني عماد. (2006). سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكالات من الحداثة إلى العولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الهادي أعراب. (2015). حول التغير الاجتماعي بالمغرب. الرباط: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
- عبدالغني الزياتي. (2015). سوسيولوجيا المقاومة بالمغرب، مدخل إلى منجز لحبيب معمري. فاس: دار ما بعد الحداثة.
- عصام العدوني. (2016). قضايا المرأة والأسرة في المغرب، الخطابات والمؤسسات والوقائع. الرباط: مؤمنون بلا حدود، مؤسسة دراسات وأبحاث.
- علي الحوات. (1985). علم اجتماع التنظيم، دراسات أساسية. طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.
- علي عربي. (2003). تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. مصر: دار الفجر.
- علي ليلة. (2006). المرأة في مجتمعنا على ساحة أطر حضارية متباينة. مصر: مركز الدراسات المعرفية.
- علي محمد محمد. (1978). تاريخ علم الاجتماع. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- عيساوي، ن. ل. (2002). مارس. (تيارات الحركة النسوية ومذاهبها العدد 3/75، (2002. الحوار المتعدن (75/3). Éd.).
- عيسى تومي. (2011). المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الإدارة المحلية. الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث.
- عيسى عثمان ابراهيم. (2008). النظرية الاجتماعية المعاصرة. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- غريب أحمد السيد. (1975). مدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية. الاسكندرية: دار الكتب الجامعية.
- فاروق العادلي، و سعد جمعة. (2000). الأنثروبولوجيا، مدخل اجتماعي وثقافي. القاهرة: بل برانت لطباعة.
- فاطمة المرنيسي. (2005). ما وراء الحجاب، الجنس كهندسة اجتماعية. (فاطمة الزهراء أزرويل، المترجمون) المغرب: المركز الثقافي العرفي.
- فاطمة حداد. (يناير 2012). حدود رقابة القضاء العادي على شرعية الاعفاء الاقتصادي. المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية.
- فتيحة حقيقي. (1985). موقف علم الاجتماع من قضايا المرأة. باريس، فرنسا: المجلس القومي للثقافة العربية.
- فتيحة حقيقي. (بلا تاريخ). الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي. بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، اليونيسكو.
- فرانك كليش. (2000). ثورة الانفوميديا، الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالما وحياتنا. (حسام الدين زكريا، المترجمون) الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- فرونسوا ديبلي. (2016). المواقع والحظوظ، إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية. (كنزة القاسمي، المترجمون) الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.
- فريدة شلفوف. (2008). المرأة المقاول في الجزائر. الجزائر: رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية.
- فوزي بوخريص. (2013). مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات. المغرب: افريقيا للنشر.
- فيليب جونز. (2010). النظريات الاجتماعية والممارسات البحثية. (محمد ياسر الخواجة، المترجمون) مصر العربية للنشر والتوزيع.
- فيليب كابان، و جان فرانسوا دورتيه. (2010). علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات (الإصدار الطبعة 1). (حسن إياس، المترجمون) دار الفرق.
- كاترين إيلبور، مونيك نويك، و كالبانا كوتشار. (2013). المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين. صندوق النقد الدولي.
- كاملا بهاسين. (2003). فهم النوع الاجتماعي. الخرطوم: مركز سالمة للدراسات والتدريب في مجال المرأة.
- كاميليا عبد الفتاح. (1984). سيكولوجيا المرأة العاملة. بيروت: دار النهضة العربية.
- كريمة الوزاني. (2018). النساء والتنمية في المغرب، مقارنة سوسيولوجية للجمعيات النسائية التنموية (الطبعة 1). فاس: مقاربات للنشر والصناعة الثقافية.
- كمال بوقرة، و إسحاق رحمان. (2017). المقالة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل. الجزائر: مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية.
- لجنة علاقات العمل. (2004). القطاع غير الرسمي: أوهام وحقائق. المجلس الوطني والاجتماعي.
- لحبيب امعري. (2009). التنظيم في النظرية السوسيولوجية (الطبعة 1). منشورات ما بعد الحداثة.

- لحبيب امعمري. (2010). *التغير الاجتماعي ورهانات العولمة*. فاس: دار ما بعد الحداثة.
- لحبيب امعمري. (2015). *التنمية والتغير الاجتماعي* (الطبعة 1). فاس: منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية.
- لحبيب امعمري. (2017). *المقاولة والثقافة، دراسة في عملية التحديث بالمغرب*. فاس: منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية.
- لطيفة الطبال. (2012). *التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية*. البليدة: جامعة سعد دحلب.
- ليندا جين شيفرد. (2004). *أنثوية العلم: العلم من منظور الفلسفة النسوية*. (يمنى طريف الخولي، المترجمون) عالم المعرفة.
- ليندة عزازة. (2005). *صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية*. الجزائر: جامعة باتنة.
- مارغو حداد. (2010). *صورة المرأة والرجل في أغاني الفيديو كليب*. بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر.
- مالك بن نبي. (1990). *المسلم في عالم اقتصاد*. بيروت: دار الفكر.
- ماهر عبد القادر محمد علي. (1985). *المنطق ومناهج البحث*. بيروت: دار النهضة العربية.
- مجد الدين خمش. (1999). *علم الاجتماع، الموضوع والمنهج*. عمان: دار مجدلاوي للنشر.
- محمد الحسيني. (1977). *النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم* (الطبعة 2). القاهرة: دار المعارف.
- محمد المجنوب. (1983). *تأملات في المرأة والمجتمع* (الطبعة 4). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- محمد المهدي بن عيسى. (2005). *ثقافة المؤسسة كسلوك موجه للسلوكات والأفعال في المنظمة الاقتصادية الحديثة* (المجلد 3). ورقلة، الجزائر: مجلة الباحث.
- محمد صفوح الأخرس. (1982). *علم الاجتماع العام*. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- محمد عاطف غيث. (1966). *التغير الاجتماعي والتخطيط* (الطبعة 2). القاهرة: دار المعارف.
- محمود فؤاد حجازي. (1979). *البناء الاجتماعي*. القاهرة: دار الغريب للطباعة.
- مروان لمدير. (2017). *سوسيولوجيا التنظيمات: من ماكس فيبر إلى ميشيل كروزيي*. لبنان: مركز جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- مصطفى عليان ربحي، و عثمان محمد غنيم. (2000). *أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيق العلمي*. (الطبعة 1) عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2011). *قضايا النوع الاجتماعي في التعليم*. بيروت.
- منى فريد بدران. (2017). *تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة العربية في وسط عالم العمل المتغير*. بيروت: مبادرات مئوية، الاجتماع العربي الثلاثي.
- موسى أبو حوسة. (1981). *التغير الاجتماعي في الريف الأردني*. الاسكندرية: جامعة الاسكندرية.
- مية الرحب. (بلا تاريخ). *الموجات النسوية في الفكر النسوي الغربي*. مجلة الثرى.
- ميساء سالم الشامي. (2003). *المرأة العربية، الفرص والتحديات*. شرم الشيخ: منشورات الإسكوا.
- ميمون الوكيل. (2009). *المقاولة بين حرية التدبير ومبدأ استقرار الشغل*. (الطبعة 1) الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- نهى القرطاجي. (2006). *المرأة في منظومة الأمم المتحدة، رؤية إسلامية*. المؤسسة الجامعية للدراسات والنوع والتوزيع.

- نيقولا تيماشيف. (1983). *نظرية علم الاجتماع*. (محمد عودة، المترجمون) القاهرة: دار المعارف.
- هانيا شلقامي. (2015). *دراسة النوع والعلوم الاجتماعية*. (سهام سنية عبد السلام، المترجمون) مصر: مؤسسة المرأة والذاكرة.
- هويدا عدلي. (2008). *الأبعاد الجندرية للعمل غير المهيكّل*. مصر: المركز القومي للبحوث.
- ويندي كيه كولمار، و فرانسيس بارتكوفيسكي. (2010). *النظرية النسوية: مقتطفات مختارة* (الطبعة 1). بيروت، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- يوسف إلياس. (2014). *حقوق المرأة في الدول العربية من الحماية إلى المساواة*. تونس: المركز العربي لإدارة العمل والتفتيش.

- Bard, c. (1999). *Un siècle d'antiféminisme*. Paris: Fayard.
- Firestone, S. (s.d.). *The dialectic of sex : the case for feminist revolution*. New York: printed in the United States of America.
- Fournier, M. (2005). "Combats et débats", Femmes: combats et débats,. *Revue Sciences Humaines*(4).
- Institute of development studies. (2015). *Gender and sex a sample of definitions*, University of Sussex,.
- Laufer, J. (2003). *Le travail du genre: Les sciences sociales du travail à l'épreuve des différences de sexe* . Paris: La découverte.
- Rapport du royaume du Maroc. (mars 2017). *Autonomisation économique des femmes dans un monde du travail en pleine évolution*. Rabat.
- Enjeux de recherche sur le genre et le sexe. Rapport à la présidente du CNRS, Mars 2004*. (s.d.).
- Alain, T. (1974). *Pour la sociologie*. Paris: seuil.
- Balland, S., & Bouvier, A. M. (2008). *management des entreprise*. Paris: dunod.
- Belarbi, A. (1993). *le salaire de madame*. Casablanca, Maroc: le fennec.
- Bengston, V. (1975). *time aging of the continuity of social structure*. illionois: the dorsey.
- Bernoux, P. (1985). *la sociologie des organisations* (éd. quatrième). "Paris: edition du deuil.
- Bernoux, P. (1999). *sociologie de l' entreprise*. Paris: Seuil.
- Bourdieu, P. (1998). *la domination masculine*. France: Collection libre, Seuil.
- boussetta, m. (2011). *entrepreneuriat féminin au maroc: environnement et contribution au développement économique et social*. dakar: ICBE-RF research report.
- Butler, J. (1986). *Sex and Gender in Simone De Beauvoir's Second Sex* . paris: Yale French Studies.

- Castel, r. (1995). *Les métamorphoses de la question sociale. Une chronique du salariat*. paris: fayard.
- castells, M. (2000). materials for an exploratory of network society. 151(1).
- Chant, S., & Pedweel, C. (2008). *women, gender and the informal economy, an assesment of ILO research and suggested ways forward*. geneva IOL.
- Cheikh, M., & Peraldi, M. (2009). *des femmes sur les routes: voyages au féminin entre afrique et méditerranée: expériences et compétences*. Rabat: Centre Jacques Berque.
- Coltrane, S. (1996). *family man: fatherhood, housework and gender equity*. New York: Oxford University.
- Coughlin, J. H. (2002). *the rise of women entrepreneurs: people, processes and global trends* (éd. first published).Londn: QUORUM BOOKS.
- De coster, M., & Pichalt, F. (1988). *traité de sociologie du travail* (éd. 2 édition). Paris: de boeck Université.
- Drissi Machichi Alami, M. (2006). *droit commercial fondamentale au Maroc*. Rabat!: dar al kamal.
- Fairclough, N. (2002). language in new capitalism, discourse and society. 13(2).
- Fayol, A. (2007). *entrepreneurship and new value creation, the entrepreneurial process*. New York: cambridge University.
- Ferrier, O., Ulmann, I., & Saint Cast, F. (2001). *l'état de feminisation des profession liberales: Rapport final pour le compte de délégation interministérielle aux professions libérales*. France.
- Foudriat, M. (2007). *Sociologie des organisations* (éd. dixième éditions). peason education.
- Friedmann, G., & Naville, P. (1961). *traité de sociologie du travail*. Paris: armand colin.
- Gardey, D. (Mars 2004). *Enjeux de recherche sur le genre et le sexe. Rapport à la présidente du CNRS*.
- Geist, C. (2005). *the welfare state and the home: regime differences in the domstic division of labour*. European sociological review.
- Guinnet, C., & Neveu, E. (2005). *Féminin/ Masculin: Sociologie du genre*. (ENS, Éd.) CEDITEC.
- Gurvitch, G. D. (1967). *la vocation de la sociologie* (éd. 4). Paris: PUF.
- Guyon, Y. (1992). *droit des affaires* (éd. 7). edition economica.
- Hernandez, É . M. (2001). *l' entrepreneuriat: approche théorique*. paris: l'hamattan.
- Jaminon, C. (2002). *Processus d'affiliation (Analyse d'une population de personne sans emploi ayant transité par un dispositif d'insertion)*. Belgique: Université catholique de Louvain (UCL), Dissertation doctorale en sociologie.
- Jarniou, P. (1981). *l'entreprise comme systeme politique*. Paris: PUF.

- Jo Hatch, M. (2000). *théorie des organisations*. Paris: de boeck université.
- Kojima, Y. (2001). in the business of cultural reproduction: theoretical implications of the mall order bird phenomenon. 13.
- Lapassade, G., & René, L. (1971). *clefs pour la sociologie*. Paris: Seghers.
- Lebaron, F. (s.d.). *la sociologie de A à Z, 250 mots pour comprendre*. dunon.
- Lefebvre, O. (2012). *le financement bancaire des femmes entrepreneures*. Lyon: Université catholique de Lyon, ESDS.
- Les enquets de l' observatoire CEGOS. (27 octobre 2010). *les femmes et le travail*. Paris.
- Lurol, M. (mars 2001). *le travail des femmes en franc: trente ans d'évolution des problématique en sociologie(1970-2000)*. France: centre d'études de l'emploi, document de travail.
- Marry, C., Maruan, M., & Laufer , j. (s.d.). *Le travail du genre les sciences sociales du travail à l'épreuve des différences de sex*. la découverte.
- Megino, B. (1999). *value congruence and satisfaction with a leader* (Vol. 44). human relation jornal.
- Michels, R. (1962). *political parties: a sociological study of the oligarchictendencies of modern democracy*. New York.
- Moore, W. (1974). *social change*. englewood cliffs.
- Mottez, B. (1975). *la sociologie industrielle*. Paris: PUF.
- Nisbet, .R (1969). *scial change and history*. London: Oxford University press.
- OCDE. (juin 2004). *entreprenariat féminin : questions et actions à mener "vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée* . Istanbul, Turquie.
- Parsons, T. (s.d.). *the social system*. glencoe: the free press.
- Paugam, S. (1991). les statuts de la pauvreté assistée, revue française de la sociologie, edition du CNRS.
- Rajab, S. (2004). *la reconnaissance de travail de la femme au foyer*. aslem taslem.
- Rapport de développement humain. (2005). *femmes et dynamique du développement* . HCP, PNUD.
- Reynauld, P. L. (1962). *economic generetion*. Paris: crevin.
- Sainsaulieu, R. (1985). *l' idetité au travail*. paris: FNSP.
- Schein, E. (1986). *organizational culture and leadership*. san francisco: Londres.
- Selznich, P. (1948). *fondation of the theory of organization* (Vol. 31). American sociological review.
- Toupin, L. (1998). *les courants de pensée fémininste*. Québec: Institut de recherches et d'études féministes.

- Touraine, A. (1984). *le mouvement ouvrier*. France: Fayard.
- Touraine, A. (1971). *sociologie de l'action*. Paris: La grande encyclopedie.
- United National, development fund for women. (2014). *the concept of gender* (éd. 3).
- Van enis, n. (2010). *Les termes du débat féministe*. communauté française de Belgique et de la région Wallonne.
- Villemus, P. (1993). *motiver vos équipes* (éd. 5^{eme} edition). Paris: le guide.
- Weik, K. (1979). *the social psychology of organisation reading*. Addison Wesley.
- Witterwulgh, R. (2004). *une entreprise humaine*. Canada: boeck et larcie.
- Zang, J. (2000). *genre: partenaire et égaux*. geneve: organisation internationale du travail.
- Zhao, H., & Seibert, S. (2006). the big five dimensions and entrepreneurial status: a meta-analytical review. *journal of applied psychology*, 91(2), 261.

الملاحق

الملحق رقم 1: استمارة البحث

شعبة علم الاجتماع
مختبر الأبحاث والدراسات
النفسية والاجتماعية



جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهرار، فاس

رقم الاستمارة: مكان تطبيقها تاريخ تطبيقها

استمارة بحث ميداني تحت عنوان: المرأة المقاولات وتحولات النسق الاجتماعي

دراسة سوسيولوجية لواقع النساء المقاولات بمدينة فاس.

أختي المبحوثة:

إن الأسئلة الواردة في هذه الاستمارة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستُعنى بالسماوات العامة وليست الشخصية، علما أن المعلومات ستبقى سرية لن يطلع عليها سوى الباحثين في هذا المجال المتعلق بمدى تأثير التحولات الاجتماعية على واقع المرأة المقاولات.

نقدر ثقتك، حسن تعاونك، واستجابتك.

تقبلي منا فائق التقدير.

تاريخ جمع البيانات:

مدى صلاحية الاستمارة:

☐

غير صالحة

☐

ناقصة

☐

تامة

المحور الأول: معلومات عامة خاصة بالبيانات الشخصية:

- 1- السن: من 25 إلى 30 ☐ من 30 إلى 35 ☐ من 35 إلى 40 ☐ من 40 فما فوق ☐
- 2- النشاط الاقتصادي للأسرة: زراعي ☐ خدماتي ☐ صناعي ☐ تجاري ☐
- 3- المستوى التعليمي: غير متعلم ☐ ابتدائي ☐ إعدادي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- 4- الحالة الاجتماعية: عازبة ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐
- 5- إذا كنت متزوجة، ما هو عدد الأطفال: لا يوجد أبناء ☐ واحد ☐ اثنان ☐ ثلاثة فأكثر ☐
- 6- ما هي الحالة المهنية للزوج: عاطل ☐ عامل ☐ متقاعد ☐ أخرى حددتها..... ☐
- إذا كان الزوج عاملاً في أي قطاع: الزراعة ☐ الصناعة ☐ التجارة ☐ الخدمات ☐
- أشغال عمومية ☐

- 7- المستوى التعليمي للزوج: غير متعلم ☐ ابتدائي ☐ إعدادي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- 8- المستوى التعليمي للأب: غير متعلم ☐ ابتدائي ☐ إعدادي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- 9- المستوى التعليمي للأم: غير متعلم ☐ ابتدائي ☐ إعدادي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- 10- نوع السكن: ملك ☐ إيجار ☐
- 11- القطاع الذي تعملين به: تعاوني أو مشترك ☐ قطاع خاص ☐ مقولة ذاتية ☐

المحور الثاني: المرأة المقولة وبناء المشروع

- 12- ما نوع نشاط المشروع: صناعي ☐ خدماتي ☐ حرفي ☐ زراعي ☐ أخرى، ☐
- حددي.....

- 13- كيف تكونت لديك فكرة إنشاء المشروع:

فكرة شخصية ☐ تجربة مهنية سابقة ☐ توجيه من العائلة ☐

أخرى، حددي.....

14- هل لديك شريك في المشروع: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أجيب

15- كم كان عمرك عند إنشاء المشروع: من 20 إلى 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 ☐

من 40 فما فوق ☐

16- ما هي دوافعك لتأسيس المشروع: البطالة ☐ إثبات الذات ☐ طموح شخصي ☐

17- ما هدفك من خلق مشروعك: المساهمة في التنمية ☐ مساعدة الأسرة ماديا ☐

الارتقاء بالمستوى المعيشي ☐ أخرى حددني.....

18- هل تلقيت مساعدة من طرف عائلتك وأقاربك في بلورة مشروعك: نعم ☐ لا ☐ لا أجيب ☐

19- في حالة الإجابة بنعم، ما هو نوع هذه المساعدة: مادية ☐ معنوية ☐ مادية ومعنوية ☐

20- هل يوجد مقاولون في أسرتك يزاولون نفس نشاط مشروعك: نعم ☐ لا ☐ لا أجيب ☐

21- بعد تأسيسك لمشروعك، ما درجة مشاركتك في اتخاذ القرار داخل الأسرة: نادرا ☐ أحيانا ☐

دائما ☐ لا أجيب ☐

22- إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي طبيعة هذه القرارات: تدبير مالي ☐ تدبير غير مالي ☐

تدبير مالي وغير مالي ☐ أخرى، اذكرها.....

23- هل تساهمين في مصاريف المنزل: نعم ☐ لا ☐ لا أجيب ☐

24- إلى أي حد توفقين بين حياتك المهنية وحياتك العائلية: غالبا ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

☐ لا أجيب

25- ما هي نظرة المجتمع للمرأة المقاول حسب تجربتك: إيجابية ☐ سلبية ☐ لا أجيب ☐

26- هل ترك مشروعك أثرا في حياتك الاجتماعية والاقتصادية: إيجابا ☐ سلبا ☐ لا أجيب ☐

ما هو هذا التأثير

29- هل العادات والتقاليد تقف حائلاً أمام قيامك بعملك: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أجب ☐

المحور الثالث: البناء المؤسسي وتسيير المشروع

30- هل شغلت وظيفة قبل تأسيس مشروعك الحالي: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أجب ☐

31- هل للوظيفة السابقة علاقة بالمشروع: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أجب ☐

32- ما هو مصدر تمويل مشروعك: ☐ مدخرات شخصية ☐ قرض خاص ☐ صندوق دعم ☐

33- كيف كانت إجراءات تأسيس المشروع: ☐ سهلة ☐ معقدة شيئاً ما ☐ معقدة ☐

إذا كانت معقدة، على أي مستوى تتمثل هذه الصعوبة: ☐ قانونية ☐ عائلية ☐

أخرى، حددي.....

34- كيف يتم اختيار العمال داخل مقاولتك: حسب الجنس ☐ الكفاءة المهنية ☐ من العائلة ☐ يد عاملة رخيصة ☐

أخرى، تذكر.....

35- هل قمت بدورات تكوينية: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أجب ☐

إذا كانت بنعم هل: ☐ نفس التخصص ☐ تخصص آخر ☐ ما هو.....

هل ترين بأن نظرة المجتمع لعمل المرأة غير منصفة وغير عادلة: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أجب ☐

36- إذا كانت الإجابة بنعم، فلماذا حسب رأيك.....

37- هل يمنح المجتمع فرص متساوية بين الجنسين في تولي المسؤولية: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أجب ☐

38- هل استطعت إثبات ذاتك كامرأة مقبولة في المجتمع: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أجب ☐

38- هل يتم التعامل معك كمقابلة بقدر من المساواة داخل الأسرة مقارنة بالرجل: ☐ نعم ☐ لا ☐

لا أجب ☐

إذا كانت الإجابة بلا، لماذا حسب رأيك.....

المحور الرابع: المكانة الاجتماعية للمرأة المقاتلة

40- كيف كان تمثل الناس لك كمقاتلة عند الإنشاء: سخرية ☐ تقدير ☐ إعجاب ☐ لا مبالاة ☐

41- ماذا يمثل العمل بالنسبة لك: استقلالية اقتصادية ☐ مكانة اجتماعية ☐

تحقيق الذات والشعور بالرضا ☐ واجب اجتماعي ☐ فخر واعتزاز ☐

أخرى، تذكر.....

42- كيف تقبل أفراد عائلتك فكرة تأسيس مشروع: بسهولة ☐ بصعوبة ☐

43- هل كنت تشاركين في اتخاذ القرار في أسرتك قبل إنشاء المشروع: نعم ☐ لا ☐ لا أجيب ☐

44- هل تشاركين في اتخاذ القرار في أسرتك بعد إنشاء المشروع: نعم ☐ لا ☐ لا أجيب ☐

45- هل تشعرين بالرضا عن ذاتك كونك صاحبة مشروع: نعم ☐ لا ☐ لا أجيب ☐

46- ما المكاسب التي حققها لك العمل على الصعيد الشخصي:

لم يحقق شيئا ☐ أكسبني خبرة في العمل ☐ أكسبني علاقات اجتماعية جديدة ☐

الخبرة في ترشيد الاستهلاك ☐ التخلص من وقت الفراغ ☐ المساهمة في صنع القرار الأسري ☐

47- ما هو دافعك الأساسي لتأسيس مقالة:

تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة ☐ وفاة الزوج أو طلاق ☐ عدم وجود معيل ☐

انسداد الأفاق في الوظيفة العمومية ☐ من أجل الاستقلال الاقتصادي وتكوين الذات ☐

المحور الخامس: التحديات التي تواجه المرأة المقاتلة

تحديات اقتصادية:

48- هل تعملين في محيط تنافسي: نعم ☐ لا ☐ لا أجيب ☐

تحديات اجتماعية:

49- هل هناك تدخل في مداخل مشروعك من طرف آخر: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أجيب ☐

في حالة الإجابة بنعم، من طرف من هذا التدخل: ☐ الزوج ☐ الأب ☐ شخص آخر ☐

50- حسب رأيك كيف يمكن أن توفّق المرأة المقاوله بين أدوارها المتعددة التي تعيشها يوميا (زوجة، ربة بيت، مقاوله).....

51- هل يتم تقسيم الأدوار بينك وبين زوجك داخل المنزل: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا أجيب ☐

52- ما المشكلات التي قد تؤثر على أدائك الوظيفي: المشكلات الاجتماعية ☐ المشكلات التنظيمية ☐

لماذا حسب رأيك،

.....

الملحق رقم 2: النساء المقاولات بمدينة فاس حسب المركز الجهوي للاستثمار

Dénomination ou Enseigne	Nature juridique: SA SARL SNC ...	Nom et Prénom du responsable	Siège social ou adresse professionnelle	ACTIVITE	SECTEUR D'ACTIVITE	Date de création
STE DEVELOP COMPETENCES SAIS TAFILELT	SARL AU	HALIMA LAKSIRI	CENTRE AIN ALLAH SBAA ROUADI FES	ENTREPRENEUR DE LA GESTION D'EXPLOITATIONS COMMERCIALES OU INDUSTRIELLES OU AGRICOLES NEGOCIANT ENTREPRENEUR DE LA PLANTATION OU DE L'ENTRETIEN DES JARDINS	SERVICE	07/03/2013
STE IMANE DE SERVICES ET D'ENTRETIENS MENAGERS	SARL	SABBANE KHADIJA	N°1 LOTS MABROUKA ZOUAGHA HAUT ,FES	VERIFICATEUR OU ENTREPRENEUR DE L'ENTRETIEN DE VEHICULES,APPAREILS,RECIPIENTS, MATERIELS ,INSTALLATIONS	SERVICE	08/03/2013
STE FLEURS DU JARDIN	SARL	FILALI KARRAB CHAIMAE	N°11 RUE 2 HAY SIDI HADI ZOUAGHA FES	CHEF D'INSTITUTION	SERVICES	04/01/2013
STE MOROCCO DOORS	SARL	JAOUHAR AZIZA	N° 305 BIS HAY ANNAMAE BENSOUDA FES	MARCHAND OU FABRICANT D'APPAREILS ELECTRIQUES DE SURETE	COMMERCE	07/01/2013
STE EXPORT SERVICE ET LOGISTIQUE	SARL	LOUBNA SEBTI	BUREAU 4 BATIMENT ADMINISTRATIF LOT 59 QUARTIER INDUSTRIEL BENSOUDA FES	MARCHAND EXPORTATEUR MARCHAND DE MINERAIS ET DE METAUX BRUTS MARCHAND DEGRAINES FOURRAGERES OLEAGINEUSES OU AUTRES	COMMERCE	08/01/2013
STE MIRAGE BUSINESS CONSULTING	SARL	EZZAHRA ZAIR	414L RUE TANTAN LOTS OUAFAR RTE SEFROU FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DE COMPTABILITE CONSEIL JURIDIQUE CONSEIL FISCAL	SERVICES	08/01/2013
STE WORD@WORK	SARL AU	N°29 AVENUE MED BERANIA SEVILL SLAQUI APPT N°17-fes		TENANT UNE ECOLE DE PREPARATION AUX EXAMENS	SERVICES	09/01/2013
STE SOCORADA	SARL	RACHDI MAREYAM	6.RUE ERRAJAE 5.AVENUE FATIM.ELFIHRI YA HAY OUED FES FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS NEGOCIANT	BTP	09/01/2013
STE ASSURENCES EL FAJR	SARL AU	DYB SAMIRA	N°18 RUE 6 HAY OUED FES,FES	AGENT D'ASSRANCES	SERVICES	14/01/2013

STE CITY FES INVEST	SARL AU	AHLAM BEKAR	RDC BLOC 8 B2 QUARTIER L'IRAC SIDI BRAHIM FES	TRAITEUR EXPLOITANT DE RESTAURANT NEGOCIAN	SERVICES	14/01/2013
STE FOODS UNLIMITED	SARL AU	SYEDA AMENA BEGUM	N°28 RUE 207 AIN KADOUS FES	MARCHAND EFFECTUANT IMPORTATION ET EXPORTATION NEGOCIAN	COMMERCE	14/01/2013
STE ZIHIZAR TRAVAUX	SARL	LAMIAE ZARRIKA	EL INBIAT 2 RC17 AIN CHKEF MOULAY YAAKOUB FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	BTP	16/01/2013
STE MEGA PERLE	SARL AU	BAHIJA EL HIRI	N°291 AV KARAMA MONTFLEURI 1 FES	MARCHAND EFFECTUANT IMPORTATION ET EXPORTATION	COMMERCE	16/01/2013
STE MIMYE	SARL AU	MERYEM BELKHAYAT ZOUKARI	BUREAU 1 BATIMENT ADMINISTRATIF LOT 18,Q.I. SIDI BRAHIM, FES	MARCHAND EN DETAIL DE VETEMENTS CONFECTIONNES MARCHAND DE LINGERIE COMMUNE EN DETAIL	COMMERCE	21/01/2013
STE ESPACE AL MAMOUNIA	SARL AU	BOUCHMIAA SOUMIYA	MAG 1 RCE NOUR LOTISSEMENT MAMOUNIA RTE DE SEFROU FES	EFFECTUANT OPERATIONS D'AVANCES OU DE PRETS DE RECETTES OU DE PAIEMENTS NEGOCIAN MARCHAND EFFECTUANT IMPORTATION ET EXPORTATION	COMMERCE	28/01/2013
STE ELOKENS	SARL AU	FOFANA ADAMA	N°12 ,3EME ETAGE, IMMEUBLE 8 RUE AL AKHDAR GHAYLANE BD,CHEFCHAOUNI,FES	EXPLOITANT DE CENTRE D'APPELS TELEPHONQUES	SERVICES	28/01/2013
STE GENIUS LEARNING	SARL AU	ES-SALMANI SALMA	LOCAL N°5 DE LA CITE DE L'INNOVATION DE FES ROUTE D'IMMOUZER	PROGRAMMEUR ,ANALYSTE,CONCEPTEUR EN INFORMATIQUE	SERVICES	31/01/2013
STE SOBTIBA	SARL AU	EL-RHOUL BTISSAM	N°246 LOTISSEMENT TGHAT 2 ROUTE MEKNES FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	BTP	04/02/2013
STE MACOPLUS	SARL	FATIMA- ZOHRA KALLOUCH	N°649 LOTS MOSTAKBAL HAY MASSIRA BENSOUDA FES	MARCHAND DE MATERIAUX DE CONSTRUCTION EN GROS	COMMERCE	05/02/2013
STE VIAMCOM	SARL AU	OUIAM OMARI	N°19 MAJMAA DAOULA BAB JDID FES	NEGOCIAN ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	BTP	05/02/2013
STE AL BERJAL ASSURANCES	SARL AU	BERJAL ASMAE	N°51,AVENUE IBN ATIR,RUE KHALIL,MAGASIN N°1,HAY ALFARAH FES	COURTIER D'ASSURANCES	SERVICES	05/02/2013

STE 5TH SEASONS CORPORATE	SARL	EL HILALI MOUNA	33, RUE ABDELKRIM EL KHATTABI, IMMEUBLE MANAR, BUREAU N°8 FES	NEGOCIANT .ENTREPRENEUR DE SPECTACLES FESTIVALS ARTISTIQUES.ENTREPRENEUR DE PUBLICITE	SERVICES	06/02/2013
STE AGHNI DISTRIBUTION	SARL AU	AGHNI KHADIJA	26 RUE 2 RESIDENCE RACHIDIA ZOUAGHA HAUT FES	MARCHAND DE PLANTES MEDICINALES.NEGOCIANT. TENNANT UN MAGASIN D'ALIMENTATION GENERALE	COMMERCE	06/02/2013
STE AVMEDICAL	SARL	SQALLI HOUSSAINI AMINA	LOT N° 63 QUARTIER INDUSTRIEL AIN CHKEF FES	MARCHAND IMPORTATEUR MARCHAND D'INSTRUMENTS DE MEDCINE DE CHIRURGIE EN GROS	COMMERCE	12/02/2013
STE MARIBELL SKOB GROUP	SARL AU	SKOBEL MARIIA	DOUAR OULAD TAYEB FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS PROMOTEUR IMMOBILIER MARCHAND.EFFECTUANT IMPORTATION ET EXPORTATION	BTP	12/02/2013
STE EL BARDAI ACCESSOIRES	SARL AU	EL BARDAI KAOUTAR	83,LOTISSEMENT AIT SKATO 2,N°7,3EME ETAGE FES	MARCHAND DE BIJOUX DE FANTAISIE VENDANT EN DETAIL	COMMERCE	15/02/2013
STE TRANSLATION & INTERPRETING OFFICE	SARL AU	LOUBNA BENKIRANE	4 EME ETAGE N°35 IMMEUBLE ESPACE SAISS AVENUE DES FAR FES	CONSEIL DE GESTION	SERVICES	25/02/2013
STE EDDAHBY METAL	SARL AU	MOUFID HANANE	150,LOT RIAD YASMINE AIN CHEKF FES	MARCHAND DEMATERIAUX DE CONSTRUCTION .ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS.MARCHAND EFFECTUANT IMPORTATION ET EXPORTATION	BTP	21/02/2013
STE BATISSAD FES	SARL AU	SAADI RADIA	N°11 AV OUSSAMA IBN ZAID FES	MARCHAND DE MATERIAUX DE CONSTRUCTION ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	COMMERCE	27/02/2013
STE BAHOUAZA	SARL	FATIMA OUAZA	N°6 LOT KARIMA RTE AIN CHKEF RDC APT .2 U 11 FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS.ENTREPRENEUR DE SPECTACLES.NEGOCIANT	BTP	05/03/2013
STE INNOV 3A	SARL	RKIA AIT IDIR	4 LOT EL FARAH MASSIRA BANSOUDA FES	MARCHAND OU FABRICATION DE MAROQUINERIE DE GAINERIE OU D'ARTICLES DE VOYAGE	COMMERCE	06/03/2013
STE DE DEGRAISSAGE ANNAJAH	SARL AU	SAMIRA EL AZHAR	N°68,RUE MIDELT HAY NAJAH SIDI BRAHIM FES	EXPLOITANT UN ETABLISSEMENT SE BLANCHISSERIE DEGRAISSAGE ET REPASSAGE	INDUSTRIEL	08/03/2013
STE ALBATROS POLAIRE	SARL AU	BOUSADANI RAMIA	LOTISSEMENT A.D.E.R IMM 55 ROUTE D'AIN CHKEF ZOUAGHA HAUT FES	TENANT UN SALON DE THE CAFETIERE NEGOCIANT	SERVICE	11/03/2013

STE ALA BARAKA	SARL	MAHMOUDI MOUNIA	N°19 RUE 23 LTS OUED FES M30000 SECTEUR 0604 FES	EFFECTUANT OPERATIONS D'AVANCES OU DE PERTTES DE RECETTES OU DE PAIEMENTS ENTREPRENEUR DE SERVICES D'INFORMATION COMMERCIALES NEGOCIANT	SERVICE	12/03/2013
STE KAWTAR INFORMATIQUE	SARL	HADI LALA MOULATI	48,RUE OUED DAHAB ,AVENUE RAMALLAH HAY EL WAFAE 1,ROUTE DE SEFROU FES	MARCHAND DE MATERIEL INFORMATIQUE	COMMERCE	12/03/2013
STE CAFE AMITCHI	SARL AU	HAYAT EL MOUTARABBE S	RCE LINA AV RACHAD NARIJS *C*FES	CAFETIER ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	BTP	13/03/2013
STE PARAPHARMACIE SANS GLUTEN - MACROBIOTIC ET MEDECINE DOUCE	SARL AU	RZYEK LALLA ZHOUR	N°10 AV.KARAMA RUE CAMEROUN FES	MARCHAND D'ACCESSOIRES OU FOURNITURES POUR LA PHARMACIE	SERVICE	13/03/2013
STE QUALITE INSTITUT	SARL AU	MANAL BARAKAT	ESPACE SAADA 26 AV.SAINT LOUIS APT 6,2EME ETAGE FES	TENANT UN ETABLISSEMENT DE SOINS DE BEAUTE	SERVICE	13/03/2013
STE PHARMA IMPORT	SARL	EL GHAZI KAOUTAR	IMM ESPACE SAISS ,AVENUE DES FAR 3 EME ETAGE N°23 FES	MARCHAND IMPORTATEUR -MARCHAND DA PRODUITS DE COSMETIQUE - MARCHAND D'ACCESSOIRES OU FOURNITURES POUR LA PHARMACIE	COMMERCE	14/03/2013
STE CENTRE PNEUMATIQUE IDRISSE	SARL	BENAMMOR CHAHINAZ	N 294 HAY WIFAQ ROUTE AIN SMAN FES	MARCHAND DE PNEUMATIQUE EN DEMI GROS EXPLOITANT UN ATELIER DE VULCANISATION	COMMERCE	18/03/2013
STE PLATINIUM GLOB	SARL	HAJAR HARTI LHIOUI	2,RUE PATRICE LUMUMBA ,V.N,APPT 4,RESSIDENCE MASSIRA BUREAU 2 EME ETAGE V.N FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DE COMPTABILITE ENTREPRENEUR DE PUBLICITE ENTREPRENEUR DE SPECTACLE	SERVICE	20/03/2013
STE PARAPHARMACIE AL FALAH	SARL AU	LAZRAK JIHANE	N°6 BLOC C RES MABROUKA RTE RAS AL MA FES	MARCHAND D'ACCESSOIRES OU FOURNITURES POUR LA PHARMACIE	COMMERCE	20/03/2013
STE KIMKENZ DOMICILIATION	SARL	QAFSSAOUI ZAINAB	RTE AIN SMEN ,HAY NAKHIL ,IMMEUBLE 50 APT.5 FES	CONSEIL JURIDIQUE-CONSEIL SOCIAL- CONSEIL FISCAL	SERVICE	22/03/2013
STE AGRI WORLD	SARL	OULABBES NAIMA	N°210 AVENUE BEYROUT RESIDENCE ZOHOUR ,ZOHOUR II FES	MARCHAND EFFECTUANT IMPORTATION ET EXPORTATION MARCHAND DE MACHINES AGRICOLES LOEUR DE MATERIEL D'ENTREPRENEUR TENANT UN BUREAU D'ETUDES D'ENQUETTES ET DE RECHERCHES	COMMERCE	26/03/2013
STE AGENCE EL BOUKILI	SARL AU	EL BOUKILI SANAE	N°28 AV YOUSSEF BNOU TACHFINE RESIDENCE HASSAN APPT 1 OUAD FES FES	INTERMEDIAIRE POUR L'OBTENTION DE CREDITS	SERVICE	02/04/2013

STE STORDECO	SARL	RAJAE BERRADA	IMM 5 RUE IBN AMMAR AVENUE AL JOULANE ATLAS FES	CONFECTIONNEUR DE RIDEAUX ET TEINTURE ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	BTP	02/04/2013
STE PREMIUM SERVICES NETWORK MONACO	SARL	NGABI SAMIRA MERIAM	N°23 KISSARIAT GHITA.AV AHMED LOUKILI VN FES	PROGRAMMEUR,ANALYSTE,CONCEPTEUR EN INFORMATIQUE,ENTREPRENEUR DE LA CONSTRUCTION DE RESEAUX OU CENTRALES ELECTRIQUES MARCHAND EFFECTUANT IMPORTATION ET EXPORTATION	COMMERCE	03/04/2013
STE WATER AND ENERGY MORROCO DEVELOPMENT	SARL	DASSOULI BAHIA	29 RUE DU 16 NOVEMBRE ,APPT N°18 3ETAGE FES	EXPLOITANT UN ETABLISSEMENT POUR LE TRAITEMENT DE L'EAU ENTREPRENEUR D'INSTALLATIONS ISOTHERMIQUES PREPARATEUR NATURALISTE	SERVICE	09/04/2013
STE PARFUMERIE ESSENTIELLE	SARL	SOUAD EL KHLIFI	MAGASIN N°7 RESIDENCE AIT SKATOU AVENUE SAINT LOUIS FES	PARFUMEUR	SERVICE	11/04/2013
STE HOUDASNET	SARL	LATIFA LBEDRI	N°1 IMMEUBLE 3 RUE BALAD LWALID LOTISSEMENT LES MERINIDES ERAC FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS OU CONSTRUCTION NEGOCIAN	BTP	19/04/2013
STE EMILIE LOC	SARL AU	YATTO BOUSMINA	N°3 HAY RAHA LOTS BENNIS ROUTE AIN SMEN FES	LOUEUR DE VEHICULES AUTOMOBILES (SANS CHAUFFEUR)	SERVICE	19/04/2013
STE FROUD CLIM MAROC	SARL	CHERROUD ASSIA	160 LOT 23 OUAFAR 1 RTE DE SEFROU FES	ENTREPRENEUR D'INSTALLATION ELECTRIQUE TRAVAUX DIVERS	SERVICE	24/04/2013
STE ASSURANCES SOFIA	SARL	SOFIA BERRADA	1 RUE ABOU AL HAOUL AVENUE BOUANANIA RTE D'IMMOUZER FES	COURTIER D'ASSURANCE	SERVICE	25/04/2013
STE SAIS LUBRIFIANT	SARL	RIFAI ASMAA	DOUAR OULED HAMMOU COMMUNE ET (CAIDA) OULED TAEIB SAISS FES	MARCHAND EN DETAIL DES COMBUSTIBLES LIQUIDES HUILES ET GRAISSES INDUSTRIELLES	COMMERCE	07/05/2013
STE GYBA NEGOCE	SARL	MAOULOUB KAOUTAR	N°57 RUE 14 BLOC 2 L'HABITAT DHER KHMIS FES	NEGOCIANT	COMMERCE	26/04/2013
STE HINZA	SARL	BENMLIH HIND	7 APPARTEMENT N°13 RESIDENCE ESSALAM 38 BIS AV SLAOUI FES	MARCHAND DE PRODUITS COSMETIQUES	COMMERCE	29/04/2013
STE ABRAJ AL HARIR	SARL	SEGHROUCHNI LATIFA	MAGASIN N°15 RUE GHASSAN KANAFANI RCE MOUAD V N FES	MARCHAND DE TISUUS EN DETAIL	COMMERCE	02/05/2013

STE BELLE ANGEL	SARL AU	SEMOUN KHADIJA	MAGASIN N°4 AVENUE FARHAT HACHAD ANGLE AHMED EL HIBA FES	TENANT UN ETABLISSEMENT DE SOIN DE BEAUTE	SERVICE	16/05/2013
STE ÔGALERIE 5	SARL AU	OUAFAA BENTAHRA	N°5 RUE PATRICE LUMUMBA VN MAGASIN 1 FES	MARCHAND D'ART OU DE CURTOISIE ENCADRANT	COMMERCE	10/05/2013
STE SECURITE BIOMETRIQUE SYSTEMS	SARL	BOUCHRA MOUHSSINE	N°8 RUE 33 HAY SALAM AIN KADOUS FES	MARCHAND D'APPAREILS ELECTRIQUES DE SURETE ENTREPRENEUR D'INSTALATION ELECTRIQUES	COMMERCE	15/05/2013
STE MODERN SCHOOL	SARL AU	ERRAMI HABIBA	N°23 SAADA 2 N°19 RUE IBN BATTOUTA FES	TENANT UNE ECOLE DE PREPARATION AUX EXAMENS	SERVICE	16/05/2013
STE SARHANI DE FABRICATION DES MATERIAUX DE CONSTRUCTION ET DE TRAVAUX DIVERS	SARL	BELLOUZ NAJAT	DOUAR OULED HAMMOU AL OULYA OULED TAYEB SAIS FES	FABRICANT D'AGLOMERS ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	BTP	17/05/2013
STE ETABLISSEMENT FAKHREDDINE D'EDUCATION ET ENSEIGNEMENT PRIVE	SARL	FAKHREDDINE SANAE	N°20 DERB EL MITER TALAA KBIRA FES	CHEF D'INSTITUTION	SERVICE	20/05/2013
STE MULTI PRO DISTRIBUTION	SARL	SAIDA BADIH	N°37 ANGLE RUE KHALID IBN AL OUALID ET RUE MOHAMED ZERKTOUNI FES	MARCHAND DE MATERIAUX DE CONSTRUCTIONS MARCHAND EFFECTUANT IMPORTATION ET EXPORTATION	COMMERCE	28/05/2013
STE ALAM METAL	SARL	GHITA EL ALAMI	N°666 LOTISSEMENT AL MOUSTAKBAL AL MASSIRA FES	FABRICANT OU MARCHAND DE MEUBLES METALLIQUES MARCHAND EFFECTUANT IMPORTATION ET EXPORTATION	COMMERCE	30/05/2013
STE TRANSALAM	SARL	BOUDOUN BOUTAYNA	N°96 LOT 424 HAY AL AMAL RUE SIDI SLIMANE AV MADINA MOUNAOUARA RTE DE SEFROU FES	ENTREPRENEUR DE TRANSPORT DE MARCHANDISES PAR AUTOMOBILES MARCHAND DE MATERIAUX DE CONSTRUCTION	SERVICE	04/06/2013
STE PARAPHARMACIE DHAR MEHRAZ	SARL AU	GUELLOUCHI SONIA	N°4 BLOC A 21 BAB EL GHOUL DHAR EL MEHRAZ FES	MARCHAND D'ACCESSOIRES OU FOURNITURES POUR LA PHARMACIE	COMMERCE	06/06/2013
STE AEROFIELD	SARL	CHAIMAE TADLAOUI	4 RUE JARIR APT N°7 ETAGE 4 VN FES	CONSEIL DE GESTION	SERVICE	07/06/2013
STE PLAIS BAHIA FES	SARL	ZANOLETTI LAURA	MAGASIN N°1 LOT 1400 A COTE DE LA MOSQUEE ARRAHMA HAY MIKOU AL MERJA FES	EXPLOITANT DE MAISON D'HOTE OU RIAD TENANT UNE AGENCE DE VOYAGE NEGOCIANT	SERVICE	10/06/2013

STE AUTO ECOLE MAROC CONDUITE	SARL	CHELLAK IBTISSAM	3EME ETAGE BUREAU N°12 RCE ASMAE GARDEN LOTISSEMENT ASMAE RTE AIN CHKEF FES	TENANT UNE ECOLE POUR LA CONDUITE DES VOITURES AUTOMOBILES	SERVICE	13/06/2013
STE 2H PAPER	SARL AU	ERREMANI HIND	4EME ETAGE APT N°8 IMM N°8 RCE AL HOURIA AV PALESTINE FES	MARCHAND DE FOURNITURES BUREAUTIQUES	COMMERCE	18/06/2013
STE LA RONDE DES PETITS	SARL	SEKKAT HALIMA	RDC VILLA N°7 RUE 1 MED FOUTEH VN FES	CHEF D'INSTITUTION	SERVICE	18/06/2013
STE F,I,A ESPACE SERVICES	SNC	SABAR FATIHA	N°11 RUE MED AL HARAK HAY TARIK 1 FES	ECRIVAIN PUBLIC MARCHAND DE FOURNITURES DE BUREAUX	COMMERCE	28/06/2013
STE R,M STONE	SARL AU	MOUNIA RAOUI	COOPERATIVE REDA 1 OULED TAYEB RTE IMOUZZER FES	NEGOCIANT	SERVICE	28/06/2013
STE JAD PRESTIGE	SARL	KANDIL HIND	12 AV AHMED CHAOUKI MAGASIN D VN FES	FABRICANT OU MARCHAND DE PATISSERIE COMMUNE EXPLOITANT DE BOULANGERIE PAR PROCEDE MECANIQUE	COMMERCE	28/06/2013
STE IMMOBILIERE SENHAJI	SARL	SENHAJI HANANE	MAGASIN N°1 RCE EL YOSR IMM 8 AV DES FAR FES	PROMOTEUR IMMOBILIER, ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	BTP	02/07/2013
MDI CALL	SARL AU	BENMANSOUR YASMINA	N°38 BIS RCE SLAMOUI BUREAU 31 AVENUE MOHAMED SLAOUI VN FES	CENTRE D'APPEL	SERVICES	03/07/2013
STE TOUTCH OF HEAVEN	SNC	HOUDA ZEROUAL	MAGASIN N°8 KISSARIAT AL ISTIKLAL BATHA FES	COUTURIERE SUR MESURES	ARTISANAT	10/07/2013
CARTEL CAR	SARL AU	DABA FARAH	1ER ETAGE N°47 RCE KARIMA RUE 16 NOVEMBRE PLACE OUED AL MAKHAZINE VN FES	LOUEUR DE VEHICULES AUTOMOBILES SANS CHAUFFEUR	SERVICES	11/07/2013
FES PARA	SARL AU	ALJ HOUDA	N°33 AVENUE TAHA HOUCINE HAY SAADA 1 FES	MARCHAND D'ACCESSOIRES OU D'APPAREILS POUR LA MEDCINE	COMMERCE	12/07/2013
OUMAYMA FES	SARL	AQOUR KHADIJA	N° 36 LOTIS NASSIM ROUTE SEFROU AIN CHKEF FES	PROMOTEUR IMMOBILIER MARCHAND DE TERRAINS	BTP	15/07/2013

SOCIETE LACHKAR	SARL AU	FATIMA LACHKAR	MAGASIN N°160 LOTS JNANE ZHAR MERJA ZOUAGHA BAS FES	TENANT UNE ECOLE POUR LA CONDUITE DES VOITURES AUTOMOBILES	SERVICES	16/07/2013
ETABLISSEMENT HAYTAMI	SARL AU	DEHBI IKRAM	APT N°2 IMM 79 GH 13 LOT MLY DRISS 1 HAY OUED FES FES	CHEF D'INSTITUTION	SERVICES	16/07/2013
TRANSPORT JAHAD	SARL AU	AMINA JAHAD	RUE MY RACHID LOTS BARAKA 3 3 EME ETAGE N° 9 RTE DE SEFROU FES	ENTREPRENEUR DE TRANSPORT DE MARCHANDISES PAR AUTOMOBILES	SERVICES	16/07/2013
D'ELECTRICITE OMAR ET DIVERS SOLECOMAR	SARL	AFAKHRI SOUAD	242 LOT JBEL TGHAT 1 ETAGE 2 APT 4 RCE YASMINA 3 OUED FES FES	ELECTRICITE DE BATIMENT ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS NEGOCIANT	BTP	17/07/2013
D'HOTELLERIE SUKARIATE FES	SARL	BENZAKOUR KNIDEL SOUAD	N°6 DERB IDRISSEYNE SKALIA DOUH FES	EXPLOITANT DE MAISON D'HOTES OU RIAD	TOURISME	24/07/2013
STE 3M TRAVAUX DIVERS	SARL	MAJD MOUNIA	N°15 RUE LOUMI AVENUE MANAMA MONTFLEURIE1 FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	BTP	26/07/2013
STE CENTRE QATTARATE (COIFFURE ET ESTHETIQUE)	SNC	EL GHAZI SANAË	1 ER ETAGE N°57 AV TAKADOUM HAY MARINIYNE RTE DE SEFROU	TENANT UN ETABLISSEMENT DE SOIN DE BEAUTE	SERVICES	01/08/2013
STE MADAFO	SARL AU	MAALAL HAJAR	3EME ETAGE APT N°6 IMM 12 RUE IBN TAYMIYA VN FES	PROGRAMMEUR ANALYSTE CONEPTEUR EN INFORMATIQUE.EXPLOITANT CENTRE D'APPELS TELEPHONIQUES.TENANT UN BUREAU D'ETUDES D'ENQUETES ET DE RECHERCHES	SERVICES	02/08/2013
FADWA MULTISERVICES	SARL	FADWA EL BOUKHARI	ARSAT ZAITOUNE DOHA IMM 249 APT 17 3EME ETAGE FES	ENTREPRISE DE GARDIENNAGE DES EDIFICES PUBLICS OU PRIVES	SERVICES	22/08/2013
STE FIDUCIAIRE ZM DE COMPTABILITE	SARL	MARIAM ZOUYENE	2EME ETAGE APT N63 IMM 18 RUE ABBES EL MSAADI VN FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DE COMPTABILITE	SERVICES	07/08/2013
STE MEDICAL FES SHORE	SARL AU	FARAH CHEKKORI	3 LOT N°206 AL HAWAE AL JAMIL RTE SIDI HRAZEM FES	MARCHAND D'ACCESSOIRES OU D'APPAREILS POUR LA MEDECINE	COMMERCE	13/08/2013
STE UNIVERS DE LA CONNAISSANCE	SARL	LAZRAQ HAKIMA	26 RUE MY HICHAM RTE IMMOUZZER FES	CHEF D'INSTITUTION-TENANT UNE ECOLE DE PREPARATION AUX EXAMENS	SERVICES	08/08/2013

STE ANGLE DES SCIENCES	SARL	LAZRAQ HAKIMA	AV LARBI ALAOUI RUE IBN KHATIB RTE D'IMMOUZER FES	CHEF D'INSTITUTION-TENANT UNE ECOLE DE PREPARATION AUX EXAMENS	SERVICES	08/08/2013
STYLCOM SPECTACLES ET EVENEMENTS ARTISTIQUES	SARL AU	RHIZLANE CHERQAOUI	APT N°1 OUED FES RCE BOUBKER ABDELADIM FES	ENTREPRENEUR DE SPECTACLES FESTIVALS ARTISTIQUES	SERVICES	15/08/2013
PRO'INFOMARKET	SARL AU	HASSANA BOUSSYF	N°41 BIS 1ER ETAGE RCE MIFTAH RUE IRLAND MONTFLEURI II FES	PROGRAMMEUR ANALYSTE CONCEPTEUR EN INFORMATIQUE	SERVICES	27/08/2013
ETABLISSEMENT EL BRAHMI	SARL AU	MALIKA TABTI	N° 123 LOTISSEMENT AL FATH JNANE AL WARD FES	CHEF D'INSTITUTION	SERVICES	02/09/2013
SOCIETE ACYNX IMPORT EXPORT	SARL	GOMEZ AXEL IVAN EYONNAM	IMMB 21 RESIDENCE BUREAU PALACE RUE ABDELKRIM ELKHATTABI APPT N° 27 VN FES	IMPORT EXPORT	COMMERCE	
INAS SPA	SARL AU	ES-SADOUK FATIMA ZAHRA	4EME ETAGE N° 10 IMMEUBKE MASSIRA ANGLE RUE LOMAMBA ET BD MOHAMED V FES	TENANT UN ETABLISSEMENT DE SOIN DE BEAUTE	SERVICES	04/09/2013
ETABLISSEMENT BARAEM AL JANA POUR L'EDUCATION PRIVEE	SARL	MOUNYA LABRIGUI	N°423 HAY ALADARISSA RTE AIN CHKEF FES	ENSEIGNEMENT PRIVEE	SERVICES	
CHAHD BATIMENT	SARL	BENDIOZ LAMYAE	LOT N°584 LOTISSEMENT OUAFAB 4 NARIJS RTE DE SEFROU FES	PROMOTEUR IMMOBILIER	BTP	04/09/2013
COMPTOIR AL FALAH	SARL	ESSABIKE LATIFA	107 C LOT RIAD YASSMINE RTE AIN CHKEF MAGASIN 7 FES	MARCHAND DE MATERIAUX DE CONSTRUCTIONS NEGOCIANT	COMMERCE	05/09/2013
VOCALINK	SARL	ASMAE FILALI MOUNCEF	72 RUE EL FERRAA DOKKARAT FES	EXPLOITANT CENTRES D'APPELS TELEPHONQUES	SERVICES	10/09/2013
JEUNESSE ETERNELLE	SARL	MANAL AISSAM	LOCAL N° 14 3EME ETAGE RUE YOUSSEF BENTACHFINE BOULEVARD DES FAR FES VN	INSTITUT DE BEAUTE	SERVICES	13/09/2013
REGUMAROC S.A.R.L	SARL	MARIA MARTIN JOSE LOUIS	N°12 RESIDENCE ATLAS APT 7 ETAGE 3 RUE OMAR BENJELLOUN ATLAS FES	ENTREPRENEUR DE MENUISIER	SERVICES	19/09/2013

NOUVEL DESTINATIONS TRAVEL	SARL	EL MAIZI LAILA	AV MOHAMED 5 IMMEUBLE BUREAU AL MADINA N°5, 1er ETAGE FES	TENANT UNE AGENCE DE VOYAGE	TOURISME	25/09/2013
NOVAMEDIC	SARL	NADIA QABIL	91 CITE ANAS RTE AIN SMEN FES	MARCHAND IMPORATTEUR, MARCHAND D'ACCESSOIRES OU DE FOURNITURES POUR LA PHARMACIE	COMMERCE	27/09/2013
SOULAJ ABDELKARIM	SARL AU	BOURHENNA FATIMA	COOPERATIVE IZDIHAR N°20 RAS EL MA FES	ENTREPRISE DE TRAVAUX DIVERS ET DE CONSTRUCTIONS	BTP	01/10/2013
ALEA	SARL	AICHA EL MASSNAOUI	IMM 17 RUE 26 AVENUE TAHA HSSINE HAY SAADA 1 FES	CHEF D'INSTITUTION	SERVICES	02/10/2013
TOP OUV SECU	SARL AU	BOUZIANE HASNAE	IMM F4/A N°30 RUE BOUANANIA RTE D'IMMOUZER KANDAR FES	ENTREPRISE DE GARDIENNAGE DES EDIFICES PUBLICS OU PROVES	SERVICES	02/10/2013
SALON LOELOA POUR LES FEMMES COIFFURE BEAUTE	SNC	BOUCHRA ESSALIMI	N°54 RUE 13 LOT OUED FES MAGASIN 2 HAY OUED FES FES	TENANT UN ETABLISSEMENT DE SOINS DE BEAUTE	SERVICES	04/10/2013
GANI-YASSIRE-WAHAB	SARL	EL OUARDI NAJIA	N°13 RUE 37 HAY AMAL AIN HAROUN FES	LOUEUR DE MATERIEL D'ENTREPRENEUR, ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS, NEGOCIAN	BTP	09/10/2013
M.A.I.S.Y.M	SARL	NAIMA MAKHLEF	1 ETAGE N°1 HAY AL AMAL LOTISSEMENT MABROUKA RTE DE SEFROU FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	BTP	14/10/2013
RIAD SAIDA	SARL	HASSANIA BELLAHRACH	N°6 DERB AHL TADLA SGHIRA FES	EXPLOITANT DE MAISON D'HOTES	SERVICES	28/10/2013
DON POWER	SARL	ED-DERYOUCH HANAE	N°226 C1 HAY ANBRA RDC RTE AIN SMEN FES	IMPRIMEUR TYPOGRAPHIE, ENTREPRENEUR DE PUBLICITE, ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	SERVICES	24/10/2013
DIETEFORME	SARL	FATNA MORABIT	BUREAUX N°34, 6ème ETAGE BUREAUX TAIBA ANGLE ABDELKHALAK TORRIS AVENUE GHASSANE KANAFANI FES	TENANT UN ETABLISSEMENT DE SOINS DE BEAUTE	SERVICES	07/11/2013
BEAUTY CENTRE L.J	SARL	HRICHI LOUBNA	N°5 BD MOHAMED VI RESIDENCE AHL FES BLOC A3 RTE AIN SMEN FES	TENANT UN ETABLISSEMENT DE SOINS DE BEAUTE, MARCHAND DE BONNETERIE, MARCHAND EFFECTUANT IMPORTATION ET EXPORTATION	SERVICES	25/10/2013

NOWINA TRAVAUX	SARL	FIAD LAMIAE	N°2 LOTS CHAOUNI IMMEUBLE 65, ETAGE1 HAY AMAL NARJIS B FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS OU CONSTRUCTION, NEGOCIANT	BTP	29/10/2013
SAHARA'S CAR	SARL	SANAE DRISSI	N°20 AVENUE ABI HOURAIRA ZOHOOR 1 FES	LOUEUR DE VEHICULES AUTOMOBILES	SERVICES	29/10/2013
SANITAIRE EL MOUATAMID	SARL AU	EL MOUTAMID KHADIJA	N°430 LOTS RIAD LAYMOUNE RTE DE MEKNES FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS, MARCHAND DE CARREAUX, NEGOCIANT	BTP	29/10/2013
AUDIBENE	SARL	LACHCHAB ADILA	LOT N°26 RTE AIN CHKEF 1er ETAGE APPT N°4 SAADA FES	MARCHAND D'ACCESSOIRES OU D'APPAREILS POUR LA MEDECINE, MARCHAND D'ACCESSOIRES OU FOURNITURES POUR LA PHARMACIE, NEGOCIANT	COMMERCE	11/11/2013
FASHION-OPTIC TRACHEN	SARL AU	RAJAE TRACHEN	AVENUE MOULAY HICHAM RESIDENCE SANSABIL MAGASIN N°4 FES	MARCHAND D'OPTICIEN, MARCHAND EFFECTUANT IMPORTATION ET EXPORTATION, MARCHAND EN DETAIL D'ARTICLES COMMUNS DE BONNETERIE	COMMERCE	15/11/2013
BEN CREATIVE	SARL AU	BEN HANNOU AMAL	AV DES FAR IMM ESPACE SAISS 2ème ETAGE N°18 FES	ENTREPRENEUR DE PUBLICITE, ENTREPRENEUR DE SPECTACLES	SERVICES	19/10/2013
SOMERVEL	SARL	MERZOUK MARIAM	7 RUE RAHAL MESKINI 1er ETAGE RESIDENCE GHIZLANE FES	MARCHAND D'ARTICLES DE DECORS OU ORNEMENTS, ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS, NEGOCIANT	COMMERCE	21/11/2013
CRATYLE	SARL AU	SABAH MIDANE	1er ETAGE AV AL KARAQUIENE NARJIS A IMM N°230 FES	TENANT UNE ECOLE DE PREPARATION AUX EXAMENS	SERVICES	25/11/2013
GHALI DREAM	SARL AU	LAILA FATHI	N°13 RUE 37 HAY AMAL AIN HAROUN FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS, NEGOCIANT, TRAITEUR	BTP	28/11/2013
AMJAD TECHNOLOGIE SERVICES	SARL	EL AMRANI ZIRIFI LOUBNA	N°21 APT 2 RUE KANDER ATLAS FES	TENANT UN BUREAU POUR LE RECOUVREMENT DE CREANCES, CONSEIL JURIDIQUE, ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	SERVICES	02/12/2013
MIMA HOUSE	SARL AU	EL AMRANI EL JOUTEI EL HASSANI EL HASSANAE	N°2 IMM 12 RUE ABDELKARIM BENJELLOUN VN FES	RESTAURATEUR A PRIX FIXE	SERVICES	02/12/2013
GROUPE MAO DE CONSEIL COMPTABLE ET FISCAL	SARL	CHAIBI CHADIA	4ème ETAGE N°26 IMM ZINEB RUE ABDELAZIZ BENCHKROUN VN FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DE COMPTABILITE	SERVICES	03/12/2013

MAROCAINE D'INTERVENTION	SARL	SAHAR AZELARAB	N°14 RUE 11 HAY EL MERJA FES	ENTREPRENEUR DE TRAVAUX DIVERS	BTP	09/12/2013
EVANOR	SARL	AICHA BELCH'HAB	94 LOTISSEMENT JBEL TGHAT I FES	PROMOTEUR IMMOBILIER, LOTISSEUR	BTP	12/12/2013
LA PREFERENCE SCHOOL-FES	SARL AU	EL HASSANIA GUENNOUN	LOT 265 AVENUE EL BASSATINE LOTS BEL AIR RTE DE SIDI HARAZEM FES	CHEF D'INSTITUTION	SERVICES	13/12/2013
RIRI CAR	SARL AU	RIM CHABAT	APT 18 IMMEUBLE 24 AV SAINT LOUIS RTE AIN CHKEF FES	LOUEUR DE VEHICULES AUTOMOBILES (SANS CHAUFFEUR)	SERVICES	18/12/2013
STE AL ERFAN CONSULTATION ,EDUCATION ET DEVELOPPEMENT PROFESSIONNL	SARL	EL HANNACH LINA	N°84 RUE 33 HAY OUED FES FES	TENANT UN BUREAU D'ETUDES D'ENQUETES ET DE RECHERCHES EDITEUR DE JORNAUX ET DE PERIODIQUES TENANT UNE ECOLE DE PREPARATION AUX EXAMENS.	SERVICE	22/03/2013
TOTAL	137					

الملحق رقم 3: النساء المقاولات بمدينة فاس حسب غرفة الصناعة والتجارة والخدمات

Enseigne	Nature juridique	Nom et prénom du responsable	pays d'origine	MRE: (oui/non)	sexe:(masculin /féminin)	siège social ou adresse professionnelle	commune	préfecture ou province	Secteur d'activité	montant d'investissement en dh	emplois à créer	Date de création
KELMOD	PP	BENNOUNA OUMKALTOUM	MAROC	NON	FEMININ	36 RUE ABDELALI BENCHEKROUN	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	ARTISANAT	20 000	1	17/02/2012
	PP	BENCHEKROUN NAIMA	MAROC	NON	FEMININ	167 AV MERINIDES EX MELLAH	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	COMMERCE	50 000	1	24/01/2012
	PP	BAKKALI HALIMA	MAROC	NON	FEMININ	103 HAMMAME ZEBALA FES JDID	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	COMMERCE	10 000	1	10/02/2012
	PP	EL KEMANY TOURIA	MAROC	NON	FEMININ	98 BD AL MOUHIT AL HADI RIAD 2 NARJISS	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	SERVICES DIVERS	20000	1	10/02/2012
AFRAH ESSAADA	PP	SAHEB ASMAE	MAROC	NON	FEMININ	AV WAHRAN RUE VIENNA MONFLEURI ZOHOUR I	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	SERVICES DIVERS	20 000	2	28/02/2012
	PP	NGADI HAKIMA	MAROC	NON	FEMININ	9 BAB DID EL OUADE FES MEDINA	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	SERVICES DIVERS	20 000	1	01/03/2012
LAMARA-ELECTRONIC	PP	LAMARA AOUATIF	MAROC	NON	FEMININ	IMM 4 BLOC B3 RCE NOUR	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	COMMERCE	50 000	1	14/03/2012
ROUKEN ZHIWA DE LA COUTURE TRADITIONNELLE	PP	SOUAD DIAB	MAROC	NON	FEMININ	255 LOT JBEL TGHAT APPT 2 RDC OUED FES	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	ARTISANAT	20 000	1	19/03/2012
	PP	BEQQAKI KHADIJA	MAROC	NON	FEMININ	10 RUE 6 JNANE BENKIRANE SIDI BOUJIDA	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	SERVICES DIVERS	50 000	1	02/04/2012
	PP	ERRAOUI AMINA	MAROC	NON	FEMININ	FERME BENABDELLAH KM 5 RTE DE SEFROU	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	COMMERCE	20 000	1	27/04/2012
	PP	FATIMA TABIB	MAROC	NON	FEMININ	23 APPT 2 RUE RMILA AV KOUFA LOTS MABROUKA ZOHOU II	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	COMMERCE	10 000	1	07/05/2012
	PP	BENABDELJIL SOFIA	MAROC	NON	FEMININ	LOT 1 LOT JBEL TGHAT	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	COMMERCE	30 000	2	01/10/2012
	PP	NAFIS NISRINE	MAROC	NON	FEMININ	221 AV WAHRANE RUE PARIS MONTFLEURIE I	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	COMMERCE	50 000	1	05/06/2012
	PP	SALIMA SOROUR	MAROC	NON	FEMININ	89 LOT AIT SKATO II ETAGE 1 APPT 8	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	COMMERCE	100 000	1	18/06/2012
	PP	BOUCHMIA A SOUMIYA	MAROC	NON	FEMININ	MAG 1 RCE NOUR LOT MAMOUNIA RTE DE SEFROU	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	COMMERCE	50 000	1	27/06/2012
OPTIQUE ANNOUR	PP	ZERIOUH HIND	MAROC	NON	FEMININ	35 BLOC Z/C HADIKA	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	COMMERCE	40 000	1	27/07/2012
	PP	MOUNIA DAIF	MAROC	NON	FEMININ	KM 1 RTE AIN CHKEF LOTS JABRI N°1	C.U DE FES	PREFECTURE DE FES	SERVICES	100 000	2	01/10/2012

	PP	MALKI JAMAI MAJDA	MAROC	NON	FEMININ	136 LOTS K4 HADIKA TGHAT	C.U DE FES	PREFECT URE DE FES	ARTISAN AT	20 000	1	15/10/2012

الملحق 4: بعض النساء المقاولات بمدينة مكناس

Liste des femmes chefs d'entreprises Meknès

Ismaïlia plastique	Madame Eddouks Souad	Fabrication des palettes en plastique (agroalimentaire)
Ecothermique	Madame Rajae Talbi	Chauffage écologique (énergie durable)
Saïss environnement	Madame Chadia Lkhlifi	Collecte et traitements des déchets médicaux
Etige Trade	Madame Halima tijani	BTP
Vivre au naturel	Madame Rouki Nadia	Agriculture
Café Andro	Madame Hayat Bouabid	Torréfaction du café
-	Nadia Bourdi	Assurances
Sté. Clint.On.SECU	Khadija Bellakra	Travaux divers
Marjane imprimerie	Nezha Badri	Impression et infographie

فهرس المحتويات

1.....	تقديم عام
7.....	القسم الأول: الإطار المنهجي للبحث
7.....	1. أسباب اختيار موضوع البحث
7.....	2. أهداف البحث
9.....	3. أهمية البحث
10	4. إشكالية البحث
11	5. فرضيات البحث
12	6. الأدبيات السابقة
12	- الدراسات المحلية
28.....	- الدراسات الأجنبية
33.	7. منهج الدراسة
35.....	8. أداة الدراسة وطرق اختبارها
35.....	9. مجتمع البحث وخصائصه
37.....	10. المجال المكاني والزمني للبحث
37.....	11. الصعوبات التي اعترضت مجال البحث
39.....	القسم الثاني: الإطار النظري للبحث
39.....	مدخل عام

المبحث الأول: سوسيولوجيا المقالوة، النشأة والتطور

42	مدخل.....
	● مفهوم سوسيولوجيا المقابلة
46	1. مفهوم المقابلة.....
51	1.1 المقابلة بين القانون التجاري والقانون الاجتماعي.....
53	2.1 المقاربة الاقتصادية للمقابلة.....
55	3.1 المقاربة الاجتماعية للمقابلة والعناصر المكونة لها.....
58	2. سوسيولوجيا المقابلة: الجذور والنشأة.....
58	1.2 المقابلة كموضوع سوسيولوجي.....
62	2.2 نشأة سوسيولوجيا المقابلة.....
66	3. تطور سوسيولوجيا المقابلة.....
69	1.3 حقبة التطور الأولى.....
71	2.3 حقبة التطور الثانية.....
	3.3 حقبة التطور
72	الطالئة.....
74	4. التقاطع المعرفي بين سوسيولوجيا المقابلة وباقي التخصصات.....
79	المبحث الثاني: سوسيولوجيا المقابلة والنظريات الفكرية.....
82	1. النظريات التقليدية في علم اجتماع التنظيم.....
84	1.1 النظرية الماركسية.....
89	2.1 نظرية ماكس فيبر.....
98	3.1 نظرية روبيرت ميشلز.....

101.....	استنتاج
102.....	2. النظريات الحديثة في التنظيم
103.....	1.2 الاتجاه البنائي الوظيفي عند تالكوت بارسونز
109.....	2.2 الاتجاه الوظيفي الاجتماعي عند روبيرت ميرتون
114.....	3.2 الاتجاه النفسي الاجتماعي عند فيليب سلزنيك
117	استنتاج عام
119.....	3. الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة التنظيم
119	1.3 نظرية نسق العلاقات الإنسانية
125	2.3 نظرية نسق الصراع
129	3.3 نظرية نسق التبادل الاجتماعي
133	استنتاج عام

المبحث الثالث: النوع الاجتماعي وظهور المقابلة النسوية

135.....	• التطور الفكري لمفهوم النوع الاجتماعي
135.....	مدخل
136.....	1. المدخل المفاهيمي
136	• النوع الاجتماعي
140	2. المقاربة السوسيولوجية لمفهوم النوع الاجتماعي
141	3. مسار التأسيس الأكاديمي لمفهوم النوع الاجتماعي وعلاقته بمفهوم النسوية
152	✓ الموجة الأولى مرحلة الإصلاح الاجتماعي ومناهضة التحيز والتمحور حول الذكور
153.....	✓ الموجة الثانية من الحركة النسوية: نهوض نماذج العلوم الاجتماعية والتنمية
160	• النسوية الليبرالية

- النسوية الماركسية..... 162
- النسوية الراديكالية..... 167
- النسوية الاشتراكية..... 170
- ✓ الموجة النسوية الثالثة: ما بعد النسوية، الحوار داخل النسوية: من المرأة إلى النوع..... 172
- ✓ ظهور مرحلة رابعة: إلى أين نتجه بدءاً من هنا..... 175

المبحث الرابع: علاقة سوسيولوجيا المقابلة بمقاربة النوع الاجتماعي، تحليل نقدي

مدخل..... 178

1. النوع الاجتماعي كمدخل لدراسة المقابلة

1.1 المقابلة النسوية، محاولة لضبط المفهوم..... 181

2.1 المقابلة النسوية وإشكالية النوع الاجتماعي..... 187

3.1 عمل المرأة والبناء الاجتماعي للجنس..... 200

• الطرح التقليدي المفسر لتقسيم العمل بين الجنسين..... 202

• منظور سوق العمل..... 205

2. المقابلة النسوية تمكين أم إعادة إنتاج التهميش..... 209

1.2 واقع المساهمة الاقتصادية للمرأة راهنا..... 212

2.2 المرأة المغربية والأمن الاقتصادي..... 116

3.2 التدابير المتخذة لتحقيق التمكين والأمن الاقتصادي للمرأة..... 218

4.2 تحديات التمكين الاقتصادي لدى المرأة..... 222

3. عمل المرأة كمحرك للتغيير..... 225

1.3 المرأة المقابلة ووضعيتها المساواة في المغرب..... 232

2.3 الآفاق المستقبلية والإصلاحات القانونية في مجال المساواة بالمغرب..... 239

المبحث الخامس: انعكاسات التمثلات الاجتماعية على عمل المرأة

مدخل.....246

1. التنميط الاجتماعي وانعكاساته على توزيع الأدوار بين الجنسين.....248

2. الشغل والاستقلال المالي للنساء بالمغرب وعلاقته بتقسيم الأدوار بين الجنسين.....250

3. تغير النظام الأسري وإدراك الوضع النسوي.....254

خلاصة عامة.....261

القسم الثالث: الإطار الميداني للمبحث

مدخل.....263

المبحث الأول: خصائص عينة الدراسة.....266

خلاصة.....331

المبحث الثاني: تحليل المعطيات على ضوء النظريات

مدخل.....333

1. الدوافع الاجتماعية المسؤولة عن ظهور المقاومة النسوية.....334

2. الدوافع الاقتصادية المسؤولة عن تأسيس المرأة لمقاومتها.....338

3. المرأة المقاومة والحاجة إلى الحماية الاجتماعية.....339

1.3 الحاجة للاعتراف الاجتماعي.....340

2.3 فقدان الاعتبار الاجتماعي والبحث عن سبل استرجاعه.....341

3.3 التحلل الاجتماعي والبحث عن هوية المرأة المقاومة.....343

4. تدعيم موقع المرأة المقاومة في صناعة القرار الأسري.....345

1.4 التقسيم الاجتماعي للأدوار بين الجنسين.....345

347.....2.4 تنظيم العمل المنزلي وتدبير الحياة الأسرية والمهنية.

349.....3.4 النموذج الجندي لدراسة تقسيم العمل المنزلي.

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجهها النساء المقاولات

353.....1. المرأة المقاومة وعائق السقف الزجاجي.

356.....2.1 الآثار المترتبة عن ظاهرة السقف الزجاجي.

357.....3.1 التنشئة الاجتماعية وإشكالية تكافؤ الفرص بين الجنسين في الولوج إلى المقاومة.

359.....4.1 التمثلات الاجتماعية وانعكاسها على المرأة المقاومة.

360.....5.1 الصعوبات التي تواجهها المرأة المقاومة.

المبحث الرابع: تحليل المعطيات الإحصائية على ضوء الفرضيات

362.....• التحقق من صدق الفرضيات.

367.....• استنتاجات عامة.

376.....خاتمة

381.....البيبلوغرافيا

390.....الملاحق

411.....الفهرس